

جامعة الدول العربية
الإدارة الثقافية

تأملات في ثورات العصر

تأملات في ثورات العصر

جامعة الدول العربية
الإدارة الثقافية

تأملات في ثورات العصر

تأليف : هارولد لاسكى
ترجمة : عبد الكريم أحمد
مراجعة : عبد المعز نصر

الناشر


دار الفارابي
بالقاهرة

فهرس

صفحة

١	تقديم
٣	مقدمة المؤلف
الفصل الأول	
٧	نبذة عن روح العصر
الفصل الثاني	
٥٣	الثورة الروسية
الفصل الثالث	
١١٦	معنى الفاشية
الفصل الرابع	
١٧٤	الديمقراطيات في حصار
الفصل الخامس	
٢٢٢	الظروف الداخلية للديموقراطية
الفصل السادس	
٢٨٢	الجانب الدولي
الفصل السابع	
٣٤٨	خطر الثورة المضادة
الفصل الثامن	
٤٢٢	الحرية في الديمقراطية المخططة

تقديم

كتب هارولد لاسكى هذا الكتاب « تأملات فى ثورة العصر » إبان الفترة الأولى من أعنف صراع عرفه التاريخ البشرى ، الحرب العالمية الثانية . صراع فقدت فيه دول كثيرة استقلالها ، وتعرضت دول أخرى من بينها بريطانيا للخطر ، وذهب ضحيته ملايين البشر .

وفى غمرة هذا الصراع الدامى كتب « لاسكى » كتابه يضمنه دعوة لمواطنيه ، وللعالم الرأسمالى كله ، أن ينتهزوا الفرصة المتاحة لهم والنفوس مهيأة للعمل على تغيير أسس المجتمع الرأسمالى تغييرا جذريا بالقضاء على نظام علاقات الإنتاج القائم — الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج — والتحول إلى نظام آخر لهذه العلاقات يتفق مع تطور قوى الإنتاج بحيث يتاح للمجتمع أن يرسى دعائم السلام « الداخلى والخارجى » فى الإطار الوحيد الممكن فى العصر الحديث — الاشتراكية .

ولست فى حاجة إلى التعريف « بهارولد لاسكى » فهو الذى قضى القسم الأكبر من حياته ، منذ عام ١٩١٤ حتى وفاته فى عام ١٩٥٠ ، يعالج أهم قضايا العصر — طبيعة الدولة الحديثة وعلاقتها بالفرد والجماعة .

وفى اعتقاده أنه ليس من بين مؤلفاته السابقة على هذا الكتاب ، واللاحقة له ، ما يدانيه فى وضوح اقتناع صاحبه بأن الاشتراكية هى أصلح نظام للمجتمعات الحاضرة ، وإيمانه بأنها لا بد آتية بصورة أو أخرى . ومن ثم كانت دعوته إلى مواطنيه أن يقبلوا ثورتها على أساس

الرضا بدلا من العنف ، ومن ثم كان أيضاً تحذيره لهم بأنهم إذا لم يفعلوا ذلك قبل نهاية الحرب ، والنفوس ما زالت مهيأة ، في غمار ما يبذله الناس من توضيحات ، لقبول التغيير الجذري الذي يتطلبه الانتقال من المجتمع الذي يعيش في ظل آلية السوق الحرة إلى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الذي يخضع للتخطيط ، فإنهم لابد معرضون لأحد شرين ، إما الفاشية ، التي أطلق عليها الثورة المضادة ، وإما ثورة عنيفة يقوم بها المحرومون ضد الطبقات المتميزة وما يترتب على هذه الثورة من عواقب يلحق أذاها الجميع .

لقد كان « لاسكى » أستاذاً في مدرسة من أعظم أكاديميات الدراسات السياسية في العالم - مدرسة العلوم السياسية والاقتصادية في لندن - زهاء ثلاثين عاماً ، وكان زعيماً بارزاً من زعماء حزب العمال البريطانى يشترك في رسم سياسته ، وكان داعية قايماً من تلك الزمرة من المفكرين السياسيين الجهابذة الذين لا ينكر أحد فضلهم على الفكر السياسى المعاصر ، « وتأملات في ثورة العصر » هو خلاصة تجاربه العديدة ودراساته الواسعة .

فإلى قراء العربية أهديه ، لعلمهم يجدون فيه ما يلقي بعض الضوء على طريق نهضتهم الحديثة .

عبد الكريم أحمد

مقدمة المؤلف

إن هذا الكتاب مدين بالكثير لأصدقائي ، خاصة لتلك المحاورات التي لانهاية لها التي كانت تجري ، منذ بدأت الحرب ، في ١٧ « كلاركسون رود » ، حيث كنا نناقش ، زملائي اللاجئين وأنا ، للمشاكل التي أترتها فيه فقرة فقرة ، حتى منتصف الليل ثم ننتقل ، بعد سماع أخبار المساء ، من تحليل للمبادئ إلى التفكير في الأحداث . وهو مدين بالكثير أيضاً لتلاميذي ، في الحلقات الدراسية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ، الذين أصرّوا على محاولة فهم كل من الهدف الذي يقاتلون من أجله وكيفية إمكان تحرير الأجيال المقبلة من الطلبة من لعنة الحرب . وقد تحدت صورة قسم كبير منه على ضوء الأسئلة والنقد الذي وجه إليّ في مؤتمرات حزب العمال في جميع أنحاء البلاد ، وفي تلك المحاضرات التي ألقيتها في للمعسكرات والمطارات حيث علمتني خطى الجنود والطيارين الثابتة المصممة كيف صار أتباع كرومويل تلك الأداة التي لا تهزم ، الجيش للفكر . وأضيف أن قسماً ليس بالضئيل مما تضمنه من رأى نتاج الفخر الذي لا بد أن يحس به كل مواطن في هذه البلاد بالبطولة وقوة الاحتمال العجيبين اللذين يراها في الناس العاديين يوماً بعد يوم إبان الغارات الجوية ، ونتاج المشهد الرهيب للمقاومة الروسية في وجه خطر بدا أنه كاد يقضى تماماً على المدينة . وقد تأثرت أيضاً ، بطبيعة الحال ، بمهارة الرئيس « روزفلت » في تعليم الشعب الأمريكي درس أنهم لن يكونوا جديرين بأنفسهم إلا إذا كرسوا خدماتهم للحرية ، وآمل ألا أكون قد أسأت فهم مغزى للمعارضة التي حاربها

بصورة مثالية حتى جاءت اليابان ، باعتدائها في ميرل هاربور ، فجعلت طبيعة القضية أمراً لا يحتمل الجدل .

ولا مندوحة من أن أسجل مدى ما تعلمته من كتابات البروفسور « أ . هـ . كار » وخاصة من كتابه « شروط السلام » ، ومن كتابات الأساتذة « ماكس لير » ، « وليونارد وولف » ، « وكنجسلي مارتين » ، ومن محادثاتي مع أصدقائي « لويس لني » و « أندريه لبارت » و « فليكس جوان » ، التي عرفت منها الشيء الكثير عن الأسباب التي أدت إلى تعرض فرنسا للخيانة وإلى خيانة تلك الروح التي ستجدد فرنسا بواسطتها ذلك التقليد المتمدين الذي لعب شعبها دوراً كبيراً في تكوينه .

وقد بدأت هذا الكتاب في الشهر الثاني للحرب ، وأنهيته في اللحظة التي بدأ فيها البرلمان مناقشته لقضايا التعمير ، وقد هياً تقرير سير « وليم بفريدج » عن الخدمات الاجتماعية فرصة لاختبار جوهرى واحد ، على الأقل ، نحكم بواسطته على مدى استعداد الحكومة البريطانية حقيقة لجعل « الحريات الأربع » جزءاً من ميراث الجيل التالى . ولست فى حاجة لإضافة شىء إلى ما كتبته فى الصفحات التالية سوى أنه يبدو لى أن التحليل للممتاز الذى جاء به سير « وليم » يتجه كله نحو تأييد النتيجة التى وصلت إليها فى الكتاب ، وهى أن الشهور التى ستمر منذ الآن إلى أن يتحقق لنا النصر هى الفترة التى يجب علينا أن نتخذ فيها القرارات الحيوية التى تتوقف عليها قدرتنا فى استخدام النصر لتحقيق أهداف عظيمة . فإذا انتظرنا إلى ما بعد النصر لنستقر على رأى ، فإننا إنما نضيع فرصة من أعظم الفرص التى أتاحها التاريخ .

لقد جعلت إهداء هذا الكتاب لصديقين شاركاني ساعات طويلاً من الحزن والسعادة فى هذه السنوات . وأنا أعرف أن مستر « تيتشنر »

لن يضايقه قولى مؤكداً أن بلادنا مدينة بدين ضخى لمستر « أ . د . مارو » .
فقد عمل ليلاً ونهاراً منذ قبل بداية الحرب وبذل كل ما فى وسعه بشجاعة
وإخلاص لجعل أحداث هذه البلاد حقيقة حية أمام مواطنيه فى الولايات
للمتحدة . وأنا واحد من كثير من الإنجليز وجدوا فى إيمانه بشعبنا وثقته
فيه قوة جديدة من الاحتمال والأمل .

وأخيراً ، ما كنت أستطيع - كمهدى دائماً - أن أكتب هذا
الكتاب لولا مشاركة زوجتى فى كل خطوة من خطواته . ولن أقول أكثر
من ذلك لأنها لا تسمح لى بأن أفعل . بيد أنى أستطيع - على الأقل ،
أن أسجل تجربتى من أن المشاركة فى المخاطر تجعل العاطفة أعمق .

مانور كويتيرج

هارولد ديمكى

لتيل بارد فيلر ، امكس

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢

الفصل الأول

نبذة عن روح العصر

— ١ —

إننا نعيش في غمار فترة من التغير الثورى الذى يرجح أنه سيبلغ فى عمقه ما بلغه أى تغير آخر فى التاريخ الحديث للجنس البشرى . ولن نستطيع أن نفهم طبيعته الحقيقية إلا إذا أدركنا أنه فى صفاته الجوهرية ذو دلالة كدلالة التغير الذى شهد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، أو الذى شهد مع ظهور حركة الإصلاح ميلاد المجتمع الرأسمالى ، أو الذى شهد فى سنة ١٧٨٩ الفصل النهائى فى مسرحية تولى الطبقة الوسطى شئون الحكم .

وليس هذا التغير ثورة من صنع المفكرين ، وإن كان بعضهم قد تنبأ بقدومه بل وحدد الخطوط الرئيسية لاتجاهه ، كما أنه ليس أيضا ثورة عملت أية جماعة من السياسيين على قيامها عامدين ، رغم أن بعضهم عملوا ، عن وعى أو دون أن يدروا ، على التعجيل به وزيادة قوة اندفاعه . وتكن طبيعة هذا التغير ، كما تكن حتميته ، فى كل ما يتكون منه طابع مجتمعا فى الوقت الحاضر . ونستطيع بطبيعة الحال أن ندرك مقدمه وأن نستعدله ، وفى هذه الحالة قد نشيد مدنية أغنى وأكثر أمنا من أية مدنية عرفناها حتى الآن . وقد نختار أن نقاوم مقدمه ، وفى هذه الحالة سيبدو للأجيال المقبلة أن عصرنا إنما حاول أن يصد أمواج المحيط لا أن يعارض إرادة البشر .

وكما يحدث دائما فى فترات الثورة ، يصاحب الرغبة الملحة فى التغير

الأساسى انحلال وصراع، وكما يحدث دائماً أيضاً يعزى هذان إلى ما يصدر عن
أشرار الناس من اختيار فاجر بدلا من أن يعزى إلى تلك الأسباب اللاشخصية
البعيدة الغور التى يعجز الناس عن ضبطها وهم ليسوا فى الواقع سوى رموز
عابرة لها . وكما هو الحال دائماً أيضاً نصرف من الجهد فى اكتشاف هذه
الأسباب اللاشخصية أقل مما نفعل فى محاولة إيجاد علاج جزئى أكثر سهولة
يوجب مؤقتا، فى عهدنا نحن على الأقل، الأعراض الأكثر إيلاما ووضوحا
للمرض . لقد كان شعار كل رئيس وزارة بريطانية من صلح فرساي
حتى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ « نحن ، وليأت بعدنا الطوفان » . فكل منهم
اكتفى بأن رفع عقيرته ببعض الشعارات السحرية، وكان يجب عليه على الأقل
أن يحاول تشخيص الحالة تشخيصا لا رحمة فيه . فنحن لن نستطيع أن نشرع
فى مهمة العلاج الجدية إلا إذا عرفنا طبيعة مرضنا .

ويقال لنا إن عيب عصرنا هو إصراره على التمسك بمبدأ السيادة القومية
البالى وأنه إذا تطابقت وحدة التنظيم السياسى مع وحدة الإنتاج الإقتصادى
فأنا سننتقل إلى النعيم الموعود . أو يقال إن العلاج يكمن فى إصلاح النظام
التربوى « وأنا إنما نعد الناس لعالم آخذ فى الموت بدلا من أن نسعى لتوجيه
أذهانهم وإعدادها للعالم الذى يكافح من أجل أن يولد . ويقال لنا إنما
لو استطعنا فقط أن نجعل الناس يدركون معنى تراثهم فإن روحا جديدة
أفضل ستسود مصائر الجنس البشرى . ويمجد آخرون جذور علتنا فى اضمحلال
الروح الدينى . ويؤكدون أننا إذا لم نتمكن من استعادة الإيمان فلا سبيل
إلى ضمان شرائع السلوك المتمدين التى هى وحدها ما يجعل المحافظة على هدف
متمدين بين الناس أمرا ممكنا . وآخرون أيضا يجدون خلاصنا فى القول
المشهور « لا تزيدوا من سلطة الحكم أكثر مما يجب » ، وأن مصدر بلائنا
إنما يوجد فى حماسة الساسة الزائدة عن الحد فى السيطرة على كل كبيرة
وصغيرة فى النظام السياسى . فلترد الحكومة مرة أخرى حرية العمل لرجال

الأعمال وسوف نستطيع أن نبدأ عهداً جديداً من الخلق والإنشاء لا مكان فيه للحرب والخوف .

وهناك طبعاً شيء من الحقيقة في كل من هذه الحلول التي يقصد بها العلاج وإن كانت حقيقة جزئية لا تلم إلا بشذرات من الموضوع . فصحيح أن الدولة القومية ذات السيادة لا تتفق استراتيجياً مع السوق العالمي ، لأنها مرغمة للمحافظة على نفسها أن تضيق إمكانياتها من ناحية الفوائد للمادية ، وهي الإمكانيات التي يهيئها لنا السوق العالمي بطبيعته الذاتية . فالدولة القومية ذات السيادة أرغمتنا ، في الصيد الاقتصادي ، على أن نعود القهقري فنفكر بعقلية تحدوها معظم الأوهام البدائية التي انحدرت إلينا من العصر « للمركانتيلي » ، فجعلتنا بذلك نضع الخطط التي تهدف إلى التقييد في الوقت الذي يتطلب منا منطق آلاتنا الذي لا فكاك منه أن نتجه بتخطيطنا نحو الوفرة في الإنتاج . بيد أن التخطيط الذي يسيطر عليه هدف التقييد يعني أن نتبع سياسة مؤذية لجيراننا بالضرورة . وهم سيقاومون وقعها حتماً ، ولا بد أنهم أيضاً سيتخذون من الإجراءات ما يخفف من وقعها إذا توفرت لديهم القدرة على ذلك . وإذا توفرت هذه القدرة فالوسائل التي تستعمل — في محيط السيادة — هي التهديد بالحرب أو الحرب فعلاً ، ويتبع ذلك أن أولئك الذين يربطون مبدأ السيادة القومية بالحرب لديهم ما يبرر رأيهم إلى حد كبير .

ومع ذلك فرأيهم جزئي فقط . لأنه حتى إذا أزيلت القيود الخارجية على نظامنا الإنتاجي عن طريق إلغاء السيادة القومية ، فإن تاريخي روما والولايات المتحدة يدلان بوضوح على أنه في حالة عدم وجود تغييرات أساسية أخرى تظل هناك عوامل التوتر الداخلية التي يتولد عنها صراع عنيف عميق الجذور . وليس من حاجة إلى إنكار أن العالم إذا تخلص من سموم الدولة القومية فإنه يكون خيراً من عالمنا الحالي من كل الوجوه . ولكن ذلك

لا يحل المشا كل الرئيسية التي تواجهنا . إذ يظل أمام العالم أن يحدد الأهداف التي يكرس لها جهوده .

أما ما يقال من أننا في حاجة إلى قدر أكبر من التربية التي تكون أكثر ملائمة لطابع عصرنا ، فليس هناك شخص لديه قدر ، مهما كان ضئيلاً ، من الوعي ينكر هذه الحاجة . فالغالبية الساحقة من الناس لم يمسه تراثنا الثقافي بأية صورة فيها عمق . فهم يعبرون الحياة لا يدرون شيئاً عن القوى التي تحدد مصيرهم ، وهم فريسة سهلة لأي دجال عالي الصوت يعلن لهم عن دواء فعال ، وسرعان ما ينقضون على أي كان ، فرداً أو جماعة ، يقال لهم إنه سبب بلأهم . وهم لم يدربوا ليفصحوا عن حاجاتهم بوضوح . فهم في حيرة ليست لديهم فلسفة ما ، كما أن الهاوية التي تفصل عادة بين عاداتهم العقلية وعادات أولئك الذين يحكمونهم تعني أن كلا من الفئتين لا تستطيع في أغلب الأحيان أن تنفذ إلى ما يدور في ذهن الفئة الأخرى .

بيد أن اتخاذ روح جديدة في التربية ليست عاملاً مستقلاً عن البيئة المادية . فالإنسان لا يستطيع أن يفرض وجودها في فراغ . بل يجب أن يكون الناس مستعدين للاعتراف بالمساويء التي تترتب على عدم وجودها ، كما يجب أن نضمن أن ما سترتب عليها من تغيير سيقابل بالترحاب . والسبب الذي أوقف مجيئها هو ما يراود الناس من شكوك حول هذين الشيئين بالذات . فهناك مصالح يهمها استمرار الجهل الذي يتفشى في مدنيتنا ، ولن نستطيع أن نتخلص من الجهل إلا إذا كنا مستعدين لمهاجمة هذه المصالح ، وتدل الدلائل بوضوح على أنها ستدافع عن نفسها دفاعاً مريباً إذا هاجناها .

وإن اضمحلال الروح الدينية منتشر في كل مكان . ولكننا إذا أردنا إحياء دينياً ، فإنه ينبغي أن نحصر على تحديد الفاظنا بشيء من الدقة . فإذا كنا نغني بذلك إعاد الإيمان بما هو وراء الطبيعة فالدليل واضح على أن

ذلك غير مرجح ، خاصة في أية صورة من الصور العقائدية التاريخية السابقة ، لأن قدرتها على تقديم الدليل العقلي على أحقيتها بالقبول تتضاءل مع كل تقدم في فهم الكون فهماً علمياً . هذا بالإضافة إلى أنه لم يوجد لون من ألوان القسوة في تاريخ التجربة البشرية لم تكيف الروح الدينية نفسها بالنسبة له . وهناك شيء من الصدق في الاتهام الموجه إلى الداعين إليها بأنهم اكتفوا في غالب الأحيان بأن يروها تعمل أفيونا للشعوب . كما أنه لم يحدث أى تقدم كبير في المعرفة البشرية لم تقف منه الأديان التقليدية موقف العداء الصريح حتى صارت حقيقته من الوضوح بحيث اضطرت إلى البحث عن شكل من أشكال التكيف معه . فإذا كنا نغنى بالروح الدينية قدرة نظام لاهوتى على التأثير في السلوك الاجتماعى للناس العاديين ، فالجواب على ذلك بسيط وهو أن سلوك الناس بوصفهم مؤمنين به لم يكن أفضل ، إن لم يكن أسوأ ، من سلوك أوساط الناس في ذلك العهد الذى يسود فيه ذلك النظام .

أما إذا كانت الروح الدينية التى نعنيناها هى النداء الملح بأن يكرس المرء نفسه لهدف أبعد من مجرد ارضاء شخصه ، فإن الجواب بكل تأكيد هو أنه ما من حركة عظيمة فى عصرنا إلا كانت لديها القدرة على أن تجند فى خدمتها نوعاً من الجهود جوهره الروح الدينية . فإذا نظرنا إلى تاريخ الحركة الاشتراكية أو الحركات القومية التى أعادت الصين والهند والجمهورية الأسبانية والتشييكوسلوفاكية إلى الحياة ، وجدنا أن سبب كيانها كان يكمن فى قدرتها ، فى غمار أخطائها بل وجرائمها ، على أن تظفر من الناس باخلاص جامع وإيثار لا حد له كان هو فى نجاح جميع الأديان التى نجحت . وإن اضمحلل الروح الدينية ، بأى معنى آخر غير هذا للمعنى ، ما هو إلا نتيجة طبيعية لأسباب تاريخية يستحيل علينا الآن أن نبطل مفعولها على أى نطاق جدى .

هذا إلا إذا عادت الدنيا إلى حالة تقرب من الفوضى البربرية في التنافس .
وقد يحدث ذلك ، وعندئذ قد تتكون جماعات صغيرة من المتصوفين تجرد
مهربا من شرور مثل هذا العالم في مجموعة متنوعة من المذاهب الصوفية
الخفية لا يدرك حقيقتها إلا أولئك الذين مروا شخصيا بتجربة كنهها .
ولكن إذا توفر لدينا عالم يستطيع أن يخطط لنفسه حياة منظمة تعتمد
على العقل ، فإن المشكلة تكون كيف نتحكم في الطاقات العاطفية ، التي
استطاعت الأديان الكبرى أن تطلقها من عقالها ، بحيث توجه نحو خدمة
الهدف الذي تسعى هذه الحياة المنظمة العقلية لتحقيقه . وبالاختصار فإن
الاضمحلال الذي أدركه أتباع الأديان التاريخية هو نتيجة للثورة التي نجتازها
وليس سببا لها .

وتقوم كل الحكومات لأن الناس يسرون في اتجاهات متعارضة
لتحقيق أغراضهم . وليس هناك ، إلا الفوضويين ، من ينكر أن وجود
الحكومة ، في ظل أية ظروف تتصورها ، شرط ضروري لقيام العلاقات
الاجتماعية السلمية . بيد أنه من العسير أن يتسامح الإنسان طويلا مع القول
بأننا نخضع لقدر من الحكم أكثر مما ينبغي خاصة في الميدان الإقتصادي .
إذ أن قدراً أقل من الحكم لا يعني مزيداً من الحرية إلا في مجتمع اتفق فيه
الناس على أسسه وعم فيه قدر كاف من الأمن الإقتصادي . ولكن مجتمعا
تسوده خلافات خطيرة في وجهات النظر المتعلقة بهذه الأسس ، ويتمثل فيه
عدم الأمن الإقتصادي في البطالة المتفشية ، لا يعني الإقلال من الحكم فيه
إلا الحرية لأولئك الذين يسيطرون على مصادر القوة الاقتصادية فقط .

إن أولئك الذين يهاجمون تدخل الحكومة في المجال الإقتصادي كثيراً
جداً ما ينسون أن السبب الأساسي في وجوده إنما كان ما عاناه العالم من تجربة
عدم وجوده . وإن ألوان التدخل التي نعرفها ، سواء فيما يتعلق بشروط

العمل أو بإصدار الأوراق المالية في السوق المالية أو فيما يتعلق بحق البناء ، كانت نتيجة تجربة اجتماعية ظهر فيها أن ترك المنافسة بين المصالح الخاصة بلا تقييد لم ينتج عنه أبداً مجتمع منظم تنظيماً حسناً . وقد يظل هذا خافياً لفترة طويلة جداً ، كما حدث عندما بدىء في استغلال موارد القارة الأمريكية الهائلة لأول مرة بواسطة الآلات ، ولكن عندما يبلغ المجتمع مرحلة نموه الكامل فإن أرض الفرصة الطيبة ، في أمريكا كما في كل مكان آخر ، تتحول فعلاً بالنسبة للملايين إلى أرض الإخفاق ، إلا إذا أمكن التحكم في نزعه التملك وتوجيهها نحو هدف اجتماعي متفق عليه . إن رجل الأعمال كانت لديه حقبة بأكملها يجرب فيها قوته لتحقيق أهداف اجتماعية ، وحتى اليوم لم يزل ، باستثناء الاتحاد السوفيتي ، سيد جهاز الدولة بلا منازع . ومع ذلك فخلال هذه الفترة انكشفت في جميع أنحاء العالم قدرته على اقناع مواطنيه بأن الحرية من السيطرة الحكومية التي يطلبها إنما هي لمصلحتهم .

إن رجال الأعمال لم يحتجوا في يوم من الأيام على التدخل الحكومي الذي يقصد به مصلحتهم ، فالضرائب الجمركية والإعانات وإعانات التصدير والتسهيلات الخاصة في الائتمان كلها ، وهي أمثلة فقط ، حظيت منهم دائماً بالتصفيق إلا فيما ندر . أما التدخل الذي اعترضوا عليه فهو ذلك الذي يهدف إما إلى حماية المستهلك أو صالح الفئة للغبونه في سوق العمل . فاستنجدوا لمواجهة هذا النوع من التدخل « بالقوانين الاقتصادية » التي دفعهم تمسكهم بالحرية إلى اعتبارها قوانين الطبيعة . بيد أنهم نسوا أن « القوانين » الاقتصادية ليست في الواقع سوى تمرينات في الاستنباط من منطق مجتمع مجرد لا يطابق العالم الذي نعرفه إلا بصورة بعيدة مبهمة . وذلك المجتمع المجرد مجتمع تتسم فيه دائماً المنافسة بالكمال ، والعمل بالقدرة على الحركة ، ففي عالم المفاهيم السعيد هذا يستطيع عامل المناجم أن يصير غداً عاملاً ذا خبرة فنية في المنسوجات في مصنع للقطن تبعاً لمقتضيات تلك السوق التي يعرفها

هو وصاحب العمل الذى يعمل لديه تمام المعرفة فى كل وقت .

وكانت النظريات الاقتصادية التى اعتمد عليها رجال الأعمال هؤلاء فى جوهرها مذاهب صراع وضعها لهم رجال كان همهم أن يقيموا الحجة لحسابهم ضد المدافعين عن مجتمع إقطاعى آخذ فى الاضمحلال . فافترضوا ، وهم يضعون هذه النظريات ، صحة مجموعة معينة من الفروض التى كان الشك فيها يعتبر لدى الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين ، من آدم سميث إلى جون ستيوارت ميل ، جنونا ، وتتلخص فى أن الملكية الخاصة فى أدوات الإنتاج مقدسة ، وأن أى شىء عمله مصلحة حكومية سيكون أقل جودة مما عمله مؤسسة خاصة ، وأن السلطة التى تسن القوانين إنما تسنها للمصلحة المشتركة ، وأن كل إنسان هو خير من يعرف مصلحته ، وأنه فى وضع يجعله خير من يعمل على تحقيق هذه المصلحة .

لقد كانت هذه النظريات إلى حد كبير وليدة عهد من الآفاق المتسعة والتفاؤل المتزايد والإيمان الواثق بأن « اليد غير المنظورة » تعمل للخير الذى لا يمكن إلا أن يقع . وقد شهد هذا العهد الرجال الجدد يتقدمون نحو القوة بسرعة جعلته لا يتوقف إلا نادرا لبحث فيما اقتضاه هذا التقدم من تكاليف اجتماعية . فلم يكن يعرف الشىء الكثير عن وقع الثروة الموروثة ، وكانت معرفته أقل من ذلك بوقع الاحتكار ، وأقل حتى من هذا معرفته بأسرار مالية الشركات أو بقوة المال التى أصبحت تسيطر على الميدان الاقتصادى فى عصرنا . وهو عصر اعتنق « قاعدة الذهب » على أنها أمر حقيقى لا مفر منه ، كما افترض أن فى قدرة المستثمر العادى أن يصل إلى تلك المعرفة الخفية التى هى فى الواقع ملك خاص لقلة محظوظة . وقد أعلن فى نحر أن نظامه يعنى سيادة المستهلك دون أن يبحث إلى أى حد كانت طريقته فى التوزيع مفيدة اجتماعيا . بل إن هذا العهد أعلن أن نظامه بلغ حدا

من القدرة السحرية بحيث أن كل مشترك فيه يستطيع أن يحصل من الثروة الموجودة على « ما يستحقه » تماما .

ومع ذلك فقد ظلت هناك طوال هذا العصر صعوبة بسيطة هي أنه بينما أقنعت حججه أولئك الذين نجحوا ، أخفقت في إقناع أولئك الذين لم يحظوا بنصيب في خيرات نظامه . وطالما ظلت قدرته على الإنتاج المربح في اتساع ، استطاع أن يفرض الإيمان بمذهبه دون ما صعوبة كبيرة ، فالامتيازات التي اضطر رجال السياسة إلى منحها والتنازل عنها قللت من مقدار عدم الرضا العلني والإيجابي . وعندما بدأت هذه القدرة تنكش وهددت سياسة التسليم في بعض الامتيازات مصالح ذوى الخطوة ، بدأ عدم الرضا يتسع بصورة ثورية . وعندئذ بدأ أولئك الذين لم يحظوا بنصيب هجومهم ، لا على مقدار الامتيازات التي سلم بها ، ولكن على النظام نفسه الذي تعتمد عليه هذه الامتيازات . ورأوا المجتمع فريسة تنتهبها الأيدي ، لا معجزة من الأحان المتوافقة وضعتها « اليد غير المنظورة » .

إن القول ، أمام هذا الموقف ، بوجوب الرجوع إلى عالم خال من التدخل الاقتصادي إنما هو مثل قول دعاة التوسع الرأسمالي في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر بوجوب العودة إلى مبادئ الاقتصاد الإقطاعي . فالتاريخ لا يسمح للناس بالهروب من تراثهم . ولن يعود رجال الأعمال إلى السيطرة على الدولة بشروطهم الخاصة بسبب بسيط هو أنه لم يعد هناك من لا يزال يثق فيهم سوى أنفسهم . فكل فروضهم انهارت أمام جميع الاختبارات الحيوية بالتجربة التي يمكن التحقق منها . وعندما أتاحت لهم فرصة الإصلاح طلبوا استرجاع ما فاتهم بدلا من أن يعملوا على الإصلاح . بيد أنهم كانوا يعنون « باسترجاع ما فاتهم » العودة إلى نفس الظروف التي ترتبت عليها الحاجة إلى الإصلاح . ولم يكن الناس يستطيعون أن ينسوا أن رجال الأعمال هم الذين خلقوا الأحياء المزدهمة الفقيرة ، وأن نظامهم نشأ عنه جيش

من العاطلين للمستديمين ، وأنهم عارضوا في أول الأمر كل تغيير من التغييرات الاجتماعية التي أصبحت تعتبر جزءا لا يتجزأ من تقاليد المدينة .

ولقد كانوا مخلصين في اعتقادهم أن « عدم التدخل أكثر مما ينبغي » قاعدة فيها الخير للناس أجمعين ، فإن كل إنسان لا يؤمن إلا بالمبدأ الذي يقيه من زوابع الحياة . وقد كان لدى رجال الأعمال قرن بأكملة يثبتون فيه صلاحية فلسفتهم . وفي النهاية صار مبدؤهم يعتبر ، رغم انتصاراته الأولى ، مجرد إخفاق بشع استعبد قارات بأكملها في خدمة جشع الكسب الشخصي . ويكفى أن يقال عن ادعاءات رجال الأعمال ، بحقهم في أن يحكموا في الميدان الاقتصادي دون ما تدخل ، إن الولايات المتحدة وهي أغنى بلد في العالم كان فيها سنة ١٩٣٩ اثنا عشر مليونا من المواطنين يعتمدون في حياتهم على « معونة العاطلين » ، وأن في إنجلترا وهي ثانية بلد في العالم ثراء كان طفل من كل أربعة لا يلتقى غذاء كافيا . وأن الجماهير في أي من المجتمعين لن تسلم مقاليد أمورها إلا بعد صراع عنيف تهزم فيه تماما رجال الأعمال القساة الذين صورهم شارلز دكنز في روايته « الأزمان الصعبة » ومثلهم بشخصيتي « بوندربي » و « جرادجريند » في المدينة الصناعية الجديدة « كوكتون » .

وهناك رأى آخر في علاج بلائنا مما يفيد أن نقف عنده برهة . يقول أحد المؤرخين النابيين إن الأزمة التي يمر بها عصرنا ناجمة عن انهيار حكم القانون . فقد كتب^(١) « إن الخطر الحالى هو الاستبداد ، فيجب منعه وينبغي أن نحافظ على تلك الحدود التي يجب ألا تتعدها مطلقا أية حكومة

(١) « الشئون الخارجية » نيويورك سنة ١٩٣٥ ، وانظر أيضا « الدستور — قديما وحديثا » سنة ١٩٤٠ خاصة في الفصل الأخير حيث يقول بروفيسور « ماك ايدن » نفس الشيء بقدرة وسلاسة ممتازتين .

حرة ، وأن تقوى هذه الحدود ونجعلها بحيث لا تستطيع أية حكومة أن تتخطاها بصورة قانونية ، وذلك بأن نقيّد الحكومة بالتشريعات . . . يجب علينا أن نجعل كل تصرف خارق تقوم به الحكومة أمرا خارج نطاق سلطتها الشرعية » .

وليس هناك شخص عاقل يخالف هذه الرغبة . بيد أن الكاتب لم يقل لنا لماذا انهار حكم القانون سواء في الشؤون الداخلية أو الدولية ، ولم يقل لنا كيف نضع القيود القانونية على الحكومة . ولم يرشدنا عن تعريف لهذه « الحدود التي يجب ألا تتعداها مطلقا أيا كان ما قد يحدث قانونيا » . ولم يزودنا بقائمة تضم تلك « التصرفات المخارقة التي تقوم بها الحكومة » التي يجب أن توضع خارج نطاق سلطتها الشرعية ، كما لم يقل لنا عن الوسيلة التي يمكن أن نحقق بواسطتها هذا الهدف .

إن أولئك الذين يتحدثون عن إعادة حكم القانون ينسون أن احترام القانون هو شرط إعادته . واحترام القانون من نتائج ما يفعله القانون بقدر ما هو من نتائج مصدر القانون على الأقل ، فالناس لا يخرقون القانون بدافع من كراهية للقانون بوصفه قانونا ، ولكن لأن أهدافا معينة يعتبرونها أساسية لا يمكن تحقيقها في حدود إطار نظام قانوني قائم . وإعادة حكم القانون تعني خلق الظروف السيكلوجية التي تجعل الناس يمنحون ولاءهم للقانون . ولا يمكن المحافظة على قيود تحد من سلطان الحكومة عندما يكون المجتمع غير مطمئن إلى درجة أن جماعات كبيرة تنكر شرعية الأسس نفسها التي يقوم عليها هذا المجتمع .

ومشكلة إعادة حكم القانون مشكلة ذات شقين . فهي أولا مشكلة اكتشاف سبب انهيار حكم القانون ، ثم هي بعد ذلك مشكلة إيجاد ذلك التوازن الاجتماعي الذي يقضى على العيوب التي نكتشفها . ونستطيع جميعا

أن تتفق على أن عالماً تنقض فيه للمعاهدات لمجرد نزوة من جانب من عقدها هو عالم شرير ، أو على أنه يبدو أننا نعيش في « كابوس » عندما يستطيع رجل قانون عظيم أن يقول عما حدث في ليلة ٣٠ يونية سنة ١٩٣٤ إنه روح العدالة . ولكننا لن نفعل شيئاً كثيراً فيما يتعلق بإعادة احترام القانون بمجرد أن نعلن أننا للأسف انهياره .

إن الذين يعزّون أصل بلاتنا إلى انهيار حكم القانون يعتقدون في ثنايا أذهانهم أن هناك إجراءات أساسية معينة يجب توافرها حتى يكتسب كل تصرف من تصرفات القانون شرعيته . بيد أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أنه ليس هناك إجراءات تعتبر أساسية في عصر يتصارع فيه الرجال على الأهداف التي يجب أن يكرسوا أنفسهم لها . فالأشكال القانونية تحترم عندما يحس الناس أن أهدافهم الكبرى في الحياة مشتركة . ولكن الطابع المميز البارز لعصرنا هو عدم وجود هذا الاتفاق بالذات . ولقد وصلنا إلى عهد صارت فيه الفروض الأساسية ذاتها للحياة الاجتماعية موضع جدل . وفي مثل هذه المهود تكون القدرة على المحافظة على حكم القانون دائماً أقل مما تكون . ويعود حكم القانون ثانية عندما يجد الناس الظروف التي يستطيعون فيها أن يتفقوا مرة أخرى على الأسس النهائية . ولكن العصور التي تماثل عصرنا كانت دائماً عديمة المبالاة تماماً بالقيم الشكلية عندما يكون موضع الجدل هو الأهداف التي تخدمها هذه القيم . ففي الصراع في سبيل القوة لا يأبه أحد للقواعد عندما تكون الحياة نفسها في الميزان . ولا تستعيد هذه القواعد هيبتها إلا عندما يصبح واضحاً أن هناك مجالاً للتوفيق بين أطراف النزاع .

- ٢ -

وبصفة عامة ليس لمهدنا طابع ينفرد به تاريخياً . فالسمات التي بدت سمات تميز بها كل عهد آخر بدأ فيه النظام الاجتماعي يدخل مرحلة أفوله الأخيرة بصفة

نهائية . فقد ظهرت هذه السمات بوضوح عندما شارفت العصور الوسطى على نهايتها وظهرت أيضاً في السنوات الأربعين السابقة على الثورة الفرنسية . كما سادت في الجزء الأكبر من الأدب الروسى في نصف القرن السابق على سقوط النظام القيصرى . وليس في هذه السمات شىء خفى ، حتى في عدم قدرتنا على اكتشاف معانيها ، لأن من عادة كل نظام اجتماعى شارف على نهايته أن يؤكد لنفسه أمجاد ماضيه أكثر من إمكانيات مستقبله .

والسمة البارزة في مثل هذه المهود هي عدم الإحساس بالأمن . فالأساليب الرتيبة القديمة ولت ، والعادات التقليدية أصبحت لا تتفق والعصر ، والناس يخشون ما قديماً أتى به الغد . وليست هذه حالة مفاجئة في حضارتنا كنتيجة حتمية لحرب سنة ١٩١٤ . لأن حرب سنة ١٩١٤ نفسها كانت نتيجة من نتائج عدم الإحساس بالأمن ، ولم يكن مجيئها إلا تعبيراً عن ألوان التوتر الأخرى بجانب التوتر في المجال الدولى ، وهى ألوان من التوتر أفرغت ضخامتها ذوى الفكر الثاقب في السنوات العشر السابقة على سنة ١٩١٤ . ففي إنجلترا مثلاً كانت عدم قدرة الأحزاب السياسية القديمة على تكيف نفسها مع مطالب العمال نذيراً زائراً بالمعاني ، كما كان مما له معنى أيضاً أن عملية المناقشة السياسية العادية لم تستطع أن تجد وسيلة لمعالجة القضية الأيرلندية . وعندما ننظر إلى الوراء نستطيع الآن أن نرى أن ما دعا مستر « لويد جورج » لأن يتقدم إلى سير « أوستن شمبرلين » باقتراحه الحكم الإئتلافى في سنة ١٩١٠ ، كان إحساساً نصف شعورى بإفلاس نظام قديم .

وقد نجم عن عدم الإحساس بالأمن ، خاصة في السنوات التالية لسنة ١٩١٨ آثار عميقة . إذ أن الناس يعيشون بأساليبهم : أساليبهم الرتيبة التى تعودوا عليها وعندما تصبح هذه الأساليب موضع جدل يفقدون قدرتهم على الحكم العادى . فهم يصيرون غير واثقين من المعيار الذى يحكم

بواسطته على التصرفات . وتصبح المناقشة تمهيدا ، وتبدو الأفكار الجديدة تهديدا . ويتملكهم الخوف ، والخوف بطبيعته عدو الفكر . ولذلك فإنه عندما يبلغ الخوف من الناس مبلغا يحول بينهم وبين الفهم ، يتحولون إلى القمع إذ لا يجرؤون على الوقوف هنية للتمحيص . وهم إذ يتمسكون بشدة بأساليبهم التي تعودوا عليها ، يصرون على اعتبار أى تحد لها كفرا . فلا يستمعون إلى نداء العقل الذى يخبرهم بأن الشجاعة وحدها هى التى تستطيع مجابهة ما يعنيه التحدى ، لأن الشجاعة وحدها هى القادرة على الفهم . وعندئذ تبدو لهم الدعوة إلى تحكيم العقل دعوة إلى التسليم . وإذا طلب اليهم أن يخضعوا الأمر لمحك التجربة تصرفوا كالأطفال الذين يخشون الظلام . وكل تغير بسيط يدعو اليه داع يتحول بالنسبة اليهم هجوما على أقدس قيمهم . فيصرون على عدم التسليم فى شىء حتى لا يطلب إليهم أن يسلّموا فى كل شىء . وفى مثل هذا الجو لا يكونون صاملا يمليه العقل فحسب ، بل إنهم لا يستجيبون حتى للزعامة التى تبحت مما يمليه العقل . فهم لا ينصتون لشيء سوى أصداأ أصواتهم ، وكل شىء آخر يصبح تفكيرا خطرا ويؤكدون لأنفسهم أن قلوب الشعب بخير ، وأن الجماهير قد غرر بها المهيجون والمفكرون ، كما لو كان هؤلاء قد استطاعوا يوما أن يسمعوا صوتهم للجمهور إلا اذا كان هذا الجمهور لا يستطيع أن يمنع نفسه عن الاستجابة لشيء يحس به الشعور العام إحساساً عميقا .

إنهم خائفون وهم لا يعرفون أسباب خوفهم . فهم يرون كل ما ألفوه من قيم موضع جدل . فرجال الأدب يعطونهم صورة لمجتمعهم تحز فى نفوسهم بنبذها لوجهة نظرهم التقليدية . ويحسون إحساساً عميقا بضغط الانقسام بين الطبقات ، والعداء الذى يفرق بين الشباب والشيوخ . ويشعرون بوجود خيبة الأمل فى كل مكان ، بل إنهم هم أنفسهم يحسون بخيبة أمل لأن حكمتهم

التقليدية قد فقدت تأثيرها . كما أن أولئك الذين تعودوا أن يتزعمهم ويقودهم يحسون بخيبة أمل فيهم لأنهم أصبحوا أكثر فأكثر لا يرون معنى في عبادة الآلهة القديمة .

إن كل المدنيات التي تمر بمرحلة الأفول تنذب ضيعة الإيمان ، الإيمان الذي يعنون به عدم الإيمان بمعتقدهم التقليدي . ويصبح قادتها من المشيدين بالأيام المجيدة الغابرة ، وتتحول الأيام السعيدة بصورة متزايدة إلى أشياء تنتمي إلى الماضي . ويجدون صعوبة حتى في فهم المطالب التي يواجهون بها ، ويقولون إن الناس كانوا في أيام شبابهم هم معقولين أكثر جداً مما هم الآن . فهم قد تعودوا على ممارسة السلطة . وهم لا يكادون يعرفون شيئاً عما يدور في أذهان أولئك الذين لم يحظوا بنصيب في السلطة وعن مشاعرهم ، ونادراً ما يفكرون في ذلك . ولكنهم يخوفهم ، لا يتذكرون أن سر القوة يكمن في قدرتها على التكيف باستمرار مع الحاجات الجديدة ولا يدركون أن الأمر يتطلب رجالاً جديداً باستمرار لإحداث هذا التكيف ، وذلك لأنه في الفترة التي تظهر فيها حاجات جديدة تبدو لهم هذه الجدة ذاتها ، وهم في حالة الخوف ، تهديداً لسلطتهم .

والخوف هو أبو الثورة ، لأنه يكبت مزاج التكيف الذي يُعدّ جوهر السياسة الناجحة . ويؤدي الخوف إلى ذلك بعدة طرق . فهو لا يحول دون إدراك التغيير الاجتماعي الضروري ، ولا هو أيضاً عدو للأفكار فقط ، بل إنه لا يقبل أيضاً الرجال بعيدى النظر في كل من السياسة والفكر . فالخوف لا يحس باطمئنان إلا مع التافه من الأشياء والناس ، ومع كل ما هو مصبوب في قالب الرقابة التي يتمسك بها . فليس من الحوادث العرضية مثلاً أن من تولى رئاسة الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ كانوا رؤساء من مستوى عادي ، رجالاً ممن أخرجتهم حرب سنة ١٩١٤

من الرتبة التي ألفوها ويريدون الهرب من أخطار الجدة والتجربة بأي ثمن . كما أنه ليس حادثاً عرضياً أن الولايات المتحدة عندما أرغمتها الكارثة في سنة ١٩٣٢ على انتخاب رئيس يميل إلى التجربة قوبلت خطته ، التي يعتبر معظمها شيئاً مألوفاً عادياً في أية مدينة مكتملة النمو ، كما لو كان قد أدمج واشنجنطن في موسكو .

وقد حدث في بريطانيا العظمى وفي فرنسا قبل سنة ١٩٣٩ ما حدث في أمريكا . ففي كل حالة كان يكفي أن تقوم الحكومة بتجربة متواضعة في الإصلاح حتى يعثرى الرجال « المأمونين للمعقولين » موجة من الأسى . ولا ريب أنه قد مرت بهم فترة من التوقع المستهزئ وهم يراقبون الرجال الجدد يكافون متعثرين بأعنة الحكم . بيد أنهم سرعان ما اقتنعوا بأنهم وحدهم القادرون على قيادة السفينة بأمان . وتاماً كما وجد النظام القديم في فرنسا برنامج « تورجو » المتواضع أكثر مما يستطيع أن يهضمه ، اعثرى أصحاب الأملاك الانزعاج مما تكلفته إصلاحات حكومتى « ماكدونالد » و « بلوم » المتواضعة . ولما كانت هاتان الحكومتان تعتمدان على ثقتهم فإن مخاوفهم كانت كافية لإسقاط الرجال الجدد من الحكم . وأخذ مكانهما أولئك الذين قادوا سفينة الحكم بتلك القواعد القديمة التي يثق فيها الأشخاص « المأمونون للمعقولون » . واعتقدوا بذلك أنهم انتصروا على الحاجة إلى الخوف .

وجاء رجالهم إلى الحكم ، ولكن شيئاً آخر لم يتغير . فقد ظلت جميع للمشاكل الجديدة باقية بنفس الحدة السابقة . ولم يستطيعوا تجديد الإيمان بأسس النظام ، فهم لا يجراؤن على أن يفعلوا أكثر من ترميم ما يصيبه من تصدع بين الفينة والفينة ، لأنهم كانوا يأخذون في الاعتبار اتجاه الدوائر الانتخابية التي يعتمدون عليها . وبدوا ، بوصفهم أنظمة ، للمراقبين وكأنهم فقدوا سر حيويتهم . وكلما زادت المشكلة التي تواجههم خطورة زادوا عناية

بإخفاء مدى ضخامتها عن أنفسهم ، وزادوا غضبا عندما رأوا نقادهم يصرون على أنهم لم يروا القضية على حقيقتها من ناحية مداها .

وكانت هذه، أكثر من أى شيء آخر ، هي حالة بريطانيا بعد سنة ١٩٣١ فيما أعتقد . ففي المجال الداخلى لم يتم شيء له أهمية كبرى . فالبطالة ومناطق الكساد والإسكان والتغذية والتعليم ظلت جميعها مشاكل فى خطوطها الرئيسية كما كانت قبل أن تتولى الحكومة السلطة . وتناولت الحكومة مشكلة الهند الدقيقة بنفس العجز الفاضح ، فى تفهم آفاقها الجديدة ، الذى أظهرته سابقاتها فى تناول مشكلة أمريكا فى القرن الثامن عشر ومشكلة أيرلندة فى التاسع عشر . وبدا كأن ليس هناك شيء تستطيع مجابهته بجرأة أو بخيال . ولعله مما يدل على طابعها العام أنها نبذت ، عندما بدأت حرب سنة ١٩٢٩ ، مشروعا متواضعا جدا فى الإصلاح الجنائى خشية أن تتأثر أغليبتها فى مجلس العموم باقتراح إلغاء الجلد .

وكان ضعف الحكومة فى المجال الدولى أكبر من خوفها من علاج للمسائل الداخلية بجرأة . فقد ووجه الساسة البريطانيون بمواقف جديدة عجزوا عن تناولها بثقة أو شجاعة . فمن ناحية كان هناك الاتحاد السوفيتى يحس بقوته المتزايدة ويقوم على أسس ، إن صواب أو خطأ ، على النقيض تماما من التجربة البريطانية والإيمان البريطانى ، ولكنه نظام كانت مصلحته الأولى فى السلام لأنه ضرورة أولى بالنسبة له . ومن الناحية الأخرى كان هناك إيطاليا وألمانيا ، وكلاهما طرح الديمقراطية جانبا ، وكلاهما على أحر من الجمر لتغيير خريطة العالم ، بالمفاوضة إذا أمكن وبالقوة إن تطلب الأمر ، وكان يدفع حكام ألمانيا وإيطاليا إلى طلب هذا التغيير الأمل فى أن الغزو الخارجى سيعوض شعبيهم عن الاستبداد فى الداخل ، كما كان الحال فى الأزمنة القديمة ، ويحقق الانتقام لعار هزيمة سنة ١٩١٤ وللآمال التى خابت فى هذه الحرب .

وبدأ هتلر وموسوليني على الفور سياسة من التحدى للدول التي يههما المحافظة على السلام . فأعلنا ما يريدان ، وبمجرد أن اكتشفا عدوا لا قبل لهما أخذا ما أرادا . وفي كل خطوة من خطواتهما وجدا الحكومة البريطانية ضعيفة مترددة أمام اعتداءات طاغية الواحد بعد الآخر . فضحت بالحشة وألبانيا لإيطاليا . وتركت أسبانيا الجمهورية فريسة للدكتاتورين الفاشست ، وضحت بديموقراطية تشيكوسلوفاكيا على مذبح أطماع هتلر ؛ بل إنها في هذه المسألة أدعت حتى بأن أى قرار من تشيكوسلوفاكيا بالدفاع عن نفسها ضد الغناء يعتبر تهديدا للسلم في أوروبا وتعد هذه الدولة مسئولة عنه تماما .

ولم تعر أية أهمية للدعوة التي قالت بأن أوروبا لن ينقذها من أن يلتهمها الديكتاتوريان قطعة قطعة إلا نظام من الأمن الجماعى . وأفلحت في إقناع الاتحاد السوفيتى بأن بريطانيا العظمى لم تعد لديها إرادة مقاومة الاعتداء . وكان نتيجة عدم قدرة الحكومة البريطانية على أن تحزم رأيها في سياستها أن عقد ميثاق عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى . وكان الشئ الوحيد الذى يحول بين هتلر وإثارة حرب للسيطرة على أوروبا هو خوفه من أن يواجه هجوما فى جبهتين ، وقد أزال اتفاقه مع الاتحاد السوفيتى هذا الخوف . فتقدم بمطالب مستحيلة تماما إلى بولندا التي كانت بريطانيا قد تعهدت بضمانها ضد الاعتداء بعد تدمير تشيكوسلوفاكيا . وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٩ تحرك هتلر ضد بولندا ، وبعد ذلك بيومين أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا . وهكذا انتهت سنين « التهدة » كلها بالكارثة التي قصد بالتهدة تجنبها .

وأنه لأمر حيوى أن نسأل لماذا لم تكون الحكومة البريطانية أبدا أية سياسة متناسقة للعمل من شأنها أن توقف للمعتدى ، خاصة إبان السنوات الست التي قضاها هتلر فى الحكم . إن بعض السبب فى ذلك لابد أن يعزى

إلى ما يتسم به قادتها من فزع طبيعي من أية سياسة تؤدي بما تتضمنه من تهديد إلى نشوب حرب . إذ مهما قيل ضد مستر « تشمبرلين » فإن لديه ذلك الدافع اللهم وهو أنه قد تمسك بأهداب السلام أطول مدة بعد أن أصبح من غير الممكن أن يتوقع السلام عقلا . ولكن فيما عدا ذلك ، تعد قائمة الاتهام ضد الساسة البريطانيين بعد سنة ١٩٣١ شديدة حتما . فقد تجاوزوا عن الاعتداء الياباني على منشوريا وما بعده . وتجاوزوا عن الاعتداء الإيطالي بكل تفاصيله . بل إنهم كالوا لمرتكبه الشناء العظيم . بينما ظلوا صامتين تماما حيال ألوان التطرف البشع في نظامه الداخلي . وتجاوزوا أيضا عن الاعتداء الألماني بكل تفاصيله ، بل إنهم اشتركوا في المؤامرة على تقطيع أوصال تشيكوسلوفاكيا . كما أن السياسة التي أسسوها « عدم التدخل » في أسبانيا أدت بطريقة حتمية إلى تدمير ديموقراطية ناشئة كانت صداقتها حيوية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط ؛ وعمدوا إلى معاملة الاتحاد السوفيتي بكل برود خلال السنوات الخمس التي كان فيها على أتم الإستعداد لأن يجند نفسه في سبيل السلام الذي كانت بريطانيا ترغب بشدة في المحافظة عليه . ففي هذه السنوات أظهروا بوضوح أنهم وإن لم يرحبوا بهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي ، فإنهم على الأقل ما كانوا ليعيروهم اهتماما كبيرا ، وهكذا أثاروا هناك روح الريبة الطبيعية في أنهم ينظرون إلى تدمير الاتحاد السوفيتي بعين الارتياح . ومن المستحيل ألا يقارن المرء بين عدم الاهتمام الذي قابلت به الحكومة البريطانية مصير ديموقراطيتين ، دُمر كلاهما برضاها السلبي أو الإيجابي ، وبين الضمانات الجديدة التي منحتها لدول شبه فاشية مثل بولندا ورومانيا واليونان .

دعنا نعترف لقادة الحكومة البريطانية بفضلهم الكامل في كراهيتهم للحرب . ومع ذلك فقد كان واضحا ، على الأقل منذ ١٩٣٥ ، أنهم كانوا

يتعاملون مع دول لا تشاركهم هذه الكراهية ، وهى دول كانت مستعدة لاستعمال الحرب وسيلة متعمدة من وسائل سياسة الدولة كلما بدا أن المغامرة لها ما يبررها . ولم تكن هناك ، فى هذه الأيام ، سوى وسيلة واحدة لمنع الحرب ، هى اتخاذ موقف نهائى لا تحول فيه ضد اتخاذ الحرب وسيلة للتغيير فى اللحظة التى ترفع رأسها . ولو كان ذلك قد حدث سواء فيما يتعلق بمنشوريا أو ما يتعلق بالحبشة ، فإن نهاية المعتدى كانت مؤكدة ، وكانت نهايته ترك رد فعل عميق فى شريكه اللاحق . وواضح أنه كانت هناك نقطة لم يكن مستر « تشمبرلين » وزملاؤه مستعدين لأية « تهدئة » بعدها . بيد أن منطق وجهة نظرهم كان يتطلب أن ينظموا ، قبل أن تصل الأمور إلى هذه النقطة ، تهديدا ضد الاعتداء من الضخامة بحيث لا يقتصر الأمر على أن يدرك المعتدى المخاطر التى يتعرض لها ، بل أن يكون معلوما لديه أيضا أن التهديد ليس تهديدا أجوفا .

أن التردد وترك الأمور معلقة ومسايرة الديكتاتورين توحى بالضعف وعدم الثقة خصوصا مع دولة فاشية . وفى لعبة « سياسة القوة » المعقدة التى كان مستر تشمبرلين وزملاؤه يلعبونها يعتبر الضعف وعدم الثقة من الخطايا الكبرى . وما كانت روما وبرلين لتفهان شيئا غير ذلك من اغفاء مستر « إيدن » و « سير روبرت فانسيتارت » من منصبها واستبعاد مستر « تشرشل » ، بتلك الصورة الواضحة ، لمصلحة مجموعة غريبة من الأشخاص العاديين الذين لا يعرفهم كثيرون . ولا يمكن القول بأن أحدا لم يحذر مستر « تشمبرلين » من هذه السياسة ، سواء من أعضاء حزبه أو من معارضيه . وقد أثارت سياسته ريبة عميقة وامتعضا فى الولايات المتحدة ، وكان يعرف ذلك أيضا تمام المعرفة . وأدت هذه السياسة مباشرة إلى أن نبذت الدول السكندنافية وهولندا وبلجيكا أية سياسة خارجية إيجابية وهى ترقب الوضع يسير من مئىء إلى أسوأ بلا أمل فى تجنب الكارثة التى لم يكن لديها

أية وقاية ضدها . بل وأدت كذلك إلى الانهيار الكامل لهيبة عصبة الأمم معنوياً .

لقد كانت هذه السياسة محكوماً عليها منذ البداية بالإخفاق الكامل . فلماذا تبنيوها ؟ أعتقد أن الجواب الوحيد لذلك هو خوف مستر « تشمبرلين » وزملائه من النتائج المحتملة ، كما تصوروها ، لسياسة الأمن الجماعي ، وهي البديل الوحيد للسياسة الأولى . وذلك لأن محور سياسة الأمن الجماعي هو قيام مشاركة دفاعية مع الاتحاد السوفيتي . وكانت وجهة نظرهم في الحياة كلها تقوم على كراهية فلسفته . ولعلمهم كانوا يأسفون لأعمال « هتلر » و « موسيليني » التي اتسمت بالوحشية . ولكن الديكتاتورين الفاشيين تركا البناء الطبقي في مجتمعهما دون مساس . وكانت المخاطرة بالقضاء على الديكتاتورين ، وهو ما كانت السياسة البديلة تعنيه ، مخاطرة بقيام ثورات قد تكون شيوعية في ألمانيا وإيطاليا . وإذا كان السلام أحد أهداف مستر « تشمبرلين » الكبرى ، فإن تجنب أية سياسة قد تعجل بمقدم الاشتراكية هدف آخر ، وطالما بدا أن المصالح البريطانية لم تمس مباشرة ، فليست هناك أية تضحية بمصالح الآخرين لا يقدم عليها . ولو أن « هتلر » وقف عند ميونيخ ، ولو أنه كان مستعداً لاقتضاء « رطل اللحم » الذي يريده من بولندا بواسطة المفاوضات بدلاً من الحرب ، لما كان هناك ما يحول دون أن نفترض أنه كان من الممكن الوصول إلى تسوية الأمر بين بريطانيا وألمانيا ، في الليلة السابقة على الحرب نفسها كان السفير البريطاني في برلين يؤكد ذلك « لهتلر » . فالحرب لم تقع بسبب كراهية مستر « تشمبرلين » للأمور الشريرة في ألمانيا . فقد رأى آثارها الخبيثة تمتد من منطقة إلى منطقة دون أن يفعل شيئاً أكثر من الاحتجاج الرسمي ، وحتى التهام تشيكوسلوفاكيا لم يثر فيه أكثر من احتجاج متأخر . وقد حكم على هذه الأعمال بأنها شريرة عندما اضطر إلى إدراك أنها كانت جزءاً لا يتجزأ

من عملية غزو تتضمن إنزال الهزيمة بريطانيا في مجال آمالها .

إن مستر « تشمبرلين » في الواقع كان يلعب لعبة « سياسة القوة » منذ اللحظة التي تولى فيها منصبه دون أن يكون لديه أى إدراك أن الخوف هو أساس سياسة القوة . فقد كان منذ البداية يرغب بشدة في شيئين لا يتفقان . فكان يرغب بشدة في المحافظة على مصالح بريطانيا العظمى في أقصى مداها التاريخي ، وكان شديد الرغبة في السلام مع نفس الأشخاص الذين لا يمكن أن يبقوا كديكتاتوريين إذا أمكن المحافظة على هذه المصالح . وكانت الوسيلة الوحيدة التي يمكنه بواسطتها إرغامهم على المحافظة على السلام هي تكوين جبهة ضدهم ، جبهة من القوة بحيث تجعلهم لا يجرأون على المخاطرة بتحطيمها . ولكنه لم يستطع أن يحمل نفسه على تكوين تلك الجبهة لسببين . فقد كان يخشى نتائج سقوطهم ، من ناحية ، وكان يخشى زيادة هيبة الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى . وبدافع الخوف انتهى به الأمر إلى أسوأ الأمرين ، فقد ساعد على إرغام الاتحاد السوفيتي على موقف يصعب تمييزه عن موقف الحياد المشبع بالعطف على الديكتاتوريين . والواقع أن زعماء الاتحاد السوفيتي أخطأوا في اعتقادهم بأن مستر « تشمبرلين » كان على استعداد للتغاضي عن أى اعتداء على مصالح دولة أخرى . وقد أخطأوا لأنهم أساءوا فهم مزاج الشعب البريطاني وقدرته على إرغام زعمائه على الاهتمام بوجهة نظره ، وهو خطأ طبيعي في رجال لم يتعودوا على سير الأمور في بلد يدين بالديموقراطية السياسية . ولكن زعماء الاتحاد السوفيتي لم يخطئوا كثيراً في فهم مزاج رئيس وزارة بريطاني يستطيع أن يرى تدمير تشيكوسلوفاكيا دون أسف ، ولكن يسارع إلى ضمان استقلال بلد شبه فاشي مثل بولندا التي قامت بدور التابع لهتلر في ميونخ .

أن النقص الحقيقي لدى رجال مثل مستر « تشمبرلين » نقص يعرفه المؤرخ

في العهود الثورية مثل عهدنا . فهم يشعرون بأن هناك خطأ في ناحية ما ، وهم يحسون بعدم اطمئنان عميق من جراء ذلك . بيد أنهم يكونون قد عقدوا اتفاقهم مع القدر ، وللفهم الوحيد عندهم لأية سياسة يتبعونها هي ، بدافع الخوف ، الدفاع دفاعاً أعمى عن الحالة القائمة ، لأنهم يخشون محاولة القيام بأية تجربة مع المجهول . وحتى « الجماعة » التي أجبرتهم عليها مقتضيات التنظيم الحربي ، أقبلوا عليها في تردد ودون حماس . وهم لا يجراؤون على الإعلان عن نوع العالم الذي يريدونه لأن القوى التي تشكل أى عالم جديد لا تثير في نفوسهم سوى الخوف والريبة . وليس هناك ما يدعو لأن نتردد في التأكيد بأنهم يحسون إحساساً عميقاً بالمسؤولية فيما يتعلق بالسياسة . ولكنهم يرون بيئتهم ، بما فيها من تحدى وخطر ، لا كفرصة مناسبة لإعادة البناء ، وإنما يرونها تحذيراً يدعوهم للمحافظة على كل ما يتعلق بالحالة القائمة . إن الخوف من المجهول هو الباعث الأساسي على جمودهم المتصلب . فهم لا يتمتعون بأى خيال وبصيرة تنفذ في ذلك العالم الجديد الذي تصوغه لنا الأحداث .

فبالنسبة لهم ، ولمن على شاكلةهم ، لعبت الثورة الروسية في هذا العصر نفس الدور تقريبا الذي لعبته الثورة الفرنسية منذ قرن ونصف . فبدلاً من أن يروها بوصفها ، جزئياً ، نتيجة حتمية لسنوات طويلة من سوء الحكم البشع ، وجزئياً أيضاً ، النتاج العقلي المنطقي لمائتي سنة من الثورة الصناعية وثلاثمائة سنة من الثورة العلمية ، يرون فقط الحماقات والجرائم التي صاحبها وأن العبء الأكبر لهذه الحماقات والجرائم وقع على عاتق رجال من نفس طبقتهم . وهم يسمعون إلى إقامة « نطاق صحى » حول الثورة الروسية كما فعل أجدادهم تماماً مع ثورة فرنسا سنة ١٧٨٩ . ولا يستطيعون أن يفهموا أن ذلك يؤدي إلى ظهور « ستالين » في عصرنا كما أدى إلى ظهور « روبسبير » في سنة ١٧٨٩ بالضبط ، وأنه ما من أحد حتى الآن استطاع أن يقيم « نطاقاً صحياً » حول الأفكار . فليس هناك تاريخياً سوى وسيلة واحدة لدرء خطر

الثورة ، هى الإصلاحات التى تمنح الأمل ونشوة الفرح لأولئك الذين يعد نداء الثوريين بالنسبة لهم دعوة لا تقاوم .

بيد أن الذين يملؤهم الخوف لا يستطيعون الإقدام على إصلاح على نطاق واسع ، فإن ضعفهم لا يتأتى معه المزاج الذى تتطلبه التجربة على هذا النطاق وهم يعانون كما لا يعانى أحد آخر من الوهم المتسلط عليهم بأن التسليم فى شيء يعنى فقدان كل شيء . فيستمعون إلى احتجاج كل صاحب مصلحة تافهة بين صفوفهم يصر على أن التسليم هنا يعنى فتح الباب على مصراعيه للفيضان ، ويكرسون كل طاقتهم ليحولوا أنظارهم عن الاتجاه الواضح للأحداث . ويصرون على الاعتماد على التجارب القديمة فى الوقت الذى قادهم فيه الاعتماد على التجارب القديمة إلى المشاكل التى يجدون أنفسهم فيها . فهم يخافون الأفكار الجديدة ، ويروعون المزاج الجديد ، ويدهشهم أن طريقة الحياة التى ألفوها يمكن أن تكون موضع مناقشة ، ولا يشبه موقفهم تجاه التغييرات التى يلحظونها شيء قدر ما يشبه ذهول ، لويس السادس عشر ، فى المناقشة المشهورة مع دوق « روشفوكولد » . وهم على استعداد تام ، كما يقولون بطبيعة الحال ، للقيام بالتغييرات الضرورية ، ولكن جميع التغييرات الرئيسية المطلوبة لا تبدو لهم ضرورية . فهم مقتنعون ، كما كان أجدادهم مقتنعين فى سنة ١٧٨٩ ، بأن الخطوط الرئيسية لنظامنا الاجتماعى قد تم وضعها بصفة دائمة . وهم على استعداد لأن يقبلوا تغييرات فى تفاصيل الإطار ، ولكنهم ينظرون بغضب وانزعاج إلى التغييرات التى تمس أسس البناء الاجتماعى .

أن أى رجال تمودوا ، بوصفهم طبقة ، على الحكم فترة طويلة يخشون نتائج التغيير الذى قد ينزع السلطان من أيديهم أو يحد من سلطتهم . وهذا ماحدث مع شارل الأول ؛ وهو ما حدث مع لويس السادس عشر وبطانته ، وهو ما حدث أيضا مع نيقولا الثانى ومستشاريه . فقد تمرسوا على رتابة

أصبحوا يعتقدون أنها «الحق» ، ولا يستطيعون أن يتصوروا أن العالم يمكن أن تتقدم به السن حتى يخرج عن نطاق رتابتهم . وعندما تصبح رتابتهم موضع مناقشة ينظرون إلى الأمر أساسا على أنه مجرد تسلية في أول الأمر ، بل أن الراديكالية الجديدة قد تكتسب طابع الطرافة العصرية . ولكن عندما يتحول الشك فيما ألفوه إلى جهاد في سبيل تغييره ، يصيرون أكثر إنزعاجا ، وسرعان ما يأخذ الانزعاج صورة الغضب ، بيد أن غضبهم لا يقضى على الشك الذى ساور النفوس ؛ بل على النقيض من ذلك يزيده اشتعالا ، بحيث أن الغضب الذى قد يتنازل فى أوائله فيقبل المناقشة ، يتحول بواسطة الخوف إلى القمع والاضهاد من ناحية ، وإلى حنين لتلك الأيام الماضية التى لم يكن الشك فيها أمراً يفكر فيه أحد من ناحية أخرى . وعند هذه النقطة يثير أى اقتراح بالتغيير الغضب حتى عندما لا تشم منه أية رائحة للراديكالية ، كما كان الحال مع تشريعات الرئيس « روزفلت » الاجتماعية مثلا . لأن كل جديد يعتبر ، فى حالة الخوف ، نذيراً . وكل جديد يعتبر مقدمة تخفى وراءها ما هو أبشع ، ويجب أن يتذكر المرء ما يخفى وراءه ، فلا يعتدال الظاهر يخفى أغراضاً سوداء ستظهر بمجرد أن يتحقق الاقتراح الأول ، ويقال عندئذ أنه يجب التصرف فوراً حتى لا يفلت الأمر غدا . وفى هذا الجو يكون الخوف هو المستشار الدائم لأولئك الذين بيدهم السلطان .

وقد لا يبدو الخوف فى صورته الإيجابية من عداء فعال نحو التغيير بقدر ما يبدو فى صورته السلبية من ترقب لما تأتى به الأحداث . فقد كان هذا مثلاً هو اللزاج السائد فى الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ ، وفى بريطانيا خلال فترة رئاسة لورد « بولدوين » . إذ كان الافتراض السائد أن الأمور تصلح نفسها بنفسها إذا تركت وحالها ، وأنها إذا رفضنا الاهتمام بالزعج من الأمور فلا بد أنها ستنقضى من عدم الاهتمام . فنؤجل البت فى مشكلة الفحم بأن نوفر لها إطانة ، ولكننا لا نعالج المشكلة نفسها .

ونمنع « الإضرابات العامة » بالقانون ، ولكننا لا نفعل شيئاً لعلاج الظروف التي تؤدي إلى الإضرابات العامة . فلا الرئيس « كوليدج » ولا الرئيس « هوفر » وضع ، في فترة الرخاء ، أية خطط لعلاج الكساد الذي تنبأ به الكثيرون باستمرار ، ولكنهما فضلا الاستماع إلى الأصوات الجميلة التي كانت تؤكد لهم ، كما جاء على لسان مستر « هوفر » ، أن أمريكا في مارس سنة ١٩٢٩ قد « تغلبت على مشكلة الفقر » .

ونظرية التسليم السلبي يرجع بعض منشئها إلى الرضا بالأمور كما هي ، وبعضه إلى الخوف من التجربة . ونتيجتها دائماً التهرب من الحاجة إلى إجراء إيجابي وإخفاء كل ما يخلق هذه الحاجة إن أمكن . ويعد صمت مستر « بولدوين » تلك الفترة الطويلة فيما يتعلق بحاجة بريطانيا إلى إعادة التسليح مثلاً صارخاً للثمن الذي يتكلفه فيما بعد هذا النوع من التهرب . إذ أنه بمنحه ألمانيا الهتلرية سنتين من السبق في عملية إعادة التسليح ، حتى بصرف النظر عن مداها ، منحها ، بصورة تكاد تكون حتمية في ظل نظام سياسة القوة ، الحق في سنتين من الاعتداء . وعندما بدأ خلفه يتصرف في ميراثه وجد نفسه يعالج موقفاً متدهوراً بلغ حداً لا علاج له ، ولو أنه لم يكن يعرف ذلك .

إن ما أقوله شيء بسيط ، وهو أن الخوف يعمي أبصار الناس عن حقائق العلاقات السياسية ، وأنه يبلغ أقصى مداه دائماً في الفترات التي يتطلب فيها الأمر ، مثلاً عصرنا ، أكثر ما يتطلب رؤية الوضع بوضوح . فبمجرد أن يوجد الخوف تقل فرصة التفكير السليم في التأثير على عقول الناس . لأنهم عندما ينتابهم الخوف يطلبون راحة وليس نقداً ، فيجمعون حولهم أولئك الذين يمكن الاعتماد عليهم في أنهم لن ينشقوا عليهم . وعندئذ يدفعهم منطق مخيف إلى رفض كل تغير حتى تلك التغيرات التي تحتمهم على قبولها قلوبهم خشية أن يؤول ذلك بأنه ضعف . وبهذه الطريقة يفقدون

تلك القدرة على التفاهم التي هي جوهر السياسة الناجحة . فلو أن حزب المحافظين قبل في سنة ١٨٨٦ مشروع مستر « جلاستون » للحكم الداخلي في أيرلنده لما وقع ما حدث في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولو أن حزب الأحرار اعترف بعد سنة ١٨٧٤ بحق العمال في نصيبهم الكامل في مقاعد مجلس العموم لما انكشف الآن فصار شعبا باهتا لما كانه من قبل . ولو أن « جمهورية فيمار » طالت الحركة النازية بشجاعة في أيامها الأولى لما سقطت مجللها العار . إن التاريخ يمنح الناس فرصتهم لأن يتصرفوا ببعد نظر . بيد أن مصلحتهم الذاتية يطغى عليها الخوف ، بحيث أنه عندما تحين الفرصة يعنى الخوف أبصارهم فتغفلت منهم دون أن يدروا .

وأخيراً هناك مثل آخر لعواقب الخوف يستحق النظر حيث أنه يصور وجهة نظري من زاوية مختلفة . إن الاتحاد السوفييتي منذ قيامه في سنة ١٩١٧ كان يخشى هجوما عليه يقوم به حلف ما من الدول الرأسمالية . ولا ريب أن الحرب الأهلية وسنوات التدخل العصبية جعلت لخوفه هذا أسبابا وجيهة . ومن ثم فإن سياسته بُنيت على افتراض أن سلامته في إيقاع الفرقة بين أعدائه . ولهذا فمن سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٤ ركز عنايته في الحصول على صداقة تلك الدول التي اعتبرت نفسها ضحية لحرب سنة ١٩١٤ خاصة ألمانيا ، أملا منه في أنه إذا وقع عليه هجوم ضمن على الأقل حياد هذه الدول إن لم يضمن مساعدتها . وبعد سنة ١٩٣٤ ، عندما تزعمت ألمانيا القوى المضادة للاتحاد السوفييتي ، غير الاتحاد السوفييتي اتجاهه الدبلوماسي تماما . فانضم إلى عصبة الأمم — التي كان قد هاجمها قبل ذلك بوصفها اتحادا من الدول اللصوص — وأصبح زعيما لأولئك الذين كانوا يسعون لتنظيم الأمن الجماعي ضد الاعتداء . وبعد ميونخ بدأ يبدو بوضوح أن المفهوم السوفييتي عن الأمن الجماعي ليس لديه أمل كبير في النجاح . فقامت الحكومة السوفييتية بمجهود أخير للاتفاق مع بريطانيا وفرنسا .

ولما اقتنعت بواسطة المفاوضات أنه ليس لدى أيهما نية جادة في الاتفاق تحول الاتحاد السوفييتي إلى ألمانيا التي ظل خلال سنوات أول من ندد بها ، وعقد مع هتلر اتفاقا ضمن له حياد هذه الجبهة ، على الأقل بصفة مؤقتة . وهكذا نبذ الاتحاد السوفييتي ، في سعيه للحصول على الأمن ، زعامته للقوى المضادة للفاشية ، تلك الزعامة التي تولاها منذ استولى هتلر على الحكم .

وكانت المعاهدات في تلك الأيام تتسم بشيء من القابلية لسرعة العطب . ومن ثم استعمل الاتحاد السوفييتي قوته ، التي ضاعفتها الحرب ، ليؤمن نفسه ضد الاعتداء أكثر مما يستطيع الاتفاق أن يضمن له . فحصل أولا على مراكز استراتيجية في استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، ثم حقق انضمامها إلى الاتحاد السوفييتي بأن أجبر حكوماتها على الاستقالة . ثم احتل خرائب بولندا على طول « خط كورزون » الذي وضع في سنة ١٩٢٠ ؛ وأرغم رومانيا بتهديدها بالحرب على إعادة مقاطعة بسارابيا التي كان قد اضطر إلى التسليم فيها في سنة ١٩١٨ . وقد تم كل ذلك بوسائل دبلوماسية وراءها في كل مرحلة تهديد سافر بالحرب . ولم يكن من بين الدول التي مسها الأمر دولة في مركز يسمح لها بالمقاومة . ومن ثم استطاع الاتحاد السوفييتي أن يعيد إلى روسيا حدودها التي كانت أيام القيصرية في هذه المناطق دون أن يوجه ضربة واحدة تقريبا .

أما تجربته مع فنلندا فكانت مختلفة . فقد كان الاتحاد السوفييتي يسعى للحصول على مراكز أمامية استراتيجية في هذه الدولة ، كما في مقاطعات البلطيق الأخرى التي امتصها فيما بعد ، وقد سلمت فنلندا بمعظم المطالب السوفييتية وإن لم تسلم بها كلها . وبعد فترة وجيزة اصطنعت الحكومة السوفييتية سلسلة من حوادث الحدود وألوانا من التحدي والإثارة على النمط الهتلري المعروف تماما . ورفضت الاقتراح الفنلندي الخاص بالتحقيق والوساطة . وأعلنت أن موقف فنلندا يشكل تهديدا

لسلامة الاتحاد السوفيتي . واعترف الاتحاد السوفيتي بحكومة فنلندية أشبه بالألعوبة في يده ويتكون معظم أعضائها من للنفيين الفنلنديين الذين لم يروا بلادهم منذ عشرين عاما ، وأعلن باسمها الحرب على فنلندا . وطبعا أصرت الحكومة السوفيتية على أنها لا تقوم بحرب حيث أنها تعمل باسم الحكومة السورية التي خلقتها ، على الرغم من أنه كان واضحا أن هذه الحكومة لم يكن لها أى سلطة إلا في حدود للمناطق التي يحتلها الجيش السوفيتي في تقدمه . وعندما استسلمت فنلندا بعد ثلاثة شهور من الدفاع البطولي اختفت الحكومة السورية في زوايا الإهمال ، وبدأ الاتحاد السوفيتي ينفذ قهرا خطة أبعد مدى من مطالبه الأصلية من عدوه المهزوم .

وأعتقد أننا نكون معقولين عندما نفترض أن أمة من أربعة ملايين لا يمكن أن تشكل خطرا جديا على أمة مكونة من مائة وثمانين مليونا . فما الذي دعا الاتحاد السوفيتي ، وهو الذي كان منذ فجر إنشائه من أول الداعين إلى السلام الدولي ، إلى الإقدام على تقطيع أوصال دولة كانت بينها وبينه معاهدة عدم اعتداء ظلت قائمة حتى ليلة بدء القتال ، دولة لم يكن قد مضى سوى بضعة أشهر على تهنئته لها باعترافها الاشتراكية ؟ إن كل تفاصيل المغامرة السوفيتية في فنلندا تنطبق في طابعها على الأسلوب الفاشي في الاعتداء ، وهو الأسلوب الذي ظلت الحكومة السوفيتية أول من يوجه إليه سهام النقد مدى ستة أعوام . فقد كان هناك نفس اصطناع حوادث الحدود ، وكان هناك نفس التشهير بالحكومة الدستورية بوصفها عصابة من الأشرقياء والرجعيين ، وكان هناك نفس الإصرار على أن شعبا مسالما صديقا يشكل خطرا يهدد بالاعتداء . وعندما قاومت فنلندا ، كان هناك نفس الرفض للمفاوضة المباشرة أو للوساطة بعد بدء القتال . بل لقد كان هناك نفس التأكيد للشعب الروسي بأن القتال ليس أكثر من عملية بوليسية ينبغي ألا يعلق عليها أهمية كبيرة ، كما تعود هتلر أن يقول للألمان .

إن مغامرة الاتحاد السوفييتي في فنلندا لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس ،
أو أكثر ، من الأسس الأربعة الآتية : فيمكن الدفاع عنها على أساس
أن القوة هي الحق ، ويمكن الدفاع عنها على أساس أن الاتحاد السوفييتي
لا يمكن أن يخطئ ، ويمكن الدفاع عنها على أساس أن أولئك الذين
يحظون بنصيب في مزايا السوفيت « يرغبون على أن يكونوا أحرارا » مثل
مواطني عالم « روسو » السعيد . أو يمكن الدفاع عنها على أساس
أن الضرورات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي جعلت لا مفر من العمل
على سد منفذ في البلطيق يستطيع عدو قوى عن طريقه أن يستولى
على ليننجراد بسهولة .

إن الأساس الوحيد الذي يستحق حتى أن تناقشه هو الأخير فقط ،
وإن كان يجب أن يقال إن المتحمسين للسوفييت دافعوا عنه على الأسس
الأربعة جميعاً . فهذه العملية هي الدليل على مدى ما بلغه خوف الاتحاد
السوفييتي من الغزو منذ سنة ١٩١٧ ، وإلى أي حد لم ينجح حتى نمو قوته
الهائلة في الإقلال من هذا الخوف . وينعكس ذلك أيضا في تنديده اللاذع
بالحكومة الفنلندية ، فنحن لا نكره أحدا بالعمق الذي نكره به أولئك
الذين أسأنا إليهم إساءة بالغة . وهو يثبت مدى الثقة التي وضعها الاتحاد
السوفييتي حقيقة في معاهدته مع هتلر ، إذ أن ألمانيا القوية هي الدولة
الوحيدة التي كانت تستطيع استعمال فنلندا قاعدة لهاجم منها الاتحاد السوفييتي .
ومن ثم فإن هذه السياسة كانت ، إما تأمينا ضد انتصار ألمانيا في الحرب
وما يترتب عليه من عواقب ، أو نتيجة للخوف من أن تكون الدول
الرأسمالية مرة أخرى ، بعد إبرام صلح في أوروبا الغربية على أساس ما ،
حلفا ضد الاتحاد السوفييتي ، وقد يستعملون ألمانيا ، التي يكونون قد عقدوا
معا صلحا ، رأس حربة في الهجوم عليه .

فالخوف دفع « ستالين » وشركاءه إلى اتباع السياسة الفظة واستعمال

القوة الوحشية التي ظلوا أول من ندد بها سنينا طويلة . وليس هناك دولة أثرت في الرأي العام التقدمي ذلك التأثير العميق الذي أحرزه الاتحاد السوفيتي بموقفه القوي ضد الاعتداء ، وجاء هجومه على فنلندا فأصاب ما أحرزه بضربة خطيرة . وكان جوهر دفاع أصدقائه عنه أنه يجب أن يسمح للاتحاد السوفيتي بتصرفات يكون قد ندد بها إذا صدرت من أية دولة أخرى . وليس هذا دفاعا يقبله رجل أمين . فهو دفاع يهيء لأعدائه في الواقع حجة يهاجمونه على أساسها ، وقد كاد يحدث ذلك ولم يتجنب الصدام إلا بصعوبة . فإلى أن وقع الهجوم على فنلندا كان في وسع الرأي العام بين الطبقة العاملة عن الاتحاد السوفيتي أن يجعل من الصعوبة بمكان على أية حكومة ديمقراطية أن تشترك في حلف ضد الاتحاد السوفيتي أو أن تقف من مثل هذا الحلف موقفا سلبيا ، وكما استطاع هذا الرأي أن يجبر الحكومات على وضع حد للتدخل في سنة ١٩٢٠ ، فإنه كان يستطيع أن يفعل ذلك ثانية . بيد أن سياسة « ستالين » في الفترة بين الهجوم على فنلندا واعتداء الألمان على روسيا عملت كثيرا على تقسيم الرأي العام بين الطبقات العاملة في الديمقراطيات وبلبلته . فالفرق بين سياسة التنازل السلمي التي اتبعتها « لينين » وسياسة الإخضاع التي فرضها « ستالين » فرق ظاهر إلى حد لا يمكن الدفاع عنه إلا بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى جميع تصرفات الاتحاد السوفيتي بتعصب ديني أعمى لا وجه للدفاع عنه . كما أن ما صاحب هذا التباين بين السياستين من نفاق مهين لم يجعله مستساغا أكثر لدى الاشتراكيين ، وهو نفاق لو أنه صدر من « هتلر » قبل الاتفاق الروسي الألماني لكان « ستالين » أول من ندد به في عبارات سرعان ما تردد الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم صداها . ولا ينقص من حقيقة ذلك كله أن فنلندا صارت حليفة « لهتلر » عندما هاجم روسيا . إذ يمكن على الأقل أن يقال إن التأييد اللازم « لمازهايم » والرجعيين الفنلنديين حتى يستطيعون اتباع

هذه السياسة إنما هيأه لهم « ستالين » عندما قام بهجومه على فنلندا .
إن أولئك الذين هناؤه على حكمته البعيدة النظر في سياسته الفنلندية ،
ينسون أنه بدون هذه السياسة كان المرجح أن يواجه « مانرهايم » مقاومة
في فنلندا ، وأن « ستالين » خاطر في هذا الهجوم بفقدان نوايا العمال الطيبة
نحو الاتحاد السوفيتي وهي التي كانت دعامة من أهم دعائم روسيا منذ
سنة ١٩١٧ .

لقد أطلت في هذا الموضوع لأنه يرينا إلى أى حد يتنكب الناس الطريق
الذي أعلنوه هدفا لهم ، عندما يقومون في قبضة الخوف . فليس هناك أخطر
من الخوف على التحليل النقدي ، لأنه ليس هناك ما يشل القدرة على الحكم
العقلي مثله . وعندما يتسلط الخوف على حكام مجتمع ما ، يبدو أن العقل
نفسه أصبح عدوهم . وأولئك الذين يحكمون بأن سياستهم خاطئة يصبحون
فورا أعداء لهم ، بل حتى عدم الهتاف بسياستهم يؤدي إلى الاشتباه في سوء
النية . وكلما كان الخوف أعمق زاد ما يتولد عنه من وحشية . فيندفع الحكام
تحت تأثير منطق مجنون إلى القيام بأعمال تزداد قسوة لكي يكتبوا ذكريات
أخطائهم الأولى . وهم لا يستطيعون التمثل ليفكروا ، لأنهم لو فعلوا ذلك
فكانهم يشكون فيما يعتقدون . وتعمى أبصارهم عما في طريقهم من صعاب ،
وتصم آذانهم عن أى تحذير لهم بشأنها . بل يأتي وقت لا يستطيعون فيه
تحمل أى رسول يحمل أخبارا سيئة . بحيث يصبحون فريسة لأمراض نفسية
تساعدهم على بناء عالم أشباح لا تعرف الحقيقة سبيلها إليه . ويبدو لهم ،
وهم في سجونهم يعاقرون أفكارهم ، أنه ليس هناك شيء ممكن سوى الانتصار
الكامل أو الهزيمة الملاحقة . فهم بعد أن طرحوا العقل جانبا ، فقدوا دليلهم
إلى الطريق الوسط لأنهم يدركون أن أسوأ ما في الأمر قد يقع ،
ومن ثم يتخذون احتياطاتهم ضده وتصبح السياسة مؤامرة بشعة لا يأمن
فيها على نفسه إلا من يضرب أولا . وعندئذ تخضع الحياة لوساطة المخبرين

والبوليس السرى ، ويصير هؤلاء فى نهاية الأمر هم الذين يحددون اتجاهات السياسة . وفى مثل هذا الجو لا يصير للفكر معنى فى ميدان السياسة ، ويؤخذ التسامح إما على أنه دليل ضعف أو دليل سوء نية ، ولا يصيب إنجازا إلا أولئك الذين يسمع الزعماء فى أقوالهم صدى أوهامهم .

والتصرف الذى يتم بدافع من نزعة الخوف لا يعرف قانوناً سوى إرادة القائم به . فصدره يخفى أية قدرة على التمييز بين الخطأ والصواب . فى ظل النظام الذى يسوده الخوف تصبح المبادئ عديمة الجدوى ، حيث أن النجاح هو معيار الخير الوحيد . وتؤدى الحاجة إلى أن يخفى المرء ما يدور فى خلدته ، خشية العقاب إذا صرح به ، إلى جعل المهارة فى النفاق بضاعة رائجة . ولا يعود للمواطنين العاديين شخصية عامة ، فهم يساقون إلى الاختفاء خلف رتابة العلاقات الخاصة . ويتولى المتعصبون و « البلطجية » زمام الأمور ، ويستعملون المنافقين والوصوليين أدوات لهم . وتثير تصرفاتهم عداً بطبيعة الحال ، ولما كان هذا العداً لا يجد وسيلة للتعبير الذاتى جهاً فإنه يتحول إلى التآمر . بيد أن التآمر يؤدى ، عندما تكون الحكومة خائفة ، إلى رد فعل يتجاوز أثره صفوف المتآمرين . وهو يهيئ الفرصة لجعل الإرهاب أداة دائمة فى السياسة ، ولما كان لابد للإرهاب من أن يولد الحقد ، كما اكتشف كل من « روبسبير » و « ستالين » ، فإن تغييره يصبح أكثر صعوبة مع الوقت .

والحكومة التى تقوم على الخوف تدفع دفعاً نحو الطغيان ، ولقد مر خمس وعشرون قرناً تقريباً منذ لاحظ « أرسطو » بدقته المعهودة ، سمات هذا الوضع بالتفصيل . إن مثل هذا النوع من الخوف هو الذى يحوم فوق عصرنا ويحدد معايير . وهو خوف معد ، لأنه فى مجتمع الأمم لابد للرجال العاملين من التعامل مع المجانين إذا كان هؤلاء هم حكام الدول . ولما كانوا مجبرين على ذلك فسيجدون أن الجنون الذى يولده الخوف قد انتقل

بالعدوى إلى بعض مواطنيهم هم ، فهناك انجليز يُعتبر « هتلر » بالنسبة لهم
بطلا يحتذونه في طموحهم . وباختصار ، أن الخوف أبو الجنون . ولا مفر
من أن يعمد إلى الاضطهاد سواء كان الاضطهاد في صورة إرهاب في الداخل
أو حرب في الخارج ، وتدفعه صيحات الإعتراض من ضحاياه إلى زيادة معدل
وحشيته باستمرار . ويمكننا أن نرى ذلك في معاملة « هتلر » لليهود ،
كما يبدو بوضوح لا يقل عن ذلك في المعاملة الوحشية التي عامل بها « هتلر »
البلاد التي اجتاحتها . فالرجال الذين يبدأون مستعملين العنف وسيلة للحصول
على القوة ينتقلون ، بعد أن يصيروا حكاما ، إلى استخدام معسكرات
الاعتقال والبنادق السريعة الطلقات وهم لا يعرفون كيف يحكمون حتى عندما
يكونون في حالة حصار .

— ٣ —

إن الخوف الذي يحيط بمدنيتنا نتاج موقف أخذت نسبة متزايدة
من الناس تحس فيه بأنها مدنية غير عادلة في أسسها . ونستطيع أن نرى نفس
الظاهرة في كل من العصور التي اتسمت بطابع ثوري مماثل . وفي كل حالة
أيضا كان السبيل إلى التخلص من الخوف إما بلوغ توازن اجتماعي جديد
اتفق عليه الناس ، أو منفذاً جديداً إلى الرخاء في ظل النظام القديم يجعل الناس
يقبلون أسساً ، لم تتعرض لإعادة النظر ، لفترة أخرى . فأى شخص يفحص
مثلاً أثر « التطهيرية » [Puritanism] في حكام بريطانيا منذ ثلاثة قرون
مضت ، أو أثر « المرائضيين » [Chartists] في القرن التاسع عشر ، يستطيع
أن يرى نفس المزاج لدى كل من الحكام والمحكومين معا . فالأولون
يخشون من اتجاه الجماهير ويرون فيه تحدياً للقانون والنظام ، والآخرين
يطالبون بتغيير سياسي جذري ولا يقتنعون بالعدول عنه إلا إذا جاءت
موجة جديدة من الرخاء تهيء لهم فرصة لتحسين أحوالهم .
ويمكننا أن نضع هذه الأمثلة في قالب أكثر تعميقاً . إن الحكومة

تستطيع الاحتفاظ بولاء الجماهير طالما استطاعت إشباع آمالهم المقررة وتحقيق مطالبهم الجوهرية . وإذا استطاعت الحكومة ذلك ، فإن الهوة الواسعة بين حياة الأغنياء والفقراء لن تكون لها أهمية كبيرة في المدى القصير . وسيترتب على هذه الهوة ، طبعاً ، حقد وحسد وما يتولد عنهما من جزع في عقول الناس ، بيد أن هذه الأشياء سينقصها ، كقاعدة عامة ، الكثافة والتنظيم اللذان يجعلانها خطراً جدياً . ولكن إخفاق الحكومة في إشباع هذه المطالب سيؤدي إلى الإحساس بالظلم ، ويتحول هذا الإحساس إلى فلسفة شقاق ؛ إلا إذا كان النظام الاجتماعي القائم سريعاً وحكيماً في التسليم ببعض هذه المطالب . لأن فلسفة الشقاق لا بد أن توجه فاعليتها نحو أسس النظام الاجتماعي التي قامت هذه الفلسفة احتجاجاً عليه . وتركز اهتمامها على الأمور التي لا تستند إلى أساس عقلي في المجتمع باعتبار أنها السبب فيما هناك من إحساس بعدم الرضى . وإذا لم يستطيع أولئك الذين ينتفعون من هذه الأمور أن يثبتوا شرعيتها ، فإن فلسفة الشقاق سرعان ما تتحول إلى هجوم على المبادئ الأساسية للنظام الاجتماعي الذي نشأ فيه هذا الإحساس بعدم الرضى .

لقد كان هذا هو ما حدث تماماً في حالة « التطهيرية » في القرن السابع عشر فإن « كارتريت » وخلفاءه عبدوا الطريق الذي سار فيه « ليلبورن » و « وينستاني » . فالنقد الموجه إلى الأوضاع الدينية تحول إلى هجوم على المبادئ الاجتماعية ، ووجد رجال مثل « جون جودوين » أن السبيل إلى الخلاص الروحي كان خلال طريق سياسى^(١) . ولامندوحة من أن يكون الأمر كذلك خاصة في ديمقراطية سياسية مثل ديمقراطيتنا . لأنه في مثل هذا الطراز من التنظيم الاجتماعي تكون قوة اختيار الحكام في يد الجماهير ،

(١) انظر مثلاً كتابه « القوة والحق يتقابلان على وجه سليم » سنة ١٦٤٩ . وانظر أيضاً كتاب أ . ب . وودهاوس « التطهيرية والحرية » ١٩٣٨ ص ٨٩ — ٩٠ .

رسمياً ، وتكون هناك الحاجة دائماً إلى إرضاء ما يتوقعون الاستجابة إليه من مطالب مقررّة ، وإلا فقد من يبدّم القوة سلطانهم .

وقد أصبح هذا الموقف عامّاً بصورة متزايدة في بلاد مثل بريطانيا وفرنسا وفي ألمانيا في عهد جمهورية « ويمار » . ففي هذه البلاد كان أساس البناء الحزبي اقتصادياً ، وعملت الطبقات العاملة النامية ، التي يُعد السبب الأساسي في وجودها سوء التوزيع ، على الحصول على حق الانتخاب لنفسها في مواجهة خصومها . وإذا استبعدنا حالتى الحرب والثورة ، فإن ذلك كان يعنى بالضرورة ، في الديمقراطيات التي بلغت أشدها سياسياً كما في الغرب ، انتصار الأحزاب العمالية في الانتخابات ، إلا إذا استطاع خصومهم أن يوفروا للجماهير مزيداً من الرخاء المادى يجعل الأمر يبدو كأن لا حاجة شديدة هناك إلى هذا الانتصار .

بيد أن هذه الحاجة في الواقع سيحس بها الناس في كل ديمقراطية اكتمل نموها الاقتصادى . إذ بمجرد بلوغ هذه المرحلة ، لا يقتصر الأمر على أن الفرص الاقتصادية تتجمد فحسب ، بل تبدأ المطالبة — بسبب هذا التجمد — بأن تستعمل قوة الدولة في التخفيف من عواقب عدم المساواة الاجتماعية ، ويحدث ذلك في كل هذه الدول بلا استثناء . ونحن نستطيع أن نرى بأعيننا هذا الموقف تتكامل عناصره في الولايات المتحدة ، ونستطيع أن نراه وهو يحوّل هذه البلاد أمام أنظارنا . فإن ما حدث هناك نتيجة لعشر سنوات من الكساد العنيف ، حدث عندنا موزعاً توزيعاً متساوياً على طول فترة بلغت أربعين عاماً تقريباً .

بيد أن القوة الدافعة في الحالين واحدة . وتتحول الدولة من دولة تقوم على حرية التعامل وعدم التدخل إلى دولة تقوم على الخدمة الاجتماعية . ولا يستطيع استخدام قوتها إلا أولئك الذين هم على استعداد لاستخدامها

في هذا الغرض . ولكنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، على الأقل بنجاح ، إلا بشرطين : ألا يمس المجهود الذي تبذله الدولة فيما تقوم به من عمل إيجابي أصحاب الملكية في المجتمع ؛ وألا يؤثر في قدرتهم على طرح السلع في السوق بربح . وذلك لأن مجتمعنا يعيش على ثقة المالكين في قدرتهم على الربح ، فإذا تزعزعت هذه الثقة فقد ذلك الجو السيكولوجي الذي يقبل فيه الناس بسهولة ما تتكلفه الإصلاحات الاجتماعية الكبيرة . وعندئذ ينشأ موقف يصبح فيه التناقض بين الأغنياء والفقراء ، وكذلك الاختلاف في طرق تفكيرهم ، ذا مغزى هائل . فيطالب الأغنياء بتبرير الامتيازات التي يتمتعون بها ، وتبدو حججهم في الدفاع عنها غير كافية في نظر من ليس لهم فيها نصيب . ويصبح عندئذ من الضروري أن يهاجم أولئك الذين تبدو لهم هذه الحجج غير كافية الأسس التي تقوم عليها هذه الامتيازات .

ومن ثم يجدون في البحث عن أسس نظام اقتصادي جديد ، وكلما كانت أسسهم أقرب إلى اقتناع الجماهير قلت قدرة المتمتعين بالامتيازات على الاحتفاظ بثقتهم في مركزهم . ويؤدي نفس هذا الضعف في الثقة ، الذي بدا بوضوح مذهل في أمريكا إبان حكم « روزفلت » ، إلى إضعاف قدرة النظام الاقتصادي على تهيئة وسائل تلبية متوقعات الجماهير ومطالبهم . فلا استثمار يتوقف ، وتزيد البطالة ؛ بل قد يحدث شيء يشبه « إضراب » رأس المال . ويهدد التعارض بين السيادة السياسية للجماهير والسيادة الاقتصادية لأصحاب الامتيازات أسس القانون والنظام وهذا هو الجو الذي يدفع الخوف فيه الناس إلى التصرفات غير الدستورية .

وهو خوف كان يزيد من حدته في اللدنيات القديمة ، ولو أن ذلك لا يحدث بنفس الشدة الآن ، وجود هوة اجتماعية عميقة بين الطبقات . فالناس يعيشون بطرق مختلفة إلى درجة أنهم يفكرون بطرق مختلفة أيضاً . وناحراً ما يتبادلون الآراء فليس لديهم فرص منظمة مستمرة ينفذون منها

إلى أفكار وآمال بعضهم البعض . ويعيشون الجزء الأكبر من حياتهم وهم يكادون يكونون « أنواعا » مختلفة ، فالحيوط التي تربطهم ضعيفة واهية إلى أقصى الحدود . ففي بريطانيا مثلا يذهبون إلى مدارس مختلفة ، وإلى حد كبير أيضاً يذهبون إلى جامعات مختلفة . وتعتبر للمراكز الرئيسية الدائمة في الكنيسة والدولة وقفا على طبقة بذاتها دُرِبَت لهذه للمراكز في معظم الأحيان في عزلة عن جيرانها الفقراء . فنجد مثلا أن سياسيا مشهورا مثل لورد « بالفور » قضى أكثر من خمسين عاما في الحياة السياسية في بلاده ، ومع ذلك فإن الاتصال الوحيد ، بينه وبين الطبقة العاملة ، الذي ذكره للتورخ عن حياته لم يتعد سائقه وخادمه الخاص . ويبلغ عمر مؤتمر النقابات حول السبعين سنة تقريبا ، ولكن عندما يُقدم رئيسه إلى الملك يعتبر الأمر حدثا ملفتا للنظر بحيث تذكره الصحافة في مقالات افتتاحية مطولة . وإن تقدم الديمقراطية السياسية في السنوات الأربعين الماضية لم يمس في شيء عمق عدم المساواة لدينا ، بحيث لا نكون مبالغين عندما نقول أن الأمتين اللتين ما برحت بريطانيا تتكون منهما لا تكادان تملكان ثقافة مشتركة . وإيمان الأغنياء بالديموقراطية السياسية مشروط بفرض لا يذكر صراحة ، إلا أنهم لا يتحولون عنه مطلقا ، وهو أن مبادئها غير قابلة للتطبيق في المجال الاقتصادي .

وفي الواقع كانت الديمقراطية السياسية من الناحية التاريخية هي الثمن الذي دفعته الطبقة المتوسطة في جميع أنحاء المدينة الغربية للحصول على تأييد الجماهير في الصراع على القوة مع الأرستقراطية الإقطاعية . وقد رحبت بهذا التأييد إلى أن أصبح النصر مؤكدا ، ومنذ ذلك الوقت ظلت ترتاب في عواقبه حتى الآن . وبعد انتصارها تحالفت ، في كل مكان ، مع الطبقة التي هزمتها ، كما استغلت انتصارها في سن قوانين تؤمن سيطرتها على مراكز القوة الحيوية في كل مكان أيضاً . وتاريخ الديمقراطية في الفترة

منذ الثورة الفرنسية هو تاريخ نموها طالما كفت الجماهير عن السعى لتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ولقيت محاولة مبادئ الديمقراطية السياسية التوغل في هذه القطاعات مقاومة تماثل في شدتها للمقاومة التي أبدتها الأرستقراطية الإقطاعية في صراعها مع الطبقة المتوسطة . وهذه الحقيقة من الجلاء بحيث أن أولئك الذين يعيشون على مبدأ الملكية لو خيروا بين استمرار ملكيتهم واستمرار الديمقراطية لاختاروا استمرار ملكيتهم . بل أنهم سيصرون ، بإخلاص واضح ، على أنهم إنما يفعلون ذلك لمصالح المجتمع كله .

إن جو عصرنا إنما يشيع فيه الخوف لأننا مدفوعون نحو النقطة التي لا بد فيها من البت في هذا الاختيار . لأن الملكية ، كما يقول « ماديسون » ، هي أكثر مصادر الفتنة شدة ، وبسبب نظامها يقتل الناس ويقتلون دون رحمة أو رادع . ولقد تعلمنا ذلك من الثورة الفرنسية والروسية ؛ وقد تعلمناه أيضاً من الطريقة التي استغل بها « هتلر » حيازته للقوة . وإذا قيل إن هذه حوادث استثنائية يولد فيها توازن جديد ، فما على المرء إلا أن ينظر إلى الصراع بين رأس المال والعمل ليرى أن العنف الثوري لا يختلف عما يمكن أن يفعله الناس عندما يخافون على ما يملكون إلا في الكم ، لا في الكيف . والتمتع بحيازة الملكية في سلام إنما هو صفة من صفات الفترات التي تجاب فيها مطالب الناس المعترف بها فقط . فبمجرد انتشار عدم الرضا يوجد الخوف ، وبمجيء الخوف تصبح قدرة الناس على التفاهم الفعلي على مفاهيم التغيير في خطر .

وهكذا لا يوجد شيء خفي فيما يتعلق بالمصدر الرئيسي لخلافاتنا في الوقت الحاضر . فإن الشيء الذي انهار هو التوازن الذي حققته الثورة الفرنسية عندما رفعت الطبقة الوسطى إلى السلطة . وقد كان حكمها من عدة جهات حكماً يتسم بصفات ممتازة من النشاط والإنتاج وعدم المغالاة ، بل أنه اتسم

حتى بالتساح . ولكنه لم يكن يتسم بالخيال ، إلا فيما ندر ، لأن سعة الخيال ليست من السمات المميزة للطبقة الوسطى . كما كان أيضاً ، فى الغالب ، حكماً وجلاً ، وكان همه الأول التهرب من الحاجة إلى إتخاذ قرارات كبيرة ، حيث أن ذلك يزعزع الإحساس بالأمان والمحافظة على الرتبة التى جُربت ، وهى معيار الحكم الناجح فى نظر الطبقة الوسطى . فهى ترى أن العادات التى تسوس بها مصالحها الخاصة هى العادات التى تساس بها الأمور العامة ، وحتى رسالة الطبقة الوسطى فى بناء الأمبراطوريات فُهمت أساساً على أنها مشروع تجارى ضخم . إن قدرة عقلها على تجاوز نطاق ذاته ، بل وأكثر من ذلك ، قدرتها على إنشاء علاقات بينها وبين من تحكمهم ، كانتا من السمات التى عجزت الطبقة الوسطى عن بلوغها ، بصورة متزايدة . فهى تفكر بلا استثناء تقريباً ، حتى فى مجال الفنون ، بالعقلية التى تصدر عن التقييم النقدى للعلاقات كما ذهب إلى ذلك كارلايل . ولكنها لم تدرك أن العلاقات التى تبنى على هذا الأساس لا يمكن أن تدوم إلا إذا اتسع باستمرار نطاق الأمن وفرص الحصول على الثروة - وهما أهداف هذه الطبقة ذاتها - بحيث يشملان القطاعات الأشد فقراً من السكان .

ومنذ الحرب الأخيرة^(١) بصفة عامة ، ومنذ الكساد العظيم بصفة خاصة ، أصبح معروفاً على نطاق واسع أن «التقييم النقدى» للعلاقات لا يهىء أساساً موثقاً فيه يبنى عليه الأمل فى الاحتفاظ بالسلطة بصفة مستمرة ، خاصة فى نطاق الديمقراطية السياسية . فقد كان هناك طموح كثير وفرص قليلة . ولم يترك الشيوخ لآمال الشباب مجالاً ولم يمنحوا شيئاً من عطفهم ، ولم يقتصر الأمر على أن البطالة أصابت أعداداً كبيرة من العمال ، بل إن العمال أيضاً أصابوا من التعليم قدراً يجعلهم يستنكرون بطالتهم بوصفها دليلاً على عدم ملاءمة الوضع الاجتماعى . ويزداد الشك السياسى زيادة كبيرة فى الوقت

(١) حرب سنة ١٩١٤ .

الذى يتطلب فيه عمق مشاكلنا واتساع مداها الوحدة في إيمان سياسى عميق متفق عليه . إن حكم الطبقة الوسطى مستمر ، ولكنه لا يستطيع أن يفوز بثقة عميقة . فالإحساس عام في كل مكان بأن الناس غير أكفاء لمعالجة المشاكل التى تقابلهم ، وأن ما يبذلون من جهد لا ينتهى إلى نتيجة مناسبة . وإذا كان هناك ، على الأقل في بريطانيا ، قليل من الإخلال الفعلى بالنظام ، فهناك ما يؤيد أن فكرة الإخلال بالنظام قد نفذت عميقا في رؤوس الناس إذ أن حربين كبيرتين والظاهرة المعقدة التى تعد الثورة الروسية حدثها الرئيسى حتى الآن ، قد ألفت في البوتقة بالقيم التقليدية والأساليب الفنية التقليدية التى جمعتها الطبقة الوسطى في نظام مكتمل . إن عاصفة التغيير الجذرى تلوح في الجو ، وأصبح حكم الطبقة الوسطى يقوم على أسس واهية بلا توازن .

وذلك لأنه لا يبدو أن الطبقة الوسطى تدرك ما يُعد إدراكه أساسيا بالنسبة لها ، وهو أن الظروف جعلت الطابع الأساسى لنظامنا الاجتماعى موضع جدل . فعندما يكون عمالنا مقتنعين اقتناعا عميقا بأن التوزيع الحالى للثروة غير عادل ، وعندما يعلنون وهم منظمون في حزب سياسى كبير أن النظام الحالى من الملكية الخاصة ليس فقط جائرا ، بل أنه أيضا غير متفق مع مقدار الثروة التى يحتمل أن يكون لهم فيها نصيب ، وعندما يتزايد اقتناعهم يوما بعد يوم في جميع أنحاء المدينة الغربية بأن الفقر الذى يعانون منه هو في نفس الوقت غير ضرورى وناجم عن النظام الاقتصادى الحالى ، وعندما تكون الشعوب الخاضعة في الأمبراطورية غير راضية ، بصورة متزايدة ، عن هذا الخضوع الذى يعتمد عليه جزء كبير من تفوق الطبقة الوسطى ، وأخيرا ، وليس آخرا بأى حال ، عندما يحول اضمحلال الإيمان الدينى بينهم وبين الأمل في نعيم العالم الآخر الذى سيعوضهم عما يلحق بهم من إجحاف في وضعهم الحالى ، عندئذ يمكننا أن نقول إن المسرح أصبح معدا لثورة من تلك

الثورات الجذرية التي يعتبر الإصلاح الديني للثل الأول لها في العصر الحديث .
ولكن هنا تظهر النتيجة التي تدعو إلى الأسى لذلك النقص في الخيال
لدى الطبقة الوسطى الذي أشرت إليه آنفا . فهي لا تستطيع أن تقدر أفكار
نقادها تقديرا سليما . وتعزو إلى الحسد ما هو نتيجة عدم الاعتقاد . ومع أنها
تبدى قدرة في التدليل ، على أساس فروضها هي ، على أن « كشف حسابها »
لا يسمح بأي تنازل كبير ، فإنها تظهر ذلك الضعف ، الذي يتميز به النظام
الذي يواجه تحديا ، من عدم القدرة على إدراك ما يجب أن تتنازل عنه ،
ومتى تتنازل . وهي تخشى أن تبدأ عهدا من التغيير الجذري لأنها تعتقد ،
مثل كل طبقة تعودت على الحكم طويلا ، أن التاريخ قد أقر الأوضاع
في صورتها النهائية ، ومن ناحية أخرى — مثل أية طبقة من هذه الطبقات
أيضا ، تفقد القدرة على التفاهم الكريم بسبب الخوف من المجهول . والنتيجة
أنها في اللحظة التي تتطلب منها سلامتها أن تقود الأمة إلى ما وراء الحدود
التي تعودت أن تعتمدها آمنة ، تصر على البقاء داخلها ، بل إنها تعتبر ذلك
مصلحة جميع الطبقات . وذلك يعني أنها لا تستطيع أن تتصور الأمن إلا على
أساس شروطها هي ، ولم يستطع حتى مصير الطبقة الوسطى في روسيا
وألمانيا وفرنسا أن يجعلها تفهم أن الأمن على أساس شروطها هي لم يعد
في متناول يدها .

وعليها أن تفعل شيئا من ثلاثة إذا أرادت الإبقاء على هذا الأمن . فلا بد
لها من أن تكون قادرة على استعادة مكانتها على نطاق يزيل عدم الثقة
في صلاحيتها للحكم بنجاح ، وظروف النظام لم تعد تسمح لها بذلك . أو لا بد
لها من تدمير الديمقراطية التي كانت حتى الآن الصورة الرئيسية للتعبير
السياسي لديها ، وذلك بقصد مهاجمة النظم التاريخية للطبقة العاملة وهي النظم
التي يتم عن طريقها ترجمة عدم الإيمان بقدرتها على الحكم إلى عمل . أو ،
أخيرا ، لا بد لها أن تبدأ هي نفسها التغييرات الجذرية التي تسمح بمواءمة

علاقات الإنتاج مع قوى الإنتاج . أى أنه لابد لها من أن تبدأ الشيء الذى يعد أندر الظواهر فى التاريخ هو الثورة بالرضا .

وحتى الآن لجأت الطبقة الوسطى للوسيلة الثانية ، كما حدث فى إيطاليا ، وألمانيا وفرنسا . وهى ، لكى تحقق ذلك ، تحالفت مع ذلك النوع من الأحزاب الذى يتزعمه هتلر وموسوليني ، بيد أنها عندما رفعتهم إلى مراكز السلطة وجدت أنها فقدت سيطرتها فى ميدانها نفسه . لأن هتلر وموسوليني وأمثالهما ، بوصفهم ممثلين للقوى الخارجة على القانون فى المجتمع ، يريدون الاحتفاظ بالسلطة بعد أن وصلوا إليها ، ويكيفون جهاز الدولة لمقتضيات هذا الاحتفاظ . فعليهم ، أرادوا أم لم يريدوا ، أن يرضوا أتباعهم فوراً ، وأن يرضوا آجلاً أو عاجلاً تلك الجماهير التى خطبوا ودهاوها جوها فى نفس الوقت فى طريقهم إلى القوة . والأمر الأول يقتضى ذلك النوع من حكم العصابات الذى نعرفه بالفاشية ، ويخلق ذلك بسرعة كبيرة نفس ظروف عدم الأمن التى قصد بالتحالف تفاديها . والأمر الثانى يفضى ، كما علمتنا التجربة المريرة ، إلى سياسة من الاعتداء الدولى التى تعنى الحرب فى نهاية الأمر . بيد أنه لما كانت الحرب على النطاق الحديث تؤدي حتماً إلى التغيير الاجتماعى العنيف ، فإنها تنتج نفس الانقسام الداخلى الذى سعى التحالف إلى الحيلولة دون وقوعه .

وتكون النتيجة التى لا شك فيها أن يسود فى كل مكان نوع من السلوك تتميز به فترات عدم النظام الشديد فى التاريخ . وهو ليس مجرد نتيجة من نتائج الحرب ، ولو أن الحرب تزيد حدة ، لأن الحرب نفسها نتاج ذلك الجو الذى أتحدث عنه . أن ما ينهار فى هذه الحالة هو الاحترام لفكرة القانون نفسها ، لأن القوانين التى صنعتها الطبقة الوسطى أصبح من غير الممكن أن تتضمن الأهداف التى تؤمن الجماهير بسلامتها اجتماعياً . فنحن فى نقطة من نقط التحول فى التاريخ التى تتطلب برنامجاً مرسوماً

من الإصلاحات الكبرى . ولكن لما كان مثل هذا البرنامج يعد تهديدا لمفهوم الطبقة الوسطى عن الأمن ، فإن تلك الطبقة تخشى نتائجها على عملية «الهضم» الاجتماعي . ومن ثم فهي تفكر ، كما هو ملحوظ تماما في الولايات المتحدة ، على أسس من الانتعاش الاقتصادي كمنقذ للإصلاح ، ويزداد خوفها حدة كلما زاد إصرار الأطباء على «تشخيص» تأصل جذور المرض . والخوف يؤدي ، كما ذكرت ، إلى عدم التسامح الذي يفضي حتما ، في مرحلة ما ، إلى الاضطهاد . فنصبح في خضم دائرة مفرغة يطالب فيها بتغيير جذري ، ويرفضونه في نفس الوقت ، أناس لم يتفهموا معنى حجج بعضهم البعض وتتضاءل قدرتهم على فهمها باستمرار . وهذا الموقف من المؤكد أن يقع فيه صراع بينهم إلا اذا أدركوا فظاعة الكارثة في الوقت المناسب .

وخلاصة القول أننا نواجه الحاجة ، لا إلى قانون هنا وقانون هناك ، بل إلى تغيير حيوي في روح الحكم كلها . وإما أن يحدث ذلك بالتعاون من جانب أولئك الذين يحكمون الآن ، أو تؤدي الوقائع الموضوعية حتما إلى تغيير عنيف في مبادئ المجتمع الذي يحكمونه . وأنا لا أقول أن التغيير سيكون للأحسن ، لأسباب سأسردها فيما بعد ، فقد يحدث كما حدث في ألمانيا أن يستولى على السلطة من يقودون مجتمعا إلى عصر مظلم جديد . ولكن حتى لو حدث ذلك ، فإن الأحكام الجدد سيواجهون نفس المشكلة الرئيسية وسيكونون غير قادرين ، مثل سابقهم ، على حلها على أسس سليمة .. لأن ألمانيا الجديدة لم تحل مشكلة من المشاكل التي عجزت جمهورية ويمار عن حلها ، ولم تفعل سوى أنها أعدت لحكامها انتقاما رهيبا بسبب الأساليب التي اتبعوها في تجنب هذه المشاكل .

إن «توكفيل» قال لمجلس النواب الفرنسي قبل خلع لويس فيليب بيومين «إن آلية القانون ليست هي التي تنتج الأحداث العظيمة ، ولكن الروح الداخلية للحكم هي التي تفعل ذلك» . وفي جميع أنحاء أوروبا الغربية

وأمرىكا ترفض الروح الداخلية للحكم أن تتكيف مع مطالب عصر جديد .
وقد انهارت بسبب عدم قدرتها على استغلال إمكانيات الإنتاج ، داخل نطاق
مبادئها ، تماما كما انهارت الأرستقراطية الإقطاعية . فهي مضطرة إلى كبت
الاختراع ، وهي مدفوعة إلى اتخاذ كل وسيلة للتقييد تستطيع أن تفكر
فيها ، وهي تفرض في نفس الوقت بطالة فنية متزايدة . وقد بلغنا موقفا
تبدو فيه ثلاثة أشياء واضحة . فإن أرستقراطية عصرنا التجارية تفقر
من يخدمونها وتحط من قيمتهم في نفس الوقت ثم تلفظهم إلى صدقة المجتمع .
وقد فشلت القدرة على التوزيع في كل مكان من مدينتنا في مسايرة ما تحت
تصرفنا من قدرة إنتاجية ، واضطر رجال الأعمال إلى أن يطلبوا معونة
الحكومة في تحديد الإنتاج الذي يحتاج إليه الناس أشد الحاجة ، وذلك
لصالح مكاسبهم . ويجعل طابع علاقاتنا الطبقيّة الاكتشاف العلمى عدوا
للعامل الذى يحل محله هذا الاكتشاف من ناحية ، وعدوا للنتيج الذى يحول
الاكتشاف مصنعه إلى مشروع غير مجزى ، من ناحية أخرى ، وبذلك
يقضى على المغزى الأساسى للعلم وهو استخلاص الوفرة عن طريق سيطرة
الإنسان على الطبيعة . وينبغى أن نضيف إلى ذلك كله النتيجة الأخرى من أن
نظامنا التربوى ينتج أعدادا كبيرة من أولئك الذين لا تتناسب فرصهم مع
مطالبهم ، والذين يتحولون من جراء ما يحسون به من خيبة أمل مشروعة
إلى أعداء للمجتمع .

ولا يؤدى نبذ الديمقراطية بوصفها إطارا للدولة إلى حل أى من هذه
المشاكل ، بل إنه يزيدا جميعا حدة . لأن هذا النبذ يعنى ، كما رأينا ،
إنكار المناقشة الحرة ، وهذا الإنكار ضار في نهاية الأمر بالروح التى تتطلبها
الاكتشاف العلمى . ولا بد لمدينة بلغت ما بلغته مدينتنا من تعقيد وسهولة
عطب ، أن تفرض مقدما حاجتها للاكتشاف العلمى بوصفه شرطا لبقائها .
وعلى هذه الأسس لا مفر لآى نظام اجتماعى يقوم على إنكار الديمقراطية

من أن يكون مصيره الانحلال بسرعة ، اللهم إلا إذا تعلم ، بسرعة مساوية ، أن يحول عمليات القهر إلى عمليات رضا . بيد أنه لكي يحقق هذا يجب أن يتعلم كيف يهدىء من نائرة أصحاب المطالب ، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو طريق المناقشة الحرة . والمناقشة الحرة ، كما قلت ، وليدة الأمن ، والأمن بدوره لا يجيئ إلا عندما تشعر الغالبية العظمى من الناس بأن الأهداف العظمى في الحياة مشتركة . والناس لا يشعرون بذلك الآن ، وبهذا يقف مجتمعنا على حافة انتفاضة عنيفة . وعندما تزال المظاهر السطحية لهذه الهزة تبرز ، كما يحدث دائماً ، في مثل هذه الأوقات ، الحقيقة الأساسية من أن لعنة نظامنا الاقتصادي هي ألوان عدم المساواة التي لا يستسيغها العقل . فإما أن نجد أننا قادرون على التعاون للقضاء عليها ، أو نجد أنفسنا نسير بسرعة نحو الصراع فيما بيننا بشأنها . أى أنه إما أن تتعاون الطبقة الوسطى مع العمال على إعادة النظر في جوهر الموضوع ، كما فعلت الأرستقراطية بحكمة منذ قرن مضى فيما يتعلق « بقانون الإصلاح » ، ولو في اللحظات الأخيرة قبل أن يفوت الأوان ، وإلا انطلقت من عقابها ثورة عنف بوسائل قد تقلب الأهداف التي يتوخاها أطراف النزاع . هذا هو الخيار النهائي الذي أمامنا . فدعنا نقبل عليه ونحن ندرك ، على الأقل ، أننا مرغمون على أن نختار .



الفصل الثانى

الثورة الروسية

تمثل الثورة الروسية فى علاقتها التاريخية بالقرن العشرين ، نفس وضع الثورة الفرنسية بالنسبة للقرن التاسع عشر . فكل منهما سبقه إعداد طويل من التحليل الأيدىولوجى لم يستطع فيه أنصار من بيدهم مقاليد القوة أن يردوا فيه على تحدى أولئك الذين أنكروا سلامة الطريقة التى تعمل بها القوة . وكان كل منهما نتاج حقبة طويلة من سوء الحكم كان عدم كفاءة الحكام فيه يكاد يكون أكثر بروزا حتى من روح الاضطهاد السائدة فيها . كما بدأ كل منهما بروح من التفاؤل والنشوة بدأ أنها تفتح آفاقا واسعة من الحرية . ولكن سرعان ما واجهت كل منهما عداوات حول موضوع تنظيم حقوق الملكية بلغت من العمق درجة أدت إلى الانقسام الداخلى الذى تولدت عنه الديكتاتورية . وفى كلتا الثورتين أيضا نجم عن الإنقسام حول الملكية خوف فى الخارج من انتقال العدوى ، ومن ثم تدخلت حكومات أجنبية لحماية نظمها الاجتماعية ، بوضع حد للأفكار الجديدة التى يخشونها . وفى كلتا الحالتين أيضا ترتب على التغيير الثورى أثران عميقان . إذ أن التغيير ترك فى وجهة نظر اللغبيين السيكلوجية أثرا دائما واضطر أصحاب الامتياز فى كل مكان إلى تكييف مطالبهم إدرا كاهذه النظرة الجديدة . بيد أن التكييف لاقى مقاومة عنيفة بعد سنة ١٧٩٠ ، ولم يبدأ يدخل فى العادات اليومية للحكم ، بطريقة أساسية ، إلا بعد جيل من الحرب . وعندما تم ذلك أصبح واضحا أنه رغم الثمن الكبير الذى تكبده الناس من أجله ، فقد رفع

مستوى الرضا الذى تتحقق عنده الاستجابة إلى مطالب الرجل العادى بصورة تدعو إلى الدهشة .

ونحن الآن فى فترة من رد الفعل لأيدولوجية الثورة الروسية ، ولهذا فإن قدرتنا على الحكم عليها دون تحيز تشوبها العواطف المنفعلة التى أثارها . فزايها ، بالنسبة لبعض الناس ، من الوضوح وأعمالها من الضخامة بحيث لا يستطيعون حتى أن يفكروا فى الثمن الذى اقتضته ، بينما كان الثمن ، بالنسبة لآخرين ، من البشاعة والضخامة بحيث أن مجرد فكرة للزاي والأعمال تطرح جانبا بوصفها غير ممكنة . وإن المتطرفين فى الحالتين أغبياء وخطرون فيما يتصل بالثورة الروسية كما كان الحال مع ثورة فرنسا أو طبيعتها الحقيقية ثورة الإصلاح الدينى . فهمتنا ، عندما نبحت طبيعتها ، أن نتعرف على الأسباب التى صبغت بالصورة التى اتخذتها . وليس هناك من أدرك ضخامة حماقاتها وأخطائها ، بل وجرائمها ، مثل « لينين » مهندسها الأول . بيد أنه من الواضح بصورة مؤلمة أن كثيرا من هذه الحماقات والأخطاء والجرائم كانت إلى حد كبير نتيجة للسياسة التى اتبعها أعداؤها فى الداخل والخارج . ونحن لا نستطيع أن نفهم الثورة الروسية إلا بقدر إدراكنا لها بوصفها المرحلة الأولى فى تحول جذرى للمبادئ الاجتماعية للمدينة الغربية . فإذا اعتبرناها شيئا أقل من ذلك نكون قد أخطأنا طبيعتها تماما .

وبطبيعة الحال لم يحدث هذا التحول ، حتى بوصفه للمرحلة الأولى ، بسرعة ، ولم يكن من صنع الروس وحدهم . فكل حركة الأفكار التى نطلق عليها التاريخ « الحديث » ساهمت فى حدوثه بصورة ما . فما كان ليتم بهذه الصورة لولا الثورة العلمية التى قامت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وما كان ليتم بالصورة التى هو عليها لولا أثر ما يسمى بالثورة الصناعية التى حدثت فى القرن الثامن عشر . كما أن « هوبز » و « لوك » و « روسو » و « هيجل » وذلك التقليد الاشتراكى الذى يعد اسم « ماركس » أبرز

ما فيه ، جميعا ساعدوا في التشكيل البطيء للأفكار والأساليب التي انتهت إليها هذا التحول في صورته النهائية . ولكن دعنا نتذكر أيضا أن الرجال الذين وضعوا بذور البلشفية هم السلالة المباشرة لليعاقبة الذين كانوا يبشرون برسالتهم ، وأن هؤلاء الآخرين وحدوا جهودهم ، عن طريق لجان المراسلة للثورة الأمريكية ، مع « المهيجين » ، الذين كانوا في جيش « كرومويل » ، وأن هؤلاء بدورهم مدينون بالكثير جدا من عاداتهم للبشرين المتطهرين للمتجولين في ذلك العهد . فعلى الرغم من أن الثورة الروسية ظهرت في أمة منتشرة على نطاق واسع في آسيا كما في أوروبا ، فهي ثورة أوربية فوق كل شيء . وقد وقعت في روسيا أولا لأن المعارضة لمبادئها الرئيسية هناك كانت ، في أعقاب هزيمة حربية ، أضعف من أن تنظم مقاومة في وجه مطالبها . بيد أن العوامل التي أمتجتها تؤثر ، بطرق مختلفة ، في للمدينة الغربية كلها ، ولن تنتهي قوة اندفاعها حتى تواجه هذه العوامل بالعلاجات التي تتناسب وعمقها .

إن فترة طويلة من سوء الحكم وعدم القدرة - نتيجة لهذه الفترة من الحكم السيء - على إدراك سلامة الشكاوى الجديدة مما يحيق بالشعب من ظلم ، وما ترتب على ذلك من تصميم أولئك الذين كانوا يحكمون على مواجهة هذه الشكاوى بالقمع بدلا من العلاج ، والإصرار على تشديد القيود عندما فشل القمع بدلا من البحث عن وسيلة شاملة لحل الموقف ، وما أدى إليه الإفلاس والفساد القاسي في الداخل والهزيمة في الخارج من انهيار إيمان الرجل العادي بقدرة حكامه وحسن نواياهم ، كل هذه كانت الأسس التي قام عليها إعداد المسرح للمغامرة الروسية . فقد دفعت حماقة النظام المعتدلين إلى القنوط ، ودفعت المتطرفين إلى التهور اليأس . وكان أولئك الذين يستفيدون من النظام قلة بالنسبة لمن يعانون منه ، بحيث أنه لما تبدد سحر سلطتهم التقليدية لم يكن لديهم من الوسائل ما يساعدهم

على الاحتفاظ بقوتهم . ودعنا نتذكر أنه في روسيا في سنة ١٩١٧ ، كما في فرنسا سنة ١٧٨٩ ، كانت الأسس للمعنوية لكل سلطة ممكنة قد تبخرت قبل أن يستولى الثوريون على الحكم بامد طويل . فقد أعيد تنظيم القوة السياسية عندما فقدت ، كما حدث ، كل للمبادئ الروحية التي تضفي عليها الاحترام .

وذلك لأن حكام روسيا القيصرية كانوا قد انفصلوا عن رعاياهم مدة طالت بحيث لم يعودوا يعرفون مطالب هؤلاء الرعايا حتى عندما واجههم تعبيرهم عنها . ولعل الأرستقراطية كانت هناك ، كما كانت في فرنسا ، أكثر الفئات ثقافة في أوروبا ، ولكن كما حدث في فرنسا أيضا ، أدت السنوات الطويلة من المناقشة المنفصلة عن مسئولية اتخاذ قرارات ، إلى شل إرادتهم بحيث لم يكن في وسعهم عندما جاءت الأزمة أن يكونوا سياسة ما أو أن ينفذوها . وكان طبيعيا أن يسلموا مكانهم لرجال ، مثل لينين ، ممن لديهم الحكمة التي تتطلبها التخطيط والمهارة التي تتطلبها التصرف ؛ وأكثر من ذلك ، ممن شيدوا خططهم على أساس بصيرة فلسفية فيما يتعلق بتكوين المدينة التي اعتزموا أن يسيطروا عليها وطريقة عمل هذه المدينة . وقد انتصر البلشفي في الثورة لأنه وحده استطاع في غمار فوضى شاملة أن ينتزع تلك الثقة في التوجيه والحزم في السيطرة اللتين تتطلبهما كل حكومة حتى تصبح حكومة . ولم يكن لدى خصومه شيء يلجأون إليه سوى عادة الطاعة التقليدية التي كانت قد انهارت ، ووطنية تاريخية كانت الاعتداءات السابقة قد بددتها . بيد أن البلشفيين عرفوا كيف يستعيدون كليهما . فعرضوا النظام في مقابل الفوضى والأمل مقابل الخوف . وأعادوا رتبة العادة لناس كان الذعر قد أطار لبهم نتيجة لعدم اليقين والانهيار . واجتذبوا الرأي العام إلى جانبهم بواسطة المهارة التي أبدوها في تشخيص مطالب الجماهير من ناحية وبواسطة ما أشاعوه من نشاط في ممارستهم للسلطة .

ولا ريب أن البلشفيين كانت لديهم فرص كبيرة في صالحهم . فالجهاز الحكومي كان قد توقف عن أداء وظيفته إلى حد بعيد . وجعل سوء المعاملة والهزيمة قوى الدفاع عن الدولة تفقد ولاءها للحكام الشرعيين ، وانتشر في جميع أنحاء روسيا ذلك التذمر الثوري الذي بدا أنه قضى على عادة الطاعة التقليدية بضربة واحدة ، رغم أنه ظل في الواقع فترة طويلة يتكون كما ظهر بوضوح في سنة ١٩٠٥ . وكان البلشفيون حزبا يسوده نظام حديدي ، ودربته عبقرية « لينين » على مراقبة كل بادرة مهما صغرت في الرأي العام بعناية . فكانوا وخدمهم يعرفون ماذا تريد الجماهير . وكانوا وخدمهم يتمتعون بالبصيرة التي جعلتهم يقدمون للجماهير ما تريده . وحصلوا على تأييدها لأنهم وخدمهم كانوا يمثلون بالنسبة لها الأمل في السلام والخبز . وكان يواجههم خصوم منقسمون في مصالحهم وغير واثقين من اتجاههم . وبينما كان هؤلاء الخصوم يتناقشون استطاع البلشفيون أن يعملوا فاستولوا على السلطة لأنهم وخدمهم من بين من كانوا يتصارعون من أجلها ثبتوا على فكرتهم في طريقة الاستيلاء عليها وفي الأهداف التي يمكن استغلالها في تحقيقها .

إن الاستيلاء على السلطة ، بطبيعة الحال ، شيء والاحتفاظ بها شيء آخر مختلف تماما . وليس هناك من يقرأ التاريخ العنيف للحرب الأهلية والتدخل في الاتحاد السوفيتي ولا يتأثر بما حققه احتفاظ البلشفيين بالسلطة من أعمال في جميع الاتجاهات . فقد كان عليهم أن يرتجلوا أداة إدارية وأن يبنوا جيشا وينظموه ، وكان عليهم أن يعالجوا مجاعة وأمراضا انتشرت في كل مكان ، وكانت وسائل الاتصال نفسها قد انهارت في مناطق واسعة من أقاليمهم ، وفي كل مكان قامت شعوب عانت اضطهاد « روسيا الكبرى » تؤكد حقها في وجود مستقل . وكان عليهم أن يواجهوا ألمانيا ، بينما أولئك الذين كانوا يوما ما حلفاء القيصر يحتلون بعض أقاليمهم ويسلحون أعداءهم

في الداخل ويمدونهم بالمال ، واختفت التجارة الخارجية إلى حد بعيد ،
بينما فرض على الدولة الجديدة حصار قاس . ولا بد من أن القدرة على الاحتفاظ
بالسلطة في تلك الأشهر الأولى للنظام قد بدت في أضعف حالاتها ، خاصة
لأولئك الذين كان بيدهم مصائر الأمور .

ومع ذلك فقد نجحوا ، ويمكن القول بأن نجاحهم يرجع أساساً إلى ثلاثة
أسباب . فأولاً وقبل كل شيء نجحوا لأنهم حملوا الجمهرة الروسيين أول شعاع
من الأمل بعد قرن من سوء الحكم في التسلط على حياتهم نفسها . وليس
هناك من يستطع أن يحلل القرارات التي أصدرتها الحكومة البلشفية في تلك
السنة الأولى الخطيرة من تاريخها دون أن يحس بشيء يشبه الرهبة مخوز عمائها .
فالأمر لا يقتصر على ما أبدوه من عمق في فهم حاجات المحكومين ، ولا سعة
الآفاق التي تصرفوا بها ، بل يشمل أكثر من ذلك اتساع الآفاق التي فتحوها
للمواهب - وهنا يبدو الشبه بسنة ١٧٨٩ واضحاً - والعبقرية التي استعملوها
في توجيه النزعات الخلاقة التي لاقوها ، كما حدث في سنة ١٧٨٩ أيضاً .
ولم يبدوا بمعزل عن أولئك الذين تحت حكمهم ، بل كانوا منهم ومعهم .
وكانت لديهم البصيرة ليشركوا معهم في مغامرتهم تلك الفئات الاجتماعية
الجديدة ، العمال والفلاحين ، الذين تعلموا في حقوقهم ومصانعهم وفي الجيش
وفي « السوفيتات » تحمل مسئولية ممارسة السلطة وتكونت لديهم مصلحة
في النظام من مشاركتهم في حكمه . هذا بالإضافة إلى أن تجزئة الملكيات
الضخمة وتجريد الطبقة الرأسمالية من ملكيتها على نطاق واسع منح الفلاحين
إحساساً بالتحكم في مصيرهم لم يسبق لهم أن شعروا به قبل ذلك . وما يجدر
ملاحظته أنه في غمرة الدمار الذي خلفته الحرب الأهلية والمجاعة في الفترة
الأولى من ثورة أكتوبر ظل المراقبون يقررون باستمرار أن الشعب كانت
تجتاحه موجة من نشوة الابتهاج . فقد كانوا يشعرون بأنهم يعيشون في عهد
عظيم ويموتون في سبيل أهداف عظيمة . ويبدو أنه حتى قيام الديكتاتورية

عقب محاولة اغتيال لينين لم يحرمهم من إيمانهم بأن أمامهم عهدا جديدا من الحرية الواسعة .

وإني أعتقد أن هذا كان السبب الأول في احتفاظ البلشفيين بالسلطة ، وأن السبب الثاني كان التدخل الأجنبي . وقد يكون من المشكوك فيه أن يكون هذا التدخل قد بلغ في الواقع حداً يحتمل معه أن يكون كافياً للقضاء على النظام الشيوعي ، وهذا الأمر له مغزى كبير في ذاته لأن السبب في عدم الكفاية كان بلا ريب ، خاصة في بريطانيا ، شدة المقاومة العميقة التي أبدتها العمال المنظمون ضد هذا التدخل . فقد نظروا برية شديدة إلى الهجوم على أول ثورة اشتراكية فعالة في العالم بواسطة سياسيين كان دافعهم الأول حماية الملكية الخاصة . إن ذلك الرصيد من الشعور الطيب بين العمال ، الذي نجحت الحكومة السوفيتية في الحصول عليه بسرعة والذي ما كان يستطيع تبديده إلا أخطاؤها ، هو عامل من العوامل التي كان على كل حكومة رأسمالية ، وخاصة الديمقراطية ، أن تأخذه في الاعتبار باستمرار . فلم يحدث أبداً أن أثارت أية حكومة أجنبية لدى العمال في البلاد الأخرى اهتماماً وحماسة مماثلين . وقد ساعد التدخل الأجنبي البلشفيين بصورة هائلة لأنه أثار لدى الشعب الروسي ، حتى بين الكثيرين ممن كان موقفهم غامضاً أو عدائياً ، ذلك الاحساس العميق بالقومية الخاصة وذلك الشعور الوطني الذي تثيره فكرة حكومة يفرضها الأجنبي ، بصورة تكاد تكون غريزية . ومن المحتمل أن البلشفيين كانوا يستطيعون الاحتفاظ بالسلطة حتى بدون تدخل أجنبي . ولكن عندما وقع ، على نطاق مزعج وليس حاسماً ، كان فيه عون لهم وليس عقبة .

وكان العامل الثالث في نجاح البلشفيين هو طابع عملاء الثورة المضادة في روسيا ، فالاجتماع للنهار لم يستطع أن يضع في مواجهة عبقرية « لينين »

وزملائه سوى مجموعة متتالية من المغامرين السيئين الذين لم يكن لديهم
أى برنامج يتقدمون به سوى إعادة النظام الذى قامت الثورة احتجاجا شاملا
ضده ، بصورة ما ، والذين لم يكن لديهم من وسيلة لتنفيذ ما يريدون سوى
الإرهاب الفظيع وإراقة الدماء بوحشية . فحينما ذهبوا أشاعوا بين الناس
الكراهية لما يمثلونه ، وولدت أساليبهم فى مناطق شاسعة من البلاد إعتقادا
جازما بأن البلشفيين هم مخلصوهم من انتقام هؤلاء العملاء البشع . ان البلشفيين
قد يمثلون الإرهاب الأحمر ، ولكن ذلك كان مقرونا بأهداف عظيمة خلاقة
تستطيع الجماهير أن تفهمها بادراكها العادى . فقد بدا أن الارهاب الأبيض
لم يكن له من هدف سوى الارهاب نفسه ، وكان معنى دوامه المحتمل عودة
حالة من العبودية السابقة تدفع فيها الملايين ثمننا غاليا لقاء لحظات حريتها القصيرة .
ولم تبد الرجعية ، حتى فى أحلك لحظات الثورة الفرنسية ، قاسية وبشعة
بالصورة التى ظهرت بها إبان الحرب الأهلية فى روسيا . فقد كان تقدم
للمغامرين يماثل فى فظاعته الانتقام الذى انزله « تيه » و « جاليفيه » بأهالى
باريس بعد « حكومة الكوميون » فى سنة ١٨٧١ ، وعلى نطاق أوسع
كثيرا . فالبيض بما اتبعوه من سياسة جعلوا الثورة تبدو حقيقة شعبية .
اذ أضفوا عليها قوة دافعة عاطفية جعلتها تسمو على كل الفوضى والمجاعة
والأمراض التى صاحبت تطورها الى النصر .

وينقسم تاريخ الثورة الروسية بعد انتهاء الحرب الأهلية إلى ثلاثة فترات
بصورة طبيعية . فهناك الفترة التى انتهت فى سنة ١٩٢٤ بموت « لينين » ،
وهى الفترة التى هيا « لينين » للثورة خلالها وسائل تماسكها . وهناك
الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ التى توقف فيها كل تقدم فعال
بينما عانى البلشفيون فيها آثار الانقسام فى النزاع على السلطة بين « ستالين »
« وتروتسكى » . وهناك أخيراً الفترة منذ سنة ١٩٢٧ التى شرع فيها الاتحاد
السوفييتى ، وقد تركزت جميع مقاليد السلطة الفعالة فى يد « ستالين » ،

في تنفيذ برنامج ضخم من التنظيم الجماعي والتصنيع بسرعة وعلى نطاق لم يشهد لها مثيل في أى مجتمع آخر من قبل . إن معدل التغيير في هذه السنوات لم يعرف له مثيل في الواقع باستثناء الفترة التي شهدت بداية استغلال المصادر الهائلة في قارة أمريكا الشمالية .

وينبغي علينا أن نتجنب إغراء المقارنة بين هذه المراحل ومراحل تاريخ أية ثورة سابقة ، فظروف الثورة الروسية تجعل لها طابعاً فريداً . فالتعامل مع عدد هائل من السكان كان معظمهم من الأميين وغير متعودين على الأساليب الفنية للآلة ، ولم شعث مجموعة من القوميات المختلفة وتوحيدها وحدة فعالة ، وهي قوميات لا يدور بخلد الكثير منها حتى معنى للمدينة الغربية ؛ وبناء قوى فعالة دفاعية عظيمة تستطيع الوقوف في وجه أى مجهود تقوم به الدول ذات الشعور العدائى لاستغلال ضعف المجتمع ؛ والسير بسرعة في اكتشاف موارد روسيا واستغلالها دون الالتجاء إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تنميتها ؛ والاحتفاظ بولاء الجماهير للنظام دون أن يسمح للناس بأن يكونوا على ثقة من استمرارهم في الحصول على مستوى في الاستهلاك يماثل حتى ما تعودوا عليه إبان القيصرية — أى إقناعهم بتأجيل إشباع رغباتهم الحاضرة عن طريق بذر الإيمان العميق في نفوسهم بأن المستقبل يحمل لهم في طياته مزايا عظيمة ؛ والقضاء على عادات متأصلة للمجتمع يقوم على الحياة خاصة بين الزراعيين من السكان الذين يؤمنون بالفردية إيماناً عميقاً ؛ والابتكار والقيام بتجارب باستمرار على نطاق لا يترك احتمال الخطأ فيه سوى أضيق مجال للسلامة ؛ وتلمس الطريق في خضم التعقيدات الدبلوماسية التي كانت في أحسن حالاتها لا تتسم بالود ، وفي أسوأ حالاتها كانت عداً فعالاً ؛ وإقناع الطبقة العاملة في جزء كبير من العالم ، من جراء هذه الأخطار ، بأنه يجب عليها أيضاً أن تدافع عن مصالح الثورة الروسية ؛ وبناء جهاز إدارى للدولة الجديدة يمكن أن يثق فيه الناس ؛ وإثارة المواهب

التي تتناسب مع ضخامة للغامرة وتدريب هذه المواهب ؛ وتأکید ولاء هذه المواهب وإخلاصها ، أثناء تدريبها ، للنظام بحيث تكون صالحة لبناء المدنية الجديدة التي تتضمنها مبادئ البلشفية ؛ كل هذه كانت مهام جبارة في جميع الاتجاهات ولم يكن ليستطيع تصور خطوطها الأساسية سوى رجل له جرأة « لينين » في التصور وخصوبة ذهنه وشجاعة إرادته المسيطرة . ويمكن القول أيضاً بأن ما تحقق في جميع الاتجاهات إبان حياته لا يقل عما حققه أى رجل دولة ثورى آخر من أحلامه . إن ذلك يعطيه حقاً لا جدال فيه لأن يعتبر أحد الشخصيات الأولى في التاريخ الحديث .

واعتقد أن تجربة الثورة الروسية أثبتت بعض الأمور المعينة بما لا يدع مجالاً للشك . وبعض هذه الأمور كانت بطبيعة الحال معروفة تاريخياً قبل هذه الثورة ولم تفعل الثورة سوى أنها أكدت حقيقتها ؛ وبعضها الآخر جديد ، ولعل جذتها هي التي يتألف منها مغزى الثورة الحقيقي . فقد أيدت الثورة التجارب السابقة من أن الثورة تطلق قدراً هائلاً من المواهب الجديدة من عقالها ، وهي مواهب لا تجد مخرجاً للتعبير عن نفسها تعبيراً فعالاً في أى ظروف أخرى . فكما أن « كرومويل » و « آيرتون » و « ليلبورن » و « ونستابل » ما كانوا ليظهروا حتى على هامش التاريخ لولا الحروب الأهلية في القرن السابع عشر ، كذلك لولا الثورة الروسية لظل « لينين » و « تروتسكى » منفيين شريدين يتنقلان بين عواصم أوروبا المختلفة ، ولظل ستالين متأمرًا مغموراً لا يساوى أكثر من بضع كلمات في الصحف لارتكابه مخالفة جريئة ضد قوانين الملكية .

بيد أن هناك ما هو أكثر من ذلك . فإن الثورة لم تكشف الغطاء عن قدرات كبيرة في القيادة لدى أشخاص ظلوا حتى ذلك الوقت مجهولين فحسب ، فذلك أمر مألوف في الثورات . بل أهم من ذلك كثيراً أنها أظهرت أمراً هو أيضاً تأكيد حيوى لما ظهر من التجارب الماضية ، وهو أن أى

تغيير يؤدي إلى توسيع قاعدة السلطة في المجتمع يهيء فوراً الدليل على أن عدد السكان الذين لديهم القدرة على النشاط الخلاق أكبر بكثير جداً مما يفترض الناس وجوده متأثرين بعلاقات الإنتاج السابقة على التغيير . ف منذ سنة ١٩١٧ أصبح واضحاً أن القوة التي تكمن في تهيئة الفرص للعمل في الاتحاد السوفييتي ، كما هي في كل شعب آخر بلا ريب ، تثير قدرات هائلة من الجلي أنها لا تنضب طالما ظلت الفرص موجودة . ومنذ سنة ١٩١٧ لا يكاد يوجد فعلاً قرية واحدة في الاتحاد السوفييتي لم تخلق ، في نطاق حاجاتها ، زعيمها المحلي الذي يستطيع كما استطاع هامبدن في إنجلترا أن يدفعها إلى بذل جهود لم يكن هناك من يعرف أنها تستطيع أن تبذلها . وهذه القدرة في الاستجابة لا تقتصر على أية ناحية خاصة من نواحي النشاط . فكلما اتسع نطاق إثارتها كانت الاستجابة أكمل .

وذلك لأن الإحساس بالتوسع آفاق الفرص أمام شعب كان حتى ذلك الوقت محصوراً داخل نطاق ضيق من الفرص لا بد أن يثير أفضل ما في روح الشعب . وليس هناك ما يسمح بإنكار أن ذلك قد حدث في الاتحاد السوفييتي على نطاق هائل . فهناك أدلة كافية على أنه كان هناك تنظيم مقصود للسبل التي تجعل أقل المواطنين شأنًا وفي أكثر المناطق تخلفاً يحسون بوجود فرص جديدة أمامهم ، في نفس الوقت الذي كانت تخلق لهم فيه هذه الفرص . فالنطاق الذي نظم التعليم عليه ، مثلاً ، لم يمنح الملايين إحساساً بالتراث الثقافي الذي حرم عليهم من قبل فحسب ، بل إنه منحهم أيضاً قدرة التعبير الواضح عما يريدون ؛ أي القدرة على توضيح حاجاتهم — وهي القدرة التي تعد جوهر الحرية . ومما هو جدير بالذكر أن هذا المجهود التربوي امتد إلى شعوب لم تكن تدرك قبل ذلك حتى مجرد مزايا اللغة المكتوبة مثل شعوب القوقاز والمناطق القطبية . وليس في تاريخ الإدارة الاستعمارية ما يمكن مقارنته ولو من بعيد بما حققه السوفييت في هذا المجال ، فجهود

بريطانيا العظمى في الهند ، حيث أُتيحت لها فرصة مماثلة مدى قرن ونصف ، تعد ضعيفة وحقيرة بالمقارنة . كما لا يمكن تفسير هذا الفرق إلا بأن الفلسفة الاجتماعية للبشفيك جعلتهم يهتمون اهتماماً مباشراً برفع مستوى الشعوب للتخلفة التي يحكمونها بينما جعلت الفلسفة الاجتماعية للإمبريالية البريطانية كل تقدم ثقافي في الهند موضع ريبة بوصفه تحدياً واضحاً لسيطرة بريطانيا باعتبارها دولة أجنبية هناك .

ولم يحدث في التاريخ شيء ما يماثل ولو بالتقريب النطاق أو السرعة اللذين تم بهما التقدم السوفيتي في التعليم . فقد اقتضى تشييد هيكل النظام التربوي البريطاني الحديث أكثر من قرن ومع ذلك لم تزل مراحل المتقدمة مقصورة على نسبة صغيرة من السكان . بيد أن ما حدث في بريطانيا دليل واضح على أن نسبة الذين يستطيعون من أطفال الأمة ان يستفيدوا من مرحلة تربوية أكثر تقدماً هي أكثر بكثير من النسبة الحالية لمن يستطيعون الوصول إليها فعلاً . ومن الأهمية بمكان ادراك أن العائق الوحيد الذي يحول بينهم وبين الوصول هو الآثار الاجتماعية لنظام الملكية البريطاني ، وإن وجهة نظر السوفيت فيما يتعلق بالتربية خالية تماماً من مثل هذه الآثار ، واعتقد أننا لا نعدو الحق حينما نقول أنه ، باستثناء حوالى اثنتى عشر ولاية من ولايات الاتحاد الأمريكى ، أصبحت الفرص التربوية في الاتحاد السوفيتي اليوم أفضل منها في أى بلد آخر في العالم . ولا تعنى هذه الفرص مجرد وجود قدرة أكبر على إبراز المواهب التي يمكن أن توجه إلى خدمة المجتمع فحسب ، بل تعنى أيضاً أن نسبة أولئك الذين يفسلون في تحقيق رغباتهم تقل إلى حد كبير . وهي دليل على رغبة شديدة ، أبعد مدى مما يبدو في أى بلد في العصر الحديث ، من جانب حكام الاتحاد السوفيتي في تدريب القدرات واستغلالها .

وقد سار هذا المجهود التربوي العظيم جنباً إلى جنب مع مجهودات ضخمة في مجالات اجتماعية أخرى . فقد تم تحرير المرأة من وضعها الأدنى على نطاق

يدعو إلى الإعجاب . ومن المحتمل أن الاهتمام بصحة العمال وسلامتهم في الحقل والمصنع ليس أفضل في نوعه من أحسن ما تم في أكثر الدول الغربية تقدما ، ولكن ما تم في هذا الميدان لا يعد حسنا بمقارنته مقارنة نوعية فحسب ، بل إنه أيضا تم بسرعة ما كان ليتصورها إنسان في أى مجتمع رأسمالى . فهناك كان من المحتمل أن تحارب كل مرحلة من مراحل هذا التطور كما حارب « قانون للصانع » في بريطانيا العظمى وكما يحارب حتى الآن إلغاء عمل الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان أساتذة الجامعات ورجال الفكر يجهدون عقولهم لإثبات إما أن هذه الخطوة أو تلك غير مرغوب فيها في ذاتها ، أو أن الموقف الاقتصادى لا يتحمل الدخول في مثل هذه التجارب الكبيرة رغم أنها مرغوب فيها .

وكان للتخطيط في إنتاج السلع لاستهلاك المجتمع نتائج أخرى تدعو إلى الإعجاب . فقد سار في ظل ظروف خاصة بعضها حسن وبعضها سيء . فتجريد الرأسمالين وأصحاب الأراضي من أملاكهم كان يعنى أن المصالح القائمة التى يعرفها العالم الرأسمالى لا تقف عائقا يحول دون الوصول إلى قوى الإنتاج ؛ وقد أدى هذا إلى معدل فى الاستغلال لا يقارن به شئ سوى فتح القارة الأمريكية ؛ كما أن هذا التجريد جعل فى الإمكان وضع حد للاعتماد على دافع الربح بوصفه باعثا على بذل المجهود المنتج .

ولا جدال فى أن نتيجة هذه الحرية كانت ذات فائدة اجتماعية هائلة . فقد كانت تعنى أنه صار من الممكن فى تخطيط المجهود الإنتاجى تركيز الاهتمام على الحاجات الاجتماعية لا على الطلب . وصحيح أنه بالنظر إلى كل ما يحيط بمثل هذه التجربة الهائلة من قيود ، ونتيجة لهذه القيود ، وضعت فى التطور الاقتصادى للاتحاد السوفيتى أولويات للأشياء الأكثر أهمية من غيرها . فإنتاج السلع لا ينحصر هناك لذلك الأمل فى الربح عن طريق المخاطرة الذى يغرى جشع صاحب رأس المال الخاص . فليس للأفراد أهمية

على أساس ما يملكون . كما أنه ليس صحيحاً بكل تأكيد أن نقول ، كما جاء في العبارة الاشتراكية للشهورة ، إن السلطة على إدارة الأشياء قد حلت محل السلطة على الأشخاص . ولكن صحيح أن نقول إنه ، في النطاق الاقتصادي الضيق يوجد في الاتحاد السوفيتي أساس للحرية الاقتصادية بين الجماهير أكثر سلامة مما تمتعوا به في أي مكان آخر في الماضي .

وهناك لذلك سببان . فبعضه يرجع إلى أن معدل استغلال موارد البلاد قضى على الخوف من شبح البطالة في حياة الناس ، ففي الوقت الذي يقض فيه هذا الخوف الدائم مضاجع للملايين حالياً في المدينة الرأسمالية لا يقتصر الأمر على أنه اختفى من الاتحاد السوفيتي فحسب ، بل لم يعد هناك من سبب يدعوننا أن نفترض ، على أي أساس من النظريات ، أنه سيعود إلى الظهور ثانية بوصفه عاملاً يجب أن يؤخذ في الاعتبار . والسبب الثاني في انتشار هذا الإحساس ، في اعتقادي ، هو الإحساس بأن الملايين في كل مزرعة ومصنع يشتركون في خلق الظروف التي يعيشون في ظلها ؛ وهناك بمعنى له خطره لا تعرفه البلاد الرأسمالية ، بدايات فعالة للحكم الدستوري في الصناعة . فقواعد العمل في المشروعات لا توضع على هوى أصحاب أعمال يملكونها ويستطيعون إدارتها بطريقتهم الخاصة ولأغراضهم الخاصة دون قيود سوى تلك التي تستطيع النقابات أن تفرضها . إذ أن القواعد هي حقيقةً نتاج مناقشات يشترك فيها العمال والإدارة . ولا ريب في أن عدم وجود دافع الربح ، في حدود قبولنا العادي لهذا المصطلح ، يؤثر تأثيراً لا ريب فيه في جعل المناقشة تأخذ صورة تبادل الرأي في الوصول إلى حلول تحقق رضى مشتركاً ، وهو ذلك النوع من الحل الوسط الذي يمنح الناس الإحساس بالحرية لأنهم يجدون إرادتهم ممثلة في كل من الحل الذي انتهى إليه وفي الطريقة التي اتبعت في الوصول إليه ، أكثر كثيراً مما هو الحال في المفاوضات الصناعية حتى في أكثر البلاد الرأسمالية تقدماً . إن الدافع

السوفيتي للوصول إلى حل يتفق عليه للخلاف أكبر بكثير منه في الخلافات الصناعية أو الزراعية في بريطانيا مثلاً ، أو في الولايات المتحدة ، كتلك التي تحدث في العلاقة بين الإدارة والعمال في مناجم الفحم في الأولى ، أو بين عمال مشروع « الوادي الإمبراطوري في كاليفورنيا » في الثانية .

وللحكومة السوفيتية أن تفخر بشيء آخر في هذا الميدان . فدافع الربح ، بالمعنى الكلاسيكي ، قد اختفى ، على الرغم من أن هناك فروقا كبيرة في الأجور مرجعها الوظيفة وليس الملكية . بيد أنه يحق لنا القول بأن عدم وجود دافع الربح قد عوضته بما فيه الكفاية وأكثر الدوافع التي حلت محله . فمن ناحية تحقق ذلك عن طريق هائد من الأجر يتناسب بدقة مع الوظيفة والإنتاج ، ومن ناحية أخرى هو نتاج تقدير جديد له أهميته لكرامة العمل ، ومن ناحية ثالثة يرجع إلى أن العمل الممتاز في الصناعة والزراعة هو أحد السبل المهمة للحصول على القوة السياسية . بينما الثروة في الاقتصاد الرأسمالي هي الوسيلة التي لا تقارن بها وسيلة أخرى إلى القوة بحيث أن أولئك الذين تجذبهم الفرص من نوع آخر قلة ضئيلة . أما في الاتحاد السوفيتي فإن الثروة تنافسها على الأقل ستة سبل أخرى إلى القوة تجذب كل منها عدداً مساوياً من الناس على الأقل ، مما أدى إلى أنه صار من المستطاع استشارة المجهود الضروري للمحافظة على الغرض الاجتماعي دون الالتجاء إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات كما هو الحال في اقتصاد رأسمالي ناضج .

وهناك ميزات أخرى للنظام ينبغي أن نوليها تأكيذاً . فليس هناك من أية ناحية نظرت ، أسوأ من وضع العلم في الاقتصاديات الرأسمالية في مراحل انكماشها ؛ بينما النظام السوفيتي ، أيا كان قصوره ، يستطيع أن يوجه تخطيطه نحو الوفرة لا نحو التقييد ، إذ أنه ليس مضطراً إلى التفكير ، في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، على ضوء توفير الربح لملاك أفراد تختلف مصالحهم عن مصلحة المجتمع في مجموعه ، وقد تكون مضادة لها أحياناً .

وحتى إذا أدخلنا في اعتبارنا أن التجربة الجديدة لإمكانيات العلم بين عامة الناس قد أضفت على ما يتوقع له من نتائج تلك الرهبة التي كانت تحيط بها في أوروبا في القرن السابع عشر، فإننا لا نزال على صواب إذا قلنا إن الوظيفة الاجتماعية للعلم، أي دوره بوصفه الخادم الذي لا غنى عنه للإنسان، تتحقق بصورة أوفى في الاتحاد السوفيتي ويتسع المجال أمامها، نسبياً، أكثر مما هو الحال، أو حتى مما يمكن أن يكون، في المجتمعات الرأسمالية. لأن العامل لا يحس بأن التقدم الفني مما يهدد أمنه، ومن ثم لا يوجد لديه ذلك العداء نحو المخترعات الجديدة الذي ينتشر كالوباء في المجتمع الرأسمالي. كما لا توجد تلك المصلحة في إخماد الاكتشاف العلمي التي لابد لصاحب المشروع الذي يعيش على الربح أن يحس بها. والأدلة على تشجيع العلماء كثيرة في كل مكان وتهيأ لهم الفرص في العمل على مستوى يصعب منافسته في البلاد الرأسمالية كما أنها ذات مغزى يصعب وجوده في هذه البلاد.

وهناك ناحية واحدة أخرى في الظروف السائدة في السوفيت جديدة بالذكر. فما من امرئ بحث عن كذب الإدارة السوفيتية للعدالة « باستثناء ميدان الجرائم السياسية » يستطيع أن يشك في أنها في مستوى أرقى من معظم البلاد الأخرى في التجائها إلى التجريب من ناحية وفي إنسانية مدخلها من ناحية أخرى. وإذا كانت طريقة إدارة المحاكم والسجون دليلاً حياً على درجة للمدينة كما اعتقد، فإن هذا الأمر من الأهمية بالمكان الأول.

إن ما فعله الاتحاد السوفيتي هو أنه عزا الجريمة، في جميع مراحلها، إلى البيئة الاقتصادية التي تعد الجريمة تعبيراً عنها إلى حد كبير جداً. وقد جعل هذا في وسعه أن يعامل المجرم بوصفه ضحية للمجتمع أكثر منه عدواً له، وأن يشرع في إصلاحات للسجون على نطاق أوسع بكثير في نتائجها الاجتماعية من أي شيء مماثل في المدنيات الأقدم عهداً. إن أي شخص يدان في جريمة من الجرائم العادية في الاتحاد السوفيتي لديه فرصة في الرجوع عادة

إلى الحياة العادية أوسع منها في أى مكان آخر ؛ كما أن ذلك المطلب التاريخي، فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون ، تحقق هناك ، باستثناء الجرائم السياسية أيضاً ، بصورة ملموسة أكثر من أى بلد آخر أعرفه . فالقضاء والدفاع معاً يبديان اهتماماً أكثر حيوية ودواماً بتحسين الإجراءات القضائية أكثر مما أبداه أى شخص في أوروبا الغربية منذ « جيرمي بنتام » . وليس من المبالغة أن نقول أن بقية العالم يجب أن تذهب إلى الاتحاد السوفيتي لتتلقى دروساً في هذا الميدان .

إنى أعتقد أن هذه الإصلاحات عظيمة من أية ناحية نظرت إليها ، ولن نكسب شيئاً إذا نحن أنكرناها . بل إن تقديرها حق قدرها أمر لا بد منه إذا أردنا أن نرى الثورة الروسية على حقيقتها ؛ وأن نفهم في نفس الوقت ، وهو أمر لا يقل أهمية ، السبب في ما اكتسبته من نفوذ عميق على الطبقات العاملة في البلاد الأخرى . ومما لا ريب فيه أن الثمن الذي اقتضته هذه الإصلاحات كان هائلاً، وسأتناول بالبحث طبيعة هذا الثمن وآثاره ، ولكننا إذا أردنا أن نضع ذلك وضعه الصحيح يجب علينا أن نعترف بأن هناك إصلاحات ضخمة فعلاً . ويكاد يكون من المؤكد في اعتقادي أنه بدون هذه الإصلاحات ما كانت تقوم للنظام قائمة في وجه ما صادفه من صعوبات داخلية وخارجية .

فن الصحيح ، بصورة عامة ، أن أسوأ أخطاء النظام وجرائمه لم تقنع الجماهير بنذ معتقدين بذاتهما . فالجماهير تؤمن أولاً بأنها تعيش في ظل نظام مبدؤه الأساسي أسمى من المبدأ الأساسي لأى من المذنيات الأقدم عهداً . وهم يؤمنون ثانياً بأن من حقهم أن يتفاءلوا فيما يتعلق بمستقبله . وأهمية هذين المعتقدين واضحة ، وليست أقل الأسباب في أهميتهما أنهما يشبهان الحالة للزاجية للمقابلة التي سادت فرنسا وإنجلترا في أعقاب ثورتيهما . لأنهما يعنيان ، فيما أرى ، أنه أياً كان سلوك الأفراد من زعماء السوفيت أو ،

مصيرهم ، فإن النهاية البعيدة للثورة قد تبلورت بوصفها جزءا من الآمال الدائمة التي استقرت في نفوس الجماهير ؛ وأيا كان من يتولى زعامة الاتحاد السوفيتي لابد أن يضع هذه الآمال موضع الاعتبار الكامل . فهكذا نجد أن الأغراض الاجتماعية والاقتصادية لثورة « كرومويل » ظلت قائمة بعد انهيار الثورة السياسية بعودة الملكية . وهكذا أيضا لم يكن أى حكم فرنسي بعد سنة ١٧٩٤ يستطيع أن يدوم طويلا إذا لم يعمل على تلبية مطالب التراث اليعقوبى .

وينبغى حتى نبين الثمن الذى دفعه الاتحاد السوفيتي فى مقابل ما حققه أن تكون لدينا فكرة واضحة عن الظروف التى واجهت مؤسسيه . لقد كانت بين أيديهم بلد لا يكاد أهله يعرفون القراءة ولم تلمسها المدنية الغربية إلا إلى حد ضئيل ، بلد لم يتعود إلا على نوع من الحكم الاستبدادى نصف بيزنطى ونصف شرقى . وكانت الطبقة الوسطى الصناعية لا تمثل سوى جزءا لا يكاد يذكر من مجموع السكان الذين تتكون أغليبتهم الساحقة من الفلاحين . وكانت روسيا القيصرية قد بدأت ثورتها الصناعية لتوها ، وكان جزء كبير مما لديها من معرفة معينة يعتمد على التوجيه والسيطرة الأجنيان .

وكان الذين صنعوا الثورة يعزمون تطبيق للمبادئ الماركسية . فأقاموا فترة ضرورية من الديكتاتورية الحديدية على النمط الماركسى . ولكنهم اعتقدوا أنها ستكون ديكتاتورية العمال ضد الطبقة المالكة وخاصة الرأسمالية ، وكانوا واثقين أن ضرورة الديكتاتورية ضرورة انتقالية فحسب ؛ وأنه متى استتب الأمر للملكية الاشتراكية فستنشق ديموقراطية عمالية بصورة طبيعية . ولا يقل أهمية عن ذلك إيمانهم العميق بأن ثورات على نمط ثورتهم ستقوم فى الغرب . وسيؤدى نشوبها ، لا إلى تقوية دعائم الاتحاد السوفيتي فحسب ، بل إن الأمن الذى ستوحى به سيخفف أيضا - أكثر من أى شئ

آخر - من آلام ميلاد النظام الجديد . وافترضوا في عمال العالم سيكلوجية موحدة ستؤدي إلى عمل موحد .

ومن الأهمية بمكان أيضا أن ندرك مدى الاختلاف الكبير بين زعماء البلاشفة والزعماء الاشتراكيين الغربيين في طريقة تناولهم للمسائل وفي عاداتهم ، وكذلك مدى انغماس البلاشفة في التقليد التآمرى بسبب ضرورات ظروفهم . فقد كان لينين وتروتسكى معروفين لدى اللجنة التنفيذية « للدولية الثانية » . ولكنهما كانا غير معروفين في مؤتمراتها ولم يكن لهما في أى وقت قدر من القوة يعطيها أغلبية فيها . وكثير من الزعماء البلاشفة ، وخاصة ستالين ، لم يكن لهم أية معرفة بالاشتراكية الأوروبية الغربية ولا إدراك لما قد تعنيه حركة بنيت داخل إطار من التقاليد الدستورية . ولم يدرك سوى القليلين منهم في أى وقت من الأوقات أهمية الديمقراطية السياسية ، وذلك لسبب بسيط هو أنهم لم يتأثروا بعمق مطلقا فيما تعرضوا له من تجارب مباشرة بوقع الديمقراطية السياسية سواء في المجال العملى أو النظرى . لقد رأوها من الخارج فقط ، وكانت رؤيتهم لها أوضح ما يكون ، كما هو ظاهر من حالة لينين ، على ضوء الإخفاق للرير الذى عاناه ماركس وإنجلز ، بصفة مستمرة من انهيار آمالهم في قرب نشوب الثورة . وليس أقل من ذلك كله أنهم لم يدركوا ، كما لم يدرك ماركس وإنجلز أهمية عادة الحكم الذاتى وما تنطوى عليه من حيوية . لقد جنحوا باستمرار إلى النظر إلى الحركة الاشتراكية في أوروبا الغربية عامة ، وفي إنجلترا بصفة خاصة ، على ضوء تجربة روسية غريبة عنها إلى حد كبير .

وقد كانت هذه التجربة عنصرا أساسيا بالنسبة للأسلوب البلشنى . فقد دفعتهم إلى الاعتماد ، لا على الطرق الديمقراطية الخاصة بالتنظيم الحزبى ، ولكن على سيطرة فعالة على حركتهم بواسطة مجموعة محترفة من الثوريين المنظمين تماما الذين أمضوا حياتهم في التآمر . فكانوا نادرا ما يعملون في

وضع النهار ، إن حياتهم كانت معركة طويلة مع البوليس السرى . لقد كانوا يجمعون بين إرادة جارفة نحو القوة وريية عميقة فى كل وجهة نظر تختلف عن وجهة نظرهم مهما كان الاختلاف طفيفا . كما تعودوا على الطاعة العمياء بلا أدنى تردد ؛ واعتبروا الأخطاء الفكرية جرائم خطيرة . وليس فى كتاباتهم ما يصممون عليه بصورة أوضح من إدراكهم أنهم يجب ألا يكرروا الأخطاء التى حدثت فى حكومة الكوميون فى باريس التى عزوا إخفاقها أولا وقبل كل شئ إلى الضعف الديموقراطى . إنهم كانوا أركان حرب جيش ثورى ، وكانت مهمة الجنود الذين تحت قيادتهم هى الطاعة .

وينبغى أن نقول إن آراءهم كان لها ما يبررها تماما على ضوء ظروف روسيا القيصرية ؛ فقد كانوا يتعاملون مع شعب لم يتعود الحكم الذاتى . وكانوا يقاتلون رجالا ما كانوا ليظهرون نحوهم أية رحمة لو أنهم ترددوا لحظة ، كما يدل على ذلك بوضوح تاريخ الحروب الأهلية . وأعتقد أنهم كانوا مرغمين إما على نبذ فكرة وقوع الثورة الاشتراكية فى أوروبا وإما أن ينبذوا الدكتاتورية . وكانت مشكلتهم الرئيسية فى سنة ١٩١٧ هى تدعيم السلطة أكثر منها الاستيلاء عليها . ولهذا السبب وضعوا أملهم ، وخاصة ، لينين ، فى ثورة أوروبية لم تقع . وكان لعدم نشوبها نتائج ضخمة . فقد شجعت جميع القوى التى كانوا يعارضونها فى روسيا نفسها ، ومن ثم أضافت عبئا ثقيلًا إلى مهمة إعادة البناء الإقتصادى . كما أدى عدم وقوع الثورة الأوروبية إلى حدوث انشقاق بينهم وبين الحركة الاشتراكية فى الغرب . وشجعتهم على الماضى فى أساليبهم الخاصة « بإشاعة الفرقة » ، حيث أنهم أصبحوا لا يستطيعون الإعتماد على الزعماء الإشتراكيين ومن ثم اتجهوا إلى خلق حركة خاصة بهم . وقالوا إن مذهبهم واستراتيجيتهم أثبتتا صلاحيتهما بنجاحهما ، أما زعماء الاشتراكية الديموقراطية فانهم ، بعدم اتباعهم لهما ، قد خانوا الماركسية وهكذا صاروا ، فى نظرهم ، من مؤيدى الرأسمالية .

ومن ثم عملوا على خلق أحزاب شيوعية منفصلة في كل مكان حاربت الأحزاب الاشتراكية التاريخية ، بل إنها ساعدت ، كما حدث في ألمانيا قبل الهتلرية ، أعداء الاشتراكية في اعتقادهم بأنهم ورثة هذه الحركة . وبعد إنشاء الدولية الشيوعية فرضوا على الأحزاب التي خلقوها نفس التمسكية الصارمة في المذهب والتزمت في السلوك اللذين تميز بهما استيلاؤهم على السلطة ؛ ودفعهم خوفهم من التدخل الرأسمالي ضد الاتحاد السوفيتي إلى أن جعلوا من هذه الأحزاب مصدر إزعاج كبير للدول الرأسمالية ، وخاصة في الدول التي جعلتها ظروفها الاقتصادية والسيكلوجية ملائمة لنمو هذه الأحزاب . ومن المحتمل أن البلشفيين كانوا يتطلعون بصورة أكيدة في الشهور الأولى للثورة إلى إقامة الديمقراطية السياسية . ولكن يبدو من الواضح تماما أنه بعد محاولة الاعتداء على حياة ، لينين ، في سنة ١٩١٨ لم يحدث مطلقا أي تفكير جدي حقيقي في تحويل الديكتاتورية السوفيتية إلى ديمقراطية ، ربما باستثناء لحظات قصيرة في سنة ١٩٣٦ عند إعلان الدستور الجديد . فقد كان اتجاه البلاشفة باستمرار إلى تأكيد ما تنسم به الديمقراطية الغربية من تمويه وعدم الإشارة مطلقا إلى ميزاتها .

فلم ذلك ؟ أعتقد أن الجواب معقد . فهو يرجع جزئياً إلى أن الزعماء الاشتراكيين في الغرب ، وخاصة في ألمانيا ، لم يستغلوا الفرص التي أتاحت لهم في سنة ١٩١٨ ، كما كان في وسعهم أن يفعلوا في رأي البلاشفة . وقد أقنعهم ذلك بالحاجة إلى عزل الاتحاد السوفيتي حتى لاتصيبه العدوى من عالم فسد فيه حتى من أعلنوا أنهم ماركسيون . كما أنه أيضاً نتاج اعتقادهم في أنفسهم أنهم طليعة تاريخ من واجبهم أن يفرضوه . ويرجع بعضه أيضاً إلى ما اكتسبوه من نفوذ بين الاشتراكيين الأكثر تقدماً جعلهم يقتنعون بأن تطبيق « لينين » للماركسية هو خير خطة في الإمكان للنجاح الاشتراكي . وكان من الطبيعي

أن تصير وجهة النظر هذه أكثر عمقاً وهم يرون نمو الفاشية في أوروبا وضعف الديمقراطية حيال نموها .

بيد أن السبب الحقيقي يكمن ، في اعتقادي ، في التاريخ الداخلي للاتحاد السوفيتي . فإن عزله ، التي فرضتها عليه إلى حد كبير الدول الرأسمالية ، كانت تعني أن الحكومة السوفيتية لم يكن أمامها إلا أن تعتمد على نفسها في التنمية الاقتصادية ؛ وكان عليها إما أن تستمر في سياسة سنة ١٩٢١ الاقتصادية الجديدة ، التي كان من المحتمل جداً أنها تعني العودة إلى النظام الرأسمالي على نطاق كبير ، أو أن تنبذ هذه السياسة وتشرع في تصنيع روسيا تصنيعاً شاملاً على أسس حديثة ؛ بيد أنها إذا أرادت أن تتبع الطريق الثاني فإن المنطق يتطلب منها : في بلاد مترامية الأطراف غالبية سكانها من الفلاحين غير المتعلمين ، فرض نظام حديدي على السكان لاسبيل إلى تحقيقه إلا عن طريق الديكتاتورية . وكانت هذه الديكتاتورية أكثر حتمية حيث أن ثمن التصنيع ، إذا أريد تحقيقه دون الاعتماد على رأس المال الأجنبي ، هو التحديد القاسي للبضائع الاستهلاكية والالتجاء إلى الزراعة الجماعية ، إذ بدون هذه الأخيرة لا يمكن الإبقاء على تحديد البضائع الاستهلاكية . فوجود طبقة كبيرة من ملاك الأراضي كان يقضي في غضون عشر سنوات على سياسة التصنيع حيث أنهم ما كانوا ليقبلوا القيود التي تفرضها . وكانت هذه الضرورات يزيد لها حدة من كل جانب الحاجة إلى تنمية قوة دفاعية على نطاق يسمح بالاطمئنان في مواجهة الغزو الأجنبي . وقد أدت هذه الحاجة بدورها إلى توسيع نطاق التصنيع وزيادة سرعته . كما اقتضت ذلك التقييد على إنتاج البضائع الاستهلاكية الذي كان من أوائل الأشياء التي يتأثر بها الزائر الأجنبي للاتحاد السوفيتي .

وبالاختصار كان مجهوداً يرمى إلى ضغط فترة من التنمية ، تطلبت حتى في الولايات المتحدة وبمساعدة استثمار ضخمة لرأس المال الأجنبي قرناً ونصف قرن ، في جيل واحد . وقد كان مجهوداً بذل بين سكان غير مدربين من أجل

الهدف للطلوب إلى حد كبير ؛ سكان كان من المحتمل جداً أنهم ، خاصة الفلاحين ، ما كانوا ليقبلوا ما تقتضيه منهم من تضحية هائلة في الحاضر في سبيل مكسب متوقع في المستقبل لو أن الأمر عرض عليهم ليختاروه بحرية . ولست أعتقد أن أية حكومة غير ديكتاتورية كانت تجرأ على القيام بهذه المحاولة ، ولا بد أن تكون ديكتاتورية يحدوها إيمان ديني عميق بصواب معتقداتها صواباً مطلقاً . فإن أي شخص يتذكر ضخامة الثمن الذي دفعته أوروبا الغربية لتحقيق النظام القاسي الذي تطلبت الثورة الصناعية وقرأ كتابات الاحتجاج المنفعلة التي أثارها هذا التغيير يستطيع أن يبدأ في تصور شيء عن مدى التجربة التي حاولها الزعماء السوفييت . وإننا إذا سلمنا بالقرار المبدئي بالقيام بهذه المحاولة ، فإنني لا أعتقد أنه كان يمكن تنفيذها بوسائل ديمقراطية . إذ يصعب على ألا أعتقد أن أية حكومة تطلب إلى الناس إعادة انتخابها على أساس التضحيات التي اقتضاها البلاشفة ستنجح عن السلطة بأغلبية ساحقة .

ومن ثم ، إذا سلمنا بالهدف المرسوم ، فإن العوامل الداخلية وحدها تتطلب حكماً ديكتاتورياً ؛ وكانت هناك عوامل خارجية أيضاً سأناقشها فيما بعد . وكانت الديكتاتورية ، بالضرورة أيضاً ، ديكتاتورية الحزب الشيوعي ؛ لأنه ما دما قد سلمنا بالهدف المرسوم فإن أولئك الذين وافقوا عليه هم وخدمهم الذين يمكن ، بالنظر إلى الظروف ، أن يسمح لهم بالمشاركة في ممارسة السلطة العليا . وهذا هو ما يفسر لنا لماذا تحولت « السوفييتات » التي كانت في السنوات الأولى من النظام مصادر شبه مستقلة للسلطة ، فصارت مع مرور الوقت مجرد أجهزة لتسجيل إرادة الحزب الشيوعي . لأنه لو سُمح لها باستقلال حقيقي لتعرض الهدف الأساسي ، في أحسن الظروف للخطر ؛ وفي أسوأ الحالات ربما قد وجد تناقض (Antithesis) بين الهدف السوفيتي والهدف

الشيوعى مما يودى إلى حرب أهلية ، خاصة فى أزمة مثل تلك التى نجمت عن تصفية طبقة الملاك الزراعين « الكولاك » .

وفى الواقع لقد صارت ديكتاتورية البروليتاريا بالضرورة ديكتاتورية الحزب الشيوعى ؛ وأصبح الحزب ، فى جميع ما يتعلق بالمسائل الجدية ، هو نفسه جهاز الدولة . بيد أن ديكتاتورية الحزب لم تكن ديكتاتورية عامة أعضائه . وكان المفروض ، كما هو الحال فى جميع للمنظمات السياسية ، أن يكون للجهاز الرسمى للحزب وزنه الضخم . ولكن الأمر فى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى كان حكم قلة فرض بدرجة متزايدة باستمرار على ديموقراطية حزبية . لأن النزاع بين أعضائه وأولئك الذين يختلفون معه فى رأى حل محل الصراع الحزبى العادى فى الديموقراطية البرلمانية . وأهم من ذلك أيضاً أن النزاع بين الفرق المختلفة فى الحزب الشيوعى حول مبدأ ما أو حول إحدى تفاصيل السياسة الاقتصادية كان ينتهى إلى تلك النتيجة الخطيرة وهى أن أولئك الذين ينتصرون يصبحون ، فيما يتعلق بجميع المسائل الهامة ، هم الدولة .

ومن ثم كانت الإختلافات فى وجهات النظر بالضرورة صراعاً حول السيطرة على الدولة . وكثيراً جداً ما كانت الهزيمة تعنى ، كما حدث فى الصراع بين « ستالين » و « تروتسكى » أو بينه وبين « بوخارين » ، صراعاً من أجل الحق فى استعمال سلطة الدولة فى أغراض مختلفة اختلافاً جذرياً . وكانت الفرق التى تهزم تطرد حتماً لأنها تهددها وحدة الحزب تهدد أيضاً ، بمقتضى وقائع الحال ، وحدة الدولة ؛ وليس هناك دولة تسمح ، بالمنطق الفطرى لطبيعتها ، بقيام تهديد بوحدتها . ومن ثم لم يكن أمام الزعيم المهزوم إلا أن يختفى من المسرح السياسى أو أن يقاتل ضد حزب يحتكر القوة . وفى الواقع لقد كان ما يعد خروجاً على النظام فى الديموقراطيات يعتبر عملاً من أعمال الخيانة فى الاتحاد السوفيتى . إذ أن الأهداف التى كانت تتوقف على النصر

والهزيمة فى الصراعات الداخلية للحزب كانت أهم من أن تسمح بأن يكون الأمر غير ذلك .

هذا ، فىما أعتقد ، هو الأصل فى تفسير تلك الحملات من « التطهير » والإعدام فى الاتحاد السوفيتى التى حيرت أصدقاءه فى البلاد الديموقراطية . فالفرقة للهزيمة ليس أمامها إلا أن تخضع أو أن تلجأ إلى التآمر ، فالنظام لا يسمح بطريق وسط . ولأنها حتى بعد خضوعها تصبح مصدرا دائما لتهديد سلطة المنتصر ، سواء علنا أو سرا ، فإن الإغراء الذى يتعرض له المنتصر بحرمانها من كل فرصة فى النفوذ يكون إغراء هائلا . فليس هناك فى نظام ديكتاتورية الحزب الواحد ما يسمح بتكوين عادات ديموقراطية حتى فى داخله ، لأن ناقدى الأغلبية يكون أمامهم عندئذ سبيل مفتوح أكثر مما ينبغى للاستيلاء على القوة . ولذلك تستعمل الأغلبية جميع الوسائل التى فى متناول يدها لتشديد قبضتها على القوة . فتحترك وسائل الدعاية . وتستعمل الاستفتاء العام ، وهو السلاح الذى يدلنا التاريخ على أنه وسيلة الديكتاتوريين ، لتأكيد شعبيتها بين الفينة والفينة . ولما كانت مضطرة للقضاء على أولئك الذين يختلفون معها فإنها ترغم على التوسع فى استخدام البوليس السرى ؛ وكما هو الحال دائما مع مثل هذه الأجهزة ، كثيرا ما يلجأ البوليس السرى إلى إثارة أو اختراع ما لا يستطيع اكتشافه . ولا بد لأولئك الذين بيدهم القوة أن يعملوا على إشاعة الكراهية أو الاحتقار ضد منافسيهم . وهم إما لا يعتقدون انتخابات عامة أو يكسبون كل انتخابات يعتقدونها ، لأهمية ما يتوقف على نتائجها من أمور . وتتطلب هيبته عادة الالتجاء إلى الطريق الثانى . ومن ثم لابد أن يعملوا على أن يكون للمرشحين الفائزون أشخاصا يوافقون عليهم ؛ وهذا يعنى أن يكون تنظيم العضوية فى الحزب من بين أشخاص يؤيدونهم . ولا بد لهم أن يمنعوا كل مناقشة لا يعتقدون أنهم يستطيعون مواجهتها . والنتيجة للمنطقية لهذا التطور مع مرور الوقت هى سيطرة جماعة

صغيرة لديها القوة والمهارة ، في توجيه جهاز الحزب والتحكم فيه ، على الدولة .
وطالما ظلت متحركة في أعضاء الحزب وكانت القوات المسلحة للدولة إلى جانبها
فليس هناك ما يستطيع أن ينتزع منها قوتها إلا التدمير المنظم على نطاق واسع
بين الجماهير . وإذا سلمنا بما للدعاية من تأثير هائل ، خاصة في شعب لم ينتشر
فيه التعليم إلا منذ عهد قريب ، وإذا سلمنا أيضا بأن الوظيفة الرئيسية
للبوليس السرى هي الحيلولة دون وقوع التدمير المنظم ، فإن تخطيط سيطرة
أقلية حازمة على السلطة ليس ممكنا إلا في ظروف خارقة مثل الهزيمة
في الحرب .

وينبغي أن نضيف إلى هذه النتيجة الداخلية التأثير الحيوى للموقف
الخارجى . فقد كان الحزب البلشفي منذ انتصاره في سنة ١٩١٧ مقتنعا تماما
بأن الرأسماليين الأجانب مصممون على القضاء على التجربة الثورية . وكان
في التدخل والحروب الأهلية أساس قوى لتأييد وجهة نظره ؛ ومنذ ذلك
الوقت حدث في فترات منتظمة مستمرة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ريبته
فيهم لها ما يبررها . بيد أن هذا أدى أيضا إلى قيام الشكوك في الاتحاد
السوفييتى ضد الأجانب ، وهى الشكوك التى يصورها بوضوح العقبات التى
تقيمها الحكومة فى وجه الزوار وفى وجه من يريد الخروج من البلاد
حتى إذا كان غرضه هو مجرد حضور مؤتمر علمى فى الخارج . وقد كان
أول ما يخشاه الحكومة من أى نقد يوجه إلى سياستها هو أن يكون هذا
النقد مرتبطا بتدخل أجنبى أو مقدمة له . وليس هناك ما يخشاه الاتحاد
السوفييتى أكثر من التدخل الأجنبى ؛ وقد استغلت الفئة للسيطرة
من البلاشفة هذا الخوف فى غرضين . فهو أولا قد استخدم لإثارة وطنية
عنيفة ضيقة بين الجماهير ، تقوم على الإحساس بأن لديها فى « الثورة » شيئا
هو مصدر غيرة شديدة من جانب جميع الدول الأجنبية ومن ثم يجب الدفاع
عنهما كلف الأمر . وثانيا تولد عن هذه الوطنية أن استخدم هذا الخوف

عمدا بوصفه سلاحا يوجه إلى الناقدين ، فكل شخص يخرج على سياسة الحزب يعتبر أنه على صلات بعدو أجنبي ، بل وأنه عميل لعدو أجنبي كما حدث في حالة « تروتسكى » .

ولما كانت مثل هذه الصلات تعتبر ، بطبيعتها ذاتها ، مرادفة للخيانة ، فإن الصراعات للميتة في الحزب كانت أكثر مرارة ، خاصة منذ سنة ١٩٣٦ ، حتى من صراعات الثورة الفرنسية . لأن أية معارضة حاولت تنظيم نفسها بصفة جدية كانت كأنها تغامر برأسها تماما . وليس الأمر كذلك فقط . بل كثيرا ما كان أعضاء المعارضة من أبطال الثورة الذين تعلمت الجماهير أن تقدسهم ، كما كان الحال مع « تروتسكى » . وكان لهم هيبة ضخمة حتى لحظة سقوطهم . ومن ثم فإن أية حكومة توجه إليهم اتهاما بالخيانة ليس أمامها ، خوفا من الهياج العام ، إلا أن تحصل على حكم ضدهم . ولم تقتصر النتيجة على قيام حاجة إلى التجسس على نطاق واسع بحيث صارت أفكار الناس نفسها تحت المراقبة ، بل نجم عن ذلك أيضا أن نما البوليس السرى حتى صار يشبه دولة داخل الدولة . وبمحايته لسياسة الحزب من الهجوم ، كما يحددها الفريق المسيطر ، يحول في نفس الوقت دون قلب الحكومة . ومن ثم صار أداة أساسية في يد هذا الفريق للسيطر للمحافظة على قوته . ومما لا ريب فيه أن العداء الأجنبي للاتحاد السوفييتى كان حقيقيا بدرجة تكفى لجعله أداة جوهرية . بيد أن ما زاد قوته إلى حد هائل فعلا هي حقيقة أنه كان أداة قسم من حزب واحد اعتبر نفسه الدولة ولم يسمح بأى حزب منافس يناقش حتى اعتباره هذا لنفسه .

وتبرز من هذه الزاوية ، فى اعتقادى ، ثلاثة أشياء تساعد كثيرا فى تفسير العادات الداخلية ، بل وحتى الخارجية ، للاتحاد السوفييتى . فقرار التصنيع بمعدل مريع كان يعنى تضحيات هائلة من جانب الشعب ؛ وكان يعنى أيضا صبغ الحياة الزراعية بالصبغة الجماعية قسرا ؛ كما غنى عدم السماح

بوجود أية طريقة من طرق للمعارضة الطبيعية حيث أن ذلك يؤدي إلى عرقلة عملية التصنيع ومن ثم يعرضها للخطر . وإذا أضيف إلى هذه الأشياء الخوف من الغزو الأجنبي وما يبنى عليه من ضرورة التسليح الهائل لمقاومة الغزو المحتمل ، وما يتطلبه التسليح من معدل في التصنيع يتزايد بسرعة مستمرة ، فإنه يصير واضحاً ، على ما أعتقد ، أنه ما كان يمكن وجود أية وسائل لمعارضة القرار الذي اتخذته « ستالين » عندما حصل على الموافقة على تجربة الاشتراكية في دولة واحدة . فقد كان مضطراً إلى تكييف كل مفردات السياسة بما يتفق وهذه التجربة . وما كان يسمح بأية صلات خارجية إلا إذا كانت تدعمها ، ولا لأي نقد داخلي إلا إذا كان يزيد في فرص نجاحها . وأية صلات أخرى ، أو أي نقد آخر ، كان لابد أن تبدو ، بصورة بديهية ، مضادة للثورة في جوهرها ؛ إذ لو أطلق لأي منها العنان فمن المؤكد أنها ستعوق تحقيق الفكرة الثورية التي يقوم عليها البناء كله . هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك دائماً خطر ، خاصة في النزاع التاريخي بين « ستالين » و « تروتسكي » ، من أن النقد ، إذا أطلق له العنان ، قد ينتهي بطرد الفريق المسيطر من السلطة .

وعلى ضوء هذه النظرية نستطيع أن نفهم التحولات والتغيرات السريعة في السياسة السوفيتية . فالحكومة فيه منفصلة عن الحزب وعن الجماهير بسبب بسيط هو أنها اتخذت قراراً مبدئياً يمنعها من المخاطرة بوجود المناقشة الحرة مع أي منهما . ومن ثم اضطرت إلى الاعتماد أكثر فأكثر على التمسك بالجيش واستخدام البوليس السري بوصفهما أداتين رئيسيتين ، ولو أن قدرتها على التنازل ببعض الأشياء مرة لهذا الفريق وأخرى لذلك الفريق من السكان كانت من الأهمية بمكان حيث أنها استطاعت بهذه الطريقة أن تؤمن نفسها ضد أي ائتلاف ضدها من العناصر للتدمير ربما كان أطاح بها . وأصبح الآن الحزب في مجموعه ، الذي كان ديموقراطية حقيقية في عهد « لينين » ،

مجرد جهاز للتسجيل الرسمي لإرادة سلطته الداخلية المركزية . وليس هناك ما يماثل للناقشات الحية التي تمخضت عن « برست - ليتوفسك » أو عن إقرار « السياسة الاقتصادية الجديدة » ؛ وهو موقف كان كل من المنتصر والمهزوم فيه يتفقان في قدر كاف من الرأى المشترك يسمح بالاستمرار في التعاون . بيد أن صراعهما كان يدور حول احتكار السلطة في توجيه الدولة . وقد كان لابد من نقل الصراع في صورة مفهومة على مستوى كانت فيه التضحيات التي اقتضاها في متناول إدراك شعب ضخم بدأ لأول مرة يتمتع بميزة التعليم ويشغل نفسه بعملية السياسة .

وأعتقد أن الجهود الذي بذل في توضيح هذه القضايا للجماهير هو الذي يفسر حدة الانفعال في السياسة الروسية . إذ كان لابد من تبسيط كل شيء أكثر مما ينبغي والمغالاة في وضعه في قوالب مهلة الإدراك . وكل زعيم لابد إما أن يكون بطلا أو نذلا ، ولما كان التصنيع هو جوهر السياسة فإن كل مسألة اقتصادية هي دائما مسألة سياسية . إن مديرا غير كفء يعرض الخطأ للخطر ، فهل عدم كفاءته سياسية أم فنية ؛ هل هي عجز أم تخريب ؟ إن مجموعة من الفلاحين للتدمرين قد تنشر العدوى في جيرة بأكملها ؛ فهل تدمرهم شديد بدرجة تكفى لاعتباره معارضا للثورة ؟ إن وجهة نظر أحد قواد الجيش في مشاكل التسليح قد تثير مسائل متعلقة بالآلات الصناعية مما ينفذ إلى قلب السياسة الخارجية ؛ ورأيه قد يكون فيه تنبؤ بتحول في الاتجاه لم يستعد له للسيطرون الداخليون . وفي مواجهة هذه المشكلات اضطر « ستالين » وزملاؤه ، لا لمجرد اعتبار كل مسألة قضية سياسية فحسب ؛ بل اضطروا أكثر من ذلك إلى اعتبار كل ناقد عدوا . فكانت المحاكمات وعمليات التطهير ، من هذه الزاوية ، بمثابة انتصارات قدمت لشعب ما زال تدريبه السيامى في مستوى بدائى ولكنه يستطيع أن يقدر « الانتصارات » ضد العدو ؛ لأن العدو هو الثورة المضادة .

التي تعود هذا الشعب أن يربطها بالنظام القديم الشرير الذي تحرر منه
في سنة ١٩١٧ .

وينبغي أن نضيف أن مثل هذا الأسلوب اقتضى ضحايا على نطاق
واسع ؛ وكان الجيش والمشفون على إدارة المشروعات هم أكثر من تعرض
للمعاناة منه . ولما كان وجود جيش قوى وإدارة ذات كفاءة ضرورة
جوهرية لنجاح النظام ، فإن كل عملية من عمليات التطهير كانت بالضرورة
تعنى شيئاً مثل انقلاب اقتصادى ومن ثم عرقلت سير الخطة بسهولة .
وفي كل ذلك يبدو واضحاً أن التشجيع على التمسكية المذهبية في رأى كان
كبيراً جداً ، لأن الشك في سياسة الحكومة قد يصبح بسهولة « ثورة
مضادة » . بالإضافة إلى أن الشك يجب أن يجعل أكثر صعوبة باستمرار .
ومن هنا جاءت التأكيدات المبالغ فيها فيما يتعلق بعظمة الحكومة وتنزهها
عن الخطأ ، وعقود المديح في « ستالين » التي صيغت في عبارات أكثر ملاءمة
لإله منها لإنسان . ويجعل التأكيد والمديح ، خصوصاً عندما يكون المرء قد
شارك في صنعها مثل « رادك » ، العودة إلى اتجاه انتقادي أصعب أكثر فأكثر
حيث أن المنتقد يعرض موافقته الأولى لتهمة الخداع المتعمد مما يؤخذ ضده .
وهما يضيفان ما لا يمكن أن يكون سوى جو من العاطفة الدينية على العلاقة
بين الجماهير وحكامها . وكلما كانت العاطفة أعمق زاد تمكن الحكام من ولاء
رعاياهم ؛ وبالتالي تصبح المطالبة بتحليل موضوعي لادعاءاتهم أكثر صعوبة .
ولا يضعف من هذا الرأى ، فيما أرى ، حقيقة وجود قدر هائل
من « النقد الذاتى » في الاتحاد السوفيتى ، وحتى اعترافات الإهمال وارتكاب
الأخطاء على نطاق واسع من أقل العمال شأنًا إلى الشخصيات الرئيسية
في محاكم الخيانة الكبرى . إن النقد الذاتى عند القاعدة مما لا يقدر
بشئ بالنسبة للنظام . فهو يساعد على تعريف حكامه بالنقائص التي تشوب
الجوانب التي ليس لها أهمية كبيرة في الإدارة مما لا يعرض سيطرتهم

على الحكم لأى خطر بل وقد يؤدي إلى تدعيمها بإصلاح هذه الأخطاء ؛
بينما فى القمة يؤدي، عن طريق الاعتراف بالتآمر ، إلى تأكيد فكرة انتشار
الأخطار التى يواجهها النظام ، ومهارة أعدائه وإصرارهم ، والحاجة الفورية
الدائمة إلى الحذر من جانب أصدقائه . إن العملية كلها تكشف عن حقيقة
بذاتها ، وتؤيد الاعتقاد فيها ، وهى أن الشكوك التى تبدو أبرأ ما يكون
قد تخفى وراءها مشاعر عميقة ضد الثورة ؛ وأنه يجب اليقظة باستمرار
ضدها . وقد تبدو هذه المشاعر فى معرض للرسم الأوكرائى لا يصور
الفلاحين وبيوتهم فى جو من البهجة المناسبة . وقد كتبت « البرافدا »
تقول : إن هذه المجموعة كلها من الصور لا يمكن اعتبارها سوى هجوم
وقح من جانب الوطنيين البورجوازين الأوكرانيين . وهكذا أيضاً
فى سنة ١٩٣٦ تعرضت موسيقى المؤلف المعروف « شوستا كوفيتش »
للتنديد بناء على حجة مماثلة . إن مستر ويب وزوجته قد أوصحا إلى أى مدى
غير معقول يصل « مرض التمسكية » هذا .

وطبيعى أن هذا الجو لا يتفق مع الوعود الضخمة عن الديمقراطية
التي جاءت فى الدستور السوفييتى لسنة ١٩٣٦ . ومن بين المصادر التى يمكن
أن نستقى منها تفسيراً للطابع الذى اتسم به الدستور اتجاه السياسة السوفيتية
الخارجية فى وقت إصداره . وينقسم تاريخ سياسة الاتحاد السوفيتى بوضوح
إلى أربع فترات ، تتميز كل منها بهدف مزدوج . فالفترة من سنة ١٩١٧
حتى نهاية زعامة « لينين » ، كان أحد أهدافها إثارة الثورة العالمية .
ومن سنة ١٩٢٤ م إلى سنة ١٩٣٤ كان هدفها الرئيسى الحيلولة دون تكوين
ائتلاف من الدول الرأسمالية ضدها ؛ ولهذا السبب وضعت السياسة
السوفيتية ثقلها إلى جانب الدول الأوربية الأضعف مثل ألمانيا . وبعد
سنة ١٩٣٤ حتى التحالف الروسى الألمانى فى سنة ١٩٣٩ كان همها اكتساب
صداقة الديمقراطيات محاولة منها فى تأمين سلامة الاتحاد ضد خطر الغزو

الألماني ، وربما أيضاً الغزو الياباني . ومنذ عقد الاتفاق الألماني الروسي كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي أساساً مجهوداً لاستغلال الحرب في حماية مصالحه الاستراتيجية ، بقوة السلاح إذا دعت الضرورة كما حدث في بولندا وفنلندا .

ويعني ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان مثل أية دولة كبرى تهتمها سلامتها ومصالحها في كل من هذه الفترات يتبع خطة سياسة القوة إلى حد كبير . بيد أنه كان هناك في كل فترة من هذه الفترات دافع ثانوي ، وإن كان يتضاءل شيئاً فشيئاً ، مستمر من الوحي الأصلي للثورة، وكانت «الدولية الشيوعية» هي الأداة الرئيسية في تنفيذه . فالثورة الروسية كانت ثورة اشتراكية تصورها الناس على ضوء الاعتقاد بأن هناك ثورات ستبعتها بسرعة في أماكن أخرى . وقد ساد الاعتقاد بأن نشوب هذه الثورات قد تأجل بسبب خيانة الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين . وقد أسست «الدولية الشيوعية» للمساعدة على نشوبها في الدول الأجنبية . فكان المفروض أنه بإنشاء الأحزاب الشيوعية ومساعدتها في هذه البلاد ستكون الدولية الشيوعية بمثابة مركز القيادة للثورة العالمية . فكان من واجبها العمل على إضعاف أعداء الطبقة العاملة في كل مكان ودعم إرادة الجماهير في تحقيق الثورة ، تلك الإرادة التي اعتبر لينين أن الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين قد خانوها .

ولكن حوالي سنة ١٩٢٤ صار من الواضح أن النزعة نحو الثورة العالمية قد تلاشت ، على الأقل مؤقتاً . وسرعان ما تحولت «الدولية الشيوعية» إلى مركز إدارة ثانوية للشئون الخارجية السوفيتية ، وهو المركز الذي أخذ يتأكد أكثر فأكثر مع مرور الوقت . وقد كان لها أهميتها التي يرجع بعض السبب فيها إلى أنها كانت تساعد في إعلان إيمان قادة السوفييت الذي لم ينقطع في الثورة العالمية ، وبعضه إلى أن هؤلاء الزعماء استطاعوا أن يمارسوا عن طريقها نفوذاً ، كان في بعض الأحيان نفوذاً ضخماً ، على

الطبقات العاملة في الدول الأجنبية . وقد أخذت « الدولية » أهمية خاصة بالنسبة لهم لأنها كما أتضح من حرب سنة ١٩٣٩ ، مكنتهم من السيطرة على الأحزاب الشيوعية الوطنية لصالح السياسة الخارجية السوفيتية . وليس هناك ما يفسر لنا التغيرات العجيبة في أعضاء هذه الأحزاب خاصة في ألمانيا ، سوى هذه السيطرة ، وهذا هو التفسير الجدى الوحيد الذى يمكن تقديمه للسياسة الشيوعية في فرنسا وإنجلترا بعد ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وللسياسة الشيوعية في ألمانيا . فهناك كما فى أماكن أخرى ، أقتضت طبيعة التطور السوفيتى ، بعد أن استولى ستالين على القيادة كلها ، وجود رجال يتبعون السياسة التى كان يضعها دون تردد لاداعى له .

والفترة التى تجعل ذلك واضحاً هي الفترة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٩ . فى هذه الفترة كانت حاجة الاتحاد السوفيتى الأولى هى توفير الحماية ضد تهديد « هتلر » الوشيك . وكانت هذه الحاجة هى التى دفعته إلى الانضمام إلى عصبة الأمم التى ظل الاتحاد السوفيتى حتى ذلك الوقت ، يندد بها بوصفها اتحاداً من دول لصوص . كما أن هذه الحاجة هى التى دفعته إلى تولى توجيه القوى المضادة للفاشية فى العالم ، وإلى الاحتجاج على أية محاولة لتهديتها ؛ لأنه رأى ، وكان محقاً فى ذلك إلى حد كبير ، أن الاتفاق بين هتلر والغرب سيعقبه هجوم نازى على الاتحاد السوفيتى . وقد كان بوصفه زعيماً للقوى المناهضة للفاشية أن ساعد الحكومة الجمهورية فى أسبانيا ، وإن كان قد راعى الاقتصاد فى هذه المساعدة . وكانت الحاجة إلى الحماية ضد الفاشية أيضاً هى التى دفعت « الدولية الشيوعية » ، ليس إلى فرض سياسة « الجبهة الشعبية » فحسب ، بل أيضاً إلى مهاجمة الاتجاه التقليدى للاشتراكيين نحو وجهة نظر سلمية ، وكلنا نذكر كيف كان السفير الروسى فى لندن يحاول إقناع حزب العمال البريطانى بالتصويت إلى جانب برنامج لزيادة التسلح بعد سنة ١٩٣٦ .

وكان غرض هذه السياسة هو توحيد جميع الآراء التقدمية ضد أية زيادة في قوة الفاشيين تهدد أمن الاتحاد السوفيتي . وليس هناك من سبب يدعو إلى الارتباك في اخلاص هذا التحول في الرأي . فقد كانت مصلحة الاتحاد السوفيتي الأولى هي السلام ، وإذا كان هناك أمل في أن يتحقق ، فقد بدا أن « عصابة » قوية متحدة مستعدة لمقاومة العدوان هي التي تهيب أفضل سبيل إلى ذلك . بيد أن بريطانيا كانت ، بكل تأكيد ، تفضل تهدئة هتلر على تحديه إذا أمكن ، وكذلك فرنسا طوال الجزء الأكبر من هذه الفترة ، خاصة أن الدلائل كانت تشير إلى احتمال كبير بنشوب ثورات اجتماعية على الأقل في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي . ولم ترغب بريطانيا وفرنسا في التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلا بعد مارس سنة ١٩٣٩ عندما أصبح واضحاً أنه لا يمكن تهدئة هتلر إلا بقبول سيطرته ، بل إنه من المحتمل أنهما ما كانتا لتعترضان ، حتى في صيف سنة ١٩٣٩ ، لو أن « هتلر » كان لديه الاستعداد لتوجيه أطماعه نحو غزو الاتحاد السوفيتي . بيد أنه بمجرد أن بدأت بريطانيا وفرنسا في السعي جدياً في إتمام هذا التحالف فقد التحالف مرغباته بالنسبة « لستالين » وزملائه . لأنه ، أولاً ، كان من شأن الضمان البريطاني الفرنسي لبولندا أن يؤكد في الواقع أنه إذا نشبت حرب فسيكون العبء الأكبر على الغرب ، ومن ثم كان ضماناً غير مباشر لحدود الاتحاد السوفيتي . وثانياً ، وضع الضمان في يد « ستالين » ورقة رابحة هائلة في مساومته مع « هتلر » هي أنه يستطيع أن يزيل عنه خطر الحرب في جبهتين ، على نمط ما حدث في سنة ١٩١٤ ، وواضح أنه عرف منذ بداية الأمر أنه سيتقاضى مقابل ذلك ثمناً مرتفعاً . ولم يكن « ستالين » يحس بأي التزام نحو الضمان الجماعي ، وكان له من الحق في استخدامه بوصفه وسيلة لتحقيق أغراضه ما كان لمستر « تشمبرلين » ومسيو « دالادي » . فقد كان مقتنعاً ، لأسباب وجيهة ، أن نواياها نحوه لم تكن طيبة ، ولو كان

في رغبة من ذلك فإن ما اتسمت به المفاوضات الإنجليزية السوفيتية في صيف سنة ١٩٣٩ من أزدراء ، أقنعه به . هذا بالإضافة إلى أن عقد تحالف مع « هتلر » منحه ميزتين كبيرتين ، فقد سمح له بتجنب الحرب ، على الأقل مؤقتاً ، مع كل مايعنيه ذلك من تطور مهل في سياسته الداخلية ، وهو أمر يعد من الحاجات الحيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتي . كما أن التحالف جعل في وسعه الحصول على ثمن لحياذه لم يكن الفرنسيون أو البريطانيون في مركز يسمح لهم بدفعه .

ومن ثم عقد اتفاقاً مع « هتلر » . وشرع الأخير في سياسة كانت نتيجتها الحتمية الحرب ، وقد أخذ « ستالين » الثمن ، أو استولى عليه ، في كل من بولندا وبلاد البلطيق ، وفيما بعد ، في أوروبا الجنوبية الشرقية . ومن الصعب القول إلى أي حد كان موقفه راجعاً إلى اقتناعه الداخلي بأن بريطانيا وفرنسا تفكران في « ميونخ » أخرى على حساب الاتحاد السوفيتي ، إذ أن التجاهل إلى السرية في خطته ، التي كانت بكل تأكيد مثلاً غير معروفة بالمرّة لدى السفير السوفيتي في لندن حتى أعلنت نتائجها ، يجعل أية محاولة لتقدير آرائه الداخلية مجرد حدس . ويضئ لنا هذا التغير الفجائي بوقعه على الأحزاب الشيوعية القومية الموقف ويكشف لنا إلى أي حد صارت « الدولية الشيوعية » كما سبق أن قلت ، مجرد إدارة من إدارات وزارة الخارجية السوفيتية . لأن هذه الأحزاب كانت قد تعودت في السنوات السابقة على الحرب ، على اعتبار « هتلر » العدو الرئيسي للطبقة العاملة ، وهم محقون في ذلك فعلاً ، إلى حد أن زعماءها ، بينما كانوا يعلنون عن عداوتهم للحكومات البورجوازية في بريطانيا وفرنسا ، أخذوا على عاتقهم مساعدتها بحماسة في هزيمة « هتلر » .

بيد أن « ستالين » لم يكن يرغب في حرب كبرى . فلم يكن هناك من يستطيع أن يتنبأ كيف وأين تتطور ، ولم يكن هناك من يستطيع

تقدير ماقد تفرضه من جهد على الاتحاد السوفيتى . وكانت حمايته من الخطر ، بطبيعة الحال ، هم الأول . ومن ثم فإن جميع الأحزاب الشيوعية القومية غيرت وجهة نظرها تماماً خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وأصبحت الحرب حرباً « امبريالية » ؛ ولا يختلف الأمر بالنسبة للعمال سواء كسبها « هتلر » أو أعداؤه . إن مصلحة العمال الوحيدة فى السلام . وحتى الهجوم على فنلندا ، الذى يماثل فى طابعه عدوان « هتلر » بالضبط ، دافع عنه الشيوعيون بحماسة . إنه ضرورى لسلامة الاتحاد السوفيتى ؛ ومن ثم فهو واضح وله ما يبرره .

وهذا يعنى ، من الناحية الموضوعية ، أن ستالين حول الأحزاب الشيوعية القومية إلى مدافعين عن « هتلر » لا لسبب سوى حاجته إلى السلام ، من ناحية ، ومطالبه فى الدفاع الإستراتيجى من ناحية . فقد جعلهم يعلنون أن هناك معياراً فى السلوك الدولى يطبق على الاتحاد السوفيتى ، وآخر يطبق على جميع الدول الأخرى ، ومن ثم تحولت هذه الأحزاب ، بسبب حاجته هذه ، من أحزاب تطالب بوحشية بمقاومة العدوان الفاشى بأى ثمن إلى أحزاب تصر على تهدئة العدوان الفاشى بأى ثمن . وفى الحقيقة ليس هناك طريقة يمكن بها تفسير هذا الانقلاب الكامل الغريب على أساس عقلى سوى علاقته بحاجات الاتحاد السوفيتى . فقد قبلت هذه الأحزاب نظرية أن كل ما يفعله الاتحاد السوفيتى . يخدم قضية الاشتراكية كأنها مذهب دينى . وهكذا استطاعوا أن يصدقوا أن السلام بين عدو البلشفية الأول والاتحاد السوفيتى ، حتى عندما يتم على حساب المخاطرة بقيام حرب وبخضوع أوروبا الغربية لهتلر ، يكون فى مصلحة عمال العالم بطريقة غامضة ما .

وسأناقش فيما بعد فى هذا الكتاب ما ينطوى عليه هذا الرأى من آثار مدهشة . ويكفى أن أقول هنا ، إن استخدام « الدولية الشيوعية » بهذه

الطريقة في خدمة مصالح الاتحاد السوفيتي دون اعتبار لأي عواقب أخرى ،
يتبع منطقياً القرار الخاص بإقامة الاشتراكية هناك دون النظر إلى التطور
الاقتصادي في البلاد الأخرى . لأنه إذا تورط الاتحاد السوفيتي في حرب
كبيرة فإن الضغط على اقتصادياته يكون بلا ريب خطيراً ، ومن الممكن
أن ينتهي بكارثة . إذ لن يقتصر الأمر على ضرورة إعادة تنظيم الإنتاج
الصناعي بصورة مختلفة من أساسها ، بما ينجم عن ذلك من آثار تصيب
الزراعة عندما تضعف إمكانية مد الفلاحين بالبضائع الاستهلاكية تحت ضغط
الحرب ؛ بل أيضاً ستحمل الهزيمة في طياتها الهلاك لمن بيدهم السلطة حالياً .
ومن ثم كان ستالين مجبراً على الالتجاء إلى « ميونيخ » خاصة في سنة
١٩٣٩ ، وإن كان قد استطاع الحصول على ثمن مقابلها . لأنه لم يكن يستطيع
مواجهة المخاطر الاقتصادية والسيكلوجية التي ينطوي عليها الاحتفاظ بالزمامة
في الصراع العالمي ضد الفاشية .

أعتقد أن أفضل طريقة نتناول بها معنى الثورة الروسية هي على ضوء
هذه الاعتبارات . فهي ، من أية ناحية نظرت إليها ، تمثل مكاسب مهمة . بيد
أنه مما لا جدوى منه أن ننكر أنها تمثل مكاسب هائلة مقابل ثمن هائل .
وطبيعي أنه من الواضح أن استيلاء البلاشفة على القوة لم يكن بمستطاع
أن يعقبه بسرعة تحقيق صورة ديمقراطية من الحكم ؛ فكلاً أهداف البلاشفة
وطبيعة ميراثهم يجعلان ذلك مستحيلاً . إذ أن السماح بالحرية التقليدية
في المعارضة لعناصر كانت مستعدة لشن حرب أهلية ضد هذه الأهداف ،
أو منح هذه العناصر حرية القول والاتحاد ، يعتبر بمثابة وضع الثورة تحت
رحمة أعدائها ؛ إن في تاريخ جمهورية « ويمار » لدليل كاف على ذلك . ولقد
كانت الديكتاتورية نتيجة ضرورية للظروف التي واجهها البلاشفة ومما
لاريب فيه أنه لولاها لكانت العودة إلى الرأسمالية .

وللشككة الحقيقية ، في إعتقادي ، من نوع مختلف . فأنا لا أشترك في الرأي

مع أولئك الذين يرون أنه كان ينبغي على البلاشفة بمجرد إعادة القانون والنظام أن يعملوا على إقامة أوضاع الديمقراطية التقليدية ؛ أن ذلك ، فيما أرى ، يجعل من هذه الأوضاع أشياء «مطلقة» بدلا من أن يربطها بظروف تاريخية خاصة. ولا جدال في أن الظروف الروسية كانت بكل تأكيد ذات طابع خاص. فلقد كان هنا لك بلد متخلف اقتصاديا لا يمثل فيه البروليتاريون من سكان المدن سوى شريحة ضئيلة من مجموع السكان ؛ ومجموعة هائلة من الفلاحين أغلبهم غير متعلمين و « فرديون » في وجهة نظرهم ، ومجموعات من أنصاف البدائيين الذين يؤمنون إلى أقصى حد بالخرافات ولم يدربوا على الشؤون السياسية؛ أمة ليس لديها، على أي الأحوال ، أية تجربة في العملية الديمقراطية على الإطلاق ، محوطة باعداء من كل جانب حاولوا فعلا قلب حكومتها : وإن فكرة ترك مثل هذا الشعب حراً يقرر طريقة الحياة التي يفضلها كما تستطيع أن تفعل شعوب بلغت حداً مرتفعاً من النمو السياسي مثل الفرنسيين أو البريطانيين ، إن هذه الفكرة فيما أرى ، تجعل التقاليد التاريخية أشياء هراء لا معنى لها . إن الشعوب ينبغي ، كما أثبتت كل ثورة عميقة حدثت ، أن تنمو في استعمال الحرية السياسية . فهي لا تستطيع أن تنتقل إلى استعمال كامل للحرية السياسية مباشرة بعد أن ظلت طويلاً غارقة تحت وطأة طغيان شبه بربري ورجعي تماماً وتلاحقها الكوارث العديدة .

يبد أن هذا لا يعني أن تعميق التجربة الديمقراطية باستمرار أمر ليس جوهرياً ؛ ولنا أن نقول أن « لينين » رأى ذلك عندما أكد المرة بعد المرة ضرورة توسيع الدائرة التي تمارس المسؤولية الفعلية . وهناك شيان عرقلتا التطور وساعدا على قيام الديكتاتورية : الأول هو عزلة الاتحاد السوفيتي - التي تقع فيها مسؤولية كبيرة على الدول الرأسمالية - والثاني هو التحول ، الذي بدأ في السنوات الأخيرة من عهد لينين واستمر بسرعة بعد موته ،

في دكتاتورية الحزب البلشفي إلى دكتاتورية جهازه البيروقراطي . فبعد سنة ١٩٢٤ ، وخاصة بعد سنة ١٩٢٧ ، أصبح لستالين وشركائه مصلحة ضخمة في السلطة لم يكونوا مستعدين للتسليم فيها . ومن أجل هذه المصلحة ضحى بالديمقراطية في الحزب وبتلك الديمقراطية فيما وراءه التي كان سيؤدي إليها بالتدريج . ومن أجلها أيضاً ضحى بالشئ الكثير في ألمانيا وفي الصين وفي أسبانيا مما كان يعمل على تحقيق تلك الثورة العالمية نفسها التي كان يتوقف عليها النجاح السريع للثورة الروسية .

وليس علينا الا أن نقارن بين جوالحزب الشيوعي تحت زعامة « لينين » بجوه وهو تحت قيادة « ستالين » حتى ندرك أن ذلك صحيح . أن « لينين » لم يكن يسمح بالمعارضة بسهولة ، ولكن وجهات نظره كانت موضع مناقشات حية إبان حياته ، ولم يكن منتقدوه ينفون أو يعدمون بسبب معارضتهم له . ولكن بعد أن انتزع « ستالين » الزعامة من منافسيه تغير جو الحزب كله . فأصبح مجرد الاختلاف مع « ستالين » في وجهة النظر في ذاته تعبير عن إتجاه مناهض للثورة . وحدثت عمليات تطهير بالجملة ونفى بالجملة وإعدام بالجملة . ورغم التعهدات التي جاء بها دستور سنة ١٩٣٦ لا توجد حرية قول إلا لأتباع « ستالين » ، ولا حرية صحافة أو اجتماع . والعالم كله يعرف أن الانتخابات مهزلة ، فلا يمكن لمن يخالف سياسة الحزب أن يرشح ، بل وحتى أوراق الانتخاب بدت وكأنها قصائد مديح في « ستالين » . وحرية الانتقال مقيدة بشكل خطير . والاتصال بالأجانب ينظر اليه بريبة . ويلقى القبض على الناس تحكما ، ويقضون مددا طويلة في السجون ، بل ويعدمون ، دون محاكمة . ويصعب الحصول على مطبوعات أجنبية ، وخاصة الصحف ، بدون إذن رسمي . ويخضع الصحفيون الأجانب في الاتحاد السوفيتي لرقابة شديدة ، وعلى الرغم من أن هذه الرقابة ألغيت لمدة بضعة أشهر في سنة ١٩٣٩ فقد كان ذلك على أساس أنه مفهوم أن الرسائل

التي تضر بسمعة الاتحاد السوفيتي قد تؤدي إلى الطرد . ولا يستطيع
للمواطنون السفر إلى الخارج الا بعد إستئذان الحكومة ؛ وكل من رأى
وفدا سوفيتيا في مؤتمر على لا بد أنه قد خيل له أنه يراقب شذمة
من الجند تشترك في جنازة العلم « البورجوازي » . وعلى الرغم من أن
الدستور يمنع حق الالتجاء للأجانب الذين يضطهدون بسبب خدمتهم للطبقة
العاملة فإن قلة من الشيوعيين الهاربين من الأرهاب القاسي في الخارج سمح
لهم بالاستفادة من هذا الحق ، وكثيرون ممن فعلوا ذلك أسفوا فيما بعد أسفا
مريرا . ومعظم الجرائم السياسية ، والميدان الذي يمكن أن ينطبق عليه ذلك
الوصف ميدان واسع ، تحكم في سرية . وليس هناك « قانون مثول »
(Habeas Corpus) أو حق طلب شهود أو حق المطالبة بأن يتولى الدفاع
محامي ، مع وقت كاف لدحض التهم في حالة الاتهام بجريمة سياسية . ويمكن
الحكم بالإعدام لإتلاف الممتلكات الجماعية أو سرقتها ، وحتى « إغاظة عامل
أو السخرية به أو إضطهاده » قد تعتبر بناء على المادة ٥٨ من قانون العقوبات
« تخريبا » ومن ثم عقوبتها بالإعدام . وقد ظهر مدى سلطات البوليس
السري وبشاعتها في محاكمة « ياجودا » سنة ١٩٣٨ الذي كان رئيسا له حتى
لحظة القبض عليه . وأستعمال نظام الرهائن ، وتعرض أطفال صغار نسبيا
للتشجيع والإغراء عن طريق الإطراء ليشوا بآبائهم .

وإني لا أعرف ما يمكن أن يبرر هذه الأشياء على أساس عقلي .
فلا يمكن تبريرها إلا في نظر أولئك الذين يعتبرون أن أحكام الاتحاد
السوفيتي لا يخطئون . وهم لا يستطيعون اتخاذ هذا الموقف إلا بأن يطبقوا
على الاتحاد السوفيتي معيارا للحكم يرفضون تطبيقه على البلاد الأخرى ،
مثل ألمانيا في عهد « هتلر » أو إيطاليا في عهد « موسوليني » حيث توجد
ألوان من الضغط للمائل . أن الاشتراكى ليست به حاجة للتردد في الاعتراف
بأن هناك فترات لا يمكن فيها تجنب إيقاف حكم القانون ؛ وهو لا يستطيع

الدفاع بشرف عن مدى الديكتاتورية التي أقامها « ستالين » وشدتها إلا على أساس من حجة أن الغاية تبرر الوسيلة مهما كانت بشعة . ولكنه إذا اتخذ هذا الموقف فإنه يواجه بمشكلة ما إذا كان استعمال مثل هذه الوسائل لا يدفع أولئك الذين يستعملونها إلى نسيان الغاية . فبالتركيز يجد المرء صعوبة في ألا يحس بأن مدى الديكتاتورية السوفيتية وشدهما هدفهما المحافظة على سلطة « ستالين » وشركائه المختارين بأي ثمن ، أكثر منه تحقيق الغاية الاشتراكية . وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنه يكون من الصعب تفسير الثمن الذي فرضه على مخالفة رأيه ، ويكون من الصعب تفسير عقود المديح الشرقى الذي يزجى إليه بسخاء . إن مذهب « ستالين » قد صار في الواقع مذهباً دينياً حقيقياً على رأسه « البوليتيرو » بوصفه مجمع الكرادلة والبوليس السرى الذي يقوم بدور محكمة التفتيش لبابا باسقى . والخروج على السنة يعاقب ، كما في أي دين متعصب ، بالسجن أو الموت .

ويرجع أصل الخطوط الرئيسية لهذا الجو خلال فترة هزيمة « تروتسكى » من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ ؛ وقد أصبح من المؤلف الإشارة إلى هذه الهزيمة على أنها الهزيمة الممثلة للانقلاب الذي أودى « بروسير » وأنهى عهد الإرهاب في الثورة الفرنسية . والحقيقة أن مثل هذه التشبيهات لا محل لها . فإن الديكتاتورية هي المحافظة على السلطة الشخصية لمجموعة صغيرة من الرجال . ولكنى أعتقد أنه لا يوجد دليل حقيقى يثبت أنهم يحتفظون بالسلطة ، رغم كثرة ما ارتكبوه من أخطاء خطيرة ، من أجل السلطة وحدها . فالهدف العظيم للثورة ما زال موجوداً ؛ ولكن الاتجاه البشع الذى اتخذته قيادتها يرجع إلى أسباب تتطلب بحثاً منفصلاً . ومن المناسب ملاحظة أنه يبدو أن عادات الديكتاتورية تبدو للملايين من المواطنين السوفيتيين أقل سوءاً مما تبدو للملاحظ الخارجى . ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى حقيقة أن الشعب الروسى لم يعرف قط الدلالات السيكلوجية

للحكم الدستوري الديمقراطي ؛ ويرجع بعضه أيضاً إلى الحقيقة التي أشرت إليها من أن ما حققته الديكتاتورية في بعض المجالات للمهمة عظيم جدا وتعتبره الجماهير ، وهي محقة ، كذلك ؛ ويرجع ثالثاً إلى أن بديل الديكتاتورية هو عودة نظام لم تنقطع الدعاية طوال خمسة وعشرين عام تقريباً عن إبراز سيئاته في أعين الجيل السوفيتي الحالي . وهناك إحساس بالاعتزاز القومي بما حققه الحكم السوفيتي لا يمكن أن يقضى عليه إلا كارثة مدلهمة ، ولعلها لا تكون إلا كارثة تأتي من الخارج ، وذلك على الأقل حتى يؤمن عامة المواطنين العاديين بأن النظام قد أصبح في مأمن من الهجوم . ولا أعتقد أنهم قد آمنوا بعد بأنهم في أمان .

فالمواطن العادي قد تعلم ، عن طريق التجربة والدعاية ، أن يرى في الاتحاد السوفيتي أرض الثورة الاشتراكية ، يحدق بها الأعداء من الخارج والداخل ومن كل جانب . وهو يؤمن بما حققه الاتحاد السوفيتي وبما سيحققه في المستقبل إيمان المسيحيين الأوائل بعودة المسيح إلى الأرض . ويعتبر تأييد النظام بالنسبة للجماهير عهداً مقدساً ؛ وخيائته بالنسبة لهم تماثل في صعوبتها أن يقدم أحد المسيحيين الأوائل قرباناً على مذبح آلهة الوثنية . إن الإيمان بالنظام ليس بتأكيد إخلاصه هو فحسب ، بل أيضاً برفع لوائه طاليا نيابة عن الجماهير التي ما زالت ترسف في الأغلال في أماكن أخرى . وبالنسبة للمواطن العادي ، يأتي معظم النقد الموجه إلى النظام من جانب أولئك الذين يمكن إثبات سوء نيتهم ؛ وعندما تأتي بقية النقد من جانب أولئك الذين ستثبت خيانتهم بواسطة مسرحيات منظمة مثل المحاكمات بالجملة ، فالأرجح أن أحداً لن يهتم بهذا النقد أيضاً . وعندما يجد للمواطن العادي أنه هو نفسه يستطيع أن ينتقد بقدر كبير من الحرية الشؤون المتصلة بحياته اليومية وظروف عمله ؛ وعندما يرى حوله الإمكانيات اللانهائية لتحسين مركزه ، فإن ذلك يغريه بتصديق أن الثورة فيها ما يبرر

إيمانه بأنها ستحقق أهدافها النهائية . إن الحالة صعبة ، ولكن متى لم تكن صعبة ؟ ان الديكتاتورية شديدة لا تلين ، بيد أنها إذا تهاوت ، ألا يعود الرأسمالي وصاحب الأرض ثانية ؟ إن التسامح والدستورية وحرية المناقشة ذكريات تفنى بسهولة في العهود التي يسودها الانفعال ؛ وأقل من ذلك احتمالاً أن تولد بسهولة في مجتمع لم يعرفها قط . وينبغي علينا أن نتذكر أن أقلية فكرة التسامح الديني أخذت مائة وخمسين عاماً في إنجلترا ، وأنها لم تتحقق إلا نتيجة لنضال صعب طويل . ومن ثم يجب ألا نحكم على تاريخ الاتحاد السوفيتي بناء على معايير نستمدّها من نمونا السياسي المكتمل وحده .

إنى لا أحاول الدفاع عن الديكتاتورية السوفيتية لا في مداها ولا في شدتها ، لأنى أعتقد أن كليهما غير متناسبين تماماً بالنسبة للمشاكل التي انبثقا منها . كما أعتقد أن ما يصدق على أى ديكتاتورين آخرين ، من أن ممارسة القوة المطلقة تفسدهم إلى أبعد حد ، يصدق أيضاً على « ستالين » وشركائه بنفس الدرجة . بيد أنى أرى أنه ينبغي علينا أن نفسر هذا للمدى وهذه الشدة ، ويخيل إلى أن التفسير أكثر تعقيداً مما يفترض عادة . فهما أولاً ، كما حاولت أن أثبت ، نتاج القرار بإقامة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وحده دون اعتبار للتطور الاقتصادي في غيره من الأماكن . فقد كان معنى هذا القرار أن كل خلاف داخل الحزب هو ، بطبيعة الأشياء ، صراع من أجل الدولة ؛ ومن ثم كان لا بد أن يؤدي ذلك إلى زيادة حدة الديكتاتورية . كما أنهما أيضاً نتاج عدم تمتع الاتحاد السوفيتي بالأمن الدولي ؛ وكان ذلك يعنى زيادة كبيرة في سرعة التصنيع السوفيتي التي أدت بدورها إلى زيادة حدة مغزى الخلاف الحزبي وبالتالي إلى حدة الصراع من أجل السلطة . كما أنهما أيضاً نتاج التصنيع الذي فرض بسرعة على شعب لم يعود على نظام الآلة . لأنه إذا لم يستطع فرض التجاوب للأساليب الفنية

الصناعية قسرا لما كان هناك أمل في تنظيم فوائدها في حدود الوقت الذي تصور « ستالين » وشركاؤه أنه لديهم . ونحن الذين نستطيع أن نقرأ عن العصر الحديدي لثورتنا الصناعية ينبغي أن تكون حذرين هنا في أحكامنا، والمعلق الأمريكي الذي يتذكر « هيرن » و « جاستونيا » ويتذكر ما كشفت عنه « لجنة لافوليت » للحريات المدنية من حقائق بشعة والصورة التي لا تمحى من الذاكرة التي رسمها « شتاينبك » لعائلة « جود » ، سيتردد على الأقل في إصدار حكمه بالإدانة بسهولة .

ومما لا ريب فيه أنه يجب أن ننظر الى كل هذا على ضوء سيكلوجية « ستالين » وشركائه الشخصية ، وننظر إلى هذه بدورها على ضوء الفلسفة البلشفية . فنحن نتعامل مع أشخاص مقتنعين ، إن على صواب أو خطأ ، اقتناعا دينيا في عمقه أنهم يخرجون إلى الوجود المستقبل الذي لا مفر منه ، أشخاص تراودهم رؤيا لطابع هذا للمستقبل . وهم يؤمنون بأنه شيء لا تقدر له قيمة ، وبأن تحقيقه جدير بأية تضحية مهما كانت . ومما يمكن فهمه تماما أنهم وضعوا الثمن الذي فرضوه على هذا الجيل مقابل ما اعتقدوا أنهم يحققونه من تحرير نهائي للأجيال التالية . واعتقدوا أن الخطيئة الوحيدة هي الضعف ، وأن الخطأ يهدد النصر تهديدا يبلغ في عمقه مبلغ الإلحاد بالنسبة للمسيحيين في عهود سابقة . فكانت جهودهم تتضمن في نظرهم جميع عناصر الجهاد . ويجب علينا حتى نتفهم حالتهم أن ندرك الدوافع الداخلية التي لا ترحم ، والتي إذا قبيض لها مجال العمل تدفع إلى الأمام بلا هوادة جميع الثوريين الذين عرفهم التاريخ من « محمد » إلى « لوثر » « وكالفن » « وكرومويل » . وكان كل ما يهدد مفهومهم عن الثورة شيئا كريها وجرما أخلاقيا لا يقل بشاعة في نظرهم عن بشاعة روما في نظر للمتطهرين من الانجليز والاسكتلنديين والمهاجرين الأمريكيين . أن من يطالبهم بالتسامح كمن يطالب

أحد للتطهرين بأن يتفاهم مع روما . فان الحق معهم وهم يموتون دون فرضه .

ولا أظن أن هناك شخصاً في إنجلترا أو أمريكا يستطيع أن يفهم روح البشفية فهماً كاملاً إذا لم يكن قد درس بعناية ما كتب عن جانب الجهاد في « تطهيرية » القرن السابع عشر ؛ ففيها نفس الشعور من جانب القائمين بها بأنهم المختارون ، ونفس الإدراك للقيمة اللاهائية « للنعمة » التي حظوا بها بوصفهم المختارين ، ونفس الازدراء للطبيعة البشرية في عاداتها للألوفة ، وكذلك ، إلى حد كبير ، نفس اعتقاد المتطهرين من أن أي إنكار للحقيقة الأساسية التي يؤمنون بها هو رجس من عمل الشيطان يجب القضاء على عدواه في مهدها الأول . ولا يقل البلشفي عن المتطهر في اعتقاده أنه يتبع نوراً داخلياً ، وهذا يدفعه بصورة لا مفر له منها نحو هدفه حتى إن تبين أنه حطم في طريقه المقدس قلوب نصف العالم بإيمانه المشع وحماسته للاعتراف الذاتي الذي ينبثق عن تجربة داخلية عميقة حررته من وطأة الضلال ، وبما يحدوه من معرفة جذلة بأن النصر لا بد آت ، وبقدرته على احتمال كل عذاب دينوي من أجل الرؤيا التي تراوده ، وبإيمانه بأن أي إدراك لا يُستمد من المسلّمات التي يقوم عليها تفكيره إدراك لا قيمة له مطلقاً ، وباعتقاده ، فوق كل شيء آخر ، بأنه البشير بما قضى أنه لا محالة آت . إن الشبه بين البلشفي ومتطهر القرن السابع عشر لشبه عجيب حقاً . وليس هناك من شهد اجتماع مؤرّبلشفي أثناء انعقاده إلا استطاع أن يرى الآمال التاريخية للحركة الأسبق عهداً ، فأى اجتماع « للبريزيديوم » في موسكو لا بد أن تكون له روابط القربى السيكولوجية بمناظرات « بتني » (Putney) التي كان يشترك فيها مجاهدو « كرومويل » والتي حفظتها لنا - لحسن الطالع - « أوراق كلارك » . وحتى الإزدراء البلشفي للمعرفة « البورجوازية » يماثل تماماً الريبة التي كانت تملأ نفوس الرهبان المتجولين في القرن السابع عشر نحو المعرفة العلمانية ،

كما أن اعتماد البلاشفة على نصوصهم التي يأخذونها من « ماركس » و « لينين » و « ستالين » يطابق تماماً اعتماد المتطهرين على آيات الأسفار المقدسة. ولا تكتمل صورة البلشفي دون تأكيد حقيقة بذاتها وهي أنه نشأ في ظل تقليد من الاضطهاد والتآمر تعلم فيه احتقار الخطر الشخصى والمباهاة بالاستشهاد . إن من يقرأ مثلاً شهادة « ديمتروف » في محاكم حريق الرايخستاج في سنة ١٩٣٤ يستطيع أن يتخيل بسهولة أنه يسمع الشهادة التي اضطر « جون بنيان » إلى الإدلاء بها . فكلا الرجلان يتشابهان في أنهما دُربا في مدرسة التجربة القاسية على نظام حديدى علمهما أن ما يهم هو انتصار المذهب الذى يدين به ، وأن المرء لن يجد وسيلة إلى الخلاص إلا عن طريق التفانى في المذهب . وجدير بالملاحظة أيضاً أن استراتيجية للمتطهرين تجاه حكومة معادية تشبه إلى درجة ملحوظة استراتيجية البلشفيين . فأول ما يفعله التطهري في هذه الحالة هو التنديد بعدم التسامح الذى يوجه ضده ، وعندما يستولى على السلطة يستطيع أن يعامل الآخرين بنفس القدر من عدم التسامح . والمتطهرون ، والبلشفيون ، لإيمانهم بأن الحق إلى جانبهم ، يعتقدون أن من واجبهم إكراه الآخرين على قبول مذهبهم . ويرون فيما يدخل على معتقدتهم من تنويعات مصدراً لا بد أن يؤدي إلى الخطأ الفكرى ، ومن ثم إلى البلبلة في التصرف ؛ لأن الناس عندما يفرضون قبول حقيقة ضرورية يكونون مصدر تهديد للنظام والمجتمع . وقد حاولت الحماسة التطهيرية إكراه الناس على الهداية بوصفهم أفراداً ؛ بينما يبدو أن اللشفية تحاول إكراههم على الخلاص الجماعى ؛ ولكن الاثنتين تتسمان بثلاث صفات جوهرية ، هي التواضع والتوبة والإيمان بمجد مقبل ؛ وهي صفات تكون إيماناً بأن رسالة المؤمن أن يغير طابع السلوك البشرى حتى يكون مهياً لمركز أسمى في الكون . وكون رسالة للمتطهر جاءت ، كما يعتقد ، من نعمة الله عليه ،

بينما رسالة البلشفي جاءت ، كما يقول ، من إدراكه لقوانين التاريخ ، لا يشير اختلافاً كبيراً بين تشابه وقع الوحي في الحالتين .

وأعتقد أنه من الأهمية بمكان حيوى أيضاً لفهم وجهة النظر هذه ملاحظة أن البلشفي لديه نفس ما يتسم به المتطهر من ازدراء ملول نحو دعاة أنصاف الحلول . فكما كان اعتدال « مونتاني » يعرض ، في نظر « باسكال » بإحساسه الجانسيني (Jansenist) بالأنحطاط اللانهائي ، الخلاص للخطر ، وكما استطاع « برين » (Prynn) أن يرى في قبح خصلة الشعر التي كانت توضع للزينة والتأنق الطريق المباشر إلى اللعنة ؛ كذلك يرى البلشفي في أي خروج مهما كان طفيفاً عن مبادئ الحزب مبادئ ثورة مضادة تعد بالنسبة له كاللعنة بالنسبة للمتطهر . فكل منهما يجب أن يكون كل شيء أولاً شيء . وكل يرفض أن ينظر إلى أي جانب من جوانب الحياة إلا في ضوء هدفه الأسمى . وكل منهما يمجّد التسامح مع نصف الصديق أصعب عليه من التسامح مع العدو الواضح . وكل منهما ينعت خصومه بسيل من الشتائم يعتبرها المؤمن بديلاً فعالاً للتحليل الموضوعي للمذهب . وكلاهما يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع من أساسه ولا يرضيه شيء أقل من ذلك ؛ ومن السهل رؤية أن أي تردد في هذا الهدف يمكن أن يعد بمثابة كفر بالمذهب . ويستعمل البلشفي مع خصومه نفس أسلحة الآيات المقدسة والأقوال البذيئة التي يستعملها للمتطهر ، فإن ما تمثله الكنيسة الرومانية للمتطهر يمثل المجتمع البورجوازي للبلشفي . وقد عامل « برين » الأسقف « لود » بنفس الطريقة تقريباً التي عامل بها « لينين » « كاوتسكي » ؛ واستشهاد المتطهر بآيات الإنجيل مساو تماماً لاستشهاد البلشفي بعبارات من « ماركس » . ويعيش كل منهما ، كما تدل سجلات اجتماعات للمتطهرين وتجربة الاعتراف بين جماعة من الشيوعيين ، حياة كل حركة فيها موضع مسؤولية أمام الرابطة التي انضم إليها سعيًا وراء الخلاص ، وتخضع لحكم هذه الرابطة . وكما أن الطريقة

الأساسية التي نجحت بواسطتها التطهيرية، عندما أصبحت حركة قادرة على إثارة الأمل والنشوة ، كانت بذل الوعود للمحرومين بأنهم سينالون نصيبهم الحق في النعم الحقيقية في الحياة ، كذلك بنت البلشفية دعوتها على تعهداتها للبروليتاريا بأنها ستسود . ولما كانت القدرة على حرمان المؤمن من الخلاص تثير الخوف لدى أولئك الذين يتطلعون إلى الفوز بنصيب في النعيم ، فإن البلشفية ، مثل التطهيرية من قبل ، كما خلقت أبطالها وقديسيها ، خلقت أيضاً الممتلكين والمرائين . فالخوف عنصر جوهري في تحقيقها لأغراضها ، ولكن الخوف وحده لا يفسر قوتها . فالخوف لم يكفل للمذهب التطهري ولاء « ميلتون » و « كرومويل » ، وولاء « ليلبورن » و « بونيان » ، أكثر مما كفل ولاء « لينين » و « تروتسكي » ، و « ستالين » و « فورشيلوف » في خدمة قضية البلشفية .

ومن ثم فإنني لا أعتقد أن انتهاء الديكتاتورية في الاتحاد السوفيتي أمر بسيط ، ومن للتأكد أن اختفاءها لا يمكن أن يتم بواسطة عمل يقوم به « ستالين » وزملاؤه بمجرد إرادتهم ذلك . إذ لا يمكن أن يحدث هذا بسبب بسيط هو أن الانتقال المفاجيء يعرض للخطر الأسس التي يقوم عليها نظام الاتحاد السوفيتي كله لا نظام « ستالين » فحسب . فان ذلك سيعني تكريس الطاقة والأهداف التي توجه الآن إلى الجهود الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي والتي لا يمكن توجيهها أية وجهة أخرى دون حدوث شلل ، للصراع حول السلطة . وهذا جزء من الثمن الذي اقتضاه تحويل ديكتاتورية حزب يسمح بالديموقراطية داخل صفوفه إلى ديكتاتورية بيروقراطية ضيقة خنقت كل ابتكار لا تعتبره هذه البيروقراطية تمسكيا . فواضح مثلاً أنه إذا تعرقلت عملية التصنيع بسبب نوع من المهاترات التي حدثت أثناء الصراع على السلطة بين « ستالين » و « تروتسكي » ، فإن إنتاج السلع الرئيسية والاستهلاكية سيتعثر في كل خطوة . لأن هذا الصراع كان سيعني ضعفا في الإيمان ، وسيطرة الإيمان

هى التى تهىء القوة لفرض التنفيذ المستمر للأوامر . والأرجح أن ما يعقب الديكتاتورية هو الفوضى لا الحرية ، إلا إذا كانت الحرية ، وهى مُتطلب وتُمنح توحى بالأمل فى الأمن الداخلى والخارجى .

ومن ثم فإنى أعتقد أن زوال الديكتاتورية فى الاتحاد السوفيتى يعتمد أولاً وقبل كل شئ على نمو إيمان واسع الانتشار بين الناس بأن الاتحاد صار فى أمان . ويتوقف هذا على سير الأحداث خارج الاتحاد بدرجة مساوية على الأقل لسيرها داخله . فطالما ظل الاعتقاد بأن الدول الرأسمالية على استعداد لأن تهاجم الاتحاد السوفيتى سائداً ، ظلت الديكتاتورية قائمة ، لأنها ستظل تستطيع استخدام الشعور القومى فى جانبها . وكذلك طالما ظل هذا الهجوم محتملاً فإن كل رأى منشق سيتطلع إلى العون الأجنبى ، وللاتحاد السوفيتى من الأسباب الوجيهة ما يبرر وجهة نظره فى أن هذا التطلع يلقى استجابة دائماً ، إلا فيما ندر . إن شعب الاتحاد السوفيتى لن يشعر بالأمن حتى يرى أن قدرة أية دولة كبرى على الإتيان بعمل عدوانى قد كبحت فى حدود ما يستطيع التنظيم كبجها . وعندما يحس بهذه الثقة فإن المطالبة بحقوق ديمقراطية سرعان ما تعقبها . ولكنى على ثقة أنه لا بد من جو دولى يسوده الأمان كمقدمة ضرورية لذلك .

وذلك لأنه ، بطبيعة الحال ، لا تستطيع ديكتاتورية أن تفرض ألوان السيطرة التى لا بد منها لدوامها لمدة طويلة . فإذا توفر الأمن الخارجى يصبح من المستحيل فى ظل ظروف الإتصال الحديثة بناء حائط صينى حول حضارة بأكملها . كما أن نمو التعليم ، وحتى وقع التصنيع نفسه ، يؤديان بطبيعتهما إلى مطالب لا تستطيع أية ديكتاتورية أن ترفضها وهى مطمئنة . وهى إذا فعلت ذلك تخاطر بانشقاق داخلى . لأن الأمر سينطوى على تدمير واستياء بين رجال ونساء يزداد وعيهم يوماً بعد يوم بما يلحق قدراتهم من إخفاق

كما يزداد شكهم في دوافع أولئك الذين تسببوا في هذا الإخفاق . ولدى « ستالين » وشركائه في الوقت الحاضر رد قوى على أى تدمير مثل هذا . فهم يستطيعون القول بأن السماح بالمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية يهيء لأعداء الإتحاد السوفيتى ، كما هيأ لأعداء جمهورية ويمار ، الفرص والوسائل ذاتها التى يبحثون عنها ، كما يستطيعون الإصرار على أن كل نظام فى خطر اضطر إلى تركيز سلطات واسعة لحماية نفسه ضد أساءة إستعمال هذه الفرص . وإذا كان هذا هو الحال فى ديمقراطية سياسية ظل فيها النظام البرلمانى ، كما فى بريطانيا العظمى ، قائما دون تحد مدى قرنين ونصف قرن ، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن نظاما ، يحاول بناء شىء مثل طريقة جديدة فى الحياة المتمدينة ، يحس بعدم الاطمئنان بعد أقل من جيل من التجربة حددت خلالها الحروب الخارجية والأهلية عادات التفكير عند الناس .

أن حججهم هذه قوية ، على ما أرى ، من أية جهة نظرت إليها . إذ مما لا جدوى وراءه أن ننسى أنه ، باستثناء الطبقة العاملة ، لم تكن هناك سوى قلة ضئيلة لم تبد نحو الإتحاد السوفيتى كراهية أشد حتى من تلك التى أبدوها أسلافنا تجاه الثورة الفرنسية . ومما لا يفيد أيضا ألا نتذكر أن سياسة الديمقراطيات الأوروبية استنفذوا كل قدرتهم فى تجنب التحالف الذى عرضه الإتحاد السوفيتى فى تلك السنوات الحرجة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٩ ، حتى أنه فى عشية الحرب لم يجسد السفير البريطانى فى برلين ما يحول دون تحالف بريطانى ألمانى إذا سويت المسألة البولندية بطريقة سلمية . ومما له أهمية عظيمة بوضوح أيضا ، أنه فى اللحظة التى ارتكب فيها « ستالين » خطأه الكبير بهجومه على فنلندا كان هناك رأى يحظى بانتشار على نطاق واسع يؤيد تسوية الأمور مع ألمانيا من أجل البدء بعملية ، أكثر إرضاء من الناحية السيكلوجية ، هى مهاجمة الإتحاد السوفيتى بمجهود مشترك باسم « للمدنية للمسيحية » . وبالاختصار ، علينا أن نتذكر باستمرار أنه على قدر ما يحرز

الاتحاد السوفيتي من نجاح في تجربته فإنه يهدد كل البناء الإجتماعي والإقتصادي للنظام الرأسمالي القائم . إن الرغبة في انهياره والخوف من نجاحه كانا من بين أهم العوامل في الفكر الإجتماعي في عصرنا ، بل لقد بلغ الحال أن بعض الإقتصاديين وجدوا من يستمع اليهم وهم يقولون أنه لا بد أن ينهار على أسس أولية (apriori) دون حتى التظاهر ببحث ما حققه .

بيد أن ما فيه من قسوة وبشاعة ، وكلاهما بلغ حدًا كبيراً ، وكذلك أخطائه ، ينبغي ألا تعمينا عن حقيقة أنه أضخم حدث حتى الآن منذ الإصلاح . لأنه وقع ، مثل الآخر ، مع أزمة شاملة في المدنية . وإذا استطاع وهو في طريقه ، أن يثبت أن الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج ليست ضرورية لتنظيم الحياة الإقتصادية تنظيمًا سليمًا ، وإذا استطاع أن يثبت بعد ذلك أن هناك بديلاً ملائماً لدافع الربح يجعل البطالة غير ضرورية ، وإذا استطاع أن يثبت أن التراث الإنساني يمكن تيسير المشاركة فيه للجماهير الناس ، وأن أثر العلم على الأساليب الفنية الصناعية ليس فيه تهديد مستمر للأمن الإقتصادي للعامل ؛ يكون من الواضح عندئذ أن الثورة الروسية افتتحت حقبة جديدة خلاقة في التجربة البشرية تبلغ في أهميتها ما بلغته أية حقبة نعرفها . ومن الواضح بطبيعة الحال أن كل هذه الآمال قد ، وقد لا ، تتحقق . بيد أنه لا يمكن لشخص لا يدرك وجودها أن يقدر دلالة الثورة تقديراً مناسباً .

ولكن الأمر الذي لا مرأى فيه أنها مجرد تكهنات . فقد تحطمت الحرب ، لأن تحويل مجهود كبير نحو الحرب ، لمدة كبيرة ، قد يدمر بسهولة الإيمان الشعبي بأهداف الثورة ، إلى جانب احتمال أن الحرب قد تنتهي بالهزيمة . وواضح تماماً أيضاً أن التضحيات التي يتطلبها تحقيق هذه الأهداف تكون ، في الغالب ، أطول أمداً في بلد متخلف صناعياً مثل الاتحاد السوفيتي منها في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، إن الأرقام

الضخمة الخاصة بزيادة كمية الإنتاج لا تخفى حقيقة أن إنتاج العامل في الاتحاد السوفيتي لم يزل أقل بكثير من إنتاج العامل في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، والفصل النهائي هو في قدرة العامل السوفيتي على التفوق على العامل في الجماعات الرأسمالية في الإنتاج . فإذا نجحت هذه التكهّنات فمن الواضح أن تأثير الثورة الروسية سيرغم الرأسمالية على التحول السريع . فسيتمتع عليها أن تكيف نفسها في كل مكان مع الطريقة الجديدة في الحياة تماماً كما اضطر الإقطاع إلى تكيف نفسه مع الإمكانيات الأوسع بما لا يقارن للرأسمالية الفردية بعد القرن السادس عشر .

كان هذا، على أي الأحوال ، هو تاريخ الثورة الفرنسية ؛ فقد فرضت تكيفاً للأفكار والأوضاع في كل مكان في العالم بما يتفق والأهداف التي تضمنتها . وقد فعلت هذا بالرغم من أخطائها وجرائمها ، وقد فعلت هذا على الرغم من الحروب التي أعلنت ضدها ؛ وقد فعلت ذلك على الرغم من أن أفكارها بدت في نظر أهم رجال الملكية في ذلك الجيل الخطيئة الأولى مجسمة . وكانت آثار الثورة الفرنسية ، في نصف القرن التالي لحدوثها ، هي التي تحدد للعالم الفاصلة للتاريخ الأوربي . فقد أيقظت في آلاف من الناس الأذلاء آمالا وطموحاً لم يعرفوا من قبل أنهما لديهم ، وكوّن هؤلاء معايير للحكم الاجتماعي اضطرت الطبقات الحاكمة أن تكيف تفكيرها معها بصورة متزايدة . لقد سجلت حق طبقة اجتماعية جديدة في مكانها تحت الشمس ؛ واضطرت ساسة أوروبا في القرن التاسع عشر أن يحسبوا لها حساباً .

ولست أرى أي سبب لافتراض أن وقع الثورة الروسية لن يكون مشابهاً لذلك في طابعه ، فهي أولاً تحد للأسس التي تقوم عليها مدنية الطبقة الوسطى ، إذ هي تأكيد لأن الإنسان يجب ألا يُحرَم من الأشياء الأساسية التي حققها للمدنية لجرد أنه لا يملك شيئاً من أدوات الإنتاج . وقد لقي هذا التأكيد فعلاً ترحيباً واسع الانتشار في العالم كله ، لا في الدائرة التي وُجه

إليها مباشرة فحسب . والواقع أن قبوله نتيجة منطقية لأي نظام من الحكم
النيابي يقوم على حق التصويت للتساوى للجميع .

وذلك لأنه في أي مجتمع متساو ، حيث التناقض بين الغنى والفقر
هو أكثر ما يستلقت نظر الإنسان ، لا مفر من أن يحاول الناس استعمال قوتهم
السياسية في إزالة الفوارق التي يبني عليها هذا التناقض . وهم سيحاولون ذلك
بمجرد اقتناعهم بأن السياسة التي تقوم على مجرد التنازل من جانب الأغنياء
للفقراء لا تحقق آمالهم الثابتة . وبمجرد أن يحاولوا ذلك فإما أن تبدأ
مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة تثبت أن إعادة التوازن
يتم بعملية متعمدة مستمرة ، أو تقوم محاولة لتغيير طابع الدولة بالقوة .
أي أنه إما أن تتعاون الطبقات في تغيير الأسس ، أو تتسع الهوة بينها حتى
يصبح لا مفر من الصراع .

وحقيقة أن هذا المفهوم قد أضفى عليه واقعية حية في الثورة الروسية
هي التي تمنحها طابعها الديناميكي ، بل حتى الانفجاري . فهي تزيد التحدي
للنظام القائم حدة بصورة فجائية تبعث آمالا متطرفة ومخاوف متطرفة ،
آمالا متطرفة لأن السهولة النسبية التي تم بها استيلاء البلاشفة على السلطة
تغري المتطرفين في كل مكان على الاستهانة بكل من قوة المقاومة التي ستواجههم
وبتعقيدات مشكلة تدعيم السلطة إذا ، وعندما ، يتم الاستيلاء عليها ؛ ولأن
التفاؤل الثوري يبالغ دائما في السهولة التي يمكن بها تغيير العادات المتأصلة
الجذور . تشير مخاوف متطرفة لأن أولئك الذين تتعرض مصالحهم للخطر
بالعدوى من الثورة الروسية ينجحون إلى أن يخرجوا منها ، لا بأنه من المرغوب
فيه القيام بإصلاح بينما لم يزل لديهم وقت ، بل بأنه من الضروري تحصين
أنفسهم ضد خطر العدوى . والنتيجة ، إذا عولجت الأمور بغير حكمة ،
أن تتسع الهوة بين الطبقات ؛ وكلما زاد عمق الإيمان الذي تثيره الثورة ،

زاد وعى الناس باتساع الهوة . ويجعل هذا خلق جو يمكن فيه الوصول إلى تفاهم أكثر صعوبة ؛ كما يمنع أيضا الأصوات المتطرفة في كلا الجانبين نفوذا لا مبرر له .

والواقع أن الثورة الروسية قد صارت ، مثل سابقتها الفرنسية ، موضوعا لا يستطيع النقاش فيه بهدوء سوى نفر قليل جدا لضخامة الآمال والمخاوف التى بنيت على نتيجتها . فالآمال تغرى أولئك الذين يعتنقونها بالإصرار على أن زعماء الاتحاد السوفييتى لا يمكن أن يفعلوا شيئا خطأ ؛ والمخاوف تغرى أعداءها بالإصرار على أن حتى أوضح ما حققته ليس حقيقيا . والأمل الذى لا يستمع إلى العقل ويجهل شدة سيطرة القوانين والعادات القديمة على العقول يؤدي دائما إلى زيادة حدة كل صراع للأفكار داخل المجتمع ؛ تماما كما يصم الخوف ، مثل هذه الحالة ، آذان الناس عن الاستماع إلى أوضح نداء من أجل التغيير الضرورى . وأكثر مشاكل الاتحاد السوفييتى إلحاحا ، ليس الإطراء أو اللوم الذى يوجه إليه ، ولكن الحاجة إلى فهمه ؛ وليس هناك ما هو أندر من ذلك . وذلك لأنه عندما لا يفهم مثل هذا الحدث الهائل قد يؤدي ذلك بسهولة إلى أن يعمل دعاة كل من الطرفين على تسليح نفسه حتى يضمن انتصار وجهة نظره .

إن هذه النتيجة المحتملة للخوف والأمل اللذين أثارتهما الثورة الروسية هى التى جعلت من قرارين اتخذتهما موسكو منذ سنة ١٩١٧ كارثة . وكان الأول قرار « لينين » أن يقسم قوى الطبقة العاملة فى العالم بإنشاء « الدولية الشيوعية » ومعها الأحزاب الشيوعية القومية ؛ وكان الثانى قرار الاتحاد السوفييتى أن يفرض على أنصارها فى كل مكان وجهة نظر عن حرب ١٩٣٩ جعلتهم دعاة انهزامية ثورية فى الدول التى عارضت « هتلر » و « موسوليني » . وكان القرار الأول كارثة لعدد من الأسباب . فقد وجه تفكير كل حزب شيوعى وجهة تآمرية . وأضنى حالة من التمسكية الجامدة على استراتيجية

أو ثورة قامت صحتها كلها تقريبا على افتراض أن التجربة الروسية الفريدة كانت نموذجا لشعوب وراءها قرن من التاريخ المختلف تماما . وحول الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتي إلى شيع ضيقة لا تسير في نشاطها على ضوء الظروف التي تواجهها ولكن تبعا للحاجات الدولية للاتحاد السوفيتي . كما هيأ أيضا للأحزاب الفاشية الفرصة لكي تدعى لنفسها صفة تمثيل الوطنية الوطنية والنظام ، وهي صفة هيأت لهذه الأحزاب السبيل ، رغم كونها لا تمثل الحقيقة في الواقع ، لأن تجد حلفاء ما كانت لتجدهم لولا ذلك . وحقيقة أن تنظيم الأحزاب الشيوعية كان يقوم على المركزية الصارمة التي تضيق بصورة متزايدة ، على النمط الروسي ، جعلتها تزدري الناس العاديين . ومما لا ريب فيه أن هذه الأحزاب كانت تعمل من أجل مستقبل بروتيتاري مجرد ، ولكنها نادرا ما كانت تلم بوقائع الطبيعة البشرية .

وهذه المركزية طبيعية تماما في الظروف التاريخية التي واجهتها الثورة الروسية ، وبدونها ما كان بمستطاع تحقيق النظام والحيوية اللذين بلغهما البلاشفة . ولكنها أولا تطلبت عبقرية « لينين » لتمنحها القدرة على التكيف للمناورات المطلوبة في ساحة القتال ، وثانيا كان أثرها سيئا في عادات دول تعودت منذ أمد طويل على الديمقراطية النيابية في الميدان السياسي . والواقع أن أصلها يمتد بعيدا قبل « لينين » . فجزء منها ، فيما أعتقد ، يمكن تتبعه مباشرة إلى فكرة روسو عن المشرع الذي سيخلق الدولة المثالية بأن يفرض هدفه على شعب لم يستعد بعد لقبوله . إن وجهة النظر هذه ، التي تعد طبيعية عند ابن جنيف — التي ترك فيها « كالفن »^(١) طابعه — باعتقاده العميق بأن الناس أفسدتهم الأوضاع الاجتماعية ، قد انتقلت إلى « بابيف »^(٢) وشركائه من اللتأمرين . فقد رأوا آمالهم تتحطم في فرنسا

Babeuf (٢)

Calvin. (١)

بواسطة رجال أشرار؛ وفكروا في ديكتاتورية تآمرية بوصفها وسيلة تفرض
الفضيلة . ومن « بابيف » انتقلت الفكرة ، عن طريق « بوناروتى »^(١)
والجمعيات السرية للديموقراطية الأوربية الوليدة في الأربعين سنة الأولى
من القرن التاسع عشر ، إلى ماركس والحركة الاشتراكية . ومن السهل
أن ترى كيف حولها ، في مرارة النفي ، إلى ديكتاتورية البروليتاريا التي ،
على نسق مشرع « روسو » ، « سترغم الناس على أن يكونوا أحرارا » .
وقد جعلت هذه الفكرة ، مختلطة بميتافيزيقية الجدلية الهيكلية المشكوك
فيها ، في وسع الجهاز البيروقراطى للحزب ، أكثر من الحزب نفسه كوحدة ،
أن يتحدث في معرض نشر الدعوة كما لو كان يتحدث بصوت التاريخ
الحقيقى، وكان ما يثبثون الدعوة من أجله هو ما كانت « الإرادة الحقيقية »
للبروليتاريا تطلبه لو أنها عرفت ما فيه خيرها ؛ وجعلت في مكنة الحزب
أن يسمو بنفسه فوق تلك المصالح المؤقتة والمباشرة ، بل واللاعقلية ، التى
حجبت عن الجماهير الحقائق التى استطاعت الأحزاب أن تصل إليها .
وقد تضمنت في الواقع إنكار أن ما يبدو أن البروليتاريا تريده هو ما تريده
حقيقة كلما بدا أن ما تريده متعارض مع ما يقرر الحزب أنه في صالحها .
وإذا أبت أحزاب أخرى ذات طابع بروليتارى قبول الحكمة المتفوقة
للحزب الشيوعى ، يجب التنديد بها بوصفها موضوعا أعداء للطبقة العاملة .

والواقع أن الجدلية كانت الفلسفة للثلى لجماعة متطرفة آمنت بأنها تملك
الحقيقة الأبدية وعلى يقين من أن كل أعدائها أو نقادها مخطئون دائماً .
فقد منحهم إيماناً لا يتزعزع ؛ ومنحتهم ازدراء للمتعصب لجميع من لا يرون
الأهمية التى لا تقدر للهدف كما يراها هو . ولكنها قادتهم إلى استخدام
أساليب بدت بغیضة في نظر أولئك الذين لم يكونوا مقتنعين تماماً من أن

الهدف أكيد كما جعلوه هم . وجعلتهم يحتقرون كل من يتردد في السير معهم إلى نهاية الطريق ؛ ومن الاحتقار استطاعوا أن ينتقلوا بسهولة إلى الاعتقاد بأن القضاء على كل نفوذ اشتراكي لا يستطيعون السيطرة عليه هو مقدمة ضرورية لانتصارهم . وقد كانوا مستعدين حتى للتحالف مع أعدائهم الأصليين لتحقيق هذا الهدف ، وهم مقتنعون بأنهم في النهاية لابد سيرثون القوة كلها . وطبيعي أن النتيجة الحقيقية في الواقع لمناوراتهم أن أوجدوا ارتباطا هائلا في صفوف البرولييتاريا العالمية استفاد منه أعداء العمال لا العمال . إن المتعصبين تعصبا أعمى لمذهب يتجاهل الواقع هم وخدم الذين يستطيعون تفضيل مصير العمال تحت حكم « هتلر » على مصيرهم في ظل جمهورية ويمار . وأعتقد أنه لو لم يتعجل « لينين » ذلك الانشقاق للميت في قوى الطبقة العاملة الذي ترتب على إنشاء الدولية الشيوعية ، فمن المؤكد أن « هتلر » ، وربما « موسوليني » أيضاً ، ما كان قد وصل إلى السلطة . ولكن الظرف الممهد لنجاحهما كان انقسام القوى للمنظمة للطبقة العاملة وتردها ، بسبب التعصب الشيوعي الأعمى ، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوى تستطيع أن تكون متحدة وقوية .

وكانت الكارثة الثانية هي القرار الذي ترتب عليه ، بعد أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، نمو الانهزامية الثورية بين الأحزاب الشيوعية في الديمقراطيات . لقد أوضحت من قبل لماذا اضطر الاتحاد السوفيتي ، لأسباب وجيهة جداً ، أن يتبع سياسة الحياد في هذه الحرب . ولا ريب في أن هذه السياسة كانت صدمة شديدة للأحزاب التي تتكون منها الدولية الشيوعية . وكان لابد من تفسير هذا الانقلاب المفاجيء ؛ كما كان لابد أيضاً من إيضاح أن الأحزاب الشيوعية لم تكن ترغب في انتصار الفاشية أو تعمل لذلك . وكان السبيل الوحيد لذلك هو الإصرار على أن هذه الحرب حرب « أمبريالية » على نسق حرب ١٩١٤ ، لأنهم تتألمها مصالح العمال ؛ ومن ثم

يقال ، كما قال « لينين » في سنة ١٩١٤ ، أن البرولييتارى ذا الوعى الطبقي سيعمل على خلع حكومته « البورجوازية » وإحلال حكم الجماهير محلها . إن الفتوى المحكمة غير المؤثرة التى استخدمت فى الدفاع عن وجهة النظر هذه أشك فى أنها خدعت الواقعيين الذين فى الكرملين أيا كان تأثيرها فى الخارج . إنها نتاج خوف الاتحاد السوفيتى من ألمانيا ولا يمكن فهمها ، موضوعيا ، إلا على أساس هذا الخوف . واعتقد أن جزءا منها لابد راجع إلى تأثير سم السلطة اللانهائية على « ستالين » وشركائه .

فهم تخلصوا من أى شخص خارج دائرتهم يستطيع أن يحدّثهم على قدم المساواة . وامتنعوا عن إخضاع القرارات للمهمة للنقد . وصاروا يتوقعون أن أى شىء يعلنونه سيقابل على الفور بتحييد لا حدود له ؛ بل صاروا فى الواقع يعتبرون أى نقد يوجه إلى قراراتهم شعوراً ضد الثورة . إن موقف أشخاص حصنوا أنفسهم ضد الحاجة إلى الاهتمام بأى رأى آخر غير رأيهم هم لابد أن ينتهى بأخطاء خطيرة ؛ ولا يغير من الموضوع فى أى نوع من الدول يوجد هذا الموقف . إذ يخلق فى نفوسهم وهم العصمة الذى لا يوجد وهم أخطر منه ؛ ويستمر هذا الوهم ، بصورة مميتة أكثر ، حتى يصل إلى اضطهاد أولئك الذين لا يستطيعون قبول ما يبنى عليه . وعندما يصل الحال إلى هذه المرحلة ، يتعرض للخطر كل ما يمهّد لإيجاد علاقات سليمة بين الناس ، بسبب بسيط هو أن أولئك الذين لديهم الوهم بأنهم معصومون يكفون عن النظر إلى رعاياهم بوصفهم غايات لا أدوات .

وأعتقد أن الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتى أضرت «بستالين» فى هذا المجال . وتستطيع هذه الأحزاب طبعاً أن تدعى أنها كانت تجهل كل مرحلة من مراحل تطور الوضع حتى صار منفذاً ، وأنه كان من المستحيل على أى منها أن يتخذ سياسة خاصة ، الأمر الذى كان يعنى هجوماً على الاتحاد

السوفيتي . ولكن الجواب بالتأكيد هو أنه لم يكن ينبغي لحركة عالمية تعمل على نشر نفوذها في العالم أن تسمح لأحد الأحزاب التي تتكون منها أن يبلغ وضعاً تكون فيه قراراته فوق النقد ؛ وأكثر من ذلك ، أن الحكومة السوفيتية ما كانت لتحاول أن تفرض السياسة التي اتبعتها هذه الأحزاب لو لم يعطها تراخيها في الماضي الحق في أن تتوقع أنها ستحظى بالتأييد أياً كانت السياسة التي تفرضها .

إن هذا التنازل عن واجب الحكم الناقد هو الخطيئة الحقيقية في الموقف الذي تفرضه جميع الديكتاتوريات على رعاياها ، وهو أيضاً مصدر الخطر الهائل الذي تتعرض له بالضرورة كل الديكتاتوريات ، سواء اليمينية منها أو اليسارية . لأن التنازل عن واجب الحكم الناقد من جانب رعايا الديكتاتورية ، أو أكثر من ذلك من جانب المخلصين لها ، يعني بالضرورة أنها سرعان ما تنفصل عن فكر الجماهير التي تسيطر عليها . ومن ثم يجب أن يُحتفظ بهيبتها بأي ثمن ، وهذا يكون إما بالنجاح في كل سياسة تأخذ بها ، أو بإيجاد كبش فداء إذا فشلت . من ثم كان ومن الضروري أن يطرح « ستالين » جانباً ، لا السياسة التي اتبعتها « لتفينوف »^(١) منذ سنة ١٩٣٤ ودلالاتها فحسب ، بل أيضاً الثناء الذي كُيل لتقدم الديمقراطية الفنلندية منذ سنة ١٩٣٦ ؛ وكان لابد من قبول هذا الانقلاب البشع في الموقف بوصفه سائحة عبقرية . ولكني أظن أن النتيجة الحقيقية للتغير لدى كل من لم يقبلوا وهم العصمة البلشفية كانت خلق أول شكوك في نفوسهم منذ سنة ١٩١٧ عن الوحدة في المصالح بين الاتحاد السوفيتي والبروليتاريا العالمية . . وإذا سلمنا بانتصار بريطانيا العظمى^(٢) فإن على « ستالين » أن يصل إلى طريقه للعمل مع المنتصر مما سيدمر أسطورة عصمته .

(١) Litvinov

(٢) كتب هذا الكتاب في أوائل الحرب العالمية الأولى قبل هجوم ألمانيا على روسيا وانضمام هذه إلى الحلفاء كما جاء في المقدمة . « المترجم » .

إن هذا النوع من التحول للميت هو مما ينبغى على الدكتاتورية أن تتجنبه بأي ثمن . وقد استطاع « لينين » أن يفعل ذلك لسببين . فقد كان يسمح دائماً بالنقد في الأمور الحيوية دون تدمير ؛ وكان دائماً يتجنب وضع الأسس التي قد يقوم عليها عدااء جماعى من جانب أولئك الذين يستطيع ، في حدود المعقول ، أن يعتمد عليهم . ذلك هو السبب في أنه استطاع أن يقبل هزيمة مثل هزيمة « برست — ليتوفسك » دون إحساس بالمذلة ؛ وهذا أيضاً هو السبب في أنه استطاع أن يقوم بتراجع في شامل « السياسة الاقتصادية الجديدة » وهو يتوقع في ثقة أنه سيعاود طريقة الأول . أن النقص الخطير في أسلوب ستالين هو أنه بنى دكتاتوريته على نمط إستبعدت فيه مثل هذه الاحتمالات . فلا بد له أن يكون منتصراً دائماً ؛ ولا بد له أن يكون على صواب دائماً ؛ ولا بد له أن يكون ناجحاً دائماً ، ولا بد من أن يكون لديه دائماً أشخاص يستطيع لوهمهم بصورة مقنعة . بيد أن ذلك يعنى أنه حتى أقرب شركائه لا يمكن أن يطمئنوا أبداً إلى مراكزهم ؛ وهذا بدوره يعنى أن الولاء الذى يتعين عليه أن يعتمد عليه نادراً ما يكون ، حتى في التوجيه المركزى للشئون ، ولواء تلقائياً يقوم على الاقتناع العقلى . وإلى أى حد هو قليل هذا النوع من الولاء أمر واضح لكل من يعرف النظام السوفيتى من الداخل ، أو يلاحظ نمو التعلق البيزنطى في عادات النظام .

ويتأثر مستقبل السوفييت بالضرورة تأثيراً سيئاً بهذه التطورات . لأنها هددت نجاحه الداخلى كما أساءت إلى هيئته فى الخارج . ففى الخارج كان يحتاج إلى السلطة التى تتولد عن الاقتناع ، لا بأنه قائد القوى الاشتراكية فى العالم فحسب ، بل بأنه يمكن الاعتماد عليه فى أن يقف ثابتاً ضد الأنظمة التى تهدد ، مثل نظام « هتلر » ، ثورة الطبقة العاملة على السير إلى الأمام فى جذورها . أن الاتفاق الألمانى السوفيتى كان من هذه الزاوية ، مناورة متشائمة أصبحت ، عندما حاولت الدولية الشيوعية أن تضى عليها تبريراً

منطقياً ، استعراضاً لا حياة فيه من جانب « ستالين » لعدم اهتمامها مطلقاً بمصير الطبقة العاملة خارج الاتحاد السوفيتي ؛ وكان الهجوم على فنلندا ، مثل ابتلاع جمهوريات البلطيق ، مثلاً من الاستراتيجية الامبريالية التي تكون جزءاً مباشراً من تقليد الحرب الوقائية . وقد كانت نتيجة كل من السياستين سيئة على الناحية الداخلية من الاتحاد السوفيتي .

وذلك لأن نتيجتهما كانت بالضرورة إطالة أمد سلطة نظام استبدادي لم يكشفه أحد بوصفه عدواً خطراً للعمال أكثر مما فعل « ستالين » وشركاؤه . ومن ثم فإن ستالين بإطالة أمد هذه السلطة ، خاصة وهو يعلم أن « هتلر » لن يتمسك باتفاقه إلا طالما كان في ذلك مصلحة له ، تعرض لخطر تلك العزلة ذاتها التي كان تجنبها هو الهدف الرئيسى من استراتيجيته . وكانت مصلحته فوق كل شيء آخر أن يظل الاتحاد السوفيتي عاملاً في الشؤون الدولية لا يستطيع حتى أشد أعدائه أن ينجح في إنكار حماسه للسلام وعداؤه للعدوان . لقد كان ذلك هو حصنه السيكلوجي الأساسى في جو سياسة القوة الشريرة ، الذى جعلته سياسة « هتلر » أكثر شراً بكثير . وعندما قرر التفاهم مع النازية والإفادة من التفاهم على الطريقة النازية ، كان لابد أن يسىء إساءة بالغة إلى ما تتمتع به الثورة الروسية من قبول حسن حتى لدى أخلص أصدقائها .

والواقع أن سلامة أهداف سنة ١٩١٧ قد أصبحت تعتمد الآن ، فيما أرى ، على عوامل خارج الاتحاد السوفيتي أكثر منها على عوامل داخله . فهى تعتمد أولاً على هزيمة سريعة للحكم النازي . لأن هذه الهزيمة هى وحدها التى تعنى إتاحة فرصة لإعادة تنظيم أمن جماعى ضد العدوان ، ومن ثم فترة سلام هى من الأهمية بالمكان الأول للمدنية ، وهى فترة سلام تهيء للاتحاد السوفيتي فرصة التخلص من الخوف من الهجوم الخارجى ؛ وكذلك فرصة أن طبيعة مشاكل ما بعد الحرب الاقتصادية فى أوروبا ستعمل على التمجيل بتطور

الدول الغربية نحو اتجاه اشتراكي . فإذا حدث هذا فإنه سيعمل على تقدم الديمقراطية الداخلية ، التي لا بد منها ، في الاتحاد السوفيتي بصورة ملحوظة ؛ لأنه ما من شيء آخر ، في حدود اهتمام جيلنا الحالي ، يمكن أن يمنح مواطني الاتحاد السوفيتي الإحساس بالأمن الذي تعد عودة الحرية نتاجه الضروري . وأشك في أنها ستكون عودة سريعة ، إلا إذا حدث تغيير جذري في تكوين عادات الحزب الشيوعي الروسي ، لأن الرجال الذين تعودوا ، مثل « ستالين » ، على عادات الأمر الذي لا يعصى لا يستطيعون التخلص منها إلا إذا كان هذا التخلص هو سبيلهم إلى البقاء . هذا بالإضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان تحطيم سلطة بيروقراطية وصل أعضاؤها إلى مراكز ممتازة عن طريق الخدمة الدليلة لهذه العادات . ويكون الأمر أكثر صعوبة حتى من ذلك عندما يكون طريق الديكتاتور مرصوف ، كما هو الحال مع ستالين ، بفرض عقوبات بالغة القسوة ضد أولئك الذين اختلفوا معه . فهناك خطر الانتقام وخطر أن إرهابا جديدا سيحل محل القديم . إن الفعل ورد الفعل متعادلان في ديناميكية السياسة بما لا يقل عنه في الطبيعة ، إن جزءا من الثمن الذي سيتعين على الاتحاد السوفيتي أن يدفعه في مقابل ما بلغته تجربته من مدى ومقابل السرعة التي تمت بها التجربة ، في ظروفها الصعبة ، هو أنه سيجد أن الطريق بين الإقتصاديات الجماعية والديموقراطية السياسية أكثر وعورة وصعوبة مما تصور صانعوه أنه ممكن . بيد أن هذا هو الثمن الذي لا بد أن يدفعه دائما أولئك الذين لا يقدرّون ما تكلفه الوسيلة في سبيل تحقيق حتى أكبر الغايات .

وهناك ملاحظة أخيرة وحيدة فيما يتعلق بالثورة الروسية مما يجدر الإشارة إليه . فما لا ريب فيه أن حدة ديكتاتوريتها ، بل حتى جورها ، أقل وقعا على أولئك الذين يخضعون لها منها على أشخاص ، مثلنا ، لهم جذور متأصلة في التقليد الديموقراطي السياسي ، فليس في التاريخ الروسي ،

مثلاً، شىء يقارن بتجربة الحكم الذاتى فى النقابية وفى « الكنائس المنشقة »^(١) وفى الجمعيات التعاونية وفى الإدارة المحلية التى جعلت العامل فى بريطانيا يقبل هو نفسه على تشكيل مصيره بصورة متزايدة . والديكتاتورية السوفيتية فى يد « ستالين » ، استمرار لتقاليد القيصرية البيزنطية ، ويمكن القول بأن نتائجها تشبه ، بمعنى ما ، نتائج « بطرس الأكبر » أكثر مما تشبه نتائج أى عامل من عوامل التحرر الغربية ؛ ولا نستطيع أن نسقط من حسابنا أن هذه النتائج لا بد من أن تكون فيما عدا حالة الهزيمة فى الحرب قاضية على سلطة الدكتاتور فى المدى الطويل ، فالنتائج التعليمية وحدها كفيلة بذلك فى المدة الطويلة . وليس هناك من يعرف الاتحاد السوفيتى ويرتاب فى أن نتائجه تثير أساليب فى السلوك ستبدأ فى السؤال عندما يتوفر الأمن الخارجى وستطالب بوحدة تنمو من أسفل بدلاً من وحدة تفرض من أعلى . ولا أعتقد أن هناك من يستطيع تقدير المدة التى ستأخذها هذه الأساليب من السلوك فى النمو ، بيد أن لنا ما يبرر أن نستخلص من تجربتنا نحن أن مدة نموها تتوقف إلى حد كبير على الموقف الدولى . إن الخطر يعمل على توحيد الأمة التى تعيش تحت سلطة جبرية شديدة ، والخطر الذى يواجهه الاتحاد السوفيتى لا جدال فى أنه خطر حقيقى ، وقد منح « ستالين » أسلحة سيكلوجية للدفاع كانت بريطانيا وأمريكا تستطيعان بسياسة أكثر حكمة أن تنزعها من يده أبان السنوات العشر الماضية . ولو أن زعماءها ، وأكثر من ذلك لو أن شعبيهما ، تعلموا درساً من الدروس الأولى فى هذه الحرب فسيكون فى مكنتهم ، فى اعتقادى ، أن يعيدوا إلى الثورة الروسية تلك القدرة على تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والأمن الاجتماعى الذى يعد هدف كل مجهود سياسى . بيد أنه لكى نفهم دلالتهما ينبغى علينا أن نتفهم طبيعة للمغامرة الفاشية . وسأتحول الآن إلى تحليل ذلك .

(١) (Nonconformist)

الفصل الثالث

معنى الفاشية

إن الظواهر التي بدت في الدول الفاشية تحتفظ بنوع معين من الانتظام في الإيقاع له أهمية لا تخفى في فهم هذه الدول . ففي كل حالة أتى زعماءها إلى الحكم إما في مجتمع هزم في حرب سنة ١٩١٤ أو في مجتمع أصيب بنحبة فيما كان يتوقعه من نتائج لهذا الصراع . أى أن الإخفاق في الطموح القومي كان في كل حالة عاملاً على استيلاء الحزب الفاشي على الحكم . وأكثر من ذلك ، كان الاتجاه السائد في النداءات العامة للحزب الفاشي في كل حالة موجهاً إلى العناصر المضطهدة في المجتمع القومي : التاجر الصغير الذي كان يهدده نمو للتاجر التعاونية « والمتجر للمركب »^(١) ، والمتعطل — خاصة الضابط السابق المتعطل — والصانع الصغير الذي زعزع مركزه نمو المنظمات المتحدة ، وللتقف الذي فقد مكانه من المجتمع ولم يعد يجد لنفسه مركزاً في أي من المنظمات السياسية التاريخية ، و « البورجوازي » الصغير الذي فقد قدرته أكثر من أي وقت مضى على أن يكون سيد نفسه ، أولئك جميعاً عمل الحزب الفاشي على استمالهم وهو يشق طريقه إلى الحكم .

بيد أنه في كل حالة أيضاً كان البرنامج الرسمي للأحزاب الفاشية مجرد واجهة تخفى وراءها أوضاعاً مختلفة تماماً . فجزء كبير من أموالها كان يأتي عن طريق ارتباطات بالمصالح الاقتصادية الكبرى ، كما أن جزءاً حيويًا

(١) (Multiple shop)

من زعامتها التزم منذ مرحلة مبكرة بمناصبه أهداف البروليتاريا العدا .
وكان هناك تغلغل في الجهاز الحكومي للدولة أو على الأقل تفاهم معه ،
فضباط قوات الدفاع ورجال البوليس ، بل وحتى هيئة القضاء والخدمة
للمدنية ، تفاضوا عن مخالقات ضخمة متواطئين مع الفاشيين . وعندما
استولى الفاشيون على الحكم لم يكتفوا جميعاً وبلا استثناء بأن يلقوا جانباً
البرامج التي كانوا أعلنوها فحسب ، بل إنهم عمدوا أيضاً إلى تدمير معارضيتهم
وتصفية المنظمات — التي قد تستخدم في المستقبل كمصدر عداة محتمل ،
وذلك بواسطة نظام من الإرهاب يتناسب إلى حد يزيد أو ينقص مع مقدار
خوفهم من المقاومة . وقد أنشأ جميع الفاشيين بلا استثناء دولا احتكارية
ذات حزب واحد جوهرها اتحاد بين البناء الحزبي وجهاز الحكم في الدولة .
وكان معنى هذا أن أية معارضة للحزب أصبحت معارضة للدولة ، ونتيجة
ذلك أن أصبحت ، وبسرعة تزيد أو تنقص ، كل نواحي الحياة القومية
— الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية — خاضعة لحاجة وحيدة
هي احتفاظ الحزب بالحكم . وكان مغزى ذلك بطبيعة الحال نبذ جميع
العادات الدستورية التي سعت الديموقراطية النيابية إلى إرساء قواعدها منذ
الثورة الفرنسية ، وتضمن هذا بدوره إنكار أن الفرد غاية في ذاته تلازمه
حقوقه لا تنفك عنه لأنه معتبر كذلك . وعلى العكس من ذلك أصبح الفرد
وسيلة لغاية .

وهذه الغاية هي زيادة مستمرة في قوة الدولة بوصفها تجسيدا مطلق
السلطة للهدف القومي . بيد أنه لما كانت الدولة هي الحزب الفاشي فيما يتعلق
بكل الأغراض الأساسية ، فإن إخضاع الفرد للحزب الفاشي يصاحب
تطورها بطريقة حتمية . وقد حدد ذلك الإطار العام لكل من سياسة
الفاشية الداخلية والخارجية . ففي الداخل أجبرت على اتباع سياسة التدخل
حتى لا تتراكم أسباب التدمير ومن ثم تهدد سلطتها ، ويصبح لا بد من

تعويض الجماهير عن إلغاء الأنظمة التي يستخدمونها ، في الديموقراطيات
الرأسمالية ، لتحسين مستوى معيشتهم . أضف إلى ذلك أنه من الناحية
الخارجية كانت حقيقة أن الفاشية تغذت على الآمال القومية الخائبة تعنى
بالضرورة تركيزها على سياسة خارجية عدوانية . وقد خدم ذلك عدة
أغراض . فبواسطة توجيهها الاهتمام إلى « المجد » الخارجى اتجهت إلى صرف
الأنظار عن أسباب التدمير الداخلية . وانطوى الاهتمام بالمجد على زيادة
في التسليح بحيث يتناسب مع المطامع التي يقتضيها هذا « المجد » ، وأدت
هذه الزيادة ، بناء على ذلك ، إلى تخفيض البطالة بوصفها أشغالا عامة ؛
ومن ثم يمكن تقديمها كدليل على انتصار النظام الفاشى في المجال
الاقتصادى . بيد أن الاهتمام « بالمجد » لا بد له من نجاح ملموس .
ومن ثم يصبح من الضرورى للقوة الفاشية ، لا أن تهدد بالأعمال العدوانية
فحسب ، بل أن تعمل أيضاً على الحصول على « مكانها تحت الشمس » .
وتحقيقاً لهذا الغرض تختار خصماً إما لا يستطيع إلا التسليم ، بسبب ضعفه ،
أو إذا قاوم ، يجعل الدخول في الحرب يبدو مغامرة فيها أمل . ولما كانت
الحرب أو التهديد بالحرب دائماً وسيلة لتدعيم الوحدة السيكولوجية للأمة ،
على الأقل حتى اللحظة التي تعاني فيها الهزيمة في الميدان ، فإن هذا الوضع
يجعل مقاومة النظام أكثر صعوبة ، كما يؤدي إلى زيادة هيئته في حالة
انتصاره . وتقدم الأمة بفتوحات من هذا النوع يتميز بأنه يرضى الآمال
القومية التي كانت قد تعرضت في الماضى للهزيمة أو الخيبة . إذ لن يكون
هناك كثيرون ، باستثناء أولئك الذين يناصبون النظام العداء الصريح ،
لا يؤثر في نفوسهم نجاحه في استخدام أساليب التوسع الأمبريالى .

وقد انتهى النقاد للماركسيون للفاشية إلى أنها ببساطة تعبير عن الرأسمالية
الاحتكارية في سبيلها إلى الانهيار . وأشاروا ، وهم على حق ، إلى أنها
لا تؤثر في العلاقات الحيوية بين الطبقات في أى مجتمع تسيطر عليه .

وباستثناء أفراد بذاتهم أو بعض جماعات خاصة ، مثل اليهود ، تتميز الفاشية في عملها بأنها تترك الغنى حيث هو غنياً والفقير فقيراً . وأشاروا ، وكانوا على حق أيضاً ، إلى أنه في كل دولة فاشية لم يقتصر الأمر على أن الاحتكارات الكبرى قوّت مراكزها فحسب بل إن الوعود التي بذلت بحماية « الرجل الصغير » لم تتحقق مطلقاً في الواقع . وأثبتوا بأدلة كافية أن تدمير أنظمة مثل النقابات والأحزاب الاشتراكية يترك العمال عاجزين إلى حد كبير أمام مطالب أصحاب الأعمال ، وقد صاحب التطور الفاشي بصفة مستمرة تناقص في مستوى المعيشة . وهم لذلك يذهبون إلى أن جوهر الفاشية هو أنها تمثل احلال ديكتاتورية سافرة للاحتكارات الكبرى محل الديمقراطية الرأسمالية . فهي الملجأ الذي تُدفع إليه الرأسمالية عندما تصير عاجزة عن الاحتفاظ بميزات للطبقة الحاكمة وفي نفس الوقت تسلم ببعض التنازلات للجماهير .

وهناك شيء من الحقيقة السليمة في هذا التحليل ، وإن كانت في اعتقادي غير دقيقة دقة كافية في طابعها بحيث تغطي جميع الوقائع التي ينطوي عليها الموقف . فلا يستطيع أي شخص درس تاريخ استيلاء « موسوليني » و « هتلر » على القوة ألا يرى أنهما كانا ، بصورة أساسية ، نصيرين مأجورين للمشروعات الاقتصادية الكبرى . فكل منهما حصل على جزء كبير مما كان يحظى به من تأييد مادي من هذا العنصر في المجتمع ، وكل منهما دفع ثمن هذا التأييد بتدمير الأجهزة الأساسية للدفاع لدى الطبقة العاملة لصالح المشروعات الكبرى . بيد أن الأمر ينطوي على عنصرين جوهريين في فهم الفاشية لم يولها أخصامها الماركسيون اهتماماً كافياً .

الأول حقيقة أن كلا من « موسوليني » و « هتلر » استطاع بناء حركة شعبية . فقد استطاعا أن يجمعا المحرومين من مختلف الفئات في تنظيم قوى ، سواء من الجنود المتعطلين مثل « روم » أو للفكرين الذين هبطوا من مستوى طبقهم مثل « روزنبرج » والشباب للتذمر والتاجر البورجوازي

الصغير ، وكان لها تأثير واضح ومهم على النساء . ويبدو أن سر هذه القدرة يقوم على أساس ذى شعبتين . فقد بنيت جزئياً على استغلال ماهر للشعور القومى بأن بثت الأمل فى النجاح والوحدة لدى ناس جعلهم الإخفاق والفرقة تعساء . وعرضت عليهم التوسع عن طريق العمل فى وقت بدا فيه النظام الذى قامت الفاشية احتجاجاً عليه غير قادر على النمو والعمل . هذا إلى جانب أنها لما كانت منظمة بوصفها جيشاً فإنها هيات لمن ينضمون إليها فرصة المستقبل مع حق إصدار الأوامر ، إنهم أحسوا أنهم يسرون فى نظام عسكري نحو تحقيق هدف ما . فقد أعطوا شيئاً يعملونه . وفى إتمامهم لمهمتهم أحسوا بأنهم أصبحوا شيئاً مذكوراً . وحتى عندما يهاجمون نقابياً عاجزاً فى شارع جانبى مظلم ، أو يضربون يهودياً مسناً ، كانوا يحسون بأنهم ينزلون الهزيمة بأولئك الذين تعلموا أن يعتبروهم أعداءهم ؛ وكان من اليسير أن يجعلوا من أعدائهم السبب فيما عاتته الأمة من إذلال ، وهكذا يلبسون هزيمة أعدائهم ثوب انتصار الأمة . إن الحالة للرضية التى كانت تعانيها إيطاليا وألمانيا فى فترة ما قبل سنة ١٩١٨ كان فيها أعداد كبيرة من الناس يتوقون إلى التخلص من الإحساس بالخيبة واستطاعوا أن يجدوا فى العنف وسيلة للتنفيس عنها بتعويض اعتدائى عنها . ولما كان معظم أولئك الذين هاجموهم إما مثل النقابيين يكرههم رجال الأعمال كرهاً مريراً ، أو مثل اليهود الألمان ، لا يزالون يعتبرون عنصراً أجنبياً فى حياة الأمة ؛ فإن العنف الفاشى حظى بما يكاد يكون استحساناً بوصفه مساهمة فى نظام جديد مقبل تصبح النقابية فيه عقيمة وتصبح فيه ممتلكات اليهود والمرا كز التى يشغلونها نهياً لرجال لم يستطيعوا أن ينافسوه على قدم المساواة . وعندما نضع كل ذلك فى ضوء الأزمة الاقتصادية وجو سياسى كانت الفرقة فيه بين الأحزاب تحول دون أى وضوح فى توجيه الحكم ، يكون من الواضح أن هناك مادة ضخمة قابلة للانفجار تنتظر من ينظمها . ولو أن الحكومة فى أى من

إيطاليا أو ألمانيا استعملت الحزم مع « موسوليني » و « هتلر » في أيامهما الأولى لكان من اليسير تدمير الحركتين اللتين يمثلانهما . بيد أن القوى المناهضة لم تكن في أى وقت من الأوقات متحدة إلى درجة تكفى لتحقيق ذلك .

ذلك لأن الطبقة الرأسمالية للتماسكة كانت لا تثق في حالة العمال للمعنوية ولم تكن غير عاطفة على رجال سيعملون ، كما وعدوهم سرّاً ، على القضاء على هذه الحالة بتدمير التنظيم الذى جعلها ممكنة . وكان العمال منقسمين ، وخاصة الانقسامات التى نشأت عن عطف بعضهم على الدولية الشيوعية ونفور البعض الآخر منها ؛ بل إن الحال وصل بهم إلى كراهية بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم للعدو المشترك . وكانوا يواجهون جيشاً منظماً جيد التدريب ؛ كان يقول شيئاً واحداً ، وشيئاً واحداً فقط ، لكتلة المواطنين غير المشتغلين بالسياسة ، بينما كانوا هم مشغولين بمخلافات مذهبية معقدة لانهاية لها لم تكن هذه الكتلة تفهم منها إلا القليل أو لا تفهم شيئاً على الإطلاق . هذا بالإضافة إلى أن ما بدا أن أحزاب اليسار تعد الجماهير به قد وعدتهم بالجزء الأكبر منه الفاشية صراحة ، وكانت الأخيرة أكثر مهارة بكثير في دعايتها في استغلالها السيكولوجى للتقليد القومى ؛ إذ بدا على اليسار جنوحاً عن المجرى الأساسى لهذا التقليد ، أما بالنسبة « لموسوليني » و « هتلر » فقد كانت استعادته لقوته عنصراً جوهرياً في برامجهما . إن أمة تتقلب في مرارة الفشل تكاد تكون القومية للمتطرفة بالنسبة لها ترفض ضرورياً . وبينما كان الفاشيون يشيدون بأعجاد الماضى ، طالب اليسار نبذه كلية ومعه مئات الذكريات التى صارت مقدسة . ولا مجال للشك في أن أسلوب الدعاية الفاشية كان ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، أكثر اتفاقاً مع ما يتوقعه الناس ومن ثم أسهل فهماً من دعاية منافسيهم . فإن تأكيدهم بأن استيلاءهم على السلطة سيعنى عملاً من المحتمل أن يعوض الهزيمة للماضية كان ،

فيما أعتقد ، دليلاً على نوع من الإدراك كانت دعاية اليسار تفتقر إليه دائماً .
ويجب أن نذكر أن اليسار كان يتسم بناحية نقص حيوى من الأهمية
بالمكان الأول ، فقد كان يبشر بمذهب ثورى دون أن يدرس جدوا ديناميكية
القوة . وقد برز ذلك بوضوح فى الانفجار القصير الأمد للمشاعر الثورية
الإيطالية عندما استولى العمال فى سنة ١٩٢٠ على المصانع . وكان عليهم إما أن
ينتقلوا من هذا الاستيلاء إلى مهاجمة الدولة ، أو أن يقبلوا هزيمة كان لابد
أن تخلق عداء عميقاً بين جميع عناصر النظام التقليدى . واختاروا الأمر
الأول . وكان هذا يعنى بالضرورة ، أولاً أنهم أبلغوا أعداءهم أنهم غير قادرين
على الاستيلاء على السلطة وأن تدميرهم كان حالة مزاجية أكثر منه حركة ، ثانياً
أنهم سيخضعون لحكم القوة إذا فرض عليهم . وهذا الاكتشاف هو الذى دعم
التحالف بين « موسوليني » والطبقة الحاكمة فى إيطاليا . ومنذ ذلك الوقت
كان عليه فقط أن يستولى على السلطة فى جو مسرحى أعد بعناية حتى يوحى
بمظهر أنه لا يقاوم ، وخلال العامين الأولين الذين كان يتلمس فيهما طريقة
إلى السلطة المطلقة لم يكن لدى أحد من خصومه الشجاعة الكافية ليتحدى
سلطته . فقد كان يعمل بينما اكتفواهم بالمناقشة .

وإذا كانت التجربة الألمانية أكثر تعقيداً ، فإنها مع ذلك تنبئ عن
نفس الدرس . فلم يكن الأمر قاصراً على أن جمهورية ويمار كانت منذ بداية
الأمر لا تحظى بشعبية ، إذ كان عليها أن تحكم دولة تحس بمرارة الهزيمة ،
ولم يكن قاصراً أيضاً على أن أيا من حكوماتها العديدة منذ سنة ١٩١٨
لم تحاول أن تبني جهازاً مدنياً أو قوة دفاعية تستطيع الاعتماد حقيقة على
ولاها ، وعلاقة « هتلر » بحكومة بافاريا بعد التمرد فى سنة ١٩٢٣ دليل كاف
على ذلك . كما أنه لم يكن قاصراً على أن الجمهورية كانت تعاني مأساة التضخم
وشقاء الأزمة الاقتصادية الذى عم البلاد على نطاق واسع ، وأن فرنسا
وبريطانيا عاملتها ، حتى لحظة مقدم « هتلر » ، بوصفها دولة أخط منها قدراً .

بل إنها خلال تاريخها الذى استمر خمسة عشرة عاما لم تحط مطلقاً بحكم يتمتع
بقدر كاف من القوة ليتابع سياسة قوية أو حتى سياسة مستمرة. فقد أزعتها
الشيوعية الألمانية بفكرة الثورة ومن ثم أشاعت الرعب فى البورجوازية
دون أن تكون لديها القوة للمادية الكافية لإخضاعها . هذا من ناحية ،
ومن ناحية أخرى قسم الاشتراكيون الألمان وقتهم بين مقاتلة الشيوعيين
— الأمر الذى يتحمل الشيوعيون قسماً كبيراً من مسئوليته بسبب الأساليب
المثيرة التى اتبعوها فى الواقع — وبين الاحتفاظ مستميتين بالأوضاع الشرعية
وهو ما استغله خصومهم الفاشيون إلى أقصى حد . ومثل واحد على ذلك
— وإن كان مثلاً ذا أثر بعيد — أنه ما من شخص يستطيع أن يدرس تسليم
الاشتراكيين الديمقراطيين الحكم فى بروسيا إلى « فون بابن » دون أدنى
مقاومة فى سنة ١٩٣٢ دون أن يدرك أن الحزب ، مهما كان منظماً بطريقة
رسمية ، لم يفهم مطلقاً ديناميكية القوة . ومنذ اللحظة التى تم فيها التسليم
لم يعد هناك أى أمل للجمهورية ويمار إلا عن طريق العمل الثورى . وواقعة
أن الاشتراكيين ، الذين كانت مصالحهم الأولى فى الدفاع عنها بأى ثمن ، لم
يقدموا على هذا العمل إنما تعنى ، ولا يمكن أن تعنى إلا ، أنهم سلموا
بدمارهم .

أن أولئك الذين أرادوا أن يحكموا كانوا يخافون من الاضطلاع بالحكم ،
هذا هو فى اعتقادى معنى التجربة الاشتراكية فى إيطاليا وألمانيا قبل مقدم
« موسوليني » و « هتلر » إلى الحكم . فقد رفضوا أن يكونوا الدولة ،
وكان يواجههم خصوم عزموا عزمًا أكيداً على استغلال قوتها الإرغامية
العليا إلى أقصى حد ممكن . يقودنا هذا إلى الجانب الثانى من الفاشية الذى
أخطأ فيه ، فى رأيى ، التحليل للماركسى لطبيعته . فبينما أنه صحيح ، كما سبق
أن قلت ، أن استيلاء الفاشية على القوة كان مصحوباً بمشاركة بين زعمائها
والعناصر الحاكمة فى الديموقراطية الرأسمالية التى دمروها ، الأمر الذى لم

يعرف إلا بعد أن تم الاستيلاء ، فإن استعماها للقوة جعلها أكثر من مجرد آلة في يد الرأسمالية الاحتكارية .

فلقد كانت مدفوعة بواسطة منطقها الداخلى إلى تدمير الرأسمالية في صورتها التاريخية للتحركة . وأعتقد أن هذا كان ، مع تسليمنا بالمشاكل التي واجهتها الفاشية ، أمراً حتمياً إذا كان زعماءها سواء في إيطاليا أو ألمانيا ، بوصفها حركة منظمة ، يريدون الاحتفاظ بالسلطة . إذ أنهم كانوا مرغمين على عمل شيئين ، فمن ناحية كان عليهم أن يعالجوا مشكلة البطالة ، ومن ناحية أخرى كان عليهم أن يعيدوا التقليد القومى إلى سابق عهده وأن يقضوا على الإحساس بالإخفاق الذى جلبته سنوات ما بعد الحرب . وما كانوا يستطيعون تحقيق ذلك بواسطة الأوضاع الكلاسيكية للرأسمالية . إن تجربة دكتور « بروننج » فى ألمانيا أثبتت ذلك بوضوح . كما لم يكن فى استطاعتهم تحقيقه عن طريق التضخم ، فذكريات الأزمة التى وقعت بعد غزو الفرنسيين للروهر كانت مازالت حية فى الأذهان . ومن ثم كانوا فى حاجة إلى برنامج من الأشغال العامة يسمح بمتابعة سياسة خارجية قوية . فالأول يمتص البطالة ، والثانى يصرف الأنظار عن المتاعب الداخلية .

بيد أنه إذا أريد للسياسة الخارجية القوية أن تحظى بأى نجاح لا بد أن تقوم على إعادة التسليح ، فرجل السياسة الذى يتقدم بمطالب ضخمة يجب أن تكون لديه القوة المادية التى يدعم بها مطالبه . إن ألمانيا التى نزع سلاحها وإيطاليا الضعيفة ، كانتا تستطيعان أن تناقشا وأن تتوسلا وتتملقا ، ولكنها ما كانتا لتستطيعا الإصرار على مطالبهما . ومن ثم كانت سياسة إعادة التسليح على نطاق واسع تنطوى على مزايا واضحة . فقد كانت بمثابة برنامج أشغال عامة . كما جعلت فى وسع الزعماء الفاشيين أن يتشددوا فى مطالبهم للزيادة كلما زادت قوة تسليحهم . وكان من الواضح أن الدول الأوربية الكبرى على استعداد لأن تبذل الكثير لتجنب الحرب على الأقل ، ومن ثم أصبح

من الممكن الحصول على تنازلات بواسطة تهديد يعيد الهيبة القومية . وإعادة التسليح تمتص البطالة ، ولا يقتصر ذلك على تهديّة التذمر الذي لم يستطع النظام السابق التغلب عليه فحسب ، بل إنه يرفع أيضاً من قدر الفاشية بين العمال بدرجة تحقّقه ، كما يعمل أيضاً إلى حد ما بمثابة تعويض عن حرياتهم المفقودة ؛ إذ يجب علينا ألا ننسى — كما لم ينس الزعماء الفاشيون — الإغراء السحري للاتحاد السوفيتي بين العمال بوصفه البلد الذي قضى فيه على البطالة .

بيد أنه لا يمكن تحقيق برنامج يتسم بهذا الطابع على نطاق واسع في ظل اقتصاد رأسمالي . فقد كان يتطلب سيطرة الدولة على الاستثمار ، وسيطرة الدولة على الواردات ، كما يتطلب تحديد الربح بواسطة الدولة للاستمرار في التوسع في إعادة التسليح بواسطة استثمار الربح الزائد في صناعة الأسلحة . وأكثر من ذلك ؛ كلما سار التسليح في طريقه كان هناك الخطران التوأمان اللذان يجلبهما بالضرورة الاقتراب من العمالة الكاملة — ارتفاع في مستوى الأجور وبالتالي ارتفاع في الأسعار ، والخطر الثاني للربط به من انتقال العمال في الصناعات المختلفة ، ومن المشاريع المختلفة داخل كل صناعة ، إلى حيث أفضل الأجور . ومن ثم كان لزاماً على الحكومة أن تحدد إمكانيات زيادة الأجور ، ويتطلب هذا تحديد الأسعار للحيولة دون التذمر ، ويؤدي هذا بدوره ، خصوصاً على ضوء تكديس الأرباح للاستثمار في التسليح ، إلى تحديد الاستهلاك . ان ألمانيا في سنة ١٩٣٩ ، وإلى درجة أقل إيطاليا كانتا قد نبذتا جميع سمات الاقتصاد الرأسمالي للتحرر .

وكان لهذا التطور آثار أخرى . فإذا كان إلغاء النقابات ، الذي قضى على أي نضال في سبيل رفع مستوى للعيشة ، قد سهل حدوثه ، فإن نطاقه الواسع أدى إلى انخفاض سريع في استهلاك الجماهير . وهذا بدوره أثر تأثيراً سيئاً في حالة طبقة صغار التجار ، إذ وجدوا أنفسهم غير قادرين على الاحتفاظ بمركزهم واضطروا إلى الانخراط في صفوف الأجراء . ومن هذه الزاوية

عملت الفاشية بلا نزاع على تقوية الوحدات الصناعية الكبرى ، ولكنها أضعفتها أيضا لأن سلطتها ، وقد أخضعت لمقتضيات برنامج إعادة التسليح ، أصبحت محدودة بأهداف هذا البرنامج ، أى استعادة الهيبة القومية . ولكن لما كان النظام السياسى الفاشى هو ديكتاتورية الحزب ، فإن ذلك يتبعه أن تحديد معنى الهيبة القومية مسألة يتولاها زعماء الحزب . ولما كان هدفهم ، مثل جميع المغامرين ، هو مجرد الاحتفاظ بالسلطة ، فإن هذا التحديد يصاغ على ضوء ما يرون هم أنه أفضل سبيل لبقائهم فى الحكم .

فإذا سلمنا بهذين الأمرين (١) أنه كان عليهم أن يعالجوا البطالة بصورة مسرحية ، و (٢) أنه كان عليهم أن يستعيدوا الهيبة القومية ، فإنهم كانوا مرغمين على إعادة التسليح وبالتالى ، بالضرورة ، على السيطرة الكاملة على جهاز الإنتاج . وكان عليهم ، على ضوء التجربة للماضية ، أن يتجنبوا التضخم ؛ ومن ثم كان عليهم أن يحولوا ، على الأقل ، دون ارتفاع مستوى المعيشة فى نفس الوقت الذى يزدون فيه من الإنتاجية . ولما كانوا يدركون أن أى انخفاض مستمر لهذا المستوى لمدة طويلة لا بد أن ينجم عنه تدمير ، فقد كان عليهم أن يفعلوا شيئين آخرين . فقد كان عليهم أن يحددوا الربح حتى لا يقارن العمال بين تناقض وضعهم ووضع أصحاب الأعمال الذين يشتغلون عندهم ، وكان هذا ضروريا أيضا لكي يمكن الحصول على رأس المال اللازم للتسليح ؛ بيد أن تحديد الربح لم يكن كافيا . فقد يؤدي إلى الحيلولة دون إثارة الغضب والحسد ، وبذلك يكون له أثر سلبي سيكولوجيا . بيد أنه لا يخلق الأمل ، والنظام الذى يهدف إلى الدوام والاستقرار لا بد له من أن يخلق الأمل . ومن ثم كان على الزعماء الفاشيين أن يجعلوا إعادة التسليح أساسا لسياسة امبريالية من الغزو . إذ كان لزاما عليهم أن يعدوا بمزايا مستقبلية مقابل تضحيات حالية . فإذا لم توجد إمكانية للغزو الذى يهيء الفرصة للاستغلال التى تفيد منها الأمة ، سواء ألمانيا أو إيطاليا ، لما استطاعوا إرضاء العمال

من ناحية والطبقات للمالكة من ناحية أخرى . فأرضاء الأولين يكون مستحيلا بسبب ضخامة تلك النسبة من الإنتاج المكدمة لإعادة التسليح ، وإرضاء الثانية يكون مستحيلا لأن إلغاء تحديد الربح سيثير نائرة الرأي العام بين العمال . ولم يكن في وسعهم الهرب من ضرورة إعادة التسليح لأنهم لو فعلوا ذلك لكان عليهم أن يهجروا تلك السياسة الخارجية القوية التي جعلت في وسعهم الادعاء بأنهم يعيدون التقليد القومي إلى سابق عهده ، ولكان عليهم أيضاً أن يجدوا بديلا لإعادة التسليح بوصفه أشغالا عامة إذا أريد ألا تعود البطالة على نطاق هائل . وقع القوم ، سواء في إيطاليا أو ألمانيا ، في حبال هذه للمشكلة فأصبح الغزو هو الهدف الذي لا مندوحة عنه لسياستهم وكان من المؤكد بطبيعة الحال أن الغزو سيؤدي ، في مرحلة أو أخرى ، إلى الحرب .

— ٢ —

وهذا بطبيعة الحال تبسيط شديد للعمليات الاقتصادية المعقدة التي قامت بها الفاشية . بيد أن ما يهمنا هنا هو تأكيد أن زعماء الأحزاب الفاشية استغلوا قوة الدولة في كل حالة ليجعلوا من أنفسهم سادة لكل من الطبقات العاملة والطبقة الرأسمالية لضمان الاستمرار لسلطتهم . وقد اكتسبوا بعض الرضا في مطلع الأمر بحلهم مشكلة البطالة وبتحديد الربح للأرباح ، وحصلوا على استحسان الطبقة الثانية بإلغاء أجهزة تقدم الطبقة العاملة وبأن جعلوا الصناعة تعمل بأقصى طاقتها . وحظوا باستحسان الجميع بأن جعلوا بلديهما موضع رهبة من جانب الأمم الأخرى ، وقد اعتبر هذا بمثابة إحياء للهبة القومية . وأدت — هذه الرهبة إلى توسيع أقاليم كل من الأمتين ، مع فرصة الربح المستمر من نتيجة للتوسع . وأثار الربح الأمل في أنه ، في مرحلة ما ، سيتحقق ارتفاع مستوى للعيشة وعندما يحدث ذلك سيضمن الأمن للجماهير والاستقرار للنظام .

وضعف هذه الخطة واضح . فقد كانت تعتمد على الغزو في الخارج للاحتفاظ بالمكاسب في الداخل . فالرعب الذي نشرته في الداخل يماثله ما تثيره من

تهديدات في الخارج . ودفعت هذه التهديدات أولئك الذين وُجِهُت ضدهم إلى التسلح ضد عواقبها . ولست في حاجة هنا لتلخيص تاريخ العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب . فجهد الدول الرأسمالية في « تهدئة » الفاشية معروفة إلى درجة لا حاجة معها إلى تحليل مفصل ، ومن الواضح الآن من تاريخ هذا الجهد أن الهدف من « التهدئة » لا يمكن أن يكون قد تحقق لأن الثمن الذي كانت الفاشية ستقتضيه كان سترك فرنسا وبريطانيا في مواجهة مشاكل قاضية على رفاهتهم الاقتصادية ، كما أنه لم يكن هناك ما يثبت أن تسليمها سيجعل في وسع الدول الفاشية قبول سياسة سلمية . لأن هذه السياسة كانت ستعني تهديداً لسلطة زعمائها وسرعان ما يقضى عليهم . فالسلم كان يعنى انصراف الاهتمام عن المغامرة الخارجية إلى المظالم الداخلية . عندئذ يصبح من الضروري أن يواجه هؤلاء الزعماء مشكلة مستوى المعيشة لدى العمال ومشكلة تحويل اقتصاد الحرب إلى اقتصاد سلم ، ومشكلة مطالبة الطبقة الرأسمالية بالعودة إلى سيطرة أقل تشدداً . ومن ثم كان لابد أن يتقدموا بمطالب جديدة باستمرار ، كما حدث في حالة ألمانيا ، بمعدل يتزايد بسرعة ، مما يؤدي إلى اقتناع جيرانهم بأن استقلال أوروبا مستحيل طالما ظلوا في مراكز الحكم . وعندما أصبح ذلك الاقتناع واضحاً ، كما حدث بعد الاستيلاء على براغ ، صار للموضوع هو موضوع الحادث الذي يثير كارثة الحرب .

فما هو إذن جوهر الفاشية ؟ إنها نتاج الرأسمالية في طور انحلالها . إنه رد للمصالح المملوكة على الديمقراطية التي تحاول أن ترتفع فوق مستوى علاقات الإنتاج التي ينطوي عليها المجتمع الرأسمالي . بيد أنها ليست مجرد إبادة للديموقراطية فحسب بل هي أيضاً استغلال الشعور القومي لتبرير سياسة خارجية تقوم على المغامرة بأمل أن يؤدي ذلك إلى تعويض المظالم التي هي دليل على الانحلال الرأسمالي . فحينما لقيت الفاشية نجاحاً قامت على احتجاج مصالح رجال الأعمال ضد زيادة مطالب العمال . وحتى يؤتى هذا الاحتجاج

ثمارة عقدت مصالح رجال الأعمال تحالفا مع قائد لجماعة من الجنود المرتزقة برز فوق أقرانه ومع جنوده من المرتزقة ليقضوا على قوة العمال مقابل امتلاكهم للدولة . بيد أنه بمجرد أن استولى ذلك القائد على الدولة وجد ، بلا استثناء ، أنه لا يستطيع مجرد إعادة الخطوط العريضة الكلاسيكية للرأسمالية وترك الأمر عند ذلك . إذ لا يقتصر الأمر على أن جيشه نفسه يتوقع غنائما ، بل عليه ، إذ جعل نفسه الدولة ، أن يستعمل الدولة في حل للمشاكل التي استطاع عن طريق وجودها أن يستولى على القوة . فليس لديه أى مبدأ حقيقى سوى رغبته الشديدة فى البقاء فى الحكم . ومعيار « الخير » لديه هو معيار النجاح العملى البحت . وهو يجد بدون استثناء أن النجاح معناه استعمال قوة الدولة فوق الأمة لإرغامها وتملقها لتذعن لحكمه . وهذا الإذعان هو الهدف الوحيد من الوسائل التي يستعملها كما أنه المبرر الوحيد لها . فالقيم الوحيدة التي يضعها موضع الاعتبار هي تلك التي يبدو أنها ستسهم فى نجاحه .

إنه فى الواقع ، وبأسوأ المعانى ، أمير مكيا فى يعمل . فلا بد له ، حتى يظل فى الحكم ، أن يقضى على كل احتمال لخلعه عن طريق أى إجراء دستورى ، ومن ثم يجب أن يصير طاغية لاحت لسلطته ولاحد لمدة ولايته . بيد أن الطغيان للطلق غير المحدود لا يستطيع أن يفرض نفسه إلا بواسطة الخوف ، ومن هنا كان لابد من القضاء على حكم القانون ليحل محله الإرهاب ؛ ولكن الإرهاب بدوره ليس وحده أسلوبا يسمح بالدوام فى الحكم . ومن ثم كان لابد للطاغية أن يجد وسائل تؤدي إلى الإذعان لسلطته . وهو يستطيع أن يفعل شيئا عن طريق الدعاية ، بيد أن الدعاية يجب أن توجه نحو إشباع تلك المجموعة المتنوعة من المصالح التي لابد حتى لطاغية أن يعمل حسابها . ومبادئ العمل لديه ، فى تحقيق هذا الهدف اثنان عدّا فى جوهرها . الأول استغلال الشعور القومى ، فهو يعمل على رفع مظالم حقيقية ، ويبتكر

مظالم خيالية يستطيع للمطالبة برفعها . بيد أنه لكي يفعل ذلك يجب عليه ، مرة أخرى ، أن يسلح نفسه ؛ وتسليحه نفسه يعنى فى نفس الوقت السيطرة على اقتصاديات الأمة وأن يقلل من المخاطر التى تترتب على رفع المظالم مما ينطوى على تهديد دول أخرى ؛ وهو يعنى أيضا أنه إذ يهين للقوات الدفاعية للدولة عملا مستمرا ويمنحها مركزا ممتازا فى الحياة القومية يقلل من خطر أن قوتها قد تزداد حتى تخرج عن سيطرته . والمبدأ الثانى ألا يكون لديه أى مبدأ ثابت فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ؛ فهو يتحكم أو يخفف من حدة سيطرته على ضوء الضرورات المتغيرة التى تواجهه ، لا على أن ذلك سمة دائمة من سمات الوضع .

وواضح من السياسة التى اتبعها كل من « هتلر » و « موسوليني » أنهما كانا يعملان على هدى هذا المبدأ الثانى . فقد استطاعا أن يردا على شكوى العمال من انخفاض مستوى المعيشة بأنهما حددا الأرباح وسيطرا على توجيه الاستثمار ، بينما انطوت سياسة إعادة التسليح التى اتبعها على عمالة كاملة . وكان فى وسعهما أن يردا على شكوى أصحاب الأعمال من أن المشروعات لم تكن حرة ، أولا بأنهما بتدميرهما للمنظمات العمالية كفلا وجود قوة عاملة طيبة ، وثانيا بأن الأمبريالية الجديدة القائمة على التغلغل الاقتصادى والغزو تهين فرصة دسمة للاستغلال فى المستقبل بواسطة الطبقة التى لديها القدرة على الاستثمار . ومن اليسير إرضاء ذلك الجيش من المتدمرين الذين اعتمدا عليهم فى وصولهما إلى القوة ببعض المراكز السياسية والصناعية ، التى تزيد أهميتها أو تقل ، وهى مراكز تهين لهم فى كل حالة السبيل إلى القوة والأبهة والثروة بصورة ما كانوا يستطيعون الحصول عليها بغير ذلك .

وقد بذلت جهود كبيرة فى اكتشاف فلسفة لافاشية . وهى جهود ضائعة . إن الفاشية قوة تبنى على الإرهاب وتنظم ويحتفظ بها بواسطة الخوف من الإرهاب وبواسطة الآمال التى يثيرها الغزو . إنها فرض نظام حالة

الحرب على مجتمع تستمر فيه الأحكام العرفية لأن الأمة مرغمة على أن تقضى أى فترة قصيرة من السلام فى الاستعداد للحرب . فهى تعيش فى وقت السلم بواسطة ما تفرضه من إرهاب شديد ، وهى تعيش فى وقت الحرب بقدر نجاحها فى الحرب . وتعتمد سلطتها فى فترات السلم على قدرتها فى الحيلولة دون تنظيم خصومها وعلى ما تستطيع أن تثيره من آمال فى مكاسب قريبة من متناول اليد . وتعتمد سلطتها فى وقت الحرب على تحقيق انتصارات باستمرار وعلى إدراك الأمة أن ثمن الهزيمة لا بد أن يكون باهظا .

وبالاختصار ليس هناك فلسفة فى الفاشية فى أية صورة من صورها التى عرفناها . وكل ما أغرقنا به دعايتها من المذاهب يظهر عند الفحص أنه وسائل دعاية ليس لها أى معنى سوى قدرتها على دعم النظام الذى يتعلق به الأمر . فذهب تفوق الجنس الشمالى يستعمل فى ألمانيا ، ومذهب العبقريّة اللاتينية يستعمل فى إيطاليا . والعداء نحو السامية هو السلاح التاريخى لكل حاكم يحتاج إلى عدو يستغله وممتلكات يوزعها ، وهو سلاح يحظى بشعبية بين الجماهير غير المتعلمة دائماً فى فترات الضيق الاقتصادى . والإصرار على « المصير الذى يعده القدر » للأمة ، سواء الألمانية أو الإيطالية ، ليس فى قرارته إلا مجرد البحث عن مصادر جديدة للثروة للاستغلال بوصفها أداة للمحافظة على الإذعان فى النظام . والغزو يعنى مراكز واستثمارات وسوقاً يتحكم فيها سياسياً . ومهاجمة المبادئ الديموقراطية تتبع بالضرورة حاجة الزعيم إلى تبرير سلطته المطلقة . وإذا كان فى تكوين الفاشية أى مبدأ على الإطلاق ، فإنه ببساطة ليس هناك سوى مبدأ أن القوة هى « الخير الوحيد » وأن القيم لا تتصل إلا بتلك الوسائل التى تدعمها وتوسع نطاقها .

— ٣ —

والواقع أنه ليس من بين حجج الفاشية حجة لم يتنبأ بها « أرسطو » فى وصفه للطغيان الإغريق ، وكل ما هو جديد فى أساليبها هو النطاق الذى طبقت فيه وطابع الأسلحة التى وضعها العلم الحديث تحت تصرفها . ولكن

هذا بطبيعة الحال لا يقلل من أهمية للشا كل الملحة التي تثيرها . ولزاما علينا أن نفهم لماذا أمكنها الاستيلاء على القوة ، وعلينا أيضا أن نفهم ما هي الأسباب التي تؤدي إلى القضاء عليها . لأن ضرورة تدميرها شيء بديهي في أى مجتمع مكون من أمم متعدية . إذ أن نظاما يدمر كل القيم باستثناء القوة ؛ وعلى استعداد للالتجاء إلى الحرب دون أى وازع بوصفها أداة طبيعية من أدوات السياسة القومية ، إما أن يقضى عليه أو يستعبد الجنس البشرى . وليس هناك حل وسط بين هذين البلدين .

وغزو الفاشية لإيطاليا ليس فيه ، بمعنى ما ، ما يدعو إلى الدهشة . فالحكم البرلماني لم يحظ بنجاح هناك ؛ وكانت الأمية منتشرة ، والأفكار الإيطالية عن التوسع لا تتناسب مطلقاً مع ما تحقق منها . وكان ميزان القوة بين الطبقات المختلفة متوازنا بدقة ، وكانت التقاليد شبه الإقطاعية لا تزال متأصلة الجذور في المناطق الزراعية . وقد كانت إيطاليا تحاول أن تبدو بمظهر الدولة العظمى دون أن تكون لديها المصادر الضرورية للمحافظة على هذا المظهر . ففي ترتيب السياسة الأوروبية الغريب ، كانت إيطاليا تتمتع في سنة ١٩١٥ كما في سنة ١٩٣٩ بقوة من يستطيع أن يبتز المال بالتهديد . ولما كانت تسود فيها عادات العنف التقليدية التي ألفتها خلال قرون من سوء الحكم والحكم الأجنبي ، وبالنظر أيضاً إلى عدم قدرة اقتصادها على إرضاء أى طبقة داخل إطار الديمقراطية الرأسمالية ، وكذلك إلى عدم وجود أى تقليد عميق من الحكم النيابي ، فإن القضاء على التماسك الداخلي فيها بواسطة الحرب وما أعقبها من إخفاق جعلها فريسة سهلة لمغامر من طراز « موسوليني » . ورأى فيه الإيطاليون بدون صعوبة الخليفة التاريخي « لسيزار بورجيا » . وبصورة طبيعية تماماً عادت الديمقراطية البرلمانية ، التي لم يتجاوز عمرها خمسين عاما ، فصارت مجرد حدث غريب بين فترات من الديكتاتورية .

ولكن غزو النازي لألمانيا يمثل مشاكل أكثر تعمقا . فلم تكن هناك أمة في العصر الحديث أكثر علماً من الألمان ؛ فقد كانت تقود العالم كله في مستوياتها التربوية وفي كمال فنونها الصناعية وفيما حققت في ميدان العلوم ، وظلت تقوده مدى خمسين عاما . وكانت حركتها الاشتراكية منظمة تنظيماً جيداً ، وبدأت نقاباتها قائمة على دعائم راسخة . وكادت تتفوق في مركزها الفكري حتى على فرنسا ، وكلما زاد ما يتمتع به مواطنوها من حريات كلما ارتفعت مكانتها الفكرية واتسع نطاقها . وخضوع أمة من هذا الطراز « لهتلر » ومرتزقته ، دون أدنى مقاومة ، أمر يدعو إلى التعجب من أية ناحية نظرت إليه . وإذعانها ، لا لمجرد نفي جميع من جعلوا اسم ألمانيا محترماً في الخارج تقريباً فحسب ، بل ولخضوع من بقي من علماءها في ذلة لملق بيزانطي فرض عليهم نحو رجال وأساليب أجمع معظم العالم المتمدين على التنديد بهما ، أمر لا يصدق لولا أنه حدث فعلاً . كما أن قدرة نظام ، لم يستطع مطلقاً في عهود حرية الاختيار الحصول على أغلبية أصوات الناخبين ، على الإصرار على أن يؤيده جميع السكان تقريباً تأييداً شبيهاً بالعبودية ، ظاهرة لا قبل لأحد بها من أية ناحية نظرت إليها . وليس أقل من ذلك عجباً أن نرى مئات الألوف من الألمان المقيمين بين شعوب حرة بعيدين عن ألوان الضغط والكبت التي تعرض لها الألمان الذين يعيشون تحت وطأة حكم « هتلر » ، يقبلون الحكم الجديد وأنجيله بل ويخلصون له الولاء .

إنه لأمر مغرى ، ولكنه من الحماقة أيضاً ، أن نبحث عن تفسير ذلك في الطابع القومي للشعب الألماني . فهم يحبون ، كما يقال لنا ، أن يحكموا ، وهم يقبلون بصورة غريزية اليد للسيطرة ، وتكوينهم يتفق مع عادة الطاعة . بيد أن التفسيرات التي من هذا النوع مبسطة بصورة مغالى فيها بحيث أنها لا ترضى . فهي تغفل الجهود الطويلة التي بذلتها الطبقة العاملة الألمانية

للحصول على حريتها . وهى لا تدخل فى الاعتبار حقيقة أن الألمان الذين يعيشون فى الخارج لا يحتفظون باستعدادهم للخضوع عندما ينتقلون إلى جو أكثر ملاءمة للأنظمة والأفكار الحرة . وهى تنسى ذلك المبدأ الهام الذى عبر عنه « ماركس » تعبيرا جيدا عندما قال أن الأفكار الحاكمة فى أمة ما هى أفكار طبقته الحاكمة . كما أن فكرة السمات الفكرية التى لا تتغير لشعب من الشعوب ليست سوى أسطورة لا تقوم على أساس علمى . وأن نعزو قوة « هتلر » إلى استعداد فطرى لدى الألمان يميزهم عن جميع أنواع الجنس البشرى الأخرى ليس أمرا لا يقوم على أساس عقلى بالمرّة فحسب ، بل إنه يحول أيضاً دون النظر فى عوامل أخرى تجعل من المشكلة أمرا يمكن فهمه .

إننا يجب أن نعزو جزءا كبيرا من ذلك إلى أن الوحدة القومية لم تتحقق إلا مؤخرا ، كما فى إيطاليا أيضا ، وجزءا كبيرا أيضا إلى أن الوحدة القومية فرضت فى مواجهة للمعارضة الخارجية نتيجة للنجاح العسكرى إلى حد بعيد . فقد ظلت ألمانيا مدة قرن روحا بلا جسد ، ولم يتحقق وجود « الجسد » إلا عن طريق نظام صارم قائم على السيف . وقد نجم شئ أيضا عن حقيقة أن لألمانيا لم تحظ قط ، مثل فرنسا وإنجلترا ، بثورة للطبقة للتوسطة . فتصنيعها جاء نتيجة للتحالف ، كما حدث فى اليابان ، بين أصحاب الأعمال من ناحية والجيش والطبقة الأرستقراطية والديموقراطيين من ناحية أخرى — وهو فضلا عن ذلك تحالف ظل فيه أصحاب الأعمال الشريك الأصغر دائما لأن المراكز المهمة فى الدولة ظلت طوال فترة الأمبراطورية فى أيدي نفس الطبقة التى كانت فى أيديها فى القرن الثامن عشر . فألمانيا كانت عند نهاية حرب سنة ١٩١٤ فى الواقع دولة من دول القرن الثامن عشر تتحكم فى قوة هيأتها لها الأساليب الفنية الحديثة ، وأكبر حدث فى تاريخها خلال القرن التاسع عشر والعشرين كان الثورة التى لم تحدث .

وبمعنى ما ، لقد ساهم التاريخ الألماني كله في فشل ثورة ١٨٤٨ . إذ يرجع بعض السبب في فشلها إلى أن التحالف بين الطبقة الوسطى والعمال ، وهو الشرط الذى لابد منه لنجاح الثورة البورجوازية ، لم يحدث . ويرجع بعضه إلى أن الظروف الصناعية فى ألمانيا فى فترة ما قبل الإمبراطورية لم تكن متقدمة بدرجة تسمح بتضامن بين القوى المناهضة للإقطاع فى جبهة لا تتحطم . ويرجع بعض السبب فى فشلها أيضاً إلى أن تغليب المصلحة . النزعة إلى تغليب المصلحة الخاصة «التشيعية» للتأصلة فى البناء السياسى الألمانى جعلت من المستحيل قيام تلك الوحدة فى القوة الضاربة بين أولئك الذين يحاولون إحداث تغييرات كبرى ، وهى الوحدة التى كانت وحدها تستطيع ضمان النجاح . فالإمبراطورية والوحدة والاقتصاد الحديث كانت كلها مفروضة من أعلى بواسطة تلك القوى ذاتها التى ينتظر أن تقوم الثورة البورجوازية ضدها . وعندما بنيت ألمانيا الجديدة فى سنة ١٨٧١ هيئت لها فرص نموها وقوتها داخل إطار نظمته وسيطرت عليه هذه القوى نفسها . ومنحت الطبقة الوسطى الألمانية الثروة ولكن دائماً بشرط أن تظل السلطة الجهورية فى أيدي أولئك الذين حكموا فى القرن الثامن عشر . فقد احتفظ هؤلاء بقوة الطبقة الحاكمة وهيبتها . وكانت أهداف البورجوازية الألمانية خاضعة دائماً لأهدافهم . وقبلت البورجوازية الألمانية وضعها التابع مقابل زيادة هائلة فى الرخاء المادى .

وترتبت على هزيمة الإمبراطورية فى سنة ١٩١٩ الاتحاد بين البورجوازية والعمال للقضاء على مركز أولئك الذين يعدون للمسئولين عن الهزيمة ؛ إن معاهدة فرسايل فرضت انتقاماً ممن كانوا السبب فى فشل حركة فرانكفورت . بيد أن جمهورية ويمار لم تكمل أبداً الثورة التى شرعت فيها . فهى أولاً قد جاءت متأخرة أكثر مما يجب ؛ إذ كانت أيام الطبقة الوسطى فى ألمانيا ، داخل الإطار الديموقراطى ، قد انتهت فى نفس الوقت الذى استولت فيه على القوة . هذا بالإضافة إلى أن صانعى جمهورية ويمار

ما كانوا يستطيعون إتمام الثورة التي حاولوها لسببين ؛ الأول إنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى حرب أهلية بين العمال والطبقة الوسطى ، وهم لم يكونوا مستعدين لذلك سيكولوجيا ومذهبيا . والسبب الثانى لعدم استطاعتهم إتمام ثورتهم أن انجلترا وفرنسا لم تكونا على استعداد للسماح بإتمامها خوفا من العدوى البلشفية . فقد كانتا مستعدين لرؤية ألمانيا جمهورية طبقة وسطى دستورية على نمط فرنسا مثلا . ولكنهما لم تكونا على استعداد لرؤيتها وقد أصبحت جمهورية عمال . ومن ثم عاونتا ، وفى يديهما سلاح الحصار الرهيب ، على ميلاد دولة ألمانية ليس لديها فرصة للبقاء .

ذلك لأن ألمانيا الجديدة لم تكن تحس بميراث الهزيمة للريرة فحسب . ولم يكن لزاما عليها أن تكسب ولاء مواطنيها بينما تعاني مهانة الاحتلال وفقدان الروهر فحسب أيضا . بل إنها رأت إلى جانب ذلك قسما كبيرا من طبقتها الوسطى تهبط إلى مستوى الإملاق بسبب التضخم . وواجهت سنوات طويلة من البطالة على نطاق واسع لم تستطع السيطرة عليها داخل نطاق الديمقراطية الرأسمالية . وفى ظل هذا النظام كان لابد أن يعنى التصويت العام أن للمواطنين سيستعملون أصواتهم فى التعبير أولا وقبل كل شيء عن إحساسهم بالإخفاق ؛ إن ملايين الأصوات التى حصل عليها « هتلر » والحزب الشيوعى كانت فوق كل شيء آخر دليلا على هذا الإحساس بالإخفاق . وليس هذا كل ما فى الأمر . إذ أن صانعى جمهورية ويمار ارتكبوا ، فى محاولاتهم المستعجلة لإقامة نظام سياسى يرضى أعداءهم ، ذلك الخطأ ، الذى وإن كان واضحا إلا أنه عميق الأثر ، إذ عهدوا بإدارته ، فى الدفاع والخدمة المدنية والقانون ، إلى نفس أشخاص النظام القديم الذين كانوا يكرهون الجديد . فالشيء الوحيد للؤكد فيما يتعلق بالغالبية العظمى من الموظفين طوال عهد جمهورية ويمار هو عدم ولائهم لها وحنينهم الشديد إلى قوة الامبراطورية القديمة ومجدها . هذا إلى جانب أن التوسع الاقتصادى

توقف في ظل الجمهورية وفقد رجال الأعمال ، كبيرهم وصغيرهم على السواء ، إيمانهم بنظام لم يتح لهم أيا من فرص النظام القديم . فنزع السلاح الذي فرضه المنتصرون وفقدان للمستعمرات كانا يعنيان وجود طبقة كبيرة من الأشخاص الذين توفر لهم التدريب ولم تتوفر الفرص ، ومن ثم كان قبول نظام ويمار على أنه دائم يعنى بالنسبة لهم ، مرة أخرى ، إخفاقا . وأضعف ذلك للزيج ، من الكرامة القومية الجريحة وسوء الحظ الاقتصادي المستمر ، الجمهورية وجعلها فريسة سهلة لهجمات أعدائها . وكانت مكروهة من كبار رجال الأعمال لأنها لم توفر لهم ذلك التوسع الذي شهدته الإمبراطورية ، وكانت مكروهة من الموظفين ، العسكريين والمدنيين ، الذين كانوا يسيطرون على الدولة في ظل الإمبراطورية القديمة ؛ وكانت مكروهة من البورجوازي الصغير الذي رأى أمنه الاقتصادي يتبدد تحت وطأة التضخم والأزمة الكبرى ؛ وكانت مكروهة من ملايين العمال الذين لم تكن أحداث سنة ١٩١٩ بالنسبة لهم سوى وعد لم يتحقق ، وكانوا يتوقون إلى تحقيقه .

و « هتلر » هو ، أساساً ، للنفوذ الذي مُنح القوة ليقضى على هذه الصراعات الداخلية . وكان عليه حتى يحتفظ بالقوة أن يفعل ثلاثة أشياء . أن يستعيد هيبة ألمانيا في المجال الدولي . وأن يعيد للسكان من المدنيين عادة الطاعة . وأن يوفر مهناً للآلاف الذين صادفهم الإخفاق من الباحثين عن المستقبل ، لا أمن لديهم ولا مبادئ ، وكل ما يعرفونه أنهم يريدون القوة والراحة للمادية وأنهم لم يستطيعوا الحصول عليها في ظل نظام ويمار . وقد استولى على السلطة لأنه وعد بتحقيق جميع هذه الأشياء دون أن يحفل مطلقاً بأن كل جماعة اجتماعية في ألمانيا فسرت وعده تفسيراً مختلفاً . ولما كان لا يربط نفسه بأي مذهب فهو قبل كل شيء نهاز للفرص لا تعنى المبادئ العقلية لديه شيئاً كما هو واضح من « كفاحي » ، فقد استولى على السلطة لا لهدف سوى الاحتفاظ بالسلطة . ولم يكن ليستطيع الاحتفاظ بقوته

إلا بواسطة الإرهاب ، ومن ثم استعمل الإرهاب . وكان في حاجة إليه أولاً لأن استعمال القوة بالنسبة له ، كأي مخلوق آدمي يحس بالإخفاق ، نوع من الانتقام لسوء التكيف في عالم طبيعي ، وثانياً لأن بث الشعور بالعجز الكامل ، وخاصة العجز الدليل ، في نفوس خصومه هو أيسر سبيل لإقناع نفسه بأنه يمتلك القوة حقيقة . وكان في حاجة إليه أيضاً لأنه ، وهو الذي لا مذهب لديه يستطيع ترجمته إلى طريقة في الحياة ، لم يكن لديه أسلوب آخر غير الإرهاب يفرض بواسطته نفسه .

ومن هذه الخطوة الأولى نشأ كل شيء آخر بطريقة منطقية . « ف هتلر » جاء ليدمر ، ولم يأت ليبني . لقد كان هناك ديكتاتوريون في الماضي كانوا ، مثل « نابليون » ، ورثة ما تبقى من ثورات ، فشنوا الحروب واستعملوا الإرهاب ، ولكنهم كانوا رسل فكرة . أما « هتلر » فلم تكن لديه فكرة يدعو إليها سوى حقه على المدينة التي أخفق فيها ، وكانت عبقريته تنحصر في تنظيم كل العناصر التي لديها شكوى ضد النظام الاجتماعي الذي أقامته هذه المدينة وتوجيه هذه العناصر لتدميرها . وبعد أن استغل هذه العناصر للسيطرة على ألمانيا ، لم يعد أمامه شيء يفعله بقوته إلا أن يحصل على المزيد من القوة . ومن ثم كان عليه أولاً أن يقضى على كل معارضة في الداخل . وبعد أن تحقق له هذا كان عليه أن يوسع قوته في الخارج لسببين . أولهما لأنه بذلك يحصل على مجد ضخم في الداخل ، وهذا يحول دون ظهور معارضة جديدة ، أو على الأقل يؤجلها ! وثانياً إن طبيعة النظام ذاتها كانت تنطوي على تهديد للأوضاع المستقرة في العالم الخارجي . فكان عليه أن يقوى نفسه لأنه كان لزاماً عليه أن يقدم لهذا العالم الحساب إن آجلاً أو عاجلاً . ونمو قوته يعني أنه سيصبح رسول الروح العسكرية . وأدى ذلك بدوره إلى زيادة قوته مؤقتاً . كما هباً عملاً للمتعطلين وأرضى التقليد الألماني من أن الجيش هو العنصر الأول في الدولة . ولما كان ، إلى جانب ذلك ، يتعامل مع عالم

أصبح يكره الحرب ، وجد أن خطواته الأولى في للغامرة الدولية لا تلقى معارضة . وأدى ذلك في نفس الوقت إلى زيادة طموحه وإلى إقناع زعائمه بأن عهد عبودية فرساي قد انتهى ، إذ أن « هتلر » باستعماله الأساليب « البلطجية » أيقظ في ألمانيا نوعاً من الفخر القومي المحدث . وربط بهذا الفخر كل تلك للمهارة في التنظيم والقدرة على العمل التي اشتهر بهما الشعب الألماني بحق . فشيء أكبر أداة حربية عرفها التاريخ . بيد أنه إذ بناها ، صار سجيناً لها لا يستطيع فراراً .

وذلك لأنه إما أن يوقف عملها ، وفي هذه الحالة كان سيجد نفسه يواجه التدمير الناجم عن البطالة على نطاق واسع وهو الذي كان أحد الأسباب الأساسية في استيلائه على القوة . وإما أن يستعملها ، وفي هذه الحالة كانت الحرب مؤكدة إن أجلاً أو عاجلاً ، حيث أنه حتى لو سلمت له الدول الصغرى مثل النمسا فإن الدول الكبرى سترفض سيادته على أوروبا . بيد أنه لو أوقف عملياتها لكان لزاماً عليه أن يجد مبدءاً ما ينظم على أساسه الحياة الداخلية في ألمانيا ، وكان واضحاً ، من أقواله وأقوال معاونيه الرئيسيين ، أنه لا يملك مثل هذا المبدأ حتى يستعمله ومن ثم كان عليه أن يستمر في استعمال أدواته الحربية ما دام السلام سيكون قاضياً على فرصته في الاحتفاظ بالسلطة . لأنه كان سيكشف الغطاء عن جذب موقفه : عن أنه بينما يعرف الأشياء التي يكرهها لا يعرف تلك التي يحبها . فهو لم يدع مطلقاً لفكرة إيجابية واحدة إنه لم يقل شيئاً آخر سوى أن هاجم أولئك الذين كانوا السبب فيما صادفته ألمانيا من سوء حظ ووعد ، إذا مُنح القوة ، بأن يصلح للظالم الداخلية والخارجية التي تعاني منها وأن يعاقب من تسببوا فيها . ومنحته سلسلة من المناورات والمؤامرات للمعقدة القوة . ولكنه باستثناء قضائه على أعدائه أثبت أنه لا يعرف بصورة إيجابية ماذا يفعل بها بعد أن تحققت له . كانت ألمانيا ضعيفة عسكرياً ، فعمل على جعلها قوية عسكرياً . وبعد أن تم له ذلك

كان عليه أن يشق طريقه إلى التوسع في الخارج بنفس الطريقة التي شق بها طريقه إلى السلطة في الداخل . وكان يستطيع أن يستغل التوسع كأساس لطمأنة الألمان ، الذين كانوا يعيشون على الكفاف في ظل الإرهاب ليسدوا احتياجات أدواته الحربية ، بأنهم متى اكتمل التوسع سيصيرون أغنياء إلى الأبد ويكون لديهم الأمل في انتهاء شقائهم .

ومن ثم كان مضطرا لأن يخاطر بمخاطرة المقامر بالحرب . وتبدو لملاحية عبقرية « هتلر » الحقيقية في التدمير بأوضح ما يكون في القوى الخارجية التي استخدمها في استعداداته في الحرب . وهناك ثلاثة عناصر من بين هذه يجب تأكيدها . فهناك إخفاؤه لمدى خطته وطبيعتها . وهناك التحالف ، الذي كان بعضه علنيا وبعضه سرا مع حركات مماثلة لحركته في بلاد أخرى مستغلا زعماء يشبهونه ، على صورة مصغرة ، مثل « هنلاين » « وفرانكو » للقضاء على قوة خصومه حتى قبل أن يبدأ الصراع ؛ وهناك أيضا مدى ما وصل إليه في استخدام المخاوف للموجودة داخل كل أمة من المحتمل أن تشارك في الصراع ضده . وهي المخاوف التي كشفت عما بلغت المتناقضات في الديمقراطية الرأسمالية من عمق .

وقد أثرت احتجاجاته بأنه لا يريد سوى السلام تأثيرا عميقا في دعاة السلام الذين كانت أية تهدئة بالنسبة لهم أفضل من الحرب . كما أن إصراره على أن العدو هو البلشفية ، كسب جانبه في أول الأمر اهتمام فئات كبيرة من الطبقات صاحبة الامتياز في معظم الديمقراطيات ثم جعلها تغمض عينيها تماما عن الحقائق ، وهي الفئات التي كانت تخشى أن يكون قيام الحرب مقدمة لثورة اجتماعية الوريث الوحيد لمغانمها هي البلشفية . ولقي هجومه على « ديمقراطية الأثرياء » آذانا صاغية من الاشتراكيين الذين لا يفكرون والذين كانت أية حرب تشنها حكومة « رأسمالية » بالنسبة لهم لا بد أن تكون بالضرورة حربا « رأسمالية » لاناقة للعمال فيها ولا جل . وبالاختصار

استطاع أن يفرق جديا بين قوى خصومه قبل أن يصبح من الضروري قتالهم بوقت طويل بأن استغل بدون هوادة جميع المخاوف التي كانت تحول دون تلك الوحدة في الاتجاه القومي التي تتطلبها بالضرورة الحرب الحديثة . وحصل بهذه الوسيلة على ميزتين ضخمتين . فأولاً سبق خصومه بست سنوات تقريبا في الإستعداد لصراع كان فيه الإستخدام الكامل للأساليب الفنية الصناعية سلاحا أساسيا ، وحجم قوته الجوية وعدد دباباته هما مقياس ما بلغته هذه اللبزة من مدى . وثانياً قضى على ثقة حتى أقوى أعدائه في قضيته في وقت كان الاحتفاظ فيه بهذه الثقة من الأهمية بالمكان الأول ، كما يدل بوضوح ما حدث في فرنسا . أي أنه قضى على إرادة أعدائه في المقاومة قبل أن ينزلوا إلى الميدان . فقد قام بالاستعدادات السيكلوجية للنصر قبل أن يشرع في حملته .

لقد أتم الاستعدادات السيكلوجية والمادية للنصر . بيد أنه كشف الغطاء وهو يقوم بها ، كما حدث في سياسته الداخلية ، عن ذلك النقص بالذات الذي يحول بينه وبين إيجاد تلك النقطة ، وهي نقطة جوهرية في جميع الثورات ، التي يمكن عندها تحويل عمليات الإرغام إلى عمليات رضا . فقد قام بما يتطلبه النصر من استعدادات ، ولكن النصر كان بلا هدف سوى الاتساع للمادى لقوته . فهو لكي ينتصر لم يكن لزاما عليه أن يدمر أوروبا كلها بالحرب فحسب . بل أيضا أن يخضع جميع الأمم التي تقع تحت سيطرته بالإرهاب . بيد أن إخضاعها بالإرهاب كان يعني شيئين . فقد كان يعني أولاً استمرار الروح العسكرية ، أي تعطيل قوى بشرية ضخمة عن الخدمة البناءة للمجتمع ، وكان يعني ثانياً تحويل كتل هائلة من البشر إلى عبودية اقتصادية بما يترتب على ذلك من عواقب تصيب من يفرضوه كما تصيب من يفرض عليهم . أي أن الأساليب الهتلرية كانت تعنى باختصار الهبوط بمستوى الملايين ممن يتذكرون الحرية والرخاء للمادى إلى المعجز والفقر .

ولم يكن هناك من تعويض لهذه العبودية سوى التأكيد للمطمئن من أن ذلك شرط ضرورى - مقنع فى ثوب مذهب تفوق الجنس الشمالى - لسيطرة « هتلر » على أوروبا .

لقد تحدثت عن هذا الوضع على ضوء حركة « هتلر » ، وما قلته ينطبق فى خطوطه العريضة على « موسوليني » أيضا ، وتكوين « المحور » ليس ، فى نهاية الأمر ، سوى تحالف بين دولتين خارجيتين على القانون لاستعمال الحرب وسيلة لتحقيق نصر تقتسمان فيه الأسلاب . إن تطور « موسوليني » وعاداته ما تطور « هتلر » وعاداته بصورة أقل قوة ومسرحية - فالفرق هو مجرد فرق بين ابن آوى والنمر . فكل منهما يمثل الفشل الذى يسعى إلى تحطيم الإطار الاجتماعى لأنه لم يستطع أن يحقق نجاحا داخله . وكل منهما يجذب نحوه جميع العناصر الخارجة على القانون فى المجتمع . وكل منهما استطاع أن يستغل متناقضات المجتمع لإثارة آمال تمهد السبيل إلى القوة . وكل منهما لا يعرف ماذا يصنع بها ، بعد أن حصل عليها ، سوى المحافظة على حيازته لها ؛ وكل منهما بوصفه حاكما للدولة ، يحول أساليب العصابات التى وصل عن طريقها إلى السلطة الشرعية إلى تثبيت دعائم سلطته . فبوادى التحدى تواجه بالإرهاب ، وعدم القدرة على حل المشاكل الناجمة عن حيازتهما للدولة تقابل بالشروع فى التوسع الامبريالى . وفى كل حالة أيضا تنطوى مقتضيات التوسع على شيئين . فهى تنطوى أولا على الإيقاف الكامل للقواعد المألوفة والتجارة الدولية مع ما يترتب على ذلك من ضعف الأمل فى استعادة العالم سابق نشاطه دوليا . وهى تنطوى ثانيا على إنكار القواعد الطبيعية فى العلاقات الدولية وما يترتب عليه من قبول لأكثر أساليب سياسة القوة فجاجة . ويزداد معدل سرعة سياسة القوة هذه بصورة هائلة لأن فجاجة الأساليب المستعملة ذاتها تعمل بطريقة طبيعية على زيادة التوتر والخاوف اللذين ينطوى عليها الوضع الدولى .

إن للمدنية تعتمد أولاً على شيئين . فهي تعتمد على قدرة العقل في توسيع نطاق سيطرته على أفكار الناس وعاداتهم ؛ كما تعتمد على قدرتنا ، بوصفها إحدى وظائف القدرة الأولى ، على استبدال الآراء التحكيمية لدى أى شخص منا أو أية مجموعة من الأشخاص بمبادئ قانونية مستقرة لا بد أن يخضع لحكمها سلوكهم . والتهمة الأساسية ضد الفاشية ، سواء في صورتها الإيطالية أو الألمانية ، هي أنها في جوهرها إنكار لهذين الشيئين . وهي بإنكارها لهما تحدد نفسها بوصفها عدوة للمدنية .

فهي عدوة العقل . وهي عدوته لأنها تقوم على الإصرار على أن العنف بدون مبدأ أسلوب مشروع للحصول على القوة . فهي على استعداد للإرغام حيث لا تستطيع الإقناع . وهي تعتبر أى مذهب لا يوافق على ادعائها بحقها في القوة مذهباً غير سليم بسبب عدم موافقته . ومن ثم فإن الفاشية تناقض التأكيدات الأساسية للمدنية الغربية في الأربعين سنة الأخيرة ؛ فقوة المبدأ في نظر دعايتها لا تكمن فيما يتضمنه من مقدار التجربة البشرية التي مرت بمحك الاختبار ، ولكن في مقدار القوة المادية التي يستطيع تنظيمها في صفه . إن النازي الذي قال « عندما أسمع كلمة « حضارة » أمد يدي إلى مسدس » إنما عبر في جملة واحدة عن جوهر الفكرة الفاشية .

وهي عدوة حكم القانون . وقد كان هذا واضحاً ببشاعة في تجربة الدولة الإيطالية منذ سنة ١٩٢٢ وفي الدولة الألمانية منذ سنة ١٩٣٣ . ففي كل منهما بنى على اعتداء تحكيمي في الداخل والخارج . وقد رفضت كل منهما أن تخضع مطالبها ، أيا كان جوهرها ، لأية مناقشة سوى الإرادة ذات السيادة التي تمتلكها كل منهما . إن اغتيال « ماتيو » الذي دبره « موسوليني » كما نعرف وأحداث ليلة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ أمثلة لذلك الازدراء لحكم القانون في الشؤون الداخلية الذي صار الآن الروتين المألوف لكل من الديكتاتورين . فالخلاف في الرأي يعد خيانة عندما يرى الديكتاتور ذلك ،

والعقوبة التي تفرض على هذا الخلف أمر متروك لتقديره . وللحيلولة دون قيام خلاف في الرأي يستخدم جهاز البوليس السرى الوحشى ومسكرات الاعتقال على نطاق يجعل قوة روسيا القيصرية « وكفايتها في هذا المجال » شيئاً لا يذكر بالمقارنة .

إن نبد المبادئ القانونية للمستقرة في الداخل كان له ما يقابله وأكثر في مجال العلاقات الأجنبية من ازدياد للمعاهدات والقواعد الثابتة في الاتصال الدولى . فالديكتاتوريون لم يترددوا مرة في النكث بعهودهم كلما عن لهم ذلك . فقد أعطوا أكثر المواثيق تأكيذا ثم خرقوها حتى قبل أن تتاح الفرصة لمناقشة الوعود التي تنطوى عليها مواثيقهم كما كان مأمولا . ولم يدخلوا في مفاوضات ، إلا نادرا ، دون أن تكون هناك تعبئة تشدأزر دبلوماسيتهم بصورة مباشرة . ومجدوا الحرب علنا وأكدوا لشعوبهم أنها الوسيلة الطبيعية لتسوية الخلافات الدولية . وقد كيفت تربية الصغار ، في كل من إيطاليا وألمانيا ، عمد بحيث تخدم مطامع الديكتاتوريين الإمبريالية . وعمل الديكتاتوران على إفساد منابع الرأي العام في الدول الأجنبية على نطاق واسع . وإن للنظر البشع لضحاياها منذ سنة ١٩٢٣ مقياس في نفس الوقت للشعور بعدم الأمن الذي تسببا فيه والمطامع التي لا حد لها التي جندا مصادرها لتحقيقها . فلقد افترضنا أنه بعد انتصارها — وهو افتراض كبير — سيستطيعان الاتفاق على تقسيم الأسلاب ، وواضح أنهما يفكران في عالم تصبح فيه أوروبا وأفريقيا على الأقل ، كنزا هائلا يستغلانه لمصلحة سلطتهما .

ودعنا نتذكر دائماً أنه سيكون استغلالا بلا أى معنى سوى أنه يخدم هذه للمصلحة . أن ما أطلق عليه « موسولينى » « جثة الحرية للنحلة » دليل على وجهة نظرها في الطبيعة البشرية . فهما لا يكتنان لها أى احترام، وينكران عليها قدرها في سيادة ذاتها . ويعتقدان أن الجماهير أغنام تستعمل في أى

غرض يحددانه . وينكران سلامة أى أمل أو معتقد يهدد حقهما فى القوة .
وهما يصران على طاعة عبوديه لإرادتهما تؤدي ، على أحسن الأحوال ، إلى
خلق متملقين منافقين ، وعلى أسوأها ، إلى تحويل الكرامة البشرية إلى صورة
ذليلة لقسوتها . إن انتصار الفكرة الفاشية هو فى الواقع انتصار للجانب
الوحشى فى الإنسان على قدرته فى أن يسمو بنفسه فوق مستوى الغريزة
الحيوانية . فهى تجعل من ذكائه عبداً لأبشع انفعالاته .

وقد بذل كثير من العلماء جهودهم فى اكتشاف جذور وجهة النظر هذه
فى ميتافيزيقية الفلاسفة المشهورين . فيقول لنا أحدهم أنها أتت من « كانت » ،
وآخر يعزو شرورها إلى قومية « فيشتة » العنيفة ، وثالث يقول لنا إن
« هيجل » هو الذى أتى بتلك العبادة الذليلة لقوة الدولة ، بينما يصر آخر
على أن سم السوبرمان (Superman) « لنيشة » هو الذى يسرى
بالوراثة فى عروق كل ألماني ، أو يطلب إلينا أن نلاحظ تأثير مزيج « سورل »
للمضطرب من التطهيرية وللماركسية على عقل « موسوليني » ، ويقال لنا إن فى
هذا المزيج وفى تأملات « باريتو » الضخمة نجد المصادر الحقيقية للفاشية
الإيطالية . وآخرون يجوسون خلال فلسفة المؤرخين الألمان ، إنه « تريتشكة »
أو « فون سيل » أو « موسون » — بعبادته للقيصر — أو « درويسن » ،
هو مصدر هذا المزاج المرعب .

وأعتقد أن جميع مثل هذه الجهود مخطئة تماماً . إن الفاشية ، فى جميع
صورها ، هى فى قرارها « عدمية » (Nihilism) لا مبدأ لها ، ومحاولة
إيجاد أساس فلسفى لها هى المحاولة المألوفة للعلماء فى تفسير شىء ، أو اكتشاف
أصله ، بعيد كل البعد عن أن يؤثر فيها تأثيراً جدياً . فالأمر لا يتطلب
ميتافيزيقية محكمة لمعرفة لماذا يسمى رجلان طموحان مثل « هتلر »
و « موسوليني » ، لا يجدان غذاء لطموحهما فى نطاق مجتمع منظم ، إلى
إيجاد وسيلة لتغيير شكل هذا المجتمع بدلاً من أن يعانينا الإخفاق .

لا يتطلب الأمر أية ميتافيزيقية لمعرفة كيف استطاعا أن يجمعاً حولهما آلافا يشبهونهما في طريقة التفكير ممن نبذوا أساليبنا المستقرة في السلوك لأنهم لا يجدون أملاً في النجاح والأمن داخل نطاقهما . إن وجودهما وأطماعهما لا يختلفان بساطة ووضوحاً عن وجود « آل كابوني » في شيكاغو و « شولتز الهولندي » في نيويورك وأطماعهما . إنهم جميعاً الفئة الخارجة في أى تنظيم اجتماعي ، أشخاص يعيشون على خرق القواعد لأنه لا أمل لهم في تحقيق غاياتهم إذا هم راعوها . وهم ليسوا في حاجة إلى فلسفة يبررون بها تصرفهم لأنفسهم . فأسلوبهم بسيط ، إنهم يأخذون ما يستطيعون . وهم يخرقون القانون بأمل أن يهربوا بطريقة ما من عقوباته أو يقاتلوا حتى يجدوا مهرباً منها . وإذا ظل المجتمع منظماً إلى حد يستطيع معه أن يفرض إرادته عليهم يقضى عليهم في النهاية القانون الذي تحدوه .

والمشكلة التي نواجهها في « هتلر » و « موسوليني » ليست هي مشكلة ما يؤمنان به - فجميع الخارجين على المجتمع تقوم عاداتهم على معتقد واحد - بل هي كيف استطاعا أن يجعلوا ، في كل حالة ، من معتقدهما قاعدة للسلوك يفرضانها على حياة أمة . وهنا قد انحرف لحظة لأشير إلى أنه من الخطأ أن نعتبر ، بأي معنى عميق ، مثل هذين الرجلين ثوريين بالمعنى الذي نقصده عندما نقول عن « لوثر » و « كالن » و « كرومويل » و « واشنطن » و « ماركس » و « لينين » ثوريين . فمثل هؤلاء الرجال كانت تدفعهم أهداف أوسع من مجرد إرضاء ذاتهم . لقد كانوا يحاولون تغيير سلوك الناس على ضوء مبادئ أضفوا عليها فكرة العمومية ورأوا أن العالم قد يصبح أنبل صورة لو قبلها الناس . ولم يكن يحركهم مصيرهم فيما يتعلق بتحقيقها . فقد كانوا خدام ، أو كهنة ، للمذهب الذي يدعون إليه لاسادته . وسعوا إلى تحويل المبادئ الجديدة إلى قوانين يطيعونها هم أنفسهم مثل غيرهم من معاصريهم تماماً . إن وضع مثل هؤلاء الرجال في صف « هتلر » و « موسوليني »

هو بمثابة اعتبار الثورى والخارج على القانون شيئاً واحداً . إن الفرق بينهما فرق أساسى إذا كان لطبيعة الفاشية أن تُفهم .

وليس هناك من يفكر فى القيام ببحث ميتافيزيقية محكمة لمعرفة الأساس المذهبى لأساليب « كابونى » أو « شولتز » الهولندى ، ولكن لو أن أحدهما اقتحم طريقه إلى البيت الأبيض ، فلنا أن نتأكد من أن علماء سيظهِرون لاكتشاف أصول العادات التى يفرضانها على الشعب الأمريكى . وهذا هو ما حدث مع « موسولينى » و « هتلر » . إن الخارج على القانون صار الدولة ، وصار لزاماً على الخارج على القانون ، بوصفه الدولة ، أن يهيه مبرراً عقلياً لسلوكه ، إذ بدونه يظهر بوضوح عنفه السافر ، ونادراً ما يقبل الناس عادات العنف السافر لمدة طويلة . ومن ثم فإن المشكلة البؤرية فى الفاشية ليست فلسفتها ، لأنها ببساطة لا تملك فلسفة . فهى تمثل نقيض الفلسفة ، لأنها تمثل أول ما تمثل عدم قبول النظام والقانون ، ومن ثم فإن تصرفها فى مجال العقل قائم على التحكم . وليس هناك ما يدعوا إلى العجب حقاً فى أنها تجد رجالاً يسمعون إلى إيجاد فلسفة لها ، إن احتفالات نور نبرج لدليل كاف على أن ما أطلق عليه « وليم جيمس » « نجاح آلهة الفحشاء » سيجد دائماً من يكرسون أنفسهم لتمجيده ، وإذا كان بين هؤلاء من مهنته العلم ، فيسضحى بشاره على مذهبها .

إن المشكلة البؤرية فى الفاشية مشكلة مختلفة تماماً . إنها مشكلة ما هى الظروف فى المجتمع التى تجعل فى وسع خارج على القانون ، مثل « هتلر » أو « موسولينى » ، أن يحاول الاستيلاء على سلطة الإرغام العليا فى الدولة ، وبالاختصار أن يجعل نفسه الدولة . فهذه هى القضية التى يجعلنا فهمنا لها نستطيع أن نعالج للمشاكل التى نواجهها ، وليس هناك شئ آخر يجعل فى مكنتنا ذلك . لأنه من الواضح أن الغالبية العظمى من أولئك الذين ساعدوا « هتلر » فى ألمانيا ، مثلاً ، على الوصول إلى الحكم لم يتوقعوا

النتيجة التي حدثت ، أو كانوا على ثقة من أن النتيجة ستكون شيئاً آخر ، أو تصوروا أنهم سيوجهونه ، بعد أن يستولى على السلطة ، إلى تحقيق أغراض أخرى غير أغراضه . وهذه الثقة واضحة ، في حالة « هتلر » ، في رجال مثل « هيجنبرج » و « تين » و « رواشنج » ، بل وحتى « هندنبرج » ، فقد عاونوا في فرض أسطورة لم يصدقوها هم أنفسهم مطلقاً ، إنهم خلقوا وحش « فرانكنشتاين » ، ولم يتصوروا أبداً أنه سيخرج على سيطرتهم . وما ينطبق على هؤلاء الرجال بالذات ينطبق أكثر على الجماعات التي ساعدتهم — اليهود الذين ظنوا أنهم بمساهماتهم في رصيد « هتلر » ، ستضمن لهم الحماية الشخصية ، ورجال الأعمال الذين ظنوا أن الظروف التي يتحقق فيها الربح ستعود بمجرد القضاء على النقابات ، والتاجر البورجوازي الصغير الذي اعتقد أنه سيتحرر من المنافسة الخطرة للمتاجر الكبرى ذات الفروع المتعددة ، والعامل الذي شجعه الوعد بأن طغيان المصالح سينقضى ، والجندي الذي كان يتحرق شوقاً إلى مسح عار هزيمة فرساي كما يعتقد . فجميعهم اتحدوا ، لا لهدف واحد ، ولكن لأغراض متناقضة ، في خدمة طموح الخارج على القانون . وجميعهم دخل في روعه بطريقة تشبه التنويم المغناطيسي أن طموحه هو ما يطمحون إليه . وجميعهم ضلّهم الاعتقاد أولاً بأنه عندما يستولى على القوة سيكون رجلهم ، وثانياً بأن المخاوف التي تراودهم في الخفاء من أساليبه ستتبدد عندما يجرب المسؤولية . ولم يدرك أى منهم أنه لا هدف له سوى القوة . ولم يفهم أى منهم عمق ازدرائه ، بوصفه خارجاً على القانون ، للآمال التي بنوها على النظام الذي كان كل منهم يأمل في أن يحصر الخارج على القانون داخله . ولم يلحظ أى منهم أنهم إنما يجعلون من إنكار المبادئ العقلية للنظام الاجتماعي المبدأ الدستوري للحكم .

ومع ذلك فإن هذا في الحقيقة هو ما فعله الرجال الذين حملوا « هتلر » و « موسوليني » إلى مقاعد الحكم . والنقطة التي أريد أن أصل إليها هي

النقطة الحيوية من أن ما حققاه لا يكون ممكناً في أى مجتمع إلا في حقبة لم تعد فيها الأهداف الكبرى مشتركة بين الناس . فهو في الواقع تعبير عن مجتمع في طريقه إلى الانحلال السريع . وهو يعنى أن قوة الخوف أكبر بكثير من قوة الأمل بحيث أن قوى النظام صارت عاجزة عن أن تحظى بالقبول . وعندئذ تذبذ ترتيبات المجتمع لأن الناس لم يعد في وسعهم الاتفاق على الأهداف التي يستخدمون هذه الترتيبات في تحقيقها . ويصير احترام القانون في طريقه إلى الزوال لأنه لم يعد هناك إيمان مشترك في هدف القانون . فكل جماعة في المجتمع ترى المصالح التي تعتبرها « الخير » النهائي مهددة . وإحساسها بالأمن قد ولى . وتبدو طريقها التي ألفتها ، وهي التقاليد والعادات التي تعيش بها ، في خطر . فتشعر أنها قد فقدت مستقرها ، فهي في مرحلة إلى مصير غير مؤكد تنظر إليه بريبة وخاوف . وهي لا تعرف ماذا يجب عمله ، ولكنها تحس إحساساً عميقاً بأنه يجب عمل شيء ما . فإذا كانت يسارية فسيكون لديها اقتناع مشابه ولكنها تطالب بإعادة تكوين الدولة وإعادة النظر في كل القيم . وتنكر كل جماعة ما يذهب إليه منافسوها وتعتبره مما لا يتفق والسلام العام . أو على الأصح ، تعتبر كل جماعة السلام العام الذي يسمح لمنافسيها بأن يعملوا ليس جديراً بأن يحافظ عليه .

فالمجتمع في الواقع يكون في حالة حرب أهلية ، فقدرة الدولة على فرض نظامها قد انهارت . وقد صارت سلطة الخارجين على القانون من الضخامة بحيث لا تكفي لمنافسة سلطة الجماعات السياسية المألوفة فحسب ، بل إنها أصبحت في وضع يسمح لها بتحدى سلطة الدولة ذاتها . لأنها دمرت السلطة التقليدية ، كما يتضح من تجربة كل من « هتلر » و « موسوليني » ، بل وتحالفت مع القوى التي تعتمد عليها هذه السلطة ؛ بحيث يكاد يبدو طبيعياً أن يُلجأ إلى الخارج على القانون لإعادة العلاقة الكلاسيكية بين الدولة

والرعية . ويطلب إليه ذلك بواسطة أشخاص يعتقدون أنه سيكون أداة طيعه في تحقيق أغراض هي في الواقع متعارضة . ومتى منح القوة لا يستطيع المحافظة عليها إلا بواسطة القضاء قضاء تاما على جميع القواعد . وهو لا يستطيع أن يفعل بالقوة شيئا عندما يمنحها سوى أن يفرض نفسه . فأول حاجاته أن تكون له اليد العليا ، وأول شروط ذلك أن يرضى زملاءه من الخارجين على القانون الذين يسيطر عليهم والذين يعتمد على تأييدهم . وحاجته الثانية أن يقضى على أى مصدر محتمل لمعارضة خطره . وواضح أن مثل هذا المصدر سيكون أية جماعة في المجتمع لا تتفق أهدافها مع أهدافه . ولما كانت الجماعة الوحيدة ، بأى معنى عميق ، التى تلتقى أهدافها وأهدافه هم مرتزقته ، وهم الخارجون على القانون الذين نظمهم على هيئة جيش ، فإنه لا يستطيع أن يمنح ثقته إلا لهذه الجماعة وحدها .

فالمشكلة إذن تصبح مشكلة القدرة على معرفة المجتمع الذى لم تعد فيه الأهداف الكبرى فى الحياة مشتركة ؛ فهذه هى اللحظة التى أعتقد أن الخارجين على القانون يستطيعون فيها الاستيلاء على الدولة ، والجواب ، فيما أرى ، هو أن الدولة تصل إلى هذه الحالة عندما تكون علاقات الإنتاج فيها متعارضة مع قوى الإنتاج . وينجم عن هذا التعارض موقف تصبح فيه الدولة غير قادرة على إرضاء قسم كبير جداً من رعاياها بحيث تصير طاعتهم لأوامرها محل شك دائم . فتقوم الإضرابات والمظاهرات وحوادث الشغب : تعكير مستمر للسلام ، وإحساس عام بالقلق والإخفاق ؛ ولقد عرفنا مثل هذه الفترات قبل حركة الإصلاح الدينى والثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ . وقد صحب كلا منها ثورات وحروب . وكل منها انتهى بتوازن جديد بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج . وأعقب كلا منها ، بسبب هذا التوازن الجديد ، تجديد فى السلطة بحيث تصبح قوة تكفى لإرضاء الآمال المشروعة من أن عادة الطاعة لمدلولات القانون يمكن أن تتأكد ثانية . وفى كل حالة

اتفق حدوث التوازن الجديد مع توسع في قوة الإنتاج ، وهذا أمر ذو أهمية حيوية . وأدى التوسع إلى إمكان توفير مستوى جديد في المعيشة ، وإحساس جديد بالقوة والرخاء ، لأولئك الذين لم يطالبوا به فحسب ، بل وأثبتوا أنهم على استعداد للنضال من أجله . وصارت بعد ذلك قوة الدولة تعتبر مكرسة لأغراض تحظى بالتحبذ العام . ويشعر المجتمع مرة أخرى بأن أعضائه بصفة عامة يشتركون في أهداف الحياة الكبرى . ويحل الأمل محل الخوف ، ويضفي اعتناق قيم جديدة بهجة على المغامرة الاجتماعية .

ولا أظن أن هذا يمكن أن يحدث ، على أى مدى طويل ، عندما يستولى الخارجون على القانون على الدولة . لأنه لما لم تكن لديهم فلسفة ، فإنه ليس أمامهم سبيل يسرون فيه نحو علاقات سلام دائمة . فهم مضطرون إلى إشعال حرب أهلية دائمة في الداخل حتى يحافظوا على قوتهم ، وهم مضطرون إلى إشعال حرب دولية دائمة في الخارج حتى يحولوا دون هزيمتهم في الداخل . لأنه سرعان ما تكتشف معظم تلك الجماعات التي استولوا على الحكم عن طريق أوهاما أنها لم يعيدوا النظام والقانون ، بأي معنى حقيقي ، حيث أن الإرهاب الدائم ليس إعادة لها . وضرورة الإرهاب تعني أنهم لم يكتشفوا شروط التوسع الاقتصادي . وواضح جداً أن هذا يتوقف تماماً على الإحساس بالأمن والثقة بالذات الذي لا بد للإرهاب ، بطبيعة منطقه ، أن ينكره . فالناس في خوف من زعمائهم وفي خوف من جيرانهم ، وفي خوف حتى من أنفسهم ومن أفكارهم . فهم لا يعرفون أبداً ماذا سيأتي به الغد . وهم لا يجرؤن على الثقة ببعضهم البعض ، كما لا يثق فيهم أحد من الخارج ، ويعلمون بالتجربة القاسية أن حكاهم الخارجين على القانون لا تربطهم روابط ولاء نحو بعضهم البعض . فقد أصبح الحكم حرباً يشنها الجميع على الجميع ، فقد فيه الإحساس الحيوى

بأن الحكم الناجح لا يكون بأن يسوق الحكام الشعب أمامهم ، بل بأن
يقنعوه بالسير وراءهم في الطريق الذى يسلكونه أمامه .

فلا يمكن أن يكون هناك توسع اقتصادى حيثما تكون الفاشية . إذ أن
توجيهها الداخلى لحياتها الاقتصادية الخاصة يعنى اساءة استعمال للمصادر
القومية بالجملة في سبيل التسليح . ويعنى بالضرورة سيطرتها على عملية الإنتاج
كلها والتجارة الخارجية لهذا الغرض ، الحصار للمنظم لسبل التجارة الدولية .
وقد أدت الفاشية في فترة ما قبل الحرب الى هبوط لمستوى معيشة شعوبها .
وباندلاع الحرب وتقدم قواتها سار في أثرها الدمار والخراب اللذان لا مفر
منهما ، وخيم شبح المجاعة على نطاق واسع خلفها . وليس هناك من أمل
في المستقبل للشعوب التي تغزوها . سوى العمل الإجبارى بأجر منخفض
في المجهود الحربى الفاشى . واذا قدر لها أن تسود في النهاية فمن الواضح
أن هذه الشعوب ليس أمامها الا أن تستمر في خدمة هذا المجهود ، لأنه
سيكون من الضروري الاحتفاظ بجيوش جرارة للاحتلال وتموينها بالذخيرة
لإخضاع السكان المحرومين من الحرية . وواضح أن في هذا الموقف أيضا
لا تتوفر شروط التوسع الاقتصادى . لأنه من الواضح أن أثر المستوى
المنخفض للمعيشة بين الشعوب المستعبدة سيكون تقلصا عاما في التجارة
الخارجية . وسيكون لذلك أثره حتى في المجتمعات الخارجية عن نطاق سيطرة
الفاشية ، مثل الولايات المتحدة واليابان . وستضطر هذه المجتمعات ، للدفاع
عن أسواقها الداخلية أن تتخذ إجراءات حامية — وهى خطوة ستؤدى
إلى انخفاض آخر في حجم التبادل التجارى . وبالاختصار ، حتى لو استطاعت
الفاشية أن تنظم الأقاليم التي تغزوها بوصفها مصدرا للاستغلال لنفسها ،
فإن ذلك لا يتم إلا بشرط قاس هو تدمير القدرة على التوسع . فالنتيجة التي
لا مفر منها للفاشية حيثما تفرض نفسها هى اقتصاديات نادرة متزايدة بالنسبة
للجماهير التي تصير عبيدا لحكامها عن طريق الإرهاب .

وأعتقد أننا نستطيع أن نستخلص من هذا نتيجتين : الأولى هي النتيجة البسيطة من أن مهادنة الخارج على القانون ليست طريقا سليما لإعادة تحديد سلطة الدولة ولكنها تأجيل لمجهود تحقيقها . إن القاتل المحترف لا يفرض طاعةً تبني حكم القانون ، بل هو ينزل بالمجتمع الى مؤامرة ضخمة لا يأمن فيها أحد على نفسه . لأنه حتى الخارج على القانون يعتمد على قدرته في إرضاء وإرغام زملائه الخارجين على القانون الذين يعتمد عليهم مباشرة ؛ إن طغيانه يتوقف على قدرته في إطلاق النار أولا . وهو لا يعيش إلا بواسطة نجاحه ، واللحظة التي يتابعه فيها الفشل تصبح قدرته على الإرهاب في خطر ، ولهذا لم يستطع أى دكتاتور مطلقا أن يتحمل هزيمة جدية . ولهذا السبب أيضا فإنه في اللحظة التي يفقد فيها ثقته في اتجاهه ، لا يذكر له سوى جرائمه دون ما حققه . وهذا هو كذلك السبب في أنه لا يستطيع أن يحدد النظام الذي يخلفه . لأن قوته لا هدف لها سوى تحقيق طموحه ولا يمكن أن تستمر إلا بانتصارها دائما على منافسة طموح لآخرين . ولما كانت لا تقوم على أية فلسفة ، سوى فلسفة الإرهاب ، فانه من المؤكد أن تنطلق هذه المطامح للمنافسة في اللحظة التي يتردد فيها أين ومتى ينزل ضربته .

ورغم أن النتيجة الثانية أكثر تعقيدا إلا أنها ، فيما أعتقد ، ليست أقل تأكيذاً . وهي أن الفاشية تتعارض مع الحركة الموضوعية للتاريخ ، فهي كما هو الحال ، لحظة من التوقف في طريقها ، اذ هي لا تساعد إتمامها . ولو أنها كانت تساعد لأدت إلى ارتفاع مستوى معيشة الإنسان وزيادة سيطرته على الطبيعة كما فعل كل توازن جديد بين علاقات الإنتاج وقواه . والفاشية لا تستطيع أن تفعل ذلك ، كما حاولت أن أثبت ، بسبب طبيعة هدفها ذاته . لأنها تؤكد كل العناصر في السلوك التي تعد مضادة للقدرة الإنتاجية . فهي تعكر السلام وتستهتر بالقانون ، وتقضى على الثقة ، وتعادي الأمة . إنها في الواقع خلاصة الدمار . وحيث أنها تأتي انكارا لجميع القيم

فهي لا تستطيع توجيه جهود الناس نحو أى هدف مستمر : ولما كانت عدوة العقل ، فإن كل اكتشاف جديد سوى ما يزيد في قدرتها على الدمار، عدوها أيضا . وهي لا تستطيع أن تسمح للناس بمتعة التفكير ، حيث أن الرضا على الأوضاع والحرية هما الجو الذهني الضروري الذي لا غنى للتفكير عنه مطلقا . إن جوها كله هو جو الإرهاب ، وحتى دعاها الرئييون هم متآمرون دائمون يتلفتون حذرا في كل منطقة خشية الضربة الآتية التي تطيح بهم . وهي لا تستطيع أن تشيد مجتمعا تبدو فيه مبادئ التنظيم عادلة في نظر الجماهير ، لأن أى نظام لا يعتبر ، في المدى الطويل ، عادلا إلا إذا تحققت فيه الآمال المشروعة ، والشرط الذي لا بد منه لهذا التحقق هو وجود ذلك الأمن ذاته الذي تنكره الفاشية .

ومن ثم فإنني أعتقد أن الفاشية ، في كل من صورتها الألمانية والإيطالية ، ظاهرة عابرة في التاريخ وليست دائمة . إذ لا تستطيع أن تكتسب هدفا إلا إذا كونت فلسفة ، بيد أنها إن فعلت ذلك لا تكون فاشية . والأسباب التي تدعو إلى توقع هزيمتها النهائية أسباب قوية . فمن الناحية السيكولوجية لا يستطيع الناس أن يعيشوا باستمرار في ظل التوتر ومعدل الحركة اللذين تتطلبهما الأنظمة الشمولية . والفاشية تخرجهم بقسوة بالغة عن النظام الرتيب الخاص بكل منهم والذي يريد معظمهم أن يقضى حياته فيه . فحاجتها إلى شغلهم باستمرار بالأصوات والانفعات العنيفة حاجة ضرورية لها ، إذ يحرمهم ذلك فرصة التفكير الذي لا بد لها أن تكون على حذر منه باستمرار . بيد أنها يجب أن تكون قادرة ، حتى يقبلوا التوتر الذي تفرضه ، على أن تجعلهم يؤمنون بقدرتها على إقرار السلام ، والسبيل الوحيد لبث هذا الإيمان هو ، في المدى الطويل ، إقرار السلام فعلا . ونحن نعلم جيدا من التجارب التاريخية الماضية أنه ما من حكم يستطيع أن يفرض حربا دائما أو إرهابا دائما ، حتى إذا كان أى منهما يقوم

على فكرة : ان تاريخي « نابليون » و « روبسبير » دليل على ذلك .
فأى نظام من الإرغام لابد أن يتحول ، بعد فترة ، إلى نظام من الرضا
إذا أريد له البقاء .

بيد أن كل نظام يقوم على الرضى فى التاريخ الحديث يتطلب إيماناً
كأساس له يستطيع الناس قبوله ، وجذور هذا الإيمان هو قدرته ، بوصفه
مشروعاً اقتصادياً ، على إشباع الحاجات التى يواجهها . ولا يستطيع الفاشية ،
بسبب طبيعتها للتأصلة ذاتها كما قلنا ، أن تفعل ذلك ، وهى فى الواقع لا تهتم
بذلك ، لأن شعباً راضياً لن يخضع لحكومة من الخارجين على القانون ؛
وأى شخص يفحص ظروف صعودها إلى الحكم سيقنع ، على ما أعتقد ،
بأن هذه هى الحالة : إنها فرقت الأمم التى تفرض نفسها عليها بواسطة قدرتها
على إثارة حقد ضد حقد آخر بين جماعات من الناس تخشى المستقبل أولاً أمل
لديها فيما سيتمخض عنه ، أكثر مما فرقها عن طريق الوعد بتحقيق برامج
إيجابية . ونجحت فى إقناع مؤيديها ممن ليسوا من جنودها مباشرة بأنها
ليست ما تساورهم الريبة فيه . ومما لا ريب فيه أنها تمتعت ، حتى بعد
استيلائها على الحكم ، بقدر من الاحترام لجرأتها وقدر من الإعجاب
لنجاحها . بيد أنه من الملاحظ ، فى رأى ، إن أولئك الذين أعلنوا احترامهم
أو إعجابهم ، سواء كانوا من المواطنين المحليين أو من الزائرين الأجانب ،
كانوا دائماً حريصين على أن يتصلوا من أية رابطة بالجوهر الداخلى للنظام
الفاشى عندما لا يكون فى ذلك تعريض لسلامتهم للخطر . فقد كرهوا
اضطهاد اليهود ، وأشاحوا بوجوههم عن معسكرات الاعتقال ، وحاولوا
دائماً أن يقنعوا أنفسهم أن ما يحدث كل مرة مما يقتضيه النظام هو آخر
مرة . وبالاختصار أنهم كانوا يتطلعون إلى مشرق الحياة الطبيعية ، وكانوا
يعلمون أن لا قيمة لحياة يعيشونها فى ظل ظروف تنكر كل معنى لأول
مبادئ الحياة للتمدينة . ولا ريب فى أن رعايا أية دولة فاشية لا يستطيعون

أن يكسروا سيطرتها طالما ظلت ناجحة باستمرار وطالما وحد الخوف بين زعمائها الخارجين على القانون في مؤامرتهم للشركة من أجل السلطة . ولكن إذا توقف النجاح ؟ . وإذا حدث ظروف استطاع فيها « بالبو » أن يتفوق على « موسوليني » في الصراع من أجل القوة ، أو رأى « جورج » أنه لم يعد في حاجة لأن يلعب الدور الثاني بعد « هتلر » ؟ إن الزعماء الفاشيين وقفوا باستمرار على حافة هاوية عميقة ، وأية خطوة خطأ يتخذونها عقوبتها الإعدام . إن « ماتيوتي » هزم في سنة ١٩٢٤ ، بيد أنه سيكون هناك رجال آخرون مثل « ماتيوتي » إذا ارتكب « موسوليني » خطأ . وقضى « هتلر » على « روم » في ليلة ٣٠ يونيو الدموية ، ولكن سيكون هناك آخرون مثل « روم » بمجرد أن يجد الشك ، في أن الزعيم يتخبط ، سبيله إلى الأذهان .

إنهم استولوا على الحكم في روما وبرلين لأن شروط الوحدة الاجتماعية ضاعت ، وقد ضاعت لأن الفشل الاقتصادي والقومي اتحدا على جعل الناس أكثر وعيا بما بينهم من اختلافات مما بينهم من أوجه تماثل . واحتفظوا بالسلطة في أوروبا التي كانت تستطيع ، في مراحلهم الأولى على الأقل ، أن تمنحهم عليهم ولكنها لم ترد ذلك لأن ثمن دمارهم كان الحرب . ولم يؤمن رجال ، تجنبوا عامدين أن يفحصوا عاداتهم ، بأنهم خارجون على القانون ، وكان تجنبهم ذلك لسببين : أولا لأنهم ظلوا على ثقة من أن هذه العادات ستروض ، وهذا هو تاريخ السياسة التي سميت « تهدة » . وثانياً لأن الغالبية الساحقة من المصالح التي دمرتها الفاشية كانت مما يزعم مدلولها المهدئين في مجتمعاتهم في كل من الدول المهدئة . وإذا حاولوا قلب الفاشية ، فما الذي يحل محلها ؟ إنهم اعتبروا الشيوعية وريثتها ، وكان معظمهم ، وهم للمثولون المحترفون للامتياز ، يرون هذا البديل أكثر خطورة من الخارجين على القانون . لأنهم كانوا يعرفون أن الشيوعية في صميم الحقيقة فلسفة ،

وقد حاولوا طوال عشرين عاما دون جدوى أن يضربوا حولها نطاقا كحائط الصين العظيم . وكان أملهم إما أن كلا من الفاشيين والشيوعيين - وهم جميعا في نظرهم خارجون على القانون - سيقضون على بعضهم البعض ، أو أنهم يستطيعون أن يقنعوا الفاشية بأن تحس بالمسئولية بأن يلقوا إليها بشيء مما تصبو إليه . ولما صار واضحا أنهم لم يستطيعوا هذا أو ذاك ، كانت الفاشية قد أصبحت من القوة بحيث تعرضوا هم للخطر . لأنه لما لم يكن للزعماء الفاشيين من مبدأ سوى القوة ، وكانوا مرغمين على التحرك بسرعة يتزايد معدلها باستمرار حتى يحافظوا على أنفسهم . فإنه كان لابد لهم من البحث عن أسلاب تتناسب مع المصاعب الناجمة عن مشاكلهم . ولا توجد هذه الأسلاب إلا في إمبراطوريات تلك الأمم التي كانت تستطيع في مبدأ الأمر أن تقضى على الخارجين على القانون . وقد رأت هذه الأمم أنها الضحايا التي لا مهرب لها لطموحهم بعد أن فات الأوان .

والسبب في هذا التأخر في فهم الوضع واضح بما فيه الكفاية . إذ أن أولئك الذين وصفوا لهم طبيعة الفاشية كانوا نفس الرجال الذين عملوا ، في مجتمعاتهم ، على حرمان « للمهدئين » من القوة السياسية . وكان هدف هذا الحرمان ، كما أعلنوه ، هو إعادة تحديد العلاقات الطبقية في مجتمعاتهم . بيد أن إعادة تحديد العلاقات الطبقية كان في نظر أولئك « للمهدئين » شراً لا يقل عن أى شر آخر يستطيعون تصوره . فقد كانت تعنى أن يتنازلوا عن امتيازات ظلت موضع اعتزازهم امدا طويلا . وكانت تعنى إمتداداً لفكرة الديمقراطية فيما وراء المجال السياسى البحت الذى استطاعوا حتى ذلك الوقت أن يقصروا عملها عليه . إنها عقدت ذلك الزواج بين فكرة الحرية وفكرة المساواة الذى كان اعتراضهم عليه عميقاً دائماً . وكانت الصعوبة لديهم أنه رغم نفور الكثيرين منهم لأساليب الفاشية ، بل واحتقارهم لها ، فإنهم بصفة عامة كانوا راضين عن تقلييمها لأظافر العمال بتدمير أجهزة دفاعهم مثل النقابات .

وإنه لما يثير الاهتمام أن ننظر ، في أضواء الحرب التي تعمى الأبصار ، إلى الوراثة لنرى آيات المديح التي كالمها رجال عظام للطريقة التي عاملت بها الفاشية العمال ؛ فإن بعض رجال السياسة من ذوى المسكنة المرموقة كتبوا كما لو كان عدم وجود اضطرابات عمالية في إيطاليا ، مثلاً ، عني أن « موسوليني » حل مشكلة العمل هناك^(١) . ولم يروا الارتباط بين عدم وجود الاضطرابات هناك وحاجة الخارجين على القانون بصفة عامة إلى اتخاذ كل تساوُل ممكن فيما يتعلق بسلطتهم حتى هددت قوّة الفاشية المصالح الأمبريالية التي كان رجال السياسة هؤلاء يهتمون بالمحافظة عليها . وعندئذ كان قد فات الأوان ، بطبيعة الحال ، لأن المسرح كان قد أعد للصراع .

والواقع أن الفاشية قد أثبتت في تطورها أنه عندما تفقد الديمقراطية الرأسمالية قدرتها على التوسع ينبذ رجال الأعمال فيها ، وأولئك الذين ترتبط مصالحهم بهم ، مطالب الديمقراطية بمجرد التقدم بها جدياً . وهم ينبذونها للسبب الذي تنبأ به توكفيل منذ أكثر من قرن مضى ، إذ كتب يقول^(٢) : « إن الشعب حاول في أول الأمر أن يساعد نفسه بتغيير كل الأنظمة السياسية ، بيد أنه وجد بعد كل تغيير أن حالته لم تتحسن بأية صورة كانت ، أو أنها لا تتحسن إلا ببطء لا يتفق مع شدة رغبته . ومما لا مندوحة عنه أنه لا بد أن يرى إن آجلاً أو عاجلاً أن ما يربطه في مكانه لم يكن دستور الحكم ، ولكن القوانين التي لا تتغير والتي يتكون منها المجتمع نفسه ، وكان من الطبيعي أن يصل به الحال إلى التساوُل ، ألا يملك القوة والحق في تغيير هذه القوانين كما غير كل شيء عداها ؟ » . وقد رأى « توكفيل » أن نظام الملكية الخاصة كان ما أطلق عليه « العقبة الرئيسية أمام المساواة بين الناس » ، وأن منطق التصويت العام في أية ديمقراطية رأسمالية أن تحاول

(١) انظر مثلاً « القضية البريطانية » لورد لويد سنة ١٩٣٩ .

(٢) ذكريات ص ٩٩ .

الجمهير استعمال قوتها السياسية لتأمين وسائل الإنتاج . وتحول رجال الأعمال ، إذ واجههم هذا المنطق ، إلى الخارجين على القانون في طلب العون ضد ضغط الديمقراطية . وكان الخارجون على القانون مستعدين للتحالف . فقد عُرِضت عليهم القوة ؛ اما في ماذا يستخدمونها فهم أنفسهم الذين سيحددون ذلك .

وذلك لأنه من المؤكد أن رجال الأعمال الذين عقدوا تحالفهم السرى مع الفاشية قد خدعوا بواسطة الخارجين على القانون بقدر لا يكاد يقل عما خدعت به تلك الفئات من المتذمرين « والضائعين » (declassé) بين الجماهير التي اعتقدت أنها وجدت صدى لتجربتها وآمالها في نداءات الفاشية . فقد افترضوا أنهم سيكونون شركاء على الأقل ، ووجدوا أنهم صاروا تابعين لا يستطيعون السيطرة على الخارجين على القانون إلا على حساب الغرض الذي آتى بهم إلى الحكم من أجله . ومن ثم قبلوا وضعهم ، ولكنهم وجدوا أنهم بقبولهم له صاروا تحت رحمة سادتهم الجدد . لأنه من الطبيعي تماما أن سادتهم الجدد ، لما كانوا من الخارجين على القانون ، فإن احترامهم للأفراد من أصحاب الملكيات لم يكن أكثر من احترام خصومهم الاشتراكيين للنظام الرأسمالي . هذا إلى أنهم قد يشاركون أصحاب الأملاك في ملكيتهم . بيد أن عليهم أيضا أن يبقوا الجماهير هادئة حتى يحموا أنفسهم في دورهم الجديد ، بوصفهم الدولة . ويورطهم هذا ، كما أسلفت ، في سياسة ضخمة من التسلح ليحصلوا على تأييد الجيش بأن يهيئوا له فرص المجد من ناحية ، وليعالجوا ، من ناحية أخرى ، تلك البطالة بالجملة التي أتاح لهم التذمر الناجم عنها قسطا كبيرا من فرصتهم ، وليس أمام مصالح رجال الأعمال في هذا الموقف إلا أن تتمرد أو أن تتبع الخارجين على القانون الجدد حينما يقودونها . والأمر الأول مغامرة لا أمل فيها ، حيث أنهم مجرد زعماء بلا جيش ، وإن مصير « هوجنبرج » و « تيسن » أثبت مدى سهولة القضاء

على معارضتهم . ومن ثم ساروا في الطريق الآخر ، الذى لا مندوحة عنه ، من السير وراء زعمائهم الخارجين على القانون على الدرب الذى يؤدى إلى حرب لا مفر منها . وكانت الرؤيا التى واجهتهم هى نصر فى نهاية الحرب تولد فيه أوروبا جديدة حقيقة ولكنها أوروبا تروح تحت وءأة المجاعة والدمار وتمرد أكيد فى نهاية الأمر بين المهزومين ، وهذه ظروف لا تتفق فى الواقع مع الإنعاش الاقتصادى الذى قصدوه ؛ أو يواجههم خطر هزيمة لا مهرب لهم فيها مع الدمار الكامل . لأن هناك شيئا واحدا لا جدال فيه ، هو أن هزيمة الخارجين على القانون ستؤدى إلى دمار للمصالح التى أذعنت لمغامرتهم المتهورة .

إن أولئك الذين أرادوا السلام لم يجدوا سوى الحرب الأكيدة ، هذا هو الدرس الحقيقى للحلف الثلاثى بين أصحاب الامتياز والجيش والخارجين على القانون ، وهو الحلف الذى أريد به تجنب دلالات الديمقراطية . وهى نتيجة لا مفر منها ، إن الأسس السيكولوجية للمجتمع للنظم توجد جذورها فى اعتقاد جماهير الناس أنهم يتمتعون بالعدالة الاجتماعية . وعندما ينقصهم هذا الاعتقاد ، فإن حكامهم لابد أن يسلموا لهم ببعض المطالب أو يعلنوا الحرب عليهم . وقد اختار حكامهم الطريق الثانى ، بيد أن الحرب تعنى الطغيان ، والطغيان لا يقبل سيكولوجيا إلا فى حالة حرب خارجية . ولعل قرار رفع « هتلر » و « موسولينى » إلى الحكم بدا ، عندما اتُخذ ، ترويضاً للجماهير لصالح أغراض الرأسمالية ، ولكنه كان فى الواقع حكما بالإعدام على المجتمع البورجوازي . لأنه وضع هذا المجتمع فى حالة حصار ، ومن ثم كشف الغطاء عن عمق الفساد المتأصل فى أى مجتمع بنى ، مثل المجتمع البورجوازي ، أساسا على مبدأ التملك . وبذلك لم يعد للأمن مكان ، وصار الإرهاب سيد الموقف . ومن ثم قضى بضربة واحدة على صلاحية كل ما اكتسبه البورجوازيون من حكمة وأسس للعمل بمقتضاه . وقد كانوا عاجزين لا حول

لهم تجاه رجال بلا قيم ، كما كانوا بلا خيال مع أولئك الذين ساورتهم الشكوك في قيمهم ، فهم لما كانوا غير قادرين على مواجهة أفضلية التضحية ، نظموا اغتيال خصومهم دون أن يكون لديهم من البصيرة ما يجعلهم يرون أنهم ينظمون ، في نفس الوقت ، دمار أنفسهم . لأن الرجال الذين عهدوا إليهم بمصالحهم لا مصلحة لهم في مصيرهم سوى بمقدار ما يخدمهم في طمعهم في القوة : إن أصحاب المصالح من الألمان والإيطاليين ، وقد عزفوا عن تجربة العدالة الاجتماعية ، صاروا أرقاء لأعداء المدينة .

وهناك نقطتان ثانويتان جديرتان بأن نقف عندهما قليلا . إن الوسيلة التي حاول بواسطتها زعماء الفاشية في ألمانيا وإيطاليا ، خاصة الأولى ، أن يسيطروا سيكولوجيا على الجماهير التي يتحكمون فيها تتطلب اهتماما خاصا . فهي مزيج مثير للاهتمام من العادات التي تنوعت مصادرها . إذ بنى جزء منها على النزعة الدينية — فقد جعل من عبادة الزعيم والتسليم له مذهباً دينياً لا يشبهه في تعبيره الخارجي ، لما ينطوى عليه من حدة التعصب ، إلا تعصب الأديان التاريخية . « ف هتلر » مثلا هو مختار العناية الإلهية الخاص لا يخطئ ولا يعجز عن شيء . ولا يخضع للقوانين التي يخضع لها البشر ، بل هو يتلقى وحيا خاصا . وهو محاط بحلقة داخلية من أتباعه قوتها إحدى وظائف سحره . وقد يكون الواحد من هؤلاء الأتباع في قسوة « جورج » أو ثعبانا مثل « هيملر » أو مخاتلا مثل « جويلز » أو ملتويا مثل « سترایشر » ، فهما كانت نقائصه مما تثير انتباه الرجل العادي ، فإنها تعوض بإخلاصه للزعيم وقبول هذا له . ويصبح شخصا شبه مقدس لا يحكم عليه بالمعايير العادية . فهو نصف حاكم ونصف كاهن ، يوضع في مصاف القديسين وهو حي ويُتحدث عنه في عبارات التمجيد المقدسة التي يعد الشك فيها كفرا .

وأعتقد أننا لا نكون مجدفين إذا قلنا أن الحزب النازي بذل مجهودا

متعمدا لجعل من « هتلر » إلهًا للشعب بمعنى حقيقى . مع ما يتبع ذلك ، بطبيعة الحال ، من أن جميع موظفى الحزب يتمتعون بطابع خاص من القدرة اللدنية حيث أنهم قد ميزوا عن الناس العاديين بوصفهم مندوبين للرب الإله . إن هؤلاء الموظفين لديهم جميعا ، كما تدل على ذلك بوضوح لهجتهم الغريبة فى خطبهم ، قدرة التعبير عن أنفسهم بوصفهم رسل عقيدة لا تحيط بقوتها قدرة البشر . ولأنها قدرة على هذا النحو ، وكذلك لأن مصدرها محوط بالغموض الإلهى ، فهو لا تخضع لفحص العمليات العقلية العادية ، كما أنه ليس مما يتناسب معها أن تخضع للإجراءات الديمقراطية المألوفة . ولهذا التأكيد ميزة أن ليس هناك شئ يتطلب تفسيرا . فإن تفعل الصواب هو أن تطيع وأن تفعل الخطأ هو أن تشك فى حكمة الزعيم أو ممثله . ولما كانت مشروعية الطاعة تكمن فى الطابع الروحانى الغامض للزعيم ، فإن الأمر لا يتطلب أن تكون عقوبة عدم الطاعة قائمة على أساس عقلى هى الأخرى ؟ ومن هنا جاء ، مثلا ، قبول تلك العقوبة الهائلة مثل تطهير « روم » وزملائه .

ولكن إلى جانب هذه المحاولة من فرض ولاء دينى يكاد يكون استغراقيا توجد ناحية أخرى لا تقل إثارة للاهتمام . فالزعيم يجب أن يكون أسمى من أتباعه بصورة هائلة ، ولكنه يجب أيضا أن يكون واحدا منهم ، فالمسافة بينه وبينهم يجب ألا تحول دون قيام شعور بالصلة الدينية المشتركة . بحيث أن الزعيم ، الذى يشبه الإله ، هو فى نفس الوقت من طينة عادية أيضا . إنه الرجل الصغير الذى فشل فى « ديمقراطية الأثرياء » والذى جاء ليقضى عليها ويحل محلها ، بحيث أن جميع الرجال الصغار الذين فشلوا فى ظل ذلك النظام الاجتماعى يستطيعون أن يروا أنفسهم فيه . ويتحول سجله إبان الحرب ، الذى تحيط به الشكوك ، إلى أسطورة بحيث يكاد يصبح ، كما حدث ،

الجندي المجهول . وكل رجل اشترك في الحرب الماضية^(١) ، أو يشترك في هذه الحرب ، يعلم أن الزعيم يحس بما يتعرض له من مخاطر ويشاركه فيها . إن ذلك الذي لم يكن شيئاً قد صار كل شيء ، بإخلاصه لمجد بلاده ، ويطلب من الرجل العادي أن يخرج من ذلك بأنه إذا حاكى ذلك الإخلاص فإن فرصاً هائلة ستطرق عليه بابه .

ولاشك في أن ذلك يسهم بقدر هائل من الحيوية والشعور بالمنفعل في النظام ، خاصة في جوار الحرب . ويستطيع أشخاص لم تستقر أوضاعهم بعد أن يشعروا بأن الفرصة أمامهم دائماً لأن يكونوا أعضاء في « نخبة » ، وإذا لم تكن عصاة للارشالية في انتظار كل شخص ، فإن المدرس يستطيع أن يكون وزيراً ، ومدرّب الألعاب الرياضية يصبح زعيم حي ، وصانع أقفال سابق أصبح الآن حاكماً « fauleiter » للنرويج . فتتظيم الحزب يثير آمالاً كباراً في فرص هائلة لاتعرف حدوداً لقوتها ، لقد كان هناك سبعمائة ألف رائد سياسي في ألمانيا قبل غزو النمسا مباشرة ، كل منهم يأمل في الصعود إلى أعلى . فقد أدخل في النظام شيئاً يشبه أسطورة كوخ الرئاسة الخشبي في أمريكا بدرجة أكثر حدة ، وعندما يتذكر الناس أن هذه الفرص تدق أول ماتدق باب الشباب ، تصبح لها قوة إغراء هائلة . ففي سنة ١٩٣٥ كان أكثر من ثلاثة وخمسين في المائة من أعضاء الحزب النازي تحت الثلاثين^(٢) ، مما يكاد يكون ضعف النسبة التي تقابلها من الشبان في هذا السن الذين كانوا أعضاء في الحزب الديمقراطي الاشتراكي في سنة ١٩٣١ . ولا يُتطلب في معظم الأحوال مؤهلات فنية أو إدارية لمنصب رائد . وقد اختير خمسة وعشرون في المائة منهم لأنهم

(١) سنة ١٩١٤ .

(٢) أنظر المقال الجدير بالإعجاب ، فيما يتعلق بتكوين الحزب النازي ، الذي كتبه « هانز جرت » في « مجلة علم الاجتماع الأمريكية » المجلد ٤٥ ص ٥١٧ ، وأنا مدين لهذا المقال بالكثير .

اشتركوا فى صراع الحزب قبل أن يلى الحكم ، ومعظمهم من بين أولئك الذين لم يستطيعوا أن يجدوا مهنة ثابتة فى ظل جمهورية ويمار. وكان الاختبار الأسمى بالنسبة لكثير من الآخرين فيما يتعلق بصلاحياتهم هو إثبات قدرتهم على الطاعة العمياء للأوامر ؛ فالنوع للفكر الذى يناقش والذى لديه وجهة نظر خاصة به ، موضع ريب . والواقع أن هدف مدارس التدريب التابعة للحزب هو تخرج نمط من المتعصبين المزمعين الذين يتكون النظام الأخلاقى بالنسبة لهم من القدرة على الولاء للزعيم خصب ، نمط يماثل فى طابعه حرس ملوك الجريمة فى شيكاغو أو نيويورك .

وهذه هى الحقيقة الرئيسة التى يجب أن نتذكرها دائماً : إن الجهاز الذى يستغله الخارجون على القانون فى السيطرة مكون على هيئة نمطهم الأخلاقى . وهو يتيح قوة بلا مبادئ لآلاف ممن لاعد لهم بالمسئولية . وهو يبرر لهم ، فى نظرهم ، استعمال الإرهاب والعنف بوصفهما أسلوباً للسيطرة على حياة المواطنين العاديين . ويضفى إستعمال القوة بدون أى مبدأ ، على أولئك الذين عهد إليهم بها ، إحساساً بآفاق لا حدود لها فى متناول أيديهم . فهو يرضى الخيلاء التى تُصور ، بجميع أنواع التبرير العقلى والمصلحة الشخصية ، على أنها الواجب . ويحررهم من الاعتماد على القيم القديمة ، وذلك عن طريق مقارنة هذه القيم بما لاقاه الشعب الألمانى فى الماضى من فشل ، وعن طريق إثبات أنها قيم غير مجزية . والناس يتعودون على الجو الذى يعملون فيه ، فهناك آلاف من الأعضاء الشبان فى الحركة النازية لا يعرفون شيئاً مطلقاً عن أساليب الإقناع العقلى بوصفها وسيلة للحكم . فقد تعلموا بالتجربة أن لهم الحق فيما يستطيعون الحصول عليه ، والشهادة الوحيدة ، التى يعرفونها ، بشرعية عملهم هى أن يكون العمل ناجحاً . وهم يدرّبون على اعتبار العنف رجولة ، ومن ثم يفترضون أن الشك والمناقشة من علامات الضعف . ويتعلمون من العالم الذى يستغرق حياتهم أن الدنيا أمامهم ليأخذوها ، وأن لا حدود

لحقهم إلا مقدار قوتهم . وكلما زاد تكريسهم أنفسهم لهذا المذهب زاد أملهم في تحقيق طموحهم . ولما كانوا يعيشون في سيل لا ينقطع من غرس الأفكار التي تصر على أن أي نقد يوجه إلى المذهب عداء للدولة ؛ ولما كانوا يعلمون أن أولئك الذين يجرؤون على توجيه هذا النقد هم الرجال الذين كانت ألمانيا في عهدهم ضعيفة مهزومة ؛ ولما كانوا يرون أيضاً أن ألمانيا في ظل حكمها الحاليين قد سجلت انتصارات عسكرية ودبلوماسية مذهلة ، فليس من المستغرب أن يقبلوا الأفكار المغروسة التي يتعرضون لها .

ويجب أن نضيف إلى هذا الطقوس الضخمة المحكمة التي يخضع لها السكان عموماً - الاجتماعات التي لانهاية لها والاستعراضات والجيش الجرامة من العمال الذين يشتغلون في ظل نظام شديد والذين توجه جهودهم لخدمة أغراض الخارجين على القانون . وجميعها قد رتبت ، ودعنا نقول أنها رتبت بمهارة فائقة في كثير من الأحيان ، بحيث تقضى على مقاومة الرجل العادي لإغرائها . إن معظمنا ، أيا كانت الأحوال ، يسير مع القطيع ، ويتطلب الأمر شجاعة يصعب المبالغة فيها حتى يخرج الواحد منا من بين صفوف الجيش والأعلام لتحقيق والانتصارات تتوالى . ويتطلب الأمر شجاعة أكثر حتى من ذلك عندما تكون عقوبة الخروج هي الموت . إن أسطورة الخارجين على القانون لا بد أن تنجح إلى أن يصبح واضحاً أن هناك من سيقاتلون حتى الموت ليكشفوا أمرها . والصوت الوحيد الذي يرتفع احتجاجاً لا فرصة لديه ، خاصة إذا كان آتياً من الخارج ، في أن يُسمع طالما ظل غارقاً في ضجيج الاستحسان الذي ينظمه الخارجون على القانون ، ولن يستمع إلى نبرة الاحتجاج في مثل هذا الجو سوى رجل غير عادي ، إلا إذا فرض الاحتجاج نفسه على انتباه الناس . ولن يستطيع الاحتجاج أن يفرض نفسه إلا إذا كانت تحت تصرفه القوة التي تتيح له تحدى قدرة

الخارجين على القانون في فرض سلطتهم . أى أنه لا أمل في أن تذوى قوتهم إلا إذا تحطم حكمهم .

وأعتقد أن كل هذا يعنى أن انهيار الفاشية يعتمد على عامل من اثنين . فلابد أن تتعرض لهزيمة خارجية ، أو أن تم تلك البلبلة الداخلية التى تنشأ عن مؤامرة تدبر فى اللحظة الحرجة التى يكون فيها الإرهاق وعدم الأمن قد أثارا خيبة أمل على نطاق واسع . بيد أن الاحتمال الثانى هو نفسه نتيجة للهزيمة ، حيث أنه لا يمكن تحدى سلطة الحكومة بنجاح إلا إذا ظهر فشل زعمائها واضحا لعدد كبير من رعاياها . لأن جوهر الأسلوب الفاشى هو تحطيم إرادة أولئك الذين يحاولون مقاومتها ، ولا تستطيع هذه الإرادة الاستمرار فى معارضتها إلا عندما ترى أملا فى النجاح ؛ وإلا غرقت فى لجج الخمول اليأس وهو ما يسعى الخارجون على القانون إليه ، إذ أن الشعب اليأس يطيع الأوامر التى تصدر إليه . والمقاومة تأتى مع الغضب ، ولا يثور الغضب ، مع وجود أسطورة ، إلا بإدراك أن الأسطورة التى قبلها الناس قد ثبت بطلانها ، وهو إدراك لا يتأتى إلا بهزيمتهم .

وواضح تماما هنا أن كل الأدلة تشير إلى ضرورة هزيمة خارجية . وهى تشير إلى ذلك لسببين . فأولا ، أن وجود « موسوليني » فى الحكم أكثر من عشرين سنة و « هتلر » أكثر من عشر سنوات يجعل من الواضح أنه ما من مؤامرة ، على نمط مؤامرة « بلانكى » ، تستطيع أن تنجح مع أى منهما ؛ فعندما ندخل فى اعتبارنا وسائل السيطرة الفنية التى تحت تصرفهما ، يتضح أنه لابد لخلعهما داخليا ألا يكون فى وسعهما الاعتماد على طاعة الجيش . بيد أنه من الواضح أيضا أن كلا منهما استطاع ، حتى الآن ، أن يحتفظ بولاء الجيش بأن جعل من الخدمة فى الجيش إحدى المصادر الأولى للرفعة فى الدولة ؛ فالجيش يعرض هذا الامتياز للخطر إذا انقلب على الخارجين على القانون . وأية مؤامرة تقوم بدون تأييد الجيش ليست

فرصتها في النجاح ضئيلة فحسب ، بل إنها قد تنتهى بتقوية النظام إذا فشلت ، حيث أن الفشل سيزيد من يأس أولئك الذين يتطلعون إلى التآمر ومن خمول السكان عموماً . إن كل مؤامرة تفشل تزيد من قوة الأسطورة النازية بإثباتها أنها لا تزال تتمتع بقوة الانتصار على أعدائها .

وهذا يعنى أن أية مؤامرة ضد الفاشية ، سواء في صورتها الإيطالية أو الألمانية ، يجب لكي تنجح أن تكون أكثر من مؤامرة ، إنها يجب أن تكون حركة . إذ يجب أن يكون في وسعها أن تفضح كل أساطير الفاشية وأجهزتها ، وأن تلقى عليها ظلالاً من الشك . ولكي تفعل ذلك ينبغي أن يكون في وسعها أن تثبت ضعف الفاشية لكي تقنع حتى أولئك الذين يقفون منها موقف الإذعان السلبي ويسمحون لها بفرض نفسها عليهم ، وليس أولئك الذين لديهم الشجاعة لمعارضتها إيجابياً فحسب ، بأن سلطتها في سبيلها إلى الانهيار . ووجهة نظري واضحة بأن هذا لا يمكن أن يتم ، طالما كانت الدولة الفاشية في حالة سلم ، إلا بأن يوضح الأمر بصفة نهائية بأنها لن تنال أياماً من مطالبها بالاعتداء . أي أنه كان من الضروري أن تتبع سياسة عكس سياسة التهدة التي أتبعته حتى « ميونخ » ، بل وبعد ذلك ، وعندما عكست هذه السياسة بعد مارس سنة ١٩٣٩ ، كان الأوان قد فات ، أولاً لأن الفاشية كانت عندئذ قد نظمت الموارد المادية التي اعتقدت أنها تتناسب مع للمغامرة التي استعدت لها . وثانياً لأن سجل نجاحها قد نظم ، في الداخل وحتى في الخارج ، الأسس السيكولوجية اللازمة للمغامرة ، إن الجزء الأكبر من الشعب الألماني على الأقل كان قد قبل فعلاً فكرة أن « هتلر » لا يهزم ؛ كما أن أقساماً مهمة من الرأي العام في البلاد التي أصبح الدخول في حرب قريبة معها أمراً لا مفر منه كانت على استعداد لأن تصدق أن قوته تجعل أي نوع من السلام للعقول أفضل من الحرب . إن احساسها بالهزيمة كان ، كما ثبت من تجربة فرنسا ، عميقاً ، وقد قامت على عدم إدراكها أن الحرب

ضد الفاشية تعنى تعبئة القوى الروحية الديموقراطية ضدها . بيد أن هذه التعبئة بدورها كانت تنطوى على الحاجة إلى إدراك أن الامتياز يجب أن يثبت أنه قادر على القيام بتضحيات كبيرة في المجال المادى . ولكن كثيرين جدا من أصحاب الامتياز كانوا ينظرون إلى هذه الحاجة بريبة . لقد كانوا يريدون النصر ، ولكنهم لم يفهموا الثمن الذى يجب أن يدفعوه فيه . وبعضهم على الأقل ، كما يثبت أيضاً بوضوح من تجربة فرنسا ، لم يكونوا مستعدين للنصر بهذه الشروط .

وإذا صح هذا التحليل فإنه يتبع ذلك أن هزيمة الفاشية لا بد أن تعقب هزيمتها العسكرية . فهذا وحده هو الذى يحطم أسطورة أنها لا تهزم . وهذا وحده هو الذى يضع تلك الخرافة الهائلة فى الضوء الذى يكشف عن حقيقة طبيعتها . ولا أعنى بالهزيمة العسكرية مجرد النصر فى الميدان ، وإن كنت أعتقد أن هذا من الأهمية بمكان حيوى . إنى أعنى بها القدرة على إثارة الشك ، عن طريق عمق المقاومة التى تواجهها ، أولاً فى إمكان تحقيق وعود زعمائها ، ثم بعد ذلك إثارة الإدراك المتزايد ، الناجم عن أن هذه الوعود لم تتحقق ، بأن هزيمتها أمر متوقع جدداً . وهذا فيما أرى ، هو الموقف الوحيد الذى يستطيع أن يحطم فوراً خضوع الجماهير للخارجين على القانون من ناحية ، ومن ناحية أخرى يثير فى صفوف الخارجين على القانون أنفسهم ذلك الشك وعدم الولاء للذين يحسون بهما دائماً تجاه بعضهم البعض ولكنهم يستطيعون التغلب عليهما طالما كانوا ناجحين . فتماماً كما أن « كابونى » أو « شولتز الهولندى » يستطيعان باستمرار أن يفرضا نفسيهما على أعوانهما طالما ظل فى مكنتهما الهرب من القانون أو هزيمته ، فكذلك الحال أيضاً مع « هتلر » وموسوليني ، اذ بمجرد أن يؤكد القانون نفسه انهارت سيطرتهم على أتباعهما . إن المدفع يجبر على الطاعة طالما لم تكن هناك مدافع أكبر تعمل ضده ، والخديعة والتضليل ينجحان طالما لم تقف فى وجههما

إرادة تصمم على عدم نجاحهما . ومتى أقنعت الشعبين الإيطالي والألماني بأنه لا أمل ، تحت حكم « موسوليني » « وهتلر » ، في النصر الكامل الذي وعداه ، بل وأكثر من ذلك بأنه من المحتمل أن يجبرا على شعبيهما هزيمة أكيدة ، فستنطلق عندئذ في هذه البلاد حركات للمعارضة التي أجبراهما بالإرهاب على الوقوف موقف سلبي . إن القانون يكتسب قوته ، دوليا كما هو الحال داخليا ، بتأكيد أنه لن يُسمح مطلقا بأن يخرق . وهذا يعني في هذه المرحلة من تطور الفاشية التي بلغناها الآن ، الهزيمة العسكرية لأولئك الذين يسيطرون على نموها . فالصراع الذي عملت الفاشية على إعداده مدفوعة بجوهر طبيعتها لم يترك هناك بديلا آخر . إن للمدينة لا تستطيع البقاء وجزء منها حر والآخر خاضع لحكم الأشقياء أكثر ما استطاعت الولايات المتحدة البقاء ونصفها حر والنصف الآخر يبيع الرق . فهناك طرق في الحياة لا يسمح بتحقيقها بأي حل وسط مع أضدادها ؛ والفاشية واحدة منها . أنها تمثل قيام عالم الأشقياء ضد عادات كون منظم . ويمكن مغزاها أولا وقبل كل شيء في تصميمها على تدمير القيم ، أيا كانت عدم سلامتها ، التي يسمى هذا الكون للنظم إلى تحقيقها في حياة الأفراد من مواطنيه .

- ١ -

إن الفاشية ، كما قلت ، قيام دولة الأشقياء . وكون أن لديها القدرة على القيام ، وحده دليل هام على أن حقبة بأكملها من التاريخ البشري قد شارفت على نهايتها . لأن حقيقة كونها لم تستطع مجرد القيام فحسب ، بل أن تفرض سلطتها أيضاً على ذلك القسم الكبير من المدينة الأوربية ، هي نفسها دليل على أن الأسس التي يقوم عليها بناء هذه المدينة قد اتسببها ضعف قاتل . إنها دليل على أن الحكام الذين التجأوا إلى معونة الخارجين على القانون يهمهم ما يتمتعون به من امتياز أكثر مما يهمهم القيم التي يسمى النظام الاجتماعي لتحقيقها ؛ أو لعله يكون أفضل أن نقول ، إنهم ارتكبوا ذلك الخطأ الجسيم من التوحيد بين امتيازاتهم والمحافظة على هذه القيم .

فهى الدليل على أن أى نظام اجتماعى يربط الإنسان بالإنسان ، فى نهاية الأمر ، بواسطة العلاقات للمادية البحتة القائمة على التقدير النقدى ، نظام لا يلائم الأهداف التى يتطلع إليها .

وذلك لأنه من الواضح ، أن مثل هذا المجتمع لابد أن يكون قد مزقه تناقض بئرى حتى يصل إلى هذا المأزق . إن للمدينة التى قامت بعد انهيار عالم العصور الوسطى استمرت حوالى أربعمئة عام . وأن ما تكشف عنه الحرب مع الفاشية هو مدى ضعف أسس وحدتها الروحية . وقد كانت هذه الأسس ضعيفة لسبب بسيط هو أن الأهداف التى أعلنتها للمدينة الأوربية كانت دائماً إلى حد كبير موضع إنكار مما هو قائم فعلاً . وكانت مشروعيتها ، بوصفها مشروعاً جارياً ، تتوقف على قدرتها فى إرضاء الرجل العادى ورفع مستواه باستمرار . بيد أنها لم تكن على استعداد لأن تفعل ذلك إلا على شريطة ألا يتعارض ارتفاع مستواه مع امتيازات طبقها الحاكمة . وقد سلمت ببعض التنازلات للرجل العادى ، ولكنها لم تحاول مطلقاً أن تضعه حقيقة فى الحكم . بل على النقيض من ذلك ، إن إطارها للسيطر بأكمله وضع على أساس خوف حكامها مما قد يحدث لهم إذا نودى به للحكم فى المجتمع . فظل فقيراً ، وإلى درجة كبيرة غير متعلم ، وحيل إلى حد بعيد بينه وبين هذا التنظيم الذى كان يجعل فى استطاعته تحقيق رغباته . وقد تنازل له حكامه فى فترات الرخاء عن بعض الأشياء ، ولكنهم لم يمنحوه العدالة أبداً على نطاق واسع . ففى فترات التوسع الاقتصادى كان فى استطاعتهم أن يتأملوا الصرح الذى بنوه بشيء من الثقة فى قدرته على التحمل . ولكن فى فترات التقلص الاقتصادى كانت سياستهم تقوم دائماً على خوفهم وليس على آمالهم .

وقد كانوا مستعدين لقبول الديمقراطية طالما لم تثر مطالبها فيهم الانزعاج . ولكن بمجرد أن يثار ذلك الانزعاج شكوا فى مطالبها .

وعندما وصل الأمر إلى الاختيار بين امتيازاتهم والديموقراطية ، كانت امتيازاتهم هي ما حاولوا المحافظة عليه . والتجأوا إلى الخارجين على القانون لحمايتهم تماماً كما يفعل أى مصنع أمريكي كبير من استدعاء جيشه من الحراس « والفتوات » وللمثيرين ليحولوا دون نمو النقابية بين عماله^(١) . وقد استعملوا هم أنفسهم قوتهم السياسية في تشكيل القانون بما يتفق وغرضهم ، واعتقدوا أنه من غير المعقول أن تفعل الجماهير مثلما فعلوا . ولكن ما عنوا أنه غير معقول هو الموافقة على طريقة في الحياة تنكر عليهم حقهم الدائم في القوة . وعندما خشوا أن يتعرض حقهم ذلك للخطر فضلوا المخاطرة بالتحالف مع الخارجين على القانون على الاحتمالات التي ينطوى عليها التحالف مع الشعب .

ولعل أغرب ما في هذا الإختيار أنهم لا يمكن أن يكونوا قد قدروا المخاطر التي يعرضون أنفسهم لها . فالخارجون على القانون يزدرون الشعب بلاشك ، والناس بالنسبة لهم شبه عجماءات تعيش في رثاءة خاملة أذغنت لفشلها في الحياة . بيد أن جوهر اتجاه الخارجين على القانون أن ينبذوا نبذاً تاماً القيم التي يعتمد عليها أصحاب الامتياز بأكملها . فهذه القيم بالذات هي التي جعلتهم خارجين على القانون ؛ وهي بالذات ما لم يكن لديهم أمل في أن يتخطوا حدودها دون معونة . فطالما ظلوا خارج القانون بقيت هناك قواعد تحيط بهم . ولكن بمجرد أن صاروا هم قوة الدولة ، أصبحوا هم الذين يضعون القواعد . ولما كانت حياتهم ، قبل كل شيء ، إنكاراً لجميع القيم ، فإن الهدف الوحيد الذي يضعون من أجله القواعد هو المحافظة على حيازتهم للقوة . وحتى يفعلوا ذلك كان لا بد لهم من أن يحولوا الدولة إلى حالة حصار . فهذه هي الطريقة الوحيدة في الحياة التي تعودوا عليها .

(١) انظر كتاب « ليو هو برمان » « مهنة الجاسوسية بين المال » (١٩٣٧) - وهو ملخص طيب لشهادة أدليت أمام إحدى لجان مجاس الشيوخ .

إذ لا يستطيعون الاحتفاظ بقوتهم في أى جو آخر . وهذا التحويل كان
يعنى حرباً أهلية فى الداخل وحرباً أجنبية فى الخارج . وقد أدى فى الواقع
إلى الظروف ذاتها التى تعد قاضية على أية طبقة متميزة . لأن حالة الحصار تعنى
الأحكام العرفية ، وهذه ليست قانوناً على الإطلاق ؛ ولما كان الامتياز
ربيب القانون ، فإن حكم الخارجين على القانون كان يعنى خضوع الطبقة
للمتميزة بالضرورة لفوضى سرعان مالا يعود فيها لامتيازهم أى معنى عقلى .
وإذا كان هذا التفسير صحيحاً ، فإن الطريقة الوحيدة لقتال الفاشية
هى بواسطة إيمان ذى قوة تتخطى الإرهاب الذى تفرضه على أولئك الذين
تهزمهم . وواضح تماماً أن هذا الإيمان يجب أن يكون أعمق جذوراً
من تلك الجذور التى استطاعت الديمقراطية الرأسمالية أن ترسيها ؛
لأن الفاشية أتت إلى الحكم عند انهيار الديمقراطية الرأسمالية . وقد حدث
هذا ، فيما أرى ، لسبب حيوى هو أنه فى الديمقراطية الرأسمالية كانت
المبادئ التى تفرض فى نهاية الأمر ، رأسمالية أكثر منها ديمقراطية ؛
فديناميكية الرأسمالية كانت تعارض دائماً ديناميكية الديمقراطية .
أى أن الديمقراطية الرأسمالية كانت ديمقراطية بالشروط التى يرضى عنها
الرأسماليون . فقد سمح لها بمكان طالما لم تؤد إلى توتر فى ولائهم للمبادئ
الديمقراطية . وواضح أن هذا الولاء تعرض للتوتر بمجرد أن بدا أن
الديمقراطية تعرض للخطر بصورة جدية الامتيازات التى اكتسبها أصحاب
الملكية . فالقانون الذى كان يراد تغييره هو قانونهم ، والحقوق التى أقترح
إلغاؤها كانت حقوقهم ، والقيم التى أثير حولها الجدل كانت قيمهم .
وكانت جميع هذه الأشياء قد صارت بالنسبة لهم عادات متأصلة بدرجة
جعلتهم يعتبرونها للمدنية نفسها . أما حقيقة أنه كان هناك قانون آخر
ومفاهيم أخرى عن القيم فأمر لا يمكن التفكير فيه بالنسبة لهم .
ولما دفعهم التحدى إلى الفرع فضلو أن يقاتلوا على أن يناقشوا . واعتقدوا

أنهم يستطيعون القتال على شروطهم هم ومن أجل أهدافهم ، ولم يدركوا ،
في فزعهم ، أن الصراع يولد دائماً ظروف الثورة .

وقد رأوا أن الديمقراطية تدمر في مناطق واسعة ، فهم مثل سكان
جيم « داتى » كانت عقوبتهم أن يروا رغباتهم تتحقق . بيد أن هذا
التحقق كان يتضمن في نفس الوقت خضوعهم لسيادة جدد قضى أصحاب
الملكية حياتهم في بناء ما يقيمهم ضد عاداتهم . فلكى يهربوا من الخوف
دخلوا السجن ؛ ثم اكتشفوا عندئذ أنهم لكى يتحرروا من القيود الجديدة
لا بد لهم بصورة ما أن يقيموا مشاركة مع تلك الجماهير الذين دفعهم الخوف
منها إلى السجن . بيد أن إقامة هذه المشاركة تطلبت نفس التسليم الذين أبوه
عندما استدعوا الخارجين على القانون لمساعدتهم . فأصبح لزاما عليهم
أن يلجأوا إلى الناس الذين نددوا بهم من قبل ، وأن يدافعوا عن المبادئ
التي أنكروها . وصار لزاما عليهم أن يعترفوا بالقيم التي أثار أصرار الجماهير
عليها ذعرهم وغضبهم . فهم لكى يقيدوا الجماهير أشعلوا النار في العالم .
والآن يكتشفون أن أملهم الوحيد في إخماد النار هو تحرير الجماهير .



الفصل الرابع

الديموقراطيات فى حصار

لم تظهر أى من الديمقراطيات الكبرى بمظهر طيب فى فترة ما بين الحربين . فقد واجهها تحد ، من جانب أفكار ورجال على السواء ، يناصرون أساس نظمها العداء . وهى لم تتراجع عن مواجهة التحدى فحسب ، بل يكاد يبدو أن الكثيرين من زعمائها اقتنعوا إلى حد ما بسلامة تحدى أعدائهم . إذ لم يكن هناك فقط ، كما حدث فى ألمانيا وإيطاليا ، تسليم يكاد يكون بلا مقاومة أمام رجال أعلنوا بصراحة عزمهم على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها لاستغلالها فى أغراض مضادة للديموقراطية ؛ فهنا قد يجيب الزعماء الديمقراطيون بأن الديمقراطية التى قضى عليها لم تكن تقليدا متينا فى أى من البلدين ، وأنها كانت تحاول التعبير عن نفسها فى ظروف غير مواتية بالمره . بيد أن الشئ الأكثر خطورة من ذلك كان ميل كبار رجال الدولة الديمقراطيين لأن يفعلوا شيئين . فهم من ناحية كانوا يبحثون الجماهير على إدراك أن هناك حدوداً يجب ألا تتجاوزها المبادئ الديمقراطيه ؛ ومن ناحية أخرى ، كانوا يصرحون علنا بإعجابهم بما حققه الزعماء الفاشيين ، وهى تصريحات لا يمكن أن يكونوا قد أخضعوها للتمحيص الدقيق . ان المرء ليستطيع أن يجمع مجلدا ضخماً لا يصدق العقل من المللق الحماسى الذى أضفاه رجال الدولة من المحافظين فى بريطانيا على « موسولينى » ونظامه .

ومن الجلى أن الشك فى الديمقراطيه توغل بعمق فى الديمقراطيات نفسها فى الفترة السابقة على قيام الحرب . إذ تكشف كتابات ذلك العهد ،

فى العالم القديم كما فى الجديد ، عن حركة ابتعاد عن الثقة المتفائلة التى ترجع إلى أواخر العهد الفيكتورى ، واتجاه نحو المخاوف والتردد اللذين تتسم بهما الفترة بين سقوط « نابليون » ونهاية الحركة الثورية فى سنة ١٨٤٨ . وتظهر هذه الحركة بعدة طرق . فكانت تبدو فى تأكيد جديد للجهل الجماهير وإصرار على عدم قدرتها على القيام بمهمة الحكم الذاتى . وكان نمو الآراء التى تسعى إلى إثبات أن السياسة هى وظيفة قلة ممتازة ، وانتشار هذه الآراء ، يكاد لا يماثله فى وضوحه للعيان إلا عدم قدرة أصحابها على الاتفاق على معيار تحدد على أساسه هذه القلة الممتازة . كما تبدو هذه الحركة فى النتيجة للؤسفة التى وصل إليها رجال مثل « ايلي هالفى » من أن الاتجاهات الاشتراكية للديموقراطية لا تتفق والحرية . فقد اعتقد أن الاشتراكية تعنى ضرورة التخطيط ، وأن جوهر التخطيط هو قبول مبدأ شمولى يقضى على الحرية الشخصية . ولعلها تظهر بصورة أكثر وضوحا حتى من ذلك فى رأى « لورد أيو ستاس برسى » من أن السياسة أمر لا يستطيعه بالضرورة إلا قلة ، وأن جمهرة الناس يجب أن تجد ما يرضيها فى إشباع نزعة الدين . كما أن انتشار كتب مثل كتب « باريتو » و « شبنجلر » وظهور فلسفة مضادة « للعقلية » فى التاريخ فى كتابات « توينبى » هى أعراض لنفس اللزاج . وكذلك أيضاً تأثير المحللين النفسانيين والمتحمسين للاختبارات العقلية الذين اعتبروا ما وصلوا إليه من نتائج دليلا على أن العلم والديموقراطية متعارضان . وللشك فى الديموقراطية وجهان يجب فصلهما عن بعضهما . فالدافع الأساسى له من اليمين كان الخوف ، ومن اليسار كان المصدر الأساسى هو خيبة الأمل . ففي اليمين كانت رغبة متأصلة الجذور فى أن أساليب الديموقراطية ستؤدى حتما إلى إعادة النظر فى الأسس الاقتصادية للمجتمع ، وكان هناك إدراك قلق لأن ذلك قد يكشف الغطاء عن أن الديموقراطية لا تتفق نهائيا مع الرأسمالية . وهكذا قد تؤدى أساليب الديموقراطية إلى هجوم على

امتيازات تدعمها قوة التقاليد الطويلة وهيبتها ، وكان معظم أولئك الذين هاجموا الديمقراطية من اليمين إنما يضعون في الواقع ثوبا من « العقلية » على رغبة ناشئة عن مصلحتهم في المحافظة على هذه الامتيازات ضد الغزو . وكان الهجوم من اليسار نتيجة لذلك الإحساس الذي تنبأ به « توكفيل » منذ قرن تقريباً في التحذير الذي وجهه إلى معاصريه والذي ذكرته من قبل . فاليسار ، وقد تأثر تأثراً عميقاً بالأحداث التي وقعت في روسيا ، واجه إغراء بأن يصدق شيئين : أولاً أن خصومه لن يحترموا أساليب الديمقراطية بمجرد أن يبدو لهم أنها ستعرض إمتيازاتهم للخطر ، وثانياً أن الأساليب التي أتبعها الحكومة السوفيتية كانت تعبيراً جديداً للمبادئ الديمقراطية يتفوق في أثره على أساليب الديمقراطية الرأسمالية التي يحددها خضوعها الواضح للضرورة « البورجوازية » . فضرورات موقف اليساريين جعلتهم يضعون في قالب « عقلي » ، دون ما صعوبة لا لزوم لها ، حماسهم للتغيير الذي حققه بوضوح أسلوب الديكتاتورية الثورية في علاقات الإنتاج في روسيا بحيث تبدو الديكتاتورية الروسية ديمقراطية في الواقع عندما ينظرون إليها من الزاوية المناسبة .

وهناك تشابه عجيب بين فترة ما بين الحربين ، في أيديولوجياتها المتصارعة ، والسنوات الستين التي أعقبت اندلاع الثورة الفرنسية . إذ أن الليل إلى الثورة الروسية أو النفور منها في العهد الحاضر هو العامل الرئيسي ، بصورة نصف شعورية أحيانا ، في تحديد اتجاهات الناس ، تماما كما كان الليل نحو الثورة الفرنسية أو النفور منها هو الذي حدد موقف الناس منها في أول الأمر . هذا وقد واجهت التحررية التجريدية في كل من الفترتين حدثا كان بمثابة اختبار لها وضع حقيقة كونها تجريدية في مواجهة قوى الواقع الشديدة المراس ، واكتشف الناس أن الفلسفات التي تهدف إلى تغيير العالم تحدث بين الناس انقساماً أعمق مما تفعل الفلسفات التي تحاول مجرد

تفسيره . وجميع السمات التي تميزت بها الفترة الأولى موجودة في الفترة الثانية . فالوان من الحماسة لم تلبث أن تشرق حتى تتحول إلى خيبة أمل مرة ، وآمال ملتهبة حتى تصبح أوهاما ضخمة . والمراقبون يرون ما يريدون رؤيته ، فما يبدو لأحدهم عملا خارقا يبدو للآخر هجوما على أسس الحياة المتمدينة نفسها . إن الحيرة والغضب والازدراء والخوف هي العواطف التي أثارها في اليمين مرآى روسيا وهي تعمل ؛ وهي التي جعلت في وسع أنصار سياسة المحافظة أن يراقبوا ظهور فلسفة مضادة للديموقراطية بتسامح ، بل وبحماسة . بيد أنه كلما اتسع نطاق سيطرة الفلسفة للمضادة للديمقراطية ، كان من الطبيعي أن يزداد اندفاع اليسار في افتراض أن إيمان اليمين بالأساليب الديموقراطية سينهار بمجرد أن تتعرض مصالحه للخطر . والنتيجة العامة أن يبدأ كل من الطرفين في تسليح نفسه توقعاً لصدام يعتقد أن لا مهرب لهما منه ، وتكون النتيجة أن يزداد الإيمان بالديمقراطية ضعفاً ، بينما يعد الطرفان نفسيهما للصراع . لأن الناس يتسلحون لمواجهة بعضهم البعض في المعارك لا ليحكموا العقل بينهم ، وتتوقف قوة المحافظة على الإيمان بالديمقراطية على قوة المحافظة على الإيمان بأساليب التفاهم وتحكيم العقل .

وهناك سمة أخرى من سمات حياة الديموقراطيات ساهمت في حدوث نفس النتيجة . فحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ انتهت بجلاء بانتصار ساحق للديموقراطيات . بيد أن شدتها التي بلغت حداً هائلاً أثارت آمالا كباراً توقعت الجماهير تحقيقها ، ولكن جزءاً صغيراً فقط من هذه الآمال هو الذي تحقق . فإن هذه السمات البارزة التي تميزت بها الديموقراطية في عملها في تلك الأيام ، فيما اعتقد ، كانت عدم أمن اقتصادي ضخيم واعداد خطيرة من المتعطلين وتزايد وضوح الهاوية التي تفصل بين حيازة القوة السياسية والسيطرة على القوة الاقتصادية والثغرة الكبيرة التي بدا أن لا سبيل

إلى سدها بين عمق خيبة الأمل التى أصابت الجماهير وعدم كفاية العلاجات التى تقدمت بها الأحزاب السياسية لمداواة الموقف وعدم استعداد أية حكومة لمحاولة القيام بأية تجربة جذرية . ولا ريب فى أن نطاق التشريع الاجتماعى كان حقيقة ضخمة إذا قورن بالفترة السابقة على سنة ١٩١٤ ، بيد أن ما يهم هو أنه بدا فى نظر أولئك الذين منحوه أضخم بكثير جداً مما بدا فى نظر من تلقوه .

حق العمل ساعات معقولة مقابل أجر مناسب كان قد أصبح إيماناً راسخاً فى المجتمعات الديمقراطية ، وكانت الجماهير تتجه بصورة متزايدة نحو الحكم على سلامة الأنظمة السياسية والاقتصادية على أساس قدرتها على تحقيق هذا الإيمان . فلم يكن يهمها ما يجرى من مناقشات فنية بين علماء الاقتصاد حول ما إذا كان تدخل الدولة يعرقل أو لا يعرقل ، مع الوقت أو بسرعة الأمل فى القضاء على البطالة تماماً . فإن ما تأثرت به إلى حد بعيد هى حقيقة أنه سواء كان تدخل الدولة على نطاق واسع ، كما فى بريطانيا ، أم على نطاق ضيق ، كما فى أمريكا فى عهد مستر هوفر ، لم تحظ الجماهير بحقها فى العمل . وعرف الناس أنه عندما تتوسع الدولة فى نطاق مساعدتها فإن أولئك الذين يتلقون هذه المساعدة يصبحون موضع كراهية أولئك الذين تفرض عليهم الضرائب التى تجعل المساعدة ممكنة . ورأوا التنظيم المتعمد ، تحت رعاية الدولة للقيود التى تحد من الإنتاج فى وقت كان إحساسهم الأول هو ما يعانون من فقر .

وأعادت الجماهير فى فرنسا وبريطانيا حكومات يسارية إلى الحكم بأمل أن يأخذ الهجوم على الفقر حيوية جديدة . فوجدوا ، فى الحالتين ، أن ذلك لم يزد الأزمة التى يعانونها عمقا فحسب ، بل جعل أيضاً الشك فى الديمقراطية بين الأغنياء أكثر حدة . وإذا التجأوا ، فى يأسهم الغاضب ، إلى الإضراب بوصفه وسيلة لعلاج ما يشكون منه ، قيل لهم ، بغضب مساو ، إنهم إنما

يحاولون إجبار المجتمع بالقوة . ولما كانوا لا يشعرون بأنهم جزء مهم من المجتمع فليس غريباً أنهم أحسبوا بالدهول أمام هذا الاتهام ، كما أنه لم يكن غريباً أنهم شعروا بامتنعاض شديد من أن الحكومة قررت اعتبار أن سلطان الدولة وقضية أصحاب الأعمال شيء واحد ؛ لأن الجماهير لم تتصور نفسها مطلقاً مصدر تهديد للنظام والقانون في أى وقت من الأوقات . ولا يمكن أن تكون أية ديمقراطية سليمة إذا أصبحت أسس العمل فيها مختلفة إلى هذا الحد بين الطبقات المختلفة في المجتمع ، لأن جوهر الديمقراطية أن تكون أسس العمل الرئيسية مشتركة بين جميع الطبقات التى لها أهمية . وقد توقف الأمر بالتدرج ، خلال فترة ما بين الحربين ، عن أن يكون كذلك في كل الديمقراطيات الكبرى ، ليس علناً ، ولكن بطريقة مستترة .

والسبب في هذا التطور مذكور في الفقرة التى أشرت إليها من قبل نقلاً عن « توكفيل » . ولا يكفى أن يقال أن الجماهير في الديمقراطيات كانت في حالة أحسن من أية فترة مضت ، كما أنه ليس بكاف أيضاً أن يقال إنه لم يحدث في الماضى أن استغلت قوة الدولة للتخفيف من وطأة الفقر على هذا النطاق . لأن هناك أمرين أكثر من ذلك أهمية : أولاً أن التحسين الذى طرأ على حالة الجماهير لم يكن مساوياً بأي شكل كان لما يتوقعونه من تحسين ، وثانياً أنهم إذ بدأوا يتأثرون بذلك المستوى الجديد من التعليم الذى تمخضت عنه السنوات الأربعين السابقة ، بدأوا يدركون بمحدة أكثر معنى ألوان التنافس بين الغنى والفقر ومغزاها . وليس من اللباغة في شيء أن نقول إن قدرة الطبقات على فهم بعضها البعض عند اندلاع الحرب كانت أقل منها خلال القرن السابق كله .

وأعتقد أن ذلك راجع إلى أنه في هذه الفترة وقع تطوران رئيسيان . الأول هو تزايد عدم قدرة النظام الرأسمالى في استغلال قوى الإنتاج ، إذ أصبح من الضروري الالتجاء إلى « الحماية » في كل مكان للمحافظة على

مبدأ « الرّبح » . والثاني وهو ناشئ عن الأول ، تضاًؤل الفرص . ولعل هذا التضاًؤل كان أوضح في مجتمع مثل بريطانيا العظمى ، حيث نمت فكرة للمساواة الاجتماعية ببطء شديد بعد قبول للمساواة السياسية ، منها في الولايات المتحدة وفرنسا اللتان كانتا قد جعلتا منذ منتصف القرن التاسع عشر للمساواة الاجتماعية مطابقة للمساواة السياسية . ففي بريطانيا وحدها كان يوجد نظامان للتعليم أحدهما للفقراء والآخر للأغنياء ، وفي بريطانيا وحدها يصح القول بأن المهن العليا والمراكز العليا في الجهاز الإداري وفي الكنيسة الرسمية والضباط في الجيش والبحرية والطيران كانت أغلبيتهم الساحقة تؤخذ من الطبقتين الوسطى والعليا ؛ وفي بريطانيا وحدها يصح القول أيضاً بأنه حتى بعد سنة ١٩١٤ لم يكن ابن العامل يصير وزيراً إلا في النادر . فالديمقراطية السياسية في بريطانيا حتى سنة ١٩٤٠ لم تعبر عن نفسها في صور الديموقراطية الاجتماعية إلا بشكل جزئي إلى حد كبير .

بيد أنه مما تجدر ملاحظته أن الميل إلى الإصرار على تجميد الديموقراطية السياسية عند النقطة التي لا تهدد فيها الأسس الاقتصادية كان ينمو في فرنسا والولايات المتحدة قبل الحرب . فقد كشف انهيار سنة ١٩٤٠ عن نمو هذه الروح بكل قوتها السافرة في فرنسا ، فالرجال الذين أقاموا حكومة فيشي فضلوا الخضوع « لهتلر » على التعرض لتجربة جديدة في ديناميكية الديموقراطية . كما أن هذه الروح ظهرت بعدة طرق قبل الانهيار . فجامعات فرنسا مثلاً التي أنتجت قبل « الجمهورية الثالثة » أساتذة في الحماس الديموقراطي مثل « ميشيليه » و « مينيه » ، أنتجت بعد سنة ١٨٧٠ أساتذة مثل « فاجيه » و « برونييتيه » . إمّا ممن يشكون في الديموقراطية أو من يناصرونها العداء صراحة . وربما كانت الدوائر المالية الفرنسية بعد سنة ١٩١٩ على عداء مع الألمان ، ولكنها أظهرت بإصرار في كل مناسبة تولت فيها الحكم حكومة يسارية أنها أقلّ عداوة للألمان منها للديموقراطية : فقد

ساعدت في تنظيم مجموعة متتالية من الحركات الفاشية التي لم تحقق في قلب « الجمهورية » من الداخل في سنة ١٩٣٤ إلا بصعوبة . إن جميع الشواهد التي لدينا عن انهيار سنة ١٩٤٠ تدل بوضوح على أن القادة هم الذين خانوا الجماهير ، لا الجماهير التي خانت القادة . كما أن مما له مغزى أن الرجال الذين سمعوا إلى تنظيم فرنسا في معاونتها « لهتلر » رأوا أن من واجبهم أن يهاجموا مبادئ سنة ١٧٨٩ الدستورية وللمذهبية على السواء — أي المبادئ والوسائل التي قضت على فرنسا الإقطاعية وبدأت عملية تحويلها إلى ديمقراطية . وكانت شعاراتهم الجديدة هي « التدرج الطبقي » و « النظام الحديدي » و « الإيمان الأعمى » . وصوروا للناس نوعا من الهروب الروحاني من أحكام العقل على أنه سبيل للتطهر عن طريق للعانة . وكان ذلك يعني في الحقيقة كبح جماح ما تطالب به الجماهير من نصيب كامل في ممارسة السلطة بتدمير المنظمات التي عن طريقها قد تستطيع الجماهير تحقيق مطالبها .

أما التجربة الأمريكية فهي أكثر تعقيدا من ذلك ، وإن كانت قد سارت في نفس الاتجاه إلى حد كبير . ومما له مغزى حاسم ، بطبيعة الحال ، أن قدرة الولايات المتحدة على الامتصاص الاقتصادي ، في حدود نظامها ، انتهت في سنة ١٩١٩ ، ومنذ ذلك الوقت أظهرت إجراءات الرقابة الشاملة التي أصبح من الضروري فرضها — عن طريق ضغط الطبقات العاملة أساسا — إن البلاد قد بلغت الحد الأقصى للفرص . وقد ظهر أيضا أن مصادر للمراكز الرئيسية في ميدان الأعمال في الجيل الأخير قد أصبحت ضيقة بصورة متزايدة . فنمو نظام من التعليم الخاص لأبناء الأغنياء ، على نمط شبيه بالنظام البريطاني ، كان سريعا خلال الثلث الأول من هذا القرن . كما بدأت تظهر أيضا في الولايات المتحدة طبقة مترفة لها نفس عادات ووجهة نظر الأرستقراطية التي لا عمل لها في بريطانيا وفرنسا ، وتهتم ، فوق كل ذلك ، اهتماما خاصا بالآتمس امتيازاتها ، وإن كانت « الأزمة الكبرى » قد أوقفت نموها .

بالإضافة إلى أنه من المحتمل أنه ليس من بين رجال الأعمال من مارسوا سلطة أوتوقراطية واسعة مثل رجال الأعمال في الولايات المتحدة . فرجال مثل مستر « فورد » وملوك الصلب في « بتسبرج » وأساطين الفحم في « كنتكي » و « بنسلفانيا » كانوا يتحكمون في امبراطوريات صناعية بسلطات كثيرا ما تحدت قوة الدولة والحكومة الاتحادية وتغلبت عليهما أحيانا . وليس هناك من يستطيع أن يقرأ ما كتب في الولايات المتحدة في العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى دون أن يشعر بأن الديموقراطية السياسية أصبحت مهددة تهديدا أشد منه في أى وقت آخر في تاريخ أمريكا . ومما هو جدير بالملاحظة بصفة خاصة أنه حتى سنة ١٩٣٢ لم يكن التشريع الذى يتميز به ظهور الدولة « الإيجابية » في أوروبا قد بدأ يحظى بالقبول بعد في الولايات المتحدة .

ولا ريب في أن تفسير ذلك يرجع إلى عوامل سيكولوجية كما يرجع إلى عوامل اقتصادية . إذ أن الفردية الشديدة البأس التى كانت تتسم بها حياة رواد الغرب الأول وتفاؤلها واعتمادها على نفسها استمرت باقية في الولايات المتحدة أمدا طويلا بعد أن كانت فترة الرواد الأولى وظروفها قد انتهت . بيد أنه ليس هناك ما يكشف الستار عن المخاطر التى تتعرض لها الديموقراطية الأمريكية بوضوح أكثر من تاريخ رئاسة روزفلت بين سنة ١٩٣٢ ، ١٩٤٠ . فمعظم ما اتخذته من إجراءات من النوع الذى نقرنه بحكومة الأحرار من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ في بريطانيا ، مثل التأمين الاجتماعى وإعانة المتعطلين بواسطة الأموال العامة وبرنامج الإسكان وإشراف السلطة الفدرالية على المرافق العامة وبضعة تجارب مهمة في الملكية العامة مثل تجربة وادى تنسى والإصرار على حق النقابات في المساومة الجماعية بالنيابة عن أعضائها . ولا شك في أن إعادة انتخاب مستر « روزفلت » للرئاسة مرتين ، وهو الأمر الذى حطم السوابق المتأصلة الجذور منذ قرن ونصف قرن ، دليل واضح على أن الرأى

العام كان في جانب برنامجه السياسى الذى عرف بما يسمى « بالصفقة الجديدة »
(New Deal) .

إن رأى العام كان إلى جانب برنامج سياسة « الصفقة الجديدة » ،
ومع ذلك فمن المشكوك فيه أن أى رئيس أمريكى آخر واجه حقدا
شديدا ومنظما كذلك الذى جلبه مستر « روزفلت » على نفسه بسبب
برنامجه . فقد وصف البرنامج بأنه دكتاتورية وشيوعية ومضاد للروح
الأمريكية . وكان الهجوم عليه يكاد يكون من جانب الأغنياء وحدهم .
وقد أدت العداوات التى أثارها إجراءاته إلى انقسام عائلات على بعضها
البعض والقضاء على صداقات طويلة العهد . ولم يقلل من كراهية أصحاب
الامتيازات لعده أن الإجراءات التى اتخذها كانت إجراءات جعلتها
ضخامة المشاكل التى واجهها أمرا لا مندوحة عنه فى خطوطها العريضة ،
وأنها اصلاحات كان يجب القيام بها منذ أمد طويل قبل ذلك ، وأكثر
من ذلك ، أن خصومه أنفسهم عندما أرادوا أن يحولوا دون إعادة انتخابه
فى سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٠ تقدموا ببرنامج لا يختلف فى مبادئه العامة عن
برنامجه . ومما له مغزاه أن كثيرا من أولئك الذين عارضوه علنا لم يترددوا
فى إنشاء علاقات مع قوى الظلام فى السياسة الأمريكية ، رجال مثل المرحوم
السناتور « هيوى لونج » والأب « كافلين » ودكتور « تاوسند » .
ومما يجدر ملاحظته أيضا أن تلك الفترة اتسمت بنمو واضح فى الشعور
المعادى للسامية فى الولايات المتحدة ، وهذا يعد دائما دليلا أساسيا على
أفول قوة الديمقراطية فى المجتمع .

وتجربة حكم « روزفلت » تبدو أكثر عجبا بالنسبة لأى شخص يعرف
طابع الحقبة التى سبقتها والدليل القوى الذى ساقته التحقيقات المختلفة التى
تمت خلاله عن العادات الاجتماعية لدى رجال الأعمال التى كانت هذه التجربة
تستهدف الحد من قوتهم . ويزداد العجب عندما نتذكر أن الرئيس

« روزفلت » في الأشهر الأولى من رئاسته كان يُعد ، حتى من جانب أشد خصومه عداوة ، الرجل الذي قاد سفينة الولايات المتحدة بنجاح خلال أخطر أزمة واجهتها البلاد منذ الحرب الأهلية . وأعتقد أن ما أزاحت السنوات التسع الأولى من سياسة التعامل الجديد عنه الفطاء هو الاعتقاد الجازم لدى رجال الأعمال الأمريكيين بأن الديمقراطية تعني « حرية التعامل »^(١) ، وأنه بمجرد تحول الديمقراطية عن سياسة « حرية التعامل » يفقدون ثقتهم في سلامة الديمقراطية . وتتسم العلاقات الاجتماعية في أمريكا بالسلوك العنيف أكثر منها في فرنسا أو بريطانيا . ومع ذلك فإني أشك في أن الرأي العام في فرنسا وإنجلترا ، حتى مع وجود هذا الفارق ، كان يتحمل ألوان التدخل غير المشروعة في الحريات المدنية التي كان رجال الأعمال في الولايات المتحدة يعمدون إليها . ومن الضروري أن يقرأ المرء كل تفاصيل وثيقة مثل تقرير لجنة « لافلوت » ، التي عينها مجلس الشيوخ الأمريكي لبحث موضوع التدخل في الحريات المدنية ، ليصل إلى وجهة نظر صحيحة عن مدى ما بلغه هذا التدخل . إن الرشوة والباسوسية والتهديد و « البلطجة » وسوء الاستغلال المتعمد للقضاء في أعلى مراتبه وفي المحاكم الاتحادية الثانوية ، هذه كلها ليست سوى مجرد الفئات التي تنقسم إليها التصرفات التي تعودها زعماء رجال الأعمال في أمريكا . ولم يكن هناك إلا قلة من الاتحادات الصناعية الكبرى لا تملك جيوشها الخاصة المسلحة بالبنادق السريعة الطلقات وقنابل الغازات المسيلة للدموع لتمنع النقابيين من غزو مصانعها . وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مناطق في الولايات المتحدة مثل « لويزيانا » في عهد سناتور « لوني » و « جيرسي » في عهد العمدة « هاج » والوادي الإمبراطوري في كاليفورنيا ، وهذه أمثلة فقط ، ليس فيها « لإعلان الحقوق » الأمريكي سلطة ضد إصرار رجال الأعمال على

• Laissez Faire (١)

استنزاف آخر قطرة من الامتياز بواسطة حيازتهم للقوة الاقتصادية حيازة
لا منازع لهم فيها . وفي اعتقادي أننا لا نغالي في حكمنا إذا قلنا أنه حتى
سنة ١٩٤٠ كانت الفكرة الفاشية قد توغلت عميقا في أذهان رجال الأعمال
الأمريكيين تحت ستار قبولهم الظاهري للمبادئ الديمقراطية .

وليس هذا طبعا بالموقف الجديد في التاريخ الأمريكي . فهو مجرد صورة
حديثه لصدام يرجع إلى الصراع بين الاتحاديين والجمهوريين ، وهو الصراع
الذي انتصر فيه الأولون بواسطة سيطرة « جون مارشال » على « المحكمة
العليا » رغم أنهم قد يُهزمون في ميدان الانتخابات كما حدث في عهد
« جفرسون » و « جاكسون » . إن اتجاه المستقبل تنبأ به في وضوح عندئذ
« جون تايلور » من « كارولينا » في تشخيصه للموقف الذي يدعو
إلى الإعجاب . فقد رأى أن مصير الجماهير أن يُستغلوا بواسطة حكامهم في ظل
جميع النظم الاقتصادية السابقة ، وأنه لم يحدث في عهد « هاملتون » سوى
مجرد تغيير في شكل الاستغلال ؛ ففي ظل الشعار « الإيمان العام والسلامة
القومية والائتمان المقدس » هباً للبلاد الأنظمة التي يمكن بواسطتها سلب
الثروة من « العمل » الذي كان هو مصدرها الحقيقي . كما رأى أن رجال
الأعمال لا يدينون بأية مبادئ سياسية ، فهم يكتفون أنفسهم مع أي نوع
من الحكم يمنحهم الأمن الذي يضمن لهم الربح ، ولكنهم لا يكتفون أنفسهم
مع أي نوع آخر . ورأى أيضاً أنه ليس هناك من سبيل للمحافظة
على الديمقراطية الأمريكية سوى القضاء على كل امتياز خاص .

ولا ريب في أن الصورة الخلفية لتفكير « جون تايلور » تحددها
الظروف الخاصة بعهد . ولكنه رأى بوضوح قاطع أنه أياً كانت الصورة
السياسية للمجتمع ، فإن كون السلطة الفعالة يملكها من يدهم القوة
الاقتصادية حقيقة سليمة في كل مقوماتها الجوهرية . وقد أدرك أن المبدأ
الكامن في النظام الذي تعتمد عليه امتيازاتهم يضيئ طابعه على كل الأفكار

والأنظمة التي تشكل حياة المجتمع ، وهكذا تُوجه قوة الدولة لحماية امتيازاتهم وتُستعمل سلطتها ضد كل من يحاول الاعتداء على هذه الامتيازات . ولما كان يكتب في أوائل القرن التاسع عشر ، وانتصار مبادئ جفرسون في أوجها ، فقد كان من الطبيعي أن يرى سلامة الديمقراطية في المحافظة على ذلك المجتمع الزراعي البسيط نسبيا والذي كان قد بدأ يصبح عقيا حتى في العهد الذي كتب فيه . بيد أن الفكرة الجوهرية التي كان يدركها بيقين ثابت هي مفتاح الطابع الأساسي للتاريخ الأمريكي . فهي تفسر ، كما لا تفسر أية فكرة أخرى ، الصراع بين الطبقات في الولايات المتحدة ، وهي أيضا تفسر فوق كل شيء آخر لماذا لم يكن ذوو الامتيازات الخاصة مستعدين في أى وقت من الأوقات أن يعترفوا بمنطق الفكرة الديمقراطية في كل مداه ، حتى في مجتمع كان يبدو مقدرًا له تاريخيا أن يحقق هذه الفكرة لضخامة موارده الطبيعية .

وكان على « تايلور » أن يواجه معارضة أخذت صورتين . فرجال مثل « جون آدمز » أنكروا الديمقراطية لأنهم فرضوا أنها لا تؤدي إلى شيء سوى تهيئة المسرح للصراع بين الأغنياء والفقراء ، الذي كان « آدمز » يراه صراعا بين الأكفاء والعاجزين ، وأن النتيجة الطبيعية له هي الطغيان . ورجال من مدرسة « اسكندر هاملتون » يعتقدون ببساطة أن الاستغلال أمر لا مفر منه ، وأصروا على أن من حق المستغلين أن تكون قوة الدولة في جانبهم لأن البديل الآخر لذلك هو الفوضى . وقد استخلص كل من « آدامز » و « هاملتون » من الوضع في عهدهما أنه يجب إقامة الحواجز ضد مطالب الديمقراطية بأن يكون لها نصيب مساو في نتائج العملية الاجتماعية . ومن المعروف تماما أن الرجلين كانا متشائمين من مستقبل أمريكا ومقتنعين بأن أنظمتها عرضة للعطب السريع . وكان هناك طبعاً أمران لم يقدرهما حق قدرهما . فإنا كنا نستطيعان أن يتصورا مدى ضخامة مواردها الطبيعية

وبالتالى كم من الوقت ستسمح هذه الموارد باستمرار الاستغلال الذى يجعله
إذعان الناس له مقبولا ، كما لم يستطيعا أن يقدرامدى نجاح أيديولوجية
للمستغلين فى إقناع المستغلين ، بواسطة نمو قوى الإنتاج فى أمريكا ، بأن
مصالح رأس المال ومقتضيات رفاهية المجتمع متطابقة . وكان يبدو
المرّة بعد المرّة فى التاريخ الأمريكى أن الأزمة ستثير الجماهير إلى استعمال
قوتها الديمقراطية ضد سادتها ، فهذا هو معنى « الترد الجاكسونى »
(jacksonian revolt) « والبراينانية » (Bryanism) والصفقة الجديدة
(New Deal) . بيد أنه حتى عهدنا الحاضر ظلت أمريكا تمثل ذلك المشهد
العجيب ، منظر مجتمع قادر دائما على التخلص من أزماته ، يقدم فى نهاية
كل منها أملا جديداً لتحسين لأحوال الجماهير . وقد كانت الأنظمة
الديموقراطية فى أمريكا تتمتع بالأمان خلال المائة والخمسين عاما الأولى
من الجمهورية لسببين أساسيين . فأولا جعلت ميوعة العلاقات الاجتماعية
فيها حقيقة « تكافؤ الفرص » أكثر انتشاراً ، كما جعلتها مظاهر تعبيرها
المسرحية أكثر تأثيراً فى الناس ، وثانيا أنه رغم الهجوم العنيف الذى واجهه
فى بعض المناسبات من سماهم « تيودور روزفلت » مكدسى الثروات
الأشرار ، فإن النظام الذى يعتمد عليه امتيازهم لم يبد لهم معرضاً للخطر .
إذ أن قوة الدولة أضفت على مفهومهم عن طابع العلاقات الأساسية بين السيد
والخادم حماية كافية من القانون ؛ أما فيما يتعلق بالاعتراف بأسانيد حقهم
فى حيازة ما يملكون ، فقد ظل الجوالسيكولوجى الغالب الذى يحيط بفكرة
الأمريكيين عنه ، حتى عهد قريب جدا ، مما لا يستطيع أن يعتبره حتى
« جون مارشال » نفسه غير ملائم . فلم يحدث فى أى مجتمع حديث منذ
انجلترا فى عهد « كوبدن » حتى يومنا هذا أن تمثلت بصدق عبارة
« ماركس » المشهورة من أن الأفكار السائدة فى عصر ما هى أفكار الطبقة
الحاكمة كما حدث فى أمريكا .

وفي إعتقادي أن هذا واضح تمام الوضوح في عدم وجود أية حركة اشتراكية جدية في الولايات المتحدة . فقد كانت هناك تجارب متفرقة في المعيشة على الشيوع ، كما ظهرت باستمرار تجمعات صغيرة ، استطاعت إحداها في سنة ١٩٢٠ أن تحصل على ما يزيد عن المليون من الأصوات في انتخابات الرئاسة ، وكانت هناك مساهمات ذات قيمة ممتازة في الكتابات الاشتراكية . ولكني أعتقد أننا لا نجنب الحقيقة عندما نقول إن الاشتراكية بوصفها مجموعة منظمة من المبادئ لم تترك حتى الآن أثراً شديداً في العقل الأمريكي ، ولم تبد شيئاً من تلك القوة التي نمتها في أوروبا في التأثير على الحركة النقابية . بل على النقيض من ذلك قد يكون صحيحاً أن نقول إن الرأي المسيطر في الحركة النقابية في أمريكا لم يكذب يوماً بعد . باستثناء أفراد بذاتهم ، في تكوين فلسفة اشتراكية تتميز في طابعها عن فلسفة رجال الأعمال وطبيعي جداً أن النقابات سعت نحو الحصول على أجور أعلى وساعات عمل أقل ، بيد أن هذه هي الحدود الفعالة التي دارت في داخل نطاقها وجهة نظرهم المذهبية . فإن الزعيم النقابي الناجح في الولايات المتحدة لديه من عادات المديرين من أصحاب الأعمال هناك ووجهة نظرهم أكثر بكثير مما لديه من وجهة نظر الزعيم النقابي في أوروبا .

وليس السبب في ذلك عدم وجود « البروليتاريا » في أمريكا ، « فالبيض الساكنين » في الجنوب وعمال سان انطونيو من السمر (Pecan) والأغلبية الساحقة من السكان الزنوج ، لديهم جميع سمات البروليتاريا . بيد أن عدم وجود حركة اشتراكية جدية يرجع إلى عدة أسباب معقدة . فهو جزئياً نتاج للميوعة الاجتماعية الشديدة في أمريكا ، وكان هذا يعني عدم وجود أي شيء يشبه الفوارق العميقة التي تفصل بين الفئات المختلفة في معظم أنحاء أوروبا . كما يرجع ذلك جزئياً إلى أن نسبة ضخمة من الأمريكيين هم من المهاجرين أو من أبناء المهاجرين الذين وجدوا في العالم الجديد راحة من قيود العالم القديم

وعوائقه . ويرجع ذلك أيضاً إلى أن آفاق الفرص في الولايات المتحدة ما زالت أوسع منها في أى مكان في أوروبا باستثناء الاتحاد السوفيتي . ونتيجة هذه الحقائق أنه على الرغم من الحقائق الإحصائية البشعة لا تتوقع إلا قلة ضئيلة من الأمريكيين أنها ستطبق عليهم . فما زال الناس هناك يتوقعون نداء « وودرو ويلسون » « الحرية الجديدة » ، فقد قال لهم « ألا يريد كل منكم أن يرى ولده على رأس مشروع قد يكون صغيراً ولكنه مزدهر » ؟ . وفي الواقع لا يُختار لهذا المركز سوى القليلين . ولكن الغالبية الساحقة منهم « مقدرون » لذلك . والنتيجة أن يعمل هذا الجو على استمرار « فردية » عميقة في وجهة النظر مدة طويلة بعد أن تكون إمكانيات تحقيقها قد انتهت . وتظل هذه الهوة بين واقع الأمر وجو تلك الفردية تقيم حاجزاً هائلاً يحول دون التحالف بين الاشتراكية والعمل ، وهو التحالف الذي انتشر في أوروبا كالوباء . فلاشتراكية تبدو « لا أمريكية » ، فهي إنكار للأسطورة التي يتعلمها كل صبي في مدرسته ، وهي تعبير عن ظروف لا معنى لها في عالم ما زال انجيل « ساعد نفسك » (Help your self) مقبولا فيه بوصفه الفلسفة التي تناسب الرجل المتوسط .

وفي الواقع لقد أثبت الطابع الذي أخذه فترة رئاسة « روزفلت » بما لا يدع مجالا للشك أن التناقض المتأصل بين الرأسمالية والديمقراطية ، وهو التناقض الذي نجم عنه تلك الأزمة الحاسمة في أوروبا ، يعمل بكل قواه في الولايات المتحدة ، وإن كان تأثيره قد جاء متأخراً . فكل المشاكل التي انتابت أوروبا موجودة هناك وإن اختلفت طريقة حدوثها ومظاهرها التأكيد فيها . وهي موجودة لأن كل ديمقراطية سياسية تتطلب اقتصاديات توسعية إذا أريد لها الأمن ، ولم يعد باب الاقتصاد التوسعي مفتوحاً أمام الرأسمالية في الولايات المتحدة أو في غيرها . ومن ثم فإن التطور الأمريكي قد بلغ مرحلة ، بلغت أوروبا من قبل ، تسعى فيها الجماهير لاستعمال قوتها السياسية في تحسين

أحوالها ، وتجد الجماهير ، كما ، وجدت دائماً أن لا سبيل لديها لتحقيق ذلك إلا في حدود قدرتها على إجراء تغيير جذري في علاقات الملكية . ولكن بمجرد أن تحاول تحقيق هذا التغيير تكتشف أن طريقة عمل الديمقراطية قد أصبحت موضع جدل . لأنها لا تستطيع ، كما تنبأ « جون تايلور » ، أن تمس علاقات الملكية بأية صورة جذرية دون أن تعرض « الامتياز » للخطر . وتتصل « بالامتياز » قوة من التقاليد التي اكتسبت بالتقادم صفة تكاد تماثل الإيمان الديني في قوته الرادعة لأن « الامتياز » هياً لأنصاره طريقة في الحياة تقوم على أسس ثابتة أقاموا على أساسها مجموعة من القيم بُنيت حياتهم كلها حولها . والتسليم فيها مستحيل بالنسبة لهم استحالة التسليم لدى أسلافهم في ظل الأنظمة السابقة . فهم يشعرون بأن ما يطلب منهم هو الإذعان لثورة لا تعرض مصالحهم وحدها للخطر ، بل تعرض مصالح المجتمع بأكمله . لأن أساس تفكيرهم هو الاعتقاد الذي لا يمكن التخلص منه بأن مصالحهم وخير المجتمع شيء واحد .

إن وجهة النظر هذه ، فيما أرى ، هي التي تفسر ظاهرتين من مظاهر الوضع في أمريكا تحيران الأجني . فهي تفسر أولاً كيف أن إجراءات متواضعة مثل الإجراءات التي اتخذها حكم « روزفلت » لم تثر ذلك السخط العميق فحسب ، بل أحدثت أيضاً ، بصفة عامة ، في الرأي العام الأمريكي انقساماً يتمشى بدقة إلى حد بعيد مع الفوارق في دخول الأفراد . فقد كان ، بصورة عامة ، في صف التجربة التي قام بها الرئيس النقابات والمتعطلون وصغار المزارعين ، ومن المحتمل أيضاً أغلب أصحاب المهن الحرة وكذلك ، وهو أمر له مغزاه ، الأغلبية الساحقة من المفكرين . وفي المعارضة كان زعماء المال والأعمال ، وطبقة أصحاب الدخول الثابتة ومديرو الشركات ومحامو الشركات الكبرى . وهي تفسر ثانياً لماذا أثار نمو الفاشية حنقا شديداً لدى المجموعة الأولى واهتماماً ، كقاعدة عامة ، مصحوباً بالحماسة

أحيانا لدى الطائفة الثانية . وكانت هذه الحماسة أشد طبعاً خلال الفترة التي سيطر فيها « موسوليني » منها عندما أصبح « هتلر » الشخصية الأولى على المسرح ، وكان هناك نفور عام مما قام به من اضطهاد ديني وعنصري . بيد أن الشعور المنتشر بين المجموعة الثانية كان أن الفاشية هي الرد الطبيعي للملكية على التهديد الشيوعي ، فبالنسبة لهم كان الخير كل الخير في وجود رجال أقوياء في وضع يسمح لهم بإقرار النظام بين الجماهير . فكثيرون خاصة في عهد « روزفلت » ، كانوا يعتقدون أن العمال الأمريكيين في حاجة إلى « هتلر » . أما ما يدعو إلى العجب حقاً فهو ذلك العدد القليل من زعماء رجال الأعمال في أمريكا الذين رأوا أن خير رد على الشيوعية قد يكون في الإصلاح الاجتماعي والإقتصادي .

وهكذا فإن ما أريد قوله شيء بسيط ، هو أن ظروف ما بين الحربين ، في جميع أنحاء العالم الغربي ، كانت تحدياً للديموقراطيات بأن تعمل على توسيع حدودها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . ولم تكن الطبقات الحاكمة فيها مستعدة لقبول هذا التوسع لأنها رأت فيه تهديداً للامتيازات التي كانت تعتقد أنها من حقها . وعندما كانت تجد أن عليها أن تختار بين الديموقراطية وتلك الامتيازات كان موقفها ، على أحسن الفروض ، موقف المتردد ، وعل أسوأها ، لم تحاول حتى أن تخفى تفضيلها لامتيازاتها . ويجب أن نربط بين هذا الموقف والفارق الضخم بين استقبال هذه الطبقات الحاكمة للشيوعية من ناحية واستقبالها للفاشية من ناحية أخرى . فقد أبدت نحو الأولى خوفاً وكرهية كشفت الغطاء عن إحساسها بعدم أمنها . ورحبت بكل إشارة ، مهما كانت غير مقبولة عقلاً ، يمكن أن تؤخذ دليلاً على فشل الاتحاد السوفيتي . بيد أن الفاشية لم تثر ، بصفة عامة ، مثل هذا الشعور لديها ، بل على النقيض من ذلك بدت لجانب كبير من هذه الطبقات صورة سليمة من النظام الجماعي . وبدت المجهودات الضخمة التي بذلتها

للتفاهم مع زعماء الفاشية في الميدان الدولي أمراً عجيباً عندما قورنت بالتدخل على ذلك النطاق الواسع ضد الاتحاد السوفيتي . فإذا نظرنا إلى الوضع كله خلال سنوات ما بين الحربين كان من العسير ألا نخلص إلى أن الانتعاش الاقتصادي وحده هو الذي كان يدعم إيمان الطبقات الحاكمة في سلامة الديمقراطية .

— ٢ —

إن الحرب جلبت معها تجديداً فيما يمكن أن نطلق عليه أسلوب الفكرة الديمقراطية الخطابي ، بيد أنها لم تؤكد لها بعد قدرتها على البقاء . وقد جدت أسلوبها لسبب بسيط ، هو أنه أيا كان العالم الذي سيشكله انتصار الفاشية فإن خطوطه العريضة كانت تحدياً لامتيازات أولئك الذين يحكمون الديمقراطيات . وكان حل المشاكل التي أثارها زعماء الفاشية بصفة عامة هو أن يقوم حكام الديمقراطيات بتحويل مصادر الثورة إلى شعوبهم ، وهي المصادر التي استطاعوا عن طريق السيطرة عليها الاحتفاظ بعلاقتهم الدقيقة مع الرأسمالية . فإذا حرموا من هذه المصادر كان المستقبل أمامهم حالكا . يعتمدون فيه على ما قد يتكرم به عليهم غزاتهم من صدقة . سيفقدون استقلالهم الاقتصادي ، وقد كان واضحاً من المصير الذي لقيه يهود تشيكوسلوفاكيا والنمسا أن الفاشيين ليس لديهم أي احترام سواء للأوضاع التقليدية أو لحقوق الملكية . سيفقدون أيضاً استقلالهم القومي ومعه حضارتهم وطريقتهم الخاصة في الحياة ، لأن زعماء الفاشية لم يفهموا شيئاً بقدر ما فهموا حقيقة أن الاستقلال القومي ينطوي ، بدلالاته المتأصلة . على تهديد مستمر لا تتصارم .

ولعل لا أكون متجنياً عندما أقول إنه ، حتى لحظة سقوط فرنسا ، كان فهم ما تنطوي عليه الفاشية من مغزى أكثر انتشاراً وأعمق بين الجماهير في الديمقراطيات منه بين زعمائها . فإن هؤلاء قدموا ، في قالب رسمي ، إلى الديمقراطية ما يتطلبه الموقف من عقود المديح ؛ فقد كان لزاماً عليهم

أن يرفعوا من معنويات النظام الذى يقوم بالحرب . إذ لم تكن حاجتهم إلى الجماهير للقيام بالقتال فحسب ، بل أيضاً ، وبصورة تكاد تكون أشد ، للسلاح الذى كان يتوقف عليه القتال . ومن ثم كانوا مضطرين لتأكيد قبولهم للفكرة الديمقراطية . ولكنه كان من الواضح أيضاً أنه لم يكن لديهم فى هذه السنة الأولى أية فكرة واضحة عن الهوة بين الفاشية والديموقراطية ، ولا استعداد لاستثارة ديناميكية الديمقراطية ، بوصفها إيماناً يُقاتل فى سبيله ، لوضعه فى مواجهة شدة هجوم أعدائهم . ويتضح هذا ، فى رأى ، فى ثلاثة أشياء . فهو واضح من عدم قدرتهم على التسليم فى اعتقادهم بأنه يمكن ، بصورة ما ، إيجاد حل وسط . وهو كامن فى رغبتهم فى التمييز بين الفاشية فى صورتها الألمانية والفاشية فى صورتها الإيطالية . وهو متأصل فى الطريقة التى سيروا بها الحرب . فلم تكن هناك محاولة للهجوم ؛ فقد تركت المبادأة بيد أخصامهم . ولم تجر أية محاولة لاستثارة الحماسة الجماعية فى الديمقراطيات ، وقد تبين هذا من معاملة مستر « تشمرلين » للنقابات وعلاجه لمشكلة الهند الحرجة . وكانت سياسة التهيدة ما برحت تلوح فى الإطار الداخلى للأساليب التى تمسكوا بها — تهيدة أسبانيا ، وتهيدة إيطاليا ، وتهيدة اليابان . وليس هناك تحجج فى تأكيدنا أنه حتى « دنكرك » كانت الديمقراطيات فى الواقع تحارب ولكنها لم تكن ، فى حدود ما يتعلق بزعمائها ، قد انتهت إلى رأى نهائى فى طابع الحرب التى كانت تحاربها .

لقد كان هؤلاء الزعماء متفقين بطبيعة الحال على أن هتلر رجل شرير ويجب أن يُهزم . بيد أنه أيا كان تحرقهم لهزيمته ، لم تكن لديهم الرغبة فى قلب التوازن الاجتماعى والاقتصادى الذى قلقته الحرب . فقد كانوا فى رعب من أن يكون للمستفيد من إنهاك قواهم هى البلشفية ، وكانوا لا يزالون يرون فى النظام الذى يتمثل فى « هتلر » مبالغة شريرة لنظام

كان الكثيرون منهم على استعداد لقبوله . وهذا ، فيما أرى ، واضح من بيان « لورد لويد » في سنة ١٩٣٩ عن وجهة النظر البريطانية وزكائها « لورد هاليفاكس » ، الذي كان وقتئذ وزيراً للخارجية ، في مقدمة يبدو فيها أنه لم يجد أية صعوبة في قبول حجج « لورد لويد » .

فقد كتب « لورد لويد » يقول : « إن العبقرية الإيطالية كونت أنظمة فاشية ذات سمات خاصة وذات طابع شمولي إلى حد بعيد ، بيد أنها أنظمة لا تهدد الحرية الدينية أو الحرية الاقتصادية ولا أمن الأمم الأوروبية الأخرى إن النظام الإيطالي مؤسس على صخرتين : الأولى هي الفصل بين الكنيسة والدولة وسيادة الكنيسة في المسائل الأخلاقية وليس فيما يتعلق بالعقيدة فحسب : والثانية هي حقوق العمل » . وينبغي أن نتذكر أن هذا قد كتب بعد سبع عشرة سنة من تجربة « موسوليني » وقد حدث أثناءها الاعتداء على كورفو والتدخل في أسبانيا والقضاء على استقلال ألبانيا والمغامرة الحبشية وإصدار القوانين المناهضة لليهود . وهو لا يأخذ في الاعتبار القضاء بالعنف على الاشتراكية الإيطالية والحركة النقابية ، ولا يهتم باتجاه الرجل الذي أعلن « أن الحرب بالنسبة للرجل هي الأمومة بالنسبة للمرأة أنا لا أومن بالسلام الدائم . فأنا أعتقد أنه يضعف ويمحو أثر الفضائل الأساسية في الرجل التي لا تكشف عن نفسها في وضع النهار إلا بواسطة المجهود الدامي » . وتأكيده السهل لأن الدولة الفاشية في إيطاليا تقوم على « حقوق العمل » ينبغي أن ينظر إليه على ضوء ملحوظة مشهورة لأحد الرسميين الفاشيين الرسميين هو « أوليفتي » . فقد كتب يقول « أنه وهم أن نفترض أن حرب الطبقات قد قضى عليها إلى غير رجعة . أنها ألغيت من ناحية العمال . أما بالنسبة للجانب الآخر فهي ما زالت مستمرة » .

ما أعمق ما أثبتته سقوط فرنسا إثباتاً قاطعاً من قبول نصف شعوري

للأيدولوجية الفاشية بين الزعماء الديموقراطيين . إن الطبقة الحاكمة في فرنسا أخذت هزيمتها على أنها حكم على المبادئ الديموقراطية للثورة الفرنسية فقد نبذوا الصراع وشرعوا يهيئون أنفسهم لاستخلاص ما يسمح لهم غزاتهم بالاحتفاظ به من الحطام . إن السرعة التي قبل بها رجال من أمثال « لا فال » و « دارلان » أيدولوجية الفاشية لا يوازيها إلا عجزهم عن إقناع الجماهير الفرنسية بالتعاون معهم في عارهم . إن الهزيمة وضعت الطبقة الحاكمة في فرنسا بين أحد أمرين ، إما اختيار الاحتفاظ بالملكية لقلعة مع التسليم ، أو الديموقراطية للكثيرين مع استمرار المقاومة . وإنه لما يدل على عدم استقرار الديموقراطية أنهم لم يترددوا في اختيار الملكية مع التسليم .

بيد أننا إذا تعمنا في الأمر لرأينا أن اختيارهم كان نقطة التحول الحقيقية في الحرب . لأن بشاعة العار الذي انطوى عليه هذا الاختيار أيقظ الإحساس بالقومية الذي كان نائماً لدى الطبقة الحاكمة البريطانية وجعلها تمد يدها لمساعدة الديموقراطية . فهزيمة فرنسا بينت أن الغزاة الفاشيين لم يقتصر هدفهم على استعباد ضحاياهم قومياً ، بل أيضاً يرمى إلى خرابهم اقتصادياً . وما عرفناه عن شروط الهدنة التي فرضوها على فرنسا جعل من الواضح تماماً أن معاهدة فرساي كانت أداة عميقة التسامح بالمقارنة . وقد اكتسح الهوان الذي لوحت به شروط الهدنة هذه لبريطانيا كل شك أو تردد مما اتسمت به حقبة « بلدوين — شمبرلين » . فقد صار واضحاً حتى لأكثر الناس عى أن وجود بريطانيا نفسه ، كاملة مستقلة ، في خطر . وقد أدى ذلك الى جعل ضرورة الوحدة القومية أكثر وضوحاً من أى وقت في التاريخ البريطانى . إن تأثيره كان أوقع من عشر سنوات من الإقناع ، بل وأكثر حتى من القصص المحزنة التي رواها مائة ألف لاجئ ، في جعل أكثر الإنجليز محافظة يفهم أنه ما من ثمن يستكثر على النصر . فصيف سنة ١٩٤٠ وخريفها شهدا شيئاً يصعب ألا نصفه بأنه ميلاد جديد

لديموقراطية البريطانية . فقد تحدد طابع الصراع بصورة جعلت أوجه التماثل بين المواطنين أكثر أهمية مائة مرة من الاختلافات التي تفرق بينهم . فقد عرفوا في لحظة خاطفة من ضوء الخطر المداهم أن الاختيار هو بين النصر والفناء .

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن وقع هذا الاكتشاف لم يكن قاصراً على البريطانيين وحدهم : بل اكتسح جانبا كبيراً من العالم . فغير موقف اليونان، وقبول بشيء يشبه الثورة الشعبية في يوغوسلافيا ضد الإذعان في التسليم . وأدى في الولايات المتحدة إلى نتيجة لم تكن لها سابقة ، وهي انتخاب مستر « روزفلت » لمدة رئاسية ثالثة ؛ وكان السبب الأول في ذلك هو أن الجماهير تمثلت فيه فكرة التحدي الذي لا تردد فيه لمطالب الدكتاتوريين . وفي خلال سنة من سقوط فرنسا أعتقد أنه كان مفهوماً في كل مكان يستطيع فيه الناس حتى أن يهمسوا بإيمانهم في الحرية ، أن بقاءها مرتبط بانتصار الديمقراطية ، وكانت قوة الدول الفاشية في الواقع ما برحت كبيرة إلى درجة لا تسمح بانقلاب مفاجيء في سلسلة غزواتهم . وكان من المفهوم ، بصورة متزايدة ، أن طريق النصر سيكون طويلاً وشاقاً . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح معروفاً بصورة متزايدة أيضاً أن الطريق إلى النصر سينطوي على تغييرات اجتماعية واقتصادية من العمق بحيث لن يكون هناك إمكان للعودة إلى توازن ما قبل الحرب . أما التوازن الجديد فقليلون هم الذين يجراؤن على التنبؤ به ، ولم يستطع أحد أن يحدد طبيعته بأي صورة كاملة . ومع ذلك فإن عدم الثقة هذا لم يعد يهم . لقد كان ما يهم هو النصر ، فالنصر قد ظهر أنه ثمن البقاء القومي . وقد اضطرت طبقة حاكمة ، كانت في جميع أنحاء العالم متشككة في الديمقراطية ومترددة بشأنها ، إلى تجديد ولائها للفكرة الديمقراطية بسبب إدراكها الفجائي لما تنطوي عليه الهزيمة . إن الديمقراطية المحتضرة في فرنسا قد أسهمت

بآخر نصيب لها في الحرية عندما كشف تسليمها عن ثمن العبودية الكامل .

— ٣ —

بيد أنه من الأهمية بمكان أن نكون واضحين تماما فيما يتعلق بدلالة هذا الولاء الجديد للديموقراطية الذي غير الموقف الدولي بعد التسليم الفرنسي . إن ما أثير لدى الطبقة الحاكمة في بريطانيا لم يكن إحساسا بأن العلاقة بين الرأسمالية والديموقراطية قد أصبحت غير ذات موضوع . إن بعض ما أثير فيهم كان أعمق نزعات الشعور القومي ، وبعضه الغضب الذي يعتور رجالا خدعتهم مفهومات اعتقدوا أنهم فهموها . وقد أخذ ذلك صورة تجديد الولاء للديموقراطية لأنها الصورة السياسية للدولة التي استعملت للتعبير عن الفكرة التوممية البريطانية . فالديموقراطية حظيت بتأييد جديد لأنها كانت الفكرة التي يمكن في ظلها تنظيم أكبر قدر من المعارضة للخطر الفاشي . فكل إنسان كان واثقا ، عن طريق الغريزة والعقل على السواء ، أن هزيمة الهتلرية أمر حياة أو موت . ولكن لم يكن هناك من هو على ثقة من الهدف الذي من أجله ستُهزم الهتلرية . فتحت ضغط الخطر لم يتكون أي هدف محدد بعد القضاء عليه .

ويجب تأكيده هذا لأنه مفتاح التناقض الذي لم يحل في قضية الديمقراطية والذي حجب ضغوط الأحداث مؤقتا . إن جميع الطبقات في الأمة البريطانية عازمت على النصر . وجميع الأحرار من الرجال والنساء في كل مكان يعرفون تماما أن نصر بريطانيا هو شرط لتحرير تلك الأمم التي استعبدتها « هتلر » بيد أن موضوع الغايات التي يكرس النصر من أجلها ليس من الموضوعات التي نعرف لها إجابة واضحة . إن هدف « مستر » تشرشل « هو النصر ، وقد رفض أن يناقش فيما وراء ذلك . إن « مستر إيدن » و « لورد هاليفاكس » واضحان في أنه يجب أن تكون هناك حرية أوسع في التجارة وأمن اقتصادي أكبر للفرد وحرية سياسية ودينية ، والحرب بالنسبة « للورد هاليفاكس » جهاد مقدس في سبيل مجموعة غير واضحة من المبادئ

يسمىها « للمبادئ المسيحية » . ووضع الرئيس « روزفلت » مجموعة نبيلة من الأهداف التي يجب على الديموقراطية أن تحققها لمواطنيها ، وأصر على أن تحقيقها ممكن في نطاق جيلنا نحن . وأصر حزب العمال البريطاني على أن تحويل بريطانيا إلى الاشتراكية هو وحده الذي يستطيع أن يضع الأسس الديموقراطية تقف حاجزا في وجه الظلم في الداخل والحرب في الخارج . وأعاد حزب الأحرار البريطاني تأكيد كيدته لإيمانه بمبادئ حرية الأفراد في الإقدام على إقامة المشروعات الخاصة . وحتى ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ أنكرت الأحزاب الشيوعية في كل بلد ، وإن أصرت على ضرورة هزيمة الفاشية نهائياً ، ادعاءات الديموقراطية ، كما هي متضمنة في الحكمين البريطاني والأمريكي ، إنكاراً شديداً ، واتبعت سياسة انهزامية ثورية لو أنها نجحت لكانت ضمنت الانتصار « لهتلر » . أما حزب العمال المستقل في بريطانيا والحزب الاشتراكي في أمريكا فقد وقفا بمعزل عن الحرب بسبب إحساس عميق بتقليد سلمى ، وبسبب عدم تصديق أن حربا بين دولتين رأسماليتين متنافستين يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة لأولئك الذين يعتبرون أنه ما من حل له مغزى سوى حل اشتراكي .

وكانت الديموقراطيات تدرك أن بقاءها متوقف على النصر ، ولكنها لم تكن قد بدأت توجه تفكيرها ، بصورة جدية ، إلى مشكلة ما الذي ستفعله بالنصر إذا أحرزته . وقد عرض لاستهلاك مواطنيها مجموعة ضخمة من « المدن الفاضلة » المتنافسة كل منها تقدمت بأمل السلام الدائم المغري . فرأت جماعة من المفكرين حلا لجميع مشكلاتنا في اتحاد بين انجلترا وأمريكا ، وإن لم يكن من بين الدعاة إليه أحد استطاع أن يفسر كيف يمكن ربط الهند بالشركة الجديدة بطريقة ديموقراطية ، ولا كيف سيحل مثل هذا الزواج بين الديموقراطيات الرأسمالية المشكلة البؤرية من جعل علاقات الإنتاج متناسبة مع قوى الإنتاج . وبشرت جماعة أخرى في حرارة بمثل أعلى

لأوروبا معاهدة ، وإن كان الاتفاق بينهم ضئيلاً فيما يتعلق بالأمم التي يتكون منها الاتحاد التعاهدي أو الطريقة التي توزع بها القوة بين المركز والمحيط . وجماعة ثالثة طالبت بإعادة عصبة الأمم إلى الحياة ، أحياناً بسلطات أوسع مما اشتمل عليه اتفاق سنة ١٩١٩ ، وأحياناً أخرى بسلطة أقل . ورأى آخرون المستقبل على ضوء خطة من الاتحادات تتم داخل القارة الأوروبية ويمكن أن يربطها ببعضها البعض أهداف مشتركة في بناء تعاهدي . إن خطط إعادة التنظيم لم يكن لها حدود سوى خيال كل من مبتكرها .

والشيء الحيوي بالنسبة للمراقب الجاد أن يركز انتباهه باستمرار على ثلاث حقائق . الأولى هي أنه رغم أن حكومة « تشرشل » قامت بعدة إصلاحات اجتماعية تدعو إلى الإعجاب ، بل وبعضها هام ، فليس في سجلها حتى الآن ما أحدث تغييراً فعالاً في توازن القوى الاجتماعية والاقتصادية في بريطانيا . وإذا جاء النصر غداً فإن مشاكل الديمقراطية الرأسمالية ستكون واقعية كما كانت في سبتمبر ١٩٣٩ ، ولو أنها ستكون أكثر حدة . والحقيقة الثانية ذات الأهمية هي أن الحرب أدت إلى تغييرات في جميع أنحاء العالم . ليس أقلها التغييرات السيكولوجية ، وهي تغييرات ثورية في عمقها . فنبذ سياسة حرية التعامل (Laissez Faire) بالجملة كانت أول نتائج الحاجة إلى تخطيط الإنتاج . وقد عانت حقوق الملكية التي أكدتها التقدم انتهكا ، داخلياً وخارجياً ، على نطاق حرمتها من سلطتها التقليدية . كما ثبت أن قيام الدولة بالتخطيط لا يقضي على البطالة فحسب ، بل إنه قادر أيضاً على رفع المستوى الصحي لدى السكان ، حتى في ظروف الحرب ، أكثر مما يستطيع الاقتصاد الحر للديمقراطية الرأسمالية أن يفعل في أوقات السلام . ولم يحدث أي تغيير له مغزى في علاقات الإنتاج ، ولكن التغيير في وحدات الإنتاج وفي سيطرة الدولة على المنظمات المالية والسيطرة على الأسعار

والاستهلاك والأشياء التي تصنع كان تغييراً من نوع ذي آثار بعيدة . هذا إلى جانب أن مخاطر الغارات الجوية خلقت لدى الناس عادات جديدة لم نعرف عن مدى أهميتها إلا البداية . وقد كشف هذا العامل الجديد في حياتنا عن عيوب في بناء الحكم المحلي التقليدي تجعل من للتأكد حدوث تعديلات كبيرة في دائرة الحكم المحلي ووظيفته في المستقبل . كما أن تكاليف الحرب قد أرغمتنا على رفع الضرائب إلى مستويات كانت تعتبر مستحيلة حتى في الحرب الماضية . ولما كانت المصانع أيضاً ليست أقل جبهات الحرب خطراً ، فإن مركز النقابات في الدولة قد صار أكثر أهمية عن ذي قبل ، وأعتقد أنه ليس مبالغاً أن نقول إن تنظيمًا مثل « نظام العمل الأساسي البريطاني » الذي صدر في سنة ١٩٤١ مدين بقبوله من ناحية إلى أن مقدمه هو مستر « أرلست بينن » العضو النقابي في وزارة الحرب ، ومن ناحية إلى قبول النقابات له بوصفه عنصراً ضرورياً في النصر . وأقل من ذلك وضوحاً ، وإن لم يكن أقل واقعية ، سلطات الحكومة في الاستيلاء على المزارع والمصانع التي لا تدار طبقاً لمستويات رخص للحكومة بفرضها .

ترك كل هذا أثراً ذا طابع ثوري في العادات المألوفة . ففي السنتين الأوليتين للحرب ، وخاصة في السنة الثانية ، صار معدل سرعة الحياة والاستجابة للمتوقعات المقررة (established expectations) ، مختلفاً تمام الاختلاف بالنسبة للغالبية الساحقة من السكان . وقد أدى ذلك بدوره إلى خلق جو ملائم للتجربة ، وتعود الناس على الحاجة المفاجئة للتكيف ، وهو الأمر الذي تكاد تكون المبالغة في تأكيد أهميته غير ممكنة . فقد ساد في كل مكان إحساس بتفتح آفاق جديدة وقبول للحاجة إلى جو ملائم للتجربة لم يعرفه الجنس البشري ، في شدته الحالية ، منذ عصر الإصلاح والنهضة . وهو ليس مزاجاً قاصراً على أية طبقة داخل نطاق الديمقراطية ، بل هو أعمق كثيراً من ذلك . وقد يلقي ترحيباً أو لا يلقي ؛ ولكن للمهم

هو أنه بوصفه حالة مزاجية ، قد صار جزءاً لا يتجزأ من عاداتنا . فالإحساس السائد أن البشرية تسير في طريقها ، حتى وإن كان هناك شك عميق فيما يتعلق باتجاه الطريق .

ويجب أن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً ، هو انضمام الاتحاد السوفيتي منذ ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ إلى جانب الديموقراطيات . وهو حدث لا تقل دلالاته السيكولوجية أهمية عن المادية . لقد سبق أن أشرت إلى أى حد تأثر تفكيرنا في سنوات ما بين الحربين بتلك الحقيقة الضخمة ، الثورة الروسية . وانضمامها إلينا إيجابياً ضد الفاشية له عواقب يصعب أن نضع حدوداً لها . فهو يروج بيننا مجموعة من الأفكار ستجد كل حكومة في المستقبل أنه صار لازماً عليها أن تكيف نفسها معها وأولها ، وفي اعتقادي أكثرها أهمية بصورة مباشرة ، هي حقيقة أنه في مقدور قوة الدولة أن تقضى على البطالة ؛ ويضع ذلك ، بضربة واحدة ، مشكلة الأمن الاقتصادي في ضوء جديد . والثانية ، والأكثر أهمية في المدى الطويل ، هي فكرة أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج تجعل في الإمكان محاولة تخطيط الإنتاج لاستهلاك المجتمع ، وهذا مرة أخرى ، يفتح آفاقاً جديدة لوضع باعث الربح في المجتمع في المستقبل . والفكرة الثالثة ، التي سيأخذ فهمها تماماً بعض الوقت وإن كانت نتائجها ستكون بالضرورة بعد الأثر ، هي تمويل الأبحاث العلمية في سبيل الأغراض الاجتماعية من الأموال العامة وتنظيمها جماعياً ؛ فالعلماء سيحتلون بالتأكيد ، وإن كان ببطء بلا ريب ، المركز الذي يحتله في المجتمع ، في أخيلة الجماهير ، الرجل الناجح في ميدان المشروعات الخاصة في فترة التوسع الاقتصادي خاصة في الولايات المتحدة . والفكرة الرابعة هي إضفاء تقدير اجتماعي على النجاح في ميادين ظلت حتى الآن تعتبر مهمة في المدينة البورجوازية . فالعامل الممتاز في الزراعة أو المصنع سيحظى بمركز اجتماعي يوازي مركز المدير الممتاز ، وسينقذه ذلك

من فقدان ذاتيته في غمرة المجموع وهو ما كان نصيبه حتى الآن ، وسيؤدي هذا مع الوقت إلى إضفاء كرامة جديدة على العمل اليدوي ، إنه سيؤدي إلى تحقيق حلم « وليم موريس » وإن كان في صورة أخرى . وأريد أخيراً أن أؤكد الأهمية القصوى لحقيقة أن الجيش الأحمر جيش ديموقراطي في بنائه وأنه في طليعة التقدمية السوفيتية في الأفكار الاجتماعية كما في المقتضيات ولا يكاد يكون ممكناً المبالغة في الفرق بينه وبين التكوين التقليدي الفنية . لجيوش الديموقراطيات الرأسمالية وأفكارها . وينبغي أن نضيف أن هذه العوامل ستعمل على التأثير في عقول الجماهير في أنحاء العالم على قدر ما تسهم به روسيا من نصيب في هزيمة الهتلرية .

وعلى ضوء كل هذا يجب النظر إلى التناقض الذي أشرت إليه في الهدف الديموقراطي . فهو يتوقف بالنسبة للطبقات الحاكمة التي اتحدت ضد « هتلر » على ارتباطه بالفكرة القومية . إذ أنها لا تفكر ، كما أوضح مستر « تشرشل » ، في النصر على ضوء نظام اجتماعي جديد ، إنها تفكر فيه على أساس الاحتفاظ بما أطلق عليه هو نفسه بريطانيا « التقليدية » ، بعد إعادة النظر فيها « بواسطة بعض الإجراءات العملية لإعادة بنائها » كما قال هو أيضاً . بيد أن النصر يعني بالنسبة للجماهير ، بوصفها متميزة عن حكامها ، امتداداً لحدود الديموقراطية من النطاق السياسي ، الذي توقفت الآن عنده إلى حد كبير ، إلى الميادين الاجتماعية والاقتصادية . ولا أعني بذلك أن الجماهير لديها في ذهنها نية تطبيق أية مجموعة محددة من الإجراءات الاشتراكية ، أو أنها حتى فكرت بأية عناية في ديناميكية التغيير الاجتماعي . بل أن كل ما أعنيه هو أنه متى تم النصر فإن هناك أهدافاً بذاتها تصمم الجماهير على تحقيقها ، وأنها ستستعمل قوتها السياسية في تحقيقها . فهي لن تتحمل ، بعد النصر ، استمرار البطالة على نطاق واسع ؛ فقد رأوا أنها مما يمكن الحيلولة دون وقوعه بواسطة قوة الدولة . ولن تقبل أن تكون هناك مرة أخرى مناطق

منكوبه مثل « يارو » و « ديراهاام » و « سوٲ ويلز » كما عرفناها في فترة ما بين الحربين ؛ فقد رأٲ الجماهير أنها تنشأ عن عدم التخطيط في استعمال المصادر الإجماعية التي ينبغي عدم التضحية بها في سبيل المطالب القاسية التي تقتضيها الملكية الخاصة . أنها لن تخضع ، على الأقل بسلام ، لإعادة بناء بريطانيا بصورة تجعل مالك الأرض والمضارب في الأبنية يكتنزان الثورة من وراء آلام « كوفنتري » و « بليموث » و « أيسٲ لندن » و « الميرسيسايد » .

إن مشكلتنا الرئيسية هي ما إذا كان قتال الديموقراطيات ضد الهيترية هو كما أعتقد أن مسٲر « تشرشل » يتصوره ، قتال من أجل بقاء تقليد قومي يرى هو الاحتفاظ بخطوطه التاريخية الرئيسية كما هي ؛ أم أن هناك مكانا في هذا التقليد لقبول تلك المبادئ الرئيسية الثلاثة ، التي عددها الآن ، بالرضا ، مع كل عواقبها الضخمة . ولا يكفي أن يقال إن جميع الأحزاب في الديموقراطيات قد تعهدت بقبول « العدالة » بين الطبقات أو « الضمان الإجماعي » أو ما إلى ذلك . إن الاتفاق ممكن دائماً حول الأهداف إذا صيغت بطريقة شاملة إلى درجة كافية ؛ بيد أن الناس يقتل بعضهم بعضاً على المضمون الذي تضيفه مختلف الطبقات على هذه الأهداف ، وفي الصراع حول الأساليب المختلفة التي تحقق بها . إن الحكومة البولندية في بريطانيا تعهدت بإقامة حكم ديموقراطي في بولندا بعد الحرب ، بيد أن جاباً من أعضائها ينتمي إلى أحزاب كانت ، أثناء اشتراكها في الحكم ، تستغل عمال بولندا أو فلاحها ، وما زالوا يقومون بدعاية شديدة ضد السامية ، وإن كان ذلك يتم بطريقة غير مباشرة . إن معظم الوعود التي يعلنها أعضاء حكومة « تشرشل » اليوم أعلنت ، بنفس التأييد الطبقي تقريباً ، بعد الحرب الماضية ، فقد كانت تلك أيضاً حرباً « في سبيل جعل العالم مكاناً أميناً للديموقراطية » ؛ ويصر العمال بلا انقطاع على أنه بمجرد إحراز النصر نُسيٲ هذه الوعود . وليس في الإصرار على أن نفس أخطار سنة ١٩١٩ تواجهنا وأن عواقبها

ستكون أخطر بكثير في جيلنا عما كانت في الجيل الماضي ، أتجاهها متشامماً ولكنه مجرد إدراك سليم .

وهذا يعنى أن علينا مواجهة حقيقة أن انتصار الديمقراطية السياسية على الأخطار الخارجية التي تهددها هو مرحلة في عملية وليس غايتها . وهو مرحلة ضرورية ، فما لا جدال فيه أنه بدونها لا حاجة بنا حتى للتفكير في مستقبل الأنظمة الديمقراطية . بيد أن القضاء على الهتلرية مازال يتركنا في مواجهة المشاكل التي انبثقت منها الهتلرية بكل مافي هذه المشاكل من تعقيدات هائلة.فهو لا يمس تلك الحالة الذهنية لدى الطبقات الحاكمة ، في كل من الدول الديمقراطية ، التي جعلتهم على استعداد للتفكير في الاتفاق مع الهتلرية لأن هذه الطبقات لم تكن مستعدة للتكيف مع الدلالات الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية . إن النصر هو في ذاته فرصة وليس تحقيقاً للهدف . إنه يمنح الديمقراطية فرصة أخرى ، ولكنه لا يؤكد أن هذه الفرصة ستستغل .

وإني أقول ، إن إدراك أن هذا هو الواقع ، أمر يقتضيه مجرد الإدراك السليم ، وسيكون في وسعنا أن نواجهه بأمانة وعزيمة بقدر إدراكنا له . فهناك دليل كاف يوحى بأننا سنبدأ نتذكر خلافتنا أكثر مما نتذكر ما بيننا من تماثل بعد أن نتغلب على أخطارنا . إن هناك كثيرين ، من بين من يرغبون بشدة في وضع حد أعلى للأجور ، ممن يحتجون في حنق على أن ضرائبنا ستدمر الحافز لدى رجال الصناعة . وقد قال مستر « تشرشل » نفسه « يقولون لنا إن سلوك العمال سيء ، ثم تبدأ جماعة ممن لم يعملوا في حياتهم يوماً واحدا عملاً شاقاً في مهاجتهم »^(١) . وقال مستر « لوسون » في نفس المناسبة « نادراً ما يعير مهاجمو العمال اهتماماً لقسم كبير من المجتمع

(١) « هانسارد » المجلد ٣٧٣ — رقم ٩١ — ٢٩ يولييه سنة ١٩٤١ مجموعة ١٣٠٠ .

لا يقوم بأى عمل مطلقا، ولديه ثروة كافية للحصول على كل ما يريد من طعام ويستطيع أن يركب سياراته في أما كن معينة ويدفع ثمن ما يأخذه، وكثيرا جدا ما يحصل على ما لا يستطيع غيره أن يحصل عليه. فنحن لانسمع كثيرا عن هذه الطبقة. كما أننا لا نسمع أنه خلال السنة الماضية كادت غالبية العمال تستنفذ جهودها لتساهم في تلبية حاجة الأمة». وقال مستر «بيفن» في مجلس العموم «إذا حصل شخص ما على ١٠٠٠ جنيه أو ٢٠٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠ جنيه فإن ذلك مجرد تصور مفهوم، ولكن إذا حصل عامل على أكثر من ٥ جنيهات، فإن شخصا ماسيعة قد أن العالم قد أشرف على نهايته».

وقد قال «بيفن»: «نحن نعلن أننا سنمضى إلى النهاية في نضالنا المرير للقضاء على النظام النازى وروح السيطرة والاعتداء التى يتسم بها، وسنبت فى كيان المجتمع روح الحرية والمساواة للجميع»^(١). ولا شك فى أن مستر «بيفن» لخص فى هذه الكلمات آمال العمال. بيد أن الآمال لا تتحقق إلا عندما توجد الظروف التى تؤدى مباشرة إلى تحقيقها. ولا جدوى من الأمل فى حالة عدم وجودها. والنظام الاقتصادى الحالى يتطلب احتياطيا دائما من المتعطلين، وهو يتطلب أيضا أن يكون الإنتاج بحيث يدر ربحا على أصحاب وسائل الإنتاج؛ إذ يتأصل فيه عدم الاهتمام بالاعتبارات الاجتماعية سواء فيما يتعلق بمبادئه فى الإنتاج أو مبادئه فى التوزيع؛ فهو يكثر ويستثمر على أساس عرض وطلب يغلب عليهما إلى أقصى حد طابع الحياد الأخلاقى. وقد صاغ معظم أنظمتنا وعاداتنا العقلية بما يتفق وحاجاته الداخلية للتأصلة فيه. وهو لا يعرف فيصلا للبقاء سوى القدرة على تحقيق ربح. ولم يقبل أية إصلاحات اجتماعية سوى تلك التى فرضت عليه بالقوة. والحرية التى اهتم بها حتى الآن كانت بلا استثناء حرية الحصول

(١) «هانارد» المجلد ٣٧٣ - رقم ٩١ - ٢٩ يولية سنة ١٩٤١ بمجموعة ١٣٣٤.

على الربح ، والمساواة التي أصر عليها كانت بلا استثناء محدودة بأصحاب الملكية . إن تاريخ الديمقراطية ، كما رأى « توكفيل » و « ماركس » كل من زاويته المختلفة تماما ، ظل حتى الآن خاضعا إلى حد كبير جدا لخدمة دافع الربح .

وصحيح بطبيعة الحال أن ثلاثة أرباع القرن الأخير شهدت الدولة السلبية تتحول إلى الدولة الإيجابية ، وكثير من الوظائف الجديدة قصد بها التخفيف من وطأة العواقب المتأصلة في مبدأ الرأسمالية . بيد أن هناك ملاحظتين على ذلك . تاريخيا ، لقد حارب أصحاب الملكية كل تنازل اضطروا في نهاية الأمر إلى التسليم به حتى صار من غير الممكن إنكاره إلا بالعنف ، وتاريخيا أيضا ، كان كل تنازل يتم دون أن يمس بصفة حاسمة سيطرة أصحاب الملكية على الحصن الأساسي لقوتهم . فالصراع في سبيل التعليم العام ، وإنشاء نظام للتفتيش على المصانع ، وتحقيق « خط « بليمسول » للسلامة في السفن ، والجهود التي بذلت في سبيل منع الإرهاق في الصناعة ، وتحديد مستوى لمعونة التعطل يجعل في الإمكان تحقيق ظروف معقولة للعيش ، والاعتراف بحق العمال في استعماهم قوتهم الجماعية في المساومة الصناعية ، كلها مجرد أمثلة توضح الملاحظتين التي أشرت إليهما توا . إن الرأسمالية كانت في سعيها وراء الربح بلا ضمير وبلا رحمة ، وهو أمر تشهد به أيضا وقائع التاريخ البسيطة . إن سجل الإمبريالية في أفريقيا ، الذي أكدته في الحرب تقرير مناجم النحاس في روديسيا ، والأحياء القذرة في مدنتا الكبرى ، وحرمان الغالبية العظمى في المناطق الزراعية من المتع الأولية مثل الإنارة والمياه على أساس تحقيق الربح ، ومصير « يارو »^(١) في فترة ما بين الحربين ، وحقيقة أن ثلاثين في المائة من السكان في مدينتنا ، ثاني أغنى مدينيات العالم ،

(١) انظر مثلا سجل مس « ويلكنسون » الزاخر بالوثائق « اغتيال مدينة » (١٩٣٨) .

يعانون من نقص فى التغذية ، هذه وأشياء أخرى مثلها هى الإطار الذى يجب العمل بداخله على تحقيق الآمال التى أشار إليها مستر « بينفن » .

وليس هذا هو كل شىء . إن هزيمة الهتلرية تزيل تهديداً خطيراً لأمننا وتؤكد للطبقة الحاكمة أن امتيازاتها قد تحررت من خطر الاعتداء الخارجى ولكنها تترك بناءنا الاجتماعى والإقتصادى معرضاً لخطر أعمق ، لأن الدافع الرئيسى على الوحدة القومية سيكون غير فعال . وهناك المشاكل الكبيرة المتعلقة بالتحول من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم . وهناك المشاكل للمصاحبة الناجمة عن تسريح الجنود وما يترتب عليها من صدمة سيكلوجية على نطاق واسع وخطرة . وهناك الحاجة إلى إعادة تنظيم التجارة الخارجية ، وقسم كبير منها يتم مع شعوب يغلب أن تستمر فى حالة فقر لمدة طويلة بسبب نتائج الحرب . وهناك فقداننا لاستثماراتنا الأمريكية ، وتحولنا إلى مدينتين للولايات المتحدة . وهناك مشكلة تحويل القارة الأوروبية ، التى دمرها الحقد والمعاناة ، إلى حياة فيها شىء من النظام والاستقرار . وهناك عواقب الرغبة الطبيعية لدى رجال ونساء تعرضوا طويلاً للضغط الشديد الناجم عن الحرب الشاملة فى استعادة ، ولو لفترة قصيرة ، تلك الرتبة المفقودة لامتياز تمسكوا به بشدة فى فترة ما بين الحربين . ومن عادة الملكية أن تكون هيابة ومرتابة . وقدرتها على التجديد الأيديولوجى كانت تاريخياً ، أقل دائماً من الحاجات التى تواجهها . وفى فترة ما بين الحربين ، وكانت القضايا التى أمامها أقل ضخامة بكثير مما هو الحال الآن ، تراجعت أمام مجازفات التجربة الجزئية . فهى لم تكن مرتابة فى الديمقراطية فحسب ، بل أنها تعاونت ، كلما تيسرت لها القوة واستطاعت أن ترتب الفرصة ، على قلبها . فهل نستطيع أمام هذه الأدلة ، أن نخلص إلى أن الطبقة الحاكمة ستعاون على تحقيق الخطوات ، وربما تزعمها ، التى يقصد بها إنهاء امتيازها ؟

وذلك لأننى لا بد أن أؤكد مرة أخرى أن طابع الحقبة التى نعيش فيها

لن يفهم إلا إذا فكرنا فيه على ضوء عصر مثل عصر الإصلاح الدينى . أنها حقبة لم تعد فيها المبادئ الاقتصادية السائدة تستطيع استغلال قوى الانتاج التى تحت تصرفها استغلالا كاملا . فقدرتها على التوسع قد استنفذت ، وصارت متناقضاتها سيدة أغراضها . ولهذا لم تعد القيم التى استطاعت أن تفرضها فى أوجها تحظى بثقة عامة . لأن فرض هذه القيم لم يعد مقرونا بالنجاح الاقتصادى . وتحقيق الربح داخل الإطار القانونى للاقتصاد الرأسمالى لم يعد ممكنا إلا على حساب رفاهية الجماهير . كما أن حقيقة أن الجماهير تتمتع بحق الانتخاب العام ، وكذلك حقيقة أنها منظمة فى نقابات قوية لحماية مستوى معيشتها وتحسينه ، تعنيان أن الجماهير ستستخدم بالتأكيد قوتها السياسية والاقتصادية لتحقيق تكيف جذرى فى هذا الإطار القانونى .

ولا مفر من أن يحدث هذا . فعندما يحس الناس بأن الإطار القانونى لنظام اجتماعى يكبت قدرة الناس على تحقيق الإمكانيات الكاملة للانتاج ، كان هناك عهد ثورى على الأبواب . ولا يكشف عن طابعه الثورى شيء أكثر عمقا من الأزمة الأخلاقية التى يعانىها النظام ، اذ أن الاحساس بأن القيم الكلاسيكية فى اضمحلال ، والتطلع الى إيمان جديد ، ووجود جماعات صغيرة لاعدادها تقف بمنأى عن الحركة المركزية للقوى الاجتماعية وتدعى أن الحق فى جانبها ، وبالاختصار ، انهيار الحضارة المعاصرة التى يدعمها نظام بذاته من العلاقات الاقتصادية ، كل هذه كانت فى الماضى ، كما لا تزال فى وقتنا ، دليلا على الانهيار النهائى لطريقة ما فى الحياة . فتماما كما أدى إحلال الرأسمالية محل الاقطاع الى ظهور هذه الظواهر ، وتماما كما كان استبدال طريقة الحياة فى الاقطاع معنى حربا وثورة ، سيكون الحال كذلك مع نهاية المجتمع الرأسمالى . وقد عبر هذا المجتمع عن نفسه فى الصورة السياسية للديموقراطية ، لأن أولئك الذين كسبوا من وراء التحول الذى تم كانوا فى حاجة إلى تأييد الجماهير فى التغلب على المعارضة التى تواجههم . ولكن

الديموقراطية التي أنشأوها وقت بعد انتصارهم عند حدود الامتياز . فلم تكن كاملة لأنها افترضت أن الحق وظيفة من وظائف الملكية ، وأنه حينما لا توجد ملكية يوجد ، بدلا من الحق ، مجرد تنازل ؛ والواقع أن موكب الديمقراطية الرأسمالية كان يبدو دائما غريباً ، حيث أن المبدأ للتأصل في كل من طرفي التحالف متناقض مع المبدأ للتأصل في الطرف الآخر . بيد أنها 'قبلت' لأن مدى التنازلات التي استطاع أصحاب الملكية أن يقدموها كان واسعاً بما فيه الكفاية لإرضاء الجماهير التي ظلت تساندنهم حتى وقتنا الحاضر تقريباً .

كما أنها 'قبلت' أيضاً لأنها فوق كل شيء آخر تأيدت بعد الثورة الفرنسية بهيبة الفكرة القومية وتأثيرها في جميع الناس باستثناء عدد قليل من الأشخاص في المجتمعات الديمقراطية . وأعتقد أنه صحيح بصورة عامة القول بأنه لم يكن من المألوف أن يحس الناس ، كما أحس « لينين » ، أن الظلم الإجتماعي أسوأ من الحكم الأجنبي . ومن ثم فإن القومية استطاعت أن توحد الناس في مواجهة خطر مشترك ، وعندما كان العدو مماثلاً في طابعه للهتلرية ، كانت قدرتها على توحيدهم مفهومة تماماً . بيد أن الحقيقة تظل أنه عندما يزول الخطر المشترك تصبح القضايا الاقتصادية التي يؤدي إليها الانكماش الاقتصادي أكثر إلحاحاً مرة أخرى بين الطبقات . وعندئذ تأخذ المشاكل التي تواجه الديمقراطية شكل المعضلات التي لا حل لها . فإما أن تعود الرأسمالية قادرة على التوسع ، وبهذه الطريقة تحتفظ بمواءمتها للقوالب الديمقراطية بأن تستأنف أيضاً قدرتها على التقدم بتنازلات جديدة ، أو أن تنفصل عن إطارها الديمقراطي . وفي الحالة الأخيرة ، إما أن تصبح غير ديموقراطية ، وهذا ما يكاد يكون من المؤكد أنه يعني انحرافاً سريعاً نحو صورة ما من صور الفاشية ، أو أن تتحول هي نفسها بأن تقبل مبدأ أساسياً جديداً في التنظيم الإقتصادي .

وإني عندما أضع المسألة في هذه الصورة بطبيعة الحال أبسطها بصورة لا مبرر لها ، فالوقائع أكثر تعقيداً من أن نستطيع تلخيصها في قوالب تفكيرنا . وما يهمني أن أؤكد أنه هو أن الحكم الإقتصادي لمجتمعنا قد شكلوا الدولة لتحقيق أغراضاً ترمي أولاً إلى حماية الإمتيازات المتأصلة في ملكيتهم ؛ وأنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بحيازتهم للدولة ، بوصفها ديموقراطية ، إلا طالما ظلوا قادرين على إرضاء الجماهير . وأنا أذهب إلى أن قدرتهم على تحقيق هذا الإرضاء قد انهارت ، وأن الأزمة الأخلاقية العميقة التي نمر بها الآن هي دليل هذا الانهيار . ويتبع ذلك أن حل هذه الأزمة الأخلاقية لا يمكن أن يتم إلا بأن نعيد إلى الدولة قدرتها على فرض نظامها التقليدي بالقوة ؛ وهذه القدرة هي وظيفة مباشرة من وظائف النجاح الاقتصادي لنظام الملكية الذي تؤيده الدولة . وفي حالة عدم وجود هذا النجاح ، لا تعود هناك تلك الأهداف المشتركة التي يشعر أعضاء المجتمع أنهم يشاركون فيها إلى حد كاف لأن يقبلوا دون صراع ما يعتقدون أنه ظلم أو أنه وضع لا يبرره العقل من جانب المجتمع .

وهنا نواجه بطبيعة الحال المشكلة الكبرى المتأصلة في أي مجتمع يتسم بألوان من عدم المساواة بلغت من الضخامة ما بلغت بين الطبقات المختلفة في بريطانيا أو الولايات المتحدة . فالألوان عدم المساواة التي يبدو بوضوح لطبقة من الطبقات أنها مما لا يمكن الدفاع عنه ، تبدو لطبقة أخرى متفقة مع الرأية القومية . إن « دوق سالسبري » لا يستطيع أن يتصور مجلس لوردات ليس هدفه الأساسي الحيلولة دون مجيء الاشتراكية إلى بريطانيا ؛ وحزب العمال لا يستطيع أن يتصور مجلس لوردات له ما يبرره في إحباط حكم وراءه أغلبية اشتراكية من الناخبين . والنقابات الأمريكية ترى في « قانون واجنر » شيئاً مثل « الوثيقة العظمى » لحريتهم ، ويعتبره أصحاب الأعمال الأمريكيين تدخلاً دنيئاً في حق رجل الأعمال في تحديد من هم الذين

يستخدمهم وبأى شروط يستخدمهم . وكثيراً ما يكون وراء كل من هذه الأحكام المتناقضة سنوات طويلة من العادة والتقدم للمكسب تجعل أولئك الذين يصدرونها يصفون آذانهم عن الآراء التي يبدونها خصومهم . وتتيح فترات التوسع الاقتصادي المجال للتفاهم لأنها توفر الوقت للتكيف . بينما تجعل فترات الانكماش الاقتصادي التفاهم أكثر صعوبة بكثير لسبب بسيط هو أنها قينة بأن تلهم عامل الزمن . فهي تجبر الناس إما على التسليم فيما علمتهم التجربة الطويلة أن يعتبروه أساسياً بالنسبة لهم ، أو تضطرم إلى القتال . وهذا هو الموقف الذي نجد أنفسنا فيه . وحقيقة أن هناك هدفاً له الأولوية ، حتى هزيمة « هتلر » ، لا تحل المشكلة بل تؤجلها فقط .

ويكاد يكون من غير الممكن تمثيل المشكلة التي تواجهها الديمقراطيات في هذه الناحية بأفضل من موقف مستر « تشرشل » من إعادة التعمير في بريطانيا . فخطورة تهديد « هتلر » لاستقلال بريطانيا كان معناها أنه مضطر إلى تأليف حكومة من جميع الأحزاب عندما تولى رئاسة الوزارة ؛ لأنه بدون المشاركة المباشرة من جانب حزب العمال ما استطاع تعبئة التأييد الكامل للطبقة العاملة وراءه . بيد أنه من الواضح أن مستر « تشرشل » كان طوال فترة رئاسته في معضلة خطيرة . ففيما يتعلق بالحاجة إلى النصر كان وراء أمة لم يعرف التاريخ أكثر منها اتحاداً . بل لقد كان هناك وحدة إلى حد كبير حتى فيما يتعلق بالأهداف الإسمية التي يجب تحقيق النصر من أجلها . فقد اعتبرت جميع الآراء أنه ضروري أن تكون ألمانيا المهزومة بحيث لا تستطيع مطلقاً استخدام الاعتداء بوصفه أداة في السياسة القومية مرة أخرى . وكان من المقبول بصفة عامة أن يكون هناك قدراً كبيراً من الأمن الاقتصادي للجماهير بعد الحرب . واتفق على أنه لا بد من قبول الأساليب التي تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لجميع الناس ؛ فقد انتشر على نطاق واسع إدراك أن

الرخاء المشترك هو أساس السلام الدولى ، وينبغى أن تشترك حتى ألمانيا وإيطاليا فى هذا الرخاء .

ولم يجد مستر « تشرشل » صعوبة فى إعلان هذه الأهداف . أما عن وسائل تحقيقها فإنه لم يذكر شيئاً لأنه لم يكن هناك أى اتفاق حقيقى حولها . فزعامة حزب المحافظين من ناحية أرغمته على الإصرار على أنه فى جانب بريطانيا « التقليدية » مع « بعض الإجراءات العملية لإعادة التعمير » . ومن ناحية أخرى كان زملاؤه من حزب العمال يواجهون دوائر انتخابية تعهدوا أمامها بتغيير حاسم لبريطانيا « التقليدية » ، ويدركون فى قلق أن عدم رضاها عن أى تعمير لا يبدأ على الأقل فى إعادة تنظيم الأسس الرأس مالية ، سيكون شديداً . وفهم مستر « تشرشل » أن قيام أوروبا عندما يتحقق السلام سيتوقف على زعامة بريطانيا بوصفها دولة تستطيع أن تحتفظ بالأهداف الكبرى فى الحياة فى داخلها مشتركة وقت السلم ، ومن ثم تستطيع أن تكرر طاقاتها الأساسية لمهمة إعادة البناء . وقد أعرب عن أمله فى أن تستمر الحكومة الائتلافية التى يرأسها فترة مثل ثلاث سنوات بعد الهدنة حتى تستطيع أن تزرع عملية إيقاف أوروبا على أقدامها مرة أخرى واستقرارها . وواضح تماماً أن استمرار الحكومة الائتلافية سيعتمد على طابع الشروط التى يستطيع مستر « تشرشل » أن يعرضها على حزب العمال . ولكنه لم يقبل التقدم بهذه الشروط ، علناً على أى الأحوال ، ولم يستطع حزب العمال أن يطالب بها ، علناً أيضاً ، حتى لا يؤدي الإعلان عنها إلى إظهار الهوة التى تفصل بين المفاهيم التى تدفع كل من الشريكين فى الائتلاف ، وإظهار الحقيقة التى لا شك فيها من أنها هوة لا يمكن فى الواقع عبورها متى تم القضاء على خطر الهتلرية الذى له الأولوية . وأكثر من هذا . أن مشكلة التحالف بين أحزاب مكرسة ، مثل حزب مستر « تشرشل » ، للإبقاء على الرأسمالية ، وأخرى ، مثل حزب العمال ، قبلت ، رسمياً على الأقل ، ضرورة

التحول إلى الاشتراكية في بريطانيا ، كانت واضحة في طابع الإجراءات الداخلية التي تعد الحكومة القومية مسئولة عنها إبان السنتين الأوليتين من عمرها . فالمحافظون كان يرضيهم أنه لم يحدث أى تغيير جوهري في الملكية أو في السيطرة على النظام الاقتصادي ؛ فالحصن المركزى للرأسمالية في بريطانيا ظل قائماً لم تمسه ضرورة التنظيم للحرب . وأرضى العمال بواسطة سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية مثل الإلغاء الفعلى لشرط السن في الانتخابات وزيادة معاش التقاعد في الشيخوخة وتعويضات العمال وزيادة أجور العمال الزراعيين وهكذا ، وجميعها وضعت ضمامات لجروح اقتصادية قديمة ولكنها لم تثر للموضوع الأكثر دقة من الحيلولة دون حدوث جروح في المستقبل . وكل من جانبي الحل الوسط عملية ضرورة لأن أياً من الحزبين لم يكن يجرؤ على مواجهة خطر إثارة تلك المسائل التي قد تهدد الوحدة القومية ، التي يفرض الخطر ضرورتها ، بصورة جذرية فحزب العمال عليه أن يتذكر دائماً أن الطبقات المالكة في فرنسا فضلت الهزيمة والتعاون مع « هتلر » على التسليم في امتيازاتها ؛ والمحافظون لا يجرؤون على نسيان أنه بدون تأييد العمال لا يستطيعون إحراز النصر الذي بدونه لا يكون لامتيازاتهم مستقبل .

وإنى أدرك أن هناك قوى لا شخصية هائلة تعمل في بريطانيا ستؤدي بالتأكيد ، مع مجيء السلام ، إلى تغييرات عميقة في التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، أياً كانت إرادة الناس . فالجلاء ودعم الصناعة والمستويات الجديدة في الضرائب وما ينطوى عليه نظام « العمل الأماسى » من دلالات والأساليب الفنية الجديدة في الإنتاج والتوسع الضخم في المصادر المحتملة للإنتاجية وتغيير وجه بريطانيا بما أحدثته الغارات الجوية من آثار ، كل هذه مليئة بالاحتمالات الثورية . وأنا أدرك أيضاً أن هناك تحرقاً شديداً في كل مكان لإيمان جديديستطيع فيه الناس أن يستمروا في وحدة سنوات الحرب ، واستعداداً للتجربة في سبيل اكتشاف هذا الإيمان .

بيد أن هناك ثلاث صعوبات كبرى نكون أغبياء إذا قللنا من شأنها .
الأولى هي الصعوبة التي يحس بها الناس دائماً عندما يطلب إليهم نبذ عادات
مستقرة إلى احتمالات المجهول . فعدد أولئك الذين يؤيدون تغييرات كبرى
بصفة عامة أكثر من أولئك الذين سيؤيدون أى تغيير محدد بذاته ، وحيثما
ترى جماعة أنها ستضار بواسطة اقتراح محدد لتغيير بذاته فإنها ستعمل كل
ما في وسعها لتؤجله إلى « ما بعد الحرب » ، وهي تنجح في ذلك عادة .
والتأجيل هو آفة الائتلاف؛ فهناك تأجيل لأى قرار حقيقى فيما يتعلق بمستقبل
البنوك ، وفيما يتعلق بمستقبل السكك الحديدية وللناجم . وهناك تأجيل فيما
يتعلق بالحاجة إلى مواجهة قضية الحكم الذاتى فى الهند ، وفيما يتعلق بالفقر
البشرى الذى يعانى به سكان المستعمرات وبمشكلة ما إذا كانت الديموقراطية
تستطيع البقاء عندما يقف تعليم الغالبية الساحقة من أعضائها عند النقطة
التي تبدأ فيها المعرفة ممارسة سحرها . وتستطيع الأمة أن تتحمل ما يكلفه
إياها الحل الوسط عندما تكون قد انتهت إلى قرار بشأن الهدف الذى ترمى
إليه . ولكنها لا تستطيع أن تتحملة عندما تكون خائفة من اختيار الهدف .
والصعوبة الكبرى الثانية هي الاتجاه للنشر على نطاق واسع ، والذى
يتصل بالصعوبة الأولى بوضوح ، نحو التفكير فى التعمير بوصفه أمراً
يمكن تخطيطه بعد الحرب بدلا من تصوره باعتباره عملية تحدد طبيعتها
فى الواقع الأساليب الاجتماعية والاقتصادية التى تدار الحرب بواسطتها .
إذ أنه واضح بكل تأكيد أن الهدف إذا لم يستطع الناس تحديده وهم
مقدمون على تجربة كبرى ، عندما يكون الإحساس بالخطر قد جعلهم
يفهمون اعتمادهم الشديد على بعضهم البعض ، فإن تحديده سيكون أصعب
بكثير ، على الأقل على أسس تحظى بموافقة واسعة النطاق ، عندما يكون
النصر قد جعل الحاجة إلى التضحية والتفاهم تبدو أقل إلحاحاً إلى حد كبير .
فكل امتياز ، وكل ظلم ، وكل نقص فى الكفاية ، يستمر دون علاج

في أثناء الحرب إنما تقيض له حيوية جديدة ليحمي نفسه بها عندما يجيء السلام . إن للصالح القائمة التي قاومت ، أثناء الحرب ، الخضوع الكامل للمجهود القومى لا يُحتمل أن تكون أكثر قبولا للتكيف عندما تكون ضرورات الحرب الشديدة قد انتهت . وهناك أدلة دامغة على أن فرصاً عظيمة قد فاتت فعلا في هذا المجال . وأعتقد أنه لا ريب في أن حكومة « تشرشل » تولت ، أثناء سقوط فرنسا ، سلطات مطلقة فوق أشخاص المواطنين وممتلكاتهم ؛ وكانت الأمة في حالة تسمح ، بل حتى تبتهج ، بالقيام بتجربة على نطاق واسع تضع ، بتحديد ما معالم التعمير ، الأسس الضرورية لنمطه في السلام . ولكن بينما استعملت السلطة فوق الأشخاص إستعمالا حاسما في الواقع ، لم تُستغل السلطة فوق الممتلكات إستغلالا جديا . فبضعة مزارعين نُقلوا بسبب عدم كفايتهم في استغلال أراضيهم ، وأعيد تنظيم بعض المشروعات الاقتصادية للأسباب نفسها . بيد أن وضع القوى الاقتصادية سيظل ، بصفة عامة ، عند نهاية الحرب كما كان عند بدايتها ، مع الفارق المهم من أن تركيز الصناعة ، لصالح أفضل استغلال للقوى البشرية العاملة ، سيتيح لوحداث الإنتاج الكبرى مركزا ممتازا على الرجل الصغير . ولما كان تدخل الدولة على نطاق واسع سيكون حتميا عند نهاية الحرب فإن ذلك يعنى تقوية مباشرة ضخمة للاتجاه العام نحو الرأسمالية الاحتكارية ، إذا لم تتخذ الاحتياطات ضد ذلك .

ومن الطبيعى جدا أن تكون الصعوبة الكبرى الثالثة التى أود أن ألفت إليها النظر ، أكثر وضوحا في بريطانيا منها في أمريكا . فليس هناك في حقبة مثل الحقبة التى نعيش فيها شيء جوهرى للمحافظة على الديمقراطية أكثر من الزعامة العظيمة ، والزعامة العظيمة تعنى ، في نهاية الأمر ، القدرة على جعل الممكن حتميا . فليس لزاما على الديمقراطية ، إذا أريد لها البقاء ، مجرد كسب الحرب فحسب ، بل عليها أيضا ، كما حاولت أن أثبت ، أن تقرر وهى تنظم النصر ما الذى تكسب الحرب من أجله . بيد أن تنظيم المجهود

الحربى فى ذاته مهمة ضخمة تستغرق الجهود بحيث أن الطاقات الرئيسية لزعمائنا مكرسة لمواجهة مشاكله . فالحرب تحظى باهتمامهم والمستقبل يحظى ببلاغة خطبهم . فعندما تعم المعركة نصف العالم ، تصبح القدرة على فصل أنفسهم عن مقتضياتها المباشرة أندر الصفات . فالهام الحاضرة تستأثر باهتمامهم فى إلحاح بحيث يبدو إصرافا منهم أن يفكروا فيما يعتبرونه مشاكل المستقبل . إن الحقيقة التى فشلوا حتى الآن ، إما فى إدراكها أو فى أن يولوها عنايتهم ، هى أن مشاكل الغد قد صارت فعلا مشاكل اليوم ، لأن القرارات التى يتخذونها اليوم تضع الإطار الذى ستشكل فيه مشاكل الغد . فلم يعط أى سياسى بريطانى ، مثلا ، أمتة هدفا يهتدون به يقارن فى طابعه بالخططة التى رسمها الرئيس « روزفلت » للشعب الأمريكى فى رسالته إلى الكونغرس فى ٦ يناير سنة ١٩٤١ . وصحيح أنه ما من سياسى فى أية أمة تفوق على مستر « تشرشل » فى قدرته على شحذ همّة شعبنا فى مواجهة الأخطار التى قد يضطر للتعرض لها . بيد أن مستر « تشرشل » لم يتجاوز الأهداف التى يتصور أنه ينبغى التحمل من أجلها ؛ إن اهتمامه كاد ينحصر فى الاحتفاظ بالأعجاد الماضية ، وليس فى تنظيم المستقبل الموعود .

لقد قلت إن مشاكل الغد هى فعلا مشاكل اليوم . وهناك جانب من جوانب عدم العمل بهذا رأى مما يستحق تعليقا خاصا . إن هذه الحرب حرب من أجل روح شعوب العالم . فليست علينا مهمة تخطيط الهتيرية فحسب ، بل مهمة تمكين أولئك الذين غزاهم « هتلر » من استعادة احترامهم لأنفسهم بالاشتراك فى القضاء عليه . أى أننا نسعى لاستثارة تلك المقاومة فيهم لسلطته ، بحيث تأخذ شكل ثورة عندما تصبح هزيمته على الأبواب . بيد أن هذه المقاومة وتلك الثورة إنما نحاول استثارتها لإعادة إيمان الشعوب بمبادئ الديمقراطية . ومن العسير أن نرى كيف يمكن تحقيق ذلك إلا بأن نثبت قدرة الديمقراطية على حل تلك المشاكل الاقتصادية ،

من فقر وعدم أمن وحياة العمل الشاق الذى لا ينتهى والجهل ، التى تكونت منها البيئة التى انبثقت منها الهتلرية . ونحن نعرف أن الهتلرية شر بشع لا وازع لها ، ولكن علينا أن نعمل حسابا ، لا لحقيقة أنها فكرة فرضت نفسها فحسب ، بل أيضا لأنها فكرة يقف ضحاياها فى مواجهتها عاجزين إلا إذا منحناهم الأمل فى مستقبل يجدون فيه الشجاعة للمقاومة الآن . إن ما يجب علينا أن نحول دون حدوثه هو ألا يقعوا فريسه لذلك القبول المستضعف لعبوديتهم الذى يسيطر حاليا على الشعبين الألمانى والإيطالى .

وينبغى علينا أن نتذكر أن كل شر يشوه وجه حياتنا القومية ، وكل ظلم يمكن استغلاله فى نظامنا ، وكل مشكلة نفشل فى معالجتها ، سلاح فى يد الهتلرية . فنحن نهيب بالشعوب المهزومة أن تثور ؛ بيد أن هناك خطرا من أن تبدو دعوتنا نداء بتغيير سيد بسيد . فهى تسمع بلا انقطاع من دعاة النازية نواحي القصور فى ديموقراطيتنا ؛ وعلينا أن نوضح أمامها كيف نتغلب على هذا القصور . والسبيل إلى توضيح ذلك هو أن نشرع الآن فى مهمة التغلب هذه . إن النقص فى كل حربنا السياسية هى أنها تتكون من وعود بليغة ، ولكنها مبهمة ، عن المستقبل ؛ بدلا من أن تتناول أعمالا ملموسة تتحقق فى الحاضر . إن الوعد بالمحافظة على بريطانيا « التقليدية » ، حتى مع بعض « الإجراءات العملية للتعير » غير المحددة ، ليس رداً فعالا على فكرة النازية . فنحن نستثير المقاومة التى تتحول إلى ثورة ، ونحافظ على احترام الذات الذى يصير ديموقراطية ، عن طريق القدوة لا عن طريق النصيح ، وعن طريق الإجراءات الكبرى لا عن طريق العبارات المنمقة .

لقد أكدت قبل ذلك مشابهة الجو العقلى فى عصرنا لعصر الإصلاح الدينى ، ويهيب لنا الشبه مثلاً جديراً بأن نقف عنده قليلا . إن إحدى السمات البارزة فى ذلك العصر هى شجاعة أولئك الذين تحملوا التعذيب والموت فى سبيل معتقداتهم ، وجلدهم على التحمل . وسر شجاعتهم إيمانهم

بمخلص معين . ومشكلتنا هي توفير إيمان مماثل لجيلنا . وواضح أننا لم نوفره حتى الآن . ولن يتأتى هذا الإيمان ، كما يفكر البعض ، من معجزة استعادة الإيمان بما فوق الطبيعة . إن الظروف التي تمسك فيها الكاثوليك والبروتستانت على السواء ، رغم كل ما تعرضوا له ، بإيمانهم يمثلهم العليا قد اختفت إلى حد كبير ؛ لأن الوعود التي تبشرهم في وقتنا ليست الوعود بالثواب في الحياة الأخرى ، ولكن بالجزاء الذي يتحقق في هذه الحياة . وليس هناك ، بالنسبة للجماهير ، وعد يمثل هذا الجزاء ، سوى الاستثناء المحتمل للاتحاد السوفييتي ؛ وإلى أن يصبح هذا الوعد حقيقة واقعة ملموسة لا يُحتمل أن يوجد ذلك الإيمان الذي نطلبه . وقد سبق أن تحدثت في فصل سابق ، عندما قارنت العادات السيكلوحيية لدى المتطهرين بتلك التي لدى البلشفيك ، عما يمكن أن يكون لهذا الإيمان من وقع وما يضيفه على المجهود من حيوية . وطبيعي أنه اتجه له مخاطر ، التي لا تقل عن ميزاته ، بيد أنه الجو الضروري الذي يمكن أن تتحقق فيه الأشياء العظيمة .

ووجه نظري هي أن هذا الإيمان ليس في متناول الجماهير في ظل الظروف الحاضرة للديموقراطية في كل من بريطانيا وأمريكا . ولا جدال مطلقاً في أن هناك قدراً متوفراً من الشجاعة والعزم والتصميم لم يوجد في أي عصر سابق ما يفوقه . بيد أن الظروف التي تعمل فيها هذه الخلال ظروف سلبية وليست إيجابية . ولا يستطيع أي شخص يتصل اتصالاً عميقاً ووثيقاً بالجماهير في هذه البلاد ألا يقتنع بأن هذه هي الحالة . فالتصميم العميق على النصر مصحوب بقلق لا يقل عمقا فيما يتعلق بشكل الأوضاع في المستقبل . فالناس ما برحت تتذكر بوضوح وعود سنة ١٤ - ١٩١٨ وآمالها ، وخيبة الأمل في فترة ما بين الحربين . وهناك رغبة شديدة الانفعال في الأمن الاقتصادي ، وهي رغبة لا تنقطع المطالبة بها ويقدم رجال السياسة الدليل على أنها مما يمكن تحقيقه . ويقابل الناس الحديث عن « العالم

الجديد بعد الحرب » ، بشك وليس باقتناع . وهناك خوف لا يقر له قرار من أن أيا من الأحزاب السياسية لن يكون كفاً للمهمة التي أمامه . وحتى أولئك الذين يعدون أكثر الناس اقتناعاً بأن الأمة تستطيع أن تكسب الحرب بزعامه مستر « تشرشل » لا يقدمون أى دليل على أنها ستكسب السلام . إنها أمة تطيل التفكير في صمت في مشاكلها وتراقب زعماءها ، بصورة لم يسبق لها مثيل ، وتتحرق شوقاً إلى الاطمئنان الذي تحس أنها لم تنله بعد . وهي متيقظة تماماً لطبيعة للمشاكل التي ستواجهها ولكنها في حيرة قاسية من شكها في أن زعماءها لديهم من الجرأة في الخيال ما يمكنهم من مواجهتها . بيد أنى على ثقة من أنها أمة واثقة من أمرين . أنها استعادت احترام الذات ، الذي فقدته في فترة « التهدئة » ، بواسطة إدراكها لما تحملته . ولأنها استعادت احترامها لذاتها أصبحت في حالة مزاجية ترحب بالقتال من أجل حريتها . وهي تضع هذه الحرية على أسس من المساواة ، وستفرض الاهتمام بهذه الأسس . إن عامة الناس لن يحجموا عن أى شيء يتطلبه النصر ، ولكن أى شخص رآهم وتحدث معهم ، فى المساء فى مخابىء الغارات الجوية ، وفى الساعات التى يقترب فيها الظلام عندما تبدأ الرحلة الطويلة إلى حيث يأملون السلامة فى الريف ، أو على المقاعد الخشبية فى المصانع عندما يتناقشون فى حرية فى عادات ساداتهم ، إن أى شخص رآهم وتحدث إليهم يستطيع أن يكون على ثقة تماماً من أن الحرية التى يقال لهم أنهم إنما يقاتلون من أجلها ، حرية سيقاثلون من أجلها فى المستقبل . فالجنود والبحارة ، ورجال الطيران ورجال البحرية التجارية ، وعمال الأحواض والمهندسون ، وبناء السفن والمعدنون ، جميعهم يعرفون أنهم أنقذوا بريطانيا ، ويشكون ، بصورة غير كافية الوضوح ، فى أنهم أنقذوا المدينة . وسيطالبون بمكافأتهم . فلن يعودوا إلى بريطانيا التى تعمها البطالة بالجملة وتنتشر فيها المناطق للنكوبة ، من « كوفنترى » إلى « بليموث »

ومن « لندن » إلى « ميريسايد » والتي يعاد بناؤها لمصلحة جيوب أصحاب أراضي البناء والمقاولين المضاربين . وسيقاتلون في سبيل حقهم في حمايتهم من هذه الأشياء ، ومن أية قوة يجندها الامتياز ضدهم . ولا أظن أنهم واثقون من أنهم سينتصرون . ولكنني على ثقة فقط من أنهم لن يحرّموا من الأمن والأمل دون نضال . إذا كانت هذه ، كما يقولون ، حرب الناس فلا بد إذن أن تنتهي بسلم الناس .

وهذه هي المشكلة التي يضعونها أمام حكاهم ، وهذه أيضاً هي المشكلة التي لابد لزعمائهم من أن يستقروا بشأنها على رأي . ولا أعتقد أن هناك ما يبرر القول بأن حكاهم سيرضون آمالهم . وإنه لصحيح بلا ريب أن زعماءهم سيبذلون جهداً حقيقياً ، بل وكراماً ، لإرضائهم ، ولكن على أسس تفكيرهم هم . والقضية هي هل أسس تفكير حكاهم قريبة بقدر كاف من أسس تفكيرهم بحيث يصبح في الإمكان حدوث ثورة بالرضا . إنها قضية يحس بها الناس في غموض ، بوصفها قضية أساسية في جميع أنحاء العالم . وهي في الحقيقة إذا نظرنا إليها جذرياً ، القضية التي تدور من أجلها الحرب ؛ لأن الغرض الحقيقي « هتلر » هو تحويل العالم إلى مشروع استغلالي ضخم يدار لصالح الشعب الألماني في مقابل احتفاظه بسلطته المطلقة . وقد كانت هي القضية أيضاً التي تلاقت حولها الخلافات الأساسية بين الرئيس « روزفلت » ورجال الأعمال في أمريكا . وهي ببساطة تامة قضية ما إذا كانت ، ولنستعمل هنا الألفاظ التي يفضل « ماتيوا آرنولد » استعمالها ، الطبقة المتميزة في ديموقراطية ما ستختار ، بلا إرغام ، للساواة وتنبذ الجشع . فإذا اختارت ذلك ستصير علاقات الإنتاج مرة أخرى متلائمة مع قوى الإنتاج ، وتستطيع الديموقراطية أن تحول الرأسمالية ومن ثم تتغلب على للتناقضات التي تهددها في الوقت الحاضر بالدمار ؛ وإذا اختارت هذا السبيل فإن الديموقراطية تكون قد جعلت من أخطر لحظاتها أكثر لحظاتها فرصاً وأملاً . والاختيار ،

إذا حللناه جدياً ، اختيار واضح جداً . إن الثورة بالرضا تسمح بتأكيـد
للبادئ الديمقراطية في منطقة أوسع وبصورة أقوى . والثورة بالعنف
لا بد ، حتى إذا نجحت ، أن تؤدي إلى إيقاف إجراءات الديمقراطية .
ونحن نعلم من تجربة سنة ١٦٨٩ وسنة ١٩١٧ أنها تنتهي ، حتى إذا نجحت ،
بمعصر حديدي . وإذا فشلت تأخذ الناس ، كما يحاول « هتلر » أن يأخذهم ،
إلى غاية بشعة يضحي فيها بكرامة الإنسان من أجل شهوة القوة الفجة .

إنى أقول إن هذا هو ما نقرره الآن . ومن الأهمية بمكان أن نتذكر
أن الوقت الذي لدينا لنتخذ قرارنا قصير . فاحتمال الثورة بالرضا لن يدوم
إلا طالما جعلت مأساة الحرب للمصلحة المشتركة أقوى من أية مصلحة خاصة ؛
وهي لن تستطيع الوقوف في وجه النزعة الطبيعية ، التي سيحبها السلام ،
لاستعادة رتابتنا التي افتقدناها ؛ فمع السلام سيتقدم الناس بمطالبهم بوحشية
يزيدها التوقع ، من ناحية ، والحقوق المكتسبة ؛ من ناحية أخرى ، حدة .
وستكون اختلافاتهم أقل قدرة على الوصول إلى حل وسط لأن الإحساس
بالخيبة سيكون أكثر عمقاً بكثير . إن ما أماننا من وقت لنتخذ قرارنا
قصير . والأشياء التي تتعلق بقرارنا ستحدد فعلاً طابع المدينة في الحقبة
القادمة . ومن النادر أن كان هناك عصر بذل فيه ذلك العدد الكبير
من الناس ذلك القدر الكبير من المجهود حتى يتهيأ للحرية ميلاد جديد .
ونحن لا نعرف حتى الآن ما سيلقاه كرمهم من استجابة — ولكن لنا ،
على الأقل ، أن نأمل ، لأن القرار لم يتخذ بعد .



الفصل الخامس

الظروف الداخلية للديموقراطية

إن البلبلة التي تتسم بها أية حقبة ثورية تجعل كل بساطة في التفكير السياسى ترفاً خطراً . فمن السهل تحديد الأهداف ، ولكن أصعب من ذلك بكثير الاتفاق على وسائل تحقيقها ومن السهل أن تقول إن هذه حرب من أجل الديموقراطية والحرية ، ولكن أصعب من ذلك بكثير أن تترجم الديموقراطية والحرية إلى الحياة الفردية للرجال والنساء . ومن السهل القول بأننا نقاتل ضد فكرة الشمولية ، ولكن أصعب من ذلك الاعتراف بأننا لكي ننجح في قتالنا ضدها نتعرض لخطر شديد بأن نصبح مثل عدونا . وعندما تقاتل الأمم المتحدة من أجل حياتها لا تكون الدقة الأخلاقية إحدى الاعتبارات الأولى لديها . ونحن نصر على أن العالم لا يمكن أن يبقى نصفه عبداً ونصفه حراً ، ولكننا نستطيع أن نقنع أنفسنا بالحاجة إلى « تهدئة » جنرال « فرانكو » الذي حول أسبانيا إلى سجن واحد ضخم . ونلاطف « سالازار » الشمولى في البرتغال . ونحن نندد بعداء « هتلر » البشع للسامية ، ولكننا نرعى حكومة بولونية مؤقتة تستعمل الأرصادة التي تضعها تحت تصرفها لترويج ، بصورة غير مباشرة ، عداو للسامية لا يكاد يقل بشاعة . ونحن نتحدث في عبارات سامية عن حق الشعب في أن يحكم نفسه ، ولكننا نلقى اثني عشر ألف هندي في السجون لأنهم آمنوا بهذا الحق . ونحن نندد بالقحة العنصرية لألمانيا النازية ، ولكننا نقصر للراكر الرئيسية في الخدمة المدنية في للمستعمرات على « أشخاص من سلالة أوروبية » .

واكتشاف طريقنا خلال ذلك التيه للعقد من المتناقضات الذي نجد أنفسنا فيه يجعل من المستحيل قبول أية صيغة بسيطة بوصفها السبيل الأكيد إلى السلام والوفرة التي يمكن أن تبنى فوقه . فقسم أكبر مما ينبغي من للمستقبل كتاب مغلق لا نستطيع أن نفتحه . وللصالح القومية والاقتصادية والعنصرية التي يجب علينا أن نجد لها مستوى مشتركاً من الرفاهة ، وهي قائمة في مستويات مختلفة من القوة والنمو ، أكثر من أن تجعل طريقنا إلى أهدافنا مباشراً واضحاً . وستخلف هذه الحرب ميراثاً من الحقد يحس به الناس أكبر من أن يسمح في يسر بالتعاون الضروري . وكل ما نستطيع أن نفعله ، فيما يتعلق بتقدير الاحتمالات التي تواجهنا ، هو أن تتبع تلك الشعاعات القليلة من الضوء التي يبدو أنها توميء إلينا في الظلام ، وأن نتذكر فوق كل شيء أنه لا أمل في محاولة أية سيطرة واعية على مصيرنا إلا إذا سلطنا التجريب والجرأة على الأهداف التي نسعى نحوها . فالصفة الوحيدة التي ستؤكد اخفاقنا هي عدم الشجاعة .

ومع ذلك ، رغم أن جهلنا واسع النطاق ، فإن هناك أشياء بذاتها في موقفنا واضحة . إن الحريين العالميتين تحددان نهاية الحقبة التي بدأت بالإصلاح الديني . وهما تحملاننا ، أيا كانت رغباتنا ، إلى يقين المجتمع المخطط . فإما أن نجد وسائل أثناء نمو هذا المجتمع ، لإعادة تحديد نظام مشترك من القيم المقبولة ، وإجراء مشترك لتعميمها ، أو لنا أن نكون على ثقة من أن التعارض بين مصالح الدول سيؤدي حتماً ، في هذا العالم الذي يعتمد بعضه على البعض ، إلى اندلاع حرب جديدة . بيد أن هذا يعني أن انتقالنا إلى المجتمع المخطط ينطوي على اتفاق حول أغراض التخطيط . ولا توجد ذرة من العقل في افتراض أن مجتمعاتاً مخططاً يعني ، بوصفه هذا ، زيادة في رفاهة عامة الناس إلا إذا وُجه التخطيط عمداً نحو تحقيق هذا الهدف . والواقع أن تجارب المجتمعات المخططة التي رأيناها حتى الآن قد أدت ، بمقارنتها

بريطانيا وأمريكا، إلى انخفاض في الرفاهة لا إلى زيادتها. فقد بنيت على قبول ثلاثة مبادئ عامة واضحة البشاعة. فقد اعتمدت على البوليس السرى على نطاق واسع للسيطرة على التعبير العلنى عن أية تجربة خاصة فيها نقد للمخططين. وحالت دون قيام الجماهير باختيار أولئك الذين يسيطرون على قوة الدولة اختياراً حراً. وحتى يحتفظ المخططون بالسيطرة على سلطتها اضطروا، بواسطة منطق مخيف، إلى اعتبار كل معارضة جديدة خيانة. ومن هنا كان اغتيال «موسوليني» «لمايوتى»، والتطهير الذى قام به «هتلر» فى ٣٠ يونية سنة ١٩٣٤، والسلسلة البشعة من محاكمات الخيانة فى الاتحاد السوفيتى.

فمن السهولة بمكان أن يقام المجتمع المخطط على التضحية بحرية الفرد من أجل تلك القوة الجماعية للدولة التى يديرها حكام المجتمع. ونحن أنفسنا مضطرون للتخطيط فى قتالنا للشمولية، ومن ثم نتعرض فى هزيمتنا لها، لخطر أن نحاكى عاداتها فى حياتنا. لأننا نعلم أن ثمن هزيمتها هو أننا لن نستطيع الاحتفاظ بمدنية الماضى التقليدية. فالحرب قد أدت إلى ثورة اقتصادية تتجه بكل ثقلها نحو تنمية صناعة عملاقة على حساب المنتج الصغير، ولا يمكن الرجوع فى هذا النمو. وقد أدت إلى قدر من تدخل الدولة غير نمط العادات الإجتماعية وعادات الحكم بأكمله. ومن ثم إذا أردنا أن نخطط مدنيتنا من أجل الديمقراطية فعلينا أن نسلم إبتداء بأنه لا يمكن العودة إلى النمط الأساسى لسنوات ما بين الحربين. لأن هذا النمط كان ينطوى على التوتر والضغط اللذين جعلوا وجود «هتلر» «وموسوليني» ممكنا وحملنا بريطانيا وأمريكا إلى حافة هاوية الدمار الاقتصادى فى الأزمة الكبرى. كما أن سنوات ما بين الحربين قد أثبتت بوضوح أن الديمقراطية لابقاء لها مع وجود أشياء مثل البطالة على نطاق واسع وللناطق للنكوبة. ويتطلع المواطن إلى قوة الدولة لعلاج عواقبها. وإذا فشل أولئك الذين يبنون

سلطتها في تحقيق ما يريده الشعب فسيستمع إلى أى صوت يتعهد باستعمالها في مساعدته . وقد يعطى التعهد ، كما فعل « موسوليني » « وهتلر » ، دون أى تفكير جدى في تنفيذه . ولكن سواء أعطى بإخلاص أو بغير إخلاص ، فإنه سيُنزع ، وانتزاعه يعنى تدخل الدولة ، وتدخل الدولة يعنى التخطيط . فعند نقطة ما يفرض موقفنا التاريخى حتمية التخطيط . والديموقراطية والحرية هما ما نسعى للتخطيط من أجله ، لأن التخطيط الذى لا يهدف إليهما لا بد أن يثير الحرب حتى يقدم عن طريق الغزو الثمار التى لم يستطع جمعها عن طريق التقدم السلمى . فما الذى نعنيه إذن عندما نقول إننا نحاول التخطيط من أجل الديمقراطية والحرية ؟

إن المجتمع الديموقراطى هو العلاقات الروحية المتبادلة بين أعضائه بقدر ما هو الصور التى يحكم بواسطتها . وهو يتطلب أن تكون المسئولية الفعالة للحكام تجاه المواطنين مما يمكن دعمه باستمرار دون الالتجاء إلى العنف وهو يتطلب أيضاً أن يتم إختيار هؤلاء الحكام بواسطة مواطنين لا يتعرضون للتمييز على أساس من الدين أو العنصر أو الجنس أو الثروة أو اللون . ويكون أساس سير العمل فيه نظام من حق التصويت العام الذى يجعل فى الإمكان إختيار الحكام سلبياً ودورياً .

ولكن يجب أن نكون على بينة من أن هذا الإجراء لا يمكن فصله عن شروط معينة هى وحدها التى تضى معنى على فكرة المسئولية . إن المجتمع الديموقراطى يعيش بالمحافظة على حكم القانون الذى لا يسمو عليه مواطن . ومن ثم فهو يعتمد على قدرته فى المحافظة باستمرار على إحترام القوانين التى يسمى إلى فرضها بواسطة حكومته . واحترام القوانين يتولد ، فى المدى الطويل ، من أنها نتاج الرضا وليست نتاج الإرغام ؛ فإن مجتمعاً يكون فيه البوليس السرى ومعسكرات الاعتقال هما الأدوات الرئيسية للطاعة لن يحتفظ طويلاً بوحدة الهدف بين أعضائه . وعادة احترام القانون.

تولد ، فى المدى الطويل أيضاً من إحساس المواطن بأن المجتمع ، بوصفه مشروعاً قائماً ، يتيح له ولأمثاله القدرة على تحقيق ما يتوقعه مما يعده مشروعاً وأن هذه القدرة يحفظها القانون الذى يطلب إليه إحترامه . وإذا لم يتوفر هذا الإحساس لمدة ما لدى أية أقلية كبيرة أو قوية فمن المؤكد أن الأساليب الديمقراطية ستتهار .

وهذا هو السبب فى أن الديمقراطية تعتمد ، كما حاولت أن أبين فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، على سيطرة العقل على أفكار الناس ، وهو السبب أيضاً فى أن الخوف والإحساس بعدم الأمن يقضيان على هذه السيطرة . كما أن هذا هو السبب كذلك فى أنه لا يحتمل بقاء أى نظام ديمقراطى إلا طالما أحس الناس بأن أهدافهم الكبرى فى الحياة مشتركة ، وأن القيم التى يسعون إلى تحقيقها واحدة . ويغلب أن يحسوا بذلك كلما شاركوا فى رخاء يتسع فى ظل أنظمة جعلها التقادم التقليدى عزيزة عليهم ؛ إذ كلما نسيت خلافتهم أمام خطر كبير مشترك ، كما هو الحال معنا اليوم ، يستطيعون الاتحاد لدفعه بكل ما لديهم من طاقة . ومن ثم فإن وجهة نظرى تعتمد على فكرة أنه ، مع هزيمة « هتلر » ، ستعرض الديمقراطية للخطر فى كل مكان إلا إذا كانت تعبر عن نظام إقتصادى قادر على أن يقدم للعالم رخاء يتسع . وقد ذهبت إلى أنه لم يعد فى الإمكان توفير هذا الرخاء داخل إطار علاقات الإنتاج التى تفرضها الرأسمالية . ومن ثم فإن علينا أن نسمو على هذه العلاقات إذا شئنا الاحتفاظ بالديموقراطية . والتخطيط يعنى أساساً بطبيعة الحال ، قلقلة للعلاقات الاقتصادية القائمة ؛ ولا يحتاج الأمر لتأكيد صعوبة هذه القلقلة ، بل وخطرها ، فالثورة فى روسيا والثورة المضادة فى إيطاليا وألمانيا ، كانت هى ثمن القلقلة فى جيلنا الحالى . ومن ثم فإن حكمانا حاولوا حتى تحت الضغط الخطير للحرب الشاملة ، أن يخططوا بحيث لا تتأثر المصالح القوية بما عانته من قلقلة ، فما هو مدى ما تركه المثل الذى ضربه

أولئك الفرنسيون الذين فضلوا التسليم على القلقة من أثر في الحكومة البريطانية ، شعوريا ولا شعوريا ؛ هذا شيء لن نعرفه قط . إن الولايات المتحدة أقل تعودا منا على إخفاء علاقاتها الحكومية عن الرأي العام بطريقة مهذبة . وهناك ، على الأقل ، نحن نعرف فعلا إلى حد كبير أن الرئيس « روزفلت » اضطر إلى تحديد إمكانيات الإنتاج المخطط بشكل خطير في كل مرحلة من مراحل برنامج التسليح الأمريكي تقريبا ، بدافع الخوف من أن تؤدي قلقة علاقات الإنتاج القائمة إلى تعريض ذلك التعاون الذي يحتاجه من جانب للمصالح الكبرى للخطر ، وكان الباعث على إدخال بعض زعماء هذه المصالح ، على الأقل ، في « مصلحة الإدارة الإنتاجية » هو تصميمهم على وضع حدود للقلقة بقدر رغبتهم في الإسراع بالإنتاج على الأقل . فثاليا ينبغي علينا أن نخطط لتوجيه أكبر قدر ممكن من مواردنا من أجل النصر دون اعتبار لتأثير التخطيط على المصالح القائمة . ولكننا في الواقع كنا نعلم أن مثل هذا التخطيط كان سيتحطم أمام مقاومة سيكلوجية لا قبل لها .

وأنا لا أقول مطلقا أن هذه للمقاومة كانت غير وطنية . إنها نتاج نظام يجعل الجو الذهني السائد فيه أي نوع آخر من التفكير مستحيلا . إنها جزء من الثمن الذي يجب أن ندفعه من أجل مجتمع لا يتسم بالمساواة يُوجه فيه الإنتاج طبقا لدافع الربح . فإن نطاقا من العادات ورائه القوة الدافعة لحوالي ثلاثمائة عام من المشروعات الناجحة لا ينبذ أسس تفكيره ، حتى في حالة الخطر ، في ومضة فجائية من الوحي كما يفعل الرجل الذي تلوح له رؤيا جديدة في مجال الإيمان الديني . إن العادات تموت بصعوبة ، وهي لا تتأثر بسهولة بمنطق لا يبدأ من فروضها الأساسية . ونحن نستطيع أن نرى ذلك إذا قارنا بين السهولة النسبية التي كيف الفقراء بها أنفسهم لمقتضيات الجلاء بالصعوبة في التكيف التي واجهها الأغنياء . فضيق المسكن والمشاركة في الأعباء ،

مع انعدام الخصوصية ، كانت جزءاً من جو تجربتهم المألوفة ، واستقبال المهاجرين لم يكن سوى مجرد تغيير كمى فى حياتهم . ولكن كان بالنسبة للأغنياء غزوا لعاداتهم بواسطة أشخاص يختلف « سلوكهم » عن سلوكهم ، ولا يقل ما بذلوه من مجهود يتطلبه قبل هذا الوضع ، حتى بصورة مؤقتة ، إلا عن المهارة التى بذلوها فى اكتشاف طرق للهروب من مسئولياتهم .

وقد كانت المشكلة الرئيسية فى الحرب بالنسبة للديموقراطية البريطانية هى التعبئة الكاملة لمصادرها وتكييف عاداتها بصورة مناسبة لهدف كان تحقيقه يعنى تغييرات شاملة فى الفروض التى كانت تقوم عليها حياة ما قبل الحرب . وكان لابد أن يتم ذلك فى معظمه بالرضا ، فإتمامه بالإرغام كان يدمر تلك الوحدة فى الإرادة القومية التى يتوقف عليها النصر . وكان هذا يعنى أن قسماً كبيراً من التخطيط الذى شرعنا فيه كان حلاً وسطاً غير مناسب . وكان يعنى أيضاً أننا لا نستطيع أن نتجاوز الحدود التى ينطوى عليها الحل الوسط إلا بقدر ما كان الرجال والنساء يحسونه من شدة الخطر . فواضح مثلاً أن الأسابيع القاسية التى أعقبت « دنكرك » استثارت مجهوداً أكبر وهيات إمكانات أوسع للتجديد من الأسابيع التى بدا فيها أن تركيز المجهود الألمانى كله ضد الاتحاد السوفيتى ، فى سنة ١٩٤١ ، قد أبعد احتمال الهجوم الفورى . فالسهولة التى عادها الناس ، فى الفترة الأخيرة ، إلى كثير من عاداتهم المألوفة تعطينا فكرة عن مقدار الصعوبات التى سيواجهها المجتمع المخطط عندما يودى عدم وجود الإرغام الشديد الناجم عن الحرب إلى التدخل فى العلاقات الاقتصادية دون أن يكون هناك الدافع السيكولوجى الذى يبعث الناس على الاقتناع بأن هذا التدخل ضرورى وله ما يبرره .

فاذا أردنا التخطيط من أجل مجتمع قين بتحقيق رخاء يتوسع ، فن الواضح أننا يجب أن نتوغل وراء أسس الملكية . وإذا لم نغير ، مع إعادة تنظيم العلاقة الإنتاجية ، دوافع مجتمعنا فإن قدرتها على تحقيق

هذا الرخاء ستواجه مصالح قائمة تجعلها عاجزة تماماً . لأن هذه القدرة ليست وظيفة من وظائف حسن نية مجرد يعمل في الفراغ ؛ إنها وظيفة نية حسنة ملموسة لديها إمكانية التحقق داخل إطار المجتمع الذي تعمل فيه . لأننا يجب أن نتذكر أن التخطيط ، بوصفه هذا ، عملية محايدة ؛ ويتوقف كونه ديموقراطيا أو لاديموقراطيا على الهدف الذي يبت فيه . فالتخطيط في ألمانيا وإيطاليا أخضع لخدمة القلة المتميزة ، أما التخطيط في الاتحاد السوفيتي فقد كرس لخدمة الجماهير . وفيما يتعلق بنا ، كان الغرض من مثل هذا التخطيط الذي حاولناه هو النصر في الميدان ؛ أما الهدف من النصر فلم يدخل في حساب رجل السياسة ، إلا في قالب مفهوم مجرد بحث . فقد كان المجهود كله ارتجالا واسع النطاق اتفق المشتركون فيه ، بما يكاد يكون مؤامرة صامتة ، على ألا يثيروا مسائل متعلقة بالمبادئ قد تخلق مصاعب أمام كل منهم في مواجهة دائرته الانتخابية . إن إعلان حرب شاملة هو ، برضاء الجميع ، حدث ثوري ؛ ولكن الهدف من الثورة هو ، باتفاق بين الزعماء السياسيين جميعاً تقريباً ، أمر يؤجل التفكير فيه حتى يتم النصر .

ومن النقط الرئيسية في الرأي الذي أسوقه في هذا الكتاب ، أننا لا نستطيع أن نؤجل قضية الغرض من المجتمع المخطط دون أن نعرض وجود الديموقراطية للخطر عندما تنتهى الحرب . والسبب في ذلك بسيط . أن جو الحرب يسمح ، بل أنه يرغب على القيام ، بالتجديدات والتجارب التي لا يمكن القيام بها بعد عودة السلام . إن غزو رتابتنا التي ألغناها في الحياة يعودنا على ما يسميه « وليم جيمس » عادة تحطيم العادات ، وهي مادة حيوية . فنحن نكيف أنفسنا لمطالب عالم جديد ونحن نستجيب لمطالب كنا نقابلها فيما مضى بأذن صماء . ونجد أنفسنا نثار إلى بذل جهود ، بل وتضحيات ، لم نكن نعرف أننا نستطيعها . ويبنى الخطر المشترك أساساً لزمالة جديدة

يتوقف مستقبلها تماماً على ما إذا كانت أسسها دائماً أم مؤقتة . فإذا كانت مؤقتة فإن نهاية الحرب ستشهد عودة جميع خلافتنا السابقة وقد ازدادت حدة عشر مرات بسبب المشاكل الخطيرة التي سيكون علينا أن نواجهها . وإذا كانت دائماً فسيكون هناك على الأقل احتمال أننا سنستطيع أن نجد طريقاً سلمياً إلى الهدف الذي نسمى إليه . إن ما نحتاجه فوق كل شيء هو الوقت لنكتشف الوسيلة التي تجعل في وسعنا أن نحفظ ، في العالم الجديد الذي نكون قد دخلناه عند توقف العمليات الحربية ، بالأهداف الكبرى في الحياة مشتركة . فسيكون تهديد الخطر الخارجي قد زال ، ومعه النزعة الكبرى نحو التكيف والتضحية . وفي هذه المرحلة ، إذا لم يكن قد تم وضع أسس عالم جديد يستطيع الناس فيه أن يجدوا حقهم في الأمل فإن هوة الخلافات بين تفكيرهم ستكون من الإتساع بحيث لا تسمح بتسوية اختلافاتهم سلمياً فسيكون الاختلاف بين افتراضاتهم من الاتساع بحيث لا يمكن تقريبها بواسطة المناقشة ، بالأخذ والعطاء الذي يقوم عليه الحل الوسط العقلي . وإذا صار ذلك هو الموقف ، فمن الواضح أن المحافظة على الديمقراطية تغدو غير ممكنة .

— ٢ —

ولا يتطلب الأمر سوى أن نفكر في النطاق الذي لابد أن تأخذه مشاكلنا بعد الحرب لنذكر أن هذه ليست صورة مشوهة أو مبالغاً فيها . فتحويل اقتصادنا من اقتصاد أسسه الحرب إلى اقتصاد أسسه السلم ، وتسريح القوات المسلحة ، وإعادة بناء المناطق الشاسعة التي دمرتها القنابل ، وعودة المهاجرين الذين لا عداد لهم إلى وضع منظم ومتسق بعض الشيء ، وإقرار الأولويات في التعمير للمادى التي ستطلبها طبيعة إعادة البناء ، والإتفاق حول وضع الزراعة للمستقبل في اقتصادنا القومي ، واستئناف خدمات مثل التعليم ومستوى هذا الاستئناف ، ليست جميعها إلا مجرد تعداد لبنود في نطاق مشاكلنا يشير إلى مدى اتساعها ولكنه لا يدل على حدتها . وعلينا أن نواجه

هذه للمشاكل ونحن نعلم أننا قد ابتعنا وحدتنا القومية أثناء الحرب بقبولنا تلك الحريات الأربع ، التي تحدث عنها الرئيس « روزفلت » في تلك البلاغة ، أساساً مشتركاً بين جميع الطبقات . فهي تعنى أننا مقيدون ، على الصعيد الاقتصادي ، بثلاثة مبادئ . فعلياً أن نحول دون رجوع البطالة على نطاق واسع . وعليناً أن نحول دون عودة المناطق المنكوبة . وعليناً أن نحول دون أن تصبح إعادة بناء بريطانيا فرصة يستغلها صاحب أرض البناء والمقاول المضارب .

وقد أثبتنا خلال سنوات الحرب أن هدفاً اجتماعياً له مركز الصدارة يستطيع ، على أساس من التخطيط ، أن يمنع هذه الأشياء . فنحن بلا ريب قد أخضعنا دافع الربح ، في حدود ، لما يتطلبه إنتصار هذا الهدف . وقد كان الاتفاق عاماً على أن هذا الإخضاع ضروري إذا أريد إحراز النصر ، والأمر الوحيد الذي كان محل جدل حقيقى منذ سنة ١٩٢٩ هو ما إذا كان مدى الإخضاع كافياً لتحقيق الغاية المستهدفة . كما أن التخطيط من أجل النصر في الحرب خلق بصورة لا مهرب منها آمالاً لدى الجماهير في إمكانيات التخطيط من أجل زيادة الرخاء المادى عند مجئ السلم . بيد أنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن كل خطوة جديدة إتخذناها حتى الآن تتسم بطابع مؤقت . فلو أن الحرب إنتهت غداً لما كان هناك أى تغيير دائم في علاقات الإنتاج ، ونكون قد فقدنا الحافز الحاسم للتجديد . وسيحدث ، كما حدث تماماً في سنة ١٩١٨ ، أن يزول فجأة الضغط على العادات والتقاليد القديمة . وستعود الدوافع القديمة سيرتها الأولى بصورة لا يشعر بها أحد ، وستصير قدرة العقل على السيطرة محدودة بضرورة أنه يعمل داخل حدود تهيئها هذه الدوافع . وبالتجربة ، يعنى هذا رخاء مفاجئاً ذا طابع مؤقت بعد الحرب ، ثم فترة قاسية تعود فيها على تناوب الرخاء والكساد مما يؤدي إلى أزمة سياسية لم تعد تتفق مع الأنظمة الديمقراطية .

ولا أقول لحظة واحدة أن هناك من يرغب في العودة إلى ظروف فترة ما بين الحربين . فليس هناك من يريد البطالة على نطاق واسع ، وليس هناك من يريد مناطق منكوبة ، وليس هناك من يريد أن يرى استغلالا في عملية إعادة بناء بريطانيا . بيد أننا إذا لم ندخل تغييرات جذرية الآن على الطابع الأساسي لنظامنا الاقتصادي فإن هذه الأشياء جميعاً ستقع بصورة حتمية أيا كانت رغباتنا ؛ لأنها جميعاً متأصلة ، إذا لم يكن هناك توجيه تخطيطي ، في النظام الإقتصادي . ونستطيع أن نبدأ هذه التغييرات الآن لأن الجو مهيأ لاستقبالها . وهناك شك كبير في أننا سنستطيع إدخالها عندما لا يكون هذا الجو موجوداً . بل أنه أكثر من مجرد شك لأن المجهود الذي تتطلبه الحرب سيؤدي إلى إحساس الكثيرين ، وخاصة أولئك الذين وافقوا على التخلي مؤقتاً عن الامتياز ، بالإرهاق ويثير فيهم شوقاً جارفاً إلى الأساليب القديمة مما يصعب مقاومته . وستتذكر كل طبقة في المجتمع تضحياتها هي ، وسيكون من العسير عليها أن تتذكر بنفس الدرجة تضحيات الطبقة الأخرى ؛ فإن موقفنا من الجندي والبحار والطيار ، الذين يكسبون الحرب من أجلنا اليوم ، سيكون مختلفاً تماماً عنه تجاههم بوصفهم رجالاً متعطلين يقوم المجتمع بأودهم دون مقابل من جانبهم في جهوده الإنتاجية . ويجب ألا ننسى أننا جميعاً سنكون على علم بأن الفقر وعدم الإحساس بالأمن سببهما فشل من جانبنا ، وسيتحول إحساسنا بالذنب من تلقاء نفسه إلى كراهية نحو أولئك الذين يقاسون بذنبنا . وسيتولى ضحايا النظام ، بدورهم ، إحساس بالغضب والحنق يزيدهما عمقاً معرفتهم بأن هذه ستكون ثاني مرة في جيل واحد نختار اقتصاد ندرة بدلاً من اقتصاد وفرة . وسنرى نفس للأساسة التي رأيناها بعد سنة ١٩١٩ من مطالبة بتخفيض النفقات العامة حتى ينخفض مستوى الضرائب ؛ وسيكون هناك ، كما في الفترة التي تمثلها « بلطة سير اريك جيديس » ، تضحية بضروريات الكثيرين لتوفير

الكاليات لقلّة . وهذا الطريق يؤدي ، بلا جدال ، إلى كارثة .

بيد أنه مما لا شك فيه أننا سنسير في هذا الطريق إلا إذا شرعنا منذ الآن في سلوك طريق آخر يحدونا هدف واع . فإما أن نبني منذ الآن بحيث يصبح انتقالنا من إقتصاديات الندرة إلى إقتصاديات الوفرة ممكنا ، أو فلاشك أننا سنتجه ، بتأثير سمات خاصة ستهيئها تقاليدنا التاريخية ، نحو فاشية من صنع أيدينا بصورة حتمية . فعلينا في الواقع أن ندرك أنه بدون تنظيم لتغيير جذري منذ الآن ، فإن التغييرات التي اقتضتها الحرب ستدفعنا بطريقة لا يمكن مقاومتها في ذلك الطريق . لأن الإقتصاد المخطط الذي ركز ملكية وسائل الإنتاج في أيّد أقل من أي وقت مضى لا بد أن يوجه قوة الدولة في خدمة أغراض هذه القلّة . فتاريخياً كان طابع أي طبقة مالكة هو العنصر المحدد لأغراض الدولة ، وليس أمام الجماهير إلا أن تصوت من أجل تغيير الأيدي القابضة على القوة الإقتصادية أو على إبقاء هذه القوة في نفس الأيدي ؛ وتاريخياً أيضاً ، يعد قبول التغيير عن طريق التصويت ظاهرة من أندر الظواهر . وهي لا تتم إلا عندما تكون الطبقة التي في حيازتها الدولة واثقة من أنها ستهزم . ويبدو ، بناء على الأدلة ، أن « سولون » استطاع أن يحصل على رضا من هذا النوع ، وربما أيضاً كان مرور قانون الإصلاح الانتخابي سنة ١٨٣٢ ، بمعنى ما ، تسجيلاً سليماً لانتقال القوة السياسية إلى الطبقة التي كانت مسيطرة إقتصادياً فعلاً — ويجب أن نضيف أن هذا الانتقال كان متصلاً بصورة مباشرة بنتائج عشرين عاماً من الصراع العنيف في القرن السابع عشر . ويبدو لي أن سير الأمور في حقبتنا يجعل من غير المحتمل إلى حد بعيد أن تتكرر سابقة ١٨٣٢ — إذا كانت هذه سابقة . لأنه ، أولاً ، لا يسيطر أولئك الذين يلحون على إعادة تحديد غرض الدولة على القوة الإقتصادية سيطرة كاملة ؛ وثانياً ، لأن النزعة نحو التسوية السلمية ستكون عندئذ أقل إلزاماً بكثير منها الآن .

إن الطبقة المالكة ، باختيارها الطريق السلى ، قد يطلب إليها أن تتنازل عن الامتياز ، ولكنها لا بد أن تتذكر أنها تستطيع الاحتفاظ بالامتياز على حساب الديمقراطية . وهى تستطيع بكل سهولة أن تستعيد جميع حجج سنوات ما قبل الحرب التى أقنع الكثيرون من هذه الطبقة أنفسهم بها تقريباً ، فى الجو القلق الذى أزعجهم ، وبأن هناك الكثير مما يقال فى صف « هتلر » « وموسوليني » . إنهم يعلمون الآن ، بطبيعة الحال ، أن كليهما رجل شرير . ولكن هل يحسون بنفس الإحساس نحو زعيم فاشى بريطانى بأنه رجل شرير ، إذا جاء بعد النصر وبعد عدة شهور أو سنوات من النزاع الداخلى العنيف ، يطمئنهم على امتيازاتهم .

ومن السهل بطبيعة الحال القول بأن هذه ليست الطريقة البريطانية . فقرون طويلة من التجارب السياسية منحتنا عبقرية فى إيجاد الحل الوسط . فنحن نقع على حلول لأن لدينا ، ربما أكثر من أى شعب آخر سوى الأمريكين ، غريزة سياسية ؛ والمبسادى الديمقراطية متأصلة الجذور فى تجاربنا بحيث لا يمكن التسليم فيها . وأعتقد أن هناك لباً من الحقيقة فى كل هذه التأكيدات . بيد أن ما أضنى عليها هذا اللب من الحقيقة هو ، فى اعتقادى ، مجموعة من الظروف التاريخية لم يعد وقعها يحمل معه مشروعيتها القديمة . فأنا أعتقد أن جميع هذه التأكيدات كانت معقولة عندما كان تفوقنا الإقتصادى ظاهراً بحيث كانت قدرة الامتياز على الاستمرار فى القيام بتنازلات دون مساس بسلطته الجوهرية قدرة غير محدودة ؛ ولم يعد الأمر كذلك اليوم . فالزعامة الاقتصادية فى الجيل القادم من نصيب الولايات المتحدة ؛ وسيكون من العسير علينا أن نحتفظ بمركزنا على أى أساس . وكانت معقولة ثانياً ، عندما كان موقعنا الجغرافى المعزول يوفر حماية جوهرية لنا فى أى صراع تتورط فيه ؛ فقد كان يعنى أننا لم نكن فى حاجة إلى جيش قائم يقوم على الخدمة الإلزامية — وقد كان عدم فرضها هو الأساس الحقيقى

لاتنصار الطبقة للتوسعة في بريطانيا — كما كان يعنى أننا كنا ، باعتمادنا على تفوقنا البحرى الذى حصلنا عليه بواسطة سيطرتنا الاقتصادية ، عاملاً هاماً فى الحرب البرية فى أى حرب أوربية ؛ وقد غير سير الأحداث منذ سنة ١٩٣٩ موقفنا فى هذا المجال تغييراً عميقاً ودائماً . كما كانت هذه التأكيدات معقولة ، ثالثاً ، عندما كانت أسس نظامنا الاقتصادى تنطوى على رخاء يتسع . وهذا ، كما سبق أن قلت ، لم يعد هو الحال لمجتمعنا أو لأى مجتمع آخر بنى على هذه الأسس . فنحن نفقد اتساع المجال ، إذا لم نكن قد فقدناه فعلاً ، الذى سمح لنا بالاحتفاظ بالديموقراطية على أساس رأسمالى ، كما لم يسمح لأية دولة أوربية كبرى أخرى . وإلى جانب هذه السمات الفريدة يحسن أن نضيف أن الأساس الامبريالى للحل الوسط الذى نلجأ إليه سيفقد بعد الحرب حتماً ، وخاصة فى الهند ، للمساهمة المادية الضخمة التى كان يسهم بها فى المحافظة على السلام الاجتماعى .

وبالاختصار ، إننا قد تخطيطنا للرحلة التى نستطيع الاعتماد فيها على فضيلة خفية فى طابعنا القومى تنقذنا من صعوباتنا إلا إذا أتحنا لهذا الطابع القومى الفرصة المناسبة حتى يمارس فضيلته الخفية مرة أخرى . فإذا احتفظنا بالرأسمالية أساساً لاقتصادنا ، فعلينا عندئذ أن نجعل نظامنا يعمل فى إطار قوالب للمنطق الذى تستلزمه . أى أننا لابد أن نحفظ بمجتمع حيازى يسيطر عليه العرض والطلب على أساس دافع الربح ، ولابد أن نخضع هدف الدولة لحاجات أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج من الحصول على ربح . وعلى هذه الأسس لابد أن تتحدد كل من السلع التى ننتجها ومبادئ التوزيع بالعادات الاجتماعية التى يفرضها النظام الرأسمالى . ولا نستطيع أن نعدل من نتائجها بحيث تتفق مع عادات الديموقراطية إلا فى حدود عدم المساس مطلقاً بالمطلب الرئيسى للرأسمالية وهو أن يرى الرأسماليون أن الاستمرار فى الإنتاج مجز على أساس تحقيقهم للربح . ولكن إذا كان هذا التعديل

قد بلغ ، كما قلت ، مستوى لم يعد الإنتاج فيه مجزياً على هذا الأساس ، فإنه يترتب على ذلك أننا لابد أن ننبذ الرأسمالية أو أن ننبذ الديمقراطية . فنحن لا نستطيع الحصول على ثمار طلمين تتعارض للمبادئ الأساسية لكل منهما مع الآخر .

وأقول ، إن هذا هو ما يجعل إصرار مستر « تشرشل » على أنه لا يهمه إقامة نظام اجتماعي جديد ، وأن ما يسعى إليه هو المحافظة على « إنجلترا التقليدية » ، مع بعض الإجراءات العملية في التعمير ، لغوياً لا معنى له . فهو لا يستطيع ذلك لسببين : الأول أن « إنجلترا التقليدية » بالمعنى الذي يقصده قد جعلتها التغييرات التي أدت إليها الحرب غير ذات موضوع فعلاً ، وثانياً : أن أى شخص يحاول المحافظة عليها إنما يحاول استبقاء نظام اعترض على ما ينطوى عليه من دلالات ثلث النخبين على الأقل اعتراضاً شديداً . فالظروف التي بنت « إنجلترا التقليدية » لم يعد لها وجود . والسؤال الذي يجب على من هم في مركز مستر « تشرشل » أن يجيبوا عليه هو : ما الأساس الذي تقوم عليه إنجلترا الجديدة ؟ فكما حاولت أن أبين ، إن طابع المشاكل الجديدة التي أصبح من الواضح الآن أن إنجلترا ستواجهها يجعل اقتراحه حلها بواسطة « بعض الإجراءات العملية للتعمير » اقتراحاً خيالياً . إن الأمر يتطلب الآن ما لا مفر منه ، بطبيعة مركزنا للتأصلة فيه ، من إعادة تكوين أسس مجتمعنا ، وتتوقف القرارات الحيوية التي علينا أن نتخذها على الهدف الذي سيشكل هذه الأسس .

فإذا اتفقنا على أن الهدف هو المحافظة على الديمقراطية في إنجلترا بوصفها مشروعاً قائماً ، فالقضية التي يثيرها ذلك ذات شعبتين . فهي أولاً قضية تجديد القوة لتوسيع نطاق الرخاء ، وهي ثانياً اختيار اللحظة المناسبة التي يبدأ فيها هذا التجديد . ويتوقف تجديد القوة لتوسيع نطاق الرخاء ، كما قلت ، على تغيير في العلاقات الإنتاجية الأساسية في المجتمع . فقد بلغنا

نقطة في تطور الرأسمالية أصبح فيها من المستحيل ، بسبب للمصالح القائمة التي تحميها الرأسمالية ، استغلال ما تنطوي عليه إمكانيات قدرتنا الإنتاجية بصورة مناسبة بواسطة عادات هذه المصالح . وتكشف عن هذه الاستحالة أربعة نواحي ضعف أساسية في طريقة عمل نظامنا . فالرأسمالية أولاً تنطوي على وجود عدد متزايد من المتعطلين وأجوراً أقل نسبياً لأولئك الذين تستخدمهم . والرأسمالية ، ثانياً ، تزيد باستمرار من ارتفاع الأسعار دون زيادة مقابلة في الأجور ، والنتيجة عدم القدرة على حل مشكلة التوزيع . والرأسمالية ثالثاً ، توزع قسماً كبيراً مما ينبغي من الدخل الاجتماعي على الأغنياء ، والنتيجة أن الثروة ، وبالتالي القوة الاقتصادية ، تتركز بصورة متزايدة في أيدي قلة . والرأسمالية ، أخيراً ، لم تعد قادرة على ذلك التوسع الذي يجعل في وسعها أن تقوم بتنازلات تؤدي لرخاء الكثرة . وأمام هذه النواحي الأساسية من الضعف ، تصبح علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي في تناقض مع قوى الإنتاج فيه بنفس الطريقة تماماً التي كانت بها العلاقات القانونية للإقطاع في تناقض مع قوى الإنتاج في القرن السادس عشر . فإما أن نجد حلاً لهذا التناقض وإما أن نواجه نفس محاولة تكييفه بالقوة التي اتسمت بها الثلاثة قرون السابقة على سنة ١٧٨٩ .

وقد ناقشت هذه القضية فيما يتعلق بالموقف في بريطانيا بصفة خاصة ، بيد أنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن نفس الاتجاهات تعمل في الولايات المتحدة ، وإن كان تأثيرها متأخراً^(١) . إن الأزمة الكبرى وسياسة « الصفقة الجديدة » (New Deal) ، التي كانت نتيجة مباشرة لها ، ينبئنا بأن تاريخ الرأسمالية الأمريكية قد بلغ نفس الموقف تقريباً الذي نواجهه

(١) قد شرح « لويس كوري » للموقف في الولايات المتحدة شرحاً يدعو إلى الإعجاب في « سقوط الرأسمالية الأمريكية » سنة ١٩٣٤ ، وكذلك . ج . م . بليز ، في « بذور الدمار » (١٩٣٨) .

نحن الآن . وهذا هو السبب في أن سياسة الرئيس « روزفلت » انتهت إلى إصلاح بدا للرأسماليين الأمريكيين باعتباره نقيض عودة الرخاء . وهذا هو السبب أيضاً في أنه قد ظهر في الأفق الأمريكي ذلك الشك العميق في حكم الأغلبية الذي يدل دائماً على نهاية ذلك القدر من التكيف الذي مكّن ، في الماضي ، الرأسمالية من الاستجابة إلى المطالب الملحة للديموقراطية . وأن مما له مغزى أن قيام الدول بتنفيذ برامج من الأشغال العامة قد أصبح من الأمور الجوهرية في المحافظة على الديموقراطية في جميع أنحاء العالم . وقد أخذت هذه البرامج ، في الدول الفاشية ، طابع الاندفاع نحو الغزو الحربي ؛ ونأمل أن نكشف نحن توازنا جديداً بدلاً من طريقة نهب الإمبراطوريات . بيد أن الدول الديموقراطية معرضة للخطر الفاشي ؛ وهي مرغمة باستمرار على الدخول في منافسة في مجال التسليح لا نتيجة لها سوى الخوف والإحساس بعدم الأمن اللذين يؤديان إلى الحرب . وقد وصلنا ، في النظام الرأسمالي ، إلى ذلك الموقف الغريب الذي تصبح فيه الحرب ضرورية لتحقيق العمالة الكاملة التي تجعل السلام الداخلي ممكناً .

ومن الواضح أن هذا الحل ليس دائماً . وواضح أننا سنضطر ، في مرحلة ما ، إلى اكتشاف الظروف ، الاقتصادية والسيكلوجية ، التي تجعل استئناف رخاء يتسع ممكناً . وثانية هذه القضايا هي ما أريد أن أؤكد أهميتها الآن . إذ يبدو لي من الواضح أن اللحظة الملائمة للشروع في التجديد هي اللحظة التي تكون فيها عقول الناس مهيئة لفكرة التغيير ، وإذا تركنا هذه اللحظة تمر فإننا نفقد فرصة القيام بألوان التكيف التي تتطلبها للموقف في الجو الفكري للمهيأ لقبولها . وهذه اللحظة لا تعود . فنحن لا نستطيع الاستمرار على الدعوة إلى التضحية دون أن نحدد زمنياً الهدف للعين الذي تبذل التضحية من أجله . إن الجو الذي كان سائداً في تلك الأسابيع الأسطورية التي أعقبت « دنكرك » لا يمكن أن يتبلور في وضع دائم . إنه قد يتجدد في فترات ،

في ظروف مشابهة في عنفها ، بيد أنه جو ذو طابع مؤقت وليس دائماً بسبب ما يقتضيه منا من مجهود جثماني فقط .

ومن ثم فإنني أذهب إلى أننا نستطيع القيام بالتغيرات التي نريدها ، بالرضا ، في فترة يتذكر فيها الناس ، مثل الوقت الحاضر ، أوجه التشابه بينهم ولا يتذكرون خلافاتهم . وهي فرصة تعتبر عودتها إلينا مرة أخرى محل شك كبير على الأقل ، في أحسن الظروف . إن حقبة مثل هذه ، الاتفاق فيها هو الشرط الأساسي للبقاء ، تخلق فرصاً لا تعود عندما ينقض خطر الهزيمة . وفي مثل هذه الحقبة يستطيع الناس أن يسموا على الحدود التي يفرضها وضعهم الاقتصادي على أفكارهم . فالدافع على التفاهم أهم من أن يغفل أمره . بينما ليس هناك من يقترح إخضاع الخلافات بين الأحزاب للضرورة القومية بعد هزيمة « هتلر » . وإذا كانت الضرورة القومية تتطلب ، كما أقول ، إعادة تحديد العلاقات الطبقية حتى يتيسر لنا ذلك التوسع في الرخاء ، فإن لحظة إعادة التحديد هي عندما يستطيع الناس أن يقبلوا التجربة بوصفها جزءاً من الوضع القائم . والانتظار حتى تنتهي الحاجة الملحة إنما هو بمثابة فقدان اللحظة للملائمة التي يمكن أن نحول فيها احتمالات التاريخ إلى حتميات . وهذه اللحظات لا تتكرر .

ونستطيع أن نضع ذلك بطريقة أخرى . فليس هناك سياسي ديموقراطي اليوم ينتمي لأي حزب لا يحاول المحافظة على معنويات أولئك الذين يقاتلون الهتلرية عن طريق الوعد بعالم ينظم من أجل السلام الدولي والرخاء الاقتصادي والأمن . وهذا الوعد لم يمكن تحقيقه في سنوات ما بين الحربين لأن العالم لم ينظم على الأسس الضرورية لتحقيقه . وقد ألفت مطالب الحرب الملحة جميع للمصالح القائمة في البوتقة . وأنا لا أقول أن الناس مستعدون لآية توضحية مهما كانت في سبيل النصر ، ولكني أقول أن الناس مستعدون لقبول تجديدات أكبر بكثير مما سيقبلونه عندما يكونون قد انتصروا . وعدم

الشروع في التجديد الآن ، أى عدم إعداد الأسس التى تجعل ديموقراطيتنا آمنة ، هو بمثابة إبقاء الظروف التى أدت إلى حرب سنة ١٩٣٩ . وستؤدى هذه الظروف إلى نفس الإخفاق فى تحقيق رغبتنا فى السلام والرخاء إلا إذا سمونا عليها الآن . بل أها قد تؤدى إلى إخفاق أسرع لأن الهوة بين الوعود التى بذلت وما تحقق منها فعلا ستبدو أكثر بشاعة فى المرة الثانية مما بدت فى المرة الأولى . ونحن لا نستطيع أن ندعو الناس إلى الموت مرة أخرى من أجل الديموقراطية والحرية إلا إذا اتخذنا الخطوات التى توفر لها أساساً ثابتاً يتيح للناس الحق فى الأمل .

وإنى لا أنكر مطلقاً أنه من العسير ، حتى فى الحرب ، وضع هذا الأساس ؛ بيد أنى أقول فقط أن الدافع إلى الاتفاق الآن يؤثر فى الناس بصورة أكثر إرغاماً بكثير مما يمكن أن يكون فى المستقبل . إن الأشخاص الذين يساهمون بنصيب فى الجهود المشتركة لدرء خطر عظيم يعرفون الدلالات الخلاقة للتسامح مع بعضهم البعض . إذ يتولد عن هذه التجربة قدرة على التفاهم المتبادل لا تيسر فى الأوقات الأخرى إلا نادراً . فإننا نسعى عندئذ إلى اكتشاف الحلول الوسط التى يمكن التفاهم على أساسها ، ويبدو لنا منطق التطرف غير جذاب ، ويصبح إرغام الماضى أقل تأثيراً فينا ؛ ونكون أقل إحساساً بأننا سجناء تقاليدنا . ويتولد عن الخطر تلك الحالة العقلية للمتفتحة لدى الناس التى تتقبل التجديد دون عنت . فهو يتيح تفتحاً مؤقتاً لتقبل التجربة لا يتيح أى موقف آخر . ولكنها ليست حالة دائمة . إن العقل البشرى لا يستطيع أن يسمو إلى الآفاق العليا إلا نادراً . وتاريخ كل ثورة هو تاريخ ظهور توازن جديد يهدده دائماً ذلك الإرهاق ، الذى يصحب الأحداث العظمى ، بالدمار . وقد كان الحال كذلك فى انجلترا فى القرن السابع عشر ، وكان كذلك فى سنة ١٩٣٨ ، وكان أيضاً كذلك فى الاتحاد السوفيتى بعد سنة ١٩١٧ . ويحتاج الحكم المجدد للفترة غير العادية إذا أراد أن ينتهز

فرصة الحالة للزاجية التي تقبل التجديد. فلا يستطيع إقناع الحقوق المكتسبة بالتقادم بأن تنازل عن ادعاءاتها إلا حاجة ملحة .

فهذه إذن هي اللحظة المناسبة لتنظيم الأساس الذي يتيح لنا ، على الأقل فرصة المحافظة على ظروف المجتمع الديمقراطي . ولن تكون هناك لحظة ملائمة أكثر من الآن. ففي الوقت الذي تتمتع فيه الدولة بذروة مركزها لدى الناس وتبحث فيه الأحزاب عن صيغة للوحدة ، يبدو أن أولئك الذين يعارضون التجربة يضحون بما تقتضيه الضرورة العامة في سبيل ميزة خاصة . فبعد « دنكر » ما كان أحد يستمع في صبر إلى أي نقابة تضع مطالباتها بميزات خاصة فوق حاجات الأمة ؛ وبعد « دنكر » أيضاً كان أي رفض من جانب البنوك للإذعان لأوامر وزير المالية ، يقابل بحق عام يقضى عليه فوراً . إن ما يذخر به هذا الموقف من احتمالات يتيح فرصة لا ينقصها سوى زعامة عظيمة . بيد أنها ليست شيئاً دائماً . فقد رأينا في صيف سنة ١٩٤٢ مدى السهولة التي يعود بها مزاج من العزم الشديد إلى حالة من التراخي المتردد . فإذا كان هذا هو الحال بينما يدلنا أي تحليل للموقف على أننا مازلنا بعيدين كل البعد عن النصر ، فكم يكون من المؤكد أنه لا بد أن يكون كذلك عندما يكون النصر أكيدا . واختيارنا أمراً لا مندوحة عنه ، فإما أن نبني الآن في أسس مجتمعنا الفروض المسلم بضرورتها للديموقراطية والحرية ، أو أننا سنشهد الأفول السريع لفرصة بنائها . إن التاريخ يتيح لنا فرصتنا ، وهو يكشف لنا عن الظروف التي يمكن استغلالها في ظلها . ولكن حكمتنا وحدها هي التي تستطيع الانتفاع بها .

— ٣ —

إذا أردنا ثورة بالرضا فإن اللحظة الملائمة للعمل هي الآن . وغرض الثورة واضح . إن المقصود بها أن تعيد الأمل في رخاء يتسع ؛ وعن هذا الطريق تجعل في الإمكان أن تظل مدينتنا محتفظة بتلك العمليات الديمقراطية التي نضع ما تنطوي عليه من قيم في مواجهة النظام الجديد

الذى يسمى أعداؤنا إلى فرضه . ونحن نقبل هذه القيم أولاً على أساس أن الرجال والنساء غايات في أنفسهم ، وليسوا وسائل لغاية شخص آخر ، وثانياً على أساس أنه كلما زاد إتمام الشخصية الفردية عمقاً صار المجتمع الذى تقوم فيه بدورها أغنى .

ولا يتطلب الأمر أية حجة لإثبات أن هذه القيم التى تنطوى عليها أساليب الديمقراطية والتى تعتمد عليها قدرة الحكم المنظم بالرضا ، هى التى تنهار فى جيلنا ؛ وإن لنا أن نعزو إلى هذا الانحلال خيبة الآمال والتشاؤم والاتجاه إلى مناهضة العقلية فى عصرنا . وأولئك الذين يدعون إلى أنه لا يمكن استعادة الثقة فى القيم التى نسعى إلى إرسائها بدون تجديد فى الإيمان ، محقون تماماً فى اعتقادى . وهم محقون تماماً أيضاً فى إصرارهم على أن تلك القيم هى أساساً مبادئ فى الحياة الاجتماعية حظيت أول ما حظيت بما تتمتع به من عمومية شاملة بقبول الدين المسيحى ؛ رغم أنه من الأهمية بمكان ، بطبيعة الحال ، أن نتذكر أنها لم تكن مسيحية بالذات فى مصدرها ، وأنها مدينة بجزء كبير من قوتها إلى كل من رجال وحركات كانت الكنائس المسيحية المسيطرة فى كل عصر فى صراع معهم .

بيد أنى لا أعتقد أن تجديد الإيمان يعنى أننا لا بد أن نعيد سلطة الكنائس إلى سابق عهدها فى مدينتنا . وتعتمد وجهة النظر هذه على الاعتقاد بأن الحق التاريخى للكنائس صحيح وأن تجديدها ممكن . وكل ما لدينا من أدلة تشير بقوة إلى خطأ هذا الاعتقاد . إذ أنه يوحى بالقدرة على تجديد الإيمان فى عقائد جامدة لم يعد لها منذ أمد بعيد أى معنى محدد بالنسبة للغالبية الساحقة من جماهير الناس . فهى ، بوصفها عقائد جامدة ، لم تستطع الصمود لوقع أربعة قرون من النقد التاريخى ؛ وقد فقدت الكنائس التى دعت إلى هذه العقائد سلطتها لأنها كانت دائماً ، فى نهاية الأمر ، تكيف مقتضياتها طبقاً لاعتبارات دنيوية بدلاً من أن تعمل على تغيير مجتمع

كان جزء كبير من عاداته وأنظمته في تناقض ظاهر مع السلوك الذى كان مفروضاً أن الكنائس تطلبه بما لها من رسالة تدعيها لنفسها . ولهذا السبب كانت كل حركة للإصلاح الكنسى تلجأ إلى الدعوة إلى استعادة البساطة الأولى ؛ وكانت كل كنيسة تلجأ ، فى مرحلة انتقالها من الاحتجاج إلى السلطة ، إلى حل وسط من الواقع الذى قامت لتنكره .

إن تجديد سلطة الكنيسة فى العصر الحديث سيتطلب أن تعود الكنائس إلى امتصاص الدولة وتسليم تلك الحقول التى لم تستطع الكنائس استثمارها بنجاح . وقلب العملية التاريخية رأساً على عقب بهذه الطريقة غير متيسر لنا . إذ أن صبح المجتمع بالصبغة العلمانية أمر تم بصورة نهائية فى تطور الجنس البشرى ، وسيوسع مدى قوته . ولن يقلل منها . والإيمان الذى يجب علينا أن نقرره هو إيمان فى قيم هذا العالم ، لا قيم عالم آخر . والحق الذى علينا أن نقرره حق الإنسان على أخيه الذى يراه ، لا حق الإله الذى لا يرى على الإنسان . وهى بلا شك مشكلة هائلة ، إنها تعنى توجيه عالم تزداد فيه باستمرار أهمية الإنسان الفرد بوصفه مركزاً للكون نحو قيم أخلاقية مغايرة . بيد أنه من المؤكد على الأقل أننا إذا لم نستطع أن نقر هذا الحق ، فلا أمل لدينا فى أن نكفل لأى نظام أخلاقى اجتماعى عقلى مكاناً فعالاً فى مجتمعنا .

إن المشكلة التى تواجهنا هى تلك التى رآها « روسو » بهذه الصورة القاطعة فى ذلك الفصل المشهور عن الدين المدنى الذى يعد لب « العقد الاجتماعى » وجوهره ، لا مجرد فكرة طارئة بأية صورة . فقد أدرك أنه ما من دين وثنى يوفر تلك القيم التى تربط الناس ببعضها البعض فى إيمان مشترك لا ينقسم ، ورأى أن ضعف المسيحية ، فى ناحيتها المدنية على الأقل ، كان أن تأكيدها ، فى صورتها البرتستاننتية ، للخلاص الفردى سلب منها تلك القدرة فى السيطرة على السلوك العام للناس ، وهى السيطرة التى تعد

ضرورة حيوية لمطالب العيش المشترك ؛ بينما تثير في صورتها الكاثوليكية صراعا لانهاية له حول شرعية السلطة ، الأمر الذى جعل القوة ، لا الفضيلة ، هى غاية التنظيم الدينى . وليس من المحتمل أن يكون للعلاج الذى يقترحه ، دين مدنى مع « بعض العقائد الجامدة البسيطة » ، الأثر الذى يعتقده ؛ وذلك لأن العقائد الجامدة لا تتصف فى الواقع بالبساطة التى يضيفها عليها ، ولأنها تنطوى على استعمال أداة إرغام لغرضها تؤدي إلى القضاء على النشاط الحر للعقل .

ومع ذلك فإن اعتقادى أن « روسو » وضع يده فى هذا الفصل على عنصر حيوى فى مشكلتنا . فمدنية تبنى على مجرد نمو القوة المادية ستتهار ، كما تنهار مدينتنا الآن ، إذا لم تستطع إقناع أعضائها بأن النظام الذى تفرضه عادل . وقد استطاعت ، بصفة عامة ، أن تقنعهم بذلك عندما كانت الجهرة الساحقة من الجنس البشرى تؤمن بأن هناك جزاء فى العالم الآخر مقابل شقاء هذه الحياة ، إذ تولد عن هذا الإيمان صبر وخشوع كانا ، مدى قرون طويلة ، ملاط Cement النظام الاجتماعى . إنه كان ملاطا يتفتت باستمرار ، ولم يتطلب الأمر سوى أجيال قليلة حتى يظهر ضعف الحكم المنظم . ولا شك فى أن الأساس الحقيقى للحكم المنظم معقد ولا عقلى مثل عقل الإنسان نفسه . بيد أنه ليس مما تنفيه الوقائع ، فى اعتقادى ، القول بأن الأساس الحقيقى كان دائما هو قدرة النظام الاجتماعى على أن يوفر لأعضائه الحق فى أن يأملوا فى تحسين أحوالهم . وطالما كان لديهم هذا الأمل ، يتقبلون التزام العمل والطاعة ؛ إن جذور القانون والنظام متأصلة فى الرضا . ولكن بمجرد أن تفقد أقلية كبيرة ذات عزيمة هذا الأمل تتحول إلى الاعتقاد بأن الأسس التى يعتمد عليها القانون والنظام لا عقلية وغير عادلة . ومن ثم تتجرد القوة ، بالنسبة لهم ، من الميزات المعنوية .

وينمو صراع يجعل القواعد التي يتمثل فيها النظام الأخلاقي للمجتمع تبدو غير سليمة بوصفها جزاءات (Sanctions) للسلوك .

وقد شهدت الفترة السابقة على سنة ١٩١٤ التفتت البطيء للجزء الديني الذي أمكن بواسطته الاحتفاظ للسلطة بمقتضياتها . بيد أن مغزى اختفائه توارى في ثنايا التقدم المادي الهائل الذي تم في هذه الفترة . وقد ظفرت جميع الطبقات ومعظم الأمم في المدينة الغربية بنصيب في ثمار هذا التقدم على نطاق واسع ، وإن كان في غير ما مساواة ، فأقله ظفرت به شرق أوروبا وأكثره كان من نصيب بريطانيا والولايات المتحدة . بيد أن التقدم أخذ يبطيء في التسعينات من القرن الماضي ، خاصة بعد استنفاد مصادر الحدود^(١) الأمريكية ؛ وقد أدت الهدنة المسلحة قبل سنة ١٩١٤ والحرب العالمية الأولى وما ظهر في فترة ما بين الحربين من أن النظام الاقتصادي لم يعد يستطيع ، بطبيعته المتأصلة ، الاحتفاظ بمعدل التقدم الذي اتسمت به مرحلته الأولى ، إلى حرمان الملايين من ذلك الأمل في تحسين وضعهم الذي يجعل في مكنتهم قبول عدالة الأوضاع الاجتماعية دون تدقيق لاداعي له . ومن هنا كانت ظاهرة انخفاض معدل المواليد ، التي كادت تكون عامة في كل مكان ؛ ومما له مغزى أن أي نظام ديني لم يستطع إيقافه بصورة جدية . ومن هنا أيضاً زادت قيود التحريم فيما يتعلق بحرية الهجرة ، وهي القيود التي كانت أخطر وأكثر حدة حيث فرضت على أفقر العناصر في المدينة معاناة أدت بطريقة حتمية إلى أشياء مثل الاضطهاد العنصري والشعور القومي الحاد . وكان لابد أن تؤدي البطالة على نطاق واسع ونمو الشعور بعدم الأمن اللذان أصابا الملايين ، وكذلك انعدام العزاء الخفي الذي أتاح للكثيرين من المحرومين في الأيام الأولى أملاً وسط المعاناة ، إلى شعور بخيبة

(١) يقصد بذلك فترة التوسع في غرب القارة الأمريكية . للترجم .

الآمل يعد السمة الرئيسية لعصرنا . وقد أثار هذا الشعور لدى الوجيلين والمستريحين خوفاً من الدعوة إلى إعادة بحث الاسس ، وأثار لدى ذوى الجرأة تصميماً على محاولة إعادة تنظيمها . وزاد كل ذلك حدة ذلك الشعور القلق بأنه كانت هناك حقبة على الابواب يمكن تجديد الآمل فيها لو استطعنا فقط أن نمحطم الحواجز السيكلوجية التى تقف فى طريقنا اليها .

وإذا صح هذا التفكير فإن التحدى الذى يواجهه نظام قيمنا هو نتاج فشلنا فى الابقاء على حق الآمل ، وقد تولد هذا بدوره عن أن علاقات الانتاج لدينا لا تمكننا من استغلال قوة الانتاج التى تحت تصرفنا استغلالاً كافياً . ويُلقي بالقيمة الروحية أيضاً فى البوتقة فى مثل هذه الأوقات ، كما أن الإحساس بخيبة الآمل الذى تثيره هذه الأوقات يجعل الناس قديسين أو شياطينا . لأنها تعطل القدرة على التفكير المنطقى الذى يمنح الناس شجاعة إذ يجعلهم متأكدين من استطاعتهم وضع الخطط فى ثقة من أجل الغد . ولا يدل على هذا بوضوح ، فى القرون الاربعة التى انقضت بين الاصلاح الدينى والثورة الفرنسية ، أكثر من الازدهار الكبير للشيع المختلفة فى كل عصر من عصور الازمات ؛ فان ما تفرد به كل منها من وحي وتأكيد هو علامة انهيار القيم السائدة . فقد فقدت هذه الشيع الثقة فى تلك القيم ، وجعلت تبحث ، بقدر استطاعتها ، عن مصادر جديدة تستمد منها الآمل . فالمعمدانيون (Baptists) و « المكثرون » (Ranters) و « الباحثون » (Seekers) و « الاصدقاء » (Friends) وأتباع « مجلتون » (Mnggletonians) ، وجميعهم فى عصر « كرومويل » ، يعبرون عن البحث عن أساس يصلون به إلى اتفاق مع عالم يقفون من نظامه إما موقف للتحدى أو موقف للمتجاهل . وجميع مثل هذه الشيع إما أن تهلك أو تجد صعيداً ترتبط فيه بالقوى للمادية للمدنية وتستطيع أن تكتشف فيه السلام . وفى وسعنا أن نتبع فى رجال مثل « جورج فوكس »

و « جون بونيان » ، آثار رضا باطنى بالحياة ناشئ عن إحساس عميق بعدم التوافق مع البيئة العادية ، وهو يضرم في الآخرين من أتباعهم شعلة يستمر ضوءها طالما بقى عدم التوافق والوحى الأسمى . وعندما يستعيد المجتمع توازناً يتجدد فيه الحق فى الأمل تسقط هذه الشيع ، مثل « الممعدانيين » و « الكويكرين » فى القرن الثامن عشر ، فى وهدة رتابة من السلوك التقليدى الذى يعنى أن عدم التوافق قد انتهى بالنسبة لها .

وقد اتفق حدوث التغيير فى علاقات الاعتقاد الدينى فى عصرنا نحن مع موقف صار فيه مجال الدولة متطابقاً بصورة متزايدة مع مجال المجتمع . ومن ثم صار من النادر أن يعبر الاحتجاج ضد عدم التوافق عن نفسه فى صورة تشيع دينى ؛ فحركات التجمع المعاصرة ، مثلاً ، لا يمكن اعتبارها ، خصوصاً بسبب قبولها الصريح للقيم الدنيوية وتجردها (Quietism) الاجتماعى ، بمثابة عودة الحياة إلى الشيع فى عهد الكومولث . والقياس الحقيقى يوجد فى ميدان الأحزاب السياسية . فهناك نجد تطوراً لرجال ولمذاهب تحاول بما تدعوا إليه أن تنظم ، مثل « فوكس » أو « بونيان » ، تغييراً فى حياة الناس . وقد تنمو الشيعة ، مثل « لين » و « هتلر » و « موسلىنى » ، فى ظروف تتيح لها السيطرة على قوة الدولة ؛ وأياً كان مصير هذه الشيع فإن ما يهمنى فى وجهة نظرها هو الأرقام الذى لا تستطيع أن تجد منه مهرباً على مذهب شامل لكل جوانب السلوك . فتكون جهاز الافتاء الخاص بها ويظهر لها معارضون يكفرون بها ، ولها طقوسها وعقائدها الدوجماتية . وقد أدى تحول الحياة الاجتماعية إلى الطامع العلمانى إلى أن أخذت الدولة ، بصورة متزايدة ، طابع الكنيسة . وأدى ذلك بدوره إلى أن أى ضعف فى مقدرة الأحزاب السياسية الكبرى فى الدولة على إرضاء مطالب أعضائها كانت نتيجة أما تعدد الأحزاب بصورة مبالغ فيها — ظاهرة « التشيعية » (Sectarianism) — والمعروفة — وأما إلى الحاجة إلى ديكتاتورية تحقق تلك الرتابة فى السلوك

التي لا بد منها للمحافظة على المجتمع بوصفه مشروعاً قائماً .
وهذا هو البديل أمام الديموقراطيات في عصرنا الحاضر . فعليها أن
تكتشف صعيداً للوحدة بين مواطنيها أو أن تخلى للبدان لصورة من الحكم
تتيح للجمهرة العظمى الحق في الأمل . وهي لا تستطيع أن تجد هذا الصعيد
للوحدة إلا إذا كانت قادرة على استئناف الوضع الذي يتطلبه تزايد الرخاء
للمادى . وبدون هذا الاستئناف يساور الجماهير الشك في حق حكامها في أن
يأمروا وقدرتهم في اقتضاء طاعة بالرضا ويعملون على إحباط هذا الحق وتلك
القدرة في كل فرصة . وعندما يتعرضون للخطر فترة طويلة - كما حدث
في ألمانيا في ظل جمهورية « ويمار » - يقبل الناس الدكتاتورية لأنها تتيح
لهم راحة من عذاب الشك ؛ ويكون هذا العذاب أشد في مجتمع رأسمالى
الدافع الرئيسى فيه للنتاج هو الربح الذى يقوم على تحقيق أغراض مستقبلية .
ومن ثم فإن لدينا مشكلة أنه إذا لم تستطع الديموقراطية خلق علاقات إنتاج
تجعل في وسعها استئناف الوضع الذى يتطلبه تزايد الرخاء للمادى ، فإنها
تصبح عاجزة عن إقامة نظام من القيم يحظى بالمشروعية لدى مواطنيها .
وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ ، على ضوء ما تقدم ، أن الرخاء
المادى المتزايد إبان سنوات ما بين الحربين كان سمة تفرد بها مجتمعان فقط
في المدينة الغربية ، وأنه كانت هناك فترة من التفاؤل في مجتمعين اثنين
فقط . فقد كان هناك رخاء مادى متزايد في الولايات المتحدة إبان ما يمكن
أن نطلق عليه بصفة عامة عهد « كوليدج » ، وقد كانت في الواقع سحابة
صيف قصيرة الأمد من التقدم المادى انتهت بمأساة الأزمة الكبرى
سنة ١٩٢٩ . وواضح أنها لم تترك وراءها أية نتائج سيكلوجية عميقة سوى
أنها جعلت خيبة الأمل بعد الانهيار أكثر حدة بالنسبة للجماهير بسبب
ما أثارته من آمال لا أساس لها . والمجتمع الآخر هو الاتحاد السوفيتى .
فهناك ، كما اتفق معظم المراقبين المحايدون ، كان شيء ، له من أصالة الجدة

في المدينة مثلما كان للقرن السادس عشر أو ما بعد سنة ١٧٨٩ ، في سبيله إلى الظهور ، وقد تميز ظهوره رغم كل شيء ، باتساع نطاق التجربة ، وحرارة الأمل ، وثقة في المستقبل اجتازت امتحانا ، لاربع قرن من التضحيات الجسام فحسب ، بل ما هو أكثر حتى من ذلك ، امتحان القدرة على الاحتفاظ بالوحدة ، في مواجهة خطر الحرب وفي أزمة الحرب نفسها . والاختلاف البين بين دفاع روسيا عما حققته من أعمال ودفاع فرنسا لما يسترعى الانتباه ، ولا يقل عنه العلاقة بين الجماهير الروسية ودكتاتورها من ناحية ، والجماهير الألمانية ودكتاتورها من ناحية أخرى .

لقد حاولت قبل ذلك أن أفسر معنى الثورة الروسية . ويكفي أن أشير هنا إلى أنها استطاعت ، عندما واجهت تحديا ، أن تتحالف مع الديمقراطيات وأن تبث الثقة في أن طابعها الدكتاتوري ليس سوى مرحلة عابرة ريثما يستتب الأمن الدولي ، إلى جانب أنها استطاعت أن تتحدث إلى شعبها وإلى الجماهير خارج حدودها بلغة قوبلت باستجابة تلقائية بقدر ما هي بطولية . ومما له مغزى أن الدكتاتورية الألمانية اضطرت ، لا لشيء سوى مجرد البقاء ، إلى أن تسعى إلى إخضاع العالم . وقد أرغمت ، في محاولتها هذا الإخضاع ، على الالتجاء إلى وجهه نظر مناهضة للعقلية كانت تعني أنها نبذت عمدا وبصورة حاسمة مبادئ سلوك وعادات كانت تبدو ، حتى مجيئها ، التقليد المستقر للمدنية الغربية . فقد عاشت بالإرهاب ، ولم يكن لديها ما تقدمه إلى الناس جميعا ، باستثناء شعبها هي ، سوى مستقبل من العبودية الدائمة ، وحتى لشعبها ، لم تجرؤ على إثارة الأمل في الحرية الداخلية . وذلك لأنها بنيت على إنكار الكرامة المتأصلة للشخصية الآدمية ، وهي المبدأ الذي قام عليه التقدم الروحي للمدنية الغربية . ومما له مغزى أيضاً أن الثورة الروسية بنيت على قبول هذا المبدأ . كما أن مما له مغزى أنه كلما اتفقت أمه مع ألمانيا الهتلرية أصبح إنكار هذا المبدأ

جزءاً رئيسياً من سياستها ، مهما كان ذلك على غير رغبتها .
ورأى أن السبب في هذا الاختلاف هو في جوهره أن الهتلرية هي رمز
تمجيد الثورة المضادة . ففرضها هو المحافظة على نظام من علاقات الإنتاج
أصبح الآن لا يتفق مع الرخاء المادى التزايد ، ومن ثم فهي مرغمة على إيجاد
وسائل لإرضاء شعبها بما تستطيع أن تسلبه من الشعوب الأخرى . ولذا كان
لزماً عليها أن تكيف قيم المجتمع مع هذا الإتجاه ، هذا هو الثمن الذى
لابد أن يدفعه أى مجتمع يرفض أن يسمو على متناقضاته المتأصلة . بيد أنه
من الأهمية بمكان أن نؤكد أننا أنفسنا لابد أن ندفع هذا الثمن إذا لم نشرع
في المهمة التى رفضت ألمانيا ، تحت حكم « هتلر » ، أن تحاولها . وتحدد قيم
أية مدنية دائماً بالتناسب بين قوى إنتاجها وعلاقات إنتاجها . ويبدأ الانحلال
عندما تحول حواجز المصلحة دون الاحتفاظ بهذا التناسب . والانحلال يعنى
موت الأمل ، وعندما يموت الأمل تموت أيضاً قدرة الإنسان على تحقيق
ذاته . فلا يعود يحس هو أنه نفسه غاية ، ويصبح أداة ، وفى نهاية الأمر
يصير أداة عمياء ، لأهداف تدفعه إلى الإحساس بخيبة الأمل لأنه لا يسمح
له بفحصها . ولما كان التقدم وظيفته من وظائف الفحص الحر ، فإن ما أطلقت
عليها الثورة المضادة الهتلرية عدو بصورة مباشرة ، بل وباعترافها ، للتقدم .
وليس فى وجهة النظر هذه ما لا يتفق مع ما تبديه ألمانيا اليوم من قوة
هائلة فى الميدان ، فذلك ليس سوى مجرد تسجيل لحقيقة أن حكماها
يتصرفون فى الرصيد المشترك من الذخيرة العلمية . فشكلة ألمانيا ليست
فى مستواها العلمى وقدرتها التنظيمية اليوم ، ولكنها مشكلة ما سيكون
عليه هذا المستوى وتلك القوة بعد جيل من الهتلرية . ولدينا فكرة
عما يتوقع لها عندما تقارن أسبانيا فى العصر الحديث ، سواء على أساس
الرخاء المادى والمستوى الفكرى ، ببريطانيا أو فرنسا أو ما كانت عليه
ألمانيا قبل الحرب . فهناك ، بعد عصر عظيم فى القرن السادس عشر ، أدي

إهمال علاقاتها الاقتصادية إلى فقر مادي لا يتفق مع التقدم المادي أو الروحي . هذا إلا إذا اعتبرنا التقدم الروحي هو التردد الذي لا ينقطع لصيغة تاريخية عدت غير مفهومة المضمون لدى الأغلبية الساحقة ممن يرددونها . وليس مجرد مصادفة أن كل اسم عظيم في التاريخ الأسباني منذ الثورة الفرنسية هو اسم خصم من خصوم النظام التقليدي . ولو انتصر « هتلر » فإن نفس هذه النتيجة ستطبق على التاريخ الألماني بعد جيل . إننا لن نستطيع ، كما لم تستطع الامبراطورية الرومانية ، أن نجعل من العقل صحراء ثم نطلق على ذلك سلاما .

ومن ثم يتبع ذلك أن علينا ، لكي نحفظ بقيم مدينتنا بوصفها مبادئ لمعتقدات وتصرفات حية ، أن نخلق البيئة التي يدرك فيها أولئك الذين لديهم قوة التقرير أنها مفيدة لهم إجتماعياً في عملها . وايست هذه محاولة في الردة عن الطابع العلماني للمجتمع الحيث ، فإن ذلك لم يعد في وسعنا منذ الثورة العلمية في القرن السابع عشر . ولكنها تعنى شيئاً أكثر من القضاء على الهتلرية؛ رغم أن هذا القضاء حدث حيوى في العملية التي يتطلبها مثل هذا الإدراك . فهي في بساطة تعنى ، أن إعادة الإيمان بالقيم إلى الحياة بين الناس يعنى خلق ظروف رخاء متوسع . إذ هى تعنى إطلاق القوى الإنتاجية في المجتمع من القيود التي تعرقها حالياً . وتعنى الاتجاه عمداً نحو اقتصاديات وفرة بدلا من اقتصاديات قيود . فالآفة التي يعانيها العالم ليست فقره فحسب ؛ إنها أكثر من ذلك في خيبة الأمل التي يفرضها الفقر على الملايين ممن يشعرون بأنه غير عادل لأنه غير ضرورى ، وممن يضلهم ما يتسم به النظام الحاضر من لا عقلية ، كما أضل الجماهير في إيطاليا وألمانيا ، فيجعلهم يفقدون احترامهم للعقل نفسه . فقد بلغنا فترة من تلك الفترات في التطور الاجتماعى التي تكون فيها تقاليد الماضى في صراع مع حقوق المستقبل . بحيث أنه حتى لو انتصرنا عسكريا على الهتلرية ، فإنه ، يظل أمامنا قضية أن نتصر على

أنفسنا . وأخطر ما تتعرض له من مخاطر أننا سنفترض أن النصر الأسهل هو للمركة الحيوية . وفي الحقيقة ، أن ما ينبغي أن نولي اهتمامنا قد صار فعلاً القضية الأخرى الأكثر عمقاً .

لأن هذه القضية لم تولد مع الأزمة التي يمثلها « هتلر » ، فقد كانت تفرض علينا في بطن أن نقرر بشأنها حلاً منذ انهيار المدينة الإقطاعية . ونستطيع أن نرى شيئاً مما تطالبنا به ، منذ القرن السادس عشر ، في « مدينة أحلام » « توماس مور » وفي « ثورة الفلاحين » في ألمانيا وفي موعظات « لاتيمر » وفي صيحات الإحتجاج الغاضبة من « كرولي » و « لفر » (Lever) . فالقضية هي كما وصفها « توكفيل » ، ما إذا كنا على استعداد لتعميم الحرية بحيث تشمل الجميع . إتنا قد أضفينا عليها ، بالثورة الفرنسية ، معنى ملموساً بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ولأتباعهم ممن يرى هؤلاء للمالكون أن الاحتفاظ بهم إلى جانبهم مجز ، ومنحنا الجماهير نصيباً صغيراً في الآفاق الواسعة للرخاء المتزايد التي كفلتها لنا قوى الإنتاج التي سمح بإطلاقها انهيار الإقطاع . ومنحناها أيضاً عزاء ، لم يكن النبل في التعبير عنه نادراً ، عزاء كان في الغالب أكثر واقعية من الناحية الروحية ، من إيمان في عالم آخر حيث يثاب المرء بالخلع الأبدي عما قاساه في الحياة الدنيا ، وليس هناك من يقرأ « المذكرات اليومية » « لجورج فوكس » أو « الرحمة الوافرة » « لبونيان » دون أن يدرك أن هناك ثقة في تلك « الطبول التي ستدق من أجلهم في الجانب الآخر » وهي ثقة منحهم ثروة داخلية من السعادة لم يحظ بها إلا القليلون من أبناء هذه الدنيا .

ولكن الحق ، بل وحتى العادة ، في اعتبار هذه الدنيا مجرد قناع من دموع عزاء أخذ يفقد قوته في الإقناع شيئاً فشيئاً ، وليس من بين أولئك الذين يحاولون إحياءه من يستطيع شيئاً أكثر من أن يدعى نهضة جديدة تعقب هذا الإحياء دون أن يكون في وسعه أن يقدم لنا الصيغة التي ستعتمد

عليها النهضة . وسواء بشر المبشرون بقيم مسيحية ثورية ، أو دعونا إلى أن
تتخذ ملجأ في نشوات التصوف الخاص - وهو في ذاته تعبير عن هروب
الفرد من مسئولياته الاجتماعية - تظل الحقيقة أنه ما من قيم ، سواء
مسيحية أو غير ذلك ، تستطيع أن تحظى بقبول جدى في مجتمع مصبوغ
بالصبغة العلمانية مثل مجتمعنا دون أن تقبلها الدولة أو تستولى هي على الدولة .
وأى الحديثين يعنى تجديد الأمل لدى الجماهير ، ويتوقف تجديد الأمل
على تعميم الحرية بحيث تشمل الجميع .

وقد تبين هذا المرة بعد الأخرى منذ أن وضعت الحرية ، في القرن
السادس عشر ، على أساس الملكية الفردية . ونحن نستطيع أن نراها
في المناقشات المنفعلة في « مجلس الجيش » تحت زعامة « كرومويل » ،
وفي التأكيدات الغاضبة التي صدرت من « جون ليلبورن » ، وفي تنبؤات
« جيرارد ونستائلى » النبيلة غير الناضجة . وقد عبر عنها مرة أخرى
في الثورة الفرنسية « الغاضبون » (Enragés) ، وأولئك الذين قاموا ،
مع « بابيف » ، بالمجهود اليائس الأخير في استرجاع تلك الأخوة التي كانت
أمل الناس في أيام سنة ١٧٨٩ العظيمة عندما قام أولئك « المحامون التافهون
ووكلاء القصور » ، الذين ازدراهم « بيرك » كل ذلك الازدراء ، بتشريع
عالم جديد خلقوه . ونلمح نفس اللغة مرة أخرى في أحلام ١٨٤٨ المريضة
وبخاصة في ذلك التفاؤل السامى الذى جعل في مكنة « ماركس » و « أنجلز »
أن يتتبعا نمط التطور البشرى كله ، ماض ومستقبل ، في مائة صفحة .
ونجده أيضاً في ذلك الإحساس المفاجيء بالتححر الذى شعر به العالم كله
عندما حطم الشعب الرومى قيود الطغيان القيصرى . وكانت هناك لمحة
منه في الحماسة التي أنشئت بها عصبة الأمم في سنة ١٩١٩ ، إذ يجب ألا ننسى
أبدأ ما الذى تمثل في « استقبال النصر » الذى قوبل به « وودرو ويلسون »
من الجماهير في أوروبا . وأعتقد أننا لا نعدو الصواب عندما نقول

أنه بعد وقفة الشعب البريطاني الصامدة بعد « دنكرك » ، ومرة أخرى بعد صمود الشعب الروسى فى يونيه سنة ١٩٤١ أمام هجوم «هتلر» ، بدأت فكرة أن الحرية قد تأخذ نطاقا أوسع تسيطر من جديد على عقول الناس .

— ٤ —

وحتى تدرك معنى هذا النطاق الأوسع لابد أن نذكر ما أنكر على المجتمع الذى حرم منه . إن التراث الثقافى العظيم لمجتمعنا كان ملكا لقلّة ، وحتى ما يتطلبه فهمه من مجرد معرفة للقراءة حرم الناس منه . ويجب أن نتذكر أن هذا الإنكار كان متعمدا إلى حد كبير ، فخرمان الجماهير من سبل المعرفة كان دائما وسيلة من الوسائل الرئيسية للقوة الظالمة . ونحن نرى فى نمو الفرص التربوية فى الولايات المتحدة والاتحاد الروسى إلى أى حد كبير يعد القضاء على الأمية مسألة إرادة متعمدة ؛ ولنا الحق فى أن نستخلص من ذلك أنه حيث لا يوجد تنظيم لهذا النمو فى الوقت الحاضر فإن السبب يرجع إلى أن أولئك الذين يرفضون محاولته لهم مصالح قائمة يضعفها التنور .

ولا يكاد يقل مغزى عن ذلك ما نسمح به من ألوان عدم المساواة المادية ، الفوارق فى الصحة وفى السكن وفى التغذية والقدرة على السفر بين الغنى والفقير . ويكون المجتمع مفهوما بما فيه الكفاية عندما يفرق بعض الشيء فى الجزاء على ضوء الوظائف الاجتماعية التى يقوم بها أعضاؤه ، بيد أنه من العسير من الناحية الأخلاقية اعتبار أى مجتمع أنه يسير على أسس عقلية ، عندما تكون الاستجابة فيه للحاجات متناسبة مع المهارة فى استغلال نزعة الحيازة التى لا علاقة لها بالحاجة الاجتماعية . إن التمجيد الذى يكال للثروة ، والعناصر التى لا يصدقها العقل التى تدخل فى تكوين المقام الاجتماعى ، وتحويل الإحسان إلى مهنة منظمة ، والعلاقة بين ما أطلق عليه « فيبلن » (Velben) « الإسراف الواضح » (Conspicuous Waste)

وبين التقدير الاجتماعى ، وحقيقة أن « رجل كنيسة عظيم » لا تعنى مسيحياً عظيماً ولكن رجلاً مهماً من رجال الكهنوت ، واستمرار الاعتقاد بأن المهنة اليدوية أقل كرامة ، بصورة خفية ، من الأعمال المكتبية ، كل هذه تشير بطرقها المختلفة ، إلى مجتمع مريض فى أسسه . ومرضه ، فى جوهره ، نتاج معرفتنا بأنه لم يعد يستطيع أن يفرض قيمه دون تحدى . وقد يستمر ثراؤه يولد صلفاً ، ولكن الحقيقة الحيوية ، التى لا بد أن يدخلها فى حسابه بصورة متزايدة ، أن ارتباط قيمه بالإحساس بعدم الأمن لا يولد فى الجماهير عبودية ، ولكن تمرداً . إذ لا يلبث أن يواجه تلك المحاكمة الكبرى التى تواجهها جميع المدينيات عندما تظهر الجماهير فى موقف المدعى أمام محكمة التاريخ .

وفى اللحظة التى تحدث فيها هذه المحاكمة لا يكون للامتياز من مخرج سوى القتال أو التفاهم . فإذا اختار الصراع فإن التجربة تدل ، بصورة حاسمة وإن كانت مختلفة كل الاختلاف ، كما حدث فى روسيا وألمانيا ، أن الصراع يدمر فرص الديمقراطية والحرية فترة طويلة . وإذا قبل التفاهم ، أتاحت له الفرصة والوقت للتكيف ، أى فرصة للقيام بالتجارب فيما يتعلق بالظروف التى تجعل ممكناً استئناف الرخاء المتزايد . ويمكن تلخيص هذه الظروف بأن نقول أن الأمر يتطلب وضع فكرة الحرية فى إطار المساواة . فبدلاً من التفكير فىهما ، كما كنا نفعل فى الماضى ، بوصفهما نقيضين ، يصير لزاماً علينا أن نكتشف كيف يمكن أن تدخل دلالاتهما فى بعضها البعض . لأن من السمات التى تتميز بها أولئك الذين يتمشعون بالحرية فى فترات الانكماش الاقتصادى أن تبدو حريتهم ثمناً لشقاء آخرين . وهى فى الواقع كذلك إلى حد ما ، لأن الوضع للتوسف للأغنياء فى عصر مثل عصرنا يجعل حتى كرمهم لا يستطيع أن يخفف ، بصورة حاسمة ، حدة الشعور بخيبة الأمل التى يقاسيها الناس . ونطاق القضية التى تواجهنا يتطلب منا أن ننقب فى الأسس ، إذ أن

قوى التاريخ اللاشخصية الضخمة هي ما لا بد لنا من إعادة تشكيله من جديد .

ويعنى هذا ، فى الليدان الداخلى ، إدراك أن هناك مصادر بذاتها للقوة أهم بكثير من أن تُترك فى أيد خاصة . ويعنى فهم أن هناك مستويات معينة للمعيشة يُعد الاحتفاظ بها مسؤولية على المجتمع أن يقوم بها قبل أن يصير من الممكن الاعتراف بسلامة الفروق فى طائد المجهود على أساس عقلى . وهو يعنى القضاء على ما ينجم من اختلاف الدين أو الثروة أو العنصر أو اللون من عوائق تقف فى سبيل التقدم الشخصى . كما يعنى مجتمعاً لا يعيش أعضاؤه حياة مختلفة إلى الحد الذى يكونون فيه مرغمين على التفكير بطريقة مختلفة أيضاً . إن بعد نظر « أفلاطون » عندما يصر فى « القوانين » على حد أعلى للثروة يبدو أكثر حكمة كلما أمعنا التفكير فى دلالة التاريخية . لأن أى مجتمع تكون فيه القلة ثرية ، والكثرة فقيرة ، إلى الحد الذى يدفع عقولهم إلى التفكير للمستديم فى ثرائهم وفقيرهم هو ، فى الواقع ، مجتمع فى حالة حرب ، سواء كان القتال علينا أم خفياً . وهو مجتمع لا يستطيع ، متى توقفت قدرته على التوسع ، أن يفكر على أساس المصلحة المشتركة ؛ لأن ما يؤخذ من طبقة سيمطى لأخرى . وهو لا يستطيع أن يكون مجتمعاً حراً لأن توتره الداخلى يحرمه من الأمن ، ومن ثم يكون مجتمعاً خائفاً ومحروماً من الجو الذى تتوطد فيه القدرة على التفكير العقلى . وكل تجربة يدعى هذا المجتمع إلى القيام بها يقف فى سبيلها الاعتقاد بأنها بداية عملية لا بد أن تنتهى إلى كارثة . ورغم أنه يحتاج إلى تغييرات كبيرة ، بل ويحس أحياناً أنه فى حاجة إليها ، فإنه يقف أمام ضرورتها عاجزاً تتقاذفه التيارات بلا هدف . فهو أمام تحد ليس لديه من الشجاعة ما يجعله يواجهه . وتاريخياً ، أى مجتمع يهرب من مثل هذا النوع من التحدى مقضى عليه بالانحلال . لأن الناس لا يسرون قدماً إلى الأمام إلا إذا كانوا على استعداد لدفع ثمن التقدم .

ومن الضرورة بمكان أن نكون واضحين فيما يتعلق بمعنى هذه المساواة التي أذهب إلى أن الحرية يجب أن توضع في إطارها . إن للمساواة لا تعني التماثل ، فليس هناك ما يبرر المطالبة بمعاملة الناس المختلفين نفس للمعاملة أكثر مما يبرر المطالبة بنفس للابس لأشخاص مختلفين في الطول أو نفس الطعام لأشخاص من أذواق مختلفة . بيد أنها لا شك تعني حقاً متساوياً في إشباع حاجات متساوية ، وألا يتمتع أى مواطن بميزة خاصة تمنع هذا الحق في الإشباع عن مواطن آخر . وهي تعني الاعتراف بمستوى من الإشباع العام في التنظيم الاجتماعى يكون فيه الحد الأدنى لإشباع الحاجات للمساوية في مستوى يسمح بتحقيق الذات بصورة متزايدة . وهي تعني أيضاً أنه حينما توزع الحقوق بطريقة غير متساوية فإن النتائج تنحى دائماً إلى تفضية أولئك الذين لا يفوزون بها ، أيا كان الأساس الذى يقوم عليه عدم المساواة . فعدم المساواة هذه هي ، بالنسبة للمساواة التي أعنيها ، المصدر الذى قيد في الماضى حرية الجميع باستثناء أولئك الذين أعترف لهم بحقوق خاصة ، ومن ثم فإن المساواة التي أقول بها تنكر سلامة كل مبدأ أو نظام يكون أساساً لمثل هذه الحقوق الخاصة . ولما كان المصدر الرئيسى في عصرنا لمثل هذه الحقوق الخاصة هو الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج والسيطرة عليها ، فإن وضع الحرية فى إطار المساواة يعنى ملكية المجتمع لهذه الوسائل وسيطرته عليها . وذلك لأن أى شئ فى المجتمع يدمر وحدة المصالح بين المواطنين فى نتائج عملية الحكم لا بد مع الوقت أن يولد حقداً وطغياناً ، أى أنه لا بد أن يدمر الديمقراطية والحرية . وقد جعلت تجربتنا من الواضح أن علاقات الإنتاج الحالية تؤدي إلى هذه النتيجة . إذ أن هذه العلاقات تحول دون استطاعتنا التخطيط من أجل الوفرة لأنها تفترض أن إشباع نزعة الحيازة فى الأفراد ستؤدي إلى مجتمع منظم تنظيمياً حسناً . وقد عرفنا أن هذا غير صحيح . بل تعلمنا ، على النقيض من ذلك ، إن خلق هذه الإمبراطوريات الاقتصادية

الكبيرة فى أى مجال تكون فيه السلعة للمنتجة جوهريّة للرفاهة العامة يؤدى إلى إحباط أغراض الرفاهة المشتركة . فسواء كان فى مجال أعمال المصارف أو النقل ، أو الفحم أو البترول ، أو الأرض أو القوة الكهربائيّة ، تعنى الملكيّة الخاصّة مصلحة قائّمة والمصلحة القائّمة تعنى أن حاجات المجتمع مرهونة بمطالب القلّة .

إن « جون تيلر » قال « إن الجنس البشرى قد يحكم بواسطة المال أو السلاح » . وقد منعنا الفوضى التى نجمت عن قدرة سادة الإقطاع أن يقبضوا على رهائن فى سبيل فدية بما كانوا يملكون من جيوش خاصّة أو يسيطرون عليه منها . وعليّنا أن نمنع الفوضى التى تنجم عن قدرة صاحب المصرف وصاحب مناجم الفحم وأقطاب البترول والحديد ، أن يأخذوا الناس رهائن فى سبيل فدية بملكيتهم للقوة الاقتصادية وسيطرتهم عليها . لأنّه طالما ظل لكل من هؤلاء مصلحة فى وظيفة الدولة تختلف عن مصلحة المجتمع ، فإنّها لابد أن تخضع سلطة الدولة لأغراضها ، فالواقع أن القوة الاقتصادية تحدّد ، بمعنى أساسى ، الطابع الحقيقى للدولة . لأن أوجه الشبه بين حكم الأقلية الثرية فى عصرنا الحاضر وحكم الأرستقراطية الإقطاعية فى عهد سابق مما لا يخطئه المرء . فملكيّة الإنتاج هى أساس القوة فى أحد المهدّين . والأرض أساسها فى الثانى . وفى كلتا الحالتين كان طابع التشريع الاجتماعى الذى يتميّز به النظام هو خضوعه لامتيازات الطبقة الحاكمة . فالقانون يجب أن يعمل داخل حدود ترضى هذه المصالح . فهى لا تغفل ، تاريخياً ، إلا إذا كشف انكماش كبير عن التنافر بين امتياز الطبقة الحاكمة ورفاهة الجماهير . لأن الملكيّة الخاصّة فى جواهرها تعنى أن التوزيع لا تحكمه الحاجة ولا المجهود ، بل تأثير القانون الإرغامى . وعند نقطة ما ، يصبح التناقض بين الإنتاج الممكن والإنتاج المصطنع واضحاً لأولئك الذين حرّموا منه ، وعندئذ يتحرّكون لإعادة تحديد الوضع .

وفي رأيي أن هذا التناقض قد صار واضحاً لهذا الجيل . فهو إذا رأى أن الحرب تضمن عمالة كاملة وأنها ، على أى الأحوال ، توقف بعض سلطة دافع الربح ؛ وأنها ترغم الحكومة على تنظيم النبوغ العلمى تحت تصرفها ، وأنها تقيد من حق الثروة فى إصدار الأوامر للأشخاص ؛ وأنها تضمن ارتفاع الضرائب إلى مستويات لم يكن يتصورها أحد من قبل ، وأنها قضت على الأسطورة القديمة من أن الدولة التى تفشل فى موازنة ميزانيتها يصيبها الخراب ، وباختصار ، أن ما أطلقت عليه الآثار المرغمة للقانون التى اقتضتها الرأسمالية تاريخياً يجب إيقافها إلى حد كبير ، وإذا رأينا ذلك مرتين ، لا مرة واحدة ، فى خلال خمسة وعشرين عاماً ، فإنه على الأقل من المعقول أن نفترض أن الجماهير مازالت تتوقع تطبيق بعض دروس الحرب على اقتصاديات السلام . وإن بديل ذلك وقوع شقاء اقتصادى على نطاق واسع وعميق بدرجة كبيرة بحيث ينطوى ، بكل وضوح ، على كارثة اجتماعية . فإما أن نعيد بناء أسسنا عامدين . أو يجرفنا التيار بسرعة إلى إحدى هذه الأزمات التى لا يوجد فيها بديل سوى القتال فى سبيل خطة جديدة من العلاقات ، لأن الناس لم تعد أهدافهم الكبرى فى الحياة مشتركة .

ولنتأمل قائمة الاتهام التى يستطيع العامل العادى أن يعدها ضد الطبقة الحاكمة فى هذا البلد . فقد خرجت هذه الطبقة من انتصار سنة ١٩١٨ بسلطة رهيبة لم تحظ بمثلها طبقة أخرى فى التاريخ ، ورفضت إدخال أى تغيير حيوى فى النظام الاقتصادى . ودمرت ، بقضائها على عصبة الأمم ، التجربة الوحيدة التى بنيت عليها الآمال فى سنوات ما قبل الحرب . ورغم ما تحت يدها من أدلة ضخمة عن شرور القومية الاقتصادية ، سارت فى طريق الحماية ونظام امبريالى مغلق . وكانت كراهيتها لروسيا من العمق بحيث سمحت لإيطاليا وألمانيا بأن تعيثا فساداً فى أوروبا ، بل إنها أضافت ، بسياستها ، إلى ما استطاعت هاتان الدولتان التلويح به من قوة ضد روسيا .

وعندما حذرت مما تنطوي عليه السياسة الألمانية والإيطالية ، كانت الشجاعة تنقصها حتى لإبلاغ مواطنيها بالخطر الذي تواجهه ، إذ أن مسئوليات الزعامة حالت بينها وبين القيام بأولى التزامات الطبقة الحاكمة ، واجبها في مواجهة الواقع . وحتى عندما استفاقت من غفلتها لم تستطع أن تدرك مدى نطاق الحرب الشاملة ولا شدتها . ولم تشرك الشعب معها حتى أصبحت الكارثة على الأبواب ؛ وحتى عندما كانت تصر على أن الحرب الشاملة ثورة لا بد أن تتعرض فيها أشخاص جميع للمواطنين وممتلكاتهم للخطر ، كان الاتجاه الغالب على برنامجها هو المحافظة على الوضع الذي يكفل لها حقها في القوة دون تغيير حتى تستطيع استئناف سلطتها كاملة مع النصر . وتحدثت في بلاغة عن المساواة في التضحية . ولكن ، باستثناء أولئك الذين يقاتلون في صفوف القوات المسلحة - كانت تلك المساواة متناسبة تماماً مع الأوضاع العادية لعلاقات الملكية ، فقد وقع العبء الأكبر في الجلاء من المناطق المعرضة لأخطار الحرب إلى المناطق الآمنة على الفقراء ، وكانت التضحيات التربوية الرئيسية من جانب أطفال الفقراء ، وفي السنتين الأولتين من الحرب ، على أي الأحوال ، لم تقاس الطبقة المتيسرة بشكل جدي من النقص في الطعام ، كما أن الوقع الأساسي للغارات الجوية كان أكثر شدة بكثير بين الفقراء منه بين الأغنياء . فهؤلاء الآخرون لم يناموا شهوراً طويلاً متعاقبة في الأنفاق والمخابئ العامة . وهم لم يشتركوا في الرحلات المسائية القاسية من « هل » (Hull) و « ميرسيسايد » إلى الأرياف سعياً وراء ما قد يتوفر من حماية في ظل أشجاره .

وأنا لا أنكر لحظة واحدة أن ما من سياسي أبداً تمثلت فيه إرادة شعب متحد في النصر تماماً أكل مما تمثلت في مستر « ونستون تشرشل » أو بصورة أروع . بيد أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر ، أولاً أن الطبقة الحاكمة نبذت ثمانى سنوات في احتقار تشخيص مستر « تشرشل » لأخطائها ،

ولم تلجأ إليه إلا في اللحظة الأخيرة بعد أن كادت الكارثة تقع ، ومن لهم أيضا أن نتذكر أن قبولها لزعامته كان يتضمن شرطا هو ألا تمس أسس الديمقراطية الرأسمالية ، وقد سمح له بأن يضع ضوابط على الجروح المفتوحة - رفع للمكافآت العائلية لأفراد القوات المسلحة ، وزيادة معاش الشيخوخة ورفع الأجور الزراعية ، إلخ . وأنا لا أقلل مطلقا من شأن فوائد هذه الإجراءات ، ولكن لا بد لي من ملاحظة أنها تركت المسائل الحيوية الخاصة بعلاقات الإنتاج دون مساس . وإذا قيل إن زعماء النقابات وحزب العمال قبلوا هذه السياسة ، فلا بد لي مرة أخرى من ملاحظة أنهم ما كانوا يستطيعون أن يتحدوها دون أن يعرضوا لخطر التحطيم تلك الوحدة القومية التي أثبتت التجربة الفرنسية المريرة أنها شرط أساسي للنصر . إن أحزاب الطبقة العاملة كانت تواجه معضلة أنها إما أن تقبل ما كان مؤيدو « تشرشل » على استعداد للتنازل عنه أو أن تكون عامل هزيمة ، وكانت تعرف أنه مع الهزيمة على يد « هتلر » لن يكون للطبقة العاملة في بريطانيا أى مستقبل يتطلب من هذه الأحزاب التفكير فيه .

هذه في رأيي هي قائمة الاتهام ، ضد الطبقة الحاكمة في بريطانيا ، التي يضعها اليوم معظم العمال ممن يهتمون بالسياسة في بريطانيا . والأشياء التي تحركهم هي أساسا مسائل منصبية على المصالح الخاصة ، لا العامة . لقد عقدوا العزم على كسب هذه الحرب ، وليست هناك تضحية لا يقدمونها في سبيل ذلك . ولكن المهتمين بالسياسة في أى مجتمع أقلية ، ويعتمد نفوذهم على وجود الظروف التي تجعل في وسعهم جذب رأى الجماهير إلى جانبهم . ورأى هو الرأى البسيط تماما من أننا سنخلق الظروف التي تتيح الفرصة لقائمة الاتهام ، التي وصفتها ، لاجتذاب الجماهير إلا إذا اتخذنا الآن الإجراءات التي تحول دون قيام هذه الظروف . فبدون هذه الإجراءات سيكون هناك الملايين من العاطلين ، ومناطق منكوبة جديدة حيث تكاثرت

مصانع الحرب الضخمة ، ويتحول الحقن المكتوم إلى شغب بشأن مشاكل التسريح وإعادة الإسكان . وإذا فشلنا في اتخاذ هذه الإجراءات ، فإنّ انهماكنا في مشاكلنا الداخلية سيعنى حرمان القارة الأوروبية من الزعامة الضرورية للتعيم المنظم . وقد يؤدي ذلك إلى سنوات من الفوضى والخراب تتخللها من وقت لآخر ثورة وثورة مضادة . وستقضى هذه السنوات ، إذا كان هذا هو طابعها ، على كل أمل في الانتعاش لدى أمة صناعية تعتمد على حجم تجارة الصادر إلى الحد الذي نعتد عليه .

إذا فشلنا في اتخاذ هذه الإجراءات ، فإنّ ذلك ، منطقيا ، هو المستقبل المحتمل . بيد أنه ما زال في وسعنا أن نتخذها . فالرأي العام في هذه البلاد مستعد للتغيير الجذري . فقد تعرضت عاداتها التقليدية للقلقة بشكل عميق . وهي تدرك أنها فقدت ما كان يتيح لها موقعها الجغرافي المنعزل من أمن . وهي تدرك أيضا أنها تعتمد في مستقبلها على الاحتفاظ بالسلام الذي لا يستطيع أن تدافع عنه وحدها . وقد اعترف حكامها ، أيا كانت حيطتهم في ذلك ، بقبولهم « ميثاق الأطلنطي » ، بأن التحرر من العوز والتحرر من الخوف هما الدعامتان التوأمتان لأي عالم منظم . وقد بدأت تبين أن التعبئة الكاملة لمصادرنا لا تيسر بواسطة إثارة مسرحية لفورات فجائية ، بل هي مسألة تنظيم دؤوب مستمر على استعداد لأن يسمو فوق كل من المبادئ ومعدل السير الذين اكتفى بهما النظام القديم . وهي ترى أن الإمكانيات الكاملة لنظام النقل لدينا لا يمكن أن تتحقق إذا كانت هناك خمسون مصلحة قائمة عليها أن تفكر ، لا في النصر اليوم ، ولكن في مصالح حملة أسهمها بعد النصر . وما ينطبق على النقل ينطبق على كل عنصر جوهري في مصادرها . كما أنه ليس أقل الأشياء وضوحا أنه لو تراخت سيطرة وقت الحرب ، خاصة في الشؤون المالية ، بعد الحرب فإنّ كارثة اقتصادية ستأتي بسرعة في أعقاب

النصر العسكرى . وهناك إدراك على نطاق واسع أنه لو حدث ذلك فلن تكون هناك فرصة للسلام الاجتماعى فى بريطانيا .

ويجب أن أوجه الانتباه إلى شيئين آخرين . لقد أشرت مؤكداً إلى فشل الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد فى مواجهة مشاكل فترة ما بين الحربين ، وإلى الفرصة الهائلة التى كانت لديها فى سنة ١٩١٨ والطريقة التى فشلت بها فى انتهازها . ولا يقتصر الإحساس بهذا الفشل على الطبقة العاملة . فقد تسرب شيء من دلالاته ، على الأقل ، إلى المجتمع كله . هذا ، فيما أعتقد ، هو مغزى وقع أجاديت مستر « بريستلى » الإذاعية الأولى على الرأى العام ، فدعوته إلى الديمقراطية أوسع وجدت صدى مستجيباً فى عقول أشخاص ، أكثر بكثير من الطبقة العاملة ، دفعتهم الحرب إلى إدراك أن الرتبة القديمة فى التفكير لم تعد مجدية . وهذا ، جزء على الأقل ، من تفسير التأثير السريع على الرأى الذى أصابه مستر « وينانت » ومستر « هارى هوبكنز » . إذ لم تتمثل فيهما حقيقة المساعدة الأمريكية المشجعة فحسب ، بل أيضاً ، وبدرجة لا تقل ، الإرادة الأمريكية فى القيام بالتجارب الاجتماعية على نطاق واسع . كما أننا يجب ألا نغفل عما حققته النقابات من مستوى اجتماعى جديد ، فالتناقض بين مركزها تحت حكم مستر « تشمبرلين » ومركزها تحت حكم مستر « تشرشل » واضح حقيقة . وأعتقد أنه ليس من المبالغة فى شيء أن نقول إن قالب الفكرة التقليدى فى بريطانيا ، على الأقل ، قد تحطم . حقيقة أن بعض رجال العلم قد بدأوا يدركون أن معاملهم ليست أبراجاً عاجية يبحثون فيها عن « مجرد » خيالى يسمى الحقيقة الموضوعية ، ولكنها قلاع تصمد ، أو تتحطم ، بدرجة ما تتضمنه جهودهم من عامل اجتماعى ، حقيقة آثارها من الأهمية بالمكان الأول . إن عمل رجال مثل سير « جون أور » فى ميدان التغذية ، و « سابلدون » و « رسل » فى الزراعة ، وإمكانات المكتشفات الجديدة فى ميدان اللدائن « البلاستيك » هى ثلاثة أمثلة خُصِب

توحى بأن علماء جيلنا سيبدأون فى المطالبة بالآ تحبط الاتجاهات الاجتماعية والسياسية ما يستطيعون أن يسهموا به من نصيب فى نوع حياتنا . وسيؤكدون ، بل لقد بدأوا فعلاً يؤكدون ، أن مساهمتهم تنطوى على نظام اجتماعى تختلف فيه علاقات الإنتاج اختلافاً حاسماً عما هى عليه الآن .

والعنصر الثانى ذو الأهمية ، وهو ظهور روسيا بوصفها حليفة لبريطانيا قد أكدت أهميته من قبل . ويمكن مغزاه ، على ما أعتقد ، فى ثلاثة أشياء . فقد ربط بين فرصة بريطانيا فى النصر وفرصة الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم جعل الأمر بحيث لا مهرب من أن تكون موسكو عاملاً أساسياً فى السلام . ولما كانت موسكو تقف إلى جانب فكرة الإنتاج المخطط من أجل استهلاك المجتمع ، ولما كان ، إلى جانب هذا ، انتعاشها من تضحيات الحرب سيدفعها إلى التخطيط على نطاق أوسع وأشد كثافة ، فإن المشاركة البريطانية الروسية ستضع معدلاً نسبياً لسرعة التعمير لدينا ، وهو معدل لا حدود لأهميته . وثانياً ، لا يستطيع إنسان ألا يلاحظ أن مثالية مجهود الحرب فى هذه البلد « بريطانيا » قد بلغت ، على الأقل فيما يتصل بالعمال ، مستوى جديداً لآتنا فى شركة مع موسكو ، إن آمال العمال فى « الثورة » الأصلية قد انتعشت بصورة ملحوظة . وأنا لا أنكر بطبيعة الحال أن انتعاش هذه الآمال قد أثار الشكوك لدى دعاة النظام القائم ، إن حدث « مور — برا بازون » ليس بلا مغزى . بيد أن مما له مغزى أيضاً أنه حتى ولا حكومة « تشرشل » تستطيع أن تتحمل تكرار مثل هذه الحوادث . أن هيبة مستر « تشرشل » التى لا يعلى عليها هى وحدها التى استطاعت أن تنبذ وزيراً فى مركز كولونيل « مور — برا بازون » . والنقطة الثالثة ذات الأهمية فى ظهور روسيا فى الميدان هى الاحتمال الكبير ، بعد أن تم هزيمة الهتلرية ، من أن المبادأة الاجتماعية فى فرنسا وجنوب شرق أوروبا ، وربما فى ألمانيا وإيطاليا أيضاً ، ستتحرف بسرعة نحو اليسار المتطرف . فليس

من المحتمل أن تظهر حكومات مستقرة هناك إلا على أساس التدمير الكامل تقريباً للعلاقات الطبقيّة القائمة في هذه البلاد . ولا أعتقد ، أمام هذه الآفاق أن الرأي العام في بريطانيا من المحتمل أن يرضيه شيء إلا إذا شرع حكامها في القيام بتجارب اجتماعية على نطاق واسع . ولا أظن أنهم يستطيعون الشروع في هذه التجارب دون تغيير حيوي في العلاقات الإنتاجية لمجتمعنا . وهناك في الواقع احتمال آخر لا بد أن أوجه ، آسفاً ، الانتباه إليه . إن هزيمة « هتلر » خاصة إذا طالت الحرب ، ستترك الولايات المتحدة القوة الإقتصادية المسيطرة ، بمعنى حقيقى ، في العالم خاصة بعد أن صار دخولها الحرب بوصفها دولة محاربة ضرورياً . ومن المحتمل ، بالنظر إلى أوضاع القوى الإقتصادية في الولايات المتحدة ، أن يكون نفوذها بعد الحرب رجعياً أكثر منه تقدماً . فعظم رجال الأعمال الأمريكيين يكرهون سياسة « الصفقة الجديدة » (New Deal) بشدة ، وكلما كانوا أقوى كانت كراهيتهم أشد ، وهم ينظرون إلى الإصلاح الاجتماعى بوصفه نقيض الإنعاش الاقتصادى . وتنتهى مدة رئاسة مستر « روزفلت » فى سنة ١٩٤٤ ، وهناك ظروف ، مما يمكن تصوّره على الأقل ، يكون فيها خليفته ، مثل « هاردنج » و « كوليدج » ، أساساً ممن يمثلون المصالح الإقتصادية الكبرى فى أمريكا . وعندئذ من المحتمل ، على الأقل ، أن تكون شروط المعونة التى تقدمها أمريكا فى هذه الحالة للإسراع بالإنعاش الأوروبى - وسيكون هذا العون ضرورياً - شروطاً يقصد بها المحافظة على علاقات الإنتاج فى أوروبا بصورة تتفق مع رأسمالية « حرية التعامل » (Laissez faire) التى يساويها رجال مثل مستر « جوزيف . ب . كندى » بالديموقراطية . ومما لا شك فيه أن نفوذ الولايات المتحدة فى تسويات ما بعد الحرب سيكون ساحقاً ، وما زال الوقت مبكراً جداً للتنبؤ باتجاهه .

ولست هناك صعوبة تذكر فى التنبؤ فى موقف من موقفين . فإذا

هزم « هتلر » خلال سنة ١٩٤٣ ، فإن قوة الرئيس « روزفلت » كلها وهيبته ستوجهان ، بلا ريب ، نحو توطيد أسس ديموقراطية تحررية فى جميع أنحاء العالم . وأيضا ، إذا شرعت بريطانيا قبل نهاية الحرب فى القيام بتجارب اجتماعية عميقة ، فإن آثارها فى الولايات المتحدة قد تقضى باستبعاد أى مرشح رجمى عن « البيت الأبيض » حتى عندما تنتهى مدة رئاسة الرئيس « روزفلت » الثالثة . وفى الحالة الأولى من المحتمل أن تكون التعهدات الأمريكية قد ضمنت فى سنة ١٩٤٦ لأوروبا أن نفوذ الولايات المتحدة سيستمر متحررا ومتفتحا للفكرة الدولية فى نفس الوقت . وستحدث نفس النتيجة فى الموقف الثانى لأن عملنا سيدعم تلك القوى التى تعتمد سياسة « الصفقة الجديدة » على هيبته ويضفى على هذه القوى سلطة جديدة . إن مصيرها مرتبط . بمعنى حقيقى ، بالمبادئ التى تشكل مستقبلنا نحن على أساسها .

ومن هذه الزاوية أرى أن مصير أوروبا سيتوقف ، فى أى من هذين الموقفين ، على بقاء القوى التى فرضت سياسته « الصفقة الجديدة » فى أمريكا فى الحكم . ومن هذه الزاوية أيضا ، يعنى هذا المقام أن الآن هو اللحظة المناسبة للبدء فى عملية التغيير الجذرى فى بريطانيا . لأنه لن يساعدنا فى مستقبلنا مثل نصر نحززه بينما الرئيس « روزفلت » فى البيت الأبيض ، وليست هناك خطوة لتحقيق ذلك النصر أكبر من مضاعفة مجهودنا الإنتاجى . بيد أننا إذا أردنا أن نضاعفه فإن تغيير العلاقات الإنتاجية هو السبيل الممهد نحو هذا الهدف وبدونه سينقصنا ذلك العزم والمثابرة اللذان لا تستطيع أية مصلحة قائمة أن توقفهما . وإذا لم نستطع أن نعبر الهوة بين قوة ألمانيا وقوتنا فى مثل هذه الفترة ، فإن الوقت الحاضر يظل اللحظة المناسبة للشروع فى التغيير الجذرى . لأن ذلك سيتيح لأمريكا الفرصة الهائلة من مشاهدة ديموقراطية رأسمالية تستطيع ، بالرضا ، أن تخلق الظروف

التي يصير فيها استئناف الرخاء المتزايد ممكناً . ومن العسير أن نبالغ في الآثار السيكلوجية لهذا في الولايات المتحدة . فستقوم هناك مطالبة ذات قوة لا تتحطم بتجربة موازية . وسيضع ذلك للخطر حداً — الخطر للوجود بشكل واضح في الولايات المتحدة في الظروف القائمة — من أن تستغل المصالح الكبرى ضرورة الحرب الملحة لخلق النضال من أجل استمرار سياسة « الصفقة الجديدة » وستضع في عون المجهود البريطاني الروسي كل قوة العمال الأمريكيين المنظمين وطاقاتهم ، كما أن إقدامنا على هذه التجربة سيقضي على كل قيمة دعائية للأسطورة النازية من أن حكم القلة الثرية في بريطانيا يخفى حقيقة أمره وراء قناع من القوالب الديموقراطية . إني أعتقد أن وقع هذه السياسة من جانبنا سيتيح لأصدقاء الديموقراطية والولايات المتحدة تلك الفرصة الجديدة من القوة التي يتوقف عليها جزء كبير من مستقبل أوروبا .

وذلك لأننا يجب أن نفهم بوضوح أنه بينما الشعور الأمريكي يميل بصورة ساحقة إلى هزيمة « هتلر » ، فإن علاقة المصالح الأمريكية بالأوروبية لازالت قضية معقدة محل شك ، ويتوقف قسم كبير منها على تاريخ انتهاء الحرب . وقسم كبير منها أيضاً يعتمد على مدى عمق مشاركة الولايات المتحدة في الصراع الفعلي عند نهاية الحرب . فالأدلة التي تتراكم لدينا تشير إلى أنه كلما طال أمد القتال زاد احتمال أن تتقاضى المصالح الأمريكية الكبرى ثمننا باهظاً لما تقدمه من عون ، وتضاعف الأدلة على أنها ستنتهز فرصة نشوة القتال في استرجاع ما منيت به من خسائر في فترة المدتين الرئاسيتين الأوليين لمستر « روزفلت » . فمن الأهمية بمكان أن وجهة نظر رجال مثل السفير السابق « كندى » منتشرة على نطاق واسع بين أقطاب الصناعة في أمريكا ، ومن المهم أيضاً أن شباب أمريكا ظل لدوافع مختلفة تماماً ، ينفر طوال هذه المدة نفوراً عميقاً من الاشتراك في الحرب .

إن الروح الانعزالية في أمريكا أعمق بكثير مما يستخلصه المرء من نظرة سطحية أو من الدعاية .

وهناك بطبيعة الحال أسباب كثيرة لكون الحالة كذلك . وليس في وسعنا أن نفعل كثيراً ، نسبياً ، فيما يتعلق ببعض هذه الأسباب ، مثل موقف الأمريكيين الإيطاليين والأمريكيين الألمان تجاه الوطن الأم ، كما لا ينتظر أن يخفى قلق أولئك الذين يشاركون مستر « كندى » في وجهة نظره التي تدعو إلى صلح يقوم على التفاهم ، إلا إذا انتقلت الحرب مباشرة إلى شواطئ أمريكا ، وعندئذ فقط ، وحتى هذه اللحظة ، يظل الاتجاه نحو « التهدئة » طبيعياً بالنسبة لهم كما كان بالنسبة للمصالح الممثلة في بريطانيا حتى بدا عدم جدواه بصورة نهائية بالاستيلاء على براغ في مارس سنة ١٩٣٩ . إن ما نستطيع أن نفعله هو التأثير في تلك القطاعات من الرأي الأمريكي التي لديها ، بطابعها ، إقبال على الاستجابة للأفكار العظيمة . ولن يتيسر لنا استثارة هذه الاستجابة بواسطة الوعود الخلابية عن سلوكنا في المستقبل ، ولكن بالشروع فعلاً في تحقيق هذه الوعود الآن . وهذه هي الطريقة الوحيدة الحقيقية التي نستطيع بواسطتها أن نجذب مثالية الشباب الأمريكي ، فليس هناك طريقة أخرى تحرره بها من الميراث الثقيل من خيبة الأمل الذي خلفته الحرب الماضية . وهذه هي الطريقة الحقيقية الوحيدة التي نجذب بها ذلك القطاع من الرأي الأمريكي الذي جعل طوال مدة رئاسة مستر « روزفلت » ، يسعى بكل قواه في تدعيم أسس الديمقراطية الأمريكية ، والذي رأى في الحريات الأربع الطريق الوحيد نحو هذا الهدف . وإذا لم نستطع أن نجذب هذه العناصر في الرأي الأمريكي إلى جانبنا فقد نجد ، عند نهاية الحرب ، أننا خلقنا جوا من الرأي الأمريكي يحس بخيبة أمل فيما يتصل بعلاقته بأوروبا أكثر مرارة من تلك

التي خلفتها تجربتها للماضية في الحرب . ولست في حاجة لتأكيد مدى ضخامة مثل هذه الكارثة .

- ٥ -

وكل هذا يعنى شيئين . أننا لن نستطيع ، بأى معنى نهائى ، أن نكسب هذه الحرب إلا إذا جعلنا فكرة مجتمع أكثر عدالة جزءاً من السياسة التي نقيمها فعلاً في كسبها ؛ ونحن لا نستطيع أن نبني مجتمعاً أكثر عدالة الآن إلا إذا كانت قوى الامتياز على استعداد للتعاون في هذه المهمة . ولا أجرؤ على التنبؤ بما إذا كان هذا التعاون ممكناً . وأنا أعترف تماماً بأن ذلك يكون ظاهرة من أندر الظواهر في التاريخ ؛ وأعترف أيضاً أنه لم يحدث ، حتى منذ سقوط فرنسا ، ما يوحي بأن الطبقة الحاكمة في بريطانيا قد أدركت دلالات موقفنا . فتشريعات حكم « تشرشل » لم تمس أية نقطة حيوية في العلاقات الإنتاجية لمجتمعنا . ولم تعلن أى خطط للتعير في بريطانيا يستطيع المرء أن يتبين فيها أى أثر للجرأة أو الشجاعة . ففي التربية والصحة العامة والإسكان يستطيع المرء أن يرى المناورات القديمة ، لاحتلال المراكز من جانب المصالح القائمة ، التي تماثل تماماً ما حدث في تجربة سنة ١٨ - ١٩١٩ . فالعمال يدعون إلى القيام بالتضحيات ، ويتفضل أصحاب الامتياز ، كما هي عادتهم ، فيضعون أولئك الذين يحملون ، بدون تدمير ذلك العبء الذي يفرضونه ، تحت رعايتهم .

ولا أعنى مطلقاً أن الطبقة الحاكمة في بريطانيا تتقاعس عن القيام بنصيبها الكامل في الالتزامات العسكرية في الحرب ؛ فسجل « سلاح الطيران الملكي » وحده شهادة أبدية على شجاعتها . بل إنى أعنى أنها لا تستطيع أن تتصور عالماً لا يكون فيه حق الحكم متصلاً بذلك للزيج من الميلاد والثروة الذي ظل يتمتع منذ الحرب الأهلية في القرن السابع عشر بقوة تشكيل مصائر بريطانيا . فتفكيرها متشرب تماماً بتقاليد هذه القوة بحيث

يبدو أنها لا تستطيع أن تتصور الحاجة إلى أسس جديدة . وحتى
مستر « تشرشل » ، الذى تمثلت فيه إرادة الأمة فى النصر بهذه الصورة
الفائقة ، لا يستطيع أن يهرب من دلالات هذا التقليد . فهو مثل
« مارلبورو » جديد « يركب حصانه فى الزوابع ويواجه العاصفة » .
ولكنه يفكر فى ميراث عظيم يحافظ عليه لا فى عالم جديد يغزوه . فهو
يقاوم للمعركة القديمة من جديد ضد « العاهل العظيم » الذى يريد أن يسيطر
على أوروبا ، فلا يرى فى الصراع الذى يتزعمه إمكانيات جديدة هائلة يستطيع
أن يتحكم فيها ويوجهها نحو تحقيق المهمة التى أخذ على عاتقه القيام بها .
وهو يستطيع أن يهتز حماسة بما يديه الرجل العادى فى « كفنترى »
أو « ميرسيسايد » وفى « ايست اند » بلندن أو أزقة « جلاسجو »
من شجاعة . يأسر خياله ذلك المشهد الرائع لشعب ينظم نفسه طواعية للدفاع
المدنى . ويستطيع أن يتحدث عن أسطورة المراكب الصغيرة فى « دنكرك »
فى عبارات ما كان « ثيوسيديس » ليتبرأ منها لو نسبت له . ويستطيع
أن يفعل بهجوم « هتلر » على الاتحاد السوفيتى بحيث يسمو على كل عواطف
ماضية . ومع ذلك لا يلح وراء كل هذه الأشياء القوى اللاشخصية الضخمة
التي اشتركت فى تكوينها . ويقاوم الحرب مثل ارسطقراطى عظيم يتطلب
شرفه أن ينتصر لأن الارستقراطى يقبل التحدى . ولا يحارب مثل سياسى
عظيم يرى فيما وراء النصر الفرص التى قد يتيحها .

وإنى أقول ذلك لأنه ليس من بين الساسة الذين قضوا حياتهم فى معترك
بريطانيا التقليدية من رأى بوضوح أكثر ، أو بشجاعة أكبر ، فى سنوات
ما قبل الحرب ما رآه مستر « تشرشل » من أن « هتلر » يعنى الحرب ؛
كما لم ير أحد منهم العواقب البشعة بالنسبة لبريطانيا من استعدادات « هتلر »
للحرب أكثر وضوحاً مما رآها هو . بيد أنه من الواضح تماماً أن مستر
« تشرشل » لم يفهم مطلقاً القوى الاقتصادية التى كان « هتلر » ممثلاً لها ،

ولا الأسباب التي جعلت الغالبية الساحقة من حزبه من « المهدئين » ، حتى شارف الأمر على نهايته . وهذا هو ، في اعتقادي ، الاستنتاج السليم من حقيقة أن مستر « تشرشل » لم يفهم إلا بعد دخول إيطاليا الحرب أن « موسوليني » يمثل نفس مجموعة القوى التي يمثلها « هتلر » . فقد أدرك في سنة ١٩٣٣ حقيقة أن « هتلر » خطر يهدد قوة بريطانيا ، ولكن دلالات الفاشية الإيطالية لم تحركه لأن « موسوليني » لم يكن في وقت من الأوقات خطراً يهدد سلطة بريطانيا ، إلا بوصفه تابعا « لهتلر » . وهو يشعل الحرب في شجاعة وبطريقة ممتازة حتى يحافظ على هذه السلطة . وليس هناك مجهود لا يبذله أو تضحية ليس على استعداد لتقديمها الإبقاء عليها . إن الرجل الذي استطاع بإيماءة سامية أن يعرض على فرنسا الاتحاد ، والذي استطاع بإيماءة أخرى أن يحو سوء التفاهم مع روسيا الذي استمر جيلا ، لم يكن ينقصه شيء من القوة التقليدية للأرستقراطية حتى يرتفع إلى مستوى الأحداث . وأنا أعرف مدى عمق الإلهام الذي منحه مستر « تشرشل » للناس الأحرار ، لا في بريطانيا وحدها ، بل في العالم أجمع . وإن إعجابي به لا يفوقه إعجاب .

ومع ذلك فرأيت أن مستر « تشرشل » لم ير الطبيعة الحقيقية لهذه الحرب كما لم ير « بيرك » طبيعة الثورة الفرنسية . وهذا هو السبب في أنه يحاول إشعال حرب شاملة دون أن يكيف إطار علاقاتنا الإنتاجية لعواقبها . وهذا هو السبب في أنه استطاع أن يعلن أننا نقاتل في سبيل الديمقراطية والحرية ويترك في نفس الوقت مشكلة علاقاتنا مع الهند بلا حل . وهذا أيضاً هو السبب في أنه يصر على أن ما يهمه هو المحافظة على بريطانيا « التقليدية » . والسبب كذلك في أنه لم يفهم ما يعنيه تعديل قانون « النزاعات للمهنية النقابية » الذي صدر في سنة ١٩٢٧ ، والذي يعد هو شخصياً مسئولاً عنه إلى حد كبير ، بالنسبة للملايين من العمال . أن الفروض التي يقوم عليها

تفكير مستر « تشرشل » ، حددها العالم القديم الذى يموت ، كما كانت الفروض التى يقوم عليها تفكير « بيرك » محددة بعالم ١٧٨٩ ، فهو لا يستطيع أن يرى ، كما لم يستطع « بيرك » أن يرى ، معالم العالم الجديد الذى يجاهد حتى يخرج إلى النور .

وإذا كان مستر « تشرشل » ، بمواهبه العظيمة فى القلب والعقل ، وبشجاعته فى المخاطرة ، وبعدم قدرته النبيلة على قبول الهزيمة ، يتطلع إلى الماضى مستلهما وحيه ، فإنه مما لا يدعو إلى العجب أن أولئك الذين يقودهم لا يرون أبعد مما يرى إلا نادرا . فلورد « هاليفاكس » يتحدث بلغة المذهب الذى يقول بحق رجال الدين فى الإشراف على تصرفات الناس وهو المذهب الذى ظلت الكنيسة تبشر به ألفى عام دون أن تستطيع تطبيقه ، ولا يبدو أن مغزى مذهب استطاع أن يكيف نفسه مع الرق والإقطاع والرأسمالية قد تبلج لذهنه . ويجدد مستر « إيدن » أيديولوجية ديموقراطية المحافظين (Tory) فى لهجة « دزرائيلى » الذى كتب « سبيل » ؛ ولكن لا يبدو أنه قد استنتج من مسلماتها الوجود المستمر لطبقة متميزة لم تشعر ، تاريخيا ، بمقتضيات النبل إلا عندما أحست بأنها تستطيع أن تقوم بها دون أية تضحية لاداعى لها بالعوامل التى توطد سيطرة الامتياز على الطبقة . وسير « كنجسلى وود » ، الذى ظل طوال هذه المدة مصراً على التعامى عن دلالات الهتيرية ، يمثل وجهة النظر الأصلية لرجل الأعمال المحافظ ؛ فالصكوك يجب أن تدفع لأن الإفلاس مغل بالشرف ، والتضخم النقدى خطر ؛ ولكننا لم نسمع كلمة واحدة من سير « كنجسلى وود » تشير إلى أننا وصلنا إلى حقبة يتطلب الأمر فيها بإلحاح مفهومات اقتصادية واجتماعية جديدة .

وباختصار ، أن الحزب الغالب فى « الحكومة القومية » يتحرك نحو مجتمع مخطط دون أى مجهود جدى لأن يرسم لنفسه صورة لطبيعة التخطيط

وإمكانياته . فهو يفترض أن ما أطلق عليه مستر « تشرشل » ، « بعض الإجراءات العملية في التعمير » ستواجه مقتضيات الموقف بصورة ما . ومع هذا فهو يدرك في قلق أنه إنما يواجه دلالات ذات طابع ثوري حتى وهو مستمر في اتباع سياسة « تسيير الأمور بصورة ما » القديمة . وحقيقة أنه يتبع هذه السياسة هي ، بطبيعة الحال ، التي تدفع الحزب الشيوعي إلى الاصرار على أن قيام ثورة عنيفة أمر لا مفر منه . وإذا لم يحدث تكيف بالرضا فإن الالتجاء إلى العنف يبدو بوضوح في طبيعة الأشياء التي تواجهنا .

وقد تكون النبوءة الشيوعية صحيحة ، وإن كان هناك شيئان مهمان نقولهما عنها . فأولاً ، ليس هناك سبب يدعونا إلى افتراض أن الطبقة العاملة ستنجح في ثورة عنيفة إلا إذا وجدت الظروف المؤدية إلى النجاح . ولا أستطيع أن أتصور وجودها بسهولة إلا بعد تجربة طويلة من حكم طاغ ، ولا يوجد حتى الآن دليل واضح على أن هذه التجربة ستحدث . والسبب الثاني متصل بجذور الفلسفة الشيوعية في التاريخ . فهذه الفلسفة تغفل ملاحظة أن انتصار البورجوازية على الارستقراطية الإقطاعية لم يتم إلا بعد أن حصلت على قوة السيطرة الاقتصادية في المجتمع وكان في استطاعتها ، بتجربتها وقدرتها ، أن تتولى مباشرة حكم الدولة . فقد سيطرت على علاقات الملكية ، وكانت قد غيرت الحضارة . ولم يصر في وسعها إتمام الخطوات الأخيرة في الاستيلاء على قوة الدولة إلا بعد أن اكتملت هاتين العمليتين . ولم يحقق العمال في بريطانيا أيًا من هذين الأمرين . فالقوة الاقتصادية للسيطرة ما زالت كلها تقريباً في أيدي الطبقة الوسطى ، وحضارة مجتمعنا قد بدأت فقط تتأثر بالتغيير في قوى الإنتاج في مدينتنا . والخطر الذي نواجهه هو أن للمثالي الذي ضربه الاتحاد السوفيتي — وهو مثال ما زال وحيداً في طابعه — قد يؤدي إلى مغامرة غير مكتملة النضج تؤدي إلى

إيقاف العملية الديمقراطية لدوافع مماثلة لتلك التي أدت إلى القضاء عليها في الخارج .

وأنا لا أنكر لحظة واحدة الضرورة الملحة لتغيير عميق في العلاقات الإنتاجية في مجتمعنا ؛ بل على العكس ، لقد قلت إنه الشرط الضروري لاستئناف رخاء يتسع ، ومن ثم فهو الأساس الذي عليه وحده يمكننا أن نحفظ بحكم ديموقراطية في بريطانيا . ولكني أقول أيضا إنه إذا لم يحدث هذا التغيير العميق بقدر كاف من الرضا يجعل أية مقاومة بالعنف تبدو مقامرة غير مشروعة للطبقة الحاكمة ، فإنه من المحتمل ، في ظروفنا الخاصة ، أن يكون التغيير مقامرة غير مشروعة من جانب العمال أيضا . ومن ذلك أستخلص شيئين . أستخلص أولا أن الجو العقلي للتغيير العميق ليس متيسرا لنا إلا في الفترة التي تحطم فيها شدة الخطر ، على نطاق واسع من الرأي ، للموانع العادية للامتياز . وأستخلص ثانيا ، أنه إذا فأت هذه الفرصة المتاحة لنا الآن فإن الطبقة العاملة لن تكون في وضع يسمح لها بالدفاع بنجاح عن حقها في الشروع في مثل هذه التغييرات عندما تصبح هذه الطبقة هي الحكومة المعترف بها للبلاد بالطرق الدستورية .

وقد ناقشت فعلا الاستنتاج الأول من هذين الاستنتاجين ؛ فقد شرحت لماذا لا يحتمل أن ينظر حزب المحافظين ، بسبب تكوينه — وهو أساسا الأداة السياسية للامتياز الاقتصادي والاجتماعي في بريطانيا — بعيدا في طبيعة الأشياء إلى درجة كافية بحيث يتنازل عن حيازة القوة . والاستنتاج الثاني يفترض أن هناك ثلاث احتمالات أمامنا عندما تنتهي هذه الحرب . فمن المحتمل أن يحفظ حزب المحافظين بالحكم ويتناول مهمة التعمير بروح تنكر الحاجة إلى التغيير العميق . وفي هذه الحالة ستظهر بسرعة عدم قدرته على خلق ظروف الرخاء للتزايد . وعندئذ إما أن يرغم على إخلاء الطريق لحزب العمال ، أو أن يضع حدا ، بصورة أو بأخرى ، للديموقراطية البرلمانية

في هذه البلاد . فإذا أخلى الطريق لحزب العمال فإن هذا الأخير ستكون لديه على الأقل فرصة البدء في التغيير الجذري ؛ ولأن الرأي العام ، افتراضا ، سيكون في صفه فإنه سيشرع في تجربته في ظروف مواتية إذ سيكون خصومه في موقف الدفاع وقد سحبت منهم الثقة . أو من المحتمل ، ثانيا ، أن يكون الشعب في حالة مزاجية عند نهاية الحرب تؤدي إلى انتصار مباشر لحزب العمال . وفي هذه الحالة أيضا سيكون له الحق دستوريا في البدء بالتجربة ، وستكون قوة المقاومة لدى خصومه ، رغم أنها لم تتحطم مطلقا ، قد ضعفت بصورة خطيرة بسبب المركز الاستراتيجي الذي يحتله الحزب .

ويتوقف كلا هذين الاحتمالين ، في حدود قدرتنا على الاحتفاظ بالسلام الاجتماعي ، على نوع الاستعداد الفكري والروحي لحزب العمال للقيام بمهمته . فعليه أن يعرف بدقة ماذا يريد أن يفعله . وعليه أن يكون مستعدا لعمله في شجاعة وتصميم . ويجب أن يبني من رجال ونساء يصلحون لأن يكونوا وسائل هذه الأهداف العظيمة ؛ فإن أي مدى نستطيع أن نثق أن هذه الصفات ستتحقق .

إنه سؤال من العسير الجواب عليه . إن ما حققته الحركة العمالية في بريطانيا كان ، من أي ناحية نظرت إليه ، عظيما . فبناء الجمعيات التعاونية والنقابات بمجهود أقل من مائة سنة عمل ممتاز . وقد أظهرت في الحكم المحلي ، خاصة في لندن ، قدرة في الجيل الأخير لا تقل عن قدرة أي من منافسيها . كما أظهرت في بعض نواحي بذاتها من مدتي حكمها ، خاصة في الشؤون الدولية ، تفهما للواقع يغلب أنه كان سينقذ أوروبا من الصراع الحاضر لو لم تنته مدة حكمها فجأة في سنة ١٩٣١ ؛ ومما هو جدير بالملاحظة أنها في أزمته سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠ هيأت توجيهها للأمة توقف عليه ، كما أثبتت الحوادث ، استقلالها وسلامتها . ويحظى حزب العمال بإخلاص وولاء طوعية من جانب أعضائه لا يستطيع أن ينافسه فيها حزب آخر في هذه البلاد .

وأعتقد أن هذا كله صحيح ومهم في أي تقدير متوازن . ولكن يكون من السخف أن تنكر أن هناك نواحى نقص خطيرة في حزب العمال لا يستطيع أى مراقب أمين أن يراها دون خوف . فالطريق إلى السلطة في صفوفه طويل وشاق ، ومن ثم تجنح زعامة الحزب فيه إلى أن تكون من نصيب رجال في نهاية أواسط العمر عندما يكون شيء ، على الأقل ، من مرونة العقل وطاقته قد ولى ، إلا لدى رجال غير عاديين . بينما التغييرات الاجتماعية العظمى تكون عادة من صنع حكومة شابة ، وخاصة في الأوقات الثورية . وقد كان ضعف حزب العمال منذ سنة ١٩١٩ هو عدم قدرته على تكييف قوالبه لمطالب الشباب في التمثيل ، فليس هناك سوى عدد قليل من الشبان بين أعضائه في مجلس العموم ، وعدد الشبان من مرشحيه أقل من ذلك نسبيا . واتجاهه هو أن يعتبر المقعد الأمين في المجلس المكافأة المناسبة لسنوات طويلة من الخدمة النقابية ، ومن ثم يدخل عدد غير قليل من ممثليه في البرلمان في سن لم يعد أمامهم فيها أمل في مستقبل سياسى خلاق . كما أنه لا أمل لديه في أن يستطيع إقناع أعضائه من المتقدمين في السن ، كما يفعل منافسوه ، بالتقاعد في كرامة ؛ فالحاجة إلى المال ترغم معظمهم على الاستمرار حتى الموت أو الهزيمة . وأى شخص يعرف عن كذب شيئا عن المأساة الاقتصادية التى تنطوى عليها الاستقالة فى معظم الحالات يدرك خطورة للمشكلة . ولنضع المسألة فى عبارة صريحة ، لا يستطيع حزب أن يأمل فى حكم هذه البلاد بعد الحرب حتى يخلّى مكانا فى مجلس العموم لتمثيل كامل للجيل الذى سيكون قد اشترك فى القتال . ولم يظهر حزب العمال بعدما يدل على قدرته على مواجهة هذه المشكلة .

وهذا ، بلا ريب ، ضعف يمكن إصلاحه بواسطة التغييرات المناسبة فى الإجراءات ؛ بيد أنه من الأهمية بمكان أن تؤكد أن الحاجة الحقيقية لحزب العمال تكمن فى مجال آخر . إنه فى حاجة إلى استعادة إيمان رواده الأول

وحاستهم ، وهو فى حاجة أيضاً إلى القدرة على بهما فى السكان على نطاق أوسع بكثير من صفوف النقابات التى يوجه إليها نداءه فى الوقت الحاضر . وعليه أن يجعل رجل العلم والمهندس وطبقة المديرين يدركون أن نوع المجتمع الذى يدعو إليه يتيح لهم فرصة القوة والأمن بصورة لا تتحقق لهم فى النظام الحاضر . فعليه ، من أجل إقامة ديموقراطية مخططة ، أن يكسب جماعات ظلت حتى الآن لا تدرك دعوته إلى حد بعيد ؛ وهى جماعات ، بالإضافة إلى ذلك ، يتوقف على مساهمتها نجاح الديموقراطية المخططة إلى حد كبير .

وفى اعتقادى أن الأمر يتطلب ، حتى يكسب الحزب هذه الجماعات ، شيئاً يشبه ثورة روحية فى الحزب نفسه ؛ ومن بين أخطر قضايا عهدنا تلك التى تتعلق بما إذا كان من المستطاع القيام بهذه الثورة فى حدود الوقت الذى لدينا . وهذه الثورة الروحية ليست سهلة التحديد . فهى تعنى القدرة على تدريب قادة فى مكنتهم أن يضعوا متقضيات وجهة النظر البعيدة فوق وجهة النظر القصيرة ، ممن يستطيعون أن يؤكدوا لأتباعهم أن نظاماً تربوياً مناسباً حقيقة يساوى فى النهاية بالنسبة للعمال أكثر من إنقاص ساعات العمل اليومية نصف ساعة أو من زيادة شلن فى الأجر اليومى . وهى تعنى أيضاً القدرة على اختيار قادة لا يقبلون رأى للموظف الجالس على مقعده الذى يقول إن هذا التجديد خطر أو أن تلك المصلحة القائمة من القوة بحيث ينبغى عدم إثارتها . فهى باختصار تعنى الاستعداد لتدريب قادة تكون لديهم الشجاعة لأن يطلبوا من الحركة تضحيات على ذلك النطاق الذى يتطلبه بناء المجتمع المخطط . ولا أظن أن حزب العمال سيكون لديه قادة ، على الأقل بالنسبة الواجبة ، من هذا النوع حتى تتكون لديه تلك المعرفة التى يتطلبها بالضرورة فهم القضايا من أولئك الذين يفكرون فى الشروع فى إدخال تغييرات عظيمة .

هنا ، فيما أرى ، يكمن الخطر الجدى الذى ينطوى عليه التكوين الطبقي فى المجتمع البريطانى . فقد ظل تفوقه الإمبريالى والاقتصادى لا يواجه تحدياً

بحيث أنه لم يعط ، منذ القرن السابع عشر ، الذكاء للمكانة التي يستحقها في الشؤون العامة . ونحن الآن ندفع ثمننا باهظاً لتلك الشركة بين الإرسطراطى والمحامى ورجل الأعمال الذين تُرك في أيديهم مصيرنا مدى قرنين ونصف . فقد بنوا تلك الدولة الازدواجية التي انعدم فيها ذلك التفاهم العقلى الكامل بين الطبقات الذى نحن فى حاجة إليه الآن . فقد كان لدينا نظامان تربويان ؛ وكان لدينا جيش ، المولد والسلوك المذهب أهم فيه ، كما قال لنا مستر « للويدجورج » ، من الذكاء ؛ وكان لدينا كنيسة ، « الأسلوب المذهب » فيها أهم من كل من القداسة والمعرفة ؛ وكانت لدينا ديبلوماسية لم يكن العاملون فيها يدركون حتى وجود تسعة أعشار السكان فى البلاد التي يقومون بعملهم فيها . وحتى الحرب الماضية كان على المرء أن يترك الطبقة العاملة حتى يحظى بمركز هام فى حكومة البلاد . وخلال فترة ما بين الحربين كان ما أسمىه القاضى « هولمز » « الغرض الأساسى الذى لا يقال صراحة » للنظام أنه إذا سمح للعمال بتولى الوزارة فإن زعماءهم يجب ألا يتصرفوا على أساس الأفكار التي وصلوا إلى مراكزهم بالدعوة إليها . فحتى زعماء النقابات يصيرون ، إلى حد كبير ، أعضاء فى الطبقة الوسطى فى عاداتهم ومستوى معيشتهم عندما يصلون إلى الحكم ، ويصبح أطفالهم أعضاء فى الطبقة التي « رقى إليها » آبائهم .

إنه نظام أخرج لنا ، فى كل ناحية من نواحي الحياة تقريباً ، أفراداً غير عاديين ؛ وكان لديه ، حتى عهد قريب ، إحساس بالأمن جعل فى وسعه أن يظهر تسامحاً كريماً لا يكاد يعرفه الناس فى أى مكان آخر . بيد أنه ليس نظاماً وضع لنفسه عامداً وعن وعى هدف رفع مستوى الرجل العادى ؛ إن ذلك كان نتاجاً جانبياً لتنظيمه . فقد كان علاجه للفقر عبارة عن جهود فى ميدان الصدقة ؛ وعلاجه للجهل نظاماً تربوياً ينتهى ، بالنسبة للجمهرة العظمى من الشعب ، عند النقطة التي تبدأ للمعرفة فيها تمارس سحرها . لقد عشنا أمداً طويلاً على النتائج المتجمعة لتفوقنا بحيث أصبحنا نكيف أنفسنا بصعوبة

لفكرة أن شريعة البقاء لم تعد تلك التي أحرزنا على أساسها تفوقنا . وقد دخلنا عهداً يتوقف مستقبل مجتمعنا فيه ، أيا كانت قيمة الفرد الممتاز ، على قدرتنا واستعدادنا لتنظيم رفع مستوى الرجل العادى ، إذا أردنا أن يظل مجتمعنا ديموقراطياً .

وجدير بنا أن نتذكر أن هذا هو التحذير الذى وجهه « ماتيو آرنولد » إلى العصر الفيكتورى ، وهو تحذير ظل بلاأثر إلى حد كبير . لأنه اتهم ميت لحكامنا فى فترة ما بين الحربين بأنهم عندما خلق نظامنا الاقتصادى للملايين من المتعطلين لم تثر فيهم غيرتهم على الامتيازات التى يتمتعون بها أية رغبة فى فحص الأسس التى أدت إلى ذلك . إن المجتمع عندما يسمح لعشر عماله البالغين أن يتعفنوا وهم يعيشون على إعانة البطالة دون أن يشير ذلك إحساساً بالمسئولية لدى حكامه ، يصبح مجتمعاً لا أمل له فى البقاء . كما أن المجتمع يصبح لا أمل له أيضاً فى البقاء إذا لم يحاول ، كما لم نحاول فى سنوات ما بين الحربين ، أن يجعل علاقات الإنتاج فيه متناسبة مع قوى الإنتاج . ولم يصدر ، حتى الآن ، من ممثلى الطبقة الحاكمة أثناء سنوات الحرب ما يوحى بأنهم يرون الحاجة إلى القيام بهذه المحاولة . إن قادة حزب العمال قد أعلنوا هذه الحاجة . ولكنى لا أظن أنهم سيقنعون جبهة الأمة بإيمانهم بمبادئهم حتى يثابروا على تطبيقها . فمثل عملى واحد أوقع من عشرة بيانات بليغة .

إن علينا أن نبني مجتمعاً تسوده المساواة فى الجيل القادم وإلا كان علينا أن نهجر التجربة الديموقراطية . هذا هو البديل الواضح أمامنا . وإنها لتجربة هائلة . ولم ينجح أحد إلى الآن فيها حتى بالوسائل السلمية . وإذا شرعنا فيها الآن فهناك سببان يبرران أن لنا أن نأمل عقلا فى النجاح . الأول هو درجة اتجاه عقول الناس نحو مزاج التجديد ؛ فالجو العقلى لهذه الحرب زاهر بتوقع تغيرات كبرى . والثانى هو درجة إدراك الناس لما تتعرض له من خطر مشترك ، مما يؤدي إلى قبول تجربة لو كنا حاولنا القيام بها منذ

ثلاث سنوات ربما كانت حطمت وحدة الأمة . إن الزعامة العظيمة اليوم
تستطيع أن تضع الخطط لثورة بالرضا لن يكون من اليسور لنا أن نقوم
بها غداً .

ومهما كررنا هذا القول فإننا لا نوفيه حقه ، ومهما ثابروا في قولنا لن
نكون مبالفين ؛ فالحرب الشاملة التي تهدد الوجود القومى تتطلب
إما انتصارات عظيمة أو إجراءات عظيمة ، ولا يستطيع شعب ، كما أثبت
المثل الذى ضربته فرنسا ، أن يجتاز حرباً شاملة سليماً بواسطة البلاغة الفائقة
فحسب . وعندما نكون أمام قوى ثورية يمس وقعها أسس حياتنا القومية
لا نستطيع أن نتجاهل وجودها ، والضعف البادى فى زعامتنا الحالية أنها
تحاول تجاهلها . وهذا هو السبب ، كما قلت ، فى أن واجب زعماء حزب
العمال هو الإصرار على تحقيق للمبادئ التى يمثلها الحزب اليوم ، فإذا تركت
هذه المبادئ بوصفها أنصاف وعود لما بعد الحرب فإن كل ما ستفعله عندئذ
هو أن تمزق إرباً ما تستطيع اليوم أن تعمل على توحيده . لأنه إذا كان
واضحاً أن ثمن النصر هو الثورة بالرضا فإن الأمة ستصر على أن تتم الثورة .
إن ميراث تقاليد السامى أن لا تفكر فى بديل للنصر سوى الفناء .

ولما كانت اللحظة المناسبة للبدء هى الآن ، فإننا سننال ، فى الغالب ،
عقوبة السماح لها بأن تفوتنا . إن جميع الثورات تأتى فيها فترة من القصور
الذاتى عندما يفرض الإرهاق الناجم عن المجهود توقفاً فى عملية التجديد .
وهذه الفترة لا بد أن تأتى مع توقف القتال . ويبدو أن التكوين البشرى
يتطلب هدوءاً وراحة بعد كل فترة طويلة من الحماسة الملهمه . والإصرار
فى فترة التوقف هذه على أن نشد عزائماً لرحلة جديدة شاقة ، وخاصة لرحلة
فى المجهول ، هو بمثابة طلب المستحيل ، فبعد التمرد الكبير تأتى فترة
الترميم . وعندما يتوقف القتال ضد النازية سيريد الناس ، أكثر من أى
شئ آخر ، أن يعودوا إلى رتبة فى الفكر والعادة لا ترغمهم على التكيف

للمؤلم لعقولهم مع إثارات مقلقة . والحكم المفكر هو الحكم المناسب تماما
للأوقات غير العادية . ولكن عندما تعود العلاقات الطبيعية يبدو الحكم
المفكر دائما للمصالح القائمة في أى مجتمع لونا من الكاليات لا قبل لها به .
ومن ثم فإن رأيي هو الشيء الواضح من أننا يجب أن نجد إبان الحرب
الصعيد الذى تستطيع الديمقراطية أن تعمل فيه ، وإلا فالغالب أننا لن نجده
أبدا . ويبدو لي أن هذا الدرس هو أبرز ما نخرج به من تجربة سنوات
ما بين الحربين . وخاصة هو أبرز ما نخرج به من تجربة فرنسا . إن الأمة
تستطيع أن تبني ، في بوتقة الحرب القاسية ، نمطا للإصلاح يجعل الانتعاش
بعد الحرب في حيز الإمكان ، وفي السلام لا بد لها ، كما أثبتت سياسة
« الصفقة الجديدة » في أمريكا بصورة نهائية ، أن تختار بين الإنعاش
والإصلاح . بيد أننا نواجه مشكلة أن الإنعاش على أساس علاقات إنتاج
فترة ما قبل الحرب لم يعد يتفق مع استئناف رخاء يتسع . وقد كان هذا
واضحاً فعلاً قبل سنة ١٩٢٩ . وهو يفسر الريبة المتزايدة في المبدأ الديمقراطي
بين أولئك الذين وجدوا في تطبيقه تهديدا للمصالح التى اعتقدوا أنها تتعرض
للخطر من هذا المبدأ . وأى حرب في سبيل الديمقراطية لا تخلق الظروف
التي يستطيع المبدأ الديمقراطي أن يعيش فيها لا يتوقع أن تحقق أهدافها
أكثر مما فعلت حرب ١٩١٤ . وليس هناك من عاش خلال أيام النصر بعد
١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ويستطيع أن يشك في رغبة الناس في « جعل العالم مكانا
أمينا للديموقراطية » . ولكن ظروف هذا الأمن لم تخلق عندما كان الناس
مستعدين لقبولها . وأى إرادة تعمل بدون الظروف التى يتطلبها تحقيقها
لا بد أن تظل خاوية لا جدوى من وراءها . وليس هناك حديث عن إعادة
البناء بعد الحرب يكفى وحده لأن يكفل لإعادة البناء أساسا . فإما أن
نقوم بالثورة أثناء الحرب ، أو تفرض هى نفسها علينا عند نهايتها . ولكن
في هذه الحالة الأخيرة ستكون الديمقراطية والحرية أولى ضحاياها .

الفصل السادس

الجانب الدولى

- ١ -

عند نهاية الحرب الماضية كانت الآمال كبيرة فى أن المشاكل الرئيسية فى سياسة القوة قد حلت أخيراً . فقد بدت الحكومات الديمقراطية فى كل مكان منتصرة ، وبدأ أن إنشاء عصبة الأمم قد كفل جهازاً من المتوقع أن يتم نزع السلاح عن طريقه وكذلك تسوية المنازعات الدولية بالطريق السلمى . وكان رد الفعل ضد الروح العسكرية عميقاً ، وكانت رغبة الناس الشديدة فى العودة إلى مهام التعمير الخلاق سمة من أوضح سمات الوضع السياسى . وقد بدا واضحاً ، حتى لمراقب فى هدوء فيلد مارشال « سمطس » وعدم تحيزه ، أن « الإنسانية قد شدت رحالها ، وعزمت على السير » .

وخلال عشر سنوات من صلح فرساي جعلت الوقائع من الحلم أنقاضاً . وفى ظنى أن السبب فى ذلك لم يكن أن المعاهدة التى أبرمت فى هذا الصلح معاهدة سيئة فى ذاتها ، وأيا كان الأمر فإن معظم أخطائها الواضحة كان قد تم إصلاحها فى سنة ١٩٢٩ . بل إن السبب هو أن الساسة الذين تولوا الأمر أبرموا معاهدة خطأ . فقد كانوا يواجهون فعلاً مشاكل القرن العشرين ، ولكنهم حلوا المشاكل التى ورثوها من القرن التاسع عشر وتركوا لعصبة الأمم أن تحل المشاكل التى أغفلوا معالجتها . ولكن ما نسوه كان ، أولاً أنهم لم يخلقوا الظروف التى تستطيع عصبة الأمم فيها حل هذه

المشاكل ، وثانياً أن العدد الكبير من الدول ذات السيادة التي صنعوها خلقت مجموعة من المصالح القائمة ، كما أكدت مجموعة أخرى ، كان لابد أن تؤدي ، وهي تجمع القوى في اندفاعها ، إلى زيادة حدة عدم التناسب بين مشا كل العصبية وقدرتها على حلها .

وذلك لأن القضية الأساسية التي كانت قد صارت فعلاً من الأهمية بمكان في فرساي هي انهيار علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي إذا أريد لها أن توضع في إطار الأنظمة الديمقراطية - وقد زاد من حدة هذا الانهيار خيبة الأمل بين الأمريكيين التي أدت إلى عودة أمريكا إلى سياسة العزلة . والواقع أن إيقافها قبول المهاجرين الأوروبيين بترحاب واتباعها سياسة جبركية مرتقعة اتحدت على غلق صمام الأمان في عالم يعتمد على بعضه البعض اقتصادياً . وبمجرد أن انقضى وهج الشعور الفياض الذي انتشر بعد الحرب ، صار من الواضح أن المستقبل يعني أما تكييفاً لعلاقات الإنتاج بطريقه تجعل في مكنة الديمقراطية البقاء ، أو كبديل لهذا ، صراعاً في سبيل البقاء بين مجموعات من الدول القومية يؤدي ، إن أجلاً أو عاجلاً ، إلى حرب ثانية .

وهذا هو الموضوع الرئيسي على المسرح الدولي في سنوات ما بين الحربين ؛ وهو تناقض بين إمكانيات إنتاج هائلة وفقير منتشر على نطاق واسع فعلاً . إنه تناقض بين آمال متوثبة وخبية أمل مريرة . وليس هناك قارئ لما كتب في هذه السنوات ، خاصة في المجال الاقتصادي ، يستطيع ألا يلاحظ اتساع الهوة بين ما توقعه الناس من آمال وقدرة الساسة ، داخل إطار علاقات الإنتاج القائمة ، على تحقيقها . فقد بدا المشهد معدياً لاقتصاديات وفرة ، ولكن للمصالح القائمة لعلاقات الإنتاج للوجود فرضت اقتصاديات ندرة . فالأمم المنتصرة في داخل هذا الإطار ، كانت تتوق إلى الاحتفاظ بميزاتها الموروثة فوق كل شيء آخر ، وكانت الأمم المهزومة ، أو التي أصيبت بخيبة

أمل ، تتوق فوق كل شيء آخر إلى إيجاد وسائل تتغلب بواسطتها على وضعها الأدنى . ووضعت علاقات الإنتاج حداً أعلى للتكيف للممكن ، وهو حد لم يكن مناسباً للمرة للمشاكل التي وضعت أمام سياسة الدول العظمى .

ومعظم الآراء التي تعرضت لوصف كنه القضية ، وخاصة الآراء الأكاديمية ، كانت بعيدة عن الصواب ، لأنها افترضت أنه إذا توفر حسن النية فإن المشكلة القائمة مما يمكن حله داخل القوالب التي تفرضها علاقات الإنتاج القائمة . فقد كان هناك مفكرون ، مثل الأستاذ «جيلبرت موراي» ذهبوا إلى أن الحاجة الأساسية هي الحد من السيادة ، وهو رأى يفترض أن السيادة مثل صنوبر مياه يفتح ويغلق كما نريد ، بدلاً من أن يرى سيادة الدولة بوصفها أداة لحماية نظام بذاته من علاقات الإنتاج . وأنه ما من وسيلة تجعل في الإمكان سياسياً الحد من سيادة الدولة إلا بواسطة تغيير ثورى في هذه العلاقات . وهناك آخرون ، مثل الأستاذ «ليونل روبنز» ، عزوا الداء إلى هجر «حرية التعامل» دون أن يدركوا ، فيما يظهر ، أن هذا الهجر نفسه كان نتاج تجربة «حرية التعامل» عملياً .

إن ما صار واضحاً ، فوق كل شيء آخر ، في سنوات ما بين الحربين ، هو اعتماد الأنظمة الديمقراطية على اقتصاديات التوسع . وبمجرد أن تصير هذه غير متيسرة ، فإن التناقض بين دلالات الرأسمالية ودلالات الديمقراطية يصبح مما لا يمكن التغلب عليه . وقد جعل الخوف من أن تتكرر التجربة الروسية ، المستفيدين من الرأسمالية في كل مكان يقفون موقف الحذر ، وحينما كان التقليد الديمقراطي ضعيفاً كما في إيطاليا وألمانيا ، تم القضاء عليها بسهولة نسبية . ولما كان إحلال الفاشية محلها ترك ، كما حاولت أن أثبت في فصل سابق ، المشاكل الكبرى للانكماش الرأسمالى بلا حل ، فإن صانعى الدول الفاشية أرغموا على الشروع في سياسة إمبريالية بوصفها ثمناً لأمנם

الداخلي . بيد أنهم ما كانوا يستطيعون أن يفعلوا ذلك دون تهديد لمنافسيهم .
ومما لا ريب فيه أن « موسوليني » لم يكن بالقوة الكافية ليتحدى وحده
أيا من الدول الكبرى ، فكان لزاما عليه أن يكتفى بأسلاب صغيرة أثارت
شهية شعبه ولكنها لم تشبعه . واضطر « هتلر » إلى أن يقضى السنوات
الخمس الأولى من حكمه في إخفاء غرضه الحقيقي بينما تظاهر ، بحربه الصليبية ضد
البلاشفة ، بأنه عدو لعدو جميع المصالح الرأسمالية . ولم يقفز قفزته إلا عندما
اعتقد ، ولم يكن في اعتقاده غير محق تماماً ، أن حربا خاطفة ستأخذه رأساً
إلى هدفه . فإذا قبل الغرب هجومه على روسيا ، فقد صار سيد أوروبا ،
إن لم يصر سيد العالم . وإذا قاوم الغرب فإن انتصاره السريع على مقاومته
سيجعله في وضع لا يمكن تحطيم قوته فيه .

وبمجرد أن بدأ الهجوم سرعان ما جعلته الأسس التكنيكية للحرب
الحديثة يأخذ طابع صراع عالمي أكثر شدة بكثير ، وأوسع في دلالاته ،
من حرب سنة ١٤ - ١٩١٨ . وصار من المؤكد أنه إما أن تنتصر الفاشية
انتصاراً كاملاً ، أو أن تمنى بهزيمة كاملة ، وليس هناك شيء وسط بين هذين
البديلين . وإذا سلمنا بهزيمة الفاشية فستعود إلينا فوراً مشكلة العلاقات
الدولية بوصفها ، في جوهرها ، نفس للمشكلة التي تركها بلا حل صانعو صلح
فرساي - وهي مشكلة علاقات الإنتاج في العالم الحديث . لأننا يجب
أن نكون على ثقة من أن القضاء على الفاشية لا يخلق بنفسه الظروف
التي تكون فيها الديمقراطية والحرية في أمان ، إنه لا يخلق سوى الظروف
التي تسمح بتنظيم أمنهما ، لأن عدوها الرئيسي قد أزيل . بيد أننا نظل أمام
قضية تحقيق ذلك التنظيم .

وليس هناك شيء أخطر من الإقلال من شأن صعوبات هذا التنظيم .
فن السهل أن نرسم « مدناً فاضلة » على الورق ؛ كاتحاد إنجليزي أمريكي ،
وتعاهد أوربي وعصبة أمم جديدة ، وما إلى ذلك . إن اهتمامنا الأول يجب

أن يقوم على تذكرنا أن الديمقراطية والحرية لا تزدهران إلا عندما تتوسع النظم الاقتصادية ، وأنه ما من دولة عظمى ، باستثناء الاتحاد السوفيتي ، تسمح مبادئها بهذا التوسع . ويجب أن نضع هذا الاهتمام في ضوء إدراكنا لأن القدرة الإنتاجية للعالم ، وخاصة في الولايات المتحدة ، ستكون قد زادت بصورة هائلة عند نهاية الحرب ؛ وأنه إذا ظلت مبادئ الملكية والسيطرة دون تغيير ، لن تكون هناك زيادة فعالة في الطلب تقابل الزيادة في القدرة الإنتاجية . وبعبارة أخرى ، إن هزيمة الفاشية عسكرياً ستتركنا في مواجهة جميع المشاكل التي واجهناها في ١١ نوفمبر ١٩١٨ ولكن بصورة أشد . ولا أمل لدينا في حلها إلا إذا نظمنا الظروف التي تصبح فيها اقتصاديات التوسع ممكنة مرة أخرى .

ويعني ذلك ، ببساطة تامة ، رفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في تلك المناطق التي يعد فيها هذا المستوى في الوقت الحاضر منخفضاً بصورة مؤلمة كما في الصين والهند وجنوب شرق أوروبا وأمريكا الجنوبية . فسر السلام هو زيادة الطلب الفعال ، وبدون ذلك يكون قتالنا في الحرب بلا فائدة . بيد أن زيادته تعني إقتصاداً مخططاً من أجل الكثرة . وهناك تجربة تاريخية قاسية يجب أن تقنعنا أن هذا غير ممكن في حدود علاقات الإنتاج الحاضر . ومن ثم فإننا إذا لم نستطيع أن نسمو عليها فإن طابع فترة ما بعد الحرب يحدد نفسه منذ الآن : رخاء مفاجئ ، يعقبه كساد ، وستكون هناك محاولات متعجلة بوضع « صفقة جديدة » جزئية يتولد عن اللباغ التي تنفق فيها ارتفاع ما في الرواج التجاري . وعندئذ سيحذرنا رجال الأعمال من خطر التدخل الحكومي ، ثم يحدث ذلك الصدام بين الحكومات التقدمية ومصالح الملكية الذي يجدد العداء القديم العهد بين الإنعاش والإصلاح ؛ وستظهر مرة أخرى قومية اقتصادية بينما يتقدم الاختصاصيون بعلاجات لا تجد حكومة الشجاعة ، ولا القوة — باستثناء

حكومات قليلة - لمحاولة تنفيذها . وستجد الأنظمة التي نكون قد بنيناها للمحافظة على السلام سلطتها تذوى في ببطء لعدم قدرتها على معالجة ظروف لا تنطبق عليها القروض للمسلم بها كأساس لعمل هذه الأنظمة . وستنمو بين الجماهير خيبة أمل غاضبة نحو فشل العالم الجديد الشجاع الذي وعدوا به لثاني مرة ؛ وسينمو بين قوى الامتياز خوف غاضب ضد ما يبدو من تهديد لامتيازهم من جانب هجوم مطالب الجماهير . وستبدو الحرب في سبيل الديمقراطية والحرية للجماهير خدعة جوفاء ، وسيبدو التعبير عن غضبهم من هذه الخدعة لأصحاب الامتياز تهديداً للقانون والنظام لا ينجم عنه سوى الفوضى والبلبلة . ومرة أخرى سنجد أن ما بيننا من أشياء مشتركة لا يكفي لتسوية خلافاتنا بالرضا . وسننتقل من عصر صراع بين الأمم إلى عصر صراع بين الطبقات ، وحيثما تجد قوى الامتياز هتلراً جديداً أداة لها ، سيكون في نجاح الثورة المضادة في دولة من الدول الكبرى ما ينبىء ، على الأقل ، عن وقوع حرب عالمية جديدة ، وقد يؤدي إليها فعلاً .

وقد يكون هذا التشخيص للوضع مباشراً أكثر مما نعترف به لأنفسنا ، لأنه مع التسليم بانتصار الأمم المتحدة في هذه الحرب ، فليس هناك ما يدل بصورة أكيدة على أن هذه الأمم تستطيع الاحتفاظ بأهدافها المشتركة ؛ فالخقد والخراب اللذان ستكون الحرب قد فرضتهما لا بد أن تمتد جذورهما عميقة ، ولن يسهل تحويلهما إلى قوى بناءة بأية طريقة كانت . فإن فرض الرقابة البوليسية على أوروبا وآسيا بواسطة المنتصرين ، حتى تبلغ الأوضاع المرحلة التي تتكون فيها حكومات مستقرة في ألمانيا وإيطاليا واليابان توكل إليها المهام العادية للدولة ، يثير منذ البداية مشكلة ضخمة ؛ إذ ما هو الغرض الذي تفرض هذه الرقابة من أجله ؟ فإذا أعقب ، مثلاً ، الهزيمة العسكرية « هتلر » قيام ثورة شيوعية في ألمانيا ، هل تقبل الأمم المتحدة ، عدا روسيا ، سياستها ؟ وإذا امتد للمثل من ألمانيا إلى فرنسا ، مثلاً ، وإيطاليا

فماذا يكون موقف هذه الأمم ؟ وهل من المحتمل أن يكون لدى معظم الحكومات المؤقتة الموجودة في لندن الآن ، إذا عادت إلى بلادها الأصلية ، أى أمل في معالجة المشاكل التي ستواجهها بصورة جدية دون أن تقوم بتغييرات اقتصادية على نطاق واسع تمحو من الوجود الامتيازات القديمة التي يعد التعبير عنها هو الطابع الغالب على هذه الحكومات ، والتي تستمد منها هذه الحكومات معظم تأييدها ؟

إننا ، في الواقع ، في عالم يمتد إلى أعماق بكثير من مشاكل الحدود والتسليح والأقليات التي كانت تقض مضاجعنا في سنوات ما بين الحربين . وصار لزاما علينا أن نتعلم التفكير في هذه المسائل بوصفها أعراضاً لقضايا أعمق لا بد أن نواجهها . إن أبرز ما في تجربة الاتحاد السوفيتي أن مشكلة القوميات يمكن حلها على صعيد المساواة الاقتصادية ، وعندما تنعدم هذه المساواة تصبح الحدود تهديداً والأقلية مصدر اضطراب لا مفر منه . ولا يكفي أن تتفق الأمم المتحدة حول أهداف تعلن ، رسمياً ، أن هذه القضايا قد حلت . إنها مجرد بلاغة سياسية أن تعلن أهدافاً عظيمة دون تنظيم للظروف التي تجعل تحقيقها عملياً أمراً ميسوراً . وأنا أقول إن هذه الظروف هي مسألة أهم ما فيها هو علاقات الإنتاج في فترة ما بعد الحرب ؛ وليس من بين الأمم المتحدة ، باستثناء روسيا ، من تعهد بشيء فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقات حتى الآن . بل إن معظم حكوماتها في الواقع تراجعت عن مواجهة موضوع طبيعتها خوفاً من وقع القرار الذي تتخذه على وحدة شعبها .

وفي اعتقادي أن درساً من دروس سنوات ما بين الحربين الواضحة أنه بينما تكمن مصلحة دولة شيوعية ، مثل روسيا ، في السلام ، حيث أن السلام هو شرط نجاح تجربتها ، فإن مصلحة الدولة الرأسمالية تعد معرضة للخطر بنمو السلام بنجاح . وهذا هو السبب ، كما دلت من قبل ،

في أنه حتى ساسة الديموقراطيات الرأسمالية لم ينظروا إلى الحرب الصليبية التي أعلنها « هتلر » ضد البلشفية ، في مرحلتها الأولى على الأقل ، بوصفها شيئاً غير جدير بالترحيب . إن مجتمعنا مكون من دول يستطيع أن يسمح باختلافات واسعة في النظم في عصر توسع اقتصادي ، أما في عصر انكماش اقتصادي ، مثل عصرنا ، فإن الدولة التي تقضى على الامتياز لابد أن يبدو عملها تحدياً للدول التي تحتفظ به . وليس هناك احتمال في أن تعيش هذه الدول معا في سلام إلا إذا تجددت ظروف التوسع . وهذا هو السبب في أن أية ثورة اجتماعية ، لكونها في طبيعتها ثورة مذهبية ، تجعل المصالح القائمة في جميع أنحاء العالم تقف موقف الدفاع . وقد كان ذلك هو وقع الثورتين الفرنسية والروسية ، وليس مجرد مصادفة أن جميع قوى الرجعية في أوروبا اتحدت في سنة ١٨٤٨ للقضاء على آمال الطبقة الثالثة .

ومن هذه الزاوية لا أرى أية ميزة في البرامج الدولية التي تنصب على تغيير الأنظمة والتي لا تتناول ، منذ مبدأ الأمر ، علاقات الإنتاج بطريقة تجعل العودة إلى اقتصاديات التوسع في حيز الإمكان . فلو نجح دماء الاتحاد الإنجليزى الأمريكى ، مثلاً ، في تحقيق هدفهم لما فعلوا شيئاً ، إذا استمرت علاقات الإنتاج الحالية قائمة في الدولتين ، أكثر من تقوية الإمبريالية الإنجليزية الأمريكية . ومما لا ريب فيه أنه يمكن القول بأن هذه الإمبريالية كانت ، في كل من الدولتين ، أقل شراً من الإمبرياليات المنافسة ، أو التي كانت منافسة ، مثل إمبريالية أسبانيا مثلاً ، أو اليابان ، أو — بكل تأكيد ، الإمبريالية الهتلرية التي تتصارع معها بريطانيا وأمريكا الآن صراع الموت . وقد يكون في وسع إمبريالية إنجليزية أمريكية أن تحافظ على السلام طوال حقبة بأكملها بواسطة القوة الضخمة التي تهيئها لها مصادرها الضخمة . بيد أنه ليس هناك من سبب يدعو لافتراض أنها لن تواجه للمعضلة التاريخية التي تواجهها جميع الإمبرياليات — فإما أن تعيش ، في فترات الانكماش الاقتصادي ،

على قدرتها فى الاستغلال الخارجى ، أو أن تواجه فى الداخل التناقض بين الرأسمالية والديموقراطية . فبمجرد أن تصير إمكانات الإنتاج فى الصناعة الحديثة بحيث تعنى سوقا عالمية متصلة ببعضها البعض ، تكون الوحدة الإنجليزية الأمريكية ، على أساس رأسمالى غير ذات صلة بمشاكل السلام البناء .

وكذلك ليس دعاة « أوروبا الفدرالية » فى اعتقادى ، فى مركز أفضل . لأنه ، أيضا ، إذا استمرت علاقاتها الإنتاجية قائمة على الأساس الحاضرستواجه صعوبتين لا قبل لها بحلها . فإذا بنيت على حرية التجارة داخل الوحدة الأوروبية التى تم بهذه الطريقة ، فالغالب أنها ستكون صورة طبق الأصل للتوزيع الحالى للقوة الاقتصادية داخل نطاقها ، وتصبح مصدرا محتملا لتهديد الأسواق الأمريكية فى الشرق الأقصى وأمريكا الجنوبية . وفى حدود نجاح هذا التهديد تمنع الاستغلال الكامل من جانب الولايات المتحدة على رفع مستوى معيشة مواطنيها . كما أن فكرة قيام اتحاد فيدرالى من أوروبا على الأساس الحالى لعلاقات الإنتاج ، تثير تلك المشكلة ، التى بلغت درجة كبيرة من الحدة بين الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة ، وهى مشكلة حرية انتقال رأس المال داخل للمنطقة للحصول على ميزة ظروف اليد العاملة الرخيصة . وفى عصر الصناعات العملاقة يخلق عدم وجود للمستويات الموحدة فى سوق العمل مشاكل متزايدة التعقيد . هل يكون هناك ، مثلا ، نقابية إجبارية فى صناعة التعدين الأوروبية ؟ وإذا لم يكن هناك نقابية إجبارية ، هل يكون جواب أصحاب المناجم على إضراب عمال التعدين البريطانيين للمطالبة برفع الأجور جلب عمال التعدين البولنديين ، مثلا ، للعمل فى المناجم البريطانية ؟ وهل من المحتمل أن يتم ذلك دون عنف ؟ وإذا نجحت هذه المحاولة ، ألا تكون النتيجة تخفيضاً عاما فى مستوى المعيشة لعمال المناجم فى بريطانيا ؟ ألا يغلب ، كحقيقة سيكلوجية ، أن الأمر سيتطلب تحريم

حرية الهجرة داخل الاتحاد الفيدرالى ؟ وهل تكون فكرة اتحاد فديرالى
أوروبى واقعية إذا كان سيوضع تحريم على حرية تنقل الأشخاص ؟
ثم ألا يتطلب الطابع التضامنى للمشروعات الخاصة الحديثة . خاصة مع تشعبها
الدولى ، وضع مستوى موحد لظروف العمل إذا أردنا أن نحول دون
استغلال للمناطق المتأخرة على حساب المناطق الأكثر تقدما ؟ الحقيقة
أنه إذا أضفى على الاتحاد الفيدرالى الأوروبى الطابع العام لعلاقات الإنتاج
الحالية فسينطوى على دلالات اقتصادية رجعية أكثر منها تقدمية .

كما أنه ليس من السهل أن نرى أن إعادة تكوين « عصابة الأمم » سيحل
مشاكلنا ، إلا إذا أعيد النظر فى أساسها بطريقة حاسمة . لأن مشكلة المحافظة
على السلام — وهى السبب الرئيسى فى إنشاء العصبة — لا تعتمد على إرادات
الناس إلا بصورة جزئية . لأن هذه الإرادات تحددها ، فى نهاية الأمر ،
البيئة التى تعمل فيها . فإذا كانت متصلة بمصالح مشتركة ، تستطيع أن تتحرك
فى خطوط مشتركة ، ولكن إذا كانت المصالح مختلفة ، يصبح الدافع فى كل
إرادة ذات طابع مختلف . فقسم كبير من تفكيرنا نتاج موقفنا بحيث
أن موقفا مختلفا يجلب معه نمطا مختلفا من التفكير ، ويؤدى هذا بدوره
إلى أغراض لا تقل قابليتها للانقسام عن قابليتها للوحدة . والمسألة ليست
مجرد إلغاء قاعدة الإجماع . التى كانت عقبة كؤودا فى سبيل التشريع الدولى
بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٩ رغم أهميتها ، فإن وضع القوانين على نطاق عالمى
يصبح أمرا ممكنا عندما تكون الدول التى لها علاقة بالعملية إما لديها مصلحة
متساوية فى نتائجها أو ليست قوية إلى درجة كافية لتخاطر بخرق القانون .
إذ عندما تقتنع دولة بأن اقتراحا مضر بمصالحها ، فهى ، إذا كانت قوية
بدرجة كافية ستقاتل بدلا من أن تسلم .

ولا أعتقد أن القول بأننا بعد تجربة هذه الحرب سننظم أمنا جماعيا
ضد الاعتداء فيه رد كاف على وجهة النظر التى ذكرتها . والأمر الغالب

أنا سننظم فعلاً أمنًا جماعياً . بيد أن للمشكلة الحقيقية تتوقف على مدى احتمال التنظيم الذي تبنيه . فلا ينبغي أن ينصب اهتمامنا على نمط الأنظمة الدولية التي يمكن أن تحظى بالقبول خلال فترة قصيرة بعد النصر ، بل إنه ينبغي أن ينصب على النمط الذي يرجح أن يكون مدعماً بجزء فعال بعد ثلاثين عاماً منذ الآن . ويمكن تنظيم الأمن الجماعي على أساس يحتمل البقاء إذا وجدت الظروف التي تجعل للدول الكبرى في العالم مصلحة مباشرة ومتساوية في تطبيق سلطته ضد أي اعتداء فعلي أو محتمل . بيد أن أي شخص يفحص النزاع الصيني الياباني أو الغزو الإيطالي للحبشة سيرى أنه لا النية الحسنة ولا القوة الضرورية كافيتان إذا لم توجد للمصلحة في التطبيق الكامل للمبدأ . إن كل الدول الأوروبية الصغرى كانت تنفر من الاعتداء الألماني بعد سنة ١٩٣٣ ، ولكن أياً منها لم يكن على استعداد للمخاطرة بحيادها في سبيل المبدأ الوحيد الذي يجعل لهذا الحياد معنى .

هذا ويجب أن يكون مفهوماً أيضاً أننا بمجرد أن نخلق نظاماً من الجزاءات ضد استعمال الحرب بوصفها وسيلة في سياسة الدول ، نكون قد خلقنا الظروف التي إمّا أن تكرر للموقف بحيث يصبح صورة طبق الأصل من الموقف في لحظة بذاتها ، أو تفرض إلغاء سيادة الدولة . ويؤدي الاحتفاظ بالسيادة للدولة إلى تكرار صورة الوضع القائم لأنه ما من دولة على استعداد لأن تتنازل سلباً عن مصلحة تعتبرها حيوية ، ولهذا السبب تحتفظ الدولة بطابعها بوصفها ذات سيادة . وهذا هو السبب ، إذا أخذنا مثلاً واضحاً ، في أنه رغم أن بريطانيا وقعت في سنة ١٩٣٠ « البند الاختياري للحكمة الدولية الدائمة » فإنها تحفظت فيما يتعلق بتطبيقه في مناطق معينة اعتبرت أن لها مصلحة خاصة فيها ، وهو ما كان في الواقع يعني بعبارة أخرى أنها ستدافع عن هذه المصلحة بالقوة إلا إذا حدث تغيير في الوضع القائم برضاها .

بيد أننا يجب أن نكون على بينة بوضوح تام بما ينطوى عليه البديل الآخر من أن الدول ستوافق على إلغاء سيادتها . إن هذا يعنى تحديد قوة الدول الكبرى فى كل ما يتعلق بالأغراض للمهمة ، إذ أن للمصادر التى يتطلبها نطاق الحرب الحديثة وأساليبها الفنية جعلت السيادة مستحيلة فعلا على الدول الصغرى . فالتحدث عن الدائمى أو البرتغال بوصفهما من الدول ذات السيادة هو بمثابة الانتقال إلى مجال رسمى بحث . فى عالم الواقع الذى لا مجاملة فيه لا يوجد اليوم سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى وألمانيا واليابان من الدول التى تعد حقيقة ذات سيادة ، وربما فى المستقبل تنضم إليها الهند والصين وقد تنضم فرنسا مرة أخرى . بيد أن جوهر السيادة هو ، كما قال « بودان » القدرة على إعطاء الأوامر للجميع وعدم تلقيها من أحد ، وفى الميدان الدولى ، هى القدرة على فرض إرادتها ، إذا واجهها تحد ، بحد السيف . فسيادة أية دولة هى القوة الإرغامية العليا التى تستعملها الحكومة ضد أى منافس يحاول الاستيلاء على الدولة ، سواء كان منافسا داخليا أو خارجيا . بيد أن طابع أية حكومة ، ومن ثم ، أهدافها التى تمارس من أجلها قوتها الإرغامية ، إن استطاعت ، تحدده أوضاع القوى فى المجتمع الذى تسيطر عليه . والعامل الفاصل فى هذه الأوضاع هو علاقات الإنتاج فى المجتمع . ومن ثم فإن تسليم الدولة فى سيادتها هو بالنسبة لها بمثابة التسليم فى القوة التى تمارسها حكومتها للاحتفاظ بأية علاقات إنتاج بذاتها فى المجتمع .

— ٢ —

وهنا ، كما أعتقد ، يمكن اللب الحقيقى للمشكلة الدولية . فإذا لم نتعلم أن نرى أن الطابع السياسى لأية دولة قومية بذاتها هو نتاج التجربة التى ينطوى عليها النظام الخاص بها لعلاقات الإنتاج ، وأن القوالب والأشكال تعبر دائما عن دوافع للمصالح التى تنطوى عليها هذه العلاقات ، فلن نستطيع

أن نفهم الأسئلة التي نريد الإجابة عليها . إن بريطانيا العظمى ديموقراطية رأسمالية لأن هذه كانت ، في القرون الثلاثة منذ بدأ « آل ستيوارت » حكمهم ، الصورة التي تلائم أكثر من غيرها الطريقة التي نمت بها علاقات الإنتاج لدينا . وأخلت القلة الثرية الحاكمة من ملاك الأراضي والملاك الصناعيين ، التي حدثت من قوة التاج لمصلحتها بين سنة ١٦٤٢ و ١٦٨٨ ، مكانها لديموقراطية بورجوازية بعد سنة ١٨٣٢ لأن دلالات « تسوية الثورة » لم تعد تلائم مطالب الوضع الذي كانت علاقات الإنتاج قد اتخذته عندئذ .

إن سنة ١٨٣٢ ، في جوهرها ، كانت غزوا لبريطانيا بواسطة الطبقة الوسطى الصناعية بمعمونة العمال ، ولكن بمجرد أن أصبح الغزو كاملا ، فيما يتعلق بالأغراض العملية ، اتحدت الطبقة الوسطى الصناعية مع طبقة ملاك الأراضي البريطانيين التي غزتها ، ومعظمهم من الأرستقراطيين ، في ممارسة سيادة الدولة لمصلحتها المشتركة ؛ وكان على العمال أن يقاتلوا في سبيل كل جزء من نصيبهم في التوزيع الجديد ؛ والسبب الوحيد في أن صراعهم لم يأخذ طابعا ثوريا ، كما ظهر من حركة العرائضين أنهم كادوا يفعلون ذلك ، هو أن الطابع الجديد لعلاقات الإنتاج اتفق وجوده مع حقبة من التوسع الاقتصادي الهائل . والسبب في نجاح ذلك الاتحاد الضعيف ، الذي تتمثل فيه الديموقراطية الرأسمالية ، حتى الآن هو أن ما أتاحتها فترة التوسع للطبقة الحاكمة من جمع ثروة ضخمة جعل في مكنها أن تستجيب لمطالب العمال ، وإن كان ذلك بصعوبة متزايدة ، ومشكلة بريطانيا هي كيف يمكن الاستمرار في عملية الاستجابة هذه داخل إطار الديموقراطية الرأسمالية بينما يرتفع مستوى مطالب العمال وتنتهي تماما فترة التوسع ؛ وهو الأمر الذي من الواضح أنه لا بد أن يحدث في ظل النظام القائم لعلاقات الإنتاج .

ويجدر بنا أن نقارن النمط البريطاني بأنماط ألمانيا والولايات المتحدة وروسيا في خطوطها التاريخية العريضة . فألمانيا لم تكن فيها ، كما كان

في بريطانيا وفرنسا ، ثورة طبقة وسطى أقامت دعائم ديمقراطية رأسمالية ؛
فغلاة الولايات الألمانية في التمسك باستقلالها حال دون وحدة ألمانيا
حتى سنة ١٨٧٠ ؛ وأوقف تأخر نمو التصنيع محاولة صوغ الأنظمة الألمانية
بالصبغة الديمقراطية في سنة ١٨٤٨ قبل اكتمالها . وعندما تمت الثورة ،
بعد هزيمة سنة ١٩١٨ ، كان نمط « جمهورية ويمار » قد أصبح فعلا غير
ذى موضوع . ويرجع بعض السبب في ذلك إلى أن علاقات إنتاجها كانت
قد صارت فعلا في تناقض مع قوى إنتاجها ، فقد انقضت الفترة التي يمكن
فيها للديموقراطية الرأسمالية أن تتوسع ، ولم تكن هناك الفرصة ، في الوقت
أو في الثروة المجتمعة ، لدى الطبقة الحاكمة في ألمانيا للقيام بتنازلات للعمال
ترضهم دون أن تقضى على وضعها بصفتها طبقة حاكمة . وعندما يضاف
إلى ذلك النتائج السيكلوجية الخطيرة للهزيمة والسيطرة الأجنبية وفقدان
الإحساس بالأمن لدى الطبقة الوسطى الدنيا نتيجة للتضخم المالي ، يتضح أنه
لم يكن هناك استقرار في « ويمار » ، وكان لزاما عليها إما أن تدعم
ديموقراطيتها بالتجاوز عن رأسماليتها ، أو أن تضمن سلامة علاقات إنتاجها
بمحاياتها ضد دلالات الديمقراطية . وعندما اختارت الطريق الأخير ، بينما كان
من المحتمل أن الجماهير لم تكن تدري شيئا تقريبا عن الاختبار الذي تم ،
أصبحت بصورة حتمية قلعة الثورة للمصادة .

وعلى الرغم من أن التجربة الأمريكية تختلف بطريقة مسرحية عن تجربة
بريطانيا بما استعملته من عبارات منمقة ، فإنها في الحقيقة مجرد تنويع لها .
فامتدادها الذي لا حدود له ومصادرها الهائلة بدا أنهما يحميانها ، بصورة
تكاد تكون من عمل الطبيعة ، من مآسى أوروبا التي مزقتها العداء القومية
القديم العهد والانقسامات الطبقية العميقة . وقد بدأت الولايات المتحدة
بدون علاقات الميراث الإقطاعي وبدون التحيز ضد المساواة الاجتماعية الذي
هو جزء من مرض الحياة الإنجليزية في الوقت الحاضر . وكان في استطاعتها

أن تتيح فرصا على نطاق لا بد أنه جعل آفاقها تبدو أوسع لملايين أكثر من تلك التي تجرأت على أن تتجه نحوها بأنظارها يحدوها الأمل ، حتى اندلعت الثورة الروسية . فليس هناك بكل تأكيد مجتمع حديث استطاع أن يتيح مجالا أوسع للعبقرية أو ملاذا من الاضطهاد أكثر أمنا مما فعلت الولايات المتحدة في القرن ونصف القرن اللذين انقضيا منذ « إعلان الاستقلال » .

ومع ذلك فإن ما انتهى إليه التاريخ الأمريكي هو ، في جوهره ، ديموقراطية رأسمالية تواجه نفس المشاكل التي تواجهها بريطانيا ، حتى وإن كان لديها فرصة أوسع لحل هذه المشاكل . وقد تنبأ « توكفيل » ببصيرة عجيبة منذ ما يربو على قرن مضى بأن الحالة قد تصبح هكذا . فقد تنبأ بأنه إذا نما في أمريكا تركيز زائد عن الحد للقوة الاقتصادية في أيدي قليلة بحيث يصير ، كما قال هو ، بين أصحاب الأعمال والعمال علاقة ولكن ليست بينهم مشاركة ، فإن هذا التركيز سيجلب معه إقطاعية صناعية لا تتفق مع المبادئ الديموقراطية . وعلى حين أنه ليس صحيحا أن يقال إن هذه الإقطاعية الصناعية قد وقعت فعلا — إذ لو كانت حدثت لما كان الرئيس « روزفلت » في البيت الأبيض الآن — فإن حدوثها على الأقل موضع تهديد . إن التوسع الاقتصادي الأمريكي ، بالمعنى الكلاسيكي ، قد انتهى ، فعلاقات الإنتاج بنفس الطريقة التي تحدث في بريطانيا . فستوى حياة الجماهير لا يلي متوقعاتهم المقررة ، والدولة مرغمة في كل مكان ، بدافع الديموقراطية السياسية ، على التدخل لحماية هذا المستوى . بيد أن كل مرحلة من مراحل هذا التدخل تقابل بامتنعاض شديد ومقاومة عنيفة من جانب الطبقة المتميزة ، إن الدولة الإيجابية يندد بها بوصفها « لا أمريكية » . والديموقراطية « الحقيقية » تساوى « حرية التعامل » (Laissez faire) في كل مجال تحاول فيه مساعدة المهضومين . وفي نفس الوقت تزداد قوة الإنتاج الأمريكي

دون زيادة مقابلة ، داخل الأسواق المحلية ، في استهلاك السلع التي تعرض . وتنمو هناك الحاجة التقليدية إلى الاستيلاء على أسواق أجنبية لإشباع دافع الربح الذي هو محرك الإنتاج الرأسمالي . ولكن لما كانت أمريكا ، مثل أوروبا ، قد دخلت فترة الانكماش الاقتصادي ، كما صار واضحاً من الأزمة الكبرى بعد سنة ١٩٢٩ ، فإن ديموقراطيتها لا تستطيع البقاء ، في صورتها الحالية ، إلا بأن تصبح إمبريالية أو بأن تسمو على علاقتها الرأسمالية . وإذا كان مستقبل أمريكا سيسير في الاتجاه الأول ، فإنها لن تستطيع التسليم في سيادتها . لأنه إذا أمكن الحد من إرادتها بوصفها دولة بإرادات دول أخرى لن يكون في وسعها تكوين إمبريالية . وهذا سيجبرها على الاختيار بين الرأسمالية والديموقراطية ، وإذا اختارت الأولى فإنها ، مثل ألمانيا الهتلرية ، ستضطر إلى اللجوء إلى حرب اعتدائية . وذلك ينطوي ، بطبيعة الحال ، على استئفاف الدولة الأمريكية لسيادتها ، لأن إعلان الحرب هو التعبير الأعلى عن القوة ذات السيادة .

وما أريد أن أقم عليه الدليل هو أن سيادة هذه الدول الكبرى ضرورية لبقاء ذلك التكوين المعين من المصالح الاقتصادية التي تعد تلك السيادة ، في التحليل النهائي ، درعها الواقى . وأقول إنه من الواضح تاريخياً أن منطق الرأسمالية يجعل في وسعها أن تقتزن ، في مرحلة توسعها ، بالديموقراطية السياسية لأنها عندئذ تكون لديها الفرصة الضرورية لتلبية مطالب الجماهير . بيد أني أريد أن أدلل أيضاً على أنه عندما تأتى مرحلة الانكماش لا بد للديموقراطية الرأسمالية من أن تصبح إمبريالية إذا أرادت أن تستمر ، وأن هذا يعنى توتراً وصراعاً دوليين ، وأنه ، من ثم ، يتطلب منطق علاقتها الإنتاجية احتفاظها بالسيادة . ثم ، لما كانت سيادة الدولة لا تتفق ، في فترات الانكماش ، مع التنظيم الدولي فانه ينبى على ذلك أن

أهداف الأمم المتحدة في هذه الحرب لا تتفق ، بدورها ، مع الاحتفاظ بالديموقراطية على أساس رأسمالى .

ويؤيد تاريخ روسيا الحديث هذا التحليل . فقد كان تأخر نموها الاقتصادى واضحاً فى عهد حكم القياصرة المطلق الفاسد الذى تنقصه الكفاءة بيد أنها ما كانت تستطيع خلق ظروف التقدم الاقتصادى دون أن تخلق أيضاً ظروفًا تقضى على للمصالح القائمة لهذا الحكم المطلق . وكان تردد أولئك الذين انتزعوا القوة من يد « نيقولا » الضعيفة سبباً فى ضياعها منهم . ولكن « لينين » كان يتمتع بالعبقريّة ليرى ، وبالهزيمة ليستغل ، الإمكانيات الهائلة التى توجد فى مزيج من الفلاحين وبروليتاريا الحضر ضد نظام « كيرنسكى » للتردد . فأنشأ دولة اشتراكية بنيت ، فى جوهرها ، على مبدأ الإنتاج المخطط لاستهلاك المجتمع . ومع وجود المصادر الضخمة للاتحاد السوفيتى ، وعدم وجود حقوق قائمة على الإنتاج لمصلحة طبقة متميزة تبنى بواسطة دافع الربح ، لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ، تناقض فى النظام الروسى بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج . وهذا يعنى أن روسيا ليست فى حاجة لأن تواجه توقع حقبة يودى فيها التضاد بين الرأسمالية والديموقراطية ، كما هو الحال فى ألمانيا اليوم ، وكما قد يكون فى الولايات المتحدة غداً ، إلى فاشية فى الحكم الداخلى يتأصل فيها الاضطراب إلى غزو خارجى . إن التجربة الروسية لديها ، إذا انتصرت الأمم المتحدة وإذا أتيح لهذه التجربة الأمن الدولى ، كل مستقبل عصر التوسع الأمريكى وفرصته دون المتناقضات الكائنة التى أدت إلى نهاية هذا العصر .

وهذا هو السبب فى أن الاتحاد السوفيتى لا يحتاج ، دائماً مع اعتبار أن لديه الأمن الخارجى ، إلى السيادة بالمعنى الذى تحتاجها به بريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة أو اليابان . ففى كل من هذه الدول توجد القوة الإرغامية العليا فى يد طبقة تسيطر على الحكم لمصلحة امتيازاتها . فهى

لا تستطيع التنازل عن السيادة دون تعريض هذه الامتيازات للخطر .
وتوجّه كل أوضاع الحياة فيها بحيث تأخذ النمط الذى تعتقد هذه الطبقة
أن فيه حماية لتلك المصالح التى تعتبرها أساسية . وكل محاولة لتغيير
هذا النمط تقابل بالمقاومة ، وكل الغرض من القانون هو الحيلولة دون
حدوث هذا التغيير . وهذه هى الحقيقة الأساسية التى يجب علينا أن نواجهها
عندما نكشف الغطاء عن تلك المجموعة الضخمة من التبريرات العقلية
التي بواسطتها تقنع الطبقة الحاكمة نفسها ، وربما — وبنفس القدر تقريبا —
أولئك الذين تحكمهم ، بأن الأشياء التى تعتقد أن فيها حماية لامتيازاتها جزء
من نظام الطبيعة الدائم . وكل عنصر فى السياسة الخارجية للديموقراطيات
الرأسمالية يلمس عصباً مركزياً حيويًا لمصلحة قائمة ، ومن ثم فإن تعديلا
فى نظام التعريفية الجبركية قد يكون فيه الفرق بين الحياة والموت لهذه
المصلحة القائمة ؛ وإذا كانت من القوة بدرجة كافية ستعجب كل قواها لتمنع
أى تعديل يضر بها ، حتى إن كان التعديل للمصلحة المشتركة . ولنضرب
المثل الأكبر فى عصرنا ؛ إن شركة « ستاندارد أويل » فى « نيوجرسي »
أعطت ، إبان الحرب نفسها ، الاتحاد السكياى الألمانى سر عملية ينخفض
بواسطتها سعر صناعة المطاط الصناعى إلى النصف بينما أنكرت على الحكومتين
الأمريكية والبريطانية استعمال هذا السر ، وذلك لكى تحول دون
نمو الصناعات البترولية المصنعة (synthetic) خارج ألمانيا وإيطاليا . إن شركة
« ستاندارد أويل » فى الواقع كانت فى شبه تحالف مع مصالح ، كانت
حكومة الولايات المتحدة فى حالة حرب معها تقريبا .

فالسيادة ، باختصار ، هى الأداة التى تثير عن طريقها للمصالح القائمة
فى أى مجتمع الحرب التى وفق مستر « بريلسفورد » ، إلى أن يطلق عليها
اسم حرب الحديد والذهب ، وتثير تحت ستار السلطة الحكومية تلك
المشاعر القومية نصف العقلية للاحتفاظ بقوتها فى الخارج . ولا توجد

مصالح قائمة في الاتحاد السوفيتي ، بالمعنى الذي توجد به مصالح قائمة في المجتمع الرأسمالي . بيد أن هناك في الاتحاد السوفيتي عدم مساواة ، وأعتقد أنه خطير ، في المكافأة ، ولكن ألوان عدم المساواة هذه لا تنطوي على تلك العلاقات الإنتاجية التي تقف عاجزة ، كما هو الحال معنا ، في ميدان العلاقات الأجنبية إذا أخضعت لقانون من السلوك لا ترضى به . فالدوافع إلى الاعتداء ، إلا على أساس الأمن الخارجي ، لا وجود لها في النظام الروسي بطبيعته ، بينما في أي مجتمع رأسمالي بلغ فترة الانكماش ، لا بد أن تكون كل مصلحة قائمة اعتدائية إذا أرادت أن تحتفظ بمركزها . فالطريق إلى الاعتداء يمكن في ممارسة السيادة .

ومن ثم فإن الأستاذ « جلبرت موارى » عندما يقول عن السيادة أنها ناحية النقص في نظام القرن التاسع عشر يكون على حق ؛ بيد أن النقص لا يزول بمجرد إعلان إلغائه . لأنه متأصل بعمق في جذور المجتمع الرأسمالي إلى درجة أن إلغائه بصورة فعالة يتطلب ثورة في علاقات الإنتاج التي يعتمد عليها الصرح السياسي . ولا يستطيع الناس أن يسووا مشاكلهم بالمناقشة والرضا إلا عندما تكون لهم مصالح متعادلة في القرار الذي يتخذونه أيا كان أو عندما يكونون على ثقة من أن لهم في النتيجة فائدة . ولكنهم لا يستطيعون تسويتها بهذه الطريقة ، في عالم متقلص اقتصاديا ، إذا كانت التسوية تعتمد في الواقع على القوة المادية للأطراف . وهذه الصورة من التسوية هي ما قصد بالسيادة المحافظة عليه ؛ فهي ، بعبارة أخرى ، ألحق في فرض الشروط بالقوة ، في نهاية الأمر ، إذا لم يمكن تحقيقها بالاتفاق . أي أنها تهديد باستعمال العنف إذا لم يتيسر الاتفاق ، إعتقادا بأن العنف سيحقق الغاية المطلوبة .

وليس هناك من فائدة في القول بأن الناس المتمدنين لا يسمحون لحكوماتهم بالتصرف بهذه الطريقة ؛ إن جزءاً كبيراً من التاريخ هو تسجيل

لمثل هذه التصرفات بالذات . فهي تاريخ الاستعمار الأفريقي إلى يومنا هذا ؛ وهي تاريخ للمعاملة التي لقيتها آسيا على يد أوروبا ؛ و « سياسة الدولار » في أمريكا الوسطى تميزت بهذه السمات بالذات . فالديموقراطية الرأسمالية عندما تواجه مشاكل اقتصادية في الداخل ، لا بد لها من أن تلجأ إلى سياسة القوة في الخارج بشرطين . أن تكون لديها أولاً القوة الكافية لذلك ، وأن تتوفر لديها ثانياً المهارة في اللعب بأوراقها بحيث لا تثير نائرة نقادها في الداخل . وعلى هذين الأساسين تعمل مصالحها القائمة على جذب كل ما يمكن أن يستمد من الشعور القومي من قوة دافقة عاطفية نحو ممارسة السيادة . وليس هناك كثيرون الآن يشكون في أن حرب جنوب أفريقيا إنما أثرت من أجل جماعة من المغيرين الماليين الذين تحيط بسمعتهم الريب ، ولم يقض على ما خلفته من مظالم حتى ما تم في سنة ١٩٠٩ من تصرف نبيل . ولكن في ذلك الوقت أجمع الناس بما فيهم « اشتراكيون فاييون » مثل « برنارد شو » و « سيدني ويب » ببساطة على أن الحق لا بد أن يكون في جانب القوة المسلحة . ولا يبدو أنه قد خطر ببالهم وقتئذ أن أخلاقيات الأمبريالية معقدة الجذور أكثر من ذلك .

— ٣ —

ومن ثم فإن تنظيم السلام يواجهنا بمشاكل أهم ناحية فيها على الصعيد الاقتصادي . فالسلام يعتمد على استئناف ظروف اقتصاديات توسعية . وهذه الاقتصاديات غير ميسرة لنا داخل إطار علاقات الإنتاج الحالية . لأن هذه العلاقات تجعل من المستحيل زيادة حجم الطلب الفعال بما يتفق ومقتضيات أوضاع رأس المال عندنا . وتكمن جذور الأزمة الاقتصادية في الصراع ، الدائم في أي مجتمع رأسمالي ، بين قوة الإنتاج وقوة الاستهلاك ولا تنشأ من هذا الصراع تلك المآسى الدائمة للدورة التجارية فحسب ، بل ينجم عنه أيضاً ، مع الوقت ، الثورة الداخلية والحرب الخارجية . فتي كان هناك سوء توزيع في الدخول الفردية داخل المجتمع ، وفي مصادر

الإنتاج بين دول قومية متنافسة في السوق العالمية ، لا مهرب من أن يصل أى نظام رأسمالى إلى حقبة من الصراع ؛ لأن ما يؤدي اليه من تقلص في الرفاهية للتيسرة لا بد أن يولد حروباً وثورات . وقد صار هذا أكثر وضوحاً منذ عهد « ماركس » بانهيار النظرية الكلاسيكية من توازن سعر الحصول على رأس المال . ورغم أنه قد يكون صحيحاً أن أية نظرية بديلة لم تحظ بنفس المركز بين الاقتصاديين — الذين لم يكن معظمهم حتى قام « كينز » (Keynes) بهجومه للدمر ، أكثر من مجرد مدافعين مهرة عن المجتمع الرأسمالى — فإنه من المؤكد أن قيام مجتمع مستقر في سلام داخل إطار الرأسمالية غير ممكن .

وأيا كان الأمر فإن مما له مغزى نهائى تماماً أننا لم نعرف في مدى حياتنا سوى فترتين اثنتين من العمالة الكاملة ، وكانت كل منهما ، في خلال حرب عالمية . فكل منهما كانت فترة إنتاج مخطط صارت فيها الإمكانيات الكاملة لمصادرنا في متناول أيدينا بقدر تسامينا ، ولو من أجل النصر فقط ، على مطالب المصالح القائمة . ومما لا ريب أنه ذو مغزى أيضاً في بريطانيا إبان كل من هاتين الفترتين أن صحة السكان كانت أحسن منها في وقت السلم وأن المستوى العام للتغذية فيها أكثر ملاءمة وأن نسبة أكبر من المواطنين إذا تركنا جانباً القوات المسلحة ، كانوا يعملون عملاً منتجاً أكثر مما كانوا يعملون في وقت السلم . فإذا سلمنا ، كما يفعل كل إنسان تقريباً ، بأننا لن نعود إلى سياسة « عدم التدخل » بعد الحرب وبأن التخطيط في صورة ما قد أتى ليبقى ، فإن المشكلة الرئيسية في السلام تصبح عندئذ بكل بساطة ما إذا كنا سنخطط من أجل الكثرة أم من أجل القلة .

ومستقبل تنظيمنا الدولى كله يتوقف على إجابتنا على هذا السؤال . فالسلام العالمى يعنى العمل على اتساع توزيع الطلب الاقتصادى في كل مكان . فطالما ظل العامل الهندى والعامل الصينى وعامل مناجم الكبريت في صقلية

والفلاحون في مصر على ما هم عليه الآن من فقر وجهل ، وطالما كان أيضاً العمل على اتساع نطاق الوفرة مصدر تهديد لملاك وسائل الإنتاج ومديريها ، فإن السلام يكون مجرد فترة نستعد فيها لحروب أخرى . إن الرأسمالية عندما تكون في حالة تقلص لابد أن تكون بطبيعتها امبريالية وعسكرية ، لأنها تدفع نحو الاحتكار ومن ثم إلى التقييد ؛ وينطبق هذا حتى عندما تشارك في جزء من الأرباح التي تحققها سياسة التقييد منظمات عمالية قوية إلى درجة تسمح لها بإجبار سادتها على القيام ببعض التنازلات كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا . وأيا كان الحال فإن هذه القوة لا تستمر ، لأن أية أمة تصير امبريالية وعسكرية سرعان ما تواجهها حاجات تدفعها نحو الفاشية ، وأولى خطوات الدولة الفاشية هي قمع تلك التنظيمات العمالية التي تعمل على إجبار سادتها على القيام ببعض التنازلات .

ومن ثم فإن القضية البؤرية التي تواجهنا هي التخطيط من أجل التوسع في الطلب الفعال . ولهذا التخطيط ، بمعنى من المعاني ، جانبان ؛ وإن كان لا يمكن التفريق بينهما في الحياة نفسها . فهو من ناحية يعني تغييراً داخلياً في علاقات الإنتاج في كل مجتمع ، ويعني من ناحية أخرى عمل مشترك تقوم به الدول لتنمية الطلب الفعال في المناطق المتخلفة في العالم . وهذا الجانب الثاني هو ما يهمننا الآن . ولكن يجب علينا ملاحظة أن السبيل إلى مثل هذه التنمية الدولية على نطاق يقرب من الكمال إنما يتوقف على قدرة الدول التي تتعلق بها الأمر على تحقيقها على صعيد يتجنب الاستغلال الامبريالي . إذ أن هذه التنمية الدولية إذا اتخذت أساساً لأن تصبح الدول الأكثر ثراء طفيليات تمتص ثروات الأمم الأضعف عن طريق الإقراض ، فقد يبلغ الأمر بسهولة مرحلة يُنكر فيها ما تدعيه الأمم للرابية من حقوق وما يترتب على ذلك من مشاعر سيئة قد يتولد عنها بسهولة صراع . وينبغي علينا ألا ننسى تاريخ القروض الأجنبية لروسيا ، وما تولد عن رفض البلشفيك

الإعتراف بها من جو سيء . كما ينبغي علينا ألا ننسى أيضاً أنه إذا حاول مجتمع ، كما حاول الاتحاد السوفيتي ، استغلال مصادره الكامنة على حساب مستويات الاستهلاك الحاضرة ، فإن ذلك قد يقتضى ثمناً باهظاً من أحد الأجيال لصالح جيل آخر . وقد استطاعت الحكومة السوفيتية أن تفرض هذا الثمن ، ولكن ما من أحد يستطيع في يوم من الأيام أن يقدر الشقاء والمعاناة اللذين نجمتا عن ذلك .

ومن هذه الزاوية يبدو أن التنظيم الدولي في فترة ما بعد الحرب ينطوي فوق كل شيء آخر ، على أساس اقتصادي . فهو ينبىء عن الحاجة إلى وضع الخطط للتنمية في عالم يعتبر كله رصيداً مشتركاً من الثروة لجميع الأمم حق فيه بشروط متساوية بقدر ما نستطيع أن نجعلها كذلك . وتحتاج إدارة الرصيد المشترك مبادئ مشتركة للعمل - وواضح تماماً أن هذه المبادئ المشتركة هي تقييدات في مدنية جديدة . وهي تتطلب جهازاً تشريعياً دولياً يتفق فيه ممثلو الحكومات ، بالنيابة عن الشعوب كلها ، على هذه التقييدات ويضعون الأولويات التي تنطوي عليها . ومن وراء هذه المهمة النهائية يتطلب الأمر اتخاذ عدد هائل من القرارات الفنية ، كل مجموعة عامة منها في حاجة إلى إشراف من جانب هيئة وظيفتها ذلك . فتوزيع المواد الخام ، وتنظيم أسعار مستقرة للسلع الأساسية ، وتخطيط وسائل الاتصال ، والسيطرة على التعريفات والهجرة ، وقرار تخصيص قرض دولي لهذا الغرض دون ذاك ، وتكوين رصيد من الأخصائيين يكونون في متناول المناطق المتخلفة أو يلجأ إليهم عند وقوع أزمات خاصة ، كل هذه ليست سوى أمثلة لوظائف من الأهمية بمكان أن نراها في إطار دولي .

وقد جعلت الحرب ذاتها المبدأ الأساسى للعمل مبدأً واضحاً . فهو المبدأ الذى يقدم ذلك المفهوم العظيم الذى آتى به الرئيس روز فلت في قانون « الإعارة والتأجير » . فجوهره ، مثل كل مفهوم عظيم ، بسيط ، تساعد

الولايات المتحدة بما لديها من موارد لا تنضب الأمم المتحدة في محنتها باعتبار أن هذه المساعدة استثماراً في انتصار الحرية . ويتحكم هذا الهدف الأسمى في جميع الأغراض التي كرس لها قانون « الإعارة والتأجير » . فليست مكاسب رجال الأعمال الأمريكيين هي التي تحدد هذه الأغراض ، ولا امتداد نفوذ الولايات المتحدة . إن ما يحدد تخصيص الأولويات في الخطة هو خير قرار يستطيع زعماء الأمم المتحدة أن يصلوا إليه فيما يتعلق بضرورتها للنصر .

وإنى أقترح أن هذا المفهوم هو ما نحتاجه لتنظيم اقتصاديات توسع في عالم ما بعد الحرب . فعلينا أن نتعلم أن نعتبره استثماراً في انتصار ذلك السلام الذي لا حرية بدونه . فقيمة التصنيع السريع للهند والصين ، مثلاً ، وما يترتب عليه من زيادة في القوة الشرائية ، واضحة لا تحتاج إلى تأكيد . إذ أن اعتماد الرخاء في أى مكان على كل مكان آخر قضية مسلم بها ، ولكن ما نغفل عنه هو أننا يجب أن نطبق قضايانا المسلم بها عملاً إذا أردنا لها أن تكون حقائق حية . فكما أن البنك يهيمه نجاح عملائه يهيم الأمة نجاح الأمم الأخرى . بيد أننا يجب علينا أن نتذكر أن هذا التبادل في المنفعة لا يكون صحيحاً إلا في عالم اقتصاد متوسع . فبمجرد أن يدفعنا التقصص نحو الندرة ، نحاول كل أمة أن تحصل على كل ما تستطيع الحصول عليه من الرفاهة الموجودة . وأكبر مثل على هذه العملية هي خطة للمقايسة الألمانية التي نماها « شاخت » عقب استيلاء « هتلر » على الحكم . فقد كانت هذه الخطة تعمل على أن يعتمد اقتصاد جنوب شرق أوروبا على الاقتصاد الألماني بحيث لا تستطيع أمة أخرى أن تتسرب إلى الأسواق التي سيطرت عليها ألمانيا بهذه الطريقة . وقد أدى التسرب الاقتصادي إلى السيطرة السياسية بصورة حتمية . إذ كان على ألمانيا لكي تأمن على أسواقها أن تكون صاحبة السيادة الفعلية في هذه المنطقة . وكان عليها أن تعمل على أن تكون صور التنمية الاقتصادية هناك بحيث لا تعرقل طابع

إمكانياتها الصناعية . والواقع أنه كان لابد من إبقاء جنوب شرق أوروبا مصدرا للمواد الخام لألمانيا . وكان هذا يعنى تكيف إمكانياتها الاقتصادية بما يتفق وحاجات ألمانيا . وما كانت أى من دول جنوب شرق أوروبا لتستطيع التخلص ، بصورة جذرية ، من الشبكة الألمانية دون أن تحدث قلقا في الاقتصاد الألماني ، وبالنظر إلى طابع ألمانيا الهتيرية كان هذا يعنى احتمال الحرب .

ولا تحدث هذه المعضلة في اقتصاديات التوسع . فقد كانت الاستثمارات البريطانية هي السبب إلى حد كبير في إمكان نمو السكك الحديدية الأمريكية ، ولكن لم يؤد هذا إلى إخضاع الإمكانيات الاقتصادية الأمريكية لمقتضيات النمط البريطاني . إذ حينما تقوم العلاقات الاقتصادية بين الشعوب على صعيد المساواة ، تكون هناك فائدة مشتركة في تبادل السلع والخدمات ؛ ولكن المساواة أمر أساسي . فبدونها يتحول الشعب الأضعف حتما إلى مركز خاضع ، كما تفرض القوة المتفوقة للرجل الأبيض في أفريقيا مركزا أدنى على الرجل الأفريقي . وبدونها لا سبيل أمام الشعب الأضعف للتخلص من وضعه الخاضع إلا بأن يتحدى مركز الشعب الأقوى ، تماما كما هو الحال بالنسبة للأفريقي ، من أهل كينيا مثلا ، الذي لا يستطيع ، في ظل الظروف الحاضرة أن يتحدى المصالح الممتازة التي يتمتع بها المستوطن الأوروبي إلا بالتمرد . وتوسيع نطاق المبدأ الذي يقوم عليه قانون « الإعارة والتأجير » ، كما أشرت سابقا ، يهيء سبيلا آمينا للهروب من هذه المعضلة . وليست هناك وسيلة أخرى للهروب أساسا .

وذلك لأن الموقف الذي سنجد أنفسنا في مواجهته بعد الحرب لا يضع أمامنا أساسا سوى بديلين ، إما التنظيم من أجل التوسع أو التنظيم من أجل التقييد . وإذا قررنا أن نتبع الثاني فإننا نترك على حالها جميع الأسباب الجذرية التي انبثقت منها الحربان العالميتان . وإذا قررنا اتباع الأول ، أصبح

من الضروري تغيير علاقات الإنتاج الحاضرة في جميع الدول العظمى ، باستثناء الاتحاد السوفيتي ، حيث أثبتت أنها ليست مما يتفق وهذا القرار . وينبغي علينا ألا نقلل من خطر نطاق الاختيار الذي علينا أن نواجهه . فهو واسع النطاق في مغزاه مثل التغيير الذي حدث في أواخر العصور الوسطى في الانتقال من الاقتصاد الإقطاعي إلى الاقتصاد الرأسمالي . إذ هو ينطوي على تكيف لقيمنا لا يقل في طابعه مدى عن ذلك التغيير . فهو ينكر مثلاً السلامة التاريخية للهدف الذي كرست له قوة الدولة في الواقع ، باعتبار أن ما حدث في الواقع مختلف عن الفكرة . وهو ينبذ المفهوم التقليدي عن حرية التعاقد بافتراض أنه لا يعمل في إطار من الطلب الفعال ولكن في إطار الحاجات التي يقرر مجتمع منظم دولياً أن يعترف بها ، ويستعمل قوته في تلبية . وينبذ فكرة الحرية الفردية باعتبارها نتاج حق المواطن في الحصول على ثروة في سوق تنافسية محايدة من الناحية الأخلاقية ، بل على النقيض من ذلك ، يبدأ التغيير بإدخال فكرة الغرض الأخلاقي في السوق نفسها ويقرر أن الفرد يجب عليه أن يجد حريته في القيام بوظيفة منبثقة من هذا الهدف الأخلاقي .

ولست أفترض أن مثل هذا التغيير الضخم في العلاقات البشرية ، خاصة في المجال الاقتصادي ، تغيير نستطيع تحقيقه بطريقة سريعة . . فليس هناك من يعرف بلاداً قديمة مثل بريطانيا ولا يلاحظ أن العادات القديمة تموت بصعوبة ، وأن التكيف الاجتماعي للأصول والعادات القومية المرعية في حضارة جديدة عملية بطيئة وشاقة . بيد أن كل ما يهمني هو الإصرار على أننا إذا لم نقنع الناس بأن هذا التكيف يتم فعلاً فإن هزيمة المحور ستركنا حيث كنا في مواجهة جميع للمشاكل القديمة والشعور القديمة ، بل ربما في صورة أكثر حدة . لأنه من الواضح أننا سنعانى ، بعد هزيمته ، وقع ثلاث عواقب لامراء فيها لسنوات الحرب هذه . فسيكون هناك ذلك

الإرهاق الشديد الذى سينجم عن التوتر العصبى ، وسيغرينا هذا الإرهاق على تأجيل التجربة حتى نجدد طاقتنا . وستنطلق من عقاها تلك القومية الغاضبة التى أخذتها دول المحور وانتهكت حرمتها إبان سيطرتها ، وسيكون الإغراء شديداً على افتراض أن إرضاء ذلك الغضب بواسطة عقاب دول المحور هو فى ذاته إرساء لقواعد نظام اجتماعى جديد . وستكون هناك الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة مستعدة ، لمدة بضعة سنوات على أى الأحوال ، لمواجهة خطر تجدد العدوان من جانب دول المحور . فإذا لم نكن أكثر حكمة هذه المرة مما كنا بعد سنة ١٩١٩ ، فقد يؤدى هذا بسهولة إلى إقرار للقوة يتناقض مع ديناميكية الفترة التاريخية التى سندخلها مع إيقاف العمليات الحربية .

وكل من هذه الأخطار حقيقى تماماً ، وسيستغل كل منها استغلالاً كاملاً فى الغالب بواسطة المصالح القائمة ، لدى كل من المنتصرين والمهزومين ، التى يهدد امتيازاتها اتجاهنا نحو اقتصاديات توسع . وذلك واضح فى عاداتها منذ عام ١٩٣٩ . فتاريخ مصالح الألمنيوم الكبرى فى الولايات المتحدة تجاه اتساع نطاق الإنتاج المستقل ، مثلاً ، وموقف مصالح المطاط البريطانية تجاه نمو المطاط الصناعى ، وموقف المصالح البريطانية تجاه الاتساع السريع فى الإمكانيات الصناعية فى الهند ، كل هذا نذير . وقد كان من الأمور ذات المغزى أن مستر «بيفن» عندما حاول أخذ موافقة « مجلس العموم » على إنشاء مجلس نقابى مهنى فى الصناعات التموينية تحدها على الفور أصحاب الأعمال على أساس أن ذلك لعللاقة له بالمجهود الحربى ؛ كما لو لم يكن من الأمور البديهية أن الأمل والإحساس بالأمن لدى العمال هما ما يضمن الروح للمعنوية التى لا سبيل إلى النصر بدونها . كما أنه من الأهمية بمكان أنه خلال الشهور الأولى من دخول الولايات المتحدة الحرب بدا أن المناقشات الصناعية تركز نفسها حول مناورات تهدف إلى احتلال مركز مناسب فى فترة ما بعد الحرب أكثر من اهتمامها بزيادة الإنتاج إلى

أقصى حد ؛ وهو جو سرعان ما انتقل إلى « الكونجرس » الذى بدأ ، من مناقشاته ، أنه يفكر فى الصراع الذى اشتبكت فيه أمريكا أقل ، ما يفكر فى وقع قرارته على مصائر أعضائه فى انتخابات نوفمبر . إن الأهداف العظيمة التى أعلنها زعماء الرأى العام الأمريكى مثل مستر « روزفلت » ومستر « هنرى والاس » ، ومستر « ميلوبركنز » لم تجد صدى كبيراً من العمل الذى يؤيدها يثبت أنها أهداف لها الأولوية .

كما ينبغى علينا ألا نفعل عن الخطر الذى ينطوى عليه مجهودنا فى أن نعزو عادات ألمانيا النازية فى الحرب إلى التكوين الداخلى للطبيعة البشرية فى ألمانيا . فقد اتحد بعض رجال العلم مع بعض الساسة فى القول بأن العقل الألمانى والمخلق الألمانى من نسيج يختلف عن عقل الشعوب الأخرى وخلقها ، وأنه عندما نكسب الحرب سيتطلب الأمر معاملة من نوع خاص يتعلق بهذا الاختلاف فى النسيج . وهناك تفسيرات عديدة مختلفة كل الاختلاف لما يتسم به الرجل الألمانى من نقص . فيرجع البعض أحياناً شره المتأصل إلى بداية تاريخه المكتوب . ويبدأ أحياناً مع « فردريك وليم » أمير براندنبرج (The Great Elector) ، وأحياناً أخرى لا يبدأ إلا مع « الحديد والدم » الذى تتسم به سياسة بسمارك ، بيد أن ما يؤسف له فى كل هذه المناقشات أن دعاة النظرية التى تعزو إلى الرجل الألمانى قدراً خاصاً من « الخطيئة الأصلية » لا يستطيعون أن يروا أنهم إنما يقدمون الجانب المضاد من الادعاء النازى بالتفوق العنصرى الذى منح الألمان حقوقاً لم يستطع شعب آخر أن يدعيها لنفسه .

وذلك لأنه من الواضح ، عند أى تحليل جدى ، أن ما يهمنى ليس طبيعة الألمان بصفة عامة ، بل سلوك بعض الألمان المعنيين . ولا جدال فى أن هذا السلوك كان وحشياً وبربرياً على نطاق لم يعرف له التاريخ الحديث ، على الأقل ، مثيلاً ؛ فالتاريخ سيذكر هذه الأفعال الشريرة كما يذكر مذابح « آلفا »

أوغزو مدينة « ماجد برج » . بيد أننا يجب أن نحرص ، ونحن نحلل أسباب هذه الأفعال ، على أن نحفظ بالإحساس بالتوازن والتناسب . إن أولئك الذين تقع عليهم مسئولية تدمير « ليديس » (Lidice) في تشيكوسلوفاكيا يعدون مسئولين أيضاً عن المعاملة السيئة البشعة التي لقيها اليهود من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٩ وعن الهجوم على « جرنايكا » (Guernica) في أسبانيا ، ولم تدفع هذه الأعمال ألك الذين يعدون الآن أول المنددين بالوحشية الألمانية إلى قول كلمة احتجاج واحدة . وقد قال سير « توماس مور » العضو المحافظ عن « آير بيرجس » أن « السلام والعدالة هما مفتاح سياسة (هتلر) » . واستطاع سير « أرنولد ويلسون » العضو المحافظ عن « هيتشين » ، أن يقنع نفسه ، ليس فقط بأنه لا توجد « روح عسكرية » في ألمانيا النازية بل أيضاً بأنه ليس هناك دولة عظمى يبعد أن تشتبك معها بريطانيا في حرب أكثر منها . وأى شخص يدرس قائمة أعضاء « الزمالة الألمانية الإنجليزية » — وهى هيئة أنشئت لتنظيم العلاقات الطيبة بين بريطانيا وألمانيا النازية — سيعتقد أنه إنما يقرأ طبعة خاصة من « دليل الأشراف » أو « دليل المديرين » .

إن البربرية النازية ظهرت بوضوح كامل فى معاملتها لخصومها من الألمان بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٣٩ ، وبعد إعلان الحرب امتدت هذه البربرية إلى خصومها الخارجيين . ولم يشعر إلا قليل من الساسة — باستثناء الرئيس « روزفلت » ، ومستر « تشرشل » ومستر « ستالين » ، وهم يستحقون الاحترام لذلك — بأنه كانت هناك أعمال بربرية حتى ما بعد إعلان الحرب . والواقع أن الأمر لم يقتصر على ذلك ، بل إن كثيرين من رعاة الصداقة بين بريطانيا وألمانيا النازية كانوا على استعداد للتنديد بمستر « تشرشل » بوصفه « داعية حرب » عندما وجه الأنظار إلى الدلالات الكاملة للتاريخ الهتلري ، ونفس الأشخاص الذين كانوا متحمسين للصداقة مع ألمانيا النازية — والذين

لم يروا في فظائنها ما يحول دون التحالف معها - لم يقفوا عند حد في تنديدهم بفظائع النظام السوفييتي التي لا مثيل لها والتي لم يترددوا في أن يعزوها ، حتى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ ، إلى الطابع غير المتمدين للطبيعة البشرية الروسية .

وللدخل الوحيد للعقول إلى مشكلة لا جدال في أنها خطيرة جداً ، هو للدخل التاريخي ؛ فالسلوك الألماني يحدده موقف ألمانيا ، فأحداث « ليديس » مثل لما يستطيع السلوك الألماني أن ينحدر إليه من فظاعة تحت قيادة النازية ، كما أن « أمريتسار » مثل لما انحدر إليه الحكم البريطاني في الهند تحت قيادة جنرال « داير » . وشنق الزوج الأمريكيين في الولايات الجنوبية يمثل جانباً مهماً من السلوك الأمريكي تحت تأثير الوقت هناك . وكذلك أيضاً البرتغاليون في أنجولا ، والبلجيكيون في الكونغو ، والفرنسيون الذين قاموا تحت قيادة « تير » (Thiers) بذبح أعضاء « الكوميون » في سنة ١٨٧١ بـ لا رحمة . فالطبيعة البشرية هي ، عندما نتحدث على أساس عقل ، نتاج البيئة التاريخية التي توجد فيها ، فهي تكيف نفسها مع هذه البيئة ، والسبيل إلى تغيير التعبير عنها في السلوك هو تغيير البيئة التي تكيفت معها .

وبعبارة أخرى إننا لن نكسب شيئاً من وراء تفكير في للمشكلة الدولية فيما بعد الحرب على أساس فكرة ثابتة عن « الخلق الألماني » الذي يتكون من روح عدوانية شديدة و صلف شديد وطاعة مبالغ فيها للأوامر التي تفرض عليه . فليست هذه الصفات متأصلة في الرجل الألماني أكثر من تأصل الصلف (Snobishness) في الرجل الإنجليزي . فكل إنسان يعرف أن الإنجليزي كانوا شعباً يحب للموسيقى بعمق قبل الحروب الأهلية في القرن السابع عشر ، وأن تأثير « التطهريّة » على زوال هذه السمة كان عميقاً . وكل إنسان يعرف أيضاً إلى أي حد اختلف حكم الفرنسيين على الطابع القومي الإنجليزي

قبل نقض « مرسوم نانت » عنه بعده . وليس هناك إنجليزى الآن يعزو إلى الشعب الفرنسى أطماعاً عدوانية . ومع ذلك فلم يمض أكثر من سبعين عاماً منذ استطاع المؤرخ « ستبز » (Stubbs) أن يتساءل ، لماذا كان الإنجليز والألمان دائماً هم الشعبان المحبان للسلام فى التاريخ ، ويجب على سؤاله بأن يؤكد أن السبب « هو أن فرنسا تظهر نفسها اليوم ، كما كانت خلال ألف عام - عدوانية مخاتلة لا تعرف رحمة » . وجيلنا نفسه يجد صعوبة فى تبين السلافين الكسالى الحالمين الغامضين الذين تكونت فكرتنا عنهم بواسطة تجربة روسيا القيصرية إبان أفولها فى سنة ١٩٠٤ ، فى أولئك الروس العمليين الجادين ذوى العقول العلمية .

وبطبيعة الحال أنا لا أعنى مطلقاً أن السلوك الألمانى تحت السيطرة النازية لم يخلق مشاكل ملحة وجدية لفترة ما بعد الحرب . فواضح تماماً أنه فعل ذلك . وواضح تماماً أن فرض عقوبة على « هتلر » وشركائه أمر ضرورى لمصلحة العالم مثل فرض عقوبة على « آل كابونى » وزملائه من رجال العصابات ، كما يجب ألا يسمح لما يعتور القانون الدولى من نقص أن يمكنهم من الهرب من العقاب العادل على جرائمهم . إن النطاق الذى تم عليه هذا الاعتداء جعل من الضرورى أن تثبت بصورة حاسمة أن الناس لا يمكن أن يسمح لهم بتنظيم الفظائع التى نظموها والأمر بارتكابها دون عقاب يمنع الآخرين، فى ألمانيا وفى غيرها ، من الحذو حذوهم .

بيد أن عقاب زعماء النازى وشركائهم لا يعنى أن لنا حقاً فى الانتقام لأنفسنا من الشعب الألمانى ، ولا أن ذلك سيعود علينا بفائدة ما . وواضح أن لنا الحق فى أن نحمل أنفسنا من محاولة ثالثة يقوم بها حكام ألمانيا للسيطرة على العالم . وهذا يعنى تجريد سلاح ألمانيا وتنظيم سيطرة على حياتها الاقتصادية والسياسية تجعل هذا التجريد مجدياً . ولكننا نكون قد خرجنا من دروس فترة ما بين الحربين دون أن نتعلم شيئاً إذا لم نكن قد أدركنا

أميرين . أولاً أنه لا يمكن السيطرة على دولة عظمى مثل ألمانيا لمدة طويلة دون أن تتحول القومية إلى روح عدوانية ، وهكذا يمهّد السبيل لظهور أمثال « هتلر » . وبعبارة أخرى أن العلاقة بين الدولة المنتصرة والدولة المهزومة لا بد أن تصبح بسرعة علاقة صداقة حقيقية إذا أريد للحالة السيكلوجية للدولة المهزومة ألا تصبح مريضة ، اللهم إلا إذا أستخدمت أساليب تلحق بمن يستعملها ضرراً بليغاً . . . والأمر الثاني أنه إذا لم تستعد الدولة العظمى المهزومة احترامها لذاتها بسرعة فإن هناك خطراً حقيقياً من أن تفقد العلاقات الداخلية الاستقرار الضروري لمنحها مركزاً سليماً في حياة المجتمع الدولي . وهذا أيضاً يمهّد الطريق لظهور رجال مثل « هتلر » .

ولا أعتقد أن الإجابة على هذا الرأي بأن هذا إنما يثبت أن معاهدة « فرساي » كانت أبعد ما تكون عن المغالاة في القسوة بل إنها لم تكن شديدة بدرجة كافية ، إجابة سليمة . وهناك من يرون أن الأمن الحقيقي للعالم من الاعتداء الألماني يمكن في تقطيع أوصال ألمانيا إلى عدد من الولايات الصغيرة ، وهم يقولون إن قوة وحدتها المركزة هي التي تكون مصدراً للخطر . وهناك آخرون أيضاً يتصورون ألمانيا كاملة ، بل ولا مانع من ضم النمسا إليها ، ولكن تفصل عنها بروسيا . وآخرون ، بينما يوافقون على الإبقاء على وحدة ألمانيا الإقليمية يقترحون نظاماً ما من الملكية الدولية للصناعات الثقيلة في الروهر والسيطرة عليها . وهم يذهبون إلى أن الخطر يكمن في القيمة العسكرية لهذه الصناعات ، وستجعل في وسعنا مثل هذه الملكية والسيطرة أن تنفادي ذلك الخطر .

وأنا لا أرى علاجاً في هذه الآراء . فتحطيم ألمانيا إلى عدد من الولايات الصغيرة هو بمثابة تجريد الصورة التي أضفاها التاريخ ، قطعة قطعة ، على الأمة الألمانية من طبيعتها ؛ والنتيجة الوحيدة لمثل هذا المجهود ، فيما أعتقد ، هي

خلق تصميم لا يقاوم لدى الألمان على إعادة توحيد مامزقه إرغام الهزيمة الخارجية ، ولا يمكن أن يحول دون تحقيق هذا التصميم إلا احتمال الحرب أو الحرب فعلا . كما لا أرى أية فائدة من فصل بروسيا عن بقية ألمانيا . إن مشكلة بروسيا هي مشكلة العلاقات الاجتماعية التي أقامها « اليونكرز » فيها ، والتي تطلبت ، داخليا وخارجيا ، سياسة « الدم والحديد » حتى يظلوا قائمين ، أكثر منها مشكلة عادات متأصلة في الشعب البروسي .

ولا بد أن نتذكر أية دولة عظمى تكون خطرا يهدد السلام العالمي ، كانت لديها أطماع لا تستطيع تحقيقها إلا بالحرب . وقد كان هذا ينطبق في وقت من الأوقات على أسبانيا ، وكان ينطبق على فرنسا ، وهو ينطبق اليوم على ألمانيا واليابان . ولكننا يجب أن نتذكر أيضا أنه قد ينطبق ، في العصر المقبل ، على الولايات المتحدة إذا دفعها طابع نظامها الاقتصادي ، وهو ما يمكن أن يحدث بسهولة ، نحو الامبريالية . بيد أنه ليس هناك من يفكر جديا أن احتمال هذا الخطر يجعل من المرغوب فيه تحطيم وحدة الولايات المتحدة . إن مالدينا من تجربة تاريخية تثبت أننا لن نحل المشكلة التي تواجهنا بصورة جدية عن طريق مضاعفة عدد الدول الصغرى . إن تحويل العالم كله إلى بلقان لن يضمن السلام العالمي .

وتبدو فكرة الملكية الدولية لصناعات الروهر الثقيلة والسيطرة عليها دوليا جذابة أكثر من غيرها ، من الناحية السطحية على الأقل . فليس هناك من يستطيع جديا إنكار أن مصانعا هائلة مثل مصانع « كروب » لم تكن « مصلحة شريرة » بالمعنى البنتمى ، في حياة العالم الحديث . ولكن ما ينطبق على مصانع « كروب » ينطبق أيضا على مثيلاتها في الدول الأخرى ، فصانع الأسلحة الخاص ، بناء على أدلة بوثائق لاحصر لها ، عامل مهم في قيام الحروب . ومن ثم فإنه من العسير أن نرى كيف يكون اقتراح الملكية الدولية لصناعات الروهر والسيطرة عليها دوليا حلا حقيقيا للموقف ، اللهم

إلا إذا أمكن تحويل إمكانياتها الإنتاجية في نفس الوقت إلى أغراض لاعلاقة لها بالحرب . ولن يحدث هذا ، في ظل النظام الاقتصادي الحاضر ، إلا إذا لم تعد ألمانيا ما بعد الحرب تفكر في الحرب بوصفها وسيلة لتحقيق حاجاتها ؛ لأنه إذا كانت هناك حاجة للحرب فإن واقعة الملكية والسيطرة الدوليتين لا تعنى سوى تأخير في تكريس آلات الروهر وعماله لصناعة الذخيرة لما بعد قيام الحرب . إن قوة الدولة تتجاوز عن طابع الملكية كلما تراءى لها أن وجودها إنما يتوقف على هذا التجاوز . فإذا كان معظم أسهم مصنع هندسي في برمنجهام يملكه في الخارج أجنب رعايا دولة عدوة ، لن يحول ذلك دون استخدام آلاته ، بعد إدخال التعديل المناسب ، في المجهود الحربي اليوم ؛ ورفض مديرين إطاعة أوامر الحكومة لا يعنى سوى مجرد تغييرهم بمديرين آخرين . ومن ثم فإنه يبدو لي أن هذا العلاج لا يتناول سوى أحد أعراض المرض الأكثر عمقا الذي تولدت عنه هذه الحرب . إنه لا يصل إلى أسبابه .

كما لا أظن أن هناك ما يؤيد الرأي الذي يؤكد أن الروح العسكرية الألمانية نتيجة التصنيع الزائد عن الحد لألمانيا ، خاصة في الصناعات الثقيلة ؛ وأن ما تحتاجه هو تنظيم نسبة أفضل بين المصادر التي ستعيش عليها ألمانيا ما بعد الحرب . إذ يقال إنه طالما ظل هذا التصنيع الزائد عن الحد قائما ، ستظل ألمانيا مضطرة إلى الحيلولة دون التقدم الاقتصادي لجنوب شرق أوروبا ، بل وبعض أجزاء أمريكا الجنوبية ، بصورة مناسبة ؛ لأن هذه الدول لا تستطيع ، إلى حد ما ، منافسة صناعاتها على أسس فنية ، ومن ثم فهي مضطرة لأن تظل مصدرا للمنتجات الأولية وذات مستوى معيشة منخفض بسبب عدم قدرتها هذه .

إن التصنيع الزائد عن الحد مفهوم غامض غموض مفهوم «أفضل معدل» للسكان . وواضح أنه يمت إلى مجموعة بأكملها من التنوعات لم يحدد أولئك الذين يحاولون إضغاف الإمكانيات الاقتصادية لألمانيا أيا منها بعناية . فليس

من بيننا من يستطيع حقيقة الإجابة على السؤال الخاص « بالوحدة » التي يعد على أساسها التصنيع الألماني زائدا عن الحد . فهل نحن نشير إلى التكوين الداخلي لاقتصادها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو الفيصل الذي تقرر على أساسه أن « المعدل الأفضل » للتصنيع قد تحقق ؟ هل هو قدرة ألمانيا على إطعام نفسها ؟ أم هو مستوى الحياة ، الناتج عن قدر بذاته من التصنيع ، الذي تتمتع به العائلة الألمانية في المتوسط ؟ أو هو استمرار القدرة على اجتذاب رأس المال للاستثمار ؟ أم أن الفيصل في الحقيقة ليس اقتصاديا بالمرّة ، ولكنه اجتماعي في طابعه ؟ أم أننا نشير إلى الدلالات العسكرية للإمكانيات الاقتصادية ؟ أم هل « الوحدة » التي يتعلق بها الأمر ليس ألمانيا وحدها بل ألمانيا وجيرانها ؟ أم هل يجب علينا أن نوسع نطاق « الوحدة » ، بالنظر إلى ظروف السوق الحديثة ، ونجعل العالم كله « الوحدة » التي نشير إليها ؟ .

وواضح تماما أن أية إجابة على أى من هذه الأسئلة ، التي تعمل على إضفاء طابع ثابت على عناصر الاقتصاد الألماني ، تفرض فعلا مخططا بصورة ما . ومتى كان الأمر كذلك يصبح المعيار الذي يحكم به على الخطة ذا أهمية حاسمة . فإذا كان الغرض من الخطة هو ببساطة حرمان ألمانيا من القدرة على الاعتداء المحتمل في المستقبل ، فإن الطريق الواضح لتحقيق ذلك هو فك جميع المصانع الألمانية التي قد تستعمل في أغراض التسليح ، فعلا أو احتمالا ، ونقل الآلات إلى بلاد أخرى ، وستكون النتيجة هبوط شنيع في مستوى المعيشة في ألمانيا دون أى مكسب مقابل في الرخاء إلا إذا كانت القوى العاملة التي ستتولى تشغيل المصانع المنقولة تتمتع بمهارة في تشغيلها وتنميتها مساوية على الأقل لمهارة الألمان في ذلك . إن ذلك يكون ، في الواقع ، عملية خيالية تهدف إلى فرض عبودية دائمة على الألمان . وأيا كان الأمر فإنها لن تنجح في الغالب ، وتعيد أسوأ حماقات معاهدة « فرساي » ، وإن يكن في صورة مختلفة . ويجب ألا ننسى أن ألمانيا الهتلرية هي نتاج

لا شعورى لهذه الحماقات . كما يجب ألا ننسى أيضاً أن ذلك لا يفرض على ألمانيا
التهتيرية السياسة الاقتصادية التي يرونها أن النازية تحاول فرضها على أوروبا
المختلة فحسب ، بل أيضاً أن الغرض الذي تقوم عليه هذه العملية هو نظرية
أن الطبيعة الألمانية تتضمن قدراً مضاعفاً من « الخطيئة الأصلية » مما يتطلب
مننا أن نقيم دفاعاً دائماً لحمايتنا منه . وقد سبق أن ناقشت أدلة هذا الرأي
وبينت أنه في الواقع لا يقوم على أى أساس .

وبديل ذلك أن نفكر في اقتصاد مخطط تستغل فيه الإمكانيات الصناعية
لألمانيا استغلالاً كاملاً كجزء من مجهود يرمى إلى رفع مستوى للعيشة
العالمى ، بما في ذلك ألمانيا نفسها ، وهكذا يُوجه استعمال الصناعات الألمانية
الثقيلة قصداً نحو أغراض سلمية . وعندما نبدأ في تناول المشكلة بهذه الطريقة
يبدو واضحاً أن هناك ، على ضوء ظروف ألمانيا ، مرحلتين تختلف كل منهما
عن الأخرى وإن كانا قد يتداخلان من ناحية الوقت . والمرحلة الأولى مرحلة
إنعاش أوروبا . فبالنظر إلى الدمار الذي ألحقه الاعتداء الألماني بالصناعة
الروسية والبولندية والهولندية والنرويجية واليونانية واليوغسلافية ،
لا أرى سبباً يدعو إلى عدم استخدام القوة العاملة والآلات الألمانية ، لفترة
ما ، في المعاونة على إصلاح ما دُمر . فلا أرى سبباً مثلاً ، يحول دون إعادة
بناء سد « دينبر » العظيم بأيدٍ ألمانية ومعدات ألمانية تحت إشراف روسى .
ولا أرى سبباً يحول دون تكريس اليد العاملة الألمانية وللمعدات الألمانية ،
لفترة ما أيضاً ، لإعادة بناء روتردام تحت إشراف هولندى . إن في تعلم
الجيل الحاضر في ألمانيا أن ما فرضوه على ضحاياهم من عمل إجبارى يمكن
أن يفرض أيضاً عليهم ، درساً سيكولوجياً من الأهمية بمكان . ويساعد ذلك
على تحرير الطاقات الروسية والهولندية للقيام بأعمال أخرى في إعادة البناء
في الفترة الأولى من الإنعاش ، ويفرس في عقول الألمان تلك الحقيقة المهمة
من أن العالم لا يعتزم أن يسمح للمعتدى بأن يجنى ثماراً من اعتدائه .

ومع افتراض أن ألمانيا المهزومة سيعرم عليها التجنيد الإجبارى ، يبدو
لى من المعقول تنظيم فرقة مدنية للتعمير من بين شعبها تخصص لمثل هذه
الأغراض .

بيد أنه من الأهمية بمكان ، بطبيعة الحال ، ألا تستعمل مثل هذه الفرقة ،
بطريقة تعوق استعادة الألمان لاحترامهم لذاتهم مرة أخرى . فأى مجهود
من هذا النوع لا يتطلب أن يكون محدودا من ناحية الوقت بصفة جدية
فحسب ، بل إن أعضاء فرقة التعمير ينبغى أيضا عدم إبقائهم بعيدين عن ألمانيا
إلا لفترة تقارب فترة خدمتهم العسكرية العادية . وبعد ذلك يعودون إلى
ألمانيا ويستأنفون حياة المواطن الألماني العادية ، وفيما عدا ذلك ، يبدو
لى أن الحاجة الأساسية التى تواجهنا عندما نفكر فى المشكلة الألمانية
هى الحاجة إلى وضع ما يناسب الاقتصاد الألماني من خطط لزيادة الطلب
الفعال فى جميع أنحاء العالم . فالأمر يتطلب منا أن نشعل قدرتها الصناعية
بمهام متصلة اتصالا مباشرا بحاجات السلام بدلا من حاجات الحرب . إذ يجب
أن تساهم المصانع الألمانية فى تحويل الزراعة فى العالم إلى زراعة آلية بسرعة .
ويجب أن تعاون فى تنمية القوة الكهربائية العالمية . ويجب أن يقوم
المهندسون والجيولوجيون الألمان بدورهم فى تنمية المصادر الصناعية غير
المستغلة فى الصين مثلا . فإذا توفرت لنا القوة ، بوصفنا منتصرين ، لتنظيم
اقتصاديات توسع ، فالغالب أننا لن نستطيع فقط استغلال الإمكانيات
الكاملة للآلات الألمانية فحسب ، بل سيكون فى وسعنا أيضا أن نخضع عادة
الألمان من القتال فى سبيل الحصول على مكان تحت الشمس عن طريق الغزو ،
وهى العادة التى بلغت حدا كبيرا من النشاط منذ عهد « بسمارك » ، لذلك
المزاج من التعاون السلمى الذى تميز به قدر كبير من العلاقات الاقتصادية
الانجليزية الأمريكية .

هذا ، إذا تهيأت لنا فرصة تنظيم اقتصاديات توسع . ومما تجدر

ملاحظته أن الرجل الألماني يبدى صفات مدنية عظيمة جداً عندما يستقر في بيئة لها ذلك الطابع . إن المستوطنين الألمان في الولايات المتحدة ، خاصة بعد سنة ١٨٤٨ ، حملوا معهم إلى المدينة الأمريكية صفات ذات قيمة كبيرة . فقد استفادت أمريكا من رجال مثل « كارل شورتز » و « لوى برانديز » ومن مستعمرات الاستيطان التي أقامها المهاجرون الألمان في بنسلفانيا وويسكونس . وينطبق نفس الشيء على الألمان الذين استقروا في لانكشاير وخاصة مانشيستر ، إبان الثلث الثاني من القرن التاسع عشر . فهم قد أصبحوا بمهارتهم ونشاطهم ، لا عنصراً ثميناً في الحياة الاقتصادية في بريطانيا — في تنمية تجارة قطنها للتصدير ، مثلاً — فحسب . بل أنهم حملوا معهم أيضاً عادات فكرية ، في الموسيقى مثلاً ، قدمت خدمات جليلة في رفع مستوى الحضارة التي وجدوا أنفسهم فيها . فلم يكن فيهم شيء من صفات المحدثين من الصلف العدواني الذي كان الطابع السائد للعادات الألمانية بعد مجيء « بسمارك » للحكم . فقد كانوا جادين ونشطين وقادرين على تكييف أنفسهم على طبيعة بيئتهم كما تدل أسماء مثل « بسمر » و « شوستر » ومثل سير « جون سيمون » في ميدان العلوم الصحية ، ومثل « ج . ج . جوشن » في الصناعة والسياسة . إن بريطانيا المتوسعة التي كان هدفها الأساسي هو السلام ، استطاعت أن تستخدم صفاتهم بنفس السهولة ، وبنفس النتيجة المفيدة ، التي استخدمت بها الفلمنكيين في القرن الرابع عشر والهوجونوت في القرن الثامن عشر واليهود في القرن التاسع عشر .

ولا شك في أن ذلك يوحى بأن مشكلة ألمانيا هي مشكلة ألمان تكييف سلوكهم مع السمات الفريدة للظروف الاقتصادية التاريخية في ألمانيا إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد كانت العلاقة الأولى الكبيرة هي الإلتعاش البطيء عقب حرب الثلاثين عاماً . إذ تولدت عنه العلاقة التي سادت النمو الاقتصادي الألماني مدى قرن تقريباً . وعندما بدأت « الاستنارة »

تمهد السبيل لظهور طبقة وسطى ألمانية ، جعلت الثورة الفرنسية وصول هذه الطبقة إلى مركز القوة ضحية لمغامرات « نابليون » . وصحب الشعور القومي الألماني تغييرات كان مصدرها الجندي والموظف من أعلى ، إن تقسيم الاختصاصات بين الفئات العليا في المجتمع (Cameralism) الذي اُتسم به القرنان السابع عشر والثامن عشر استمر ، وإن كان في صورة مختلفة فترة طويلة في القرن التاسع عشر . وقد أدت هزائم ألمانيا في حرب الثلاثين عاماً من ناحية ، وحروب « نابليون » من ناحية أخرى ، إلى تأخر التطور الصناعي الألماني في الوقت كما جعلته يتم دون أن تصاحبه التغييرات الدستورية التي صاحبت التطور الصناعي في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، مدعماً بتحالف بين قوة الدولة ، متصورة في الغالب على أسس عسكرية ، وبورجوازية لم يكن لديها ، رغم أنها بذلت مجهوداً في سنة ١٨٤٨ ، تأييد جدي من جانب الطبقة العاملة ، كما لم تكن لديها تجربة ممارسة القوة السياسية مستقلة . وصارت ألمانيا « البسماركية » دولة كبرى لأن قائدها العظيم استغل الأعداد في تأييد سياسة « الدم والحديد » ، وعندما انكشف في سنة ١٩١٨ أنها سياسة جوفاء ، كانت البورجوازية تحاول فعلاً ، بوصفها طبقة حاكمة ، بناء سلطتها على أسس سلمية — وهي مفارقة اقتصادية — ولم تكن البرولتاريا الألمانية قد استعدت بعد لأن تحل محلها . فقد كان في وسعها أن تهدد سادتها ، ولكنها لم تكن تستطيع أن تخلفهم لتحل محلهم . وكانت النتيجة أن قبلت الصناعة الألمانية ، وهي لا تستطيع أن تقف وحدها ، التحالف مع العسكرية الألمانية باعتباره السبيل الوحيد أمامها للمحافظة على ما تدعيه من حقوق ؛ وقبل كلاهما ، خوفاً من البلشفية التي وحدتهما كما وحدهما « نابليون » من قبل ، الدخول في شركة مع « هتلر » حتى يهزموا المطالب المتزايدة للطبقة العاملة في بلدهما والقضاء على هذه المطالب . بيد أن تحقيق ذلك ، في المرحلة التاريخية التي كانت فيها ، كان يتطلب منهما تدمير الأنظمة التي نمتها الطبقة العاملة الألمانية من أجل حمايتها . ولم يكن في وسعهما

تدميرها دون توفير وسيلة ما لإرضاء أمانى الطبقة العاملة . وما كانتا لتستطيعا ذلك بالنظر إلى عدم التناسب بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج في ألمانيا ، إلا بتحقيق سيطرة اقتصادية لا سبيل إليها إلا بواسطة الحرب إن الهتلرية من جميع وجوها كانت للمقامرة الكبرى لهذا التحالف بين العسكرية والمنظمات الاقتصادية الضخمة ، وهو التحالف الذى جعله النمو المتأخر للقوة الاقتصادية الألمانية ضروريا . وقد صارت ممكنة ، بوصفها مقامرة ، لأنه عندما حاق بهذا الحلف الهزيمة الأولى فى سنة ١٩١٨ ، تناول السلام الذى أعقبها تلك المشاكل التى كان يواجهها العالم كله بصفة عامة ، وألمانيا بصفة خاصة ، فى القرن التاسع عشر ، ولكنه لم يعالج المشاكل التى كانت تواجهها فى القرن العشرين ؛ إذا كان الساسة المنتصرون قد أدركوا وجودها . وهذا الفشل هو السبب ، فى جوهره ، الذى أدى مباشرة إلى الحرب العالمية الثانية » .

وأنا أذكر ذلك ، لا لانتحال العذر لعدوان ألمانيا الهتلرية ، ولكن لتفسيره . واستخلص من التفسير أن أساس التسوية هذه المرة يجب أن يكون متصلا بالقضايا الكبرى التى نواجهها وليس بالقضايا الثانوية . لأن المشاكل التى تناولها الساسة فى فرساي ، من حدود وأقليات وما إليها ، كانت قضايا ثانوية بالمقارنة بالفحم والبتروى والحديد والصلب والمنتجات الغذائية ونقلها ؛ لأن مستقبل الأولى كان يتوقف على ما يتم بشأن ملكية القوة الإنتاجية والسيطرة عليها . وقد كتب لورد « كينز » (Keynes) فى سنة ١٩١٩ متنبئا ببصيرة نفاذة : « كم كان مختلف المصير الذى تتطلع إليه أوروبا لو أن مستر « اللويد جورج » أو مستر « ويلسون » أدرك أن أخطر للمشاكل التى كانت تتطلب عنايته لم تكن سياسية أو إقليمية ، بل مالية واقتصادية ، وأن أخطار المستقبل لا تكمن فى الحدود والسيادات ، ولكن

في الطعام والفحم والنقل . «^(١) وقد يكون صحيحاً أن حدود الدول جعلت متفقة مع حدود القومية أكثر من أية فترة سابقة ؛ فستر « هربرت فيشر » قال لنا إن ثلاثة في المائة فقط من سكان أوروبا تركوا تحت حكم أجنبي . بيد أن صانعي فرساي كانوا يضعون التشريعات لعصر كان قد انقضى فعلاً .

— ٥ —

قال « شترسمان » : « إنك لا تستطيع أن تخلق عدداً كبيراً من الدول وتهمل تماماً مواءمتها مع النظام الأوروبي »^(٢) . ولكن اليوم ، وقد صارت نيويورك على مدى عشر ساعات بالطائرة من لندن ، لا بد من مواءمة حقوق الدولة الحديثة مع الظروف الفنية لنظام اقتصادي يشمل العالم كله . وفي هذه الظروف يوجد شيئان واضحا بالتأكيد . فأولاً ، من الواضح أن استقلال الدول الصغيرة وحيادها ، بمعنى عسكري ، ليس له معنى مطلقاً ؛ فمجموعة القواعد التي تحميها في القانون الدولي لا تراعى إلا طالما ترى الدول الكبرى ، في فترة الصراع ، أن من مصلحتها مراعاة هذه القواعد . وثانياً ، من الواضح أن ممارسة حقوق السيادة في المجال الاقتصادي بواسطة مجموعة كبيرة من الدول الصغرى مضرّة بأفضل وضع تعمل فيه قوى الإنتاج كما كان نظام الضرائب الجمركية الداخلية في فرنسا في ظل « النظام القديم » . فالسيطرة الموحدة على تلك الأشياء التي يبدو أن طبيعتها للمادية تتطلب سيطرة موحدة لها آثار لا يحتمل أن يظل أمامها أي مفهوم للسيادة حقيقياً .

والخطوة التي رأى عدد من المفكرين أن من الحكمة اتخاذها بناء على هذه النتيجة هي تكوين اتحاد أوروبي ، أو كما رأى عدد أكبر من المفكرين ، عدة اتحادات . ولست من هذا الرأي . إذا يبدو لي أن للمشاكل التي تواجهنا تتطلب التنسيق الجزئي بين الوظائف ، لا الربط الشامل للمناطق .

(١) « النتائج الاقتصادية للسلام » .

(٢) « يوميات » نشرها أ . ستون ٣ ر ٦١٩

وأنا أذهب إلى هذا الرأي لعدة أسباب . فأولاً ، دلت كل التجارب على أن جهود البناء الاتحادي لا يتيسر معه إدارة دولة متعددة القوميات بسهولة ، بدون تأييد تقليد تاريخي قوى ، ففي هذه المرحلة قد يكون المبدأ التعاهدي هو الآن ولأمد طويل في المستقبل أقصى ما تسمح به المغامرة السليمة كما أدرك في حكمة دكتور « بينز » (Benes) وجنرال سيكورسكي في الاتفاق التشيكي البولندي . وثانياً ، أعتقد أن هناك الكثير مما يقال لتأييد المحافظة على القوميات الثقافية داخل النطاق الأوسع لما يمكن أن نبنيه بأمان من وحدة اقتصادية . وثالثاً ، هناك الخطر من أن تقسيم العالم على أساس نظام من الاتحادات المنفصلة قد يؤدي ، إذا لم يكن تكوينها مصحوباً بزيادة كبيرة في الرفاهية الاقتصادية ، إلى زيادة حدة الاتجاه نحو السلطة المطلقة التي كانت السمة المميزة لعصرنا ، ومن ثم يؤدي إلى زيادة مخاطر الروح العسكرية بدلاً من أن يقللها . إن عالمنا مقسماً إلى عشرة أو اثني عشر نظاماً اتحادياً كبيراً ، كل منها يهتم ، مثلاً ، بالإبقاء على رخائه لرعاياه بواسطة أساليب مثل تعريفه « هولي - سموت » الجمركية أو عن طريق تقييد حرية الهجرة ، لن يكون بطبيعته خيراً من العالم الذي ظهر فيه « هتلر » واستولى على الحكم .

ومن ثم يبدو لي أن الطبيعة المادية لكل عامل من هذه العوامل بذاته ينبغي أن تكون العنصر الحاسم في وحدة الحكم . فيكون ، إذا سلطنا سبيل الحكمة ، لمنطقة ما وظيفة ، ولأخرى وظيفة ثانية . فالطيران مثلاً لا يكاد يسمح بالتنظيم الفعال إلا على أساس عالمي ؛ ولا يكاد يقل عن ذلك وضوحاً إن سكك حديد أوروبا تتطلب سيطرة واحدة خاضعة للتخطيط ، وكذلك نمو النقل البري يبدو أنه يتطلب لجنة أوروبية واحدة تكون مهمتها تخطيط شبكة ضخمة من الطرق الرئيسية تربط المدن الكبرى ببعضها البعض وتبنى هذه الطرق وتحافظ عليها . زد على ذلك أنني أظن أن توحيد الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي التي تحتاج إليها أوروبا للخدمات العامة

والصناعة أمر ممكن ومرغوب فيه معا ، ويهيء لنا مشروع « وادى تنسى » نموذجاً مهماً ، على نطاق أضيق ، للحكم بقصد التكيف . وواضح بشدة أن الطبيعة للتأصلة في المشاكل المتعلقة بتثبيت عملات مابعد الحرب ستتطلب خطة من الاحتياطي العالمى . ولن يكون هناك ما هو أسوأ وقعاً على العلاقات الدولية فيما بعد الحرب من محاولة تقوم بها بعض الدول لمساعدة منتجها في اقتناص الأسواق الأجنبية عن طريق تخفيض عملاتها . إن توحيد القواعد الخاصة بكمية العملة الورقية التي لكل دولة أن تصدرها ، وبأسعار إعادة الخصم ، ومقدار إئتمان كل بنك ، أمور أهم ، الآن وقد انقضت فترة قاعدة الذهب ، من أن تترك لقرارات تتخذها أية حكومة مستندة إلى سيادتها .

لقد اخترت أمثلة يبدو أن طبيعة الوظيفة المتعلقة بها تجعل الوحدة المناسبة إما تشمل أوروبا كلها ، أو كما هو الحال في الطيران والعملية ، تشمل العالم كله . ولا يقل عن ذلك وضوحاً أن هناك وظائف ، مثل التربية والخدمة الصحية في المجتمعات المتقدمة والبرق ، ليس من المرغوب فيه ، ولا هو من المحتمل ، أن تتجاوز وحدة الحكم فيها حدود الدولة القومية . ولا يحول توحيد الحكم ، بطبيعة الحال ، دون أوسع قدر ممكن من الإدارة اللامركزية في الحالتين ؛ ومن المحتمل جداً مثلاً ، أن تحول اللجنة الأوروبية للطاقة الكهربائية ذات الضغط العالى مهمة التوزيع إلى عدد كبير من الهيئات الثانوية ، وأن تكون علاقة البنك الاحتياطي الدولى بالنسبة للأنظمة المصرفية القومية من نوع العلاقة التي تكونت بين « مجلس الاحتياطي الفدرالى » الأمريكى فى واشنطن والمجالس الإقليمية التابعة له . إن اللامركزية جزء من جوهر الإدارة الناجحة ، لأنه ليس هناك سبيلاً آخر يمكن بواسطته تحقيق المرونة المطلوبة .

وهذا بمثابة القول فى رأى الشخصى ، بأن مشاكل الحكم الدولى توجد

على مستويين - مستوى القرارات التي تقوم الدول بتطبيقها مباشرة ، ومستوى القرارات التي تتضمن حكماً مباشراً بواسطة مجتمع الدول أو جماعة من الدول داخل هذا المجتمع . ومن ثم فأنا أتصور أننا ، بعد أن نحقق شيئاً من الاستقرار الحقيقي بعد النصر ، سندرك حاجتنا إلى أربعة أجهزة عامة للحكومة العالمية . فسيكون هناك محكمة دولية ، وسيعتمد جزء كبير من فعاليتها على اتفاقنا على أنه لا توجد في الحقيقة نزاعات بين الدول لا تدخل في اختصاص الحكم القضائي . وسيكون هناك هيئة تشريعية دولية لكل الدول الحق في أن تمثل فيها على قدم المساواة . وأعتقد أنه ليس هناك من يستطيع أن يتنبأ ، بأي قدر من الثقة ، بمدى سلطاتها ، بيد أنه سيكون لزاماً عليها ، كما دلت التجارب السابقة ، أن تتجنب « غول » الموافقة بالإجماع دون الاندفاع في دوامة التشريع بالأغلبية المطلقة في الطرف الآخر . لأن هذه أمور إرغام دولة فيها ضد إرادتها ، كالاتحاد السوفيتي ، بواسطة أصوات فنلندا وأكوادور والدانمارك مثلاً ، إجراء أقل جدوى من إقناعها ، ولا أعتقد أن أمراً مثل مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة في مجتمع قومي بذاته ينبغي أن يجعل قاعدة عامة تؤمر انجلترا ، مثلاً ، بتطبيقها ، فمن الأفضل بالنسبة لتحقيق نفس الأهداف التي يعتقد أولئك الذين يؤمنون بهذا الفصل أنها مرغوب فيها أن يقبل الرأي الإنجليزي على هذا المبدأ من تلقاء نفسه . كما لا أعتقد أيضاً أنه ينبغي أن يؤمر أي مجتمع قومي بقبول هجرة غير محدودة ، خاصة حيث يحتمل أن تؤدي المشكلة العنصرية إلى توتر ، إلا حيث تكون الأغلبية التي يتطلبها إقرار القواعد التي تنظم حركة الانتقال أغلبية واضحة كما وكيفا .

وسيحتاج مجتمع الأمم ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى هيئة تنفيذية ، ومما لا مندوحة عنه أن يكون أعضاؤها ممثلين للدولة الكبرى بصفة دائمة مع ممثلين لدول أقل شأنًا يختارون بالانتخاب ، وأعتقد أنه من المحتمل

أن يكون من الحكمة الإصرار على ألا يُعاد مباشرة انتخاب الممثلين المختارين حتى تكون هناك عملية دورية قد تؤدي إلى زيادة المسؤولية والاهتمام . ومن المحتمل أن الهيئة التنفيذية ستحتاج إلى سلطة واسعة في إصدار القرارات داخل نطاق المبادئ العامة التي يقوم عليها مجتمع الأمم .

وواضح أيضاً أنها ستحتاج إلى جهاز دائم خاص بها من الموظفين . ومن الأهمية بمكان أن تؤكد فوراً أنه أياً كان فشل تجربة جنيف ، فإنها لم تنجح في حقل نجاحها ظاهراً كما نجحت في مجال الإدارة . فحتى فترة مثل فترة الفساد العام التي صاحبت الأزمة الكبرى التي بدأت في سنة ١٩٢٩ كونت بين موظفيها تقليداً يدعو إلى الإعجاب من ولاء دولي سما على قيود الأصل والتدريب القوميين . فقد وجد رجال ونساء من ثقافات مختلفة أنهم يستطيعون بناء مستوى مشترك مرتفع من التعاون والأداء . وكان عمل قسمي الصحة والاقتصاد في العصبة ، وما قدماه إلى الصين مثلاً في الحقل الأول وإلى النمسا في الثاني من معونة ، عملاً عظيماً من الأهمية بمكان كبير . وكذلك أيضاً كان عمل « مكتب العمل الدولي » وما تهيأ له من تأييد في مجهوده في التقليل من البون بين مستويات رفاهة الجماهير في الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وأفترض أن « جمعية » الأمم جديدة ستشجع ، داخل إطار مبادئها العامة تكوين منظمات خاصة تعالج إقليمياً للمشاكل المحلية للمناطق المختلفة . ولا ريب في أن تكييف الفكرة التي يقوم عليها « اتحاد الدول الأمريكية » بحيث تتلاءم مع حاجاتها يضيف قدراً كبيراً إلى فعاليتها ؛ وعن طريق أجهزة ذات طابع مماثل لهذا تستطيع أن توجه ، على أفضل وجه ، نمو تنظيمات مثل « اتحاد السكك الحديدية الأوروبي » و « اتحاد الكهرباء الأوروبي » وهما ، كما اقترحت آنفاً ، من بين التجارب التي تنطوي عليها دلالات الطابع

التكنولوجى للعصر القادم . وهناك ، فيما أرى ، ثلاثة مجالات من السلطة كلما اتسع اختصاص « الجمعية » فيها كان الإيمان والولاء اللذان تثيرهما أعمق وأكثر صلابة . فيجب أن تكون موافقتها ضرورية فى جميع القروض التى تعقدها حكومات الدول ؛ وعندما يكون هناك اقتراح بمقايضة على نطاق واسع بين دول ، ينبغى ألا يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ إلا بعد أن توافق عليه الهيئة التنفيذية ، بناء على دراسة فنية يقوم بها موظفوها ، على ضوء تأثير هذه المبادلات فى الوضع العام للمواد الأولية ؛ كما أنه من الأهمية بالمكان الأول أن يكون فى وسع « الجمعية » الجديدة أن تدير ، عن طريق الإشراف ، برنامجاً مستمراً ، وليس فى فترات الأزمات وحدها ، من الأشغال العامة . فليس هناك شىء مثل هذا البرنامج يجعل الحكومة العالمية حقيقة حية أمام أنظار الرجال والنساء العاديين .

وهناك وظيفتان أخريان تتطلبان تأكيداً خاصاً . فيجب أن تركز « جمعية الأمم » الجديدة مجهوداً على نطاق واسع لإدخال المدنية الحديثة فى المناطق المتخلفة فى العالم . ويجب أن تكون فى مركز يسمح لها بتقديم المعونة الفنية فيما يتعلق بالمسح الاقتصادى وفى التنمية الطبية والتربوية ، وفى التدريب الصناعى والإدارى . فما حققه مثلاً مشروع « ييل فى الصين » من أجل العلوم الطبية هناك يجب على « جمعية الأمم » أن تحاول أدائه فى كل مكان تُطلب فيه خدماتها وفى كل الميادين . ويجب أن يكون من الطبيعى أن يقوم عالم جيولوجى ، بوصفه موظفاً دولياً ، بالبحث عن البترول فى الصين ، بقدر ما كان طبيعياً بالنسبة له أن يقوم بهذا العمل فى الماضى لحساب شركات البترول الكبرى . كما يجب أن يكون أمراً عادياً سعى الهند المستقلة للحصول على خدمات « جمعية الأمم » الجديدة لتخطيط تنمية الطاقة المتولدة من مساقط المياه لسيها ، مثلاً ، أو لإعادة تنظيم نظامها فى استغلال الأرض الزراعية ، ذلك النظام الذى تقادم عليه العهد حتى صار أثرياً . لأنه من

الأمور الملحة أن تذكر أن قدرة السوق على البدء في تحمل نصيبها الواجب من القوة الإنتاجية لا تتوفر إلا مع السير قدماً في هذه التنمية . إن السرعة التي نقضى بها على هذا التخلف هي التي ستحدد المعدل الذي سنتغلب به على الدائرة الشريرة للكساد التي أنزلت بهذا النظام كارثة .

والوظيفة الثانية هي تصفية الامبريالية ، في كل من جانبيها السياسي والاقتصادي على السواء . وهنا ، إذا توفرت الإرادة ، نبدأ بمعرفة تمنحنا ميزتين عظيمتين على موقفنا في سنة ١٩١٩ . فنحن نعرف ، على الأقل ، من السرعة التي انهارت بها الأمبراطوريات الأوروبية في الشرق ، وقبول أهالي المستعمرات سادتهم الجدد دون أية مقاومة ، إلى أي حد كان نفوذها هناك سريع العطب ؛ وإلى أي مدى كانت الأسس التي بنيت عليها هذه الإمبراطوريات فاسدة أخلاقياً . ونحن نعرف أيضاً ، من نبدأ أمريكا للامبريالية الاقتصادية في الفلبين ومن التجارب الضخمة التي قامت بها روسيا بين شعوبها المتخلفة ، أن الحكم الذاتي والسعي الجاد في خلق الفرص الاقتصادية والتربوية يهيء مجالا للتقدم السريع يفوق أي شيء تصورناه في الماضي . وإن ما قام به الروس ، مثلاً ، في سبيل تعليم شعوب المنطقة القطبية والقوقاز ، الذين لم يكن لديهم في سنة ١٩١٧ حتى لغة مكتوبة ، في ربع قرن أكثر مما فعلناه من أجل الهند إبان احتلال دام قرنين تقريباً . إن مستعمرات إفريقيا وجزر الهند الغربية ما زالت تمثل تحدياً لنا ؛ والأولى تقف في مواجهتنا على ضوء مذهب « جنوب أفريقيا » القائم على سيطرة الرجل الأبيض ، ذلك المذهب الذي ينتشر شمالاً ببشاعة ولا يمكن تمييزه عن تلك العنصرية النازية التي نددنا بها في حنق شديد . كما ينبغي ألا ننسى أن هناك نذراً سيئة تشير إلى أن الأمريكيين باحتلالهم للقواعد المؤجرة في البحر الكاريبي قد جلبوا معهم الآثار الشريرة لاضطهاد الملونين ، بشكل حاد ، بقدر ما كفّلوا حماية هذه القواعد من الاعتداء الخارجي .

وأنا شخصيا لا أعتقد أن الاستغلال الإمبريالي ، السياسى أو الاقتصادى سينتهى بسهولة ، طالما ظل الاستغلال مجزيا وتؤيده دولة عظمى ؛ ولكنى أعتقد أننا نستطيع الإسراع بالتخلص من بشاعته إلى حد كبير إذا ، أولا ، لم تقتصر على الإعلان رسميا بأن « مصالح الأهالى متقدمة على ما عداها » ، بل وجعلنا من تنظيم نتائج هذه الأولوية أمرا الحكم النهائى فيه « لجمعية الأمم » الجديدة . فليس هناك دولة تسيطر على شعب أجنبى تصلح لأن تكون حكما فى قضيتها . فقد تمر بلحظات من الانفعالات الأخلاقية السامية فيما يتعلق بالتزاماتها . فبريطانيا مرت بلحظة من هذه اللحظات أدت إلى إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق . وهناك دلائل مبشرة على أن التقارير البشعة للجان التحقيق ، التى كان السبب فيها عادة هو وقوع اضطرابات عمالية ، تعمل على إثارة محاولات جدية لإزالة بعض ما تنسم به الأحياء القدرة فى الإمبراطورية من مساوئ بالغة . ولكنى أعتقد أننا لا نستطيع أن نقول بأمانة ، إذا أخذنا مثلين فحسب ، إن فرنسا كان فيها أى رأى عام جدى مهتم بمستوى رفاهة الأهالى فى الهند الصينية الفرنسية ، أو ان فى بريطانيا اليوم ، باستثناء دائرة ضيقة من الموظفين ، الإحساس بالمسئولية الذى يجب أن يكون نحو مستوى إدارة مستعمراتنا . وأيا كان الأمر فإن مما له مغزى أنه عندما قرأ وكيل وزارة المستعمرات فى صيف سنة ١٩٤٣ تقريره عن تقديرات ميزانية وزارته السنوية ، اعترفت الصحافة بصراحة بأنه كان يتحدث إلى مجلس العموم وهو يكاد يكون خاليا . كما أعتقد أنه لا يكون تهورا منى أن أقول أنه لا يحتمل أن يقوم البرلمان بالتزاماته نحو شعوب المستعمرات والمحميات على وجه لائق إذا اقتصر بحث نتائجها عادة على يوم واحد من المناقشة فى العام . ويحق لنا هنا أن نعدل القول المشهور ونصر ، أولا ، على أن المستعمرة التى ليس لها تاريخ برلمانى تظل مهملة ، وثانيا ، على أنها لا تحظى بتاريخ برلمانى إلا إذا بذلت محاولات عنيفة من الاحتجاج ضد هذا الإهمال .

ويغلب ، فيما أعتقد ، أن منح « جمعية الأمم » ، الجديدة التزام المسؤولية عن مستويات الرفاهة للأهالى فى جميع الأقاليم للمستعمرة ، والبدء فى تحديد حد أدنى لما يجب تحقيقه من مستويات فى ظروف العمل والصحة العامة والإسكان والتربية ، مع وضع أسلوب فنى لفحص النتائج التى تحققها الدولة للمشرفة علنا ، سيؤدى حتما إلى خير حقيقى ؛ فحتى بلجيكا فى عهد « ليوبولد الثانى » لم ترح إلى الإذلال العلنى . بيد أنى لا أظن أن تقريراً سنوياً يقدم إلى « لجنة مستعمرات » على نمط « لجنة الانتدابات » القديمة يكون كافياً حتى وإن كان مصحوباً بتخصيص يوم فى المحكة لكل مستعمرة ؛ وأرى أن يكون لدى « لجنة المستعمرات » ، جهاز خاص من الموظفين المقيمين والمفتشين المتنقلين لا تربطهم علاقة ولاء بالدولة المشرفة ولا يهمهم أن يضيفوا على أعمالها فى تقاريرهم أفضل ثوب . وأقترح أن يكون من الواجب على مثل « لجنة للمستعمرات » هذه أن تقوم بإجراء تحقيقات خاصة بها فى الأماكن التى تقع فيها أحداث مثل اضطرابات ترينيداد أو العنف الذى صاحب الإضراب فى منطقة النحاس فى روديسيا الشمالية ؛ إن الأهالى المتعلمين ، وأكثر منهم الأهالى غير المتعلمين ، ممن يحسون إحساساً شديداً بعناصر العدالة الاجتماعية ، كثيراً جداً ما يبدو فى نظر ساداتهم من أصحاب الأعمال البيض مجرد مبهجين مشاغبين انتقلت إليهم العدوى من موسكو . والقدرة على إجراء تحقيقات علنية وحدها بداية طيبة ، ولو لسبب واحد هو أنها ستؤدى ، إلى حد كبير ، إلى الحيلولة دون التضحية بموظفين غيورين على عملهم تحت ضغط المصالح الاقتصادية القوية على وزارة المستعمرات . وأنا لا أقول إنها ستضع حداً للاستغلال الإمبريالى ، ولكنها ستفعل الكثير فى التخفيف من وطأته .

ونحن فى الواقع لا نستطيع أن نضع حداً للاستغلال الإمبريالى فى ظل أى نظام تملك فيه المصالح البيضاء القوة الاقتصادية الرئيسية - وكثيراً

ما يكون أصحاب هذه المصالح متغيبين — وحيثما يعمل اضطهاد الملونين على إبقاء الشعوب الملونة في وضع خاضع ، تربويا واقتصاديا واجتماعياً ، بصفة دائمة . فالدليل واضح على أن الدولة المشرفة ، في مثل هذه الظروف ، سواء كانت بريطانيا أو فرنسا أو هولندا أو بلجيكا ، ستفكر أولاً في إرضاء أصحاب الأصوات الانتخابية في بلادها ، ثم في مصالح الشعوب الملونة بعد ذلك بأمد طويل . وقد ثبت هذا بصورة مقنعة عندما اكتشف الذهب في كينيا فبيعت الأرض التي يتعلق بها الأمر فوراً للمصالح البيضاء^(١) رغم أن قرار لورد « باسفيلد » ، الذي سبق هذا الاكتشاف مباشرة ، منح الأولوية لمصالح الأهالي هناك . وكان قد ثبت فعلاً قبل ذلك بصورة كافية من أمثال التحقيقات التي قام بها « موريل »^(٢) في الكونغو و« نيفنسون » في أنجولا البرتغالية^(٣) و« كيزمنت » في بوتومايو^(٤) ، ومن كتابات باحثين في التطور الاستعماري مثل « وولف » و« مكيلان » إذ يقصان قصتهما التي لا تنقض وهي مأخوذة إلى حد كبير من الوثائق الرسمية^(٥) . إن الأساطير اليونانية تقول ان شعباً سيئاً أدى الى تنظيف حظائر الملك « أيوجون » لفترة ما على الأقل ، وقد دلت التجربة على أن فرض رقابة ، من النوع الذي اقترحته ، على استعمال القوة يثير في الدولة المشرفة إحساساً أكثر حدة بالمسئولية لأنها ، فوق كل شيء ، ستمنح الموظف المتسع الأفق تأييداً مستقلاً ضد ما يتعرض له مستقبلاً من تهديد من جانب المصالح القائمة ؛

(١) ويسرني أن أشير إلى أن ذلك لم يتم بدون احتجاج قوى في البرلمان .

(٢) « المطاط الأحمر » (١٩٠١) ، وانظر مثلاً تقرير « كيزمنت » في « الوثائق البرلمانية » (١٩٠٤) مجلد (٦٣) ص (٣٥٧) .

(٣) « رق حديث » (١٩٠٤) (٤) « وثائق برلمانية » (١٢ - ١٩١٣) ص (٨١٩) مجلد (٦٨)

(٥) انظر « ل . س . وولف » في « الإمبراطورية والتجارة في أفريقيا » (١٩٢٩) ، « و . م . مكيلان » في « تحذير من جزر الهند الغربية » (١٩٣٦) .

وهو تهديد دفع الكثيرين من أشراف الرجال ؛ الذين لم يحظوا بمثل هذا التأييد ، إلى البقاء صامتين حتى تقاعدوا . بيد أنى لا أدعى أن هذه الرقابة ستفعل شيئاً أكثر من تخفيف حدة أسوأ ما فى النظام من افراط . فلن يُستأصل هذا النظام ، الذى يُعد فيه - بطبيعته ذاتها - الاستغلال وباء ، من جذوره سوى اصلاحات حاسمة مثل تلك التى كان لدى الروسين الشجاعة الكافية لمحاولتها .

- ٦ -

كان تحقيق سلام دائم هو شغل الشعوب الشاغل فى جميع أنحاء العالم خلال فترة ما بين الحربين ، ومع ذلك فليس هناك ما يدعو إلى الأسى مثل سجل فشل زعمائها فى تحقيقه . وقد عقدت مؤتمرات لنزع السلاح فى ١٩٢١ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ولكنها أظهرت إلى أى مدى تتطلب متناقضات الرأسمالية فى مرحلتها الأمبريالية الحرب بوصفها تعبيراً عن دلالاتها ، أكثر مما أظهرت أى احتمال جدى للاتفاق . وبعد استيلاء « هتلر » على الحكم ، وخاصة بعد إعادته تحصين أراضى الرين فى سنة ١٩٣٦ ، لم يعد ممكناً أى تفكير فى نزع السلاح فى أوروبا ، بينما كان من الواضح أن استيلاء اليابان على منشوريا فى سنة ١٩٣٤ بداية صراع فى المحيط الهادى . وباختصار كان الموضوع الوحيد خلال السنوات العشر تقريباً السابقة على قيام الحرب الثانية فى سنة ١٩٣٩ هو الشكل الذى سيأخذه الصراع والقوى التى ستقف معاً ، فى الشرق وفى الغرب ، ضد الدول التى تستعد للاعتداء .

وظهر بوضوح خلال تلك الأحداث أنه ليس فى الإمكان قيام تأمين مشترك ضد الاعتداء - ما كان يسمى سياسة الأمن الجماعى . فما من دولة ، باستثناء الاتحاد السوفيتى ، كانت مستعدة لمواجهة المخاطر التى ينطوى عليها الاتفاق ، قبل أن يضرب للمعتدى ضربته ، من مقابلة القوة بالقوة ، فكل منها كان يراوده أمل غامض فى أنه سيستطيع أن يتجنب التعرض لوقع

الاعتداء بصورة ما من صور الحظ الحسن . وكانت النتيجة ذات شعبتين . فأولا كسب المعتدون بضع سنوات من السبق في التسليح على الدول التي تتوق إلى المحافظة على السلام ، وثانياً لم تكن هناك خطة موحدة للعمل ضد المعتدى . بل الواقع أنه يصح القول بأنه لم يكن هناك حتى خريف سنة ١٩٤٢ خطة موحدة بالمعنى المحدد للعبارة بين الشركاء الكبار في « الأمم المتحدة » . فقد كانت الأولويات ، في كل من الأوضاع الاستراتيجية والمواد ، تنظم مع كل مرحلة من مراحل الصراع . ولم تكن هناك قيادة عليا مشتركة في أى من الأسلحة الثلاثة ، ولم تكن هناك هيئة أركان حرب مشتركة ، ولم يكن هناك جهاز مشترك للمخابرات ، بل إن كلا من الشركاء كانت لديه مبادئه الخاصة به في الدعاية والإعلان . إن رجال الطيران والبحارة والجنود ومنظمى إنتاج الحرب تعاونوا جميعاً مع بعضهم البعض ، وتعهدت الحكومات كلها برفض أى صلح منفرد ، وقبلت كلها ، في تصريح « قصر سان جيمس » في ربيع سنة ١٩٤٢ ، مجموعة من المبادئ العامة للفضفاضة التي تتسم بشيء من الغموض بوصفها الأهداف التي يحققها النصر . بيد أن شيئاً من هذا لم ين على أساس استراتيجية متفق عليها وضعت بالاشتراك . لقد كان هناك تشاور دائم ، ولكن لم يكن هناك تنسيق لعمل واحد .

وستظهر عند نهاية الحرب ، كما ظهرت عند نهاية الحرب الماضية ، مشكلة الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعمل جماعي ضد دولة تحاول تحقيق هدف معين بأساليب تعرض السلام للخطر . وقدمت لنا اقتراحات بعدد من المشروعات المحددة . فيجب أن تكون هناك قوة حربية دولية ؛ أو يجب أن تكون هناك قوة جوية دولية توضع بصفة خاصة تحت تصرف منظمة دولية ، مع افتراض أن القوات الجوية القومية ستلغى ؛ أو يذهب البعض إلى أنه ، مع تجريد دول المحور من السلاح بعد هزيمتها ، سيكون

في مكنة حلف قوى بين بريطانيا وأمريكا أن يقوم بدور البوليس في العالم كما استطاع الأسطول البريطاني أن يقوم بنجاح بدور بوليس البحار حتى نشأة قوة ألمانيا البحرية . أو أن لنا بعد فترة مناسبة تنمو فيها في دول المحور صور من الحكم يمكننا أن نعتمد بصفة عامة على نواياهم السلمية ، أن نأمل في نزع سلاح جميع الدول بصورة تكون فيها قوات الدفاع عن الدول أقرب إلى المليشيا المحلية لأغراض الشرطة المحلية منها إلى القوات الضخمة الكثيرة التكاليف التي عرفناها ؛ ويحتمل أن يستثنى من هذا النظام القوة الدولية . وربما أيضا ، كما يقترح البعض ، يؤدي إلغاء مصانع الأسلحة الخاصة ، مصحوبا بنظام شديد من التفتيش الدولي ، إلى جعل أشياء مثل الهجوم الخاطف الذي قام به الألمان ، وغدر بيرل هاربور ، مع ميزة سبق الضخم الذي تكفله للمعتدى ، مستحيلة في المستقبل .

وهناك شيء آخر لا بد من قوله في المقدمة . أنه من الواضح بمكان أن القوات الجوية ، خاصة باعتبارها تقوم على حاملات الطائرات ، قد غيرت طابع الحرب كله تغيرا تاما . فمن الناحية التكنولوجية ، جعلت الدولة الصغيرة التي تكون مفيدة للمعتدى جغرافيا ، قاعدة وليست عقبة ؛ كما جعلت الاتصال المتبادل بين القارات ، مثل الاتصال بين الولايات المتحدة يتم على نطاق لم يكن يحلم به أحد من قبل ؛ وكذلك جعلت كل جزيرة صغيرة بها مهبط للطائرات يمكن تهيئته بصورة فعالة ، ذات مغزى استراتيجي إذا كانت قريبة من أرض مفيدة أو من طرق ملاحية يحتمل استعمالها لنقل الإمدادات . كما ينبغي ألا ننسى أنه ، مع نمو النقل الجوي ، صار من الواضح أنه سيلعب دورا متزايدا ، لا في نقل الرجال والمواد فحسب ، بل أيضا في منح عنصر المفاجأة أهمية استراتيجية حيوية .

واعتقد أن ما نخرج به من كل هذا هو ضرورة اعتماد الدولة الصغيرة على الدولة الكبيرة ، وتزايد هذا الاعتماد ، إذا أريد الدفاع عنها ضد ذلك

النوع من الهجوم الذى شنته ألمانيا ضد النرويج والدانمارك والأراضي
الواطنة فى سنة ١٩٤٠ . وكما أن بريطانيا احتلت أيسلندا ومدغشقر ،
والعراق وسوريا ، بعد قتال ، تأميناً لمصالحها ؛ وكما فرضت بريطانيا وروسيا
سيطرة مشتركة على إيران لمدة الحرب ؛ وأيضاً كما أجرت بريطانيا قواعد
فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة ، باعتباره عنصراً فى سياسة تأمين
متبادل ، يبدو لى مما لا مفر منه أن الأمر سيتطلب ، باتفاق دولى بلا مراء ،
أن تستعمل الدول الكبرى النقط الاستراتيجية الحيوية فى الدول الصغرى
وتنميتها ، إذا أريد ألا تكون الدول الصغرى مراكز يعتمد المعتدى عليها
فى محاولته . فإذا اختفت فرنسا مثلاً ، من مصاف الدول العظمى بصورة
دائمة بعد الحرب ، فستضطر الولايات المتحدة إلى إيجاد ضمانات بالألا تستعمل
داكار - مع النمو المحتمل للسلح الجوى - قاعدة للهجوم على ساحلها
على الأطلنطى ، والسبيل الواضح لحماية نفسها ضد هذا الخطر نجده فى نماذج
(التأجير) التى منحتها بريطانيا لأمريكا فى البحر الكاريبي . ومن العسير
أن يرى للمرء كيف يمكن لروسيا أن تترك فنلندا مفتوحة لاستعمال ألمانيا
مرة أخرى ، كما صارت الحاجة إلى ضمانات كاملة ضد الاعتداء اليابانى مرة
ثانية على الملايو وجزر الهند الشرقية والهولندية وجزر المحيط الهادى
بما فيها أستراليا ، لا تحتاج إلى تأكيد الآن . ومن الواضح تماماً أن تنظيم
أمن جماعى ضد الاعتداء ، بعد هذه الحرب ، لن يكون أمراً بسيطاً من أية
ناحية نظرت إليه .

إن مبدأ الأمن الجماعى هو الاختيار بين بديلين ضخمين ، ولا أظن
أننا نكسب شيئاً إذا أخفينا على أنفسنا حقيقة أن هذا هو المجال الوحيد
للاختيار أماننا . فالأمن الجماعى قد يتوفر لأن دولة ، أو اتحاداً دائماً من عدة
دول ، قوية جداً لمدة طويلة جداً بحيث تستطيع أن تمنع بصورة فعالة
الأدوات الضرورية للحرب ، ولو بواسطة الحرب إذا استدعى الأمر ،

عن أية دولة منافسة أو حلف منافس يحتمل تكوينه . أو قد يكون في وسع المنظمة الدولية الجديدة ، بالنيابة عن أعضائها ، أن تحتفظ بقوة من الضخامة بحيث لا يجزؤ أى معتد محتمل أن يغامر بتحدى سلطتها .

ويبدو لى أن لا مجال للمناقشة فى أن البديل الثانى من هذين البديلين هو الوقاية المعقولة الوحيدة ضد استعمال الحرب أداة للسياسة القومية فع فرض انتصار الأمم المتحدة ، يعنى البديل الأول إما سيطرة أمريكية ، أو إنجليزية أمريكية ، على العالم لن تقبلها الدول الأخرى إلا طالما ظلت مرغمة على قبولها . ويبدو لى أنها أيضاً سيطرة لا بد ، بطبيعة الأشياء نفسها أن يُساء استعمالها . لأن الولايات المتحدة ، أو الحلف الإنجليزى الأمريكى حسب الحال ، لا بد ، حتى تجعل سلطتها فوق كل تحد أن تشكل الحياة الاقتصادية لأى مجتمع آخر ، أو مجموعة من المجتمعات الأخرى ، يحتمل أن يأتى التحدى من ناحيتها . وهذا فى الواقع هو بمثابة إنشاء إمبراطورية رومانية جديدة (Imperium) يخضع فيها نمو جميع الدول للمطالب الأولى لسلام لن يكون فى وسع هذه الدول نفسها أن تحدد شروطه . وليس من المحتمل مطلقاً أن يظل هذا الوضع مستقراً لآمد طويل ، فروسيا ، مثلاً ستنظر إليه ، بكل تأكيد ، بعين الريية من مطلع الامر ، إلا إذا كان هناك تقارب فى الغرض الاجتماعى أكثر بكثير مما هو موجود الآن . والواقع أن مجرد محاولة فرض مثل هذه « الإمبراطورية » سيؤدى إلى جهود منظمة ، وإن كانت سرية ، لقلبها . وستضطر ، محافظة على نفسها ضد خطر مواجهة تحد فعال ، إلى القيام بنفس النوع من الاستغلال الذى تميز به تاريخ دول المحور فى السنوات الأخيرة .

ومن ثم يبدو لى أنه ينبغى أن نبحث عن وسيلة للمحافظة على السلام فى منظمة مثل « جمعية الأمم » الجديدة التى تحدثت عنها . ويتبع ذلك أن طابعها فى المرحلة الأولى ستحدده أساساً إرادات الدول العظمى

بين « الأمم المتحدة » . لأنه يغلب أن تمر فترة بضعة سنوات ، على الأقل ، قبل أن يسمح لألمانيا واليابان بالاشتراك بنصيب كامل في واجبات المحافظة على السلام . والسبيل للمعقول للتطور هو أن نتذكر أن ظروف هذه الحرب قد جلبت الأساس ، على الأقل ، الذي يمكن أن نشيد عليه تعاوننا دائماً . إن سلاح الطيران الملكي البريطاني قوة دولية في تكوينها ؛ وكذلك ، ولو بدرجة أقل ، السلاح البحري والجيش البريطانيين ؛ فكل منها يحظى بمساعدة عناصر أجنبية مهمة . وإذا استطعنا أن نحفظ بهذا الأساس بعد انتهاء العمليات الحربية ، فيمكننا على الأقل أن نتصور احتمال نموه بحيث تصبح هذه القوات هي قوة الدفاع الدولية التي تقوم بدور سيف الميثاق الجديد .

بيد أن هناك شرطين لا غنى عنهما لهذا النمو ، ولعله ليس من الممكن الفصل بينهما بصورة مناسبة . فسيعتمد الاحتفاظ بهذه الصورة من الأمن الجماعي ، كما يعتمد كل شيء تقدي في الواقع ، على قدرتنا على استئناف عالم يوجد فيه توسع اقتصادي بعد الحرب . فالرخاء المشترك يجلب معه ثقة مشتركة ؛ ويمكن في جو الثقة المشتركة القيام بمحاولة جدية ، التي تعد هي نفسها شرطاً لتحسين مستويات الرخاء . بيد أننا يجب أن نكون واضحين تماماً إن استئناف التوسع الاقتصادي أمر أساسي .

كما ينبغي أن نكون واضحين تماماً أيضاً من أنها ليست عملية أوتوماتيكية . فلا يقتصر الأمر على ضرورة تخطيطها ، بل علينا أن نتفق على طابع الخطط قبل أن ننتقل إلى فترة ما بعد الحرب إذا أردنا لها أي نجاح . فعلينا أن نتفق مثلاً على ألا نفعل هذه المرة ما فعلناه في سنة ١٩١٩ من إلغاء جميع ترتيبات توحيد المصادر الاقتصادية في الطعام والنقل وتثبيت العملات والمواد الأولية وغيرها بضربة واحدة . بل على النقيض من ذلك أن علينا إبقاء ترتيبات التوحيد بوصفها الأنماط التي يبنى على نسقها الاقتصاد المخطط في العصر

المقبل . وعلينا أن نستعمل سنوات الانتقال في إرساء دعائم استقرار محدد ،
لأنه لا أمل لدينا في تكوين الإطار النهائي للسلام إلا بعد هذا الاستقرار ،
ثم نوسع تجريبيا نطاق سلطة هذه الترتيبات حتى تأخذ صورتها النهائية
في أنظمة دائمة . وعلينا أن نفعل ذلك مدركين أنه ليس من المحتمل مطلقا
أن تتحمل مدينتنا انهيارا ثالثا .

وأكرر أن هذا يعني اتفاقا حول عالم ما بعد الحرب قبل أن نتوغل
في مخاطره . لأن الدليل واضح غاية الوضوح على أنه بدون هذا الاتفاق
ستكون القوى التي تعمل على التفرق من القوة بمكان كبير . إذ عندئذ لن يزول ،
مع النصر ، رباط الهدف المشترك الذي يجعل في مكنتنا السمو على خلافتنا
الآن فحسب ، ولن يكون هناك أيضا الخوف المتحفز من انتشار مذهب العزلة
الأمريكية الذي ستدعمه بسهولة معرفة قوة أمريكا المتفوقة فحسب ،
بل سيكون هناك إلى جانب ذلك الشعور القومي المشتعل لدى البلاد المحررة ،
وكذلك التحفز الثوري لملايين العمال المضطهدين ، يزيده حدة إلهام ما حققته
روسيا من أعمال . وفي مواجهة هذا الجو يجب أن نضع الشعور بالإرهاق
والتباعد والرغبة الشديدة ، خاصة من جانب الطبقات المالكة ، في فترة راحة
من التوتر الناجم عن المج هول وعدم الإحساس بالأمن . وستكون المحافظة
على خطة من الأغراض المشتركة في عالم ، سيؤدي تحقيق الهدف الأسمى فيه
إلى رغبة جارفة لدى معظم حكامنا في الاسترخاء ، أصعب مما تسمح لنا الأزمة
بإدراكه الآن .

إن علينا أن نحافظ على خطة من الأغراض المشتركة ، ودعنا نتذكر
أن ذلك بين دول كانت منقسمة على نفسها انقساما شديدا حتى أجبرتها
الحرب على ترك خلافتها جانبا ، وأن نوفق بين أمريكا التي تسودها روح
« الصفقة الجديدة » مع أمريكا التي ظلت ، حتى « بيرل هاربور » على أي
الأحوال ، غير متأكدة تماما أيهما العدو الرئيسي « أدولف هتلر »

أم « فرانكلين رورفلت » ، وأن نضمد جراح فرنسا التي لا يستطيع أحد التنبؤ بأي عنصر من عناصر مصيرها سوى انهيار نظام « فيشي » ، وأن نكفل وقاية لبريطانيا التي لا بد لها ، وهي تواجه شكوكا ضخمة ، أن نجد علاجا للبطالة على نطاق واسع بين ملايين الجنود المسرحين ، وأن نجد ما يكاد يكون أساسا لعالم جديد برمته في الشرق الأقصى ؛ وبالإضافة إلى ذلك كله ، علينا أن نجد أساسا لحياة مشتركة مع روسيا التي ستكون عقيدتها الاشتراكية قد قويت ، بوصفها تجربة وبوصفها إلهاما ، على أثر النصر . وهذه القضايا الكبرى وحدها بين الأمم المتحدة ، ترفع رأسها باعتبارها أشياء علينا أن نكون واضحين فيما يتعلق بها ونحن نواجه التعقيدات الخطيرة التي تنطوي عليها إعادة شعوب دول المحور إلى عادات الحياة المتمدينة . ودعنا نكون متأكدين من أن « ميثاق الأطلنطي » ، حتى في أكثر تعاويذه مهابة ، لم يواجه أيا من هذه الأمور بصفة جدية . إن وضع أسس أمن جماعي يتطلب أكثر من بلاغة رجال السياسة . إن الأفعال في ذلك العالم الذي تعمل الحرب على خلقه هي التي تحدث .

ولا أشك في السهولة التي يستطيع بها المرء أن يكتب على ورقة مشروع ميثاق « لجمعية دولية » ، ولما كنا أكثر حكمة من سنة ١٩١٩ فقد نغفل حتى مجرد ذكر أية إشارة إلى سيادة الدولة في بنوده . وقد يقدم لنا بعض الأنبياء المتحمسين ، مثل مستر « ه . ج . ولز » نسخة من « حقوق الإنسان » تليق بالقرن العشرين ، وقد نقسم في وقار على « ميثاق باريس » جديد نجعل فيه من الالتجاء إلى الحرب جريمة . وقد تتعهد رومانيا الجديدة وهنغاريا الجديدة وبولندا الجديدة مرة أخرى بعزمها على احترام حقوق الأقليات القومية أو الدينية . وقد تتحول أسبانيا « فرانكو » من سجن إلى حضارة . وقد نضمن حق العامل في مستوى لائق من المعيشة في ميثاق دولي جديد . وفي صبيحة يوم الهدنة قد لا يكون بيننا رجل أو امرأة

لا يكرس نفسه ، أو نفسها ، لتحقيق حلم أن ذلك لن يحدث مرة ثالثة .
« الرغبة بلا أفعال لا تولد سوى التبدل » ، هذا ما قاله « بليك »
في لحظة من لحظات البصيرة السامية . وأنا لا أقلل أبدا من شأن أثر النوايا
الرفيعة ، فالتاريخ مليء باستمرار بأمثلة على تأثير الأهداف الكبرى في دفع
الرجال إلى تحقيق أعمال عظيمة . ولكنني أشير إلى نقطة أخرى هي أننا
إذا لم نهي لنوايانا الرفيعة البيئة التي تستطيع فيها أن تزدهر ، فإنها لا بد
أن تفشل . ونحن نعلم أن خطة ما قبل الحرب أدت إلى مأساة هذه الحرب .
ونحن نعلم أيضا أنها إذا ظلت بلا تغيير في أسسها الجوهرية فلا بد حتما أن
تؤدي حثيثا إلى تكرارها . لأن الناس لا بد لهم أن يعملوا بالمواد التي
تعطى لهم ، ومن السخف أن يتوقع المرء منهم تحقيق نتائج بهذه المواد
لا تسمح بها طبيعتها . وليست المسألة مسألة تعلم من التجربة ، فليس هناك
بين الساسة الأحياء اليوم من لا يدرك دروسها . كما أن مشكلتنا ليست
حتى اكتشاف أهداف مشتركة ، فهناك اتفاق حول هذه الأهداف في
خطوطها العريضة . إن مشكلتنا هي أن الأساليب التي تتطلبها منا هذه
الأهداف تتعارض في كل خطوة مع مصالح القائمة لا تريد التسليم بسهولة .
وهناك أوقات يجعل فيها ضغط الرأي العام التسليم أمرا لا مفر منه ، وهذا
ما حدث مثلا في أغسطس سنة ١٧٨٩ . ولكن هذه الأوقات نادرة جدا ،
وإذا فاتتنا اللحظة المناسبة فقد لا تعود ثانية . وعندما تفوتنا هذه اللحظة
لن نجد الكثير من المصالح القائمة القوية على استعداد للتسليم دون صراع .
إن رأيي يقوم على وجهة النظر القائلة بأن هذه هي اللحظة المناسبة ،
وأننا إذا تركناها تمر سيفشل كل تخطيط فعال من أجل تنظيم اقتصاديات
التوسع التي هي شرط السلام الدائم . فعندما يشعر الناس ، كما يشعرون
الآن ، بأن هناك هدفا ساميا له الأولوية على كل المطالب الأخرى ، يكون
الجو مهيأ للتجارب الكبرى . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، نستطيع أن نعبئ

الإرادة للقيام بتغيير سلمى على النطاق والعمق اللذين يتطلبهما موقفنا . فعندئذ ، وعندئذ فقط تجعل ديناميكية الأحداث أعداء التغيير بلا قدرة على مقاومة مقتضياتها . والقدرة على إدراك اللحظة المناسبة تجعل فى وسع رجل السياسة أن ينفذ ، بسرعة وبالرضا ، ما لا يستطيع تنفيذه فى أوقات أخرى إلا بنحطى بطيئة ، وفى الغالب ، بالقهر . لأنه يبدو أن الهدف السامى يدفع الرجال فى مثل هذا الوقت إلى ما وراء ذواتهم . فالشئ العظيم يبدو الحق ويبدو العقل . وعظمة التحدى تسمح بعظمة الاستجابة ، بل تقتضيها . فهذا ما حدث ، مثلاً ، فى « ورش » بريطانيا بعد « دنكرك » ؛ وهذا ما حدث عندما طرد طيارونا بمقاتلاتهم « السلاح الجوى الألمانى » من سماء بريطانيا ؛ وهذا ما حدث أيضاً فى روسيا عندما أوقف مابداً أنه هجوم الألمانى لا يقاوم على موسكو .

بيد أن هذه الحماسة لا تدوم ؛ فليست هناك أمة تستطيع أن تعيش طويلاً فوق الذرى . وإذا سمح للحظة المناسبة بأن تفوتنا دون استغلال ، استعادت العادات القديمة سطوتها السابقة . ويختفى مع هذه الاستعادة الأحساس بالهدف الأسمى . ويبدو عندئذ أننا فى مواجهة ، لا « العقل » نفسه الذى يتطلب ولاء موحداً بلا قهر ، ولكن مائة عقل متنافسة يظهر كل منها نفسه فى ثوب ومن ورائه المصلحة والحق المكتسب والعرف والتقاليد كلها تؤيده . وهذا هو الوقت الذى نبدأ فيه بالشعور بما بيننا من خلاقات وننسى أوجه التماثل التى مكنتنا من أن نسمو على هذه الخلاقات . وهذا هو الوقت أيضاً الذى يبدو فيه أن الانفعالات التاريخية التى تحيط بتلك الخلاقات تضى عليها أهمية كنا ، فى اللحظة المناسبة ، قد نسيناها . وقارن بين نوع استجابة العالم إلى مبادئ « وودرو ويلسون » قبل هدنة ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبعد بداية مؤتمر الصلح فى باريس . وقارن بين جو واشنطنجتون خلال المائة يوم الأولى من « الصفقة الجديدة » وجوها

بعد أن اكتشفت المصالح الكبرى أن الأزمة قد مرت . وقارن بين ما كان يستطيع صانعو جمهورية « ويمار » أن يحققوه في الأيام الأولى المشحونة بالكهرباء للثورة — التي لم تكن ثورة — وما حققوه فعلا عندما استعانوا بمصالح العالم القديم لإعادة التوازن إلى العالم الجديد .

وهذا هو السبب في أن اللحظة المناسبة ، في رأيي ، هي الآن وليست في أي وقت آخر . والجو الذي يتطلبه استغلالها لا يمكن أن يرتجل ، وقد اتضح ذلك بوضوح في كل يوم تقريباً من سنوات ما بين الحربين . كما أن أولئك الذين لا يعملون بما يعلنون أنه إيمانهم الجديد عند ما تكون لديهم القدرة على العمل ، لا يجدون من يستمر على قبول إيمانهم ، وكل ما يفعلونه هو إثارة الشك بين مؤيديهم والأمل بين أعدائهم . وهذا هو السبب في فشل حكومتى العمال الأوليين ، وهو مثال واضح لما أقول . فقد كانت تنقصهما الشجاعة وبعد النظر لانتهاز لحظتهما المناسبة . وبدلاً من أن تثبتا أنهما تؤمنان بما ظل أعضاؤهما يدعون إليه كل ذلك الوقت ، بدا أنهما تكرسان جهودهما لإثبات أنهما ، وقد بدأتا من مبادئ إشتراكية ، وصلتا إلى نفس النتائج تقريباً التي يعتنقها أولئك الخصوم الذين طالما هاجم أعضاؤها سياستهم بقسوة . إن السبب في فشلهما كان أن الناضجين رأوا ، بإدراك سليم واضح ، أنه إذا كانت مبادئ المحافظين ستطبق فمن المعقول أن يكون تطبيقها على يد أولئك الذين يؤمنون بسلامتها ، وليس أن الناضجين قرروا نبد المبادئ الإشتراكية عند التطبيق — فهم لم يروها تطبق .

وهذا في رأيي هو حالنا في هذه الساعة الخطيرة . فإِتنا لن نجنى شيئاً سوى خيبة الأمل بمجرد دعوتنا إلى العالم الجديد ، بل إن علينا أن نبدأ في وضع أسسه إذا أردنا أن نراه يقوم . فاقترادات التوسع التي تتيح لنا فرصة سلام يمكن أن يدوم ليست شيئاً نستطيع ارتجاله فجأة بينما تيار الأحداث كله يجري ضدنا . إن المصالح القائمة في الولايات المتحدة تقف ، لفترة قصيرة ،

موقف الدفاع . وأية حكومة تعلن أن مقتضيات الحرب ، مثلاً ، تتطلب الإبقاء على السيطرة على جميع الاستثمارات الكبرى بعد الحرب ، قد تواجه بنقد غاضب ، ولكنه من المؤكد ، في اعتقادي ، أنها ستحظى بتأييد شعبي لا يقاوم طالما أقنعت الشعب بأنها تؤمن بما تقول . فعندما قدم مستر « تشرشل » ، دون أى إعداد علني سابق وفي ظروف من الضرورة القاسية ، عرضه إلى الحكومة الفرنسية بالاتحاد مع فرنسا ، دعم مركزه بإظهاره أنه قادر على التصرف بحجأة متناسب وجسامة الخطر ؛ إن الساسة الذين يحققون هم أولئك الذين يظنون أننا نستطيع ، في ساعة الأزمة ، أن نتخبط في طريقنا بنفس النوع من الاجراءات الذي تعد الأزمة نفسها دليلاً على عدم صلاحيتها .

ومن ثم فإن حجتى ، على الصعيد الدولي ، تتلخص في نداء ذى شعبتين . فأنا أدعو ، من ناحية ، إلى وجوب تنظيم ، بلا تمهل ، عالم يتم فيه توحيد العمل بين دول حررت قوى الإنتاج فى العالم ؛ ومن ناحية أخرى ، إلى أن العمل الموحد فى بعض الميادين مستحيل ، وأنه فى معظم الميادين غير محتمل ، إلا إذا عدلنا علاقات الإنتاج داخل الدول بحيث يكون تحرير قوى الإنتاج حقيقياً وسريعاً وفعالاً . وأقول إننا إذا دخلنا عالم ما بعد الحرب دون أن نكون قد بدأنا فى عملية إعادة البناء ، فس نجد أن ديناميكية التغيير السلمى ، ببساطة ، مغلقة فى وجهنا ، وسنقبل على حقبة تتحطم فيها الآمال التى أثارها مجهود الحرب على صخرة ما نستطيع أن نفعله فى الواقع ، بصورة تجعل الصراع داخل المجتمع أكثر احتمالاً من الاتفاق . ولن ينتهى هذا الصراع إلا بشئ من اثنين . فى الأمم التى لحقتها الهزيمة أو أنهكتها الحرب سيأخذ الصراع صورة انتفاضة شعبية ؛ أما فى الأمم التى لم تتأثر فيها قوى الإنتاج ، مثل الولايات المتحدة ، ولكن ظلت فيها علاقات الإنتاج بلا تغيير تقريباً ، فإنه سيأخذ إما صورة هجوم من أعلى على بقاء الرأسمالية فى إطارها الديموقراطى أو صورة

محاولة الحصول على فرصة جديدة ، وإن كانت مبهمة وغير مؤكدة من الحياة للإطار الديمقراطي بالاتجاه نحو الإمبريالية الاقتصادية ، بل وربما الإقليمية أيضاً .

ودعنا لا نخطئ في معنى هذه الاحتمالات . فهي تعنى هزيمة « هتلر » بيد أنها لا تعنى هزيمة الظروف التي جعلت « هتلر » ممكناً . ولأنها لا تعنى هزيمة هذه الظروف ، فإنها تعنى ظهور « هتلر » جديد ، في أمة أخرى وفي وقت آخر ، يشير تحدياً جديداً لتلك الحرية التي دفعنا في المحافظة عليها ذلك الثمن الباهظ . ولن نجنى شيئاً من رفضنا باستمرار مواجهة فكرة احتمال أن هذا الموقف قد يكون موقفنا ، بل على العكس ، ربما كان السبيل الوحيد إلى معرفتنا إلى أي مدى يتطلب الأمر منا أن نعمل الآن ، هو التفكير المستمر في هذا الخطر لأن مأساة هذه السنوات تكون كلها بلا جدوى إذا لم نكن قد تعلمنا منها شيئاً . فينبغي في المكان الأول ، أن نكون قد رأينا أن القوة التي ليست أداة تحقيق العدالة ، فظيعة وكرهية تماماً لأنها تشيد طغياناً أكثر بشاعة بكثير من أي طغيان عرفه التاريخ ، طغيان قدرته على التدمير أكثر كفاية وتنظيماً بما لا يقاس . وينبغي علينا ، في المكان الثاني ، أن نكون قد رأينا أن المجتمع الذي تكون فيه روح الحياة على أساس القوة يصير عدو العقل نفسه لأنه يجعل من العقل عبداً لنزعة القوة العمياء . وقد كتب هارنجتون قائلاً : « إن شهوة الحكم أعظم شهوة » . فهي تستطيع أن تثير أحقر للطامع كما تثير أنبلها وقدرتها على الانحطاط بصاحبها ليست أقل من قدرتها على الارتفاع به . ولا أعرف لحظة تكون فيها قدرتها على الانحطاط أتم منها عندما يؤجل زعماء شعب تنفيذ ما تعهدوا بتحقيقه إلى فترة يجعل كل التاريخ عدم وجود ظروف التحقيق فيها محتملاً . وهذا هو الخطر الأكبر الذي نواجهه ، وإذا لم نعمل للقضاء عليه ونحن لا نزال

نستطيع التغلب عليه فإن الأهداف السامية التي نحاول تحقيقها تكون قائمة على الرمال .

إن خيانة المدنية عملية طويلة دائماً ، وفي النهاية مميتة دائماً . والسبيل الأكيد إلى خيانتها هو السماح للهوة بين القيم التي يعتز بها الناس وتلك التي يسمحون لها بالعمل بأن تتسع ، لأنه عندما يحدث ذلك لا تعود هناك خطة من القيم يستطيع الناس العيش بها . فيتحول الشيوخ إلى التشاؤم ، ويحرم الشباب من الأمل . ويصبح العالم مسرحاً يؤمه جمهور غير مبال من المتفرجين لا تهمة مسرحية الصراع الدائرة من أجل القوة ، فهو صراع لا تؤثر فيه نتيجته . وقد مررنا كجنس بشري ، خلال حقبات من هذا النوع من قبل رأينا طموحاً لا ضمير له يشق طريقه إلى القوة متحدياً للمبادئ التي تضي على الحياة البشرية احترام الذات السامي . لأن هذه الحقبات تشير في عادات الناس النزعات التي تشير إلى أصلهم الحيواني فهي تقتل فيهم الرحمة والخير والإحسان والحب . وهذا هو نوع الحقبات الذي قد ننتقل إليه إذا لم ندعم المبادئ التي ننادى بها بالانفعال الذي يمنحها الحياة . والفترة التي تفصل بيننا وبين وقوع هذه الكارثة أقصر مما يريد أي منا أن يعترف حتى في أحلك لحظات تشاؤمنا .

ولهذا السبب جعلت موضع التأكيد في هذا الفصل تحليل الظروف الرئيسية التي بدونها تصبح فكرة الحكومة العالمية ، في اعتقادي ، مجرد مفهوم يداعب خيال الناس ، أكثر مما جعلته وصفاً لنمط ممكن من الحكومة العالمية . وقد ذهبت إلى أن هذه الحكومة لا تكون متيسرة لنا إلا بتوافر شرطين بصفة خاصة ، فهي تعتمد أولاً على استئناف اقتصاديات وفرة ، وثانياً على استغلال الفرصة المناسبة للبدء في عملية تنظيمها : وعلى تحقيق هذين الشرطين بنجاح يعتمد كل شيء آخر . والبدء بالتنفيذ يولد الأمل ، والأمل الذي يُحس بأنه سيد الزمن هو وحده الذي لديه القدرة على خلق الإيمان .

وقد حاولت أن أقيم الحجة على أنه بدون البدء في تنفيذ مثل هذه المحاولة الآن ، فمن المحتمل أن ندخل عالم ما بعد الحرب وما برحنا سجناء تقليد يقضى على الأهداف ذاتها التي نحاول تحقيقها . فبدونه ستظل كل بذور الصراع ، الاقتصادي والقومي والاجتماعي والديني ، باقية في تربة مدنيتنا . ولعلنا ننساها مؤقتاً في لحظة النصر ، ولكنها ستنبو بالتأكد بمجرد أن يولي ربيع نشوة النصر .

وإذا قيل إنه من المغالاة أن نطالب زعماء لا يرحمهم ضغط مسئولية الحرب الهائلة لحظة أن يولوا مشاكل السلام تفكيرهم ؛ فإن هناك ، فيما أتصور ، إجابتين حاسمتين على ذلك . الأولى أنه في الحرب الشاملة تعد إجراءات التعمير جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الحيوية ، حيث أن تلك الروح المعنوية التي هي مفتاح النصر تعتمد على وقعها . والإجابة الثانية هي أن الفصل بين النصر في الميدان وبناء الظروف التي تجعل في الإمكان استعمال النصر ، مفهوم مصطنع جامد للحرب الشاملة يخطئ تماماً في طبيعتها للتأصلة . وبناءً على سياستنا على افتراض أن الفصل حقيقي هو بمثابة تكرار للخطأ الرئيسي لسنة ١٩١٩ ، فهو يجعل من المؤكد أن يكتب زعماءنا السلام الخطأ .

وإذا قيل ، أخيراً ، إن الإنسان هو في نهاية المطاف حيوان مفكر ، وإن لنا الحق ، على ضوء ما هناك من أدلة عديدة تشير إلى إدراكنا لوضعنا ، في التفاؤل ؛ فإن هناك فيما أرى إجابتين حاسمتين أيضاً على ذلك . فالأولى هي أن الذات المفكرة ، فينا جميعاً ، لا تسير بعيداً ؛ وأنها ذات لا تسمو على قوة الانفعال إلا عندما نكون قد نظمنا ، عن وعي ، ظروف سموها . والإجابة الثانية هي أن « باجهوت » ، كان ، في رأيي ، أكثر حزناً منه تهكمًا عندما قال : « إن ألم ميلاد الفكرة الجديدة لمن أعظم الآلام التي تتعرض لها الطبيعة البشرية » . وأنها فكرة جديدة تلك التي نحاول

أقلمتها بإقناع الناس بأن يجعلوا القوة خادمة السلام بدلا من أن تخدم الحرب .
وهي فكرة ثورية لن تتفق بسهولة مع طرق الحياة التقليدية . ونحن نعيش
في لحظة يمكن فيها عقد معاهدة بين الماضي والمستقبل ، وفي مثل هذه
اللحظات تستطيع الذات للمفكرة أن تكون لها اليد العليا . بيد أنه لا بد
لنا من تذكر أن مثل هذه اللحظات لا تدوم ، وأنها عندما تمر لا يكون
هناك شيء يستطيع دفعنا إلى انصراف مثل تفكير عقل لا يحظى بولائنا .

الفصل السابع

خطر الثورة المضادة

إن الرأي الذى يدور حوله الموضوع كله فى هذا الكتاب فى جوهره رأى بسيط للغاية . إننا لن نفهم طبيعة الحرب التى اشتبكنا فيها إلا إذا أدركنا أننا نقاتل قوات الثورة المضادة . وهذه الحقيقة الأساسية هى ما يجب أن نكيف معه نظرتنا للأمور واستراتيجيتنا . ومما لا ريب فيه أننا نقاتل فى سبيل بقائنا شعوباً حرة . ونحاول أن نزل العقاب بأعدائنا لقسوتهم التى لا تقف عند حد . ونرمى إلى جعل دناءة أساليبهم وخيانتها مستحيلتين فى المستقبل إن استطعنا . ويهمنى أن نستأصل عبادتهم الفجة للقوة لذاتها من جذورها . بيد أننا إذا لم نكيف جهودنا مع حقيقة أننا إنما نقاتل الثورة المضادة سيكون نصيبنا الفشل فى تعبئة المصادر الضرورية للنصر إلى جانبنا .

إننا نقاتل الثورة المضادة . فما الذى نعنيه بهذه العبارة ؟ إنها تعنى أننا نقاتل دعاة فكرة . وإننا نقاتل أولئك الذين يحاولون إحداث ثورة فى المجتمع الذى نعيش فيه بقصد تكييف مبادئه وأنظمتها للنهارة مع الظروف الجديدة لعصرنا . وأصحاب الثورة المضادة ليسوا مجرد رجعيين عاديين . فليس بهم حنين مرضى للأوضاع القديمة . إذ أنهم ليسوا أقل إدراكاً منا لاستحالة العودة إلى سياسة « عدم التدخل » ، أو إلى ارسقراطية لليلاد ، أو إلى المجتمع البسيط ، الذى كان يتمتع باكتفاء ذاتى إلى حد كبير ، والذى جعل

فى وسع « جفرسون » مثلاً أن يصوغ ديموقراطيته الزراعية للمثالية . فأصحاب الثورة المضادة ليسوا محافظين . إذ لا يتمتعون بذرة من احترام « بيرك » للتقاليد والأوضاع التى تقام عليها العهد . ولا يحدوهم إعجاب بالقديم لمجرد أنه قديم ؛ بل على العكس ، إنهم على استعداد لاستعمال آخر الأساليب الفنية للعلم الحديث وكل الإمكانيات التجريبية فى أنظمتنا لتحقيق غرضهم . وهذا الغرض هو مواءمة المجتمع الرأسمالى مع ظروف الأساليب الفنية الحديثة والسوق العالمية وتقسيم العمل التى جعلت التنظيم الجماعى للعلاقات الاجتماعية أمراً حتمياً . فالفاشية هى الرأسمالية نبذت أصولها التحررية لكى تؤم علاقات إنتاجها بموقف تعد فيه الفكرة التحررية ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، قاضية على الفكرة الرأسمالية . وهى تستعمل كل ما تستطيع من قوى ، وخاصة فكرة القومية ، لكى تنفخ حياة جديدة فى الفكرة الرأسمالية فى لحظة لو تركت فيها لتطورها السلمى لظهرت الآثار القاضية للمتناقضات التى تتضمنها . وهى ثورية بمعنى أنها لا بد أن تدمر تماماً كل ما يواجهها من تنظيمات تعرقل تحقيق هدفها ؛ وهذا هو السبب فى أنها مدفوعة بمنطقها ذاته إلى أن تأخذ صورة الديكتاتورية الشمولية . ولكنها ، على خلاف أى ثورة حقيقية مثل ثورة انجلترا فى القرن السابع عشر وثورة فرنسا فى سنة ١٧٨٩ وروسيا فى سنة ١٩١٧ ، لا ترمى إلى توسيع نطاق القوة لمصلحة طبقة أو طبقات لم تكن تتمتع بهذه الميزة من قبل . بل على العكس ، إنها ترمى إلى استمرار قصر الامتيازات على أولئك الذين كانوا يتمتعون بها قبل استيلائها على قوة الدولة . وحتى يتم لها النجاح فى هذا للسعى تضطر إلى القضاء على الأحزاب السياسية وللنظمات الدينية والنقابات وأية تنظيمات أخرى تقف فى سبيلها . فهى محاولة لتحويل مجتمع كامل لتحقيق غرضها . ومن ثم فإنه منطوق تماماً أنها لا بد أن تدمر الأشخاص والأفكار والتنظيمات والإجراءات التى قد تعوق هذا التحويل فى المجتمع .

والثورة المضادة لابد أن تكون معادية للديموقراطية . لأن هدف الديموقراطية أن تزيد عدد أولئك الذين يشتركون في مزايا الرفاهة للتوفرة بزيادة عدد أولئك الذين يسأل أمامهم حكام المجتمع . وهي لابد من أن تكون معادية للديموقراطية لأنها تظهر على مسرح التاريخ في وقت صارت فيه علاقات الإنتاج التي تدافع عنها متناقضة بصورة قاطعة مع قوى الإنتاج . ولأنها معادية للديموقراطية لابد أن تكون ، في نهاية الأمر وبصورة متأصلة فيها على عداء مع كل ما تسمح به علاقات الإنتاج الرأسمالية من ديموقراطية عندما كانت قادرة على استغلال متزايد لقوى الإنتاج . والمجتمع الديموقراطي يعمل للسلام ، بينما الثورة المضادة لابد أن تعمل للحرب . والمجتمع الديموقراطي عقلى ودستورى ويدفعه منطقته الداخلى إلى وضع الحرية في إطار المساواة ، بينما الثورة المضادة لا عقلية ولا دستورية وعدوة لكل مساواة خشية أن يقضى ذلك على ادعاء القلة الثرية الحاكمة التي تدافع عنها حقها في أن تحتكر الحرية في عصر الانكماش الاقتصادى . فتهتلر يفعل للرأسمالية الألمانية في انهيارها ما فعله أتباع « كرومويل » (Ironsides) للطبقة الوسطى الإنجليزية في صعودها ، وما فعله « ريشلييه » و « كولبير » عندما قضيا على البقية الباقية من جهود الارستقراطية الإقطاعية في فرنسا وخلقوا الظروف الضرورية لنشأة البورجوازية الفرنسية . وكما أن الحرب والثورة كانتا علامة موت الإقطاع ونشأة العلاقات الرأسمالية ، فكذلك تنبئ الحرب والثورة عن جهود أولئك الذين تعنى هذه العلاقات امتيازاً خاصاً لهم في الاحتفاظ بها عندما أصبحوا لا يستطيعون البقاء على المسرح العالمى إلا بالعنف .

ومما تتميز به الثورات المضادة مثل تلك التي نحاربها أنها تثير في زعمائها حيوية يخطئها الناس بسهولة فيحسبونها ديناميكية ثورية . ونحن نرتاع لتلك الاعترافات النغمة من جانب « هتلر » و « موسولينى » وزعماء

العسكرية اليابانية فيما يتعلق بأغراضهم ، فهي تبدو لنا انتهاكاً بشعاً للفرائز النبيلة لدى الجنس البشرى ، إذ أنهم يقفون إلى جانب القوة ضد الإقناع ، وإلى جانب القلة ضد الكثرة ، وإلى جانب العبودية ضد الحرية ، وإلى جانب الجهل ضد المعرفة ، وإلى جانب السلطة ضد البحث الحر غير للمقيد ، وإلى جانب اللاعقل ضد العقل . وهذا هو السبب في أنهم يضعون ادعاءات العنصرية فوق مطالب البشرية . وهذا هو السبب في أنهم مضطرون إلى غلق أبواب المعرفة في وجه كل من ينبذون عقائدهم التعصبية الجامدة . وهذا هو السبب في أنهم ينبذون الحقائق العلمية الموضوعية مع ما تحظى به من اعتراف عالمي بصحتها ويلتجئون إلى ألوان الفراسة القبلية الضيقة ما كانوا ليجدوا عالماً واحداً يدافع عنها منذ عشر سنوات فقط . وهذا هو السبب ، فوق كل شيء آخر في أنهم ينكرون تجربة الجماهير والمطالب التي بنيت على هذه التجربة ويحاولون جعل رجال ونساء عاديي عبيداً كالعجماءات لزعيم متأله ليس لهم أن يجروا على مناقشة إرادته . ونعط سلطتهم حكم قلة أسكرتها القوة التي لا حدود لها ، وليس الرجل العادى في نظرها سوى مجرد أداة لتحقيق أغراضها . وقد أنكر عليه الحق في المشاركة في تحديد هذه الأغراض وليس له أن يفكر في نفسه بوصفه غاية ، فالتفكير بالنسبة له ترفاً محرماً ، والشك جريمة . ونعط نظامهم الدولى عنصر فائض يملئ إرادته على العالم فهم لا يعترفون بخطيئة سوى الضعف ، ولا يعترفون بحقوق سوى تلك التي تؤخذ بالقوة . ويعتبرون الصراع أصل جميع الفضائل البشرية ويرون في تلك الصفات التي نعتبرها علامة الرجل المتمدين ، مثل العدالة والرحمة والتسامح والخيال ، علامات ذلك الضعف الذى يولد الهزيمة .

وبالنظر إلى الهدف الذى تسعى إليه الثورة المضادة ينبغى ألا ندهش لعادات أولئك الذين يستغلونها وأفكارهم . فهى الأسلوب الذى يلجأ إليه أى نظام منهار يحاول أن يعيد فرض سلطته . فهذا الأسلوب ، مثلاً ، حاول

خصوم « الثورة الإنجليزية » أن يبعثوا الحياة من جديد في مذاهب الحق الإلهي للملوك ؛ وبهذا الأسلوب أيضا ندد البابا « جريجوري السادس عشر » و « بيوس التاسع » بالجو الذهني الذي ساد العالم عندما نبذ ادعاء اتهمها . وأى شخص يحلل الصراع الطويل بين الجزويت والجانسين (Fausenists) في فرنسا في القرن السابع عشر تحليلا يتناول كل التفاصيل ، أعتقد أنه سيرى في الجهود التي بذلها الآخرون محاولة للإبقاء على أخلاقيات كنيسة ألفت المجتمع الإقطاعي ضد أخلاقيات مجموعة من الإنكشارية الكهنوتية المنظمين البعيدي النظر كانوا قد أدركوا فعلا أنهم لا يستطيعون المحافظة على سلطة تلك البابوية التي كرسوا لها أنفسهم إلا إذا أقنعوها بأن تتفق مع نظام اجتماعي جديد فات أوان هزيمته على الأساس القديم ومن هذه الزاوية تأخذ « محاورات باسكال » الشهيرة وضعها بوصفها جزءاً من مجهود النظام القديم في فرنسا لوقف تكييف الجزاءات الكنسية للسلوك مع العالم الذي أخذ يتشكل بسقوط الإقطاع ولو أن ذلك قد حدث بطريقة لا شعورية .

والثورة المضادة مرغمة على فرض عادات الطغيان على العالم لسبب بسيط هو أنها لا تستطيع أن تحصل على الرضا بأغراضها . وكونها تصور نفسها في صورة « نظام جديد » أمر لا صلة له بالموضوع ؛ وكذلك لا صلة له بالموضوع أنها استطاعت إقناع بعض الفلاسفة والعلماء من هنا وهناك بأن يبذلوا معرفتهم في خدمتها . إن الدليل الذي له مغزاه لطبيعة الثورة المضادة هو الوسائل التي يستطيع إدعاتها بواسطتها ، وبواسطتها وحدها ، أن يوسعوا نطاق سلطتهم فهم في الداخل يلجأون إلى الإرغام ، وفي الخارج يشنون الحرب وبعبارة أخرى إنهم نبذوا كل أمل في إقناع الناس ولجأوا إلى قوتهم في إشاعة الخوف فيهم . ومن ثم فليس من الحوادث العرضية أن رمز نظامهم هو الجلاء ومعسكرات الاعتقال ، ولا أن أول ضحاياهم حينما ذهبوا هم الرجال الذين كانوا يحاولون توسيع نطاق المعرفة البشرية . فهم يدركون أن الفكر

نفسه هو عدوهم الأول ، وهذا هو السبب في طموحهم إلى فرض مذهب تمسكى جامد لا فكاك منه . إن برايرة القرن الخامس كان لديهم على الأقل التواضع الذى جعلهم يحترمون روما التى نهبوها ، ولكن برايرة القرن العشرين عاجزون عن التواضع والاحترام ؛ فأى شىء يختلف عن النمط الذى يريدون فرضه ، لابد أن يعملوا على محوه من ذاكرة الجنس البشرى .

ويذهب البعض إلى أن الجيل القادم سيهتم اهتماماً بالغاً باكتشاف السبب الذى من أجله تتحدى ثلاث أمم عظيمة العالم من أجل الثورة للمضادة . وهم يقولون إن الناس لا يقدمون خدمتهم بسهولة للطغاة وخاصة عندما يجر هؤلاء الطغاة الإرهاب والحرب فى أعقابهم . فان ألمانيا التى لا يتضمن تاريخها « حركة الإصلاح الدينى » فحسب ، بل و « عصر الاستنارة » أيضاً ، وإيطاليا التى لم تعرف « عصر النهضة » فحسب ، بل عرفت أيضاً نهضتها الخاصة (Risorgimento) وهما الأمتان الغربيتان اللتان منحتا العالم « جوته » و « ماركس » و « جاليليو » و « شيكو » ، يعتبر قبولهما للثورة للمضادة مدعاة للتعجب . ويميل هؤلاء النفر إلى الاعتقاد بأن شيئاً فى طابعهما القومى جعلهما ترحبان بالقيود . وقد سبق أن نبذت هذا الرأى من قبل وأشارت إلى أننا لا نعرف عن الطابع القومى ما يسمح بأن نبني على معرفتنا به عقائد ثابتة عنه ونحن مطمئنون ؛ وفيما عدا حقيقة أن تقبل الطغيان كان من بين العادات التى اتسمت بها جميع الأمم فى أوقات مختلفة ، وأن كل أمة أثبتت فى وقت من الأوقات أنها قادرة على الدفاع عن الحرية ؛ فإن ما ينبغى أن نهتم به هو السلوك القومى . إن الأمم هى ما تصنعه ظروفها ، وإذا حدث فى وقت بذاته أن أمة بدأت تسير فى طريق الثورة للمضادة فإن ذلك يكون مشكلة تتطلب حلاً لا خطيئة نندد بها .

إن الثورة للمضادة مبدأ لا تخضع له جماهير أية أمة بسهولة . لأن من طبيعة الإنسان أن يؤكد جوهر ذاته هو ؛ ويتطلب ذلك للمقدرة .

على التوسع المستمر وهو الأمر الذى تتناقض معه الثورة المضادة على خط مستقيم . إذ أن تأكيد للمرء لجوهر ذاته هو إعلان بأنه يقف إلى جانب ما يكتشفه فى حياته من معنى ؛ والثورة المضادة ليست شيئاً بقدر ما هى إنكار لحق الشخص العادى فى التعبير عن ذلك للمعنى . فهى فرض تجربة غريبة على تجربة المرء ، فرض عقيدة جامدة من الخارج على إيمان بما فى الداخل . وهى إيقاف لحركة العقل والضمير فى الفرد من أجل أوامر جامدة لا بد له من قبولها حتى إن أدى ذلك إلى احساسه بالإخفاق . وهى إنكار لسلامة التلقائية وبالتالي إصرار على أننا أدوات ولسنا غايات . ومع ذلك فإن الإنسان ، لأنه ليس مجرد متمرّد على الطبيعة بل أيضاً متمرّد على السلطة ، يرفض عند نقطة معينة قبول وضع خاضع بصفة دائمة . فهو يصر عند هذه النقطة على أن يكون آراءه لنفسه . وعند نقطة ما يرفض أن يمنح ولاءه إلا بشرط أن يكون منحة باختياره الحر . وفى كل عصر كان هناك رجال فضّلوا الموت على التسليم فى حقهم فى تكوينهم آراءهم لأنفسهم . وفى كل عصر أيضاً كانت هناك نقطة لا يستطيع حكام أى مجتمع أن يتجاوزوها إلا بأن يذعنوا لرعاياهم أو يحطمهم هؤلاء الرعايا .

وتنجح الثورة المضادة عندما تسيطر مجموعة خاصة تماماً من الظروف التاريخية سيطرة عميقة الجذور على شعب ما . إذ يخيب أمله فى كل ما يتوقع تحقيقه ، ويكون إحساسه بالفشل عميقاً ، ولم يعد متحدّاً مع نفسه ومن ثم فقد القدرة على احترام أنظمتها السياسية التقليدية . وعندما تتوفر هذه الظروف الثلاثة فى وقت واحد يصبح احتمال الثورة المضادة كبيراً ؛ وعندما ينعدم الظرف الثانى من هذه الظروف يكون هناك موقف ثورى فى طريقه إلى الظهور . وقد وصل « هتلر » « موسوليني » إلى الحكم فى ظل الظروف الثلاثة التى وصفتها . فى كل من الحالتين لم تكن الأمة التى توليا مقاليدها تعرف ما قديأتى به الغد . وفى كلتا الحالتين كانت

الأمة قد فقدت إحساسها الداخلي بالأمن ، وكان الخوف هو الجو السائد .
وفي كل من الحالتين أيضاً كانت الأمة قد مُست في احترامها لذاتها ، ولم يكن
من بين أولئك الذين اشتركوا في توجيه الرأي العام فيها من اعتبر مركزها
في العالم يتناسب مع ما هي جديرة به . وكذلك كانت العداوات الداخلية
في كل من الحالتين قد بلغت نقطة لم يعد الناس عندها يستطيعون تحمل
النتائج التي ينطوي عليها الاختلاف في الرأي مع جيرانهم . وكما هي الحال
دائماً ، تولد عن عمق الخلاف خوف ، وتولد عن الخوف بدوره زيادة حدة
الإحساس بعدم الأمن . وعندما يحس الناس بعدم الأمن يتطلعون إلى حكمة
الدولة التقليدية يطلبون الاطمئنان ، كما يتطلع الطفل في محنته إلى أمه يطلب
العون . وإذا افتقد الناس هذا الاطمئنان في لحظة حاجتهم إليه فلم يجدوه ،
تعرض النظام الدستوري حتماً للخطر . لأن عادة الرتبة لا تقل أهمية بالنسبة
لراحة الناس عن القدرة على التكيف ، ويعتمد نجاح الدولة على قدرتها
في الاحتفاظ بالنسبة الواجبة بين هذين الأمرين . فإذا لم تتوفر هذه النسبة
في ظل أي نظام سياسي بعينه تكون الفائدة منه قد انتهت . والناس
لا يمنحون ولاءهم لدولة لا تستطيع أوامرها أن تحظى بالطاعة .

وفي هذه الظروف يفرض النظام السياسي الجديد الرجال الذين لديهم
عزيمة وضع خطط للناورات التي تتطلبها الاستيلاء على انقوة والقدرة
على تنفيذها . وقد ناقشت هذا الاستيلاء كما تم في ألمانيا وإيطاليا في فصل
سابق . وأساليب نجاحه واضحة . فقد كان القائمون بالثورة المضادة متحدين
وذوي تصميم ؛ وكان خصومهم منقسمين ومترددون . وقد اعتمد هؤلاء
الخصوم على برنامج كان من الواضح أن أولى نتائجه ستكون زيادة حدة
الفرقة والإحساس بعدم الأمن في كل من الأمتين ؛ وجعل القائمون بالثورة
للمضادة أسمى ميزات برنامجهم أنه يتمتع بقدرة سحرية على تبديدها . فبينما صب
الشيوعيون والاشتراكيون جهودهم على التنديد بتلك التقاليد التي ربطها

التاريخ بالأجداد الماضية لكل من الأمتين ، أكد دعاة الثورة المضادة عظمتها .
وبينما أصر خصوم الثورة المضادة بصراحة على أن ما حاق بالأمة من نكبات
يرجع ، على الأقل جزئيا ، إلى سوء حظها ، شيد دعاة الثورة المضادة وهما مريحا
هو أنها كانت ضحية أعدائها ، الخارجيين والداخليين . وكانت الدعوة إلى
الاشتراكية تعنى حقبة طويلة من التكيف المادى والتجديد الروحى ،
بينما تقدم زعماء الثورة المضادة بنهضة فورية يستعيد فيها الناس الإيمان الذى
فقدوه . وبالاختصار ، بدا أن الاشتراكية تقدم ، لشعوب أحنقها ما لاقته
من مهانة وأرھقها مجهود التكيف المستمر ، مستقبلا من المحتمل أن تتكرر
فيه المهانة مرة أخرى ، ومن المؤكد أن يستمر فيه الإرھاق . ولكن دعاة
الثورة المضادة وعدوا بمستقبل فيه تجديد فوري للقوى ورتابة توفر على
الناس مجهود التفكير .

وليس من العسير أن يفهم المرء أيا من الانتصارين فى الظروف التى تم فيها .
إن الثورة أو الثورة المضادة كانتا البديلين الهائلين دون أن تتبين الجماهير بوضوح
أن ذلك فى الواقع مجال اختيارها . فهى لم تر وراء دعاة الثورة وحدة
فى الهدف أو الأسلوب ، وكان إتمامها يعنى بالتأكيد انقطاع أسباب الصلة
بماضى هذه الجماهير ، وربما أدى إلى حرب أوروبية من المشكوك فيه أن
تتلقى فيها عوننا . وخلف دعاة الثورة المضادة كانت قد تجمعت قوى هائلة
يحدوها هدف واحد ، هو خلق ظروف استتباب النظام ، وكانوا يستطيعون
أن يعتمدوا على العطف ، على الأقل ، من جانب كل من كانوا يخشون
الخروج على النظام القديم . وكانت الثورة المضادة تقوم على ائتلاف بين قوى
لم يكن لكل منها مصلحة خاصة فى نجاحها فحسب ، بل كان لدى كل منها
أمل سرى فى أن تصير السلطة المسيطرة عندما يتم التنسيق النهائى . وكان
كل منها يدرك أن لا سبيل إلى الاحتفاظ بامتيازاتها بوصفها حقوقا شرعية
إلا بالقضاء على الأنظمة الديمقراطية . فقد اتحد مع أولئك المغامرين

ممن لم يعد لهم مكان في المجتمع الذين قادم « هتلر » و « موسوليني » القوة الاقتصادية والسلطات العسكرية والتقاليد الأرستقراطية ، يحدوها جميعا الأمل في حماية امتيازاتها من هجوم منظم تقوم به الجماهير ضدها .

فرجل الأعمال قد رأى في القضاء على الديمقراطية نهاية لقدرة العمال على تقييد سلطته عن طريق تنظيماتهم السياسية والاقتصادية . واقتنع الجندي بأن أمامه امبراطوريات جديدة يستولى عليها بمجرد استعادة حالة الحرب عن طريق تدمير الديمقراطية . واعتقد الأرستقراطي أنه لم يعد لديه ما يخشاه من مطالبة العبقريّة بأن تشاركه في الأعمال التي كاد يكون محتكرا لها في عصر ما قبل الديمقراطية . وكان الملكيون يحدوهم الأمل في أن أفول الديمقراطية ، التي يتأصل فيها العداء نحو الفكرة الرمزية التي تعيش عليها الملكية ، سيعقبه عودتها أو تقويتها . والثورة المضادة بالنسبة للخارجين على القانون من أمثال « هتلر » و « موسوليني » هي الفرصة الوحيدة للحصول على القوة ومغانمها دون الاضطرار إلى احترام المبادئ . والواقع أنه ليس من بين الطبقات التي تحالفت مع الخارجين على القانون من فهمهم على حقيقتهم . لأنه ليس من بينهم من أدرك أن دولة تقوم ، بالمعنى الكلاسيكي ، على حكم القانون لا يمكن أن تبنى في ظل رعاية الخارجين على القانون ، حيث أن القانون سيطردهم إلى عالم الظلام الذي هو مثوالم الطبيعي في المجتمع المنظم . وليس من بين هذه الطبقات من فهم أن الخارج على القانون هو الذي يضفي على دولة الثورة المضادة طابعها الذي يميزها عن الدولة الرجعية . ولم يكن في استطاعة تلك الطبقات أن تتخلص من الخارجين على القانون لأن الجماهير إنما منحت تأييدها لهم وليس لأي من رجال النظام القديم . وكان ذلك النتيجة الطبيعية لحقيقة أن الخارجين على القانون وحدهم هم الذين استطاعوا أن يعدوا بجعل جميع الأشياء جديدة ، والخارج على القانون ، على خلاف حلفائه التقليديين ، لم يكن مرتبطا بأي

عرف ولا يحترم أى روابط ولا يرى أية حرمة ، بدرجة لا تستطيعها أى جماعة ورثت تقليدا . ولم تكن الجماعات التقليدية تريد أكثر من تقييد قوة الديمقراطية في تحديها لامتيازاتهم ، ولكنهم وجدوا أن تحالفهم ، وهم في ذلك الوضع التاريخي الذي يحتلونه ، مع الخارجين على القانون كان بمثابة تدمير لأسس الديمقراطية ذاتها ، وأن ذلك دفعهم إلى ما وراء الرجعية في أحضان ثورة مضادة لا أمل لهم في السيطرة عليها .

- ٢ -

وليس من الصعب ، في اعتقادي ، توضيح أن هذه هي الحالة . فصلاحة الجماهير في الأمن والحرية والمساواة والمعرفة والسلام . إذ أن هذه هي شروط تحقيق ذاتها . وهذه هي البيئة التي تحتاجها الجماهير إذا أريد أن تتاح لها فرصة الرفاهة المتزايدة . فحيث تكون المعرفة احتكاراً لقلّة ، يقيد جهل الجماهير فرصتها في الحصول على الرفاهة . وحيثما تقوم الحرب تكون الجماهير أول ضحاياها . وحيثما يوجد عدم المساواة تستبعد الجماهير من نطاق اللزايا ، تماماً كما يحدث دائماً عندما يؤدي إنكار الحرية إلى استبعاد الجماهير من أحد ميادين الفرص .

وهكذا ظلت الجماهير دائماً القوة الثورية الكبرى في كل مجتمع ، فالإلهم لجأ الملوك والأرستقراطية والطبقة الوسطى في طريقهم الصاعد إلى القوة . فتاريخياً استغل كل من هؤلاء الجماهير بوصفها حليفاً ، ثم حطم التحالف عندما ثبتت دعائم قوته . وكانت الجماهير إما أجهل أو أفقر من أن يعهد إليها بأمر البت في مصيرها . بل الواقع أن فكرة الديمقراطية لم تبدأ تأخذ وضعاً محترماً في بطن إلا بعد أن منحت الثورتان الأمريكية والفرنسية مبدأ سيادة الشعب صك الضمان ؛ ويمكننا أن نتبين مدى بطئها من خطاب مثل ذلك الذي ألقاه « ما كولي » عن عريضة « المرائضين »^(١) ، أو من كتابات

(١) « خطابات ما كولي » طبعه World Classics من ١٨٤ .

« جيزو » في دفاعه اللامح عن نظرية « المجتمع العادل » . بيد أن البدء في الإصرار على أن الهدف الأول لقوة الدولة ينبغي أن يكون رخاء الجماهير سار بصورة أكثر بظاً حتى من ذلك . فقد كانت فكرة أن واجب الحكومة هو الاستجابة إلى المطالب على أوسع نطاق ممكن ، مفهوماً يوضع دائماً في إطار أن الحقوق المكتسبة يجب رعايتها قبل أن تصير محاولة تنفيذ هذه الفكرة مشروعة^(١) .

وهذه هي النتيجة الطبيعية لاقتصاد ندرة في مجتمع لا يستجاب فيه إلى مطلب إلا لأنه « فعال » ، بالمعنى الفني ، أو لأنه أثار للمشاعر التي تدفع إلى الصدقة والإحسان . فالجماهير في اقتصاد الندرة هي وريثة ما ينبغي ولا تسمع دعواها إلا بعد الاستجابة إلى المطالب « الفعالة » . وقد كان الغرض الحقيقي لقوة الدولة دائماً هو أن تضع قوة القانون ، أي سلطة الإرغام في المجتمع ، تحت تصرف أولئك الذين يملكون المطلب « الفعال » ، أي أولئك الذين كانوا يملكون وسائل الإنتاج في أي مجتمع بذاته أو يسيطرون عليها . وكانت درجة وضوح هذه الحقيقة تتوقف على ما إذا كان المجتمع يتمتع برخاء يزيد أو ينقص . ففي الأوقات « الطيبة » كان هناك قدراً كبيراً للتوزيع ، وكان وقع قوة الدولة في هذه الحالة أقل وضوحاً ، وفي « الأوقات السيئة » كانت المحافظة على « القانون والنظام » هي وظيفتها الأولى . والواقع أنه في الحالات التي بلغ فيها تهديد الجماهير في « الأوقات السيئة » حداً خطيراً بحيث يهدد استتباب « القانون والنظام » قد تبذل محاولات في التسليم ببعض المزايا ، مثل نظام « سبينها ملاند » ، لرشوة هذه الجماهير بحيث تعود إلى الخضوع للأوضاع الأساسية التي تعمل قوة الدولة على استبقائها ، ولم يصحب توسيع نطاق حق الانتخاب إلا حق صوري في زعزعة هذا التوازن الجوهرى .

(١) « مذكرات » (١٨٧٥) و « وسائل الممارسة » (١٨٢١) .

وحتى الكنائس المسيحية ، التي شقت طريقها بواسطة تأكيدها لذلك المبدأ العظيم من أن الحاجات للتساوية تعطى الحق في مطالب متساوية والتي كانت تندد دائماً بالتأثير السيء للثراء الفاحش على الروح البشرية ، انضمت إلى جانب الامتياز ، وشاركت فيه ، بما قدم لها من رشوة في صورة هبات ومنح ، وصارت خلال قرون طويلة أحد الأسلحة الرئيسية التي استعملت في تنفيذ تلك المهمة البشعة من إقناع الجماهير بقبول أوضاعها المنكوبة . فقد هاجمت المعرفة الزمنية ، وجعلت طاعة أولى الأمر شرطاً للخلاص ، واستعمل مبدؤها في السعادة الأخروية في موازنة الناس ليتحملوا ما يقاسونه من معاناة مادية . بل إنها كانت على استعداد لوصم أولئك الذين حاولوا دعوتها إلى العودة إلى أهدافها الأصلية بأنهم خارجون على القانون ، كما يتبين من تاريخ جماعات مثل أتباع « والدو » (Waldenses)^(١) و « الفرنسيسكان الروحيين » . ولما كانت قد جعلت نفسها وسيط الخلاص بين « إله » غير معروف والجماهير التي تأمرت هذه الكنائس على بقائها في دياجير الجهل ، فإنها بذلك جعلت نفسها ، خلال القرون ، داعية لنظام اجتماعي كان مبدؤه الفطري المتأصل فيه قصر السلع الأساسية في هذا العالم على فئة قليلة على حساب الكثيرة . وليس من الحوادث العرضية أن الكنيسة الرومانية كانت الدعامة الأساسية لكل من الملكية والفاشية في أسبانيا ، أو أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية كيفت نفسها مع الأسس الشريرة للحكم القيصري للمطلق . كما لم يكن من الحوادث العرضية أن تأثير « ويزلي » في إقناع الجماهير في إنجلترا بقبول نظام المصانع الجديدة البشع مقابل عزاء مشكوك فيه بنعيم أبدي لا دليل على وجوده ، ولا يمكن إثبات وجوده ، كان أعظم من أي تأثير آخر .

(١) فئة انشقت على الكنيسة الكاثوليكية تحت زعامة « بيتر والدو » أحد تجار مدينة « ليون » وأسست شيعة في سنة ١١٧٩ كرس أعضاؤها أنفسهم لقراءة الإنجيل والتبشير في الأماكن العامة .

ومع ذلك فعلى كل ثورة مضادة أن تدخل في حسابها مبدأين واضحين ،
على الأقل طالما بقيت المدنية التي تعمل داخل إطارها . أولاً أنه ما من نظام
اجتماعي تشيده يستطيع البقاء إذا فشل في أن يوفر للجماهير الإحساس باتساع
الآفاق ، فلا بد لها من تنظيم أوضاعه بحيث لا تقصر للمزايا الاجتماعية
باستمرار على أولئك الذين جعلت من أجلهم هذه المزايا . ومما لا ريب فيه
أن هناك مدوجزراً لأن الفعل ورد الفعل متساويان في السياسة كما في الطبيعة ؛
فإذا كان قد نتج عن أحداث عام ١٧٨٩ أحداث عام ١٨١٥ ، فإن أحداث
عام ١٨١٥ نتج عنها أحداث عام ١٨٤٨ . وتعمل قوى الإنتاج بصورة
متزايدة منذ حركة الإصلاح الديني ، بل وبمعدل أكبر من السرعة في عصرنا
الحاضر ، على خلق عالم تعتمد فيه تلبية مطالب الامتياز على التعاون
من جانب الجماهير ، ويتطلب إقناع الجماهير بالتعاون ثمناً أعلى باستمرار .
والصورة الفاشية للثورة المضادة باضطهادها للجماهير إنما تعترف بمدى
ما تبعته هذه الجماهير من خوف في نفوس زعمائها . فقد يلغى هؤلاء الزعماء
كل أثر للانتخاب العام ، وقد يعيدون منظمات العمال إلى وضع التآمر غير
المشروع ؛ وقد يأملون في تقدم الأساليب الفنية الصناعية دون تنمية التربية
لدى الجماهير . بيد أنهم يظنون يواجهون الحاجة إلى أن يقدموا للناس غذاء
الأمل الحيوي ؛ وطابع دعايتهم ذاته يتلخص في الاعتراف بأن الناس
إذا لم ينالوا الأمل تحولوا حتماً إلى إعادة تكوين أسس قوة الدولة
حتى يحصلوا على الأمل .

وبعبارة أخرى ، إن الثورة المضادة تنكر حركة تاريخية تأصلت جذور
دلالاتها لا في وعي الرجل الغربي وحده ، بل أيضاً ، كما أثبتت الأحداث ،
في ذلك الشرق الأقصى الذي أخضعه إلى حد كبير لأغراضه . ومنذ سنة
١٨٠٠ فصاعداً تطلب الاندفاع نحو استثمار قوى الإنتاج بصورة أوفى حرية
الفكر ؛ وقد أثبتت التجربة حتى بالآلم والمعاناة ، أن القوة لا تستطيع أن تضع

حدوداً نهائية للآفاق التي يعمل الفكر الحر على ارتيادها . هذا إلى جانب أنه منذ حوالى الوقت الذى تمت فيه تسوية للمستعمرات الأمريكية بدأت فكرة عن قدر أكبر من المساواة فى فرص الحياة تعمل على إثبات ذاتها بواسطة التجربة لدى رجال تعرضوا للقمع ؛ رجال وقعوا فريسة للاضطهاد ؛ رجال صدموا فى إحساسهم بالعدالة بواسطة مجتمع ظهر فيه بوضوح مزيد أن قلة تحظى بالرخاء على حساب الكثرة . إتينا لا نستطيع أن نغالى فى تقدير مدى وقع أمريكا على مدنيّتنا .

إذ أنها قد أضفت على فكرة أنه ما من رجل يكون فريسة دائمة لمصير محدد ، طابعاً يجعلها أشبه بقانون لا يخرق . ونحن نستطيع أن نتبع ، منذ « الرحلات الخيالية » فى القرن السابع عشر ، كيف بثت أمريكا أفكار الحرية والمساواة فى عقل الرجل العادى . ونستطيع أن نعرف من سائحي القرن الثامن عشر كيف حطمت أمريكا عادات رتيبة كانت قبل ذلك تعد جزءاً من نظام الطبيعة . وقد تركت حرب الاستقلال الأمريكية فى العصر الذى أضاءته شعلتها أثراً يشبه تأثير إنجيل جديد ؛ فقد أضفت على أفكار الديموقراطية منزلة إضطر زعماء الثورة المضادة ، رغم أنفسهم ، إلى الاعتراف بها . ومنذ أن تحول « واشنطن » من متمرّد إلى واحد من الخالدين ، لم يعد هناك امتياز فى أى مكان يشعر بالثقة الكاملة فى أسسه . ولم يقتصر الأمر على أن حق التمرد قد حظى بتأكيد أدى إلى تغيير دائم فى نمط أفكار الناس ، بل إنه نال تأكيداً قام على أساس الفرض بأن الناس خلقوا أحراراً ومتساوين ، مهما كان تحقيق ذلك عملاً غير كامل . إذ أعلن أن ذلك حقيقة ثابتة بذاتها ، وكان كل التاريخ اللاحق محاولة ، بمعنى حيوى ، لاكتشاف الأنظمة التى يمكن التعبير عن هذا الغرض عن طريقها .

وقد مضى قرن ونصف قرن منذ أن تولى « واشنطن » رئاسة الولايات المتحدة ، وأهم تغيير حدث فى عقول الناس خلال هذه الفترة هو تحولهم

من الاهتمام بالشكل إلى الجوهر . وأصبحت انفعالاتهم بعد أن كانت سياسية ، اجتماعية . ولم يعودوا يرون في التوزيع الحالى للرفاهة صلاحية أكثر مما رأى أسلافهم في إنجلترا في القرن السابع عشر أو في فرنسا في القرن الثامن من صلاحية في تلك الأنظمة التي اعتقدوا أن في مكنتهم أن يسموا عليها وأن من حقهم أن يفعلوا ذلك . كما لم يعودوا على استعداد لقبول أمراضنا الاجتماعية باعتبارها حتمية أكثر مما كان أسلافهم مستعدين لقبول النظام القديم بوصفه الصورة النهائية للحكم .

إن ثورة قد تشكت فعلا في أخيلة الناس ، وهي تجعلهم يحكمون على الدول التي يعيشون تحت سلطتها بقدرتها على أن توفر للجماهير أمناً اقتصادياً على أساس من رفاهة متزايدة . وقد صار هذا في عصرنا هو معنى الحرية لدى الجماهير في جميع أنحاء العالم . فالناس يعتنقونه في الهند والصين كما في بريطانيا والولايات المتحدة . وباسمه قامت ثورة ، بلغ عمقها ما بلغته ثورة فرنسا في سنة ١٧٨٩ على الأقل ، غيرت طريق الحياة كلها لدى الشعب الروسى وانبعثت منها تيارات مثيرة في جميع أركان الأرض .

وفي هذا الإطار يجب علينا أن ننظر إلى الثورة للمضادة . ولم يكتمل هذا الإطار نمواً إلا ببطء شديد ، مثل كل التغييرات التي تمت في النمط الأساسى للحياة الاجتماعية ، فنحن نرى لمحة من أثره في جماعة « لامعمداني مونستر » (Anabaptists of Munester) ؛ ونراه مرة أخرى في المناقشات الحامية التي دارت في « مجلس الجيش » في الحروب الأهلية الإنجليزية ؛ وهو الدافع الذي جعل « بابيف » يقوم بمؤامراته بعد سقوط « روبسير » ومنذ ذلك الوقت أخذ يكتمل نمواً بواسطة التصنيع والحياة في المدن الذين يتسع نطاقهما بصورة متزايدة ؛ فهو ينمو من بصيرة شبه مخفية لا يكاد الناس يجراؤن على الاعتراف بها بينهم وبين أنفسهم ليصبح مبدأ واعياً للعمل يقدم أنصاره حياتهم في سبيلة راضيين .

وفي أول الأمر كانت الثورة التي يحاول « هتلر » وشركاؤه القضاء عليها مكتفية إلى حد كبير بأن تعمل على صعيد سياسى بحت . إذ كانت تؤمن بأنه كلما اتسع نطاق حق الانتخاب اطمأن للمواطن إلى أن الرفاهة ستكون في متناول يده . فحوت كل الأنظمة السياسية ، السلطة التسريعية والتنفيذية والقضائية والجهاز الحكومى ، إلى اتجاه ديموقراطى بصورة متزايدة . ولكنها بدأت أيضاً تكتشف إما أن التحسين الذى أدخلته هذه التغييرات على الموقف أقل بكثير مما توقعته ، أو أن التحسين يتم ببطء شديد بحيث فشلت في تغيير مصير الإنسان بصورة حاسمة . وهكذا سرعان ما تكتشف الثورة الحقيقة البؤرية التى تبرز دائماً إلى المقدمة عندما تفشل التغييرات السياسية فى إرضاء الناس ، تكتشف أن جذور مصائبها متأصلة فى علاقات الإنتاج . وعندئذ تصر على أن تصبح قوانين الملكية الموضوع الرئيسى فى البحث السياسى أى أنها تطالب بإعادة وضع أسس قوة الدولة .

وعندما تصبح حقوق الملكية الموضوع الأساسى للمناقشة فى مجتمع ما ، يطرح الامتياز والحقوق المكتسبة على بساط البحث ، وواضح بالأدلة التاريخية أن أولئك الذين تستمد مراكرهم من أى من هذين الشيئين سيدافعون عن أنفسهم بكل سلاح يستطيعون استعماله . ولما كنا نعيش فى عصر صارت فيه الأسس موضع مناقشة ، فإن أولئك الذين من مصلحتهم أن يرفضوا مواءمة علاقات الإنتاج للمطالب الجديدة التى تتعرض لها هذه العلاقات لابد أن يهاجموا كل المبادئ أو الأنظمة التى تعبها هذه المطالب لتأييدها . فلا بد لهم أن ينكروا فكرة الديموقراطية والنزعة الإنسانية والتطلع إلى المساواة والرغبة الجارفة فى الحرية . ولما كان الاكتشاف العلمى والتفكير الفلسفى يعملان على دعم ما يكونه الناس من آمال عن حقوقهم ، فإن القائمين بالثورة المضادة مضطرون إلى الوقوف موقف العداء ضد أى علم وأى فلسفة يبدو أنهما يدعمان هذه الآمال .

يبد أن هذا العداء يؤدي حتما إلى حمل القائمين بالثورة المضادة على اتخاذ خطوات أخرى في هذا الاتجاه . فهو يدفعهم إلى مهاجمة كل تفكير لا يتفق في دلالاته مع العلاقات التي يريدون المحافظة عليها . وما يحدث مع المبادئ يحدث مع الأنظمة . فالجماهير قد بنت في حركتها التقدمية ثلاثة أنواع من الاتحادات الدفاعية - النقابية والجمعية التعاونية والحزب الاشتراكي . والقائمون بالثورة المضادة مضطرون إلى إخمادها . ولكنهم لكي ينجحوا في ذلك لابد أن يدمروا البيئة الديمقراطية التي تضمن لهذه الاتحادات حقها في الحياة . ولابد لهم لتحقيق هذا الغرض من أن ينبذوا عملية الحكم الذاتي حيث أنها لا تنفصل عن الديمقراطية . وبمجرد أن ينبذوا الحكم الذاتي سيضطرون حتما ، بواسطة منطق مخيف ، إلى إنكار شرعية أية قوة لا تستمد سلطانها منهم هم ؛ وهكذا تصبح معارضة أغراضهم خيانة كبرى على الفور . إن الدولة الشمولية هي الأداة التي لا مفر منها للثورة المضادة في مجتمع جماعي يقوم على السوق العالمية .

واختار القائمون بها اللحظة الموافقة لمشروعهم ؛ وليس من بين المصادر التقليدية لارجعية ، كالجيش مثلا أو المصالح الخاصة الكبرى ، من كان يستطيع أن ينظم حركة بين الجماهير . ولذلك كانوا في حاجة إلى خدمات مهيج شعبي عبقرى يستطيع أن يوفر لهم ذلك التأييد من جانب الجماهير الذي بدونه يصير صراعهم في سبيل القوة مغامرة مشكوك فيها على أحسن الأحوال . فاشتروا هذه الخدمات ، وبنوا الدولة الشمولية . ولكنهم بعد أن شيدوها وجدوا أنفسهم مازالوا يواجهون المشكلة التي يعد قمعا بوصفها قضية حية هو الهدف من الثورة المضادة : وهي كيفية إرضاء متوقعات الجماهير . ولم يكن هناك من سبيل لحل هذه المشكلة داخل إيطاليا أو ألمانيا الشموليتين إلا بإحداث تعديل جذري في علاقات الإنتاج ؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الامتياز من إدعاءاته ومن ثم يجعل الهدف من الثورة

المضادة كاه عقيما . وهكذا أصبحوا يواجهون موقفا لا بد أن يتعرضوا فيه باستمرار لخطر التردد ، كما دلت بوضوح المذبحة الألمانية التي حدثت في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ . وعندئذ أدركوا ، ما يحتمل أن هيئة القيادة الألمانية أدركته منذ البداية ، من أنهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بسلطتهم طالما ظلت بقية أوروبا مستقلة عن نفوذهم .

وعندما قضى على آخر عدو في الداخل ، بقيت هناك العلاقات الخارجية بوصفها مصدرا لكارثة محتملة ، فالعالم لا يمكن أن يظل بالنسبة لهم نصف حر ونصف عبد ، ومن ثم كان غزوه شرطا ضروريا لبقائهم . ولهذا استعدوا من مبدأ الأمر لهذا الغزو . ولقد قدموا لضحاياهم من مواطنيهم قعما وحشيا في الداخل وغزوا بربريا في الخارج ، مع نصيب في أسلاب الغزو ، مقابل رضاهم بالثورة المضادة . ولم يكن الخارجون على القانون الذين فرضوا هذا البرنامج ليهتموا بما سيقتضيه أسلوبهم من ثمن أكثر مما كان يهتم به مغامر عصر النهضة الذي كان يبيع جيشه لدافع أكبر ثمن . فقد انبعوا الوسيلة الوحيدة المتيسرة في الفترة التاريخية التي بلغناها للإبقاء عنوة على علاقات الإنتاج بوصفها نظاما للامتيازات التي تحرم الجماهير ، بتقييدها نمو قوى الإنتاج ، من رفع مستوى رفاهتها ؛ فإذا كان ذلك يعنى محاولة فرض الثورة المضادة على العالم ، فإن هذه المحاولة قد أصبحت تضحية ضرورية لا مفر منها على مذهب الدين الوحيد الذي يؤمنون به - حق طبقهم المقدس في امتيازاتها المكتسبة .

- ٣ -

هذه هي الثورة المضادة التي نشتبك معها الآن في حرب ، وإنه لمن الأمور الحيوية أن نفهمها على حقيقتها . ولكن قبل أن أتقل إلى دلالات مبادئها ، هناك شيئان متصلان بها يجب تأكيدهما . أولا خطأ الرأي الذي

يذهب إلى أن الفاشية ، في صورها الوطنية المختلفة ، والبلشفية جانبان توأمان لنفس المبدأ . وهو خطأ لعدد من الأسباب . فهو أولاً يخلط بين السطحي والجوهرى . فكون كل من الفاشية والبلشفية منبثقتان من موقف الظاهرة البؤرية فيه ظهور مطالب الجماهير ، لا يجعلهما شيئاً واحداً . فلا جدال فى أن البلشفية كانت قاسية ، وقد استعملت كثيراً من أساليب دعايتها فى أغراض الفاشية . بل وصحيح أيضاً أن الحركة البلشفية فقدت شيئاً من مثاليتها الأولى عندما طبقت على مدنية شبه شرقية تكاد تكون جاهلة يحيط بها الأعداء وتحتاج لحماية نفسها إلى تصنيع سريع يجعل فى مكنيتها الدفاع عن نفسها . وكان لا بد أن يكون النظام الذى تنطوى عليه هذه العملية قاسياً ، بلا رحمة . بيد أننا نخطئ فى الحكم عليها عقلياً إذا نسينا أن روسيا كانت بدون هذا النظام القاسى ، ستصبح مزرعة استغلالية تمرح فيها الثورة المضادة ، وأنها عندئذ كانت تكون فى سبيلها إلى تلك السيطرة على العالم التى تهدف إليها .

والفرق بينهما هو ذلك الفرق الحىوى من أن طبيعة الدولة البلشفية ليس فيها شىء لا يتفق مع للثل الأعلى الديموقراطى . وقد كان السبب الأساسى فى توقف الديموقراطية فيها هو أن تجربتها لم تتم ، كما أشرت آنفاً ، فى جو من الأمن . ولن يثبت طابعها الحقيقى نفسه بالتجربة ، وهذا الطابع هو السعى الأصيل نحو الديموقراطية والحرية — سعى يجب أن نتذكر أنه يقوم على أسس جديدة فى تاريخ العالم ، إلا عندما تتحطم ألوان التوتر التى تحيط بها .

والشئ للمهم الآخر هو حاجتنا لإدراك أن الثورة للمضادة لم يكن فى وسعها أبداً أن تقصر نفسها على البلاد التى نشأت فيها . وهناك ساسة ودعاة سياسيون ذهبوا إلى أنها لا تهم سوى الشعوب التى تسيطر عليها طالما لم تصر سلعة للتصدير ؛ وحتى مستر «تشرشل» كالثناء «لموسوليني» .

وعندما أصبحت العلاقات الدولية للثورة المضادة مصدر تهديد ، بذل الساسة الديمقراطيون جهودا شاقة في محاولة تهديتها ؛ وليس هناك ما يبدو الآن أكثر مدعاة للسخرية من إعلان مستر « شميرلين » عند عودته من ميونخ أنه وجد قاعدة « السلام في عصرنا » . والحقيقة كانت ، بطبيعة الأمر ، أن مبدأ الثورة المضادة لا يتطلب الحرب بوصفها قانون وجوده فحسب ؛ وأن ما من دولة تستطيع ، بناء على ذلك ، أن تتجاهلها ؛ بل أيضاً أنه لما كانت الثورة المضادة تقبل وتدبر في عالم توحيده طبيعة السوق الدولية ، فإن حياتها ، في فترة استعدادها للحرب ، تعتمد على العلاقات التجارية التي تنظمها .

إن الاعتداء الياباني على الصين ظلت تغذيه أساسا الدول الديمقراطية سنينا طوالا ؛ وبهذه الطريقة أضفت شرعية على مبدأ في التنظيم الاجتماعي كانت تعلن أنها تمقته . وإعادة تسليح ألمانيا ، الذي كانت أخطاره معروفة واضحة ، اشتركت بجزء من تمويله للمعونة التي قدمها أولئك الذين قصد بهذا التسليح تدميرهم ، وهذه المعونة وحدها هي التي جعلته ممكنا ؛ وحتى بعد أن وجه « هتلر » ضربه الخسيسة إلى تشيكوسلوفا كيا أكل مستر « مونتاجو نورمان » برضاء فيكونت « سيمون » حفل دفنها بأن سلم « هتلر » رصيدها من الذهب في بنك « التسويات الدولي » . وتغاضى مستر « أنتوني إيدن » عن رياء عدم التدخل في أسبانيا وهو لابد يدرك تماما أن « هتلر » و « موسوليني » كانا يجعلان من الحرب الأهلية تجربة أخيرة للسرحية التي اعتزما إخراجها . وحتى في ٥ يناير ١٩٤٢ علق على زيارته للاتحاد السوفيتي مؤكدا أنه ما كان ليهم بالقضاء على النازية لو أن « هتلر » قصر أعماله على الشعب الألماني . ألم يكن مبدأ الثورة المضادة قد طبق في ذلك الوقت على نطاق يكفي لأن يجعل معناها واضحة لدى وزير الخارجية في وزارة مستر « تشرشل » ؟

الحقيقة أن مبدأ الثورة المضادة لابد أن يكون جذابا بالنسبة لأية طبقة

في مركز أولئك الذين يعدون مسئولين عن تجربتها . ويبدو ذلك بوضوح في ظهور جماعات فاشية في كل بلد تقريبا . كما يبدو أيضاً في أساليب بعض كبار أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة ، مثلاً ، بجيوشهم الخاصة وقنابلهم وغازاتهم للسيلة للدموع « وفتواتهم » المحترفين وجواسيسهم في النقابات . إن رجالاً مثل الحاكم « تالمادج » في جورجيا والعمدة « هاج » في جيرسي سيتي ، يهدفون فعلاً بلا شك ، على نطاق ضيق ، إلى تحقيق غايات فاشية بواسطة أساليب فاشية . ومما يسترعى الانتباه أكثر من ذلك كله أن الحكومة الفرنسية المهزومة فضلت في يونية سنة ١٩٤٠ مبدأ الثورة المضادة على تجربة ديناميكية الديمقراطية ، ومما له مغزى أن هذا الاختيار تم بتعاون للمصالح الكبرى وكبار رؤساء الدوائر الحكومية ، بينما « لا قال » ، بوصفه « هتلر » المنتظر - وإن كان « هتلر » مزيفاً ينسج الخيوط الخبيثة ، في مؤامراته الشريرة .

وبالاختصار ، إن الدفعة نحو الرجعية تصير ثورة مضادة عندما يصير نظام اقتصادي ما في المرحلة الأخيرة من انهياره . وهي تتطلب شرطين لظهورها . فيجب ، أولاً ، أن تجد موقفاً اقتنع فيه الحكام التقليديون بأن امتيازاتهم الحيوية في خطر ، وثانياً أن تجد موقفاً لا تتوفر فيه قيادة من جانب أولئك الذين تحدوا النظام القائم ممن تشعر الجماهير ، في ظروف معينة ، بأن في استطاعتها التجاوب معهم . وعندما يتوفر هذان الشرطان يستطيع رجال مثل « موسوليني » و « هتلر » أن يعقدوا محالفة مع قوى الامتياز بينما يتحدثون إلى الجماهير المرتبكة بلغة الحرية . ونتيجة هذا التحالف أن يفتح أمامهم طريقاً مباشراً إلى الاستيلاء على قوة الدولة ، بينما يعني عدم وجود قيادة واضحة أن أحزاب اليسار انفصلت عن الجماهير ، التي تعتمد على تأييدها ، قبل أن تدرك أن سلطتها قد دمرت بوقت طويل ، فطريقة استخدام دكتور « بروننج » مثلاً ، للمادة ٤٨ من دستور ويمار

مهد السبيل لاستيلاء « هتلر » على الحكم قبل أن يدرك الاشتراكيون أو الشيوعيون في ألمانيا المصير المحتوم لمركزهم بوقت طويل .

ولا ريب في أن نشوء هذه الظروف يعتمد ، إلى درجة كبيرة ، على الجو السيكلوجي الذي يتولد عن الهزيمة العسكرية أو الإحساس بنجية الأمل ؛ فحكام ألمانيا وإيطاليا التقليديون دمر الإخفاق هيبتهم . وتحالفهم مع الخارجين على القانون جعل في وسع الثورة المضادة أن تتنكر في ثياب ثورة حتى حققت أغراضها . بل إنه يجعل في مكنة النظام الجديد أن يستمر في التحدث بلغة الثورة دون أن يؤدي ذلك إلى إظهار الخدعة التي يمارسها ، لأنه على الرغم من أن الفاشية لا تحاول حتى تغيير العلاقات الطبقية في المجتمع بمجرد اطمئنانها على حيازتها لقوة الدولة ، فإن تعيين أعوانها في المناصب ذات السلطة على نطاق واسع يضفي مظهراً سطحياً من أن المستقبل للعبقرية ، كما أن إعادة ترتيب القوى الاقتصادية الذي تضطر إلى القيام به لاستكمال تدعيم سلطتها - لأن الفاشية تعيش على برنامج الأشغال العامة في إعادة التسليح حتى يتم استعدادها للحرب - يضفي أيضاً مظهراً سطحياً من السيطرة على الامتياز يؤخذ بسهولة ، خصوصاً في الخارج على أنه تجديد ثوري . فالرأسمالية ، في مرحلتها الفاشية ، لا تظهر سافرة تماماً بوصفها ثورة مضادة حتى تستكمل عملية الدعم .

ويتم هذا الظهور الكامل عندما تكون قوة الدولة قد أعيد تنظيمها في وحدة صلبة . فيعاد وضع أسس النظام للإبقاء على ما يدعيه الامتياز من حقوق . وواضح أنها لا بد ، لكي تفعل ذلك ، أن تخضع وظيفة « صاحب الأعمال والمشروعات » الذي يتحمل المخاطر لمقتضيات النظام . لأن سمة الرأسمالية في مرحلتها الفاشية أن طابعها الاحتكاري للتزايد يجعل المخاطرة والتجربة والحرية أعداء لمبدئها الأساسي . وهذا هو أول إخضاع كبير تقوم به ؛ ومما تجدر ملاحظته أن من بين آثاره أنه يخفي الطابع الرأسمالي

للتأصل للفاشية عن طريق الاعتماد الكامل على تدخل الدولة . لأن ما يخدمنا هنا هو إلى حد كبير تلك الصورة للمنطقية العقيمة للرأسمالية التي تلتصق بأذهاننا . فنحن نفكر في المفاهيم التي تشكل طابعها على ضوء قوالب تمت إلى مرحلة توسعها ؛ ولم يزل الطابع اللاشخصي لأنظمتها ، إلى الآن ، يكون جزءاً من حياتنا العقلية من الصغر بحيث أن إقتصاديات المنافسة غير الكاملة ما برحت في مهدها ؛ ونحن لا نستطيع أن نكيّف أنفسنا ، إلا بمجهود لإدراك أن حرية التعاقد لم تعد تستطيع أن تعمل في الظروف التي أنتجت ذلك الحكم الذي صدر في قضية « السفينة البخارية موجول » في إنجلترا^(١) أو الذي صدر في قضية « آدير ضد الولايات المتحدة »^(٢) في أمريكا .

والطابع الموحد للقوة ضروري ، أيضاً ، لمنع ثورة الجماهير عند اكتشافها أن الثورة المضادة ليس لديها في الواقع ، أية آمال ثورية تحققها لهم ؛ وبعبارة أخرى أنها تحتاج إلى خطة تستطيع بما لها من سلطة أن تسحق كل مقاومة تقوم في وجهها ، ولا يمكن أن تكون الخطة أى شيء آخر سوى الاستعداد للحرب ، ثم ، مع الوقت ، الحرب نفسها ، أى الأمل في استعادة ما فقده زعماء القوى الاجتماعية القدامى من هيبة ، بواسطة النصر ، لصالح زعمائها الجدد . ولهذا الخطة ، بطبيعة الحال ، ميزة ضخمة بالنسبة للزعماء الجدد ، هي إبقاء المجتمع الذي يسيطرون عليه في حالة طوارئ متوترة حيث لا يُسمح ، فيما يتعلق بما يتصل مباشرة بمصالحهم ، بالتفكير في حكم القانون ، لأن حالة الطوارئ المتوترة لا يمكن مواجهتها إلا بتطبيق إجراءات استثنائية .

وهناك جانب آخر من جوانب هذه القوة الموحدة يستحق منا كلمة فهي مدفوعة ، كما أشرت ، بواسطة ، ضرورياتها الداخلية إلى التخطيط

161. U. S. 208. (٢)

25. A. C. (١٨٩٢) (١)

للحرب ، ومن ثم فهي تأخذ طابعاً شبيهاً بالجماعى تحدد فيه قوة الدولة
الأهداف التى تركز من أجلها أدوات الإنتاج . بيد أن الوضع الجوهري
للامتياز لا يتغير ؛ ولكن تصبح عادات جمع الثروة ، التى كانت تحددتها
فى الماضى قرارات خاصة لا أعداد لها ، من المسائل التى تحددتها الدولة .
فسعر الفائدة والربح ، وتوجيه الاستثمار ، وطرق التبادل التجارى ، وطابع
الاستهلاك - المدافع بدلاً من الزيد ، جميعها تسيطر عليها الدولة باسم الخطة
التي لها الأولوية على كل شيء آخر . أى أنها تكيّف الرأسمالية للظروف
التي تحمى قوى الامتياز ضد التمرد الداخلى . وصحيح أن هذه الحماية ثمنها
ضرورة الحرب الخارجية . وصحيح أيضاً أن الهزيمة فى الحرب لابد أن تقضى
على البناء كله وتحيله أنقاضاً . ولكن ما تحقّقه الفاشية ، حتى لحظة الهزيمة ،
للرأسمالية التي يهددها خطر الثورة الاجتماعية ، هو تنظيم الظروف
التي تؤخر مجيء هذه الثورة . وأكثر من ذلك ، تعمل حقيقة أن الظروف
الفنية تجعل الحرب الحديثة حرباً شمولية على التوحيد بين الجماهير المحكومة
وبين الغزاة لخوفها مما ستكلفها الهزيمة إياه . ولا ريب فى أن المحاولة كلها
مقامرة . ولكنى أعتقد أنه ليس محتملاً أن يقلل شخص عاش خلال الأعوام
للماضية منذ سنة ١٩٢٩ من مدى قربها من النجاح .

— ٤ —

ومن ثم فإن النظرية التي يقوم عليها اعتداء الفاشيين على المدنية نظرية
بسيطة . فالخارجون على القانون يحاولون المحافظة على إطار العمل فى مجتمع
منهار بأن ينقلوا الثروة من أمم أخرى إلى أنفسهم ؛ وهم يفترضون أن الانتصار
فى الحرب سيهيء لهم احتساراً للقوة المسلحة ضد أولئك الذين أوصلوهم
هم أنفسهم ، بهذه الطريقة ، إلى حالة من العبودية الاقتصادية والرق الفكرى
والمعنوى . وليس هناك سبب مسلم به يجعلنا نفترض أن الانتصار لايهيء

لهم هذه القوة ، إن الحالة التي أوصلوا إليها أمما مثل التشيكين والبولنديين والفرنسيين دليل كاف على ذلك . وقد كان هناك عصور مظلمة من قبل في التاريخ ، وليس هناك من سبب منطقي يحول دون قيام عصور مظلمة أخرى .

وأى نظام يظهر ضعفه في أزمة كبرى يستطيع دائما أن يكيف نفسه مع مقتضيات هذه الأزمة إذا كان أعداؤه منقسمين وكان لا يهمه الثمن الذي يدفعه . وقد واجهت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تحدى حركة الإصلاح الدينى بهذه الطريقة تقريبا . فلم تكن حركة الإصلاح المضاد سوى تكيف ناجح لتلك العناصر فى المبادئ والتنظيمات الرومانية التي كان لابد من التضحية بها حتى لا تغلب الكنيسة الرومانية على أمرها . فقد كيفت روما نفسها مع مطالب النظام الاقتصـادى الجديد للقرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولا مرأى فى أن هذا التكيف تم فى ببطء ومصحوبا بألم ، والحروب الدينية والمشادات التي وقعت ، مثل تلك التي حدثت بين الجزويت والجانسينيين (Gansenists) فى فرنسا ومثل تلك التي حدثت حول التسامح الدينى فى إنجلترا ، دليل كاف على ذلك . ولكنها كيفت نفسها . وكان أسلوب التكيف أن تسلم فيما هو مستحيل عليها الاحتفاظ به مع تركيز كل قوتها على تنظيم المراكز التي مازال الدفاع عنها ممكنا . كما ينبغى ألا نغفل عن مدى نصيب الانقسام بين أعدائها فى الإبقاء عليها .

وهزيمة قوات المحور مرحلة ضرورية وجوهرية فى هزيمة الثورة للمضادة ولكنها لا تحقق بذاتها أوتوماتيكيا الغايات التي طلب إلى عامة شعوب الأمم المتحدة أن يقاتلوا من أجلها . فهذه الهزيمة تتيح الفرصة لذلك ، ولكنها لا تضمن استغلاها . وإلى أن نضع ضمان استغلاها فى قالب تنظيم فعال ، ستظل هزيمة دول المحور مجرد مرحلة فى هزيمة الثورة للمضادة . فهي لا تستأصل للمبادئ نفسها من جذورها .

وأعتقد أننا نستطيع أن نرى ذلك بطريقتين . فيمكننا أن نراه أولاً عن طريق فحص الموقف الخاص الذى ستجد كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، مثلاً ، نفسها فيه بعد الحرب ، ويمكننا أن نراه إذا تأملنا دلالات الموقف الدولى الذى سيواجهنا بعد الحرب .

فما لا شك فيه أن العلاقة بين الرأسمالية والديموقراطية ستكون المشكلة البارزة فى بريطانيا والولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب ، كما كانت فى ألمانيا فى عهد جمهورية « ويمار » . ولا ريب أن النصر سيضفى على الحريات الأربع وضعاً رسمياً ذا قيمة ضخمة . ولكن يجب أن نتذكر أنه سيكون هناك فى مواجهة قوة هذا الوضع الرسمى عوامل لا تقل أهمية عنه .

فهناك أولاً وقبل كل شيء توزيع ما تكلفه النصر ، ومطالبة الجماهير بحرية يرونها ، فوق كل شيء ، فى الأمن الاقتصادى وفى قدر أكبر من المساواة فى الرفاهة المادية . وهناك ، ثانياً ، زيادة الاتجاه إلى تركيز السيطرة الاقتصادية المتزايدة فى أيد قليلة ، وهو الاتجاه الذى كان أحد عناصر إنتاج الحرب ؛ فالأوضاع الاقتصادية تنجح إلى خلق النظم السياسية الخاصة بها ، والاحتكارات الخاصة تنجح بسرعة إلى خلق اقتصاديات نادرة تجعل الديمقراطية السياسية بعيدة المنال . وهناك ، ثالثاً ، نمو القوى للمفككة فى النظام الإمبراطورى ، من تحرر استراليا ونيوزيلندا ، وكندا بدرجة أكبر ، من الاعتماد على سوق لندن للمالى ، وما ظهر من انحلال الإمبراطورية فى الملايو وبورما وجزر الهند الغربية ، والضرورة للريرة لإدراك أن الهند فى عالم ما بعد الحرب إما أن تكوى مستقلة أو يصبح حكمها غير ممكن ولا ريب فى أن إفريقيا ستظل فترة طويلة مصدراً لاستثمار أمين وسيطرة لاتواجه تحدياً ؛ ولكن حتى أفريقيا تذخر بحركات هياج عميقة .

كما ينبغى ألا ننسى أن الفجوة الضيقة جداً التى فصلت فى سنة ١٩٤٠ ، بين بريطانيا وبين هزيمة مماثلة لتلك التى لحقت فرنسا ، عملت كثيراً على تحطيم

إيمان الجماهير في الادعاءات التقليدية للطبقة الحاكمة . ودعم الشك لدى هذه الجماهير تدعياً قومياً ذلك التناقض بين أخطائها الجسيمة وبين نجاح الاتحاد السوفيتي الذي لا يقل خطورة . وقد تأقلم ، سيكلوجياً ، للبداً للتأصل للثورة الروسية — تخطيط الإنتاج من أجل استهلاك المجتمع — في عقل العامل البريطاني وكذلك في عقول جنود القوات المسلحة وضباطها ، وهو الأمر الذي مغزاه ، بسرعة ، غير عادية بسبب وقع الحرب القاسى . والحاجة واضحة إلى تجديد الأنظمة البريطانية الأساسية ، الجيش والخدمة المدنية والنظام التربوي والقيادة الصناعية والبرلمان والحكم المحلى . فليس هناك من يستطيع أن يقول بأمانة أن هذه الأنظمة قد أظهرت المرونة أو بعد النظر اللذين تطلبتهما الأزمة . ويشير النقص في المرونة وبعد النظر سؤالاً ، يعد أساسياً في أى نظام ، عما إذا كان نطاق التجديد المطلوب مما يستطيعه النظام على ضوء الأسس الاقتصادية التى تكيف معها . لأن كلا من الأنظمة التى يتطلب الأمر تجديدها يدخل فى صميم نظام الامتيازات الذى تحتفظ به . ومن العسير أن يتبين المرء كيف يمكن إتمام التجديد دون التسليم فى الجزء الأكبر على الأقل ، من الأساس الذى يقوم عليه نظام الامتياز .

فهذا التسليم يعنى تغييراً فى قلوب الطبقة الحاكمة البريطانية ، وهو صفة من أندر الصفات التى تتسم بها الطبقة الحاكمة . ويصحب هذا التغيير ، تاريخياً ، التوسع ، الذى يأتى أثر استيلاء طبقة جديدة على القوة ، فى النظام الاقتصادى . ولم يعد لدى الديموقراطية الرأسمالية فى بريطانيا ، فى صورتها الراهنة ، فرصة اكتشاف هذه الظروف . وصار لزاماً عليها إما أن تعيد بسرعة تنظيم علاقات إنتاجها حتى تستأنف التوسع ، أو أن تواجه نمو تلك الظروف التى تؤدى إلى نشوء الثورة المضادة . ولم تتخذ أية خطوات حتى الآن نحو إعادة التنظيم . فعلى الرغم من أن تدخل الدولة بلغ درجة عميقة ، تركت القضايا الكبرى الخاصة بما إذا كان التدخل

سيستمر في وقت السلام وما هو الهدف الذي يكرس من أجله إذا تقرر استمراره، دون حل ؛ بل حتى دون مناقشة إلى حد كبير . وقد بقيت جميع أدوات الإنتاج الأساسية في أيد خاصة ؛ والنظام كله ما برح يقوم على مبدأ الإنتاج من أجل الربح الخاص ؛ وإذا حدث أى تغيير في وضع الاحتكارات ، فإنها ستكون في مركز أقوى بعد الحرب منها قبلها . ويظل السؤال ، الخاص بما إذا كانت قوى الامتياز في بريطانيا ستعاون مع العمال باليد والفكر بعد هزيمة دول المحور ، إلى درجة تكفى لأن تجعل الأهداف الكبرى في الحياة مشتركة ، سؤالاً لا جواب أكيد عليه . وسيتعين الإجابة على هذا السؤال في وقت لا يكون فيه زوال التهديد المباشر من الخطر الخارجى قد قضى على جو الحماسة الفائقة والتضحية الذى تولد عن هذا التهديد فحسب بل ويكون أيضاً عاملاً على الاتجاه نحو جعل ضمانات الماضى العزيزة لا مخاطر المستقبل المجهولة ، هى المصدر الذى ستحاول الطبقة الحاكمة في بريطانيا أن تستمد منه مبادئها من أجل الحقبة الجديدة .

إن بريطانيا « التقليدية » قد أصبحت جزءاً من التاريخ الماضى منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وأكرر مرة أخرى ، أن تغييرها بحيث لا تنطوى على خيبة أمل عميقة بالنسبة للجماهير لا يعنى إصلاحات على نطاق واسع في كل مجالات الحياة القومية فحسب بل أيضاً التضحية بالمصالح القائمة التى كانت عصب بريطانيا التقليدية . ومن الممكن أن تتصور الوصول إلى أسس للتفاهم مع هذه المصالح إذا استغل الجو التجريبي الذى أوجدته الحرب لدى العديد من الناس في الطبقات المختلفة . وعندئذ قد نرى ، قبل نهاية الحرب ، بدء بناء بعض الجسور ، على الأقل ، التى سنحتاجها في المستقبل للوصول إلى بريطانيا الجديدة . وهذا هو السبيل الذى تحصل بواسطته الأمم على الأمل ، لأنها بالأمل تشتري الوقت .

بيد أنه ليس من شأن سياسة مستر « تشرشل » وزملائه بناء هذه

الجسور . بل على العكس من ذلك ، يبدو أنها تعمل قاصدة على تأجيل أى قضية تعتبر « موضع خلاف » حتى ما بعد الحصول على النصر ، وتعتبر قضية « موضع خلاف » كل قضية تار حولها انقسام عميق بين الأحزاب وهذا يعنى ، إذا استمرت هذه السياسة أن تظل علاقات الإنتاج بلا تغيير إلى أن يأتى السلام ، وأنه بناء على ذلك ، ستكون إحدى الوسائل التى يتطلبها التغيير على نطاق واسع تحت تصرف الأمة لاستعمالها فى الأغراض التى يتفق عليها . ومع زوال الدافع الرئيسى إلى الوحدة فى وجهة النظر ، سيتعين علينا أن نجد وسيلة إذا استطعنا ، الاتفاق على الخلافات الأساسية فى مجال يتولد فيه الشقاق بسهولة تامة عن مثل هذه الخلافات .

وبصراحة أنا لا أستطيع أن أصدق بسهولة أن وسيلة الاتفاق ستكون قريبة للنال فى مثل هذه الظروف . وأنا أعلم أن ديموقراطيتنا التقليدية متأصلة الجذور . أدرك أنه ما من أمة أطول منا باعاً فى الوصول إلى حل وسط . وأعترف بأن النزعة البريطانية نحو « اللعب حسب الأصول » لها عندنا وضع شبيه بالمبدأ الأخلاقى . ولكن الهوة التى سيتعين اجتيازها بين الطبقات ستكون أوسع منها فى أى وقت مضى منذ حركة « العرائضيين » وهى ليست هوة يمكن اجتيازها بالخطب البليغة العظيمة . ولن نتخلص منها بواسطة النداءات المعسولة للإبقاء على الوحدة فى مواجهة مشاكل خطيرة ؛ لأنه مع مجئ السلام لا مفر من أن يكون اتجاه نظامنا السياسى نحو تأكيد الخلافات بين مصالح الناس ، لا نحو تأكيد أوجه التشابه بينهم ؛ فهذا هو الهدف الطبيعى لنظامنا السياسى فى صورته الكلاسيكية . وستذكر كل فئة من فئات المجتمع التضحيات التى قدمتها فى سبيل النصر ، وستنظر كل منها بحنق شديد إلى المطالبة بأية تضحيات جديدة من جانبها ، ما دامت هذه للمطالبة لا يسندها الإرغام القوى الذى تتسم به فترة الخطر . وستبدأ كل منها تفحص برية وبروح غير طيبة متوقعات الآخرين

وبديهيّات العمل الذى تقوم عليه هذه للتوقعات . أما الصعوبات المتأصلة فى التحول إلى اقتصاد السلم وللشاكل الخاصة بتسريح الجنود وعودة اللاجئين من مهاجرهم ، والمبادئ التى سيعاد على أساسها بناء بريطانيا ، فستزداد حدة ، ولن يكون الوقت سلاحا تحت تصرفنا لأننا لن نكون قد وضعنا أسسه . وسيحوم شبح الخوف من عدم الأمن فوق حياة كل إنسان . وعندما تكون مصادر عدم الأمن فى أمة ما داخلية وليست خارجية ، تقترب الطبقة المتميزة من الحدود التى يبدأ عندها الخوف والغضب الأعمى فى مراودة فكرة الثورة المضادة .

وأيا كان الأمر فإن واجبنا أن نوجه حقيقة أن هذا هو نوع الموقف الذى يتعلق فيه السلام الاجتماعى بخيط رفيع جداً . فلن نكسب شيئاً من وراء الإصرار على أن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تحدث فى هذا البلد . إن انتصار سنة ١٩١٨ أثار خيبة الأمل الضخمة التى التهمت بها فترة ما بين الحربين ؛ وإذا كنا أمناء فعلياً أن نعترف بأنها ولدت لدى أعداد كبيرة من أعضاء الطبقة الحاكمة عطفاً على الثورة المضادة عبروا عنه باستمرار ، تعبيراً له مغزاه ، طوال سنوات التهدئة . وأنه لمن الممكن ، على الأقل ، أن يودى رفض حكومة « تشرشل » بإيجاد الأساس الجديد ، الذى نستطيع تنظيم رفاهة متزايدة بعد الحرب وفقاً له ، إلى انحراف ، أسرع وأوسع إنتشاراً مما نستطيع أن نتصوره الآن ، عن قبول الإجراءات الديمقراطية بوصفها أمراً طبيعياً .

وينبغى أن نكون قد تعلمنا أن المذهب الدستورى ، رغم كل شيء مذهب سريع العطب بصورة متأصلة فيه ؛ وتتوقف المحافظة عليه إلى حد كبير على قدرة الناس على الاتفاق حول أهدافه فمن السهولة بمكان أن ينشأ موقف تكون فيه ، مثلاً ، قوى المحرومين غير متحدة أو غير قوية بدرجة كافية لتسيطر على الدولة ، ولكن عندما تتسع هوة الخلاف بين أهدافها

والأهداف التي تجبها قوى الامتياز ، لا يكون أى من الطرفين على استعداد لقبول إجراءات الآخر . أو قد تكتشف وزارة يسارية وهي في الحكم أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الاجتماعى ، فى ظل علاقات الإنتاج الحاضرة ، إلا على حساب ثقة هؤلاء الذين يقومون على حراسة الحصن الداخلى للقوة الإقتصادية . أو قد تتبع وزارة يمينية ، كما حدث فى سنة ١٩٢٨ ، سياسة رفع الأسعار عن طريق الإقلال من النقد للتداول من أجل ما قد يغريها الموقف بسهولة على اعتباره مصلحة قومية ، وهو قدرتها على الفوز باستحسان طبقة ذوى الدخول الثابتة . وأى موقف من هذه المواقف تقوى فيه النزعة إلى الثورة المضادة . فخاوف طبقة المالكين ، وخيبة الأمل الحارقة فى النقابات ، ووجود طبقة وسطى كبيرة بين ظهرانينا لا معتقدات سياسية واضحة لديها ، هذه هى العناصر التى تعمل ، فى حقبة من الإخفاق ، على ظهور فكرة الثورة المضادة . وهى ، كمشيولاتها فى القارة الأوروبية ، لن تجد صعوبة فى تكوين علاقات خاصة تتناقض ما تدعو إليه علنا . وأيا كان ما تدعو إليه علنا فإن هدفها الحقيقى كمشيولاتها فى القارة الأوروبية أيضا ، سيكون القضاء على الديمقراطية السياسية من أجل رأسمالية لم يعد فى مكنها أن تتسع .

ورأى هذا لا يفترض نجاح الثورة المضادة فى بريطانيا أو فشلها . إنه يفترض فقط أننا إذا سمحنا بنمو الظروف التى لا يجد الامتياز فيها وسيلة أخرى لحماية مصالحه ، فإن الاتجاه نحو الثورة المضادة سيكون حتميا . وقد تثبت الحركة العمالية البريطانية أنها أصلب عودا من جيرانها فى إيطاليا وألمانيا . بل قد يظهر أن تأثير اللبائىء الفاشية على رأى الطبقة للتوسط فى بريطانيا أقل منه على رأى مشيولاتها فى هذه البلاد . ولا تغير أى من الحقيقتين من الوضع عندما تتعارض مصلحة الرأسمالية مع مصالح الجماهير فيصبح السبيل ممهدا للشر الطبيعى فى الثورة المضادة وتجنح البذرة التى تجد

تربتها الطبيعية إلى النمو زاخرة بالحياة ، كما ثبت تاريخيا . وما ينبغي علينا أن نتذكره هو أنه متى أخذت الثورة للمضادة شكلا جديا يصبح من المستحيل المحافظة على الإجراءات الديمقراطية الكلاسيكية . فهذا هو الدرس الذى لا لبس فيه لما حدث فى إيطاليا وألمانيا .

وذلك لأن الإجراءات الديمقراطية لا تقوم على وجود حق للمعارضة فحسب ، بل أيضا على حق أولئك الذين فى المعارضة فى تولى الحكم بطريقة سلمية . ولا سبيل إلى المحافظة على هذا الحق إلا بواسطة قدرة الناس على الاشتراك فى الأهداف الكبرى فى الحياة . وظهور حزب فاشى يعنى وحده انهيار هذه القدرة . فهو يثبت وجود أزمة وحالة طوارئ ؛ إذ يعنى أن الرباط التقليدى للوحدة والنظام فى سبيله إلى الزوال . وإذا تعرض النظام والوحدة للخطر فى مضمونهما الديمقراطى ، وهذا ما تعنيه الفاشية فعلا ، لا يبقى أمامنا سوى أن نختار بين إعادتهما إما بالثورة أو بالقوة للمضادة — وبالاختصار نصير فى مواجهة خطر حركة عنيفة قد تقضى على ثمار النصر الذى نكون قد أحرزناه . لأن الحركات العنيفة لا بد أن تؤدي إلى إنكار الحرية والديموقراطية إلى أن يرى حكام المجتمع أنهم يستطيعون مطمئنين تحويل عمليات الإرغام إلى عمليات رضا . وإذا نجح القائمون بالثورة المضادة ، يصرف النظر أصلا عن هذا التحويل ، لأن من شأنه أن يقضى على المبدأ الذى يعيشون به ، وهذه هى التجربة التى خرجنا بها من كل ثورة مضادة . كما أن التحويل لن يكون سهلا فى حالة نجاح القائمين بالثورة . ومما هو جدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفيتى ، رغم ما حققه من أعمال عظيمة ، لم يكفه جيل كامل لإتمام التحويل من الحالة الأولى إلى الثانية .

ومما يفيد ، من هذه الزاوية ، أن نذكر أنفسنا بالموقف الداخلى الذى ستواجهه الولايات المتحدة عند نهاية هذه الحرب . فالطبقة الحاكمة فيها ليست قوية فقط ، بل هى أيضا أكثر عداء نحو التغيير الجذرى من أى

طبقة حاكمة أخرى في الديمقراطيات الغربية . ومع النصر ستكون القوة الإنتاجية للولايات المتحدة أعظم مما كانت في أى عهد مضى ، ولكن ما من شيء يكفل استعمال هذه القدرة الإنتاجية للمصلحة المشتركة سوى تغيير عميق في علاقات الإنتاج . فرغم الاحتياجات الضخمة لاقتصاد الحرب لا تزال أمريكا تعاني مشكلة بضع ملايين من العمال المهاجرين الذين لا تعنى الحريات الأربع بالنسبة لهم شيئاً كثيراً^(١) . لقد كان تاريخ سياسة « التعامل الجديد » حتى سنة ١٩٤٠ نذيراً سيئاً بأن قوى الامتياز في أمريكا مستعدة للدفاع بشدة عن كل مركز تحتله ، وقد كان هناك أمريكيون كثيرون ظلوا حتى « بيرل هاربور » نفسها غير واثقين مما إذا كان عدوهم الأكبر هو الرئيس « روزفلت » أم « أدولف هتلر » . وحتى بعد دخول أمريكا الحرب يدل تاريخ « الألومنيوم » ، « والمطاط الصناعى » والحقائق التى كشف عنها مستر « تيرمان آرنولد » مساعد النائب العام للولايات المتحدة فيما يتعلق بتصرفات الشركات الكبرى ، مثل شركة « جنرال إلكتريك » ومجهودات مستر « فورد » للحيلولة دون تنمية سياسة مناسبة للإسكان فى منطقة دترويت ، جميعها على أن الثقة التى أطلق عليها بنتام - « المصلحة الشريرة » ظلت كبيرة . إن أصوات الناس العاديين قد تبقى مستر « روزفلت » فى البيت الأبيض ، بيد أنه ليس من المغالاة فى شيء القول بأن قدرته على تنفيذ البرنامج الاقتصادى الذى تطلبه النصر كانت تعتمد على التعاون من جانب قوى هى على عدااء عميق مع الأهداف الاجتماعية الأساسية التى كان يمثلها . وكان لزاماً عليه أن يحصل على التعاون ، إلى حد كبير جداً ، على شروط هذه القوى ، وكان هذا يعنى ، بلامواربة ، أن مبادئ سياسة « التعامل الجديد » وضعت على الرف طوال فترة الحرب .

(١) « لاجئو أمريكا » تأليف ه . ه . كوليتز (١٩٤٢) .

ولا ريب أن الموقف في أمريكا يعقده أن ظهور الدولة الإيجابية حديث العهد جدا في تاريخها . فالوعى الاجتماعى لدى كثير من أقوى عناصرها لم يكيف نفسه بعد مع منطق الدولة الإيجابية . فزعماءها السياسيون ، مثل مستر « هوفر » ، وزعماءها الصناعيون ، لا فرق كبير بينهم في حقل العمل وفى حقل المال أو الصناعة ، لا يزالون يفكرون بأسلوب مدنية التوسع فى الغرب التى انتهت منذ بداية هذا القرن على الأقل ، والواقع أنه ليس من المبالغة فى شئ القول بأن الغرض الأساسى لأكثر المصالح قوة فى الولايات المتحدة هو ، كما قال الرئيس « هادلى » مرة . إن قوى الديمقراطية فى ناحية ، مقسمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقفت ضد قوى الديمقراطية فى الناحية الأخرى ، وتقوم السلطة القضائية بدور الحكم بينهما . . . وقد سمح ذلك بالقيام بتجربة الانتخاب العام فى ظروف تختلف فى جوهرها عن تلك التى أدت إلى القضاء عليها فى أثينا وروما . فصاحب الصوت الانتخابى كان مطلق التصرف — داخل منطقة محددة . فكان فى وسعه أن يسن ما يشاء من قوانين ، طالما لم تمس هذه القوانين حقوق الملكية . وأن ينتخب الموظفين الذين يريدهم ، طالما لم يحاول هؤلاء الموظفون أن يؤدوا واجبات معينة قصرها الدستور على أصحاب الملكية .

وهذه فى الواقع هى النظرية « الهاملتونية » فى الدستور الأمريكى . وهى تقوم على افتراض التساوى بين الثروة والقوة السياسية . ولم يخف « ماديسون » رأيه من أن أساس السلطة ينبغى أن يكون مصلحة قائمة فى البلاد ، وخطه تفكيره كلها تبنى عن اقتصاديات ندرة دائمه . فقد كتب قائلا « لقد كتب على الإنسانية ، أن تقضى حتما للمنافسة فى البحث عن عمل على قسم كبير من هذا الفائض « العمال الذين لا يملكون أرضاً » بقبول أجور لا تكفل لهم سوى مجرد ضروريات الحياة . ولما كان هذا القسم لا يملك ، ولا أمل لديه فى أن يملك ، فلا يمكن أن تتوقع منه عطفاً كافياً

على أن تكون حقوقه وديعة أمينة في يد أصحاب القوة فوقهم . وقد استخلص « وبستر » ، بعد جيل ، ما ينطوى عليه رأى « ماديسون » من نتيجة . فرأى أنه حيثما تكون الملكية مركزة في أيدي قليلة وال جماهير فقيرة ولا تستطيع الاعتماد على نفسها « لا بد أن تتحطم القوة الشعبية على صخرة حقوق الملكية ، أو يعمل نفوذ الملكية على تحديد ممارسة القوة الشعبية والسيطرة عليها . . . فأصحاب الأراضي الواسعة يكونون مضطرين في مثل هذه الحالة إما إلى تقييد حق الانتخاب بصورة ما أو يؤدي حق الانتخاب إلى تقسيم الملكية قبل أن يمضى وقت طويل » .

وما زال هذا في الواقع هو الجو الذهني الذي تؤمن به الطبقة المتميزة في أمريكا . ولا ريب في أنه كان لزاماً عليها دائماً أن تواجه التقليد « الجفرسوني » العظيم الذي حاول رجال مثل « تشاننج » و « امرسون » و « لنكولن » و « فرانكلين ووزفلت » المحافظة عليه بطرقهم المختلفة . بيد أنه حتى الآن لم يمكن بقاء هذا التقليد الجفرسوني أمداً طويلاً في الحكم إلا تحت ضغط الانفعالات التي تثيرها أزمة كبرى ؛ وقد وصل ذلك التقليد إلى تقادم مع وجهة النظر الها ملتونية ، بسبب قدرة أمريكا في التغلب على الأزمة . وأول فترة ظهر فيها بوضوح أن هذه القدرة قد فقدت مرونتها السابقة هي الفترة منذ سنة ١٩٢٣ . فبعد سبع سنوات من سياسة ، التعامل الجديد . . . وتجاربها الكبرى والنفقات العامة الضخمة التي اقتضتها ، كان مازال هناك ملايين من المتعطلين في الولايات المتحدة ، كما استمر تركيز السيطرة الاقتصادية بسرعة في كل من الصناعة والزراعة على السواء ، وظلت نسبة كبيرة من القدرة الإنتاجية الأمريكية بلا استغلال لنقص الطلب الفعال . ومع النصر ستفرض كل من هذه للمشاكل نفسها بحدة جديدة . وستواجه أمريكا اختياراً بين الأمبريالية ، تلك « القيصرية » التي تنبأ بها « وبستر » بوصفها تاج الصدام بين الملكية ونظام الانتخاب ، أو تجديد تقليدها

الديموقراطى تجديداً يعتمد على تنظيم تغييرات عميقة فى علاقات إنتاجها .
ويجب على أن أضيف أنها إذا اختار « القيصرية » - وهى اسم مستعار
لثورة المضادة - سيكون الاتجاه نحو تكوين عادات امبريالية فى أمريكا
سريعا . إذ أن شعبا مثل شعب الولايات المتحدة لن يقبل النظام الشديد الذى
تقتضيه الثورة المضادة إلا إذا استطاع هذا النظام أن يكفل نتيجة سريعة من
الرفاهة للزيادة .

ويمكن وضع كل ذلك فى عبارات عامة قبل أن ننقل إلى دلالاته الدولية
أن الأساس الرأسمالى لمجتمعنا يكاد يكون ، باستثناء الاتحاد السوفيتى ، ظاهرة
عامة ، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة . ولم يعد فى وسع هذا الأساس
أن يوفر الرفاهية للزيادة التى يتضمنها إطاره الديموقراطى . ومن ثم فإن
هناك خطراً كبيراً من أن يعمل على تدمير هذا الإطار الديموقراطى ، لأنه
ما من مجتمع رأسمالى يخلو من المادة التى يمكن تنظيمها من أجل الثورة
للمضادة . وقد أوقفت الحرب الحالية هذا الإمكان أساساً لأنها وجهت أذهان
الناس نحو الأشياء المشتركة بينهم وأبعدتها عن الأشياء التى تفرقهم .
إذ أنه عندما يتعرض الكيان القومى للخطر بواسطة عدو مشترك ، تصبح
الأشياء التى يشترك فيها أفراد الأمة دائماً أقوى ، مؤقتاً ، من أى عامل آخر
إذا لم تقع هزيمة .

بيد أنه ينبغى أن نلاحظ أن الحرب توقف الإمكانية ، ولكنها لا تحل
المشاكل التى تنطوى عليها هذه الإمكانية . بل على العكس ، أنها قد تضىئ ،
فى حالة عدم توفر بعد النظر ، على هذه الإمكانية طاقة جديدة إذا انطلقت من
عقائدها بمجىء السلام . لأن الحرب تزيد من سلطة الدولة ونطاق تدخلها بدرجة
هائلة ، وهذه السلطة الزائدة هى ما تحتاجه قوى الثورة المضادة حتى تحقق
نفسها . فحكومات الأزمات ، سواء فى وقت الحرب أو السلم ، تحول ميزان
السلطة فى النظام الديموقراطى من الناخبين والهيئة التشريعية إلى الهيئة

التنفيذية ؛ وحيثما تكون قوى الثورة المضادة قوية وذات عزم ، يصبح التوجيه التنفيذى ، بسهولة يؤسف لها ، مقدمة للفاشية ، وهذا هو الدرس الأول ، مما حدث فى الانتقال من « بروننج » إلى « هتلر » . وليس هناك ما يعمل على تدمير الضوابط الديمقراطية ، التى تكفل للمواءمة بين سلطة تنفيذية قوية والحرية ، مثل الموقف الذى ينتاب أصحاب الملكية فيه الذعر زد أنه ما من شئ ينجح إلى بث الذعر فى نفوس أصحاب الملكية مثل الحاجة إلى ابتكار إجراءات سريعة غير مدروسة لإحداث تغييرات كبرى ليسوا على استعداد للاعتراف بضرورتها ، وخاصة عندما تبدو لهم مثل هذه الإجراءات غير متصلة بهدف كبير . ففى هذه المرحلة يبدو لهم أى شخص يعد بإقرار النظام على الأسس القديمة مخلصا . وهذه هى اللحظة التى يجد فيها الخارجون على القانون مثل « هتلر » و « موسيلينى » فرصتهم . ومن ثم فإن العمل على تجنب ابتكار مثل هذه الإجراءات غير المدروسة جزء ضرورى من مهمة كسب الحرب . فهى الوقاية الأساسية ضد ذلك الخطر المدهم : أن نحرز النصر لنعرض كل ثماره للمفيدة للتهديد .

— ٥ —

ولا يبدو ذلك واضحا بقدر ما يبدو فى العلاقات الدولية بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى . فشكلة كل حكومة ليست مجرد التعاون مع الحكومات الأخرى وحلفائها فى أوقات الخطر المشترك ، بل هى أيضا أن تبنى ، فى اللحظة التى يهيء فيها الهدف الأسمى الذى يوحدها تأييدا عاطفيا مناسباً لهذه المهمة ، أساسا دائما للتعاون . إن التأييد العاطفى لا يدوم ، وهذا واضح وضوحا مؤلما مما حدث فى فرساي سنة ١٩١٩ . فالتعاون الدائم يعتمد على مصلحة متساوية فى نتائجها . وإذا لم نبدأ فى بناء الظروف التى تؤدى إلى المصلحة المتساوية ، لن يكون يسيرا تحقيق تعاون دائم .

وقد يقال إن المعاهدة الإنجليزية الروسية سارية للفعول لمدة عشرين عاما بعد النصر . ولكن لا جدوى من أن ننحى عن أنفسنا حقيقة أن هذه السنوات العشرين ستشهد تغييرات عظيمة ، وإن إرادة الموقعين عليها ستكون نفسها طبقا لما تتركه هذه التغييرات من أثر في مصالحهم . إن بريطانيا التي لا يضيرها أن تعقد صداقة مع روسيا ستحترم بنود المعاهدة ، كما ستفعل روسيا التي لا تشعر بأن السياسة الخارجية البريطانية لا تهدد أمنها . ولكن ماذا يحدث إذا لم يكن الأمر كذلك ؟ إن أهم ما تعلمناه ، في نهاية المطاف ، من سنوات التهدة أننا نفسر التزاماتنا على ضوء مصالحنا كما نتصورها في اللحظة التي يحل فيها تنفيذ الالتزامات . فمعنى المعاهدة ليس شيئا جامداً وموضوعياً ، بل إن ديناميكية الموقف كله هي التي تضي على هذه اللحظة طابعها الذي يحدد عندئذ معنى المعاهدة بالنسبة للطرفين . فإذا بدا أن روسيا تمثل بعاداتها تحدياً خطيراً للمصالح التي تعزم بريطانيا المحافظة عليها ، فسنجد عندئذ طرقاً للتخلص من شروط المعاهدة كما وجدنا طرقاً للتخلص من تنفيذ التزاماتنا الدولية قبل الحكومة الدستورية في أسبانيا إبان الحرب الأهلية . وينطبق نفس الشيء على الجانب الروسي . فالمصلحة جعلت في وسع الاتحاد السوفيتي أن يتخذ من الحكومة الفنلندية موقفاً في سنة ١٩٣٦ وموقفاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف في سنة ١٩٣٩ . وليس هناك سبب يدعو للاعتقاد بأن تاريخ معاهدة سنة ١٩٤٢ بين إنجلترا وروسيا سيتأثر باعتبارات أخرى .

وهذا هو ما يحتمل أن تكون عليه حالة العلاقات الروسية الأمريكية ، أكثر حتى مما يتوقع للعلاقات الروسية الإنجليزية . إذ مما له مغزى أنه حتى مجرد الاعتراف بالدولة البلشفية لم يتم حتى جاءت الأزمة الكبرى بالرئيس الذي وضع سياسة « الصفقة الجديدة » إلى مقعد الحكم . وعلى الرغم من أن المعاهدة الإنجليزية الروسية تحظى بالتأييد القلبي من جانب الرئيس

« روزفلت » ، فإنها لم تكمل بمعااهدة روسية أمريكية تحمي جناحها لسبب رئيسي هو أن عدم ثقة الأمريكيين في الشيوعية يجعل من المشكوك فيه ، على الأقل ، الحصول على موافقة الأغلبية في مجلس الشيوخ عليها . وحتى النقابات في الولايات المتحدة تشارك في عدم الثقة هذه ، فاتحاد العمل الأمريكي « قد رفض الانضمام إلى « مجلس النقابات الإنجليزى الروسى » . ويحق لنا ، فيما أعتقد ، أن نخرج من هذا بأن أمريكا إذا استمرت تقدمية في سياستها ستجد أنه من الأسهل نسبياً الاستمرار في التعاون مع روسيا البلشفية . ولكن أمريكا التي عادت إلى جو من العمل كان فيه « البيت الأبيض » ، كما حدث في عهد « هارونج » و « كوليدج » ، ملحقاً « ببول ستريت » ستجد هذا التعاون عسيراً بقدر نجاح التجربة الاشتراكية في روسيا . لأنه كما حدث تماماً قبل الحرب من اعتبار البلشفية تحدياً لطريقة الحياة الرأسمالية ، ستعتبر بعد الحرب تحدياً صد تلك المصالح التي إذ تشعر بأنها مهددة ، ستتخذ احتياطاتها . وسينطبق نفس الشيء ، بلا ريب ، على الجانب الروسى أيضاً ، فالهجوم الألمانى هو ، في نهاية الأمر ، اندفاع الثورة المضادة للقضاء على المصدر الرئيسى للأفكار الثورية . وبانهزام « هتلر » سرعان ما ستصير أمريكا ، التي تسيطر عليها المصالح الخاصة الكبرى ، الراعى الرئيسى للثورة المضادة ، ومن ثم ، واضحة سياسة تكون بالضرورة على عدااء مع الأهداف العالمية التي لا بد أن يكون غرض روسيا الاشتراكية تحقيقها .

وبالاختصار ، إن الأمن ، مكن بين أمم عظيمة تتشابه في تفكيرها في الهدف ؛ ولكن لا يمكن أن يوجد تشابه في التفكير في الهدف بين أمم كبيرة تسعى كل منها إلى هدف اقتصادى مضاد للآخر . وهذا هو الوضع ، بصورة أكثر يقيناً ، لأن عادات الرأسمالية في مرحلة التقلص لا بد أن تصير ، كما رأينا في الجيل الأخير ، امبريالية بصورة متزايدة

ولا بد لهذه ولكي نحمي هذه الأمم الكبيرة نفسها لا بد أن تفرض نفوذها عندما تتوفر لديها القوة ، على الشعوب الصغيرة التي لا تستطيع أن تقف وحدها . لأن هذه الشعوب هي ، في الواقع ، الحدود السيكولوجية التي تحاول هذه الأمم أن تضعها بين قدرتها في المحافظة على نفسها والتحدى الذي يواجهها به نظام يتوسع . وفكرة أن التعاون الفعال المستمر ممكن على هذه الأسس لا تقل في سخافتها عن التفكير في تعاون بين « الكنيسة الكاثوليكية » في روما والكنائس « المنشقة » (Non Conformist) فحتى عندما تستعمل هذه الأمم لغة واحدة ، سنجد ، مع الفحص الدقيق ، أنها تضيف معاني مختلفة على الكلمات .

وحتى قبل أن يتقرر النصر لأي الجانبين بصفة نهائية ، يستطيع المرء أن يرى فعلا في التوتر والضغط في السياسة بين « الأمم المتحدة » ، مناورات المصالح المختلفة داخل كل منها للحصول على للمراكز الاستراتيجية في عالم ما بعد الحرب . ويبرز هذا بوضوح يستلفت الأنظار في الارتباك الذي يشوب دعايتنا لكل من العدو والأقالم المحتلة من ناحية وللدول القليلة التي ظلت محايدة . فنحن نريد أن نثير شعوب دول المحور إلى التمرد ضد حكوماتهم ، ولكننا لا نريد أن يأخذ المتمرد شكلا شيوعياً . ونحن نريد أن يثوروا ، ولكن تعتمد الإثارة الأساسية للثورة إذا تركنا الهزيمة العسكرية جانبا ، تعتمد على قدرتنا في أن نتعهد لهم بمستقبل أقل قسوة ، بعد الهزيمة ، مما جعلهم حكامهم يتوقعونه منا . بيد أنه لا بد من اتفاق ، لكي نقدم هذا التعهد الذي يجب أن يكون صادراً من سلطة نهائية ومحدداً ، حول السياسة التي سيعبر عنها هذا التعهد ، وليس هناك مثل هذا الاتفاق لأن للمصالح القائمة في كل من « الأمم المتحدة » وفيما بينها ، تحول دون الاتفاق . فنحن لا نستطيع أن نتحدث مثلاً عن مستقبل دول البلطيق ، لأن روسيا لها في هذا للمستقبل وجهة نظر لم تقبلها الحكومة

الأمريكية . ونحن نعلم أنه ستقوم دولة بولندية حرة ، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث بصورة محددة نهائية عن علاقاتها « بالجر » أو بهنغاريا أو بروسيا وتحت روسيا التشيكيين على القيام بأعمال التخريب وحرب العصابات ، وفي الوقت نفسه ننصح التشيكيين بالألا يفعلوا شيئاً حتى نعطى الإشارة . ودلالات دعايتنا الموجهة إلى فرنسا لا تتفق إلا نادراً مع دعايتنا لأسبانيا ، ولما كان الألمان يوجهون نظر الأسبان إلى هذا التناقض فإننا الخاسرون من هذا الاختلاف .

ويبدو من لغو الكلام أن نقول إن الدعاية تتوقف على القائم بها ، ومع ذلك فإنه أمر من الأهمية بمكان حقيقى . فما نقوله مثلاً للألمان بقصد إثارتهم إلى مقاومة « هتلر » يعتمد إلى حد كبير على وجهة نظرنا فى طبيعة هذه الحرب ، من ناحية ، وعلى حكمنا على الساوك الألمانى واحتمالاته من ناحية أخرى . فإذا كنا نعتقد ، كما هو رأى فى هذا الكتاب ، أن « الهتلرية » هى ثورة مضادة ، فإن أساليبنا الدعائية يجب أن توجه ، قبل كل شىء آخر ، إلى تلك القوى داخل ألمانيا التى تستطيع القيام بعمل ثورى فى الوقت المناسب . وهذه القوى هى قوى الطبقة العاملة خاصة ، فعهد ثورة الطبقة الوسطى فى ألمانيا قد انقضى . ولكننا إذا وجهنا نداءنا إلى العمال الألمان ، فإن أفضل نداء نوجهه إليهم هو إثبات أن لدينا القدرة على إنصاف مصالحهم فى مجتمعنا نحن . ويظهر هذا الدليل فى الأعمال لا فى الوعود ، فإن ، كما قال مستر « هوارد سميث »^(١) ، عملاً مثل تأميم صناعة الأسلحة يساوى مائة خطاب عن الحاجة إلى الزبد بدل المدافع فى المستقبل يلقيها حتى أبرز ساستنا . بيد أننا إذا كنا لا نعتقد أن « الهتلرية » ثورة مضادة ، واعتبرنا هذه الحرب مجرد مرحلة فى تاريخ الصراع حول توازن القوى ، فإن الدعاية بقصد إشعال ثورة فى ألمانيا تكون بلا معنى . كما أنه مما لا يحتمل

(١) « القطار الأخير من برلين » (١٩٤٢) ، خاصة الفصل الأخير .

شكا أن الدعاية التي لا نجني منها إلا أقل الثمار هي تلك التي تكشف عن أنه ليس لدينا وجهة نظر واضحة في طبيعة هذه الحرب .

كما أنه من المؤكد أن توجيه نداءنا إلى الألمان سيكون قليل الجدوى إذا كان رأينا في سلوكهم قائما على المذهب الذي أصبح يطلق عليه « الفانستاريزم » . لأنه من الواضح أننا إذا افترضنا أن كل الألمان نازيون ، ومن ثم قساة فاسدون لا خلاق لهم من نفس نوع الخارجين على القانون الذين صاروا زعماء لهم ، وإذا ذهبنا أيضا إلى أن الألمان العاديين يقبلون تصرفات الجيش الألماني في تشيكوسلوفاكيا وبولندا مثلا ، بوصفها أمرا مشروعا ، وأنهم يؤمنون بالعنصرية المتعجرفة التي ينادى بها « هتلر » و « روزنبرج » ، فلا شك أنه ما من دعاية توجه إلى ألمانيا يكون لها أثر سوى ما يتولد عن قدرتنا في بث الرعب في نفوسهم . وهذا يعني أننا لا بد أن نفرض عليهم ، بعد هزيمتهم ، الرعب الذي نهدده ، إذ ليس هناك شيء أسوأ في نتائج النهائية من تهديد أمة مكونة من نازيين بطبيعتهم بعقوبات ليست لدينا الشجاعة لتطبيقها . وهذه السياسة تواجه الصعوبات الثلاث الآتية : أولا - إن إرهاب ثمانين مليوناً إذا استمر أية مدة طويلة ، مهمة لا يستهان بضخامتها ، ثانيا : إنها سياسة تناقضها الفروض الأساسية التي تقوم عليها الدعاية الروسية الموجهة إلى الألمان ، وثالثا : إن الحكومة التي تمارس سياسة إرهاب في الخارج تخلق بذلك العادات العقلية التي تكون على استعداد لممارسة نفس السياسة في الداخل .

وواضح بالتأكيد عند تحليل الموقف بكل دلالاته ، أن استغلالنا للنصر متأثر بالفلسفة التي تثير من أجلها الحرب . فإذا كنا نشيرها دون فلسفة ، بوصفنا مجرد مجموعة من الأمم تقاوم العبودية ، فإن صراع المصالح داخل المجموعة يعني أنه ليس من المحتمل بقاء الوحدة بينهما بعد التغلب على الخطر . وإذا كنا نحاول إشعال الحرب بوصفها حرب أفكار ، فعندئذ يكون الغرض

من النصر بالضرورة تحقيق ذلك النمط من العلاقات الدولية الذي يجعل في الإمكان استمرار الوحدة وامتدادها بحيث تصير وحدة من أجل السلام . والفلسفة الوحيدة التي يبدو أنها تهيم فرصة الاستمرار لهذه الوحدة هي تلك الفلسفة التي تخلق ، إذا ترجناها إلى عمل ، الظروف الضرورية لتوسع الاقتصادى الدولى . ومثل هذه الفلسفة لا بد أن تكون ثورية الطابع بالضرورة . ومن ثم فإن مشكلتها البؤرية تصبح مشكلة الأساليب التي نطبقها بها وسرعة التطبيق .

- ٦ -

إننا سننجح في قتالنا ضد الثورة للمضادة إذا قاتلناها بفكرة ثورية ، وليس هناك شيء أقل من هذه الفكرة يكفي لجعل انتصارنا إنشائياً . ولا ريب في أن تلك الشعوب التي عرفت الحرية ستقاوم هجوم النازية بكل قواها . وقد ظهر هذا بما لا يدع مجالا للمناقشة لا فيما يتعلق بنا وبالروسيين فحسب ، بل لقد ثبت أيضاً من عدم قدرة « هتلر » وحلفائه على الحصول على تعاون فعال من جانب أى شعب أوروبى . وربما ثبت ذلك بأوضح ما يكون ، بمعنى ما ، فيما يتعلق بأهل الفيليبين ، لأن الوعد بالحرية كان كافياً معهم لإثارة شجاعة وقدرة على الاحتمال في وجه قوة ربما كانت أخافت رجالاً لم يعرفوا معنى الحرية .

بيد أن هناك ما يدل على أننا لم نعرف بعد مغزى الفكرة الثورية باعتبارها سلاحاً حيويّاً من أسلحتنا . وهذا الدليل من مصدرين . فهو من جانب استنتاج واضح من انهيار بريطانيا في الشرق الأقصى ، ومن جانب آخر يستخلص عقلاً ، في رأيي ، مما يتسم به مجهودنا الحربى من مد وجذر .

فالدليل قاطع على أن الأهالى المحليين في الشرق الأقصى راقبوا هزيمة البريطانيين بما يشبه عدم اللبالة ، ومن المستحيل ألا نرى الفرق بين موقفهم

هذا وموقف القيليين من الولايات المتحدة ، وفي الهند نشهد ذلك الوضع الخطير حيث يبدى رجال مثل « جواهر لال نهرو » - رجال لا يحتاج بعضهم للفاشية إلى دليل ، استعدادهم لاتخاذ خطوات نتيجتها للمنطقية قد تكون اتصاراً للفاشية . ويستحيل ألا نفسر عدم المبالاة هذه إلا على أساس فشل الإمبريالية البريطانية في إدراك أن بقاءها هناك لم يعد له ما يبرره فقد ارتبطت في عقول أولئك الذين ولدت فيهم عدم المبالاة بالعجرفة العنصرية ، التي لم يروا فرقا بينها وبين عجرفة أعدائها ، وباستغلال اقتصادي ظل ، رغم ما سبق من مبررات عقلية لتفسيره ، استغلالا . وسواء كان في الملايو أو بورما أو الهند ، تناول الساسة البريطانيون ما واجهوه من مشاكل بخيال جامد لا يمكن المبالغة في استهجانه .

وذلك لأنهم ، وأنا أكرر ما قلت ، كانوا يقاتلون هناك ، كما في أوروبا ، الثورة المضادة ، وكان ينقصهم بعد النظر الذي يمكنهم من إدراك حاجتهم إلى صيغة الحرية حتى يقاتلوا على قدم المساواة . فلم يحاولوا الاستعانة بالصينيين في سنغافورة حتى بدأ الهجوم الياباني تقريبا . وعندما رفضوا مطلب أهل بورما من الحصول على مركز دول « الدومينيون » بعد الحرب ، كانت النتيجة الحتمية لذلك أنهم خلقوا الاعتقاد بأنهم ينوون الاحتفاظ بالسلطة الفعالة في أيديهم . وحتى مع التسليم بتعميد القضية الهندية ، كانت طريقة تناولهم لها تتسم بعقم في كل اتجاه هيا سببا وجيها لنقادهم للشك فيما إذا كانوا قد فهموا طبيعة الحرب التي يخوضون غمارها . فقد كان ما أعطوه أقل مما ينبغي ، وقدموا القليل الذي أعطوه متأخرين أكثر مما ينبغي ، وعندما أخفق عرضهم في إثارة الحماسة التي اعتقدوا أنها من حقهم ، تصلبوا في موقفهم على أساس من هيبة لم يعد لها وجود وبطريقة توحى بالشك ، على الأقل ، في أنهم شعروا بالارتياح لفشلهم . ودعنا نتذكر أنهم أدخلوا الهند في الحرب دون التظاهر حتى باستشارة

أهلها وبواسطة عمل من جانب واحد صدر من « هوايتهول » . ولا ريب في أن استقالة حكومات « المؤتمر » في الأقاليم أدت إلى سلسلة من التنازلات التافهة التي أثار طابعها العقيم احتجاجا مستمرا من جانب حزب العمال . فلم يكن هناك مجهود عميق حقيقة ، حتى دخلت اليابان الحرب فعلا ، لتعبئة مصادر الهند من الرجال والمواد بصورة فعالة للمجهود الحربى ولإيقاظ الإيمان لدى الجماهير الهندية بما تنطوى عليه القضية البريطانية من هدف سام . وقد سمح للهنود بقدر من مظاهر السلطة ، عندما وسع « مجلس نائب الملك » وعندما أنشئت هيئة استشارية للدفاع مثلا ، ولكنهم حرموا من نصيب فعال في السلطة الحقيقية . وظهرت جميع الحجج القديمة مرة أخرى . فالهنود ليسوا متحدين ، « وحزب للمؤتمر » ، لا يمثل الشعب ، ومن المستحيل إدخال تغيير دستورى في وقت الحرب ... الخ . بل إن الحكومة البريطانية بلغت من فساد الذوق أنها هنأت نفسها على ولاء الأمراء الهنود وكرمهم ، رغم أنه لا يكاد يكون هناك وزير لا يدرك أنه ليس من بين هؤلاء الأمراء ستة يليقون بعروشهم ؛ وإن قلة منهم لا تعتمد على تأييد الحكومة البريطانية في احتفاظها بهذه العروش ، وأن كرمهم للمشار إليه إنما أخذ من جيوب رعاياهم . وقد كان من المستحيل ألا يشعر للمرء بأن الحكومة البريطانية لم تبذل أى مجهود جدى للوصول إلى تفاهم مع الهند حتى قدم سير « ستافورد كرييس » عرضه للهند في سنة ١٩٤٢ . كما أنه من المستحيل ألا يشعر للمرء بأن الدافع إلى بعثة « كرييس » لم يكن اعتبارها أمرا مرغوبا فيه بقدر ما كان الخوف من اقتراب التهديد اليابانى من ناحية ، والنقد الذى وجهه إلى بريطانيا حلفاؤها ، خاصة فى الولايات المتحدة ، من ناحية أخرى .

وفشل بعثة « كرييس » هو أحد للمآسى الكبرى فى هذه الحرب ، ويزيد ذلك الأمر حدة أن مرت لحظات كان من الواضح فيها أنها على وشك

النجاح . وأعتقد أن مغزاها في فشلها له جانبان ، وإن كان من المحتمل أن كليهما يتعلقان بنفس اللبداً . والجانب الأول هو عدم قدرة الحكومة البريطانية على إدراك أنه ما من حكومة في الهند ، سوى حكومة وطنية حقا ، تستطيع تعبئة الاعتقاد الشعبي العميق الذي لا بد منه بأن هزيمة اليابان لا تقل ضرورتها للهند عنها لبريطانيا ، وأن الطابع ، البديل للطابع القومى ، الذى يتسم به « مجلس نائب الملك » الذى يتكون من أعضاء مهما كانوا ممتازين ، فهم جميعاً ، باستثناء واحد ، موظفون لا يمثلون شيئاً فى الحياة القومية ، لا يستطيع هذا الطابع أن يثير الحماسة التى تتطلبها الموقف الملح . والجانب الثانى عدم قيام الحكومة البريطانية بأى مجهود جدى للتغلب على عواقب فشل سير « ستافورد كريس » . وقد يشعر المرء ، كما أشعر ، أن تهديد حزب المؤتمر بالعصيان المدنى خطأ جسيم ليس له ما يبرره ، بينما يظل فى نفس الوقت مقتنعا بأن السرعة التى تم بها إخماد هذا الحزب ، حتى دون محاولة تفهم معنى مطالب المؤتمر ، تدل على ارتياح « هوايتهول » إلى بقاء الإطار التاريخى للحكم فى الهند بلا تغيير . ومن المؤكد أن بيان مستر « تشرشل » ، الذى ألقاه فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ عن الموقف فى الهند ، كان أكثر ما يلاحظ عنه الرغبة الشديدة فى توسيع الهوة بين حزب المؤتمر والحكومة البريطانية فى لحظة كان كل هندى من غير أعضاء هذا الحزب تقريبا ، باستثناء زعامة « العصبة الإسلامية » ، يحاول تضيق هذه الهوة .

وهناك ملحوظتان لا مفر منهما عن الوضع البريطانى فى الهند . الأولى أن ما حظى به الهنود من تقدم ، فى المجالين المادى والفكرى على السواء ، خلال قرن ونصف من الحكم البريطانى أقل مما حققته القوميات التى كانت خاضعة للاتحاد السوفيتى فى خمسة وعشرين عاما . والثانية أنه فى الوقت الذى أوضحت فيه شعوب الشرق الأقصى بجلاء ، وخاصة الشعب الصينى ،

أن أسس علاقاتها بأوروبا وأمريكا يجب أن تكون أسس تعاون متكافئة وليست خضوعاً ، مما يؤسف له أن نرى أن الحكومة البريطانية تظل عاجزة عن تكييف نفسها مع هذا الوضع . لأن هذا هو المعنى الحقيقي لقبولها فشل سير « ستافورد كرييس » . فقد كانت تنقصها الجرأة على فرض التجربة التي يتطلبها الموقف على المجتمعات الهندية عندما كانت الجرأة هي أعظم أسلحتها ضد أعدائها . إن غشاوة الهيبة والكرامة وعجرفة العنصر الحاكم والخوف من الخسارة الاقتصادية اجتمعت كلها لتقوم بدور في هذا القبول . لأنه حتى إذا سلم المرء بأن الانقسامات في الحياة الهندية حقيقة واقعة ، فإن السياسة العظيمة كانت تستطيع مع ذلك أن تفرض السمو بهذه الخلافات ، ولكنها ظلت تثار باستمرار وبصورة مبالغ فيها بواسطة مصالح لم تكن في قرارة نفسها ترغب في التغلب عليها . ويهنيء مستر « تشرشل » نفسه على أن حزب اللؤتمر فشل في التأثير على موقف الأجناس « الحربية » ؛ ولكن هذا لا يدل إلا على جهل مستر « تشرشل » بأن تقسيم الهند إلى ما يسمى أجناسا « حربية » وغير حربية « هو نتاج سياسة بريطانية متعمدة أتبعته ، بعد ثورة سنة ١٨٥٧ ، لتأمين أسس السلطة البريطانية . وهو يتحدث عن « حزب اللؤتمر » بوصفه من صنع المصالح الاقتصادية الهندية ، ومع ذلك فليس هناك من يعرف خيراً منه أن هذا الوصف لا ينطبق بالنسبة لزعامه هذا الحزب ، بالنسبة لمستر « غاندى » أو « باندت نهرو » أو دكتور « آزاد » ، أكثر مما ينطبق على زعامته هو في حزب المحافظين . إن حكومته تتناول قضية من أكبر القضايا السيكلوجية للحرب بأسلوب لم يفلح لا في تفهم طبيعتها ولا في إدراك الفرصة التي تتيحها . لأنه من المؤكد أن الهند الحرة التي تأخذ مكانها كاملا بين الأمم المتحدة بمحض اختيارها تضيف قوة إلى قضية هذه الأمم لا يتيحها شيء آخر ، بينما تحتفظ

بريطانيا التي تقاتل في سبيل الحرية والديموقراطية « بغاندى » و « نهرو »
في السجن .

إن الثورة للمضادة لا تحارب إلا بوسائل ثورية ، ولا تقضى عليها أبدا
سياسة حساسة بصورة مبالغ فيها نحو التقاليد . ونتيجة سياستنا في الشرق
الأقصى لاشك فيها . فهناك ثورة تنمو ، وقد نستطيع تأخيرها ، ولكن
لا حيلة لنا في منعها . فهي عنصر جوهرى فى تلك الحركة العالمية التى تعد
هذه الحرب نفسها تعبيرا من تعبيراتها . ومحاولة إيقافها ، كما نفعل الآن ،
هى بمثابة وضعنا لأنفسنا ، على مسرح العمليات هذا ، إلى جانب الثورة
المضادة . وبذلك نكون فى موقف متناقض نقاتل فيه ثورة مضادة فى أوروبا
بينما تؤيدها عامدين فى آسيا . وليس من نتيجة هذا التناقض مجرد إضعاف
لقدرتنا على النصر فى أوروبا فحسب . بل إن هناك نتيجة أخرى لا تقل
عن ذلك سواء ، هى أنه يجعل من المؤكد أننا سنتابع سياسة هندية ،
بعد القضاء على الهتلرية ، تبدو لمن تفرضها عليهم أساسا استمرارا للثورة
المضادة . فسنكون الدعاة إلى « قانون ونظام » على عدااء مع التوسع الذى
تحتاج إليه الحياة الاقتصادية الآسيوية بشكل خطير ، وستورطنا دعوتنا
هذه فى مآسى مثل « آمريتسار » ، بل وفى مآسى أخرى أسوأ من
« آمريتسار » . ذلك لأننا لم ننحتر ، وما زالت الفرصة مفتوحة أمامنا
للاختيار ، أن نتعاون مع للمستقبل لا مهرب لنا من دلالاته أثناء أن كانت
فرصة التعاون أمامنا .

وليس ردا على هذا أن نقول إن المطالب التى نواجهها مستحيلة ، أو أنها
تقدم فى وقت مستحيل . لأنها فى جوهرها مطالبة بالحكم الذاتى وهو مبدأ
سلمنا به ، ونحن أنفسنا مسئولون إلى حد كبير عن صعوبة الوقت الذى
قدمت فيه . لأن القوة الدافعة للحركة الوطنية فى الهند خلال سنوات
ما بين الحربين كان يجب أن تجعل من الواضح لأى عقل متحرر أنه ما من

سياسة ، تهدف إلى الاحتفاظ بمقاليد أمور الهند في لندن ، لديها فرصة الدوام . ولم تقنع محاولتنا خلال تلك السنوات للوصول إلى حل جزئي أولئك الذين عرضت عليهم ، بل على العكس ، إنها لم تنجح إلا في إقناعهم بأننا لن نسلم ، طالما استطعنا ، في جوهر السلطة . وأي شخص يفحص قانون سنة ١٩٣٥ الخاص بحكم الهند والمناقشات التي صاحبت إقراره في بريطانيا والهند ، لا يستطيع أن يساوره الشك في أن الذين أكدوا سعة أفق محتوياته ، هم نحن وليس الهنود . فنحن قد لاحظنا السلطات الواسعة التي منحها القانون للهنود ، ولكن الهنود لاحظوا السلطات الأوسع التي حرّمهم منها . وأشرنا نحن إلى ضخامة التجربة التي بدأها القانون ، وأشار الهنود من ذوى الوعي السياسى إلى عدم التناسب بين ما توقعوه واستجابتنا له .

وعندما بدأت الحرب في سنة ١٩٣٩ كنا ، فيما يتعلق بأى هدف فعال ، قوة من قوى الثورة للمضادة في الشرق الأقصى . ولما عقدنا العزم على تدمير الثورة للمضادة في أوروبا كان هناك اختبار قاسٍ لقدرتنا على الشروع في هذه المهمة بإخلاص كامل ، هو كسب تعاون الهند معنا في الدفاع عن قضيتنا بمحض اختيارها . وكان جزء من هذا الاختيار يتعلق بالشكل ، إذ كان ينبغي أن يترك اختيار الحرب أو السلام للمجلس التشريعى المركزى في الهند دون أى قيود . وبدلاً من ذلك تم الاختيار بقرار بريطانى دون أية استشارة ، وهو عمل نابٍ لا ذوق فيه كشف عن عدم قدرة زعمائنا على وضع الحرب في إطارها الحقيقى . ولست في حاجة إلى تأكيد حماسة هذا الإجراء ، فهي مشروحة في وثيقة من وثائق حزب المؤتمر — ويقال إنها كتبت بيد بانديت « نهرو » — وهي وثيقة من المحتمل أن تبقى بوصفها إحدى الوثائق التاريخية لهذه الحرب^(١) .

(١) طبعت في سنة ١٩٣٩ بواسطة « العصبة الهندية في لندن » .

ولكننا منحنا فرصة ثانية ، الشيء الذى لا تحظى به الأمم إلا نادراً ؛
فإذا كنا ارتكبنا خطأ سيئاً فى الأسلوب فنستطيع ، على الأقل ، أن نصحح
هذا الخطأ فى الجوهر . فكان فى استطاعتنا أن نبين للعالم كله ، لأعدائنا قبل
أصدقائنا ، أننا فهمنا طبيعة هذه الحرب ، وقد بدأت خفاياها تتضح ، بأن
نصل إلى تسوية مع الهند تضعنا ، باختيارنا للمتعمد ، فى صف للمستقبل .
ولكننا منذ ١٩٣٩ إلى ربيع سنة ١٩٤٢ عرضنا سلسلة من التنازلات الحقة
التي لم تحظ بأى قبول عام حتى من جانب مواطنينا أنفسهم . وعندما أرغمت
الظروف ، أخيراً ، الحكومة البريطانية على مواجهة المشكلة الهندية
على مستوى جديد ، كان موقفها ينقصه فهم الوضع السيكلوجى الذى أحاطها
به ديناميكية التاريخ المتطورة . وبذل سير « ستافورد كريس » مجهوداً طيباً
لينجح . ولكنه كان مثقلاً بثلاثة قيود . فقد كان عامل الزمن ضده ؛
وحالت التعليقات الجامدة التى تلقاها دون تلك اللرونة فى المناورة التى كان
يحتاجها مفاوض فى موقفه ، بينما عملت هذه التعليقات على حماية كل مصلحة
قائمة ، فى كل من الهند وبريطانيا ، تخشى أى تغيير فى العلاقات التقليدية ؛
وكان يعمل زملاء كان بعضهم ، على الأقل ، يخشى عواقب نجاحه . ولم تؤد
الآمال السكبار التى أثارها مهمته إلا إلى زيادة حدة المرارة التى خلقها فشله .
وما إن جاء خريف سنة ١٩٤٢ حتى بدا كأن بريطانيا ستدافع عن الهند
ضد إعتداء يابانى بينما تشك الهند فى الواقع الطيب لهذا الدفاع . وكان لها
الحق ، فيما اعتقد ، فى التأكيد بأن جزءاً ، على الأقل ، من هذا الشك أثاره
الهنود متعمدين . ولكن لنا الحق فى إنكار أن الجزء الأكبر منه راجع
لنقص ما لدينا من شجاعة و طاقة عقل تتطلبها المشكلة . وقد أبقانا هذا النقص
على علاقة سيئة مع قوى الحرية فى الهند بصورة أصابت ما أعلنه من
أهدافنا فى هذه الحرب بضربة فى الصميم . ومن ثم فهمى ، إن استمرت ،
لا بد أن تعرض للخطر ، لا الأهداف التى نحاول أن نحققها فحسب ، بل نمط

الحرية كله في طالم ما بعد الحرب أيضاً . لأنه ما من درس من دروس التاريخ أوضح من ذلك الذى يعلمنا أن الأمم لا تستطيع أن تخدم قضية الحرية بكل قلبها إذا أنكرت هذه القضية خشية ما تنطوى عليه الحرية من مخاطر .

— ٧ —

والواقع أن الحاجة الحيوية في صراع مثل ذلك الذى اشتبكنا فيه هي التأكد من أن فكرته البؤرية نفذت إلى كل صغيرة وكبيرة في مجهودنا الحربي . والإيمان بحقوق الحرية يجب أن يتسم بشيء من عمق الشعور الديني لا في عقول زعمائنا وحدهم ، بل أيضاً لدى أولئك الذين يقودهم . فالناس لا يستطيعون أن تقضى على الثورة المضادة إذا منح قسم منهم ولاءهم لمبادئها . وأكثر ما تتعرض له من أخطار جسام هو ذلك الخاطر المائل تماماً من أن ندمر الحرية والديموقراطية باسم الحرية والديموقراطية . لأن أعداءها ليسوا أولئك الذين عقدوا العزم ، مثل «هتلر» و«موسوليني» ، على تدميرها عمداً وحدهم . بل إن أعداءها أيضاً ، وربما بصورة لا تقل عداوة ، هم أولئك الذين لا يدركون الشروط التي يعتمد عليها بقاؤهما . «فهلر» و«موسوليني» جعلتا من نفسيهما عميلين لا غنى عنهما للثورة المضادة بواسطة استغلال الجهل المتفشى على نطاق واسع .

وخطر احتمال أن يستغل أى مهييج شعبي هذا الجهل هو الذى يجعل من ضرورة تفهم للواطن الفرد للقوى الاجتماعية العاملة أداة لا غنى عنها لسلامة الديمقراطية . فإذا لم تتأكد من هذا المواطن لن تخدعه العبارات المعسولة والأوهام ، التي أثبت « بنيتام » منذ مائة وخمسين عاماً أنها جزء دائم من ذخيرة الامتياز الذى لا مبرر عقلي له ، فسيظل هناك دائماً احتمال أن تنجح الثورة المضادة متنكرة في ثوب ثورة . ويعد هذا الأمر أخطر شأنًا في عصر ، مثل عصرنا ، تقبل فيه حضارة تقليدية على مرحلة

جديدة . فشكلتنا الفكرية هي تلك للمشكلة الملحة من أن القيم الرئيسية التي تعلمنا أن نراها سليمة هي تلك التي تنتمي إلى حقبة التحررية الاقتصادية التي انتهى عهدها إلى غير رجعة . ونحن جميعاً ندرك ذلك بصورة عامة . فنحن جميعاً نصر على أن المجتمع المخطط قد أتى ليبقى ، وإن كان زعماءنا تحدوهم رغبة شديدة في ألا تناقش الأهداف التي يخطط من أجلها . ونحن جميعاً متفقون أيضاً على أن النظم التربوية في الدول الديمقراطية خلال فترة ما بين الحربين كانت نظماً غير ملائمة على الأقل في بريطانيا ، لتدريب المواطن على الحياة في العالم الذي كان عليه أن يعيش فيه .

وقد كانت الصعوبات التي اتسم بها نظامنا التربوي ، في وضعه البريطاني ، واضحة بدرجة كافية . فقد كان التعليم ينتهي بالنسبة لجميع السكان ، باستثناء قلة ، عند النقطة التي تبدأ فيها المعرفة تمارس سحرها ، وكان قسم ليس صغيراً من تلك القلة التي حظيت بفرص أوسع يتم اختياره على أساس دخل الأبوين لا على أساس القدرة الطبيعية . وإلى جانب ذلك كان نظامنا يعاني من سمات أخرى بذاتها لم يكن الدافع عنها على أساس عقلي مستطاعاً . فتقسيمه إلى مدارس خاصة ، لا يؤمها إلا أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة ، ومدارس مجالس ، لا يؤمها تقريباً إلا أبناء العمال ، كان يعني عدم وجود ثقافة مشتركة حقيقية في مجتمعنا ، وكذلك خلق فرص خاصة بعد فترة الدراسة لأولئك الذين كانوا يذهبون إلى عدد صغير من المدارس الخاصة المشهورة ، فمن العسير مثلاً على مراقب عادي أن يصدق أن خمسين في المائة من النبوغ الدبلوماسي الطبيعي في بريطانيا هو ، بمحض إرادة علوية غامضة ، من أبناء « ايتون » . وهناك تقسيم آخر عقد الأمور . فالنظام القومي للتعليم الإبتدائي ، الذي ينفق عليه دافعو الضرائب ، لم يبدأ إلا من سنة ١٨٢٠ ؛ وقبل هذا التاريخ كانت هناك مدارس شيدتها طوائف دينية مختلفة لمصلحة شيعها وجعلت في مكنها السيطرة على قسم كبير من المناهج ومستوى التعليم ، حتى

عندما كانت تتلقى إعانة حكومية ، وكان لكل من هذه الطوائف مصلحة قائمة بحماية بحيث أن معظم المحاولات التي بذلت للتنمية التربوية عرقلها افتراض أن مساهمة هذه المصالح هي ثمن التقدم ؛ كما تأمرت جميع الأحزاب السياسية على قبول ادعاء الكنيسة من أن التعليم الديني له أثر طيب على « الخلق » سيضار المجتمع لو فقده . ورغم ثبوت أن هذا الادعاء لا أساس له بالفحص الدقيق لم يعتبر ذلك مما له صلة بالموضوع ؛ فالحقيقة الجوهرية أنه رغم انهيار سيطرة العقائد الدوجماتية على الناس ، اتفق رجال السياسة ، بلا استثناء واحد تقريباً ، على قبول هذه الخرافة العجيبة . وفي مؤتمر النقابات الذي عقد سنة ١٩٤٢ قام عضو كاثوليكي من أعضاء « اتحاد العمال العام وعمال النقل » يحذر المؤتمر من أن الكاثوليك سيقاثلون ، أيا كانت الظروف ، من أجل حقهم في الاحتفاظ بمدارس منفصلة ، تتلقى — بطبيعة الحال — معونة حكومية ، لأعضاء طائفتهم^(١) . وكان هذا يعني أيضاً ، بطبيعة الأمر أن اختيار المدرسين في مثل هذه المدارس ، وكذلك — إلى حد كبير ، محتويات المناهج ومستواها سيتولاه رجال الدين .

وهناك أمران آخران يتطلبان بعض الاهتمام . لقد حدثت بعد الحرب الماضية ، وبسبب ما أثارته إلى حد كبير ، مناقشات حامية حول الهدف الذي ينبغي أن تعمل التربية على تحقيقه . وبعد عشرين سنة تقريباً من الخلاف وافق « مجلس تربية » كان يرأسه رجل مشهور من غلاة المحافظين ، هو مستر « و . سبنس » مدير جامعة كبريدج ، على أن هدف المدرسة ينبغي أن يكون « أقصى حد من النمو الفردي » في كل تلميذ من أبنائها . أي أنه عندما اندلعت الحرب كان الهدف المحدد للسياسة الرسمية أن يعتبر الطفل غاية وأن التربية ينبغي أن تعمل على إتاحة الفرصة له سواء كان فتى أو فتاة ، لاكتشاف ذاته على أكمل وجه بوصفه شخصاً سيضيف إلى المجتمع ،

(١) « ديلي هيرالد » ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

وهو فيه ومنه ، تجربة لا يعرفها سواه ، ومن أجل هذه التجربة ، وهو وحده الذى يعرفها ، يدرب حتى يعمل على التثبت منها فى حياته وهو رجل .

ولم يكن الأمر الآخر أقل أهمية . فقد أُنْفِقَ على أن الغرض من التربية بناء مواطن يستطيع أن يفكر لنفسه يحمل إلى الحياة معنى اكتشفه هو نفسه فى رحلة له حق المشاركة فى وضع خططها . فلم يكن مجرد جندي دُرِبَ على نظام عسكري فى جيش لا صلة له أبداً باستراتيجية قيادته العليا .

وقد جعل ذلك من فكرة المواطنة (Citizenship) فكرة من الأهمية بمكان أن ننظر إليها بطريقة إيجابية عاملة . وكان من الضروري ، إذا أُريدَ للديموقراطية أن تكون حقيقية ، أن يكون دور المواطن فى الدولة أكثر من مجرد وضع علامة على ورقة الانتخاب فى انتخابات محلية أو قومية مرة كل ثلاث سنوات أو أربع . فلا بد أن يكون فى وسعه أن يرى حياته تؤثر فى وضع القرارات التى تحدد طابع المجتمع الذى ينتمى إليه . فلم يكن المطلوب أن تكون السياسة بالنسبة له عملية خارج ذاته لا يحس نحوها أساساً إلا بالتباعد ، والسياسة مخلوقات غامضة ، شريرة فى أحيان كثيرة ، لا يفهم عاداتها بل ويحس نحوها فى غالب الأمر بعدم المبالاة إذا قورن موقفه منهم باهتمامه نحو النجم السينمائى أو لاعب الكرة الذى يفضلهُ ، أو إذا قورن بالحماسة التى يبديها فى وضع بنساته القليلة فى صندوق المراهنات فى الألعاب المختلفة أو حل ألغاز الكلمات المتقاطعة فى طريقه من منزله إلى عمله وفى عودته . فإنقاذ طريقة الحياة الديموقراطية يعتمد على إحساسه بأنه من المهم بالنسبة له أن تكون لديه الفرصة باستمرار فى إبداء رأيه فى الأمور المهمة الجارية ، كما تعتمد ، بما لا يقل عن ذلك ، على استعداد أولئك الذين بيدهم سلطة إصدار القرارات المركزية للدولة لإدراك أن إبداءه لرأيه باستمرار من الأهمية بمكان .

وكان ذلك يكون فى بطن وضماً جديداً لتعليم الكبار فى سنوات

ما بين الحرين . فقد كنا في طريقنا ، ربما بشيء من الجهد المضى ولكن بخطوات أكيدة ، إلى تقدير أهمية صبغ تراثنا الثقافي بالصبغة الديموقراطية . فما من أمة تستطيع المحافظة على طابع مدنيها إذا كانت القوى للمادية والفكرية التي تصوغ هذا الطابع غير معروفة لدى تلك الجماهير التي كانت تحاول أن تتولى مقاليد السلطة . بل لقد كان ينقص هذه الجماهير ذلك الاطمئنان إلى القيم الذي كان يهيئه لها الإيمان الديني عندما كان لا يزال عاملاً حيويًا في حياتنا . فبمجرد أن تحول الدين إلى رتبة اجتماعية لا تؤثر على السلوك إلا فيما ندر ، حُرمت حتى من الاطلاع على الآثار الأدبية الكبرى التي كان يكفلها للناس معرفتهم بالإنجيل ؛ فلا معنى للآثار الأدبية العظيمة ، ولا معنى للكشفات العلمية ، وجدت سبيلها إلا إلى فئة مختارة في المجتمع . هذا على الرغم من أن قسماً كبيراً من سمات المدنية لا تعنى كثيراً ، أولاً معنى لها مطلقاً بالنسبة لغالبية المواطنين بدون ما ينبغي أن تمارسه الجماهير من نفوذ إنشائي . وأى شخص يفكر في الدور الصغير الذي تلعبه الكتب في الحياة المنزلية للرجل الإنجليزي المتوسط ، حتى وإن كان يتمتع بدخل لا بأس به ، لا بد أن يدرك إلى أى مدى أغلقت أبواب المدنية في وجه الجماهير . إن التاريخ البريطاني لم يتميز بالإحساس بأهمية الفكر القصوى إلا في أربع فترات أساساً . فقد كان هذا صحيحاً منذ بداية القرن السابع عشر حتى عودة الملكية في نهاية العقد السادس من هذا القرن ، وكان صحيحاً مرة أخرى إبان تلك الفترة القصيرة بين قيام الثورة الفرنسية ورد الفعل ضد كل الأفكار والتجارب والدعر منها الذين جعلوا توزيع كتاب « بين » « حقوق الإنسان » خيانة عظمى ؛ وكان صحيحاً للمرة الثالثة في تلك الفترة من الاحتجاج ضد التصنيع الجديد ، وهو الاحتجاج الذي أدى إلى ميلاد النقابات والحركات التعاونية بين المستهلكين ، وإلى المرحلة الاشتراكية في الحركة « العرائضية » ، على مستوى أقل من التأثير . وكان صحيحاً ، على ما أعتقد

مرة رابعة في السنتين الأخيرتين من الحرب العالمية الأولى ، أساساً عن طريق الآمال الكبيرة والعواطف العميقة التي أثارها الثورة الروسية .

وقد استمرت دفعة هذه المرة الرابعة تتلكأ إبان فترة ما بين الحربين دون بلوغ مستوى التأثير الذي كان للموقف يتطلبه . فقد كان الناس أقرب إلى الشعور القلق بأن الفكر من المقتضيات الملحة للموقف ، وأن القدرة على فهم هذا للموقف تتطلب معرفة أوسع وأعمق ؛ ولكن عملهم الإيجابي لوضع الفكر في الموضع الذي يتطلبه الأمر كان ضئيلاً . فقد كانت هناك عدة عوامل تعمل ضد إدراك ضرورة هذا العمل . فالصحافة صارت إدارة تابعة للمشروعات الكبرى ، وقد جردت نفسها عمداً ، وهي في أيدي رجال مثل لورد « نورثكليف » من وظيفتها التربوية الرئيسية . وإذا كنا لم نتعلم شيئاً خلال الجيل الماضي ، فقد تهيأت لنا على الأقل أدلة ضخمة على مدى اعتماد الديمقراطية على مدد مستمر من الأنباء الصحيحة . والعامل الثاني هو أن وسائل التسلية تحولت تحولاً ضخماً إلى خارج المنزل — فقد صارت دور السينما والرقص والرياضة قليلة الكلفة وسهلة المنال بحيث وجد فيها جيلنا مهرباً من عملية التفكير المضنية . زد على ذلك ، فيما أعتقد ، شيئاً من خيبة الأمل الذي نجم عن الهوة بين الآمال التي أقبل بها الناس على عالم ما بعد « فرساي » وما رأوه في الواقع من تحطيم لهذه الآمال . وأشك أيضاً في أن بعض السبب يكمن في الإرهاق الذي أعقب ما اقتضته حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من مجهود . فالناس نادراً ما يشعرون بالتعب الذي ينجم عن المجهود الشاق وهم يبذلونه ؛ وعندما يزول التوتر الذي يصحبه لا يجدون طاقات الناس سوى زعامة عظيمة .

ولم تحظ بريطانيا بأية زعامة خلال سنوات ما بين الحربين . فقد كانت الحكومة المحافظة تهتم فوق كل شيء آخر بالحيلولة دون تعريض أسس الدولة للفحص الدقيق ، وجعلت الحكومتان العماليتان ، وإن كانت فترتا حكمهما

قصيرة ، همهما الأول أن تثبتا لخصومهما أنهم ليسوا في حاجة لأن يتوقعوا
أى تغيير جذرى من ناحيتهما . وبعد سنة ١٩٣١ ، وخاصة بعد سنة ١٩٣٣ ،
كانت الجهود الرئيسية لرؤساء الوزراء المتعاقبين تبدو منصبة على إخفاء
خطورة الموقف عن الرأى العام ، فليس هناك شىء آخر يفسر « الصمت
المطبق » للورد « بولدوين » أو عدم مبالاة مستر « نيفل تشمبرلين »
بمأساة مصر تشيكوسلوفاكيا . ولكن بعد ميونخ لم يعد فى الإمكان إخفاء
أنا نواجه أزمة فى مدينتنا ، حتى عن أولئك الذين كانوا يريدون أن يظلوا
عميانا . ومنذ تلك اللحظة ظهرت القدرة التقليدية للشعب البريطانى
على الوقوف أمام الخطر وجهاً لوجه . وكلما صار الموقف أكثر تخرجاً ،
بعد بدء الحرب فعلاً ، زادت رغبة الناس الشديدة فى فهم الأزمة التى ألت
بهم . وأعتقد أن بريطانيا لم تر منذ القرن السابع عشر رغبة أعمق فى التنقيب
عن جذور مشاكلها ، ولا استعداداً أعظم للتجريب على نطاق يتناسب
مع شدة هذه المشاكل ، مما هو حادث الآن .

وقد وصلت إلى هذه النتيجة من عدة حقائق واضحة . فهى واضحة ،
فما أعتقد فى الترحيب الذى لقيه مستر « تشرشل » عندما حل محل مستر
« تشمبرلين » فى رئاسة الوزارة ، فلم يحظ زعيم من زعماء شعبنا بثقة أعمق
ولا سلطات أوسع مما حظى به مستر « تشرشل » . وهى واضحة أيضاً
فى الحماسة التى قوبل بها تصريح مستر « آتلى » ، إبان انهيار فرنسا ،
من أن الحكومة أخذت لنفسها كل السلطات فى استعمال جميع الأشخاص
وكل للممتلكات لخدمة المجتمع ؛ وفى تلك اللحظة لم تكن هناك أية تضحية
بمصلحة قائمة لا تستطيع حكومة ذات خيال أن تحصل على الموافقة عليها .
وهى واضحة ، ثالثاً ، من عمق اللطالبة بتخطيط واضح لعالم ما بعد الحرب ،
وفى التحيز الشديد الذى قوبلت به جهود الرئيس « روزفلت » ونائب
الرئيس « والاس » فى تهيئة السبيل إلى الظروف التى تتيح لما أسماه الأخير

« قرن الرجل العادي » فرصته . وهي واضحة ، رابعاً ، من اتساع نطاق الاهتمام الشعبي بالتجربة الروسية ؛ وكان الصدع الذي حدث في « الحاجز الصحي » الذي فرضته المصالح القائمة حول أفكارها منذ سنة ١٩١٧ حاسماً ونهائياً . وهي واضحة ، خامساً ، في المطالبة التي تكاد تكون عامة بأنه يجب ، قبل نهاية الحرب ، أن نكون قد مهدنا السبيل لإعادة بناء الصرح التربوي على نطاق ضخم . وأنا شخصياً أعتقد أن لنا ، أخيراً ، أن نستخلص هذه النتيجة من عدم قدرة دعاة الكراهية والحقد في هذه الحرب ، على خلاف حرب ١٤ - ١٩١٨ ، على بث سمومهم بين الجماهير . فقد تعلم الرأي العام البريطاني أن الأزمة أخطر من أن تسمح بهذه النظريات الخيالية التي تهدف ، سواء كانت مدعومة بالطابع الأكاديمي أو لم تكن ، إلى توجيه قائمة اتهام ضد شعب بأكمله ؛ وليس في التاريخ البريطاني الكثير مما يحتمل أن يحظى بشرف أكبر من حقيقة أن الرأي العام هو الذي أرغم الحكومة في سنة ١٩٤٠ على إعادة النظر في سياستها الخاصة بالاعتقال العام للأجانب الذين من أصل ينتمي إلى دولة من الدول الأعداء .

وأعتقد أن السنوات الثلاث الأولى من هذه الحرب العالمية الثانية علمت جمهرة الشعب البريطاني أن الجواب على الثورة المضادة هو توسيع أسس الطريقة الديمقراطية في الحياة وتقويتها ؛ وأن أحد السبل الجوهرية إلى تحقيق هذا الهدف هو العمل التربوي الذي يُخطط بحيث يضمن على للمواطنة الفردية واقعية فكرية . ويُعد ذلك فكرة ثورية بالقياس إلى نطاق جهودنا الماضية . فهو يعني ، على المدى الطويل ، أن ما يهم في مجتمعنا هو عقل المواطن والتفسير الذي يضيفه هذا العقل ، بوصفه عاملاً اجتماعياً نشطاً ، مع تجربته أو تجربتها ، فالمواطن لا يُقوم على أساس الطلب الفعال الذي تمثله حيازته لممتلكات أو سيطرته عليها . وهذه ، في رأيي ، فكرة ثورية ، لأننا إذ نجعل تقييم المواطن على هذا الأساس إنما نعيد تكوين النمط

الأساسى لبريطانيا التقليدية . وهو يعنى استعمال قوة الدولة ، لا فى حماية نمط موجود من المصالح القائمة ، بل لتكييفها لحاجات تحدد أولوياتها فى النهاية الجماهير وقد تعلمت فى ظل النظام التربوى الجديد .

ولأن هذه فكرة ثورية ، كما قلت ، من الأهمية بمكان أن ننظر فى موقف حزب المحافظين منها ، حيث أنه الهيئة التى تمثل ، سياسيا ، مطالب بريطانيا التقليدية . ونستطيع أن نجد هذا الموقف فى « التقرير المؤقت الأول » للجنة الفرعية للتربية . التابعة لحزب المحافظين ، وهو نبذة تحليلية عن أهداف التربية نشرتها « لجنة حزب المحافظين العامة للتعمير فيما بعد الحرب » .^(١)

والوثيقة كلها من الأهمية بمكان كبير وجديرة بالاهتمام إلى أقصى حد . وهى تختلف مع تحديد « لجنة سبنس » لهدف للمدرسة من العمل على تحقيق « أقصى حد من النمو الفردى » ، وتذهب فى الواقع إلى أن الاتجاهات الرئيسية فى التفكير المعاصر عن التربية هى « نمو الحاجة الشديدة للإصلاح التهديبى » . ولكن بأى هدف يصلح التلاميذ ؟ . يقول التقرير إنه « يجب أن يكون من الواجبات الأولى للتربية القومية تنمية إحساس قوى بالالتزام القومى لدى المواطن الفرد وتشجيعه على فهم كامل لحاجات الدولة وجعله قادراً على خدمة هذه الحاجات » . وهذا يعنى أن الفرد قد أصبح فعلاً أداة والدولة غاية ، وأن التربية إذ تجعل فى مكنة الفرد خدمة هذه الغاية إنما تقوم « بواجبها الأول » . وقد حدد « كريك » الذى لعله أقدر دعاة الفلسفة النازية ، وجهة نظر النازية فى التربية على هذا النسق . ففكرة « أقصى حد من النمو الفردى » لم تعد لها علاقة بمشا كل الثورة المضادة .

(١) « التطلع إلى المستقبل » « أهداف تربوية » . نشرتها اللجنة العامة للتعمير فيما بعد الحرب التى أنشأتها هيئة حزب المحافظين والاتحاديين . سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

فقد كتب يقول : « إن الدين الخاص ، ووجهة النظر الخاصة في الحياة ، وباختصار ، كل صور الكيان الخاص لم يعد لها معنى . فنحن نقف مع حياتنا الخاصة في خدمة جماع حياة المجتمع الذي نحن أعضاء فيه ومسؤوليتنا قبله »^(١) . وكذلك أيضاً ينبذ « أ . روكو » ، الداعية الفاشي الإيطالي المعروف ، الهدف الذي حددته « لجنة سبنس » في تقريرها . فهو يقول : « إن تحرير الفرد من الدولة ، الذي استمر خلال القرن الثامن عشر ، سيعقبه في القرن العشرين إنقاذ الدولة من الفرد »^(٢) .

ويعتمد مضمون « الإحساس القوي بالالتزام القومي » الذي يطالب به تقرير المحافظين ، بالنسبة لمعظمنا ، على طبيعة التجربة التي يمر بها كل منا ، ومن الواضح تماماً أن هذا المضمون بالنسبة لمستر « تشرشل » يختلف اختلافاً كلياً عنه بالنسبة لمستر « هاري بوليت » . كما أن اتفاقنا حول مكونات « الفهم الكامل لحاجات الدولة » يغلب أن يكون متأثراً بمبادئ العمل المتأصلة في تجربتنا ، وتتميز الحياة في المجتمع الديمقراطي بافتراض أنه ما من تجربة بذاتها تعد سليمة بصورة بديهية . فقد تعلمنا أن نعتقد أن ترجمة أية وجهة نظر بذاتها من فكرة إلى عمل إنما يتم بواسطة التصادم الفكري للمناقشة حول التجربة في سوق الأفكار . وبدون هذا التبادل الحر للأفكار يصبح جوهر الحرية نفسه في خطر .

وينبذ تقرير المحافظين هذا الرأي . ويبدو أنه لا يتصور أن الخلافات في وجهة النظر السياسية قد تكون عميقة الجذور أو أن مجموع المواطنين ، ككل ، يعلق أهمية كبرى على ما يُفعل باسمه . فاللجنة تكتب : « إن لب الأمة يتكون من جمهور مركزي ضخم يريد ، قبل كل شيء آخر ، ذلك

(١) « ارنست كريك » « ١٩٢٤ » .

(٢) « أ . روكو » « المذهب السياسي للفاشية » . « الوفاق الدولي » « ١٩٢٦ » .

الشيء الذى لم يحظ به من قبل ، ولم يكن فى مقدوره أن يفرض تحقيقه ، وهو الاستمرار والاتساق واليقين الإيجابى فى السياسة القومية . ويقال لنا إن هذا اللب هو « الجزء صاحب السيطرة النهائية من الأمة » . وما هو هدفه ؟ يؤكد لنا التقرير أن هدفه ليس « مثلاً أعلى من الغزو والربح الشخصى . بل ينطوى على أفكار أسمى من هذه - أفكار ينبغى على أى مدرس جيد ألا يجد صعوبة فى جعلها واقعية بالنسبة للطفل المتوسط . فشخصية الزعيم القوى الحكيم الذى لا يتسم بالأنانية من أسهل الشخصيات التى يمكن تصويرها فى المؤلفات الشعبية ، لأن هذا ما يريد كل الناس من زعمائهم أن يكونوه ، وما يريد كل الأطفال أن يتصوروا آباءهم عليه . وترجمة هذه الفكرة البسيطة السليمة إلى مثل أعلى قومى - إلى مثل أعلى من أمة هى فى موضع الزعامة من الأمم الأخرى - يستطيع كل طفل أن يرى فيه مستقبه ، هذه الترجمة هى المهمة الأولى الضرورية للتربية القومية فى المملكة المتحدة »^(١) .

ومن الضرورى أن نوضح دلالات وجهة النظر هذه . فهى تظهر بمالا يجعل مجالاً للخطأ فى « أحاديث » هتلر التى ناقش فيها فكرة الزعامة . فقد قال « إن قيادة أمة تتطلع إلى الزعامة السياسية القادرة الواضحة ، لا يمكن أن يكون دائماً إلا مهمة أقلية رائدة . والشخص الذى يضع فى المقدمة هذا المفهوم عن الاختيار العضوى للزعماء إنما يفكر تاريخياً . وعندما تصرفنا بهذه الطريقة لم نكن نفكر فى الحاضر فحسب ، بل إن هدفنا كان إجبار الأجيال القادمة على الاعتراف أن أبناء عصرنا وضعوا أسساً تضمن الحياة قروناً طويلة لأجيال متعاقبة »^(٢) ، ومن الواضح أن

(١) إن ما تحته خط جاء فى التقرير الذى أُنقل منه بحروف مفايرة لبقية الكلام .

(٢) « خطابات هتلر » « طبعة بيتز » ١ - ٤٨٣ .

هذا المثل الأعلى لا يمكن تحقيقه إذا ظلت الديمقراطية البرلمانية قائمة ، وإذا كان هناك حق النقد الحر ، وإذا كانت هناك نقابات مستقلة . كما ذكر أنه مما لا يقل عن كل هذا أهمية أن « ثورات الماضي فشلت ، باستثناءات قليلة جدا ، لأن زعماءها لم يدركوا أن الشيء الجوهرى ليس الاستيلاء على القوة ، ولكن تعليم الناس » .

وفد كان الهدف من تنفيذ الخطة التربوية الجديدة في ألمانيا هو تحقيق هذا النوع من التعليم^(١) . وكان هذا ما جعل فى مكنة « هانز فرانك » أن يقول إنه يؤيد « الحرية الفكرية الكاملة وحرية التعليم — على أساس الاشتراكية الوطنية . . . بيد أنه يجب على ذلك ألا يسمح مطلقاً لأى مخلوق بالمناقشة فى وحدة فلسفتنا العامة (Weltanschauung) بوصفها أساساً » .^(٢) ويقول « برومر » (Broemer) إن « العالم الأصيل . . . سيعترف بتفوق الزعامة السياسية ولا يحاول الانتقاص من قدرها بأى نقد تافه » .^(٣) وهل يعد من باب الصدف أن موسوليني ، بطريقة مماثلة ، قال إن المهمة الأولى لرجل الفكر هى أن ينقد بلا رحمة ، من وجهة نظر فاشية ، كلا من الاشتراكية والتحررية والديموقراطية ؟^(٤) .

ومن العسير ألا يرى المرء اتصالاً مباشراً بين وجهة نظر دعاة الثورة المضادة فى الهدف التربوى وما جاء فى « تقرير المحافظين » من القول بأن مثله الأعلى لا يمكن تحقيقه ، حاضراً أو مستقبلاً ، « دون تغيير جذرى للنظام التربوى كله أشمل مما يبدو أن أحداً قد تصوره فى أى مكان » . والواقع

(١) المرجع السابق ١ - ٢٣٦ خاصة الصفحات من ٣ - ٢٦١ .

(٢) ذكرها « ن . ه . ينز » فى « حرية الفكر ودلالات الشمولية » « ١٩٤٢ »

ص ٢٧ .

(٣) نفس المرجع ص ٣٠ .

(٤) نفس المراجع ص ٣٤ .

أن التقرير يحذر بصراحة من « ترجمة نظريته ترجمة خطأ » . و خلطها « بالكفر الشمولي » من أن الفرد لا قيمة له ، بيد أن هناك خمسين نبذة يحذر فيها « هتلر » من « ترجمة النازية ترجمة خطأ » وهي نفس الشيء . وحتى يتجنب هذا الخطأ يصر التقرير بعدئذ على الأهمية الحيوية للتربية الدينية في المدارس ويعرض مجموعة من المقترحات الإدارية الغرض منها « النجاح في الإسراع بالوعى الديني لدى الطفل »^(١) . ويقول « يجب بذل مجهود كبير لخلق اتجاه جديد إيجابي مشبع بالعطف نحو الدين » أن الأمر يتطلب تصور الدين في المملكة المتحدة ، سياسياً وإدارياً ، بصفة عامة على أنه عنصر أساسي وحيوي في الحياة القومية يُشجع ويُدمج عمداً »^(٢) .

وما السبب في ذلك ؟ إن التقرير ، يتمتع على الأقل ، بفضل أنه يعطي إجابة صريحة تماماً لهذا السؤال . فهو يقول « إن الحرب الحالية تعرض التفاهم الاجتماعي لتوتر خطر جداً في الحقيقة ، وتأثير النظام الروسي على نظامنا لا يمكن تجاهله عقلاً . » ونحن نفكر في التأثير العاطفي شبه الديني لا في التأثير الاقتصادي . فهناك احتمال واضح أن تبدو الأمثلة الروسية لعدد كبير من الناس في هذه البلاد مما يمكن تطبيقه هنا وهذه الفكرة قد تؤثر تأثيراً شديداً في أولئك الذين لا يدركون الفروق الشاسعة بين البلدين والذين لا يشد أزرهم إيمان في نظام إلهي . ونحن لا نريد الإيحاء بأن هناك ، أو ينبغي أن يكون هناك ، أي تعارض بين المثل الأعلى للتقدم الاجتماعي والعقيدة الدينية ولكننا نقول فعلاً إن انهيار العقيدة الدينية يعرض أي شعب ، فقد بهذا الانهيار احترامه لماضيه ، لإغراء الالتجاء إلى تجارب اجتماعية عنيفة غير سليمة . ويبدو من ذلك أن الدولة ، إذا كانت على حق

(١) مانحة خط في الأصل كذلك .

(٢) مانحة خط في الأصل كذلك .

في اهتمامها بمستقبل نموها (كما نعتقد أنها كذلك) فلا بد لها أيضاً أن تكون مهتمة بوجود الدين بين مواطنيها . ويجب أن نضيف إلى ذلك وجهة نظر واضع التقرير من أن فشلنا في مواجهة أزمة الحرب « يدل عليه الاهتمام الزائد عن الحد الذي يشيع في نظامنا التربوي الحالي (كما في حياتنا الاجتماعية) من اعتبار سعادة الفرد هي الهدف الأسمى . ثم يذكرنا التقرير بأنه لما كانت « الأمراض والعجز الجثامي والألم والموت والعيوب للورثة وضعف القدرات وسوء الحظ والشقاء والإحساس بالذنب أو الخطيئة — كلها جزء ضروري من حياة كل إنسان » فإنه يجب على التربية أن تعمل على جعل الناس « صليبي العود » . ويجب أن تولد فيهم « الصفات القديمة من حب المغامرة والمبادأة والتمتع بالصعوبات والمخاطر وبالاختصار الصلابة » . ثم يحذرننا من أن صفات ضرورية أخرى : « تضمحل باستمرار ، وهي الاستعداد للعمل والفخر بالمهنة — بصرف النظر عن عائدها المادي أو الاجتماعي — وضبط النفس الناشئ عن الخضوع للنظام والرغبة في الخلاص من الأنانية عن طريق الخدمة » . وأخيراً يؤكد التقرير أهمية « المجهود الخاص » الذي تسهم به المدارس العامة والابتدائية في « تربية النبوغ وتنمية الزعامة » ، وهو مجهود « يتعرض للخطر » إذا فقدت هذه المدارس استقلالها بأن تصير جزءاً من نظام تربوي عام تشرف عليه الدولة .

والتعليق البسيط الذي أريد أن أذكره فيما يتعلق بهذا للمذهب هو أنه توصية لحكومة بريطانيا العظمى بأن تتبنى إنجيل الثورة للمضادة في الروح والمبدأ . فإطراء « صلابة العود » والحماسة للخضوع للنظام وتأكيد أهمية العمل دون التفكير في عائد شخصي ورفض السماح للمدارس العامة بأن تصبح جزءاً من النظام التربوي القوي على أساس أنها تسهم بمجهود خاصة

في إعداد الزعامة — كل واحد من هذه يمكن أن نجد صورة منه طبق الأصل تماماً في تصريحات زعماء النازية «^(١)».

ومع ذلك فلعل أهم جزء له مغزى في هذا التقرير يرجع إلى ما قبل الفترة الحاسمة التي نعيش فيها ، إلى تلك الفترة التي أشاعت فيها الثورة الفرنسية منذ قرن ونصف ، الذعر في عقول الطبقة الحاكمة وجعلتها تلجأ إلى الإيمان الديني بحثاً عما يحمي امتيازاتها من الغزو . إن مستر « هاموند » وزوجته لخصا في مؤلف مشهور لهما كتاب « ويلبرفورس » « النظرة العملية في نظام المسيحية »^(٢) يشرح فيه صديق « بت » وظيفة الدين في المجتمع . فيقول مستر « هاموند » وزوجته فيه يوضح أن المسيحية تجعل ألوان عدم المساواة في السلم الاجتماعي أقل إيلافا للطبقات الدنيا ، وأنها تعلمهم أن يكونوا مثابرين ومتواضعين وصبورين ، وأنها تذكركم بأن « وضعهم الأدنى » إنما قسمته لهم يد الله ، وأن نصيبهم أن يقوموا بواجبهم في هذا الوضع بأمانة ، وأن يتحملوا مشاقه برضا ، وأن فترة الأوضاع الحالية قصيرة جداً ، وأن العروض التي يتصارع من أجلها الناس ليست جديرة بالتنازع عليها ؛ وأن الراحة الفكرية التي يهيئها الدين بلا تفرقة بين الطبقات فيها متعة أكثر من كل المتع الكثيرة الكلفة التي لا يستطيع الرجل الفقير الحصول عليها ، وأن الفقير يتميز من وجهة النظر هذه عن الغنى إذ أن السادة لما كانوا يتمتعون بألوان من الراحة أكثر مما يتمتع به الفقراء فإنهم لذلك يتعرضون لألوان من الإغراء لا يتعرض لها الفقراء لحسن الحظ . وأن الفقراء ، إذ يجدون الطعام والكساء ، يجب أن يقنعوا بهما حيث أن وضعهم في الحياة ، مع كل ما فيه من شرور ، أفضل مما يستحقون على يد الله ، وأخيراً ، إن كل ميزات

(١) أنظر مثلاً خطابات « هتلر » طبعة « بيتر » ١ — ٥٣٤ ، وخاصة صفحة ٥٤٣

وما بعدها .

(٢) « عامل المدينة »

بشرية سرعان ما تزول ويشترك أتباع « المسيح » جميعاً بوصفهم أطفال أب واحد، في تراثهم السماوى على قدم المساواة. هذه هى الآثار الحميدة للمسيحية فى الرفاهة الدنيوية للمجتمعات السياسية . ويشير مستر « هاموند » وزوجته إلى أن « ويلبرفورس » وجه انتباه مستر « بت » إلى هذا الفصل من كتابه بوصفه « أساس كل السياسة »^(١) .

ومن العسير ألا يجد المرء فى تحذير « تقرير لجنة حزب المحافظين » ، من مخاطر العدوى الروسية وفى اعتماده على تأييد الدولة للتعليم الدينى ضد خطرهما نفس « أساس كل السياسة » الذى اتجه إليه « ويلبرفورس » . والتشابه بين الظروف المتقابلة فى كل من الفترتين لما يستلفت النظر ؛ ولعل واضعى التقرير يخشون أيضاً ، كما خشى « ويلبرفورس » وأصدقاؤه عندما أسسوا فى سنة ١٨٠٢ « جمعية محاربة الخطيئة وتشجيع الدين والفضيلة فى جميع أنحاء المملكة المتحدة » ، « ما حدث أخيراً إذ بدأ العقل يغتصب مكانة الوحي الدينى » ، مع ما يصحب ذلك من تشجيع « الكفر والعصيان » - وهو مزيج يدعو إلى التأمل . ومما لا شك فيه أن المرء يلمح فى صفحاته صدى مشاعر سكرتير الجمعية « برتشارد » الذى ذكر للجنة من لجان مجلس العموم فى سنة ١٨١٧ أنه « يبدو أن نفوذ الإلزام الدينى يضمحل بشدة بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، مما قد يعزى إليه قسم كبير من عدم الصبر الذى يعد السمة المميزة لعصرنا »^(٢) .

إن عقل الإنسان ، إذا تخلص من نفوذ الدين عليه ، يسعى إلى تغيير كبير فى أسس المجتمع ، ومن ثم فمن المرغوب فيه منع « عدم الصبر تحت وطأة القيود الاجتماعية من جانب الجماهير وأن تعمل الدولة على منح الدين

(١) نشر لأول مرة فى سنة ١٧٩٨ .

(٢) أوردتها « و . ه . ويكوير » فى « الصراع من أجل حرية الصحافة من ١٨١٩

إلى ١٨٤٢ » ١٩٢٨ ص ٣٦ ، ٣٧ .

قوة يسيطر بها على استعمال العقل بلا قيد . وهذا هو ما انتهى إليه رأى الطبقات الحاكمة فى وقت الثورة الفرنسية ، وقد دفعت الثورة الروسية خلفاء هذه الطبقات إلى رأى لا يختلف عن ذلك . ومما لا ريب فيه أن الطريقة الحديثة فى تناول الأمر أكثر التواء وتنقسم بالمغالطة أكثر ، بيد أن المبدأ الذى تقوم عليه الطريقتان واحد . ومن الأهمية بمكان أن نرى أن الخوف من العقل كان دائماً الجوهر الداخلى لروح الثورة للمضادة ؛ لأن الشيء الوحيد الذى يعرض للخطر نظاما يقوم على الامتياز ولم يعد لبقائه فائدة هو الفحص الناقد بواسطة العقل . وقد قال « هتلر » إن من يحرر النقد من الواجب الأخلاقى الذى يقضى بوضعه فى خدمة هدف دائم عام ومعتز به يتابعه المرء طول حياته ، إنما يسير فى طريق يودى إلى الفوضوية والفوضى^(١) . فالنقد عند « هتلر » يخضع لأهداف النازية ، وعند واضعى « تقارير المحافظين » يخضع لمهمة المحافظة على « احترام الماضى » بيننا وهو الاحترام الذى يحول دون « التجارب الاجتماعية العنيفة وغير السليمة » . إن اللغة مختلفة ، ولكن الأهداف واحدة . فكل يحمى امتيازاً منهاراً من أن تظهر للجماهير حقيقة عقمه . وما ينطبق على الهتلرية من أنها ، بوصفها أسلوباً اجتماعياً ، لا بد فى النهاية أن تكبت الأفكار التى لا تستطيع دحضها ، ينطبق بدرجة لا تقل على « التقرير » الذى خصناه .

وهذا هو السبب فى أنه يضاف تأكيذاً ، ربما بطريقة نصف شعورية فقط ، على الأشياء التى قام مبدأ الديموقراطية احتجاجاً عليها ، على الأقل منذ الثورة الفرنسية ، باعتبار أن هذه الأشياء فضائل . فالخضوع للكثرة ، والرعاية للقلة ، واعتبار المعاناة للمادية نصيب الإنسان الذى لا محيص عنه ، والإصرار على أن الجماهير لا تهتم بالشئون السياسية ، وإنكار أن التغييرات

(١) خطابات « هتلر » « طبعة بيتز » ١,٥٠٠

الاجتماعية الكبيرة تتسم بالحكمة أو لها ما يبررها ، والخوف العميق من التجديد ، والبحث الدائب للتسرع عن وقاية روحانية ضد إرادة الجماهير القيام بتجارب اجتماعية كبرى ، وللمطالبة بترك الأنظمة التربوية لأصحاب الامتياز دون مساس ، والخط من تدريب العقل ، والإشادة بصلابة العود — لقد قال « هتلر » « إن رجالنا سيدربون ليصبحوا شعباً صلباً » ودعوة الناس إلى قبول نصيبهم في الحياة دون تدمير وأن الواجبات المخصصة لوضعهم هي مكافأتهم ؛ أعتقد أنه ما من شخص يدرس هذا « التقرير » بدقة دون أن يرى أنه فعلاً دعوة على نطاق واسع للثورة المضادة التي نشبتك معها اليوم في حرب . فما هو الدرس الذي نستخلصه من حقيقة أن رجالاً يقاتلون الثورة للمضادة ومع ذلك يستطيعون قبول فروضها الأساسية بوصفها فروضهم ؟

— ٨ —

إن هذا الدرس بالتأكيـد هو أن الطبقة الحاكمة في بريطانيا ، رغم رغبتها الشديدة في هزيمة الهتلرية ، تريد بشدة أن تنظم هذه الهزيمة على أساس شروطها . فهي تدرك في قلق أن هناك قضايا خطيرة محل جدل ؛ ولكنها مصممة على أن تحدد ، إذا استطاعت ، المبادئ التي تحمل على أساسها هذه القضايا . وهذا هو السبب في أن الحرب لم تشهد أي تجارب عظيمة فيما يتعلق بالإجراءات أو بالناس . فأياً منها قد يكشف عن حقيقة أن الأسس التقليدية لمجتمعنا ليست أساسه الضرورية . واهتمام المحافظين بالحيلولة دون تكشف هذه الحقيقة للجماهير ليس أقل كثيراً من إحساسهم بالضرورة لللحـة للنصر . لأن زعماءهم غير مستعدين ، حتى عندما يكون الكيان القومي مهدداً ، للتجربة مع ديناميكية الديمقراطية . وينطبق هذا على علاقات الإنتاج في الداخل ، كما ينطبق على التفكير في شئون الامبراطورية في الخارج . وانهيار الديمقراطية في فرنسا ليس سوى الشرط الأخير

فى مجموعة من المعادلات الاجتماعية لن يحلها ، سواء فى بريطانيا أو أمريكا ، مجرد تحقيق النصر .

وإذا قيل أن مستر « تشرشل » يتولى قيادة قوى المحافظة وأنه ، بوصفه رئيساً للوزارة ، قد أثبت بما لا يدع مجالاً للجدل أنه ما من ثمن لا يدفعه فى سبيل النصر ، فإن هناك ، فيما أعتقد ، بعض التحفظات المهمة التى يجب ذكرها . فأولاً من الضرورى إدراك أنه كانت فى أوروبا حرب قائمة غير معلنة على الأقل منذ الفترة التى أعاد فيها « هتلر » تسليح أرض الراين ، ولكن قوى المحافظة استمرت عدة سنوات بعد ذلك تعترض على تشخيص « تشرشل » للموقف وما اقترحه من علاجات له . ولم تقبل زعامته إلا بعد أن سقط الجزء الأكبر من أوروبا الغربية سريعاً تحت أقدام « هتلر » . وصحيح ، فى اعتقادى ، القول بأن قيام حكومة « تشرشل » كان من عمل الأمة وأنه فرض بواسطة الراى العام على حزب المحافظين الذى ظل فترة طويلة ينفر من دلالاته .

والسنة الأولى من حكم مستر « تشرشل » تجعله جديراً ، من أية ناحية نظرت ، بأن يحتل مكانة عظيمة فى التقليد السياسى البريطانى . فقد صار ، بطريقة تدعو إلى الإعجاب ، رمزا لإرادة أمة فى البقاء فى مواجهة خطر جسيم . فقد أظهر شجاعة وعزماً لا يقل وقدرة على المحافظة على ثقة الشعب فى نفسه واعتزازاً بالنفس لا يقهر ولا يقبل الهزيمة أبداً ، أظهرها جميعاً بدرجة لم يسبقه إليها أحد فى تاريخنا . بيد أننا يجب أن نلاحظ أنها ، قبل كل شىء فضائل الأرستقراطية . وهى تكشف عن الرجل الذى ورث تقليداً امبراطورياً عظيماً صمم على المحافظة عليه ، وهى صفات جذورها فى الأعمال العظيمة للماضية أكثر مما هى فى القدرة على التكيف مع مستقبل بدا فجره . فليس فى سياسة مستر « تشرشل » أية جرأة بمعنى أنه أبدى قدرة على التجديد تتناسب مع الخطر الملح ، بل على العكس إن أسس سياسته

نفسها قامت على المطالبة بعدم مناقشة أية قضية قد تكون موضع خلاف .
والواقع أنه قد أصبح واضحاً بصورة متزايدة أن مستر « تشرشل » نظر
إلى هذه الحرب على أنها لا تختلف في جوهرها عن حروب الماضي العظيمة ،
فقد كان يمثل « مارلبورو » يقاتل « لويس الرابع عشر » أو « بت » يقاتل
« نابليون » . فلم يهتم بالدلالات الاجتماعية للصراع ، فهذا جانب من طبيعة
الصراع غريب عن عبقريته أو شخصيته . وأى تقدمية اتسمت بها وجهة
نظره نتاج نزعة الأرستقراطية نحو الكرم ، وقد استطاع أن يبلغ أقصى
درجات النخوة عندما يرى مآسى الحرب ويتأثر بها — كما حدث عندما رأى
آثار الغارات الجوية — ولكن لم تكن لديه أية فلسفة عن الصراع تجعل
خياله يرى مغامرة السياسة التي لا تنتهى فى أضواء جديدة . ومن ثم لم يطلب
إلى قوة المحافظة أن تخوض غمار الحرب على أسس لعلها كانت أرغمتهم
على التفكير فى تغيير أساس القوة الاجتماعية تغييراً جوهرياً .

وربما كان اضطر إلى فعل ذلك لو أن حزب العمال طالب بهذا التغيير .
وهناك شيئان منعا حزب العمال من المطالبة بذلك . الأول هو حقيقة
أنه خلال شهور الخطر الشديد التي أعقبت اشتراكه فى الوزارة لم يفكر
فى شىء سوى بقاء الأمة ، وهو ما يزيد فى مكانته إلى حد عظيم ؛ وعندما
وجدت بريطانيا أنها لم تعد وحدها كانت اللحظة التي يمكن أن يتم فيها
التغيير بمجرد طلبه قد مرت . والثانى هو حقيقة أنه لم يمض بضعة أسابيع
على اشتراكه فى الوزارة حتى كان مستر « تشرشل » قد حظى بتفوق
معنوى كامل على زعماء حزب العمال بحيث صاروا غير مستعدين للعمل
على إدخال تغييرات قد تعرضه لمصاعب مع أتباعه من المحافظين . ولذلك
على الرغم من أن حزب العمال تقدم ببرنامج أصر فيه على ضرورة إدخال
تعديلات أساسية بوصفها جزءاً من المجهود الحربى إذا أريد ألا تذهب
ثمرة الانتصار على الهتلرية هباء ، فقد قبل زعماءه دون مقاومة رفض

مستر « تشرشل » لهذا البرنامج على أساس أن الخلافات في وقت الحرب قد تهدد وحدة الأمة . ولم يترك هذا القبول للمبادأة الحيوية بتحديد سياسة الحرب في يد مستر « تشرشل » فحسب ، بل لقد غنى أيضاً أننا سنكسب الحرب ، كما كسب « بت » الحرب ضد « نابليون » ، دون أى مساس بأساس القوة الاجتماعية . أى أن بريطانيا ستنتظر في القضايا التي تثار من أجلها الحرب بعد النصر ، وليس قبله .

وبمجرد أن نفهم ذلك تصبح أشياء ذات أهمية قصوى واضحة . أولاً ، أن الطبقة الحاكمة البريطانية سيكون في وسعها أن تدافع عن امتيازاتها دون الإحراج الناجم عن وجود عدو خارجي قوى يجبرها على التسليم ، فيما يتعلق بالمبادئ ، للجماهير التي يعد تعاونها أمراً جوهرياً للنصر . ثانياً ، أن عدم الربط في وقت الحرب ، بين الديمقراطية البرلمانية وإجراءات واسعة للتغيير الاجتماعي تم بالرضا لا بد أن يؤدي إلى إضعاف سلطتها على الرأي العام في فترة ما بعد الحرب ؛ ويجب أن نضيف هنا أن إضعاف مركزها الإنشائي في الخارج لن يكون أقل مما يصيبها من ضعف في الداخل . ويؤكد عدم الربط هذا بين الديمقراطية البرلمانية والتغيير الاجتماعي تفرقة قلما أشار إليها الكتاب الانجليزي منذ سنة ١٨٤٨ ، وهي التفرقة بين الحكم النيابي وحكم الشعب . فالأول ليس الثاني إلا إذا أدرك أن العدالة مستحيلة بين الناس عندما يحدد حقهم في الرفاهية بما يملكون وما يسيطرون عليه من ممتلكات . وثالثاً ، من الواضح أن الأساس الاشتراكي لحزب العمال شكلي أكثر منه جوهري . ويتضح هذا من حقيقة أنه سمح لزعمائيه بقبول مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية البسيطة من مستر « تشرشل » ، وهي إصلاحات افترض فيها جميعاً لا مجرد أن توسيع نطاق الرفاهة ممكن بصورة دائمة في فترة التقلص الرأسمالي — وهو الغرض النموذجي لحزب نقابي تصاغ مبادئه على أساس التجربة اليومية وليس على أساس التحليل الفني التاريخي —

فحسب ، بل وأفترض فيها أيضاً أن احترام الإجراءات الدستورية عادة دائمة من عادات الطبقة الحاكمة البريطانية .

وقد كشف هذا الموقف من جانب حزب العمال عن ضعفين كبيرين . فهو يأخذ بوجهة نظر ضيقة تعتمد على موقعنا الجغرافي المنعزل ، في مواجهة قوى عالمية ضخمة لا يقل نصيب بريطانيا فيها عن نصيب أى من جارتها ، وهو اعتقاد ساذج بأننا ، على ضوء الفترة من سنة ١٩٦٠ ، نستطيع بطريقة ما أن نتجنب تلك الثورة المضادة التى ثبت أنها بلغت ذلك الحد الهائل من القوة فى أما كن أخرى . وهو يدافع عن هذه النظرة الضيقة فى وقت تتطلب فيه ، فى كل مكان ، سرعة معدل التغييرات الاجتماعية سرعة فى التكيف لم تثبت الديمقراطية البرلمانية فى الماضى أنها قادرة عليها . ويغفل هذا الموقف من جانب حزب العمال عن حقيقة أن الفرصة الاقتصادية الباقية التى مكنت بريطانيا من التغلب على أزماتها فى الماضى ، قد اختفت إلى حد بعيد . كما يغفل عن ملاحظة أن الصيغ البرلمانية الكلاسيكية كانت سليمة فى فترة لم يعد لظروفها وجود . ومباهاته باستمرار الطقوس التاريخية للإجراءات البرلمانية ينقصها ملاحظة أنها إنما استطاعت أن تستمر لأنها لم تطبق على المشاكل المتخمة بالأخطار فى عصرنا ، أو ، على الأصح ، لقد كان هناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على ألا تثار هذه المسائل حتى لا تزعزع تلك الوحدة حول الأسس التى يتوقف عليها نجاح النظام البرلماني .

ويشير ذلك سؤالاً لن تجيب عليه سوى تجربة المستقبل فى بريطانيا . فهو يشير قضية ما إذا كان نجاح الحكم البرلماني فى بريطانيا ليس نتاج مجموعة خاصة من الظروف التاريخية تمثل فترة قصيرة نسبياً فى التاريخ البريطانى ، فترة فريدة فى طابعها ولا يحتمل أن تتكرر . فسنوات ما قبل الحرب تجعل من الواضح بدرجة كافية أن جو الثورة المضادة قد تسلل إلى أعماق الجو الذى يحيط بطبقتنا الحاكمة . كما تشير سنوات الحرب إلى أنه من غير الممكن

أن يعلن حزب سياسى كبير عن اشتراكه إلا على أساس واحد هو أن زعماءه لا يعملون على تحقيق التعبير العملى عن مبادئه . وعندما نقول كل ما فى جعبتنا فى إطار العبقرية البريطانية فى الوصول إلى حل وسط ، تلك السمة التى ظلت طويلا مصدر فخرا ، فإن قرار عدم إثارة المسائل الحيوية إبان الحرب يتركنا بلا جواب على الأقل ، عما سيحدث فى فترة بعد الحرب عندما توضع هذه العبقرية على محك اختبار أشد قسوة من أى اختبار عرفته على الأقل منذ « الحركة العرائضية » ، وقد يكون منذ عهد شارل الأول . وهذا ، بدوره ، يجب أن يوضع فى إطار من إدراكنا أن قدرة بريطانيا على إنقاذ نفسها بمجهوداتها الخاصة ، كما حدث ذلك مرة بعد الحرب النابليونية ، ستكون لها تأثير كبير على وضع نفوذها فى أوروبا باعتبارها قدوة . فإن بريطانيا إذا كانت مطلقة اليدين من قيود المنازعات الداخلية إلى حد كبير تستطيع بلا ريب أن تقوم بدور كبير فى تهيئة أساس نموذجى للتغيير فى القارة الأوروبية . ولكن بريطانيا إذا وجدت ، كما تشير الحقائق إلى أن ذلك قد يحدث بسهولة ، أن عمق مشاغلها الداخلية يرغمها على تكريس اهتمامها الرئيسى لقضايا المبادئ التى أجلبناها فى فترة الحرب ، ستكون قد فقدت إلى حد بعيد تلك القدرة على المساعدة ، بوصفها حكما فى أوروبا وآسيا ، التى سيتوقف عليها جزء كبير من حرية هذه البلاد فى الجيل القادم . إن وقت القضاء على جذور الثورة المضادة هو عندما نقاتلها — وقد رفضنا أن نستغل هذا الوقت فى تدميرها ، وما زال أمامنا أن نتفق على التغلب عليها . وأنه لموضع جدل ، على الأقل ، ما إذا كان الاتفاق سيتم بالرضا عندما يكون الدافع السيكلوجى الرئيسى إلى الاتفاق قد فقد تلك القوة الدافعة التى يفرضها الخطر المشترك .

الفصل الثامن

الحرية في الديموقراطية المخططة

- ١ -

لعلنا في خضم أعمق أزمة عرفتها مدنيتنا منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية ، أو على الأقل منذ الإصلاح الدينى . وقد يعتمد سلام الجنس البشرى ورخاؤه لعدة قرون مقبلة على قدرتنا على التصرف على أساس من فهم لماهية هذه الأزمة .

ولست هذه الأزمة مما يمكن حله بواسطة أى علاج بسيط أو علاج واحد ؛ لأن ما يثور حوله الجدل بيننا ليس الطابع النهائى للعلاقات بين الناس فحسب ، بل إن الإيمان ، أو نظام القيم ، الذى يتولد عن هذه العلاقات موضع نقاش أيضا . فليس هناك مستوى من التفكير أو التصرف ينجو من آثار الأزمة . إذ أن الدين والسياسة والاقتصاد والعلم والثقافة كلها متأثرة ، فى المجموع الكلى لتفاعلها فيما بينها بتأثير كل منها فى الآخر ، بهذه الأزمة تأثرا عميقا . فالأمم القديمة مثل الصين مصيرها التجديد وهى سائرة فى سبيلها ، والطبقات القديمة مثل « اليونكرز » البروسيين ما لها أن تشهد دورها التاريخى ينقضى . كما أن الاعتبارات الاستراتيجية للحرب التى جلبتها هذه الأزمة فى أعقابها ستغير من عادات الاتصال تغييرا أعمق حتى مما فعلته الاكتشافات الجغرافية التى تمت فى عصر النهضة . ومن للمؤكد أن طابعها فى الشرق الأقصى سيؤدى مع الوقت إلى وضع علاقة الشعوب البيضاء بالشعوب المختلفة اللون على أسس جديدة تماما ، خاصة بعد أن تعرف نتائج

التجربة السوفيتية على نطاق واسع . ومن المرجح أن يكون تطبيق العلم على للمشاكل الاجتماعية مختلفا في نوعه عن أى شيء عرفناه في الماضى ، كما هو واضح فعلا الآن مما يحدث في ميدان واحد هو ميدان التغذية . إن عهد « جروتس » قد شارف على نهايته ، لأنه أصبح أمرا واضحا لا يقبل المناقشة أن عالما موحدا ومعتمدا على بعضه البعض إلى هذا الحد مثل عالمنا ، لا يستطيع أن يظل معرضا للأخطار التى يفرضها استمرار وجود الدولة القومية ذات السيادة . ويعنى ذلك حتما ، مع الوقت أيضا ، ظهور قانون دولى حقيقى ، ومن المحتمل أن يصبح المغزى الأساسى للقومية في مجتمع المستقبل الكبير ثقافيا وليس سياسيا أو اقتصاديا . وبالإضافة إلى ذلك يبدو أننا نتجه نحو مستوى من التصرف الاجتماعى يصبح من الممكن فيه أن نتخطى « اقتصاديات الندرة » التى ظلت تحدد في صرامة كل السلوك الإنسانى في الماضى .

فإذا انتصرت « الأمم المتحدة » ، أى انقضت من العالم القوى التى أثارت الحرب عامدة لصالح الثورة المضادة ، فسيظهر حتما أن الرأسمالية الفردية التى تمخض عنها الاقتصاد التقليدى غير ذات موضوع . بل إن جميع من راقبوا نمو التجمع الصناعى من ناحية ، وراقبوا ظهور طبقة من المديرين الاقتصاديين الذين يمتازون أساسا بمهارتهم فى المسائل المالية ، ويسيطرون على حملة أسهمهم وعلى المستهلك فى نفس الوقت ، بل وكثيرا ما يكونون فى مركز يسمح لهم بإملاء إرادتهم حتى على الدول ، من ناحية أخرى ، هؤلاء المراقبون عرفوا منذ وقت طويل أن وجود الرأسمالية الفردية لا يتفق ومقتضيات العصر . وقوة هؤلاء المديرين ضخمة بقدر ما هى غير مسئولة فى تصرفاتها إلى حد بعيد . وقد وصلنا مرحلة من التطور التاريخى لا يمكن فيها سوى أحد أمرين ، فإما أن تخضع قوتهم لمصلحة المجتمع أو تصبح مصلحة المجتمع مجرد ، مع الأسف ، اسم منتحل لقوتهم . وتاما كما حدث فى القرن التاسع عشر من القضاء على الامتيازات غير للمسئولة التى كان يتمتع

بها صاحب الأرض والأرستقراطي في الميدان السياسي بواسطة نمو الديمقراطية، يجب علينا في القرن العشرين أن نقضى على الامتيازات غير المسئولة التي يتمتع بها صاحب الأرض وأصحاب الأموال بواسطة نمو الديمقراطية في الميدان الاقتصادي . فالقوة في المجتمع تعمل على تدميره اللهم إلا إذا كان ما تهدف إلى تحقيقه والشروط التي تحدد استعمالها من الأمور التي يسيطر عليها مواطنون معترف بأن لهم حقوقا متساوية في مطالب متساوية من رصيد الرخاء المشترك . وأى مفهوم آخر لمسئوليات القوة تؤدي إلى فساد كل من الحائزين لها والذين يخضعون لها .

فهذه الحرب إنما قامت ، في تحليلها النهائي ، لوضع القوة الاقتصادية في القالب الديمقراطي على أساس هذه الشروط . ويجب علينا أن نتجنب ذلك الوهم السهل من أن هذا الهدف سيتحقق ببساطة بمجرد هزيمة « هتلر » وحلفائه . إن هذه الهزيمة تخلق الفرص التي يتطلبها وضع القوة الاقتصادية في القالب الديمقراطي ، بيد أنه ليس هناك ما يؤكد مطلقا أن هذه الفرص ستستغل بحكمة . فكما حاولت أن أثبت في هذا الكتاب ، ليس هناك بين « الأمم المتحدة » سوى قلة لا توجد فيها — بدرجة خطيرة في كثير من الأحيان — تلك العناصر التي قامت بثورات مضادة ناجحة في ألمانيا وإيطاليا ، والتي هي على استعداد ، كما في فرنسا ، لتسليم شعوبها إلى قيود العبودية استرضاء للغازى النازى بأمل الحصول على ميزات خاصة لمصلحتها الشخصية في رعايته . وتوجد نفس العناصر بين ظهرانينا وبين الشعب الأمريكى . ودعنا نكون متأكدين من أن النصر الذى يضع حدا لأخطار الهتلرية قد يكون مقدمة لاستمرار الصراع الذى أثاره في ميدان مختلف . وذلك لأن الأمر الذى لا مرأى فيه أننا عند نهاية الحرب سنكون قد انتقلنا إلى عهد المجتمع الخاضع للتخطيط ، أما الهدف الذى نستطيع أن نخطط من أجل تحقيقه فهو شيء مشكوك فيه تماما . فالثورة المضادة

قد أثبتت ، خاصة في صورتها النازية ، أن التخطيط يمكن أن يوجه في خدمة مصلحة القلة ، وأن الأساليب الفنية الحديثة في التسليح والحكم تجعل في وسع تلك القلة أن تسيطر تماماً على الكثرة . والواقع أن هذه السيطرة لن تدوم على الأرجح حيث أنها ، على مر الزمن ، تعتمد على « الشمولية »^(١) في الحرب مع حرية الفكر الضرورية لأرفع أنواع الكشف العلمى . وهنا ينبغي علينا أن نتذكر أن النازية ليس فيها شيء من الأصالة سوى النطاق الواسع من الخداع الذى مارسه وألوان القسوة التى ارتكبتها . فعلموها ليست سوى تراث الماضى ، وعبريتها العسكرية ليست سوى التقاليد البروسية العظيمة وقد زودت بذخيرة تم الحصول عليها بتضحية مصلحة الجماهير ، أما تنظيمها فهو أساساً تكيف للأساليب البلشفية لأوضاع الثورة المضادة . إن الدرس الحقيقى لنا فى التخطيط النازى هو أولاً أنه تخطيط يعنى الحرب وثانياً أنه يتخطى شخصية المواطن الفرد باعتبار أن ذلك جزء ضرورى من مجهود المحافظة على امتيازات الطبقة الحاكمة بصرف النظر عما يتكلفه ذلك .

وليس هناك من أمل فى وضع القوة الاقتصادية فى القالب الديموقراطى طالما ظل أولئك الذين يملكون ويسيطرون على ما يملكه الآخرون فى مركز يسمح لهم بالحصول على امتيازات خاصة أو بأن يتصرفوا بصورة تحكيمية . ومن العسير أن نرى الطريقة التى يمكننا بها أن نحول دون نمو هذه العادات إلا إذا كانت أدوات الإنتاج الرئيسية ملكاً للمجتمع كوحدة يسيرها حسب مصلحته بصورة مباشرة . فليس هناك وسيلة أخرى نستطيع أن نضع بها حداً لاقتصاد الندرة الذى تتضمنه حتماً سيكلوجية الرأسمالية على النطاق الواسع ، خصوصاً عندما تكون أسسها إحتكارية^(٢) .

Totalitarianism (١)

(٢) أنظر فى هذا الموضوع مقالين جيدين فى جريدة « التايمز » عددى ١٨ و ١٩

سبتمبر ١٩٤٢ .

ولا أعتقد أن هذا يعنى ضرورة استيلاء الدولة على الصناعة والزراعة كلها . إنه يعنى ، فى رأى ، أن تكون القواعد الأساسية للقوة الاقتصادية فى يد المجتمع ؛ ومتى ضُمن استغلالها لصالح الكثرة ، بدلا من القلة ، يستطيع المستقبل الاقتصادى أن ينمو داخل الإطار الذى تحدده حيازة القواعد الأساسية بواسطة الأساليب التاريخية للديموقراطية البرلمانية . وهناك أربع من هذه القواعد . وأهمها هى السيطرة على ما يوجد من رأسمال واثمان . وهذا يعنى تأمين « بنك إنجلترا » ومصارف الأسهم المشتركة وشركات التأمين وشركات البناء . وليس هناك سبيل آخر نضمن بها أن يكون الاستثمار موجها بصورة مباشرة ومستمرة نحو الحاجات العامة وليس نحو الربح الخاص . وعلينا أن نفكر فى هذا الاستمرار بوصفه الأداة الواعية لخطّة اقتصادية تهدف إلى إعادة تجهيز الأمة لتقوم بدورها فى عالم ما بعد الحرب . وهذا يعنى ، بوضوح تام ، خطة من الأولويات فى منح القروض التجارية تعتمد على أهمية ما يعتمز المقترضون استغلال المال فيه . فمنازل من أجل الفقراء أهم من قصور كمالية للأغنياء ، والمدارس أهم من دور السينما ، والقروض من أجل التحسين الزراعى أهم من قروض لأجل صناعة مادة جديدة من مواد التجميل أو دواء « جاهز » جديد وبيعها .

والدولة يجب أن تملك الأرض وتتولى التصرف فيها . وهذا الأمر جوهرى لثلاثة أسباب . فهو جوهرى للتخطيط السليم للمدن ، خاصة للناطق التى تعرضت للغارات الجوية العنيفة . وهو جوهرى لتأخذ الزراعة مكانها الجدير به فى اقتصادنا القومى . وهو جوهرى لتحديد الأماكن المناسبة للمصانع وللحفاظ على المواقع الجميلة فى بريطانيا .

ويجب أن تسيطر الدولة على تجارة الصادر والوارد . وواضح أن هذه السيطرة حيوية لأى تخطيط فى الإنتاج يستهدف مصلحة المستهلكين . وهى نتيجة منطقية لسيطرة الدولة على الرأسمال والاثمان وجلى . إننا بدونها لا نستطيع

أن نأمل في مواءمة اقتصادنا القومي مع التنظيم الدولي للمعادلات الذي أصبح الآن حتمياً . هذا بالإضافة إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنظيم مشترواتنا الضخمة من المواد الأولية وتسويقنا لصادراتنا الضخمة للمصلحة القومية . وهذا هو الدرس الواضح للتجربة الروسية ، وهو درس أضفت تجربتنا إبّان الحرب على مغزاه تأكيدها حاسماً .

كما يجب أيضاً أن تملك الدولة وسائل النقل والوقود والطاقة وتسيطر عليها . ولن أكرر هنا تفاصيل الحجة التي تدعو إلى اعتبارها أساسية بالنسبة للتخطيط الديمقراطي . بيد أن هناك أشياء معينة بسيطة جدرة بالتعليق . فكل منها ، في صورتها الحاضرة ، مصدر للتبذير . وبدون تأمين النقل بالسفن لا نستطيع الربط بين هذا المرفق وأفضل نتائج نحصل عليها من سيطرة الدولة على الواردات والصادرات . وبدون تأمين السكك الحديدية والنقل البري لا يكون هناك ازداواج ومنافسة لا داعي لها فحسب ، بل إن علاقتهما التاريخية أظهرت أن إمكانيات النقل البري ، خاصة في المسافات القصيرة ، يضحى بها تحت الضغط السياسي الذي تستطيع السكك الحديدية أن تمارسه . وترك الطيران في أيدي خاصة ، بعد تجربتنا في الحرب ، واضح أنه مستحيل ؛ بل الواقع أن المشكلة التي يثيرها الطيران هي ما إذا كان يحسن اتباع أي شيء أقل من سيطرة دولية كاملة بشأنه . ويكاد يكون من المؤكد أن بديل ذلك هو نظام واسع من الإعانات وحروب الأسعار مع ما لهذا من عواقب غير مستحبة ، بل خطرة . وتأمين مناجم الفحم ضرورة سيكلوجية على ضوء موقف عمال المناجم من أصحابها، وهو يتيح فرصة ضخمة لاقتصاديات الفحم ، وخاصة تسويقه ، كما أنه الوسيلة الوحيدة ، بالتجربة ، التي يمكن بواسطتها الشروع في الاستغلال العلمي للمنتجات الجانبية للفحم على نطاق ملائم . وحجة الدفاع عن فكرة ملكية الأمم للطاقة الكهربائية ، هي تلك الحجة البسيطة من أنه قد ثبت فعلاً تفوق السلطات

البلدية على المنتج الخاص للطاقة . وأنه دون التوحيد الذى تنطوى عليه ملكية الأمة لها ستظل الكهرباء فى الريف ، التى تحتاج إليها للمناطق الزراعية بصورة ملحة كما تحتاج إليها التنمية الزراعية ، مستحيلة دون إعانات كبيرة لمجموعة ضخمة من الشركات المتفرقة . وينطبق نفس الشيء على الغاز والمياه ، فلا يحملها إلى المنازل التى لاعدادها والى لا تتمتع بهما الآن ، خاصة فى المناطق الزراعية ، سوى التوحيد فى ظل ملكية الدولة .

وعلى هذا الأساس يصير فى الإمكان البدء جدياً فى عملية تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة ديموقراطية . وواضح أن الشيء الكثير سيتوقف على القائمين بالإشراف على مراكز السيطرة فى تنفيذ هذه الخطة . فلى أن كثيراً منهم لابد أن يكونوا رجال أعمال ذوى معرفة وثيقة مباشرة بالصناعة التى يتعلق بها الأمر ، وأياً كانت أنواع الخبرات الأخرى التى سنستعملها ، فلا غنى لنا عن هذه الخبرة . بيد أنه من الجلى أيضاً أن الإشراف على مراكز السيطرة بصورته الراهنة ، فى معظمه ، خطر عام شديد . فمن المستحيل أن يعهد بوظائفها هذه الأهمية إلى رجال لهم ، مثل عدد كبير جداً من المشرفين فى الوقت الحاضر ، مصلحة مباشرة فى كل من حاضر الصناعات التى يشرفون عليها ومستقبلها . إن الولاء الوحيد للمشرف ، فى النظام الجديد ، لابد أن يكون للدولة التى يخدمها .

ولا رغبة لى فى أن أناقش هنا أشكال أى من الصناعات المؤممة أو مراكز التوجيه التى ستشرف على تلك التى ستبقى فى أيد خاصة . وأياً كان الأمر فمن المشكوك فيه على الأقل ، فى نظرى ، أنها ستطبق على نمط واحد بذاته ، فاعتقادى أنها يغلب أن تكيف بمرونة كبيرة لشكل الصناعة المعينة التى ستتصل بها .

والأهم من ذلك هو علاقتها بالبرلمان . وأتصور أن هذه العلاقة ستكون عن طريق مجلس الوزراء ، وسيجد مجلس الوزراء بدوره ، فيما أعتقد ،

لزاما عليه أن ينشئ لجنة من الوزراء الذين يتصل عملهم بميدان الإنتاج .
وستحتاج هذه اللجنة إلى مجموعة من الموظفين الخبراء ، قريبة الشبه بما هو
قائم في الاتحاد السوفيتي ، تكون مهمتها أن تعد للجنة المادة التي تعتمد
عليها فيما تقدمه لمجلس الوزراء الذي يقوم ، بدوره ، بالحصول على الموافقة
العامة من البرلمان عليها . ولأسباب ناقشتها في مكان آخر^(١) ، لا أرى داعيا
لإنشاء « هيئة عليا للتخطيط الاقتصادي » بالإضافة إلى هذه الهيئات ،
فإضافة درجة جديدة إلى سلم الإشراف تزيد تعقيدا ، بدلا من أن تعمل
على وضوحه ، كما سيكون من نتائجها الأ كيدة تأخير القرارات التي تتطلب
السرعة بطبيعة جوهرها في كثير من الأحيان . والإطار العام للخطة ،
في أي نظام برلماني ديمقراطي ، هو مسؤولية الوزراء بوضوح ، ولا ريب
في أن مفهوما مثل مفهوم سير « وليم بفريدج » ، الذي تقوم فيه
« هيئة عليا للتخطيط الاقتصادي » بالتخطيط دون أن تكون لديها سلطة
إقرار تنفيذ خططها ، مما يضعف هذه المسؤولية وليس مما يدعمها .
فكلما كانت المسؤولية عن القرارات واضحة كان احتمال أن يتم الحكم
على قيمتها بصورة مباشرة أكبر .

ومن الجلي تماما أن هذه الاقتراحات لا تفترض إنشاء دولة اشتراكية
عند نهاية الحرب ، بل هي مجرد أسس يمكن بناء الدولة الاشتراكية عليها
إذا قرر ذلك النخبون في المستقبل . ففرضها يختلف عن ذلك ، وإن كان
متصلا به ، فهي ترمي إلى حماية ديموقراطيتنا السياسية ضد قوى الثورة
المضادة التي توجد بين ظهرانينا ، والتي كانت تزداد سلطة وتصميا قبل اندلاع
الحرب . الواقع أنه من الواضح ، كما قلت في هذا الكتاب ، أنه في حالة
عدم وجود هذه الحماية ، سيؤدي نمو الاحتكار الذي دعمته ضرورات

(١) « الحكومة في وقت الحرب » في « هل نجرؤ على التطلع إلى المستقبل ؟ »

المجهود الحربي إلى تجديد سلطة هذه القوى وتصميمها ، ولو بصورة نصف شعورية . ومن ثم فإني أعتقد أننا إذا لم نعمل على تنفيذ مثل هذا البرنامج تنفيذاً فعالاً مع مجيء النصر ، ستكون فرصتنا في تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة ديموقراطية ضئيلة جداً ، وتنطبق نفس هذه المبادئ على الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . فإما أن تصبح الديموقراطية السياسية سيدة الاحتكار الاقتصادي أو يصبح الاحتكار الاقتصادي سيد الديموقراطية السياسية .

والسبب في ذلك بسيط جداً . فالأوضاع الاقتصادية تنجح إلى جلب البناء السياسي الذي يلائمها أكثر من غيرها ، وقد أثبتت لنا التجربة بما لا يدع مجالاً للخطأ أن اقتصاديات التقييد التي تتبعها الرأسمالية الاحتكارية لا يمكن تكييفها مع سياسات التوسع التي تتطلبها الديموقراطية إلا بصعوبة فائقة . فالطريقة التي فرضت بواسطتها الطبقة الوسطى الناهضة بعد حركة الإصلاح الديني ، تكييف جميع الأنظمة الاجتماعية للقوة الاقتصادية التي حصلت عليها ليست سوى تعبير مسرحي أخير عن هذا الاتجاه . وقد بلغنا مرحلة في مدينتنا أصبح فيها التجديد مطلوباً مرة أخرى . وتتيح لنا الحرب فرصة الشروع فيه دون أن نمر بصراع من تلك الصراعات الداخلية التي تنشأ عندما يرفض الناس مواجهة مشاكلهم بجرأة وأن يعملوا بينما هناك وقت للاتفاق على وسائل حلها بطريقة سلمية .

بيد أنه ليس من المحتمل أن تستمر الفرصة إلى ما بعد انتهاء العمليات الحربية . فسي تلاشى الجو المهيأ للتضحية ، ويعمل الإرهاق محل النشوة ، وسيغلب على السياسة أن تنبع من الخلافات التي يريد الناس إما أن يحافظوا عليها أو أن يتغلبوا عليها ، بدلاً من أن تنبع من الأهداف المشتركة التي يريدون تحقيقها . وهذا واضح فعلاً في علاقات الأحزاب السياسية الرئيسية في بريطانيا والولايات المتحدة ، فاهوة مثلاً التي تفصل بين مفهوم حزب

العمال عن النظام التربوى فيما بعد الحرب ومفهوم حزب المحافظين عنه ليست أوسع من الهوة بين مفهوم أنصار سياسة « التعامل الجديد » عن حقوق الملكية ومفهوم « الملكيين الاقتصاديين » مثل مستر « هنرى فورد » أو مستر « توم جيردلر » عنها . بيد أنها لا تقل انطباقاً على الصعيد الدولى منها على الصعيد المحلى . فعلاقات القوة بين الدول الكبرى ، وخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة من ناحية والاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، لابد أن تتأثر بعلاقات الإنتاج الداخلية التى تسود كلا منها . فإذا جعلت هذه العلاقات هدفها التوسع ، فستجد أن السلام هو الناتج الطبيعى للتوسع ، ولكنها إذا ظلت ، كما هى الآن ، علاقات تنطوى على تقييد ، فإن القوى التى ينطوى عليها الموقف ستؤدى حتماً إلى الحرب كما حدث فى فترة ما بين الحربين . ونحن فى وضع اتفقت فيه حاجات النصر مع الفرص التى يتطلبها التجديد . فالجو السائد ، وهو جو نادر الحدوث ، لا يسمح بتغلب أى مصلحة طائفية متشعبة على المصلحة القومية . بيد أن هذا الجولن يستمر إلى ما بعد الحرب ، والزعامة التى تحقق فى استغلال إمكانياته ستحطم بذلك الأغراض ذاتها التى تحاول تحقيقها .

- ٢ -

ويقال إن المجتمع المخطط ضد الحرية على خط مستقيم . فهو يدمر شخصية الإنسان بوصفه فرداً ومخلوقاً آدمياً متفرداً . وهو يعنى دولة آلية . كما ينطوى على إخضاعنا جميعاً لإشراف مجموعات كبيرة من الموظفين . ويقال لنا إننا نستطيع أن نرى ثمن المجتمع المخطط فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وروسيا البلشفية . فجوهره الدكتاتورية . ومهمتنا أن نستعيد الأسس التى تجعل آلية السوق اللاشخصية وغير للتحيزة ، فى نطاق حكم القانون ، الإطار الذى يتابع كل منا داخله مغامرة حياته . فنحن فى حاجة من جديد

لتلك « اليد غير المرئية » المشهورة التي ذكرها ، « آدم سميث »
والتي يتوحد بواسطتها ، بمعجزة لم تُفسر أبدا للرجل العادي ، حب الذات
والخير الاجتماعي في اتساق مهيب ^(١) .

وواضح تماما أن مثل هذا الرأي أمامه عدة مشاكل يفسرها . فعليه
أن يرينا لماذا حلت تلك الاتحادات الاقتصادية الضخمة ، التي كادت تصير
امبراطوريات يصعب على المرء ألا يخلط بينها وبين قوة الدولة ذاتها ، محل
آلية السوق الحرة بصورة متزايدة . وعليه أن يثبت أن حرية التعاقد يمكن
أن يكون لها أى معنى مع عدم المساواة في القدرة على المساومة ، بل وعليه
في الواقع أن يفسر لماذا يؤدي هذا النظام في جميع أنحاء العالم ، وهو في أوجه
إلى جعل الحرية تافهة للمعنى أو بلا معنى مطلقاً ، كما هي اليوم تافهة للمعنى
أو عديمته ، إلا بالنسبة للمالكين . وعليه أن يبرر نظاما لم يقبل أى إصلاح
اجتماعى إلا نادراً حتى جعلت كثرة التأجيل الخضوع مهانة . وعليه ، فوق
كل شيء ، أن يقيم الدليل على أن قوة الدولة ، التي تكون فيها وسائل
الإنتاج ملكاً خاصاً ، تستطيع المحافظة على حكم القانون غير المتحيز .
فنن المؤكد أنها لم تكن قادرة على ذلك لا في الولايات المتحدة ولا في بريطانيا
العظمى إبان أن كان مذهب « حرية التعامل » (Laissez Faire) في أوجه
نجاحه . أن تحذيرات « أمرسون » و « شاننج » واستنكارات « كارلايل »
و « ديكنز » و « رسكين » كلها ليست سوى مجرد تعليق على تدهور

(١) هذه هي النظرية التي يعرضها مستر « والترليمان » بلباقة ممتازة في « المجتمع
الطيب » . وهو فيه يقبل وجهة النظر القائلة بأنه ما من شيء يحمي الحرية سوى حرية
التعامل في السوق . ويقوده هذا إلى نبذ كل صور التخطيط الجماعى على أساس أنه ينطوى
في النهاية على نبذ السوق الحرة ومن ثم إلى إنكار الحرية بنفس القدر . ويعتمد مستر
« ليبان » على « حكمة القانون » — وهو القانون الطبيعي في صورة معدلة
أو معادة — للمحافظة على القواعد الضرورية للعبة التي يعتقد أن المجتمع ينبغي أن يلعبها .
وأم أنصار التحسين لوجهة نظرهم في الولايات المتحدة كانوا أعضاء « عصبة الحرية » .

الرجل العادى الذى كان نتيجة مجتمع يقوم على إيمان عميق فى الآلية
الاشخصية للسوق الحرة^(١) .

ففى نهاية ما بلغه من نجاح ظل التباين بين القلة الثرية والكثرة الفقيرة
هو التقسيم الأساسى للمجتمع فيه . وظل يضع حواجز هائلة فى سبيل
وصول الجماهير إلى تراثنا الفكرى . وظل لا يجرؤ على المخاطرة بالسماح
بما اعتبره مستر « ليبان » نفسه شرطاً لا غنى عنه فى الحرية - وهو الأنباء
الصحيحة . وظل يستغل كل تحمل يقوم على اللون أو العنصر أو العقيدة
فى محاولته حماية مبدأ الاقتنائىة الذى بنى عليه وظل يجعل طول الحياة
والصحة والأمن والفراغ تعتمد ، إلى حد كبير جداً ، على الملكية . وعمل
حكام ممتلكاته الامبراطورية على شراء المشرعين ورشوة القضاة والموظفين
دون أى إحساس بالذنب إلا إذا اكتشف أمرهم . وظلت القوات المسلحة
للدولة أداة تستعمل فى المحافظة على حقه فى امتيازاته بالقوة أيا كانت العواقب
الاجتماعية . ان « إضرابات الجلوس » التى حدثت فى الولايات المتحدة سنة
١٩٣٧ كانت أول صراعات صناعية منذ الحرب الأهلية لم يتدخل فيها رئيس
الجمهورية ، باسم القانون والنظام ، إلى جانب أصحاب الملكية متى بلغ
النزاع درجة تستدعى الاهتمام . وظل يجعل العلوم الاجتماعية ، على الأقل
فى تعبيرها الأكاديمى ، تعمل فى الأغلب الأعم داخل إطار يفترض فيه
أن ما من شخص يصلح حقيقة لمركز أكاديمى إذا كان يناقش أصحاب
الملكية فيما يتمتعون به من امتيازات . وكان من الملحوظ فى بريطانيا
أن حزب المحافظين لم يجد ، خلال القرن التالى « لقانون الإصلاح » فى سنة
١٨٣٢ ، إثنى عشر رجلاً من العمال يختارهم ليمثلوه فى البرلمان ، رغم أن العمال

(١) انظر كتابى « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٣٦) عن تاريخ هذا المذهب
التحررى الذى يرغب مستر « ليبان » ، ومن نحن نحوم فى التفكير ، رغبة شديدة
فى احياائه .

في هذه الفترة شيدوا منظمات عظيمة مثل النقابات والجمعيات الصديقة والحركة التعاونية ، وجميعها تدل على قدرة سياسية واقتصادية متوسطة على الأقل . وفي جميع الديمقراطيات الرأسمالية كان الرجال الذين وصفوا بأنهم غير متحيزين ممن تولوا رئاسة لجان التحقيق الاجتماعي والاقتصادي التي عينتها الحكومة يختارون دائماً من مهن ، مثل رجال القانون ، تعتمد إلى حد كبير على أصحاب الملكيات الخاصة ، وإذا قرروا ، مثل لورد سانكي في سنة ١٩١٩ ، أن الملكية الخاصة في سلعة أساسية مثل الفحم لم تعد في صالح الأمة ، وهو أمر يدعو صدوره من أحدهم إلى الدهشة ، عوملوا كما لو كانوا رجالاً خانوا الأمانة .

لقد كان الضعف المتأصل في المجتمع القائم على آلية السوق الحرة هو أنه ، كما رأى « كارلايل » ، يقيم العلاقات الجوهرية بين الناس على أساس التقييم النقدي فحسب . فعندما قضى على مبدأ المولد بصفته أساس الامتياز وحل محله مبدأ الثروة ، أخفى في جذور تربته نفسها سما زعافاً . هذا السم هو إقراره لفكرة أن اقتناء الممتلكات ، بوصفه المصدر الرئيسي للقوة ، هو الهدف الحق للإنسان . فلا القداسة ولا الثقافة ولا الصداقة أدوات مهمة في العقيدة . فكانت الحياة الاجتماعية ، كما قال سير « هنري مين » ، « حرباً خاصة نافعة » يعد فيها مصير الفرد ، لأن الأصلح يبقى ، شيئاً غير ذي أهمية بالنسبة للكون ، ولم ير أحد إلا نادراً أنه ، مع تسليمنا بهذه الفروض الأولية ، لا معيار لصلاحية البقاء سوى « الاقتنائية » التي كانت مبدأ القوة المولدة للطاقة في التنظيم الاجتماعي . وقد كانت اقتنائية مضطرة باستمرار إلى دفع فدية تنفر منها ، إذا أريد للمجتمع البقاء بوصفه مشروعاً قائماً . وكانت تحاول باستمرار توسيع نطاق سلطتها لتشمل مجالات ، مثل الدين أو الفنون ، أحست هذه الاقتنائية ، أكثر مما عرفت ، أنها مصدر خطر على ادعائها . فكان لابد لها أن تفرض

باستمرار معيارها عن القيم على مادة لا ينطبق عليها هذا المعيار ، ولما كانت حياة الإنسان قصيرة ، كان لابد لها دائماً أن تتطلع إلى عائد مباشر وليس إلى غايات بعيدة . وأى شخص رأى المستعمرات المهجورة في مناطق الخشب في الولايات الشمالية الغربية التي على الباسفيك يستطيع أن يلمس شيئاً ، عادياً ، عن الثمن الذي دفعه المجتمع لرفعه الاقتنائية إلى موضع العقيدة الجزمية في ديننا الديوى . وإذا كانت قد شجعت نمو العلم فإن نجاحها لم يكن أقل في تحطيم نتائجها . وإذا كانت قد ساعدت في محو الأمية ، فقد أصرت باستمرار على أنه قد يكون هناك تعليم أكثر مما ينبغي ، ومن ثم ، سارت شوطاً بعيداً في فصل الجماهير عن نصيبها فيما يحققه الخيال الخلاق من أعمال وهو النصيب الذي يعد تمتع الجماهير به الاجتناء الحقيقي لثمرات إنسانيتها . والحكم النهائي على سوء المجتمع الاقتنائي هو إبعاده الفنان من صميم المجتمع إلى سطحه بحيث صار العوبة تسليته وفراغه وليس دليل عظمته . وحتى بوصفه العوبة ، فإن مما له مغزى عميقاً أن الرسام مثلاً لا يقدر عمله بما يحتويه من جمال ، ولكن بالثمن الذي يضطر الرجل الثرى ، تحت تأثير « موضة » الوقت ، إلى دفعه فيه ، وهو يشتره أساساً بدافع من خيالاته لرغبته في أن يعرف عنه أنه من رعاة الفن .

ولست أقول مطلقاً أن الاقتنائية شيء جديد — فواضح أنها قديمة قدم العالم — أو أنه ينقصنا رجال ونساء يحتجون على سلطتها . ولكني أقول فقط ، إنها كانت لابد ، باعتبارها المبدأ البورى للتنظيم الاجتماعى ، أن تؤدي إلى مأساة مثل الحرب الحالية . ولا ريب أننا نستطيع أن نكتب عريضة اتهام ضخمة ضد حضارة أثينا القديمة ، ومع ذلك فإن المرء إذا قارن دفاعها ، في خير حالاتها ، الذي أدلى به « ثيو كيدبس » على لسان « بيركليس » بقصيدة المديح الشهيرة التي كتبها « ما كولى » عن المجتمع الاقتنائي في مستهل

عده وأوج نشاطه^(١) ، ليس من اليسير أن يقال إن الحكم يجب أن يصدر ضد أثينا القديمة . مع أنه ينبغي أن تذكر أن « ما كولى » كان يتحدث عن مجتمع ما زال أمامه حوالى نصف قرن من التوسع الضخم . بيد أن مشكلتنا أخطر من ذلك بما لا يقاس ، وهى مشكلة أن المجتمع الذى يقوم على مبدأ الاقتنائية عندما يصل إلى مرحلة تقلصه يعهد بالدفاع عن المبدأ إلى رجال مثل « هتلر » و « موسوليني » و « لافال » . وهم لا يستطيعون الاستمرار فى فرضة إلا بواسطة الحرب فى الخارج والدكتاتورية فى الداخل ، لأنه بلغ مرحلة لابد أن يكون فيها على عداء ضرورى مع كل ما يضى على الروح البشرية كرامتها .

والواقع أن كل حكومة تمثل مصالح الملكية لابد أن تكون فاسدة ، إذا كانت هذه للمصالح تقوم على نظام اقتنائى منهار . وقد أظهرت لنا الفاشية أن رجال الأعمال ينبذون مطالب الديمقراطية بمجرد التقدم بها جديا بوصفها طريقة فى الحياة وليست بوصفها إجراء سياسيا رسميا ، ورجال الأعمال يخشون ديناميكية الديمقراطية أكثر ، حتى فى وقت الحرب عندما يكون الكيان القومى فى خطر . ولا ريب فى أن أصحاب الملكية سيعلمون دائما عن رغبتهم الشديدة فى أن يكونوا كرماء ، عندما تجبرهم الأزمة على الاعتماد على تعاون الجماهير ، بيد أن من عادة الحرب القاسية أن تكشف عن عمق ما يكمن وراء بلاغة وعودهم من فساد حيث أنها تكشف عن خوفهم من أن يطالبوا بتنفيذ وعودهم .

وكما واجه أصحاب الملكية فى مجتمع اقتنائى فى مرحلة تقلصه تحديا ، يصبح من الجلى أن العدالة مستحيلة بين أمم وأفراد لا تحظى مطالباتهم بنصيب مساو

(١) حديث ٨ يوليه سنة ١٨٣١ ، أحاديث « طبعه وورلد كلاسيكس » ص ٢٧

في الرفاهة بالاعتراف. لأن مثل هذا التحدي يثير الخوف ، وينتقل هذا الخوف إلى كل صغيرة وكبيرة في المجتمع . وتحذو الطبقة الرسمية رغبة شديدة في تجنب الأخطار بأي ثمن ، وترفض أن ترى أن الناس عندما يكونون في حالة خوف مستمر من ارتكاب أخطاء يغلب ألا يفعلوا شيئاً مطلقاً . ويلجأ كثيرون جداً منهم إلى ذلك الوهم التافه من أن كثرة الأوراق دليل على الطاقة للنتيجة . ويصرون على حياد وهمي في أحكامهم ، ومن ثم يعمون عن حقيقة أن أولئك الذين لا وجهة نظر لديهم لا يستطيعون أن يضعوا فلسفة في أفعالهم . ويرفضون المخاطرة بتوسيع نطاق ما يمكن تحقيقه ، وهو الأمر الذي يجعله الحرب الكبيرة دائماً في حيز الإمكان ، خشية أن يفقدوا سمعتهم بوصفهم سليمي الحكم . فهم لا يفهمون أنه في ظل نظام منهار تعيد الحرب فتح باب للمظالم التي كان يعتقد أنها نسيت ، لأن الحرب تخلق إمكانيات لم يكن أحد يعرفها من قبل . وعندما يجتمع هذا الوجل من جانب أصحاب الملكية مع الحذر من جانب الطبقة الرسمية يصعب على الحكومة أن تنتهز الفرصة للمبادأة بالعمل أو أن تحتفظ بهذه المبادأة . لأن هذه المبادأة إنما تتولد دائماً عن الجرأة في الأفكار التي تخلق ، عن طريق إثارة أخيلة الجماهير ، البيئة التي تحصل فيها الزعامة العظيمة على استجابة حرة كاملة . فقدرة الأمة على توجيه كل طاقتها إلى الحرب تتوقف ، في الديمقراطيات ، على استعداد حكامها للشروع في إصلاحات عظيمة ، وإذا لم توجد هذه الإصلاحات لا سبيل ، سوى نجاح سريع ساحق ، للاحتفاظ بالثقة في معتقد يصير هدفه غريباً ، بصورة متزايدة ، عن التجربة التي تريد الجماهير تأكيدها .

ومن ثم فإن أولئك المفكرين الذين يعتبرون مثل مستر « ليبان » كل صور الجماعة تهديداً للحرية ينسون ، فيما أعتقد ، شيئين . فقد نسوا ، أولاً ، أن جوهر الحرية يتطلب إعادة تعريف في كل مجموعة جديدة من الظروف التاريخية ، لأن هذه الظروف تضيئ تأكيداً مختلفاً على وقع الحرية .

ويبدو أن حرية المستهلك في الاختيار من بين مجموعة كبيرة من السلع المختلفة أكثر أهمية لحرية صحفى كبير لم يشعر في حياته بوطأة الفقر منها لحرية عامل مهاجر يتنقل على غير هدى بحثا عن عمل بين حقول القطن في جورجيا ومزارع الفاكه الشاسعة في وادى «سان يواكيم» . وخطورة البيروقراطية التى تنطوى عليها ملكية الدولة أشد وقعا بكثير على مستر «فورد» مما يحتمل أن تكون على عامل من عماله يحاول أن يجد مهربا من الاضطهاد الذى نجم عن أنه أحد جواسيس مستر فورد أبلغ عنه أنه انضم إلى اتحاد ما . ويعنى عدم وجود للمساواة والأمن فى إطار الحرية ، كما جربتها الجماهير ، أن الحكم على حقيقتها يعتمد على فروض مختلفة تمام الاختلاف بين عامل يدوى وأديب ناجح . إنهما يعيشان فى عالمين مختلفين الاتصال بينهما ضعيف فى طابعه إلى حد أن أى تفسير مشترك للحرية لا يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لكليهما .

والشئ الثانى الذى أعتقد أن أمثال مستر «ليمان» ينسونه ، لا يقل عن ذلك أهمية . إن حكم القانون ، الذى تحقق فى ظله الحرية واقعها ، مبدأ وراءه تاريخ طويل . وإذا كان عبء هذا التاريخ له درس واحد بارز يلقننا إياه فهو أن حكم القانون ، فوق العملية الاجتماعية ككل ، لا يطبق على أساس المساواة إلا بين أشخاص ، سواء كانوا مواطنين أفرادا أو هيئات ، يعتبر نصيبهم فى قوة الدولة ، بصفة عامة ، متساويا . إذ هو ، أولا ، يخضع باستمرار للإيقاف فى حالات الطوارئ عندما ترى الهيئة التنفيذية أن نتيجة ما بذاتها من الأهمية بمكان حيوى . فحتى «لنكولن» أوقف قانون «مثول للثهم» إبان الحرب الأهلية . وثانيا ، ليس حكم القانون مبدأ أوتوماتيكيا للعمل يعمل بصورة واحدة بصرف النظر عن الزمان والمكان وعن الأشخاص الذين يعهد إليهم بوصفهم قضاة ، بتطبيقه . فمن المحتمل جدا أنه يعنى شيئا بالنسبة لأحد زنوج جورجيا ويعنى شيئا آخر لرجل أبيض فى جورجيا ، وكذلك

قد يحدث نفس الشيء تماما بالنسبة لـ «نيجي» ورجل أبيض في ماساشوستس . إن تاريخ استعمال المحاكم الأمريكية « للنصيحة القضائية » في المنازعات العمالية ، وتاريخ التفسيرات المتباينة تماما التي خضع لها « التعديل الرابع عشر » في أيدي القاضى « هولمز » والقاضى « ماك رينولدز » ، وتاريخ القروض الأولية ، التي تكاد تكون مما لا يمكن التوفيق بينه ، التي تناول على أساسها كل من لورد « هالدين » ولورد « سمنر » في إنجلترا فحص السلطة القضائية للمعهود بها إلى أيد تنفيذية ، وتاريخ مذهب « السياسة العامة » في قضية مثل قضية « أوسبورن » ضد « الشركة المتحدة لخدمة السكك الحديدية »^(١) ، أو قواعد التفسير الدستورى التي أثارها قضية « روبرس » ضد « هويوود »^(٢) وتاريخ مرونة مفهومات مثل « الشعب » و « تأمر على الشعب » التي تختلف باختلاف الفترة التي ترتكب فيها الجريمة المزعومة ووجهات نظر القضاة الذين يرأسون الجلسات وكذلك ، وهذا محتمل جدا ، التكوين الاجتماعى لهيئة المحلفين الذين يحكمون فى القضية ، والدلالات الواضحة للعلاقة بين حكم القانون والسياسة فى قضايا معروفة مثل قضايا « دريفوس » و « مونى » و « بيلينجز » وقضيتى « ساكو » و « فانزى » ، كل هذه ينبغى أن يكون لنا فيها تحذير من أنه إذا كان حكم القانون كما يقول مستر « ليبمان » ، انعكاسا لقانون طبيعى ولا يكون إلا داخل إطاره الواقى ، فإنه قانون طبيعى لم يحظ مضمونه أبدا بتطبيق متساو لا يتغير . ويرجع جزء كبير مما تعرضت له « جمهورية ويمار » من فقدان هيبتها إلى حقيقة أن قضاتها طبقوا مستوى معيناً من الأدلة والأحكام على المخالفين من ذوى الليول الاشتراكية أو الشيوعية^(٣) .

(١) (١٩١٠) ١ . س . ٨٧ .

(٢) (١٩٢٥) ١ . س . ٥٧٨ .

(٣) « د . ت . كلارك » ، سقوط الجمهورية الألمانية « لندن : جورج آلان آند آنون ليمتد ١٩٣٦ » وهو خير ما كتب بالانجليزية عن هذه السنوات .

والواقع ببساطة هو أن مضمون حكم القانون يتحدد بالعرف المطبق الذى يمنح تفاعل القوى الاجتماعية إلى جعله يسود فى مكان وزمان بذاته ، ويثبت تاريخ علاقات الإنتاج بما لا يدع مجالاً للجدال أنها تلعب أكبر دور حيوى فى تحديد العرف المطبق . وفى مجتمع مثل مجتمعنا ، يكاد يكون قد اعتنق عدم المساواة ديناً ، يختلف تطبيقه حتماً من طبقة إلى طبقة . ومن ثم رؤيتنا فى طريقة عمله وقاية دائمة لتلك للمساواة أمام القانون التى تعد الجوهر الداخلى للفكرة الديمقراطية فى الحرية ، هو بمثابة تسفيه قسم كبير من تاريخ القضاء ، على الأقل فى مجال التجريد إن لم يكن فى الواقع . إن القانون هو تلك المجموعة من القواعد التى تدعمها الدولة بما لها من قوة إرغامية عليها . ولا توضع هذه القواعد لخدمة مفهومات مجردة ، أيا كان نبل مقصدها . إنها إنما توضع لأن أولئك الذين يضعونها لاشك مقتنعون بأنهم حكماء وعادلون . بيد أن هذا الاقتناع يتولد بدوره ، عن المصالح التى تقرر الدولة أنها يجب أن تحميها ، ودراسة دقيقة لمعظم قراراتها تدل على أن هذه القواعد لا يمكن تفسيرها ، مثل حكم لورد « آبنجر » فى قضية « بريستلى » ضد « فاوور »^(١) إلا على ضوء علاقات الإنتاج .

وبالاختصار أن مستر « ليبمان » ، وأولئك الذين يتفقون معه فى رأى ، مازال أمامهم أن يكتشفوا الحقيقة التى حولت « جريمى بنتام » من محافظ (Conservative) طيب إلى مصلح راديكالى - وهى حقيقة أن القانون يمكن تطويعه بسهولة لخدمة ما أطلق عليه « بنتام » ، « المصالح الشريرة » وأن أولئك الذين يطوعونه قد يكونون مخلصين تماماً فى اعتقادهم أن هذه « المصالح الشريرة » هى وخير المجتمع فى الواقع شئ واحد . وكلما زاد عدم المساواة فى المجتمع كان هذا التوحيد بين الأمرين أكثر احتمالاً . فالغزاة فى مجتمع اقتنائى قلما يكون لديهم من الخيال ما يجعلهم يرون مشاكلكه من زاوية

(١) (١٨٣٧) ٣ ، ٢ ، ١ ، ٧ .

المهزومين . ومن الأهمية بمكان أن نذكر ، ونحن بمعرض الحكم على فكرة الحرية ، في التطبيق وليس بوصفها مفهوما ، أن التحليل والتاريخ قد كتبوا في الغالب بأيدي الغزاة أو من يأكلون على موائد الغزاة . فالحرية في الديموقراطية الرأسمالية التي أرسيت فيها الطبقة الوسطى ، أولا ، قواعد حقها في التحرر من تدخل الدولة ، وثانياً ، حقها بصورة مساوية في حماية الدولة عندما يتعرض أمنها للخطر ، ضد أولئك الذين هددوا هذا الأمن من الخارج ، تكون ، هذه الحرية ، شيئاً عندما يكتب تاريخها « ما كولى » أو « جيزو » ، وشيئاً آخرًا مختلفاً تمام الاختلاف عندما يكتبه كاثوليكي يؤمن بالملكية مثل مستر « بيلوك » أو اشتراكي من أصل يعقوبي مثل « لويس بلان » . ولا ريب في أن في كل مجتمع رجالا ونساء يستطيعون السمو فوق حدود مصلحتهم الخاصة ، ويرون التضحية بها في سبيل مصلحة قومية أمرا سليما ، والدين الذي ندين لهم به عندما يرفضون المعايير للتعق عليها في وقتهم دين لا يقاس . ولكن الفلسفة الاجتماعية لعصر ما ، بصفة عامة ، هي محاولة تبرير طريقة حياة أولئك الذين ينجحون في هذا العصر ، مع شيء من الطابع الأكاديمي المناسب . فنحن جميعا نذكر « لوك » ، أما أولئك النقاد الأقوياء تماما الذين هاجموا عمله فقد أصبحوا في زوايا النسيان لا يهتم بهم سوى علماء الآثار بين الفينة والفينة . وقليل من الناس اهتموا بتلك المدرسة التي تدعو إلى الإعجاب من الاشتراكيين الإنجليز الأوائل مثل « هول » و « تومسون » و « براى » حتى جعل تطور القوى الاجتماعية النقابية قوة تاريخية حيوية وزودها رجال مثل « ماركس » و « أنجلز » بعريضة اتهام مشتعلة ضد خصومها أقنعتها بأن تؤمن بأن المستقبل إلى جانبها .

ويجب ، فوق كل شيء ، أن ننظر إلى الحجج التي حاول مستر « ليبمان » أن يسوقها ضد الديموقراطية المخططة ، أو بالأحرى ما ذهب إليه من أن التخطيط لا يتفق والديموقراطية ، في هذا الإطار . وتتسم حجج

مستر « ليبان » ، مثل أعمال « ميزيس » وبروفسور « روبنز » ، بالسماوات التاريخية التي يتميز بها الدفاع عن نظام أوشك على نهاية . فهي تجدد ، كما يحدث دائماً في مثل هذه الفترات ، الميزات التي ادعت للنظام في مرحلته الإنشائية الأولى . وتثار قدرته الأولى على تحرير الناس بما أتاحه من توسع وتناقش بحماسة كما لو كانت سمة معاصرة من سمات النظام . وتستخلص صفاته ، التي كان يتسم بها في ذروة فعاليته ، من بين المساويء التي نثرها حوله وهو في طريقه إلى مرحلة التقلص ، وتفسر هذه المساويء على أنها أمور غير ذات موضوع بالنسبة للشيء في ذاته . ثم يطلب إلينا بعد ذلك أن نعيد خلق الظروف التي صاحبت فجر نشأته ، ثم يوجه إلينا التحذير بأن هذا هو الأساس الوحيد الذي نستطيع بواسطته أن نتجنب الكارثة .

بيد أنه لا يوجد مطلقاً في التاريخ الواقعي إعادة خلق من هذا النوع . ولم يكن « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » الذي قال به « آدم سميث » ، والذي يريد مستر « ليبان » وبروفسور « روبنز » ، أن يعيدا بناءه ، سوى تعميم ، مثل كل النظريات الاجتماعية ، للظروف المعينة التي سادت في وقته . وقد كان ، طبعاً ، تعميماً يدعو إلى الإعجاب ، تصوره على نطاق واسع ودعّمه بمجموعة من الأدلة تم اختيارها ببراعة . ولما طبقت خطوطه الرئيسية أُنْتُج تطبيقه ، على الأقل في إنجلترا ، كثيراً من المزايا التي ادعى « آدم سميث » أنه سيمنحها ؛ والواقع أنه أُنتج هذه المزايا لأسباب خاصة لا تنطبق في أي مكان آخر إلا بصورة جزئية تماماً ، وخاصة في بلد جديد مثل الولايات المتحدة أو قديم مثل ألمانيا لم يكن قد وجد ، ولم يجد حتى مجيء « بسمارك » ، ظروف وحدته الاقتصادية الفعالة . فقد كان تأثيره الفكري ، حتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أقل بكثير مما كان أتباعه المخلصون على استعداد للاعتراف به . لأن التعميم البديل الذي أتى به « إسكندر هاملتون » ، واستورده « لست » إلى أوروبا ، يناسب جوا

من القومية للزيادة أكثر ، وإن كان أقل إنتاجاً . لقد كانت آراء « آدم سميث » تناسب تماماً « أمة من أصحاب الحوانيت » كان عملاؤها العالم كله . ولكن ليس من العسير أن يفهم المرء لماذا يقف مندوب يوغسلافى ويصر أمام المؤتمر الاقتصادى الذى عقدته عصبة الأمم فى سنة ١٩٢٧ على أن المسلمات التى يقوم عليها النظام لا تستطيع أن تسلم بها إلا أمة قوية اقتصاديا وصناعاتها قوية بدرجة كافية لتقاوم المنافسة العالمية دون مساعدة من الدولة .

والحقيقة أن « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » لم يعد صالحاً للعمل منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فقد قتله نمو الشركة ذات المسئولية المحددة ونمو الاختراع فى ميدان الأساليب الفنية والمكتشفات ، كما قضى عليه حلف من الطبقتين العليا والمتوسطة فى العالم القديم ، وأصحاب الأملاك فى العالم الجديد ، حتى يستطيعوا استخدام قوة الدولة داخليا وخارجيا ، فى حماية امتيازاتهم من الغزو . وكان النظام يبلغ من القوة حدا يسمح ، كما كان الحال فى أيام « ديكنز » ، بالاستعانة بمتطوعين من الطبقات الأدنى كما فعلت الأرستقراطية البريطانية باستمرار فى ذروة قوتها ، بيد أنه من الواضح فى مؤلف « ديكنز » الأخير أن ثقة النظام فى نفسه كانت قد بدأت تزول فعلا . فقد كان فى حاجة إلى تدخل الدولة ، بصورة متزايدة ، لحمايته . فالصحة العامة والتعليم العام وظروف المصانع وحقوق العمال ، كلها تتطلب نبذ « التحررية وعدم التدخل » بصورة تزيد يوما بعد يوم . وفى الولايات المتحدة ، حيث لم تولد الثقة القومية بالنفس إلا بعد الحرب الأهلية ، يصير من الواضح بعد أكثر بقليل من عشرين عاما أن قوة الدولة لابد أن تتدخل لتضع حدوداً لما أسماه « تيودور روزفلت » « التصرفات الشريرة للثروات - الكبيرة » . لقد قال « ديكنز » فى سنة ١٨٦٩ « إن ثقتى فى الشعب وهو يحكم لاحد لضعافها بصفة عامة ، وثقتى فى الشعب محكوماً لاحد لها بصفة عامة » . ذلك لأن « ديكنز » أحس بأن الشعب وهو يحكم كان أساساً

« مصلحة شريرة » ، في المجتمع لا يخفف من حدته سوى أعمال رجال من ذوى الأريحية من طراز « أوستلر » و « شافسبرى » .

ومنذ وقت مبكر ، منذ سنة ١٨٤٣ ، لم يعد لدى « ديكنز » أى إيمان بالطبقة الحاكمة البريطانية . فقد كتب إلى مصلح بنتامى هو « سوثوود سميث » يقول : « إنى أرى بوضوح ضرورة تغيير هائل » . ولم يعد بعد النظر هذا عاما إلى أن أصبح من الواضح تماما ، مع الحرب الكبرى الأولى ، إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية البؤرية لمدينتنا لا تتفق مع استمرار وجود الديمقراطية الرأسمالية . فالجماهير عند نهاية الحرب لم تكن مستعدة فى أى مكان لقبول ادعاء لورد « سالسبرى » « أن وجود فائض للأغنياء أمر ضرورى لتحسين حال الفقراء »^(١) . ولعل ما كان يريد لورد « سالسبرى » قوله ، هو أن البلاد يجب أن تنتج أكثر مما تستهلك لتستطيع تنمية وضعها . أما ما يبدو أنه لم يفهمه فهو أن تجميع رأس المال للقيام بهذه التنمية يمكن ، كما جعلت التجربة الروسية واضحا ، أن يتم بسياسة متعمدة مخططة تضعها الدولة كما تم فى الماضى بوصفه نتاجا جانبيا لمجموع جهود الفردية . كما لم يدرك أكثر مما أدرك مستر « ليبان » ، إن الاعتراف فى ديمقراطية رأسمالية ، بمنطقة محدودة يعد تدخل الدولة فيها أمرا مرغوبا فيه لزال يفترض الطابع الحيادى لقوة الدولة ويخفى حقيقته أن عمل قوة الدولة كان فى أيدي رجال تعتمد سلطتهم على حسن نوايا أصحاب الملكية .

وباختصار ، إن السجل اللاشعورى للديموقراطية الرأسمالية ، كما يتصوره خصوم التخطيط ، يقوم فى الحقيقة على فرضين لم يدرسا تماما . الأول هو أنه لما كانت الدولة الحديثة الرئيسية تقوم على التصويت العام ، فإن كل مواطن يعد ، فى الواقع ، واحداً وليس أكثر من واحد فى وضع القرارات

(١) « السياسة المحافظة لما بعد الحرب » « لندن ١٩٤٢ » ص ٥

السياسية ،والثانى أن المواطنين بصفة عامة ،وأعضاء الحكومة بصفة خاصة ، يستطيعون السمو فوق دلالات تجاربهم الخاصة إلى تلك السماك التى تكون فيها الاعتبارات الفعالة التى تؤثر فى قراراتهم مبرأة من قيود هذه التجربة .

وبطبيعة الحال ، هذان الفرضان خطأ ، ولا يجعل أيا منهما صحيحاً أن كل مجتمع يتيح أمثلة بارزة لشعب استطاع أن يسمو على حدود التجربة الشخصية . والحقيقة أن المواطن الفرد عاجز فى أية ديموقراطية حديثة إلا إذا كان يتمتع بقدرات غير عادية أو بالمركز الذى يتيح له المولد أو الثروة . وبدون أى من هذه يكون مقدار تأثيره فى الأمر الذى يهمه متوقفاً على قوة الاتحاد الذى يجمع بينه وبين أشخاص لديهم نفس الفكرة تحالفوا على هذا الأساس . ولما كان أولئك الذين يتمتعون بقدرات غير عادية أو بالمركز الخاص الذى يتيح له المولد أو الثروة قلة ضئيلة ، فإن طريقة عمل الحكم الديموقراطى تتوقف على مدى سلامة الفرض الثانى . وحتى إذا سلمنا بأن معظم أعضاء أغلب الحكومات الديموقراطية يحاولون بإخلاص أن يفعلوا ما فى وسعهم ، فإن الدليل التاريخى على أن ما فى وسعهم هذا لا يكفى لجعل ما يسميه مستر « ليجان » « المجتمع الطيب » طيباً بالنسبة للجماهير العظمى من أعضائه ، دليل لا يقبل جدلاً .

لقد قال لنا « جون ستيوارت ميل » ، فى صفحة مؤثرة من مذكراته ، كيف أنه وأصدقاؤه : « وبينما كنا ندرك تمام الإدراك سمو الأريحية وإيثار الغير وحب العدالة . . . لم نتوقع تجديد إحياء البشرية بواسطة أى عمل مباشر على أساس هذه للمشاعر ، بل بواسطة تأثير الفكر للتعلم الذى يهذب للمشاعر الأنانية»^(١) . بيد أن هناك تعليقاتين على هذا الرأى يجب ذكرهما . الأول هو التشاؤم الشديد الذى واجه به اقتصاديو فترة مابعد الحروب

(١) مذكرات « طبعة وورلدز كاسيكس » ص ٩٤

النابليونية مستقبل البشرية . وقد كتب « كيرنيز » قائلاً « مامن شخص يستطيع دراسة الاقتصاد السياسى فى مؤلفات مفكره الأول دون أن يصدى بما فى نظرتة نمو الجنس البشرى من كآبة . ويبدو أنه كان من رأى « ريكاردو » للمتعمد أن أى تحسين جوهرى فى حالة جمهرة الجنس البشرى مستحيل »^(١) . وقد حظى هذا الرأى وهو نتاج مشترك لمبدأ « مالتس » فى السكان وقانون الأجور الحديدى ، بتأكيد إضافى عن طريق عدم كفاية الإدارة البريطانية بصورة خطيرة ، بل والواقع أن جميع الأجهزة الحكومية كانت كذلك ربما باستثناء الجهاز الحكومى الروسى قبل سنة ١٨٧٠ أو حوالى ذلك الوقت ، وكان الجو السائد فى الرأى هو افتراض أن الاقتصاديين قد أثبتوا حماقة قيام الدولة بأى عمل إيجابى فى جميع الحالات تقريباً . وخير ما كان يؤمل فيه هو إما إعادة فكرة « مايمليه نبل الأخلاق » (noblesse oblige) . التى كونها « ذرائيلى » بصورة غريبة من « الملك الوطنى » و « بيرك » ، أو « البقاء للأصلح » الذى يتحقق بعد أن يقضى على الأحمق والمسرف . أن « ديكنز » لم يكن بعيداً جداً عن الصواب عندما تبين أن وراء قلعة للمانشسترية الوطيدة والمذهب التحررى فى الاقتصاد الذى ارتبط باسم مدرسة مانشستر يقوم الرضى اللزج الذى تمتاز به شخصية مستر « بودسناپ » .

ولكن التعليق يتصل بعهدينا . فنحن نستطيع دراسة « أثر الفكر المتعلم » فى غزاة أغنى مدنية عرفها العالم حتى الآن فى تلك المجموعة الضخمة من التحقيقات التى أعقبت تولى الرئيس روزفلت السلطة فى سنة ١٩٣٣ . فليس هناك من يذهب جدياً إلى أن ما كشف عنه تحقيق مجلس الشيوخ فى موضوع « وول ستريت »^(٢) يدل على أن « المشاعر الأنانية » كانت

(١) ملحق لكتاب « ا . بن » « جون ستوارت ميل » (١٨٨٢) ص ١٩٧

(٢) انظر مثلاً كتاب « وول ستريت لعام المحكة » تأليف فرديننديكورا (١٩٣٤)

« متنورة » هناك . فالحقيقة ببساطة هي أن أولئك الذين يملكون رأس المال أو يسيطرون عليه ، في الديمقراطية الرأسمالية ، تختلف الفروض الأولية للعمل عندهم عن أولئك الذين لا يملكون سوى قوة العمل يبيعونها ، وعندما يرسل هؤلاء الآخرون رئيساً مصلحاً إلى « البيت الأبيض » يصير الأولون إما غير واثقين بالمرّة من سلامة المبادئ الديمقراطية أو يصرون على أن أي خروج عن مبادئ سياسة عدم التدخل إنكار للديموقراطية . إن السفير السابق « كندى » عندما قال في حديث صحفي مشهور له بعد عودته إلى الولايات المتحدة من لندن في خريف سنة ١٩٤٠ « إن الديمقراطية قد انتهت في بريطانيا » كان يعنى ، مثل مستر « ليجان » ، أن الديمقراطية هي « النظام البسيط من الحرية الطبيعية »^(١) الذى يستطيع فى ظله الرجال الناجحون أن يستغلوا مزايا طريقة عمل السوق الحرة استغلالاً كاملاً . وقد أثبت القاضى « بيكورا » بصورة حاسمة ما ينطوى عليه هذا الاستغلال الكامل عندما ناقش الشاهد بعد الشاهد من « وول ستريت » أمام « اللجنة السوداء لمجلس الشيوخ .

ومن ثم فإن أولئك الذين يعملون على استبقاء طريقة عمل السوق الحرة ، على أساس الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج ، ويقولون ، مثل مستر « ليجان » ، أن البديل هو الدكتاتورية ، إنما يرمون فى الحقيقة إلى أمور أخرى يتخفىها طابع حججهم . إنهم يريدون منا أن نعيد الديمقراطية الرأسمالية التى كانت موجودة قبل مقدم الصناعة العملاقة . وتتطلعهما القلق إلى هذه الإعادة هو ، إلى حد كبير ، حنين إلى الأمن الذى بدا أنها تكفله والبساطة النسبية التى استطاعت بها أن تفرض نظامها . أن للفكر الممتاز ، مثل « ليجان » ، والمضارب الناجح مثل مستر « كندى » ، كانا يحسان بالحرية

(١) انظر مثلاً مقالاً فى مجلة « هاربر » نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

عندما كان هذا الأمن متوفراً ولم يكن النظام المرتبط به يثير مشاكل لا يستطيعان مواجهتها . بيد أنها في الواقع لم يبحثا حقيقته في الثمن الذي دفع من أجل حريتهما . فلم يريا إلا أنه لم يكن هناك تدخل في أعمالهما من جانب قوة الدولة . ولاحظا أنه حيثما وجد هذا التدخل ، في بلاد أخرى ، يكون ذلك الضرب من الحرية الذي يتمتع به أمثالهما غير متيسر . ومن ثم انتهيا إلى أنه كلما اتسع نطاق تدخل قوة الدولة قلت بالضرورة درجة الحرية الاجتماعية .

هذا هو السبب في أن ديكتاتورية رجل الأعمال يمكن أن تبدو له حرية وفي أنه يستطيع أن يذهل حقيقة لأنها لا تبدو كذلك لمن هم دونه . هذا هو السبب الذي يجعل في مكنته أن يقنع نفسه ، بطريقة سحرية ما ، بأن الملكية الخاصة لشركة « التليفونات الأمريكية » مثلا ، ديموقراطية ، ولكن للملكية العامة في « مشروع وادي تنسي » شيوعية ومن ثم مناقضة للمبادئ « الأمريكية » السليمة . أن مستر « ترومان آرنولد » أورد الشهادة للمفيدة التي أدلى بها مستر « ج . ا . دجرتون » ، وهو رئيس سابق « للاتحاد القوي لأصحاب المصانع » في جلسات مجلس الشيوخ الخاصة بمشروع قانون « بلاك — كوزي » لتنظيم الأجور وساعات العمل في الصناعة الأمريكية . فقد ذكر مستر « ادجرتون » أنه « لم يفكر مطلقا في أن يدفع للناس أجورا على أساس ما يحتاجونه . . . إنما يدفع لهم على أساس كفايتهم » وأنه شخصياً يهتم بتلك المسائل الأخرى الخاصة بموضوع الترفيه الاجتماعي ، عن طريق كنيسته... إن هذا هو جانب الشاعر في الحياة ، الذي يتمثل في تبرعاته للكنيسة ونشاطه في خدمتها . إنه ليس عملاً^(١) . ويأخذ مستر « أدجرتون » وجهة النظر التي أخذها « بيرك » عندما كتب « أن السياسة والمحارب

(١) أوردتها مستر « ترومان آرنولد » في كتابه الفن الشعبي للرأسمالية « ١٩٣٧ » ص ٣٦١ ، نقلا عن عدد ١٢ يونيه سنة ١٩٣٧ من جريدة « واشنطن بوست » .

مصطلحان ليس بينهما اتفاق كبير « فهو يفترض أنه عندما تبدأ حاجات العمال في التأثير على عادات المشروع الاقتصادي ، يصبح منطق الديمقراطية في خطر . ولا يخطر على باله أن العامل قد يرى أن النظام الذي تتخذه فيه حاجاته إشباعاً يرتبط بالحرية والديموقراطية بصلة حيوية .

والوضع الذي بلغناه هو ذلك الوضع البسيط الذي تجعل فيه فلسفة النظام الذي نعيش في ظله من المستحيل علينا إشباع الحاجات التي نواجهها . ووضعنا أكثر صعوبة ، ليس لأن هذه الفلسفة تجعل في الإمكان إشباع حاجات المصالح الأقوى لحسب ، بل أيضاً لأنه يعتمد على تأييد عواطف تقليدية عميقة تنظر بخوف ورهبة إلى فكرة استبداله بغيره ، وهذه العواطف عميقة الجذور لدى أولئك الذين يقبلونها إلى حد أن أي تغيير في القيم الاجتماعية التي تمثلها يبدو هجوماً على نظام الطبيعة للتأصلة . وهذا هو السبب في أن مستر « ليمان » يأخذ طريقة الحياة الأمريكية التي صادفت لديه هوى ويعتبر أنها تمثل الديمقراطية والحرية ، ويضع مقابلها مجتمعي الثورة المضادة في إيطاليا وألمانيا ، ومجتمع الاتحاد السوفيتي الذي لم يكسب يخرج من الفوضى والحرب الأهلية إلى ألوان عدم الإحساس بالأمن التي زخرت بها سنوات ما بين الحربين والتي كان يحيم فوقها فعلاً ، كما نستطيع أن نرى الآن ، ظل صراع عالمي ثان ، ثم يعلن أن المجتمع المخطط لا يتفق مع الحرية والديموقراطية .

بيد أنه بطبيعة الحال ، لا يوجه الانتباه إلى ما تغفله حججه . فهو في الواقع قد افترض أن النمط الذي يوحى به مفهوم « المجتمع الفاضل » يتحقق ، بصورة عامة ، في المجتمعات التي نعيش فيها ، ويمكنه ارتباطه العاطفي بمبادئ ذلك النمط من إغفال ما تعنيه هذه للمبادئ ، أو يقلل من شأن ما تعنيه ، بالنسبة لأولئك الذين كان مستر « أدجرتون » يدفع لهم ستة عشر دولاراً في الأسبوع لفترة اثنين وأربعين أسبوعاً ، في المتوسط ، في العام لأن

« كفايتهم » بوصفهم مصدر مرجح وليست « حاجتهم » بوصفهم آدميين ، هي التي بدت له مهمة . ويفترض مستر « ليمان » ، بالإضافة إلى ذلك ، أن علاقة للمصاحبة والسببية شيء واحد . فالمجتمعات المخططة الرئيسية التي عرفناها في السنوات الأخيرة كانت ديكتاتوريات ، ومن هذا ينتهي إلى أننا لانستطيع التخطيط إلا على أسس ديكتاتورية . أما أهمية الإطار التاريخي الذي استولى فيه الديكتاتوريون على السلطة فقد تركت بعيدة عن الأنظار ، ثم يطلب إلينا أن نصدق أن قرار التخطيط هو الذي أدى إلى دمار الحرية . وطوال هذا الوقت يقيم مستر « ليمان » ، وأولئك الذين ينتمون إلى مدرسته في التفكير ، « نظامهم البسيط من الحرية الطبيعية » على أساس أن قوة الدولة محايدة تضع قوانيننا موضوعية تؤثر في الناس ، بطريقة غامضة لم تفسر ، بالتساوي بينما حقهم في الرفاهة المشتركة لا يعترف بأنه متساوي .

ولابد ، بطبيعة الحال ، عندما يوشك نظام اجتماعي على نهايته أن يعتمد بعض الناس إلى إطرء للبإدىء التي حقق بواسطتها انتصاراته . فأولا ، يضني دائما خوفنا من المجهول ونفورنا من التجريب على نطاق واسع على الماضى بهاء لا يتسم به المستقبل المحفوف بالمخاطر ؛ ولما كانت معظم الفلسفات الاجتماعية تبريراً عقلياً للادعاءات التي حققت نصراً وليست للادعاءات التي تحاول الانتصار ، فلاحتمال الغالب أنها تكتب من زاوية من يدهم القوة باعتبارها تبريراً لهم وليس من زاوية خصومهم الذين يحاولون هدم ما بناء الأولون بمجهود شاقة . وهذا هو السبب في أن نمو عدد للموظفين في الدولة الإيجابية يبدو في نظر رجال ناجحين لا حاجة بهم إلى الدولة ، باستثناء القوات للسلحة والشرطة ورجل البريد ، أكثر خطورة مما يبدو للعامل الذي بدأ يرى في « هيئة العلاقات العمالية القومية » أن الحق في تكوين تكتلات معترف بها يمكن أن يضع حرية التعاقد في إطار يجعل قدرته على المساومة أكثر تكافؤا . وهذا هو السبب أيضاً في أنه من الأسهل بكثير أن تقنع عضوا

في « بورصة » « نيويورك » بأن « مشروع وادي تنسي » يهدد حرياته التاريخية من أن تقنع بذلك أحد سكان المنطقة التي يخدمها المشروع ممن يتمتعون، لأول مرة، بفرصة متساوية في الحصول على تيار كهربائي وماء قليلي الكلفة . وهذا هو السبب كذلك في أن آلية السوق الحرة اللاشخصية تزيد سلطة القوى على حساب الضعيف وتترك الأخير بإحساس من الخيبة والمعجز لا يعوضه في الحقيقة الإحساس بالحرية والراحة لدى القوى . وليس هناك، في اعتقادي ، تعليق على استراتيجية الحرية التي يدعو لها مستر « ليبان » أشد قسوة من حقيقة أنها تجعل من المستحيل إدارياً ، في فترة حرب مثل أيامنا هذه ، القيام بأية محاولة حقيقية لتحقيق المساواة في التضحية .

بيد أن الدليل الحامض ضد « النظام البسيط من الحرية الطبيعية » على الأسس التي يركبها عليها مستر « ليبان » وآخرون ، دليل ، فيما أرى ، ذو شعبتين . فهو أولاً ينطوي على تقهقر تاريخي في الصور التنظيمية للصناعة يؤدي إلى عدم تحقيق هدفه ، من إعادة المنافسة « السليمة » ، كما حدث في قانون « شرمان » ، أو إلى مهاجمة المصالح القائمة وهو أمر ليست قوة الدولة في مركز يسمح لها بتأييده ، بالنظر إلى علاقة هذه المصالح بالحكومة في الديمقراطية الرأسمالية . ومن هذه الزاوية ، إن أي شخص يقدر عدم التناسب بين مجهود مستر « تيرمان آرنولد » ، مساعد النائب العام ، في تحطيم الاحتكارات في الولايات المتحدة والنتائج التي استطاع الحصول عليها حتى مع جيش كبير من الموظفين « الذي يبدو نموه لهذه المدرسة خطراً على الحرية » ، سيجد مثل هذا الشخص ، في اعتقادي ، ما يغريه على أن ينتهي إلى أنه كلما اكتشفت الحكومة وسائل لاستعادة المنافسة تجدد عبقرية المحامين ، بنفس السرعة ، طرقاً للتغلب على هذه الوسائل ، فالمشكلة أضخم من أن تواجهها قوة

حكومة تخضع للضغط السياسى العادى فى الديموقراطية الرأسمالية^(١) . ولا يقل عن ذلك أهمية أن نفهم أن سيادة المستهلك التى يكفلها لنا « المجتمع الفاضل » إذا لم يحمها تخطيط الدولة على أساس ديموقراطى ، فى الأمور ذات الأهمية الأساسية ، ستواجه فى الواقع تخطيطاً رأسمالياً يخلق ، فى كل من الإنتاج والاستهلاك ، وسائل لاستغلال المستهلك تقضى إلى حد كبير على كل فرصة لهذه السيادة عن طريق تكوين امبراطوريات خاصة تتحداها بصورة فعالة . وقد كتبت لجنة الموثقات فى سنة ١٩١٩ « إن الأمر الجدير بالملاحظة فيما يتعلق بالاندماجات والاتحادات البريطانية ليس قلة أو ضعفها بقدر ما هو عدم إظهارها لنفسها . فإنك لا تجد الكثير من المعروضات فى الواجهة ، ولكنك تجد مجموعة طيبة فى الداخل » — ويعد هذا التقرير أقل من الواقع فى تقديره للموقف إذاً طبق على فترة متأخرة عن ذلك بربع قرن . وإلى جانب نفوذها يجب أن نضيف القوة للزيادة لاتحادات تجارة التجزئة التى تمتد من حماية بائع للمياه الغازية فى الطريق إلى الدفاع عن مصالح أصحاب حوانيت دفن الموتى^(٢) ، وليس أقل جوانب هذا النمو مدعاة للاهتمام النظام السائد بين هذه الاتحادات الذى يتجهون إلى تسميته « مجموعة الأصول » وهو فى الواقع ، بعد تجريده من ثوب الألفاظ المنمقة الذى يصفونه عليه ، لا يخرج عادة عن كونه تنويعات جديدة لفكرة المثل القديم « الكلب لا يعض أخاه » .

(١) ومما يستحق الاهتمام منارئة وجهة نظر مستر « آرنولد » فى حدود ما يمكن تحقيقه فى هذا المجال قبل تعيينه مساعداً للنائب العام ، برأيه بعد تعيينه . أنظر مثلاً « الفن الشعبى للرأسمالية » (١٩٣٧) الفصل التاسع مع كتابه « مآزق الرأسمالية » (١٩٤٠)

(٢) أنظر مثلاً « اتحادات تجارة التجزئة » (١٩٤٢) لبروفسور « هرمان لينى » . ومما هو جدير بالملاحظة أن البروفسور « لينى » فى آخر فصل من كتابه ينتهى إلى رأى فى جانب قلب موقف القانون العام من الحرية ويقترح إنشاء إدارة حكومية جديدة بها « جهاز من الموظفين .. المدربين جيداً » للتعامل مع هذه الاتحادات .

بيد أن الجانب الآخر ليس أقل أهمية من ذلك . إن مجتمعا غير مخطط
يعنى مجتمعا بلا مساواة ، وقد لا يكون المجتمع الذى بلا مساواة مقسما
بلا عدل إلى فئات « ما تيوارنولد » الثلاث « البرابرة والأوغاد والسكان » .
ولكن مأساته هي أن اعتماده على « الطلب الفعال » بالمعنى الذى
يقصده الاقتصاديون ، يجعل « الاقتنائية » مبدأه البؤرى ، وتصبح جميع
نواحي الحياة الأخرى خاضعة لهذا المبدأ . وتأثير هذا المبدأ مكتوب بالدموع
على تاريخ التربية فى إنجلترا ، وكان له تأثير مئىء على مركز البحث العلمى
فى الحياة القومية ، وحد من قدرة الحكومة المركزية والسلطات المحلية على
القيام بواجبها فى دعم الفنون الجميلة والتمثيل وللعرفة والأدب . كما أنه ، إذا
جعل الرجل الذى نجح فى الاقتناء موضع الإعجاب الرئيسى ، لم يستطع أبداً
أن يجد مهرباً من الاعتقاد بأن الفقر ، بطريقة ما ، لا يعد مجرد دليل
على الفشل فقط بل وعلى الخطيئة أيضاً ، ونتيجة هذه النظرة أن الرجل
الفقر ما زال يعتبر ، خاصة عندما يكون متعطلاً ، فى مركز أدنى معنوياً من
الرجل الذى يعمل بانتظام ؛ وحتى عندما حلت ، بمقدم التأمين الاجتماعى
بمختلف صورته ، فكرة أن الإعانة حق للفرد محل الصدقة ، التى كانت
فى عهد « ديكنز » و « كارلايل » تعتبر إلى حد كبير وقاية مزعجة لا بد
منها للملكية ضد الثورة ، ظلت الفكرة الجديدة تحتفظ ، كما قال
« و . د . جريج » فى نقده « لإنجلترا الفتاة » بطابع « ميزان تمنح لشخص
أدنى ... وليست عدالة نحو مواطن »^(١) . فنحن ما زلنا نعيش فى ظل ذلك
التشاؤم البشع الذى بدا أن « مالتس » و « ريكاردو » جعلوا بواسطته فرض
نظام قاس على الفقراء جزءاً من قانون الطبيعة . ويعالج الأمر الآن بطريقة
أفضل لأنه تحول ، إلى حد كبير ، إلى مهنة ، بيد أن التفرقة بين الفقير الذى

(١) « وستمنستر ريفيو » عدد يونيه ١٨٤٥ . وأنا مدين بهذا الاستشهاد إلى الكتاب
العظيم « عالم ديكنز » (١٩٤١) لمؤلفه مستر « همفري هاوس » .

« يستحق » والفقير الذى « لا يستحق » ما زالت تكمن فى أساس كل إجراءاتنا العلاجية . وحيث أن « الاستحقاق » قالب أخلاقى ، فلعل هذا هو السبب فى أن مستر « أدجرتون » يعتقد أن « الترفيه الاجتماعى » أمر يجب عليه أن يفكر فيه بوصفه من رجال الكنيسة لا بوصفه صاحب عمل ، ومستر « أدجرتون » ليس وحده فى التفكير على هذا الأساس^(١) .

وهنا يكمن ، فى رأى ، الضعف النهائى للنظام الاجتماعى الذى آذن بالأفول . فهو قد بنى نفسه حول فكرة الاقتناء ، وخط من كرامة الطبيعة البشرية لدى الجماهير ، وعن طريق هذا الخط نفسه فصل بين الناجحين من رجاله والفاشلين بهواية من الخوف . ولم تعرف وسيلة لعبور هذه الهوة سوى الصدقة ، وكان حكامه دائماً يحسون فى قلق أن الصدقة التى يمكن أن تكون ، فى مجتمع عادل ، واحدة من أنبل الفضائل تحمل فى المجتمع الاقتنائى كل علام الفدية التى يدفعها الظلم للخوف . وبمجرد أن جعل هذا النظام القدرة على الاقتناء للمعيار العادى للنجاح ، فقد بذلك سيطرته الرئيسية على ذلك النظام من القيم الذى يمكن الدفاع عنه على أساس عقلى . ومثله الأعلى هو ، كما بين « فيبلن » بطريقة تدعو إلى الإعجاب^(٢) ، قدرة الناجحين على إثبات نجاحهم بالإسراف الزائد . ولأن القوة كانت ، أكثر من أى شىء آخر ، وظيفة من وظائف الملكية لم يكن فى النسيج الاجتماعى جانب استطاع أن ينجو من هذا التشبع الاقتصادى ، ولم يجرؤ أولئك الذين يسوسون أمور المجتمع على التجريب فى إمكانيات معتقد ينكر قاعدتهم البؤرية . فالخير ،

(١) أنظر مثلاً خطابات فى جريدة « التايمز » عدد أول أكتوبر سنة ١٩٤٢ أرسلها العميد « أنج » العميد السابق لكلية « سان بول » ومستر « س . ك . آلن » مدير « رودزهاوس » فى أكسفورد .

(٢) « نظرية الطبقة المترف » (١٩٠٤) .

من وجهة نظرهم ، يتكون من الأشياء للمادية للموسسة التي يمكن بيعها وشراؤها ، وواضح تماما أنها كلما كانت أكثر كلفة كان ما تحتويه من خير أكثر .

ولما كانت هذه الفلسفة قد وضعت في إطار من اقتصاد الندرة ، فهي لم تستطع ربط الناس ببعضهم البعض في وحدة الزمالة إلا بشرطين . فقد استطاعت ذلك في فترة توسعها ، حيث أنها جعلت أمل الجماهير في الحصول هم أيضا ، على نصيب في الرفاهة أملا واقعيًا . واستطاعت أن تفعله أيضا في فترات الأزمات ، ككارثة زلزال أو حرب مثلا ، عندما تجعل شدة الخطر المشترك الناس يجدون واقع بعضهم البعض في هدف يسمو فوق للمستوى العادي لقيمها ، لأن الناس تكتشف أن الخير الحقيقي لا يشتري ولا يباع ، قبل أي شيء آخر ، في تجربة مشتركة لهدف علوي .

بيد أن هناك ناحية نقص خطير في الحالة التي يتوفر فيها الشرط الأول . فالتمن الذي يدفع من أجل للنطق المتأصل في المجتمع الاقتناني نمن باهظ ، وهو أن حكامه يخططون الحرية فيحسبونها الإحساس بالأمن . فهم لا يضطهدون الجماهير طالما أحسوا بالأمن ، ولكنهم لا يحسون بالأمن إلا طالما ظلوا على ثقة من أن قوة الجيش والشرطة كافية لحماية امتيازاتهم من الهجوم ، وذلك بالتأكد ليس متيسرا إلا في النادر ولفترة قصيرة . أما في أوقات الأزمات فإن الإحساس بالزمالة لا يدوم إلا طالما بقي الخطر ، وعندما يزول الخطر تفصل هوة الخوف ، كما أثبتت الحرب الماضية ، بين الناس ثانيا . وقد يعود الإحساس بالأمن إلى الظهور ، كما حدث في سنة ١٧٩٤ بعد «تروميدور» وبعداً أيام يونيه في سنة ١٨٤٨ وبعده القضاء على «الكوميون» في ربيع سنة ١٨٧١ وبعده هزيمة الثورة الروسية في سنة ١٩٠٥ ، بيد أن مثل هذا الأمن تنقصه تماما القدرة على إشباع الحاجة الشديدة إلى المغامرة الخلاقة التي تعد شرطاً أساسياً لتوفير جو الحرية .

وما يقضى ، فى الواقع ، على الادعاء بأن المجتمع الفاضل يمكن أن يكون غير مخطط واقتنائى هو ، من زاوية ، إن مثل هذا المجتمع يتحول فى الحقيقة دائماً ، خلف صور الديموقراطية الرأسمالية ، إلى حكم قلة ، بينما أنه من زاوية أخرى ، يكون دائماً على عداء فى النهاية مع أى هدف يرمى إلى جعل القيم غير الملموسة ، مثل الخير والجمال والحقيقة ، مرغوباً فيها أكثر من الثراء المادى . ويثبت ذلك بالدليل التاريخى من أن كل من دافع عن هدف من هذا النوع عرض أمن المجتمع غير المخطط للخطر ، وهذا هو السبب فى أن معظم الحركات التى حاولت تحقيق مسيحية الكتب المقدسة أرغمت ، مثل الكويكرين الأول ، على النزول عند مطالب العالم الذى جاءت تغيره ، أو تحطمت ، مثل الفرنسيسكان الروحيين ، على صخرة القوة المادية .

وذلك لأننا لا نذكر أبداً بصورة كافية إلى أى مدى من الضعف بلغت سيطرة مجتمعتنا الاقتنائى على الجماهرة العظمى من أعضائه ، وإلى أى مدى بلغ عمق عدم الرضا تحت المظهر الرسمى من خضوع لعاداته . ومع ذلك فهذه هى الحقيقة التى علينا أن نتعلمها ثانية فى كل حقبة ثورية فى التاريخ . ومن الأهمية بمكان حاسم أن المرحلة الأولى من مثل هذه الحقبات دائماً مرحلة تسودها النشوة حتى ، فى بعض الأحيان ، عندما يعاد تأكيدها المثل الأعلى للإخاء . والدعوة الوحيدة التى تجلب معها دائماً إحساساً بالأمل هى الدعوة إلى أن كل الأشياء يجب أن توضع أسسها من جديد . ولا ريب فى أن هذا المذهب خطر . بيد أن الناس تحس بتحرر حقيقى فيما يبذلونه من مجهود لمواجهة أخطاره ، ويرجع بعض السبب فى ذلك إلى أن المغامرة هى فى ذاتها حرية ، وبعضه إلى أن التغلب على الخوف هو الاستكمال الحقيقى للذات . أما الأمن الذى يكفله نظامنا الحاضر للقلة ، بإضافته على الملكية قيمة دينية ، فىعنى بالنسبة للغالبية الساحقة من الناس رقابة كثيفة مع لحظات هروب قليلة وقتية . فهو يقضى على الجماهير بالعجز . لأنه يخشى أثر تطلمهم

إلى الاستكمال لأنه مقتنع بأن الاستجابة إلى هذا التطلع فيها نهاية أمنة .
ومع ذلك فليس مما يدعو إلى التعجب في الواقع أن المجتمع الذي يقضى على
أعضائه هكذا بعجز الشخصية لا ينجح في إثارة المواطنين التي يبنى منها النظام
صرح قدرته على البقاء .

ولنا أن نضيف ؛ بين قوسين ، إن هذا هو السبب في أن الثورة المضادة
استطاعت ، في مرحلتها الأولية ، أن تجتذب كثيرا من الناس الذين جاءت
لتقضى على مصالحهم بوصفهم طبقة . فقد منوا بخيبة أمل وبصدمة نفسية ،
بينما عرضت الثورة المضادة نفسها بوصفها مغامرة وخطرا وأملا . واستجابوا
إلى ندائها لأنها بدت تهيب مهربا من العجز الذي أحسوا بأنه قضى عليهم به
بواسطة ديموقراطية رأسمالية في سبيلها إلى الانهيار . وليس هناك من شك
في أن زعماء الثورة المضادة كانوا أنبياء كاذبين يبشرون بإنجيل مزور .
بيد أن الجماهير التي تحس بخيبة الأمل تأثرت ، عندما استمعت إليهم ، تأثرت
بحقيقة أنه كان إنجيلا أكثر مما تأثرت بحقيقة أنه كان مزورا .

وهنا ، فيما أرى ، يكمن الخطأ الجسيم لأولئك الذين يحاولون هزيمة
الثورة المضادة باسم أنظمتنا التقليدية ، فهم ينسون أن طابع أنظمتنا التقليدية
هو الذي أثار الثورة المضادة . وقد تتيح وحشية الهتلرية البربرية لهم قوة
تكفي للتغلب على التحدي . بيد أن الولاء الذي تثيره هذه القوة لن يدوم .
فهو ولاء غضب سلبى ، وليس ولاء الاقتناع الإيجابى . فالجماهير فى جميع
أنحاء العالم تدرك ، بصورة متزايدة ، نفاق العقيدة وفساد القيم ، التي
استطاعت الأنظمة التقليدية أن تفرضها . وهذا هو معنى روح عصرنا القلقة ،
وقد زادها تحالفها مع الثورة الروسية قوة . وقد يراود البعض الأمل بأن
الاتتصار على الهتلرية سيتيح للنظام القديم مهلة مؤقتة — وإن كان حتى ذلك
موضع شك . بيد أنه لاهيبة الاتتصار ولا إثارة المواطنين الدينية سيستطيعان
أن يكفلا لمدة طويلة استقرار العقيدة المتجددة لهذا النظام . فلا بد لمجتمع

المستقبل أن يعقد العزم على متابعة بحثه عن الحرية في إطار المساواة إذا أراد أن يتجنب مأساة حرب ثورية في الداخل . ولكي يحقق هذا الإطار ، عليه أن يبنى أسس ديموقراطية مخططة ، بينما لا يزال هناك وقت .

- ٣ -

ولا يتطلب الأمر مجهودا كبيرا لإثبات أن المجتمع المخطط الذي تفرضه قوة الدولة بعد أن يكون المجتمع قد تمزق بحمارة حرب أهلية ليس من المحتمل ، لفترة طويلة ، أن يسمح بحج الحرية حتى عندما يكون هدف التخطيط ، كما هو الحال في روسيا ، فائدة المجتمع ككل . فالعادة القديمة تظل باقية ، والشكوك التاريخية تحتفظ بشيء من قوتها ، وإذا كان « نابليون » قد استطاع من قبره أن يضع ابن أخيه على عرش فرنسا ، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن صانعي الاتحاد السوفيتي وجدوا من الصعوبة بمكان ، حتى لحظة نشوب الحرب ، أن يسمحوا بحق المعارضة . فحتى بعد خمسة وعشرين عاما ليس في روسيا سوى حزب واحد له حق الكيان القانوني . ولعله ليس مما يدعو إلى التعجب ، على ضوء العادات السياسية التقليدية للديموقراطية الرأسمالية ، أن ناقدى التخطيط يرون فيه نقيض الحرية .

ومع ذلك يقتضى الأمر منا عناية في تجنب بعض الأوهام الواضحة في الصورة . أن استنتاج تناقض بين الحرية والمجتمع المخطط لا يكون سليما إلا إذا أخذناه من تجربة بناء الاتحاد السوفيتي في وسط عالم معاد أثر هزيمة ساحقة وبعد أربع سنوات من الصراع الداخلى والتدخل الخارجى ، ومع شعب أغلبيته الساحقة من الأميين ليس لديه إلا قدر ضئيل من الدقة النظامية الشديدة في العمل التى تتطلبها تكنولوجية الآلة . كما أنه ليس استنتاجا سليما أيضا أن ننتهى إلى أن ما تنفق الطبقة الحاكمة على الاعتراف بأنه الحرية هو الطريقة السليمة الوحيدة التى نستطيع بواسطتها أن ننظر

إليها . والقول ، كما يقول ناقدو الديموقراطية المخططة ، بأن قراراتها النهائية هي بصورة بديهية قرارات دكتاتورية ، ومن ثم ، لا تتفق مع الحرية ، هو مجرد لون ماهر من المبارزة لا يصيب الهدف فيما يتعلق بأي من العوامل الحيوية في المشكلة . والإصرار ، كما يفعل الناقدون ، على أن الديموقراطية المخططة تعنى مجتمعا يزخر بالموظفين بصورة مبالغ فيها ، ومن ثم ، متشبع بجو بيروقراطي لا يتفق مع ما تتطلبه الحرية من أوضاع ، هو إما ضرب من الفوضوية التي تنظر ، كما قال عنها مستر « شو » مرة ، إلى رجل الشرطة باعتباره تحديا قائما للحرية الشخصية ، أو خطأ قام في تقرير ما فرض على الغالبية الساحقة من مجتمعا ، باستثناء نسبة ضئيلة ، من خضوع دائم لعادات رتيبة حكم بها عليهم . ومقارنة الفقر النسبي لأحد المحال التعاونية في موسكو أو طشقند في السلع الاستهلاكية بالكميات الكبيرة التي تزرع بها محال « فيفت آفينو » أو « بوند ستريت » ، هي بمثابة نسياننا أولا للبدائل الخطيرة التي كان على الاتحاد السوفيتي أن يختار من بينها - وكذلك عدم اعتراف منابا لجميل لما أخذناه نتيجة للاختيار الذي انتهى إليه - وثانياً ، نسياننا لأن الاختيار بين هذه الكميات الكبيرة من السلع ليس في الواقع متيسرا إلا لعدد قليل من الناس سواء في الولايات المتحدة أو في بريطانيا . والقول بأن التخطيط ، كما يقول ناقدوه ، يقضى على الفرصة العظيمة من العمل للتنوع الحر التي يتيحها نظامنا ، يبدو سخريه غريبة بالنسبة لعامل متقاعد من عمال المناجم في « سوث ويلز » مثلاً عندما يقارن الفرص التي أُتيحت له بتلك التي أتاحها المجتمع المخطط منذ سنة ١٩١٧ لكل رجل وامرأة من ذوى النشاط والخلق في روسيا ، ولا بد أن هذه للمقارنة تكون أشد وقعا في ظني ، على ابن فلاح مثل « تيموشنكو » ، عندما كان يفكر فيما كان يمكن أن يحدث له لو لم تنتصر « ثورة أكتوبر » .

بيد أن الشؤون الاقتصادية تنطوي ، كما يقال لنا^(١) ، على اتخاذ قرارات بين استثمارات مختلفة لوسائل نادرة ، ولا بد أن يكون هناك تقييد للحرية إذا تدخلت السلطة السياسية ، مع نبذنا للآلية اللاشخصية للسوق ومع الثمن للموضوعي باعتباره مقياسا للعرض والطلب ، في تحديد ما يصنع والثمن الذي يباع به . وهناك كما يصرون ، خطر ان آخرا . إذ يقال أن الرجال الذين يتصرفون في رأس مال ليس ملكهم ينقصهم الباعث على الكفاية والابتكار الذي يكفله دافع الربح ، أيا كانت نقائصه ؛ وهناك خطر من أن تستغل المجموعة الحاكمة مركزها في الحصول لنفسها على امتيازات لا تتناسب مع الوظيفة التي تقوم بها بل تتناسب مع القوة التي بأيديها ؛ وهناك خطر ، أبعد حتى من الخطرين السابقين ، من أن الضغط على سياسة المنتج قد يخل بتوازن الديمقراطية فيميل ميزانها ، ظلما ، ناحية الجماعة أو الجماعات التي تحتل مراكز مهمة استراتيجية .

والاعتراض الأول من هذه الاعتراضات يرفض مواجهة القضية البورية التي يثيرها . فالسلطة السياسية ليست ، في الواقع ، محايدة لآلية السوق ، بل إنها قد انحازت فعلا إلى الأشخاص الذين يستطيعون ، بالمعنى الاقتصادي ، أن يجعلوا طلبهم فعالا . والقواعد التي تضعها السلطة ، لا تهدف ، إلا في أوقات الأزمات ، إلى استغلال وسائل الندرة لتجعلها تسد حاجات اجتماعية ملحة ، بل إنها قد تدخلت فعلا ، كما هو الحال الآن ، قبل تحديد الاستعمال ، لضمان إرضاء الطلب الفعال كلما اعتقد أصحاب المشروعات أنهم يستطيعون تحقيق ربح من هذا الإرضاء . فالهدف الرئيسي للحكام في الدولة الديمقراطية الرأسمالية هو حماية أصحاب الملكية . ولمصلحة هؤلاء تكرر أساساً وسائل الندرة . وإذا كانت السلطة السياسية تتدخل ، كما في حالة التوزيع

(١) « ل . ك . روبرت » « طبيعة علم الاقتصاد ومفهومه » « ١٩٣٢ » ص ١٥

بالبطاقات إبان الحرب ، فليس في ذلك بالضرورة تقييد للحرية إلا إذا كنا نعرفها بأنها حق أصحاب الملكية في استعمال قوتهم الاقتصادية كما يشاءون .

وهناك على الاعتراض الثاني رد من النظريات ومن التجربة ، والواقع أن هذه الحجة التي أتى بها بروفيسور « فون ميزس »^(١) ثم ردها منذ ذلك الوقت مجموعة من تلاميذه بحماسة^(٢) ، قد ثبت أنها تقوم على وهم^(٣) ؛ ويستعمل الاقتصاد الاشتراكي للاتحاد السوفيتي أسلوبا في تحديد السعر بطريقة فعالة لا تقل فعالية عن الاقتصاد الرأسمالي في الولايات المتحدة أو بريطانيا^(٤) ، والنظرية التي تذهب إلى أن الملكية العامة وترك الإدارة في أيدي موظفين من ذوى الأجور ، لا بد أن تكون أدنى مستوى من نظام يقوم على الملكية الخاصة لرأس المال ، نظرية من الواضح أنها مزيج من نظرية خاصة في الطبيعية البشرية والدعاية التي يتطلبها المجتمع الاقتناني ليحمي نفسه من غزو مبدأ الملكية العامة . والحقيقة أنه من الواضح أن رجلا ممتازا يدير عمله الخاص خيرا مما يدير رجل أقل كفاءة مشروعا عاما ، بيد أن هذه ليست القضية . فالسؤال الحقيقي هو ما إذا كانت الخدمة العامة ستوفر ، في المجتمع المخطط ، باعثا إلى بذل المجهود مساويا في فعاليته للبائع الذي تثيره الخدمة من أجل الربح .

-
- (١) « الاشتراكية » تأليف « ل . فون ميزس » « ١٩٣٦ » ، وانظر « ف . فون هايك » في « اقتصاديات التخطيط » « ١٩٣٥ » .
- (٢) مثل مستر « ليهان » ، في الولايات المتحدة ، والأساتذة « روبنز » و « بلانت » و « هايك » في بريطانيا . وكذلك « و . ه . مت » في « الاقتصاديون والجمهور » « ١٩٣٦ » وهو أكثر تطرفا في التعبير عنها .
- (٣) « ا . لانج » و « ف . م . تيلور » في « النظرية الاقتصادية للاشتراكية » « ١٩٣٨ » .
- (٤) « م . ه . دوب » « الاقتصاد السياسي والرأسمالية » « ١٩٤٠ » ، ولاحظ قبول بروفيسور « بيجو » للتخطيط الاشتراكي في « الاشتراكية ضد الرأسمالية » « ١٩٣٧ » .

والجواب ، بطبيعة الحال ، أن الأمر يتوقف من ناحية على شخصية الرجال الذين يتعلق بهم الأمر ، ومن ناحية أخرى على المركز الذى يضافه المجتمع على رجال فى مثل هذا الوضع . وليس هناك ، تاريخيا ، ذرة من دليل يوحى بأن الناس يعملون ، إذا منحوا مكافأة معقولة ، فى الخدمة العامة بحماسة أقل من عملهم فى الخدمة الخاصة ، على فرض أن العمل يروق لهم وأن التقدير الاجتماعى الذى يضاف على كلا العاملين واحد . فإذا كان الرجل الذى يملك أكثر من غيره يحظى ، فى مجتمع معين ، بقدر أكبر من الاعتبار ، فإنه من المحتمل فى الغالب أن الطموحين القادرين من الرجال سيتجهون نحو أكثر الأعمال ربحا . وإذا كان الدفاع عن القوة والامتياز المرتبطين بالثروة مهمة ملحة بالنسبة للطبقة الحاكمة فى المجتمع ، كما هو الحال معنا ، فإن هذه الطبقة ستعمل بطبيعة الحال ، كل ما فى وسعها للتبديد بمبادئ العمل الاجتماعى التى تهدد قوتها وامتيازاتها . بل إنه لمن المعقول أن تتوقع أن يكون ، فى المجتمعات التى يقاس فيها الرجال بثرواتهم ويستطيعون أن يحصلوا على مكافآت أعلى فى الصناعات الخاصة منها فى الخدمة العامة ، مستوى الأداء فى الصناعات الخاصة أفضل منه فى الخدمة العامة حيث أنه من الأرجح أن الأولى ستحصل ، إذا تساوت الظروف ، على كفاءات أفضل . بيد أنه حيثما يكون معيار الحكم العام قائما على شيء آخر غير مجرد القدرة على اقتناء الثروة ، فإنه لا يدعم هذه الحجة ذرة من دليل جدى . وهنا ، على الأقل ، تعد تجربة الاتحاد السوفيتى دليلا حاسما .

وأن أى طبقة حاكمة قد تستغل مركزها فى الحصول على امتيازات تميزها عن بقية المواطنين خطر ، بطبيعة الحال ، قديم قدم التاريخ نفسه ؛ وليست هناك قوة لاتنطوى على خطر الفساد . وواضح أيضا أن جميع الأمم التى نجح فيها مبدأ الثورة المضادة استغل فيها الموظفون الذين ينظمون

التخطيط ، على الأقل باستثناءات نادرة ، فرصهم لتكوين ثروات خاصة ، ولدينا على ذلك دليل كاف . بيد أن هذا ليس من المجالات التي يستطيع فيها دعاة الرأسمالية أن يقفوا موقف المتعالي . فتاريخ الثروات الكبرى في الولايات المتحدة وكندا ، وأسلوب « المائتي عائلة » في فرنسا ، والمغامرون من أمثال « كروجر » في السويد و « جوان مارش » في أسبانيا ، سجل بشع لفساد المشرعين والموظفين لمصلحة الامتياز الثرى . ومنذ حوالى العهد الذى حدثت فيه حركة العرائضيين كان الفساد العلنى من هذا النوع نادر الحدوث فى الحكومة المركزية فى بريطانيا ، رغم أنه كان أكثر حدوثاً مما نريد أن نعترف به فى السلطات المحلية . ولكن حتى فى بريطانيا يجب ألا ننسى مغزى « قوائم الشرف » بوصفها المصدر الرئيسى الذى استمدت منه الأحزاب السياسية القديمة عونها المالى ، وليس الجزء من سياستها الذى تأثر بطابع هذا المصدر جزءاً بسيطاً .

وأنه على الأقل لما يشجع أنه فى تاريخ الاتحاد السوفيتى حتى الآن لم يكن هذا النوع من الفساد نادراً فحسب وأنه عوقب بلا رحمة عند اكتشافه ، بل وأنه كلما ارتفعنا فى سلم موظفيها وجدنا مستوى الحياة الذى يرضيهم أكثر تقشفاً . فطابع بساطة « لينين » كان له وقع عميق الجذور فى عادات النظام ، وبصفة عامة لنا أن نقول إنه أياً كانت صور الفساد الذى يتبعه الاستعمال المخطط للقوة ، فإن مما يشرف النظام السوفيتى أنه ظل بعيداً ، بصورة تدعو إلى الإعجاب ، عن هذه الصورة من صور الفساد خاصة إذا قارناه بالمجتمعات الرأسمالية .

ويبدو لى ادعاء الناقد من أن الديمقراطية المخططة تكفل لمصلحة المنتج القوى أفضلية على مصلحة المنتج الأضعف ، عن طريق استغلاله لكل من قوته السياسية والاقتصادية ، ادعاء غير حقيقى — فهو شبح لإدخال الرعب فى قلوب الأطفال أكثر منه حجة تقوم على أساس متين

من التجربة التاريخية . لأنه ، أولا ، دعنا نذكر أنه ما من شيء أندر في تاريخ الدولة الحديثة من محاولة يتضامن فيها موظفوها ، الإداريون أو الصناعيون ، لاستغلال مركزهم ، والظروف الاقتصادية لموظفي الجهازين الحكوميين في بريطانيا وأمريكا دليل على ذلك . ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على الشرطة ، فحينما وقع منهم إضراب ، كما حدث في بوسطن سنة ١٩١٩ ، كان نتاج سنوات عديدة من المظالم أصرت الحكومة باستمرار على إهمال علاجها ، ولو كان أولئك الذين عالجوا إضراب بوسطن ، ومثله الإضراب الذي حدث في بريطانيا في نفس العام ، يتسمون بشيء من الحكمة لما كان هناك ما يدعو للشك في وقوع الإضراب . ومن الأهمية بمكان كبير أنه حينما تدخلت قوات الدولة للمسلحة في السياسة ، باستثناء حالة الثورة الفعلية — ويكون ذلك بعد هزيمة عسكرية ، مثل ما حدث في ليننجراد سنة ١٩١٧ وفي كييل سنة ١٩١٨ — جاء الدافع للتدخل من جانب طبقة الضباط ، كما حدث في ثورة ألستر في سنة ١٩١٤ والتطورات الفاشية اللاحقة ، وليس من جانب عامة الجنود ؛ وحتى عندئذ كانت للمصلحة التي يقصد التدخل تحقيقها عامة في طابعها وليست خاصة برفاهم الاقتصادية بوصفهم فئة منفصلة .

والموقف الأكثر تكرارا في تجربة الديمقراطيات الرأسمالية هو عندما تحاول جماعة أن تحصل على حماية خاصة من الحكومة ، فوقف الفلاحين في إنجلترا من « قانون إبادة الجرذان » (Derating act) سنة ١٩٢٩ ، وموقف العمال في أمريكا في فترة ما بعد الحرب من قوانين الهجرة ، أمثلة لهذا الضرب من العمل . ولكن من الأهمية أن نتذكر عند أي دراسة لهذه التجربة أن ما استطاع الحصول على حماية خاصة لم تكن قوة الأعداء ولكن قدرة الجماعة التي تتعلق بها الأمر على مساعدة الأحزاب السياسية ، أو معاكستها ، في تحقيقها لأهداف أبعد من تلك التي تسعى إليها الجماعة .

وحساسية المحافظين البريطانيين نحو المصالح الزراعية متصلة اتصالاً وثيقاً بالعلاقة العامة بين حزب المحافظين وطبقة ملاك الأراضي، وهي العلاقة التي تمكنه إلى حد كبير من السيطرة على الدوائر الانتخابية في الريف في بريطانيا. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت النقابات الأمريكية بعد الحرب تستطيع تحقيق تلك القيود الحاسمة على الهجرة من أوروبا التي حصلوا عليها لو لم تتفق مطالبها، مع، أولاً، الرغبة العامة في الانعزال عن أوروبا، وثانياً، مع الريبة في أن المهاجر الأوروبي يحمل معه عدوى ثورية: وهو ما كانت الولايات المتحدة تنظر إليه في ذلك الوقت بهيستريا يرجع السبب الأول فيها إلى الثورة الروسية. والحماية الخاصة التي تحصل عليها مصلحة خاصة ما علامة على جو الرأي العام بحيث أن الحكومة التي تمنح هذه الحماية تعتقد أن هناك قبولاً لها. وقد استطاع ذلك العدد الصغير جداً من البنوك في بريطانيا أن يوقف نمو النظام المصرفي للمجالس البلدية في هذه البلاد، لا على أساس المبدأ — فهو قد سلم به من جيل مضى منذ النجاح الباهر الذي أحرزه بنك برمنجهام — ولكن لأن رجال الأعمال أحسوا بأن أي توسع في امتداد النظام المصرفي في البلديات قد يكون أساساً لتحقيق مالا يمكن مقاومته في نهاية الأمر وهو إغراء النظام الاشتراكي في الائتمان عموماً. وكل بحث في صناعة الفحم البريطانية منذ سنة ١٩١٩ كشف عن المضیعة وعدم الكفاية وسوء النية المتفشية في النظام الحاضر للملكية الخاصة؛ ولكن، حتى في وقت الحرب، أعترض على التأمين لأن مصالح تجاوزت بكثير صناعة الفحم تعتقد أنه ما من فوائد تجني من التأمين أيا كانت تعوض الخسارة التي يمثلها دق هذا الإسفين في نظام الملكية الخاصة. والتشريعات البعيدة المدى التي فرضها الرئيس «روزفلت» على الكونجرس في فترة «الصفقة الجديدة» لم تكن نتيجة مباشرة لقوة العمل في السياسة الأمريكية — وإن كانت هذه بطبيعة الحال عاملاً

هاما — بقدر ما كانت عقوبة أنزلها الرجل الصغير في أمريكا لاعتقاده أن الزعامة غير المنظمة للمشروعات الكبرى قد خذلت بشدة في « الأزمة الكبرى ». وكانت إجراءات مثل « قانون الضمانات والتبادل » والقانون الذي أنشأ « مشروع وادي تنسي » وقانون « فاجنر » هي الوقاية التي حاول بها الرجل الصغير أن يحمي نفسه من مخاطر العودة إلى « الفردية الشديدة ». وهناك ، بطبيعة الحال ، سبب خاص في أن التجربة الروسية لا تلقى إلا ضوءاً جزئياً على هذه المشكلة . فالقوة الأساسية ظلت باستمرار في يد الحزب البلشفي ، وعلى الرغم من أنه كان هناك نظام معقد من التشاور مع الرأي خارج الحزب ، خاصة في الشؤون الصناعية ، فإن القرارات كانت قرارات الحزب ولا سبيل إلى ردها بواسطة أي جهاز منظم . فقد استبقى التوازن بين المصالح على أساس ما يعتقد الحزب أنه ضروري ؛ ويدل تاريخ حملات التطهير في الحزب بوضوح على أنه لم يكن من السهل مطلقاً إحداث تأثير مضاد . بيد أنني لأرى سبباً يدعو إلى افتراض أن تجربة التخطيط في روسيا تبرر استنتاج أنها لا تتفق مع الحرية أو الديمقراطية ، فهي تثبت فقط أنه في الظروف الاستثنائية تماماً التي نمت في ظلها الثورة ما كانت الأهداف التي وضعها الحزب الشيوعي للخطة لتحقيق داخل إطار المعارضة التي يوفرها الحكم البرلماني في بريطانيا .

بيد أن هذا يؤدي إلى دراسة حدود المعارضة في المجتمع التي تعد ضرورية لفهم الحرية . لقد قال « ماركس » « إن الحرية هي إدراك الضرورة والاعتراف بها . فكل مجتمع يقوم على خطة من المسلمات يجب على أعضائه أن يتفقوا على احترام استمرار حياتها ، ولا تتيسر لهم الحرية إلا في حدود هذا الاحترام . فبريطانيا العظمى مثلاً ملكية دستورية ، ولا يمكن تصور حياتها إذا كانت نتيجة الانتخابات ، بين كل حين وآخر ، تحولها إلى جمهورية . وبنفس الطريقة ينطوي قبول الاقتصاد المخطط على

ضرورة التفكير في الحرية على أساس افتراض أن قرار التخطيط يجب أن يحترم في خطوطه العريضة . إذ أن علاقات الجماعة لا يمكن أن تسير بطريقة عقلية إذا ، مثلاً ، انتقلت ملكية « مشروع وادى تنسى » إلى أيد خاصة كلما استولى الحزب الجمهورى على الحكم ، ثم تعاد ثانية إلى الحكومة إذا انتصر الحزب الديموقراطى . فحق المعارضة فى أى مجتمع لا يكون فعالاً إلا طالما ظل يحترم المبادئ الأساسية للمجتمع . وأى تغيير فى هذه المبادئ لا يمكن أن يتم إلا بالرضا العام أو عندما لا تكون قوة معارضى التغيير كافية للمغامرة بمنعه بالقوة ، والتغيير المقصود هنا هو ذلك الذى يسمح باستمرار العملية الديموقراطية . وحيثما لا يكون هناك رضا عام ، أو كان المعارضون مستعدون للقتال فى سبيل منعه ، لا تكون الحرية ولا الديموقراطية فى متناول المجتمع .

وعلى هذا الأساس ترتب ، فيما أرى ، نتيجتان . الأولى أنه إذا أريد أن يكون الشروع فى التخطيط فى ديموقراطية رأسمالية متفقاً مع المحافظة على الحرية ، فلا بد أن يكون وراءه الرضا العام للمواطنين ، فالحرية لا تبقى إذا كان هناك محل للشك فيما إذا كان من المحتمل الرجوع فى قرار التخطيط بوصفه عنصراً جوهرياً فى حياته تبعاً لما قد تتمخض عنه النتيجة العارضة للانتخابات . إذ أن جوهر الحرية هو القدرة على ممارسة المبادأة المستمرة ، ولا يتيسر هذا الاستمرار فى المبادأة إذا لم يكن هناك اتفاق حول الأساسيات فى المجتمع . وحيثما لا يتوفر هذا الاتفاق تتشعب جميع العلاقات السياسية والاقتصادية بفكرة الاتجاه نحو الصراع المفتوح ، ويعنى هذا بالضرورة أن بعض أنواع المبادأة ستعرض حتماً للكبت . ونستطيع أن نرى ذلك بدون صعوبة فى فترات الحرب الخارجية ، ففيها يضع هدف النصر ، الذى له الأولوية على كل شئ آخر ، قيوداً ، تحددها بدقة إلى حد كبير خطورة الموقف ، على حدود المعارضة التى يسمح بها .

ويقودنى هذا إلى النتيجة الثانية . فعندما يقبل مجتمع ما قرار التخطيط فإنه بذلك يضع لنفسه هدفاً له الأولوية الأولى ويجب على جبهة المواطنين أن يعملوا وفق مبادئه العامة . وتصبح حريتهم وظيفه ضروراته، ويتحدد إطار المبادأة المسموح بها بما ينطوي عليه منطقته . وواضح أن التخطيط يعنى أولويات ، فيتخذ قرار بأن هذا الشيء أهم من ذلك وأن مصادر المجتمع يجب أن تستغل من أجل تحقيق هذا قبل استغلالها في تحقيق ذلك . وبمجرد أن توجد أولويات ، من الواضح مرة أخرى ، أن الحرية يكون لها مضمون مختلف عن مضمونها في مجتمع غير مخطط يتحدد فيه استعمال المصادر طبقاً لما يملكه العرض والطلب في السوق . فالمواطن الذي يملك رأس مال يستثمره ، مثلاً ، لن يكون عليه أن يختار بين سلامة أمواله إذا وضعها في سندات حكومية بربح بسيط وبين المخاطرة المغرية بوضعها في منجم فضة في جنوب أمريكا . فالسيطرة العامة على جهاز الإئتمان كله في المجتمع هي الأساس الضروري الذي يمكن أن تخطط عليه الأولويات ، ومن ثم فلا بد أن تحتفى حرية المستثمر بالمعنى الذي عرفتته الرأسمالية . وبنفس الطريقة أيضاً ستكون هناك مجالات للنشاط الاقتصادي ستحتكرها الملكية العامة في صورها المختلفة ، ولن يكون المواطن حراً في دخول أحد هذه المجالات سوى بوصفه خادماً للمشروع العام الذي يتولى هذا المجال . ومما لا جدوى منه ، بطبيعة الحال ، أن يتنبأ المرء بمدى امتداد المجالات العامة للنشاط في الحقل الاقتصادي ، وإن كان مفهوم التخطيط من أجل رفاهة الجماهير يجعل ، كما أشرت في الفصل السابق ، احتلال مجالات حيوية بذاتها أمراً جوهرياً .

وعلى هذا الأساس يكون التوافق بين التخطيط والحرية ، أول ما يكون ، مسألة متعلّقة بسيكولوجية السياسة . فالتخطيط يعنى ، كما قلت ، نقل ملكية المفاتيح الرئيسية للقوة الاقتصادية من الملكية الخاصة إلى الملكية عامة . كما يعنى أن الأشخاص الخاصين لا يعود في استطاعتهم استعمال هذه المفاتيح

في فتح أبواب تقود إلى مناطق امتياز . فهل يمكن عمل ذلك بالرضا العام .

وجوابي أنا هو ، بصراحة ، أني لا أعرف . إذ يتوقف إلى حد كبير على الوقت الذي تم فيه محاولته ، كما يتوقف ، إلى حد كبير أيضاً ، على الطريقة التي تم بها المحاولة . وقد حاولت أن أثبت في هذا الكتاب أنه إذا أريد القيام بالتغيير مع أكبر فرصة في النجاح ، فإن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات . وذهبت إلى أن الأمر كذلك لأن وقع الحرب قد خلق حالة مزاجية يشيع فيها على نطاق واسع الاستعداد لقبول تغييرات كبرى . بيد أني أشرت إلى أنه ليس من المحتمل مطلقاً ، بناء على جميع التجارب التاريخية ، أن تستمر هذه الحالة إلى ما بعد الحرب ، وإلى أنه ، بناء على ذلك يعد القيام بهذه المحاولة عندما تزول تلك الروح المتوثبة التي يثيرها الخطر الشديد بمثابة قوات الفرصة المناسبة للعمل . لأن الراحة من الجهاد ، مع النصر ، يجعل الناس تواقين مرة أخرى إلى رتبة الحياة التي أفلتهم التجربة عليها ، وإني لأشك في أن أية مصلحة قائمه كانت تستطيع ، في الفترة بين « دنكرك » و « معركة بريطانيا » ، أن تضع حقوقها فوق قرار يصدره مجلس وزراء الحرب بالتغيير على النطاق الذي دعوت إليه بوصفه وسيلة للسيطرة على المستقبل ، ولو أن أية مصلحة قائمة فعلت ذلك لاكتسح الرأي العام الغاضب معارضتها وألقى بها جانبا . ولكن كل شهر مضى منذ « معركة بريطانيا » منح المصالح التي تتعلق بها الأمر قوة متزايدة لمقاومة التغيير . وإذا تبعنا سياسة « مستر تشرشل » من رفضه لمناقشة أي « مسائل موضع خلاف » إبان الحرب حتى لا تتعرض ، كما يقول ، الوحدة القومية لما يزعزعها إلى نهايتها المنطقية ، فإنني أتوقع أن السيكولوجية الطبيعية لأولئك الذين يحتلون المجالات التي يجب أن تنقل إلى الملكية العامة ستجعلهم يقولون أنه إذا كان هذه التضحية العظمى غير ضرورية عندما كان الكيان القومي

فى خطر ، فإن ضرورتها تكون أقل بكثير بعد أن تم التغلب على خطر
الهلترية . وفى مثل هذا الموقف لابد أن يكون ما تتعرض له المصالح القائمة
من إغراء بالدفاع عن النظام الاجتماعى الحاضر ، فى نظرى ، إغراء كبير ، وليس
هناك أى ضمان لعدم استسلامهم لهذا الإغراء .

ومن وجهة النظر هذه ، يتوقف الكثير على عدد من العوامل لكل منها
نفوذ يتجاوز فى الوقت الحاضر ، حدود إمكانياتنا فى التقدير . فوقف أمريكا ،
بما سيكون لها من سلطة هائلة فى عالم ما بعد الحرب وطريقة هزيمة المحور
وما تنطوى عليه من مقدار الانفعالات الثورية التى ستنتقل من عقالها
فى أوروبا وآسيا والقوة الحربية والاقتصادية لروسيا عند نهاية الحرب ودرجة
استعمال حكامها لهذه القوة فى تأييد الانفعالات الثورية ، ووقع كل هذه
العوامل على حزب العمال فى بريطانيا وتلك المشكلة ، التى ما زالت خافية علينا
إلا بوصفها مشكلة ، وهى ما إذا كان هذا الحزب قد أدرك أن قوته على مواجهة
للمشاكل الرئيسية فيما بعد الحرب ، بدون مجتمع مخطط ، ستكون ضئيلة إلى حد أنه
قد يفقد سرعة سيطرته على ناخبين لا يستطيع إرضاءهم ، أقول إنها جميعا
عوامل ليس فى مقدورنا أن نقدرها فى الوقت الحاضر . وكل ما أستطيعه
هو أن أسجل اقتناعى بأنه ، بالنظر إلى القوى التى تعبر عنها هذه الحرب ،
لأنها نتيجة لهذه القوى بقدر ما هى سبب لها ، إذا فشلنا فى وضع أسس
الثورة بالرضا قبل الهدنة سننتقل بسرعة إلى وضع لن يستطيع الناس فيه
الاتفاق حول أساليب التغيير الاجتماعى لأن أهدافهم الكبرى فى الحياة
لن تكون مشتركة . وفى هذه الحالة لن يكون فى الاستطاعة إعادة تنظيم
مبادئنا الأساسية بالوسائل السلمية ، عندئذ لن يتم الترتيب النهائى للقوى
بواسطة المناقشة ، بل بالعنف . وكل السوابق للماضية تجعل من الواضح
بما لا يجعل مجالا للجدل أن هذه النتيجة ، أيا كان الجانب المنتصر ، تعنى
نهاية الحرية والديموقراطية لفترة ما . إن الجمهورية الأسبانية وحدها ،

فى العصور الحديثة ، هى التى وضعت ثقها فى نوايا أعدائها الطيبة . وليس فى تجربتها ما يشجع أولئك الذين سيحددون طابع حقبة ما بعد الحرب .

لقد طرحت المشكلة على ضوء الظروف فى بريطانيا ، لأن هذه هى الظروف التى أعرفها أكثر من غيرها . وهى أيضا الوضع الذى تهيء فيه العلاقات للماضية للقوة الاجتماعية خير فرصة فى تناول اليد لبناء ديموقراطية مخططة بالرضا . وقد قلت إن الأساليب ، مثل عامل الزمن ، من الأهمية بمكان . وهى تتطلب بعض التفكير العام بسبب الضوء الذى تلقىه عليها التجربة الروسية . وألاحظ ، من مطلع الأمر ، أن حقيقة ضرورة إخضاع حقوق الملكية ، إلى حد ما ، للهدف الأسمى وهو النصر لا تؤدي ، بالنسبة للغالبية العظمى من مواطنينا ، إلى إحساسنا بأى إخفاق شخصى بوصفنا مواطنين . ونحن نحاول الزيادة من قيود التموين لا الإقلال منها . ومحاولة التهرب من الالتزامات التى ترى الحكومة وجوب فرضها قليلة نسبيا . وأعتقد أنى أتحدث بلسان معظم الإنجليز عندما أقول أن الحرب تحمل معها إحساسا بتحقيق الذات بقدر ما تمكننا من القيام بخدمات ذات مغزى . وأكثر من ذلك : إنى أعتقد أن عددا أكبر من الرجال والنساء وجد ، فى هذه السنوات العصبية ، إحساسا أصيلا بالتححرر فى تحقيق الذات مما كان عليه الحال فى سنوات الشك بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ . وقد اكتشفت الأمة ككل أنها أكثر ما تكون حرية كلما زاد ارتباطها بأداء واجبات لو أنها فرضت عليها منذ خمس سنوات لقاومتها بشدة على أساس أنها تدخل لا مبرر له فى الحريات . والحرب شىء كره ومنفر وحشى وقاس ، ومع أنها كل ذلك ، فهى إذا كانت وسيلة لتحقيق غاية عظمى ، فإن الخدمة فيها ، إذا نظر فى الضوء الصحيح ، تحتل معها كرامة ونشوة .

فما هو السر الذى يخفى وراء هذه المفارقة ؟ إنه يكمن ، فى رأى ،

في حقيقة أن المواطنين الذين يشتركون في تحقيق هدف عظيم اتفقوا عليه ، يجدون في خدمته حرية تجعل الحق والواجب مصطلحان متبادلان . ووجود هذا الهدف العظيم بوصفه الغرض الاجتماعي الأسمى يجعل في الإمكان وضع نظام للأولويات يحدد إطار العمل الفردي ، ويوقف العمل بآلية السوق ، ويحل محله بداية ، على الأقل ، للمجتمع المخطط . ومن الأهمية بالمكان الأول أن نطاق الأولويات الذي اضطررنا إلى وضعه ليُجعل تحقيق ذلك الهدف ممكنا ظهرت له نتائج تبدو ، في مسائل مثل الطعام والكساء ، أقل تحكما مما ينتج عن السوق الذي لا تحكم فيه لعالم « حرية التعامل » . وواضح بطبيعة الحال أن التخطيط غير كامل . وواضح أنه يواجه احتكاكا ، وخاصة الاحتكاك الذي ورثه عن العادات السيكلوجية لعالم ما قبل الحرب ، والذي يجعله تخطيطا جزئيا مليئا بالفجوات وينقصه الشمول . بيد أني أعتقد أن مما له صلة وثيقة بالموضوع تأكيده حقيقة أن قرار الحكومة ، عندما يحدث نقص في سلعة ما ، بأن عامل « الشخصية » هو الذي يعطى الحق في الحصول عليها وليس مجرد المبدأ الاقتصادي الخاص بالطلب الفعال ، قد أدى بلا جدال إلى فوائد اجتماعية .

ومقابلة بسيطة قد تؤكد وجهة نظري : إن وضع الأولويات وتنفيذها انطوى على عنصر كبير من التخطيط في حياتنا ، وقد أدى هذا بدوره إلى التقليل من الاختلافات بين الأنصبة الفردية في الرفاهة المشتركة . فكأننا ننتقل من نظام يتحدد فيه عدد الأصوات التي نستطيع أن ندلي بها على أساس دخلنا ، إلى نظام تتقارب فيه نهايتا السلم إلى حد كبير جداً ، وإن كانت للمسافة بينهما لا تزال واسعة تماماً . وقد أدركنا أن حرية الاختيار لدى المستهلك تعرقل الهدف الذي له الأولوية في نظرنا ، ومن ثم حددنا منطقة لا تعمل هذه الحرية فيها . ولست أعتقد أن عنصر المساواة الذي فرضته قوة الدولة أحس الناس على نطاق واسع بأن فيه أي تقييد جدي للحرية .

وإذا وضعنا القضية في إطار الأسس العامة نجد أن هناك ثلاث نواح ليست فيها أية علاقة ضرورية بين السوق الحرة ، كما يدعو إليه ناقدو الديمقراطية المخططة ، وبين خير المجتمع . فالخطوة الأولى في السوق الحرة يخطوها المنتج ، واختيار المستهلك لا يؤثر إلا في البدائل التي أمانه. ولا تعتبر هذه الخطوة ناجحة إلا على أساس من معيار تجارى فقط . فالعامل في إحدى قرى للناجم في « ويلز الجنوبية » لم يبد رأيه ، إلى أن بدأت برامج الإسكان التي تتولاها السلطة البلدية ، في نوع المنزل الذي يريده ، بل كان عليه أن يختار بين منزل وآخر نعتقد الآن أنه ما كان يجب بناء أى منهما مطلقاً . أو قد تكون للمستهلك فرصة للاختيار بين سلع ، مثل أنواع الدواء للعباءة ، ما كان ليشتري معظمها لو أنه حصل على رأى إحصائى فيها . والمخاوف التي تحيط بالأب الذي يعتقد أنه يشتري لأولاده تقدماً اجتماعياً عندما يرسلهم إلى ذلك النوع من المدارس الخاصة الذي يعمل فيه مستر « ليويشام » مساعداً للناظر بدلاً من إرسالهم إلى مدرسة المجلس البلدى حيث يختلطون بصبيان وبنات من أبناء « العوام » ، هي مخاوف في حاجة إلى رأى خبير أكثر منه دراية بالأمر .

وحتى ناقدو الديمقراطية المخططة يعترفون بأن هناك خدمات يجب على المجتمع كوحدة أن يتولاها ، بصرف النظر عن السوق الحرة . والصحة العامة والتربية ومنع الجريمة والوقاية ضد الحريق كلها أمثلة واضحة . ولا شك في أنه قد تكون هناك خلافات ، فيما يتعلق بالمكان والزمان ، حول مدى هذه الخدمات . فالتعليم الثانوى المجانى يبدو طبيعياً بالنسبة لمعظمنا في سنة ١٩٤٢ ، بينما لم يكن يبدو كذلك منذ أربعين عاماً مضت . وكل مدينة في إنجلترا ترى في وجود مكتبة عامة خدمة اجتماعية لاغنى عنها ، بيد أنه ما زالت هناك مناطق ريفية تعتبر فيها مضيعة لاداعى لها لنقود دافعى الضرائب . زد إلى ذلك أنه من الواضح أن هذه الفصيلة تضم فئة يعد الفرد مجبراً

فيها، مراعاة للصالح العام، على إخضاع تصرفاته ذات الطابع الاقتصادي لقواعد معينة ، فعليه مثلاً أن يحصل على موافقة السلطات المحلية على مشروع منزله قبل بنائه وعليه أن يزود سيارته بكاتم للصوت .

والنوع الثالث من الحالات ذو طابع مختلف . فهو متصل بتلك السلع التي يؤدي مجرد تعدد الأصناف للمعرضة منها إلى ارتفاع في سعرها عما يكون لو خضعت هذه السلع لقدر أكبر من التنميط . والافتراض هنا بأن اختيار المستهلك هو الذي يملئ هذا التعدد يتضمن استهداف أقصى حد من الإشباع دون اعتبار « للتلف والضياع » الذي كثيراً ما يترتب على ذلك . وكثيراً ما يكون هذا التعدد في الصنف مجرد استجابة غير ضرورية لما يسميه فييلين « الاستهلاك للتلاف » . وهناك مثل طيب لما أعنيه في قائمة الطعام الذي يقدم لمسافر الدرجة الأولى في وقت السلم على السفن عبر الأطلنطي . وهذا الاختيار بين ألوان متعددة من الطعام قد يكون بالنسبة لمستر « ليبيان » نوعاً من الحرية قد تقضى عليه قائمة أكثر تحديداً . والواقع أن تعدد ألوان الطعام المقدمة لا يشبه في كثير أو قليل العادات العادية للمسافر . فهو مجرد دليل على مستوى معين من الكفايات يتطلبه مجتمع تعد فيه القدرة على التبذير دليلاً على نجاح المرء . وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع ، خاصة في تجارة الكفايات مثل صناعة أدوات التجميل ، حيث يؤدي التنميط إلى تحرير رأسمال منتج ، من ناحية ، ويوسع السوق بما يتيح من رخص ، من ناحية أخرى .

وبالاختصار ، ستكون سمة الديمقراطية المخططة إخضاع السوق لهدف أو نظام من القيم متفق عليه بين أعضاء المجتمع . ولكن لأن الأمر يتعلق بتخطيط ديمقراطية ، يتحدد الهدف أو نظام القيم بواسطة رجال ونساء بوصفهم مواطنين وليس باعتبارهم حزماً من المطلب « الفعال » ، بالمعنى الاقتصادي . ويتوقف مدى قابلية الطابع الديمقراطي لنظام مخطط للشيوع بين أعضائه

ومنحهم الإحساس بالحرية التي نستطيع أن نقول عنها بدقة تاريخية — في نظرة شاملة — إن أقلية فقط من الناس هي التي استطاعت التمتع بها بصورة مستمرة ، أقول سيتوقف ذلك إلى حد كبير على الطريقة التي ينشأ بها التخطيط ، والوسيلة التي سيكون في وسعه أن يحصل بها على التعاون الكامل من جميع طبقات المواطنين في تطبيقه .

فمن الواضح تماماً أن التخطيط إذا لم يبن على الرضا ، وحتى إذا ولد نظام مخطط ما ثم عاش في ظل تهديد من الداخل ، سواء مباشر مثل تهديد الهتلرية لجمهورية « فيمار » ، أو أكثر مراوغة مثل التخريب المستمر من جانب المصالح القائمة التي ظلت تحوم كالشبح فوق سياسة «الصفقة الجديدة» في أمريكا منذ أن انقضى «شهر العسل» الأول ، فإن احتمال ظهوره إلى حيز الوجود ، باعتباره تخطيطاً ديموقراطياً ، ضعيف وقد يكون معدوماً . فليس هناك حكومة تسمح بتحد ، علني أو سري ، للأمر الذي تضع وراءه السلطة الأساسية لقوة الدولة ، وإذا سمحت بذلك فإن الأدلة التاريخية كثيرة على أنها لن تبقى طويلاً في الحكم . والأشخاص المسؤولون عن القرارات الاجتماعية النهائية لن يتسارعوا مع النقد الموجه إلى هذه القرارات إلا طالما كان النقد لا يهددون بصورة جدية القيم المتفق عليها التي على أساسها اتخذ القرار . وهذا ، بصراحة ، هو السبب في أنه سمح حتى الآن بوجود الأحزاب الاشتراكية في الديموقراطيات الرأسمالية . فالمعركة التي خاضتها هذه الأحزاب ، بوصفها شيئاً مختلفاً عن الأفكار التي عملت على نشرها ، كانت معركة في سبيل قدر معين من الإصلاح الاجتماعي الذي كان خصومهم يستطيعون ، في الواقع ، قبوله دون أن يحسوا بأن المبدأ الجوهرى ، الذي وجدوا ليدافعوا عن بقاءه ، معرض للخطر . وبمجرد وجود ذلك الإحساس ، كما حدث في السنوات الأخيرة للجمهورية الثالثة في فرنسا ، تنهار بسرعة القدرة على قبول الغرض من وجود الأحزاب الاشتراكية ، وتعرض هذه القدرة إلى انهيار سريع

أيضاً في فترات الذعر مثل شهور « الهيستريا الحمراء » في الولايات المتحدة سنة ١٩١٩ .

وليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن حكماً يقوم على مبدأ التخطيط سيختلف ، في هذا المجال ، عن حكم مرتبط ، بصفة عامة ، بمبدأ حرية التعامل . ومن الناحية الأخرى لأرى دليلاً على الافتراض بأن الانتقال من الديمقراطية الرأسمالية إلى الديمقراطية المخططة ينطوي على أى فقدان مؤقت أو دائم للحرية . بيد أن الدفاع عن هذا الرأي يتطلب تحليلاً دقيقاً لمضمون الحرية . لقد أشرت قبل ذلك إلى قول « ماركس » من أن الحرية هي إدراك الضرورة والاعتراف بها . فليس هناك جدوى من البكاء على القمر إلا إذا كنا نعيش في القمر . فهناك حقائق في العالم حولنا لا بد لنا من تكييف تفكيرنا لتأجيلها الحتمية ، مثل الموت والحاجة إلى التجربة ، التي كثيراً ما تكافئنا غالباً ، والتي تضفي على الشخصية البشرية طابعها الفريد . وجوهر الحرية ، مع التسليم بإطار الضرورة الذي كان لا بد لكل منا أن يكتشفها داخله ، يوجد ، على ما أعتقد ، فيما أسميته الإحساس بالمبادأة المستمرة ، أى الإقتران بأن كلا منا يستطيع ، حتى عندما يكون ذلك ضمن هدف اجتماعي يسمو على أغراضنا الخاصة ، الإسهام مع ذلك في تحديد هذا الهدف بتأكيد نصيبنا فيه . وبالاختصار ، إن الحرية هي معرفة أن كلا منا يعتبر غاية بقدر ما يعتبر وسيلة ، وأن المجتمع فيه متسع يمنحنا قدرة على اختيار التجربة التي نريدها لأنفسنا . بحيث أن حريتنا تأتي من إحساس بآفاق متسعة في وسعنا أن نرتادها وبفرص متاحة نجد فيها مغزى لأنفسنا . ويكون الإنسان حراً في المجتمع عندما تمنحه أنظمته تلك الحالة للزاجية من أمل خلاق يدفعه إلى تحقيق ما يجد فيه مغزى لذاته ونشوة .

وهذا ، فيما أرى ، هو التفسير لوجود حرية حقيقية ، بالمعنى الذي أعطيته لهذا المصطلح ، في الاتحاد السوفيتي رغم القيود التي أحس حكامه

بأنهم مضطرون إلى فرضها . فإذا كان العامل الروسى لا يستطيع توجيه النقد إلى « ستالين » كما يستطيع العامل البريطانى أن يفعل مع مستر « تشرشل » أو الرئيس « روزفلت » ، فإنه يستطيع نقد رئيس العمال أو المدير فى مصنعه بطريقة ليست متيسرة بسهولة للعامل البريطانى . وإذا كانت موارده محدودة ومسكنه فقيراً فإن مستقبله لا يتأثر بمولده ولا يراوده الخوف من البطالة أو الشيخوخة . وصحته موضع اهتمام الحكومة ، وخير أطفاله واجب الدولة الأول ، وقوة عمله التى يضعها فى خدمة المجتمع تضفى عليه هيبة لأنها لم تعد سلعة ، بالمعنى الرأسمالى ، تباع وتشتري . وأحس ، مدى جيل ، بنشوة المغامرة الكبرى ، وبالإحساس الذى ينتاب معظمنا عندما نشعر بأننا جزء من تجربة تاريخية زاخرة بالمستقبل . وما ينطبق على العامل ينطبق على المرأة أكثر . فالدكتاتورية الشيوعية قد تخطط نمو فردية المواطن ، وقد تنزل أفسى عقاب بأولئك الذين يحاولون الهرب من القواعد الأساسية للخطة . ولكن ما حققته الدكتاتورية الشيوعية فى الواقع للملايين من إحساس بالقدرة على النمو يبدو لى فوق كل مناقشة جدية . وهذا الإحساس بالقدرة على النمو الذى يمكن حائزه من تأكيد شخصيته ، أو شخصيتها ، هو سر الحرية الحقيقى .

وهنا من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن تبنى أى مجتمع للنظام المخطط إنما يقوم على الملكية المشتركة فى وسائل الإنتاج . وإذا كان هدف النظام كما هو فى روسيا ، هو استهلاك المجموع ، وإذا نظر إلى ذلك على ضوء الأمن الاقتصادى للجميع وليس لطبقة صغيرة من اللالك ، كما هو الحال فى الديمقراطىة الرأسمالية ، حيث لا يحد من امتيازاتها سوى فكرة إنسانية قلما تكون منتشرة ، وقدرة الديمقراطىة على انتزاع تنازلات من هذه الطبقة بوصفها ثمنًا لسلامتها ، من ناحية أخرى ، فإن هذا الهدف لا بد أن يؤدي إلى تقييم انتقالى شامل لاقيم يفتح آفاقاً فردية وتنظيمية جديدة لفكرة الحرية .

ولأنها آفاق جديدة، يجب علينا أن نكون حذرين في تحليلها على ضوء الفروض الأولية التي بنيت على أساسها وألا نفترض أن أثرها هو إنكار الحرية .

ولعل أبسط تصوير لهذا التقييم الانتقالي يبدو في الاختلاف الواسع بين وظائف النقابة في مجتمع مخطط من هذا النوع وبين الأساليب النقابية في الديمقراطيات الرأسمالية التي نعرفها . إن النقابات البريطانية والأمريكية الكبرى تعمل على حماية مصالح أعضائها بأساليب يكيفها طابع الملكية الخاصة في المجتمع غير المخطط الذي فيه دافع الربح لدى صاحب الملكية هو الباعث الرئيسي على الإنتاج . والنتيجة ، هي ، أولاً : أنه ما من نقابة تستطيع التفكير في آثار التحسينات التي تحصل عليها لأعضائها ، في الأجور أو في ساعات العمل ، على الوضع العام للأجور في المجتمع أو على المستوى العام للاستهلاك . والنقابة التي تهتم عامدة ، مثل « عمال الثياب المتحدون » في أمريكا ، بكفاية العمال في الصناعة المتصلة بها ، نادرة الوجود . فالأمر ، بوجه عام ، يتطلب التفكير في اعتبارات اجتماعية تسمو على العلاقة الاقتصادية بين صاحب العمل والعامل حتى تهتم النقابة بتقديم أعضائها في كفايتهم أو إنتاجهم . فالنقابة الأمريكية أو البريطانية يكاد ينحصر اهتمامها كلية تقريباً في ، أولاً ، تأمين العامل على عمله ، وثانياً ، أن تحصل له على أكبر قدر ممكن من الفوائد المادية من تأديته له ، بينما صاحب العمل ، في نفس الوقت ، يهتم أساساً بالحصول على ذلك القدر من العمل الذي يستطيع استخدامه فيما يعود عليه بربح ، وثانياً ألا يتنازل لعماله إلا عن ذلك القدر من الفوائد المادية الذي يضطر إلى السماح به ، بالنظر إلى قوتهم المنظمة ، ومماحه هذا في حدود قدرته على الاستمرار في الحصول على ربح . والسلاح الأخير في المساومة بين الطرفين هو الإضراب أو غلق المصنع ، وقد يترتب على مرارة هذا الصراع ، خاصة في الولايات المتحدة ، في كثير من الأحوال تهديد للسلام الاجتماعي يرغم الدولة على التدخل . وفي نهاية المطاف ، لما كان هدف قوة الدولة في الديمقراطية الرأسمالية هو المحافظة على الملكية الخاصة ، أي

حصول الطبقة المالكة على ربح ، فإنه قلما يأخذ هذا التدخل صورة المساعدة المنظمة للنقابات . وعلى النقيض من ذلك ، إن أسس التفكير ذاتها لدى أولئك الذين يشرفون على استعمال قوة الدولة ، تشير إلى الاتجاه المضاد .

والآن ، أنا لأظن أنه يمكن إنكار أن الفوائد التي حصلت عليها النقابة لأعضائها في بريطانيا وأمريكا كانت عظيمة وذات أهمية اجتماعية حيوية . بيد أنني لأظن أنه يمكن إنكار ، أيضاً ، أن هذه الفوائد لا تتناسب مع الأهمية الاجتماعية لأية صناعة بذاتها في الاقتصاد القومي ، أو مع ما يؤديه أي عضو فرد في نقابة ما من عمل . فنظامنا الاقتصادي يجعل عملية المساومة الاجتماعية لأمفر منها ، ولكن مصلحة المجتمع في نتائجها غير مباشرة أكثر منها مباشرة . وقوة الدولة التي اتخذت منذ سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٩ موقف التراخي وعدم اللبالة وهي تراقب مئات الألوف من العمال المهرة في صناعات مثل التعدين وبناء السفن والصناعات الهندسية يفقدون مهارتهم بما يعلوها من صدام بسبب التعطل ، أو وهم يحاولون تغيير مهنة معدن في أحد مناجم ويلز إلى عمل مسائي في أحد مطاعم لندن ، تلقت عقوبة إيمانها في المساومات التي لاضابط لها في السوق الحرة كلفتها ثمنا غاليا ، عندما وجدت نفسها في مواجهة تحدى الثورة للمضادة .

وينبغي على التأكيد ألا أدافع مطلقا عن وجهة النظر التي تقول بأن التجربة الروسية قد حلت حقيقة وضع النقابيين في المجتمع المخطط بطريقة مرضية . فالنقابي الروسي لا يستطيع المساومة فيما يتعلق بالأجور التي يتقاضاها إلا في حدود ، وسلاح الإضراب يكاد يكون غير موجود فيما يتصل بأي غرض عملي ، وقد سجل مراقب مشبع بروح العطف مثل سير «جون ماينارد» اقتناعه بأن «الحركة النقابية في الاتحاد السوفيتي لا تحمي الفرد ضد العمل فوق طاقته» ^(١) . ومن الضروري ، فيما أرى الاعتراف

(١) «الفلاح الروسي ودراسات أخرى» «١٩٤٢» ص ٣٤١ . وأود بصفة عامة أن أعبر عن اعترافي بحجج كتاب سير «جون ماينارد» الممتاز ، فهو أهم دراسة عرفت عن التجربة الروسية وأبعدها عن التحيز .

بأن الوظيفة الأولى للنقابات الروسية هي العمل على زيادة الإنتاج أكثر منها الدفاع عن مصالح أعضائها . ولا ريب في أن هناك أسباباً في أن عوامل خاصة في الاتحاد السوفيتي أدت إلى هذا الوضع ؛ وخاصة السباق العظيم ضد الوقت في الصناعات الحربية للدفاع عن البلاد . وواضح أن مركز الحزب الشيوعي في زعامة النقابات يعني أن ظروف الإجراء تحدد ، بدرجة كبيرة ، على صعيد واحد من الرأي . فالعامل الحاسم هو وجهة نظر « المكتب السياسي » (Politbureau) فيما هو مرغوب فيه من زاوية مطالب الدولة بعد أن يكون قد درس ما يعتبره القدر الضروري من البيانات المتعلقة بالموضوع . وتقوم النقابات بعمل المستشارين الذين يقع عليهم عبء تقديم جميع البيانات التي لها دلالة . وليس لديها أى سلاح تستعمله في فرض تغيير القرار النهائي .

ومع ذلك ، مع التسليم بأن هذا هو الوضع ، فإنني أعتقد أنه من المحتمل أن تكون النظرية الروسية في وظيفة النقابة أقرب إلى السلامة في ديموقراطية مخططة من النظريات التي تولدت عن كل من التجربة البريطانية أو الأمريكية . ومتى سلمنا بأن تخطيط الإنتاج من أجل استهلاك المجموع هو للمبدأ الاجتماعي الأساسي في الحياة الاقتصادية للمجتمع ، يبدو أنه يتبع ذلك منطقياً أن أى تنظيم يوجه لحماية مصالح العمال يجب أن يهتم اهتماماً مباشراً وعميقاً بتحقيق أقصى حد ممكن للإنتاج وذلك لأن مستوى هذا الإنتاج سيحدد للكفاة التي يتلقاها العمال . وليس أقل من ذلك وضوحاً ، بطبيعة الحال ، أن هذا الاهتمام يتضمن اهتماماً آخرأ بالكفاية الفنية والإدارية في الصناعة ، وكذلك المحافظة على الشروط الصحية وشروط السلامة التي يتوقف عليها صحة العامل .

بيد أنه من الأهمية بمكان في رأيي ، ملاحظة أن معظم الإجراءات للمقيدة للنقابية في المجتمع الرأسمالي تقوم على افتراض اقتصاديات نادرة مع ذلك الجيش الجرار من للمتطلين الذي ينطوى عليه هذا النظام ، وعلى فكرة

أن الشروط التي يحصل عليها العمال في حقل ما من حقول الصناعة قد تحدد بطريقة قانونية على أساس مدى قدرتهم على المساومة في هذا الحقل دون اعتبار للشروط التي حققها العمال في حقل آخر . والحقيقة أن المجتمع الذي يقوم على آلية السوق الحرة ، بفكرتها الأصلية من منافسة كاملة وقدرة كاملة في انتقال العمل من صناعة إلى أخرى ، لم يكن له أى صلة بالواقع إلا في فترات قصيرة جداً وفي أما كن معينة بذاتها . وقد كانت هذه الأفكار الأساس الذي قامت عليه تلك الحرية في التعاقد بين صاحب العمل الفرد والعامل الفرد التي أدت نتائجها التمسمة إلى نمو النقابات ومحاولتها التخفيف من وطأة هذه النتائج عن طريق أجر المعدل الموحد . والتجأ الطرفان إلى التكتل لتحقيق نتائج لم يتدخل في تحديدها سوى القوة النسبية لكل منهما — وهى القوة التي كان الفيصل النهائي فيها هو الإضراب وإغلاق المصانع — ودون ما اعتبار كبير لفكرة الهدف الاجتماعى التى تضى الضوء الضرورى على الظروف الاقتصادية . ومما هو جدير بالذكر أن مفهوم الحد الأدنى القانونى للأجر الذى تفرضه الدولة على صاحب العمل فى الصناعات الشاقة التى يشتد فيها غبن العمال هو فى الأغلب الأعم — باستثناء تجارب صغيرة نسبيا فى نيوزيلانده وأستراليا — من مفاهيم القرن العشرين ونتيجة ، إلى حد بعيد ، لحق الانتخاب العام ، بحيث أنه لم يحظ بقبول لدى « المحكمة العليا » فى أمريكا فى عهد « الصفقة الجديدة » إلا بصعوبة . وليس صحيحاً أن نقول بأن النقابات فى صناعة ما لا تشعر بأية مسئولية نحو مستوى حياة الرجال والنساء الذين يعملون فى صناعة أخرى ، « فإضرابات العطف » وحدها دليل على أن ذلك ليس صحيحاً . بيد أنه صحيح أن نقول إن نظام السوق الحرة جعل للمسئولية ، على الصعيد الاقتصادى — عرضية من ناحية الزمان وغير متماسكة من ناحية المكان ، فالعامل قد اهتم بالعوامل الاجتماعية

في التنظيم الاقتصادي بوصفه ناخباً يحاول إعادة تحديد هدف الدولة أكثر منه بوصفه نقابياً تهمة دلالات وضعه في الصناعة . ويمكننا أن نقين مدى ببطء إحساسه بهذه العوامل الاجتماعية من حقيقة أنه حتى في بريطانيا ، اقتضى الأمر ثلاثة أرباع قرن منذ إلغاء « قوانين التكتل » ليدرك الوعي السياسى لدى العمال أن الأحزاب السياسية القديمة تفرض أن اعتراف الدولة بهذه العوامل خروج على الأصول وليس اعترافاً بها ؛ أما في الولايات المتحدة فإن هذا النوع من الوعي لم يقيض له النمو بعد على أى نطاق واسع .

وتأكيد كل هذا من الأهمية بمكان ، لأنه يكشف عن مدى عمق تأثير فردية المجتمع الرأسمالى ، وهى التى تأقلم بها هذا المجتمع ، فى انتشار التنظيم النقابى . فنجد أن الأجور البالغة الضالة التى تتقاضاها الفتيات فى محال التجارة بنيويورك تسرعى اهتمام هيئة اجتماعية ، مكونة فى الغالب من الطبقة الوسطى ، مثل « عصبة المستهلكين » ، أما منظمات الأرستقراطية العمالية الأمريكية ، مثل هيئة « الإخاء بين عمال السكك الحديدية » الأربع ، فإنها لم تحس بأى إهتمام نحوهن . كما أن ما أدى إلى رفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين إلى ثلاثة جنيهات فى الأسبوع ، بعد مضى قرن كامل على « شهداء تولبودل » ، هو الضرورة القومية وليس أى عمل نقابى . إن استراتيجية التنظيم النقابى ما برحت ، لأسباب طبيعية تماماً على أساس تاريخى ، تحددها قوى تعمل ، فى مجتمع غير مخطط ، على التفريق بين العمال وليست العوامل التى تعمل على توحيدهم . ففي خريف سنة ١٩٤٢ رفض « مؤتمر النقابات البريطانية » قرار بالسماح « لمجلسه العام » بأن يبحث فى ملاءمة تكوينه لحل للمشاكل التى تواجهه ، فقد كان عدد كبير من النقابات القوية يخشى نتائج هذا البحث على المصالح القائمة التى لا تريد تعريضها لخطر . وفى سنة ١٩٤٢ أيضاً رفضت جماعة من عمال السكك

الحديديه اقترح جماعة أخرى بتكوين منظمة موحدة لحماية مصالحهما المشتركة ، فقد رأت الجماعة الأولى أنه يمكن المحافظة على ما حققته لنفسها من ميزات بصورة أفضل عن طريق نقابة مستقلة . وحتى « اتحاد عمال المناجم في بريطانيا العظمى » الذى له ماض عظيم من العمل المشترك في ميدان مناجم الفحم ، لا يزال مجلس إدارته يشبه في اجتماعاته مؤتمرا من السفراء ، الذين يتمتعون بشبه استقلال ، من مختلف المناطق أكثر مما يشبه مجلسا موحداً لصناعة واحدة تدرك أن ما يصيب الواحد يصيب الجميع ^(١) .

وتبدو الفردية الكامنة في البناء النقابى في الديمقراطية الرأسمالية في إلحاح النقابات في الدفاع عن السيادة الفردية لكل من الوحدات المكونة حتى عندما تواجه نفس الحاجة إلى الأمن الجماعى التى واجهتها الأمم التى استطاعت الهتلرية تدميرها الواحدة بعد الأخرى . وليس هناك ما يثبت بصورة حاسمة دلالات هذا الموقف أكثر من عدم قدرتها ، إبان الحرب الحاضرة ، الاتفاق على مبادئ موحدة في تحديد سياسة الأجور وفشلها في الإلحاح على أن تمثل في الهيئات للسيطرة على الصناعة على المستوى الذى تتم فيه القرارات الحيوية بالنسبة لمستقبلها .

ولهذه الأسباب أعتقد أن عملية المساومة الجماعية في الديمقراطية المخططة سينتج عنها مضمون لفكرة حرية العمال في الصناعة يختلف عن ذلك الذى تنطوى عليه عادات النقابية في الديمقراطية الرأسمالية ، ورأى أنها ستتحوّل نحو النموذج الروسى أكثر جداً مما يستطيع زعماءها في بريطانيا أو أمريكا أن يتصوروا الآن . فواقعة أن الديمقراطية مخططة تجعل الأمر مختلفاً ، وواقعة أن التخطيط من أجل المجتمع وليس على أساس الطلب الفعال

(١) وان كان يجب ملاحظة أن المؤتمر السنوى عبر عن موافقته في سنة ١٩٤٢ على خطة تكوين نقابة موحدة ، بدلاً من نقابات متحدة ، في صناعات التعدين البريطانية . ولم تأخذ للمفاوضات سبيل التنفيذ .

من جانب قلة متميزة تجعل الأمر مختلفا كذلك ، وحقيقة أن هذه الاختلافات تجعل الانتقال من اقتصاديات ندرة إلى اقتصاديات وفرة في حيز الإمكان، تجعل الأمر مختلفا أيضا . فالنقابة في المجتمع الرأسمالي أساسا سلاح دفاع ضد طبقة مالكة لا يقتصر الأمر معها على أنها عادةً ، فيما عدا الفترات الاستثنائية جدا من الرخاء المفاجيء ، تملك للمبادأة في القوة للمالية كما تملك للمبادأة في الأساليب الفنية وفي الإدارة ، حيث أنها تجعل كليهما معتمدا عليها ، بل إنها أيضا طبقة مالكة من السلطة بحيث تستطيع ، إلا في الفترات الاستثنائية جدا أيضا ، أن تسيطر على قوة الدولة التي تنظم علاقات الإنتاج التي تتطلبها سيادتها . ومن ثم فإن حرية العامل في الديمقراطية الرأسمالية مفهوم سلبي . فهي تعمل ، كما هو واقع الحال ، على أن تحتفظ له بجزء من كل يصعب تماما تقدير حجمه بأية صورة جدية ، وهذا الجزء بدوره يحدد بالنسبة لكل العمال ، باستثناء قلة أرستقراطية من الرجال الفنيين للهرة ، في الغالب على أساس أوضاع معيشية مألوقة لا تترك لهم فائضا يعتد به بعد مجرد التكاليف المادية للحياة . وهذا هو السبب ، كما أشار مستر « بينفن »^(١) ، في أنه بمجرد أن تجدد جماعة من العمال فرصة ، في حالات الطوارئ مثل الحرب ، للارتفاع فوق هذا المستوى بصورة جدية ، يطالب أصحاب الأعمال على الفور بتدخل قوة الدولة لتثبيت الأجور . ويزيد ذلك من تصميم كل نقابة على مقاومة وضع سياسة عامة للأجور ، ويؤكد أيضا العنصر السلبي في موقفها من الحرية .

أما في الديمقراطية المخططة ، من الناحية الأخرى ، فإن مفهوم الحرية يصير مفهوما إيجابيا . فالنقابة ، على سبيل المثال ، تعاون في تنمية وضع لم يعد خاضعا لمطالب المصالح القائمة . فعلاقات الإنتاج قد حددت بما يتناسب مع قوة الإنتاج . وهذا التكييف يجعل في حيز الإمكان السمو على الطابع

(١) للناقشات البرلمانية التي أشير إليها سابقا .

الطبقى للمجتمع ، وتنبتق نتيعة لهذا السمو سيكلوجية حديعة فى الاستهلاك . ونستطيع أن نرى هذا الانبثاق فى الماضى ، مع التغير الذى طرأ على عادات البورجوازية ، فهى ترفض الاستمرار على قبول التقاليد ، التى فرضت عليها فى حقبة الإقطاع ، فيما يتعلق باللبس والسكن والأثاث وللمأكل . ويبدأ الكتائب والفنان وناظر المدرسة ، بل والكنائس ، فى مواءمة أساليب سلوكهم مع مطالب مستهلكين جدد ، وإن « ليلو » و « هور جارت » و « الأكاديميون المنشقون » و « حركة ويزلى » كانت جميعها استجابة لجو فكرى جديد فى إنجلترا ، وهو جو لم يظهر منه بعد فى فرنسا المعاصرة سوى بعضه وإن كان يعمل بشدة على التعبير عن نفسه ، إذ يجب ألا ننسى أبدا أن ناقدى « النظام القديم » عاشوا حتى سنة ١٧٨٩ فى ظل « الباستيل » ، وأن الفلاح الذى يملك ما يكفيه للعيش براحة كان يبذل ، كما اكتشف « روسو »^(١) جهود اليأس فى إخفاء هذه الحقيقة عن أعين الناس .

فالديموقراطية المخططة ، كما هو واضح حتى فى روسيا مع رأسمالها المحدود والمهارة الفنية للتأخرة والحاجة إلى الدكتاتورية التى فرضتها الحرب الداخلية والخارجية ، تنمى سيكلوجية جديدة للاستهلاك عندما تحرر نفسها من طابعها الطبقي القديم . فرغم كل القيود التى فرضها شبح الخوف على النظام ، ورغم جميع ألوان الإكراه التى اضطر إليها فى سبيل تحقيق أغراض التصنيع الثورى والتخلص من الزراعة على نطاق صغير ، رغم كل ذلك من المستحيل ألا يلاحظ المرء فى العامل الروسى نفرا بالمبادأة وإحساسا بآفاق جديدة تتفتح ، ورفضاً للاقتصار على المستويات القديمة ، مما جعل الحرية الروسية فى الصناعة فى مجموعها إيجابية وليست سلبية . فقد صارت النقابة شريكة مع قوة الدولة فى تنمية إنتاجية العامل وكفايته . وقد عبر سير « جون ماينارد » عن النتيجة فى جملة لا يمكن للمبالغة فى أهميتها ،

(١) « اعترافات » « طبعة هاشيت » ص ١٥٠

فقد كتب يقول : « إن الثورة حققت للعامل الروسى مركزا مشرفا يرضى شعور الكرامة الإنسانية بمقتضى عمله . وليس هناك من ينكر على العامل البريطانى مركزا مشرفا - بشرط أن يخنى رأسه ويرفع قبعته »^(١). ومع التسليم بوجود فروق كبيرة في الكفاة ، ومع التسليم أيضا بأن هناك قدرا كبيرا من الالتواء البيروقراطى ، ومع التسليم أخيراً بأن متوسط مستوى الحياة في روسيا كان أقل منه في بريطانيا ، وأكثر من ذلك قلة ، منه في أمريكا ، وأن اعتداء « هتلر » زاد هذه الفروق ، فهو مع ذلك لا يخشى التعطل أو المرض أو الشيخوخة . ويعلم أن أطفاله ميسر لهم خير تربية ممكنة . وهو نفسه يحظى بإجازات بأجر ، ويجد تشجيعا شديدا على اكتشاف معنى ذلك التراث الثقافى الذى مازالت معرفة العامل البريطانى به تؤدي إما إلى أن يجد نفسه تحت رعاية « سادته » وإما إلى المخاطرة بأن يجعله يعتبر مهيجا ، كما أن العامل الروسى لا يعانى إحساسا بأن هناك طالما ماديا واجتماعيا مستويات الحياة فيه تختلف في النوع عنها في عالمه ، عالم مفصول عنه بصفة دائمة . فهو يحس بأن الحاضر له ، وإذا تحقق له النصر فإن لديه ضمانا ، أكثر من مواطن أى مجتمع آخر في الوقت الحاضر ، بأنه مع تنظيم سلام دائم ، سيكون للمستقبل له أيضا . ولديه في الواقع الحق في احترام الذات الذى يأتى للمواطن الذى يحس بأن استكمال لذاته جزء مقرر من أسس الهدف الاجتماعى . فهو وإن كان ماديا فقيرا ، إلا أنه ، مع هذه الآمال ، روحيا غنيا ، لأنه لا حدود لآماله سوى تلك التى يرى أن يفرضها ، وفوق كل شيء ، لا حدود بسبب مركزه الاجتماعى لأنه فرد من الطبقة العاملة . وكل هذا نتاج للمجتمع المخطط - الذى لم يصبح ديموقراطية بعد - الذى ينتمى إليه . وعندما أقارن دلالات هذا الجو بجو الديموقراطيات الرأسمالية في غرب أوروبا وأمريكا ، يبدو لي من غير المعقول تماما إنكار ما حققه من تحرر لم تعرفه

(١) للرجع السابق ص ٣٤٣ وما نحت خط كذلك في الأصل .

جمهرة الناس في أى مجتمع آخر . لأنه أضاف إلى النصر على « الهتلرية » والأمل في السلام الدائم معرفة أن تقدم عالمه هو تقدمه أيضاً . وإذا سلمنا بأنه يقبل تلك الفرصة التى تتيح له المساعدة في هذا التقدم ، فإن لديه ما ليس لدى أى مواطن آخر بين جماهير أى مجتمع آخر ، الحق في أن يجعل مصيره عنصراً من عناصر تحقيق المصير المشترك ، وهو ما يجعله ذا مغزى في نظر نفسه .

فلديه على ، مدى السنين الطوال ، شيء خلاق يحققه ، كما أنه ليس في حاجة ، على مدى السنين الطوال ، لأن يخشى التعطل . فله مركز ، ومن ثم له الإحساس بالأمن . وكلا هذان الأمران « خيران » إيجابيان ، وكلاهما يتوقف على تكييف الأنظمة الاجتماعية لهدف سام يتطلب سلسلة لا نهاية لها من الرواد في مغامرة لا نهاية لها ، ولا يتيسر أى من هذين الأمرين لرجل أو امرأة في مجتمع غير مخطط يعيش على الآلية اللاشخصية للسوق في الديمقراطيات الرأسمالية التى نعرفها . ولهذا أسميها حرية إيجابية لم تعرف الغالبية العظمى من البشر على مر التاريخ ، حتى الآن ، إنها تستطيع حتى أن تجرؤ على طلبها .

— ٤ —

وأعتقد أنه من المحتمل ، كما ذكرت ، أن الديمقراطية المخططة ستضع مضموناً جديداً للحرية في المجال الاقتصادى . فالناس إذ تتحرر من خوف الحاجة ومن عدم الأمن ينطلقون أحراراً نحو غايات يوجه نحوها جزء كبير من الشخصية البشرية كان يضيع ، كما هو الحال في مجتمعنا ، في الجهود التى تبذل في التغلب على هذه المخاوف . ومن الواضح في اعتقادى ، أنه بقدر ما يتحقق هذا التحرر ستتجه للمنظمات التى كانت تركز الجزء الغالب من جهودها لحماية أعضائها من عواقب هذا الضياع ، كما هو الحال مع اتحادات

أصحاب الأعمال والمؤسسات والنقابات مثلاً ، إلى القيام بوظائف جديدة ؛ فتجد هيئات مثل « مجلس رجال القانون » و « الاتحاد الطبي البريطانى » أن وظيفتها فى حماية أعضائها صارت أقل أهمية بكثير مما تستطيع أن تسهم به فى تحسين مستوى المهنتين القانونية والطبية . ونقابة مثل « اتحاد عمال المناجم » قد تتحول إلى هيئة تعمل على أن يستخدم الذين ينظمون صناعة التعدين لمصلحة المجتمع أحدث المخترعات وعلى تشجيع البحث العلمى فى استغلال منتجاتها الجانبية ، بدلاً من أن تظل مجرد نقابة تحاول حماية أعضائها من الثمن البشع الذى كانوا يدفعونه نتيجة للرأسمالية الخاصة فى هذه الصناعة ؛ واعمها تبدأ أيضاً فى القيام بدور إيجابى خاص بها فى كل من تنمية هندسة التعدين وكيمياء الوقود ، وكذلك فى ذلك الحقل للمتخلف جزئياً الخاص بمشا كل حاجات عمال المناجم التربوية لتضمن البدء بدراسات جديدة تهدف إلى ربط الأساليب الفنية فى العمل بالتراث الاجتماعى للعامل بوصفه مواطناً . ولن تفكر اقتصاديات الندرة على هذه الأسس إلا نادراً لأنها ، بطبيعتها ذاتها ، تجعل الناس والأنظمة التى توجد فى ظلها لا يفكرون فى شىء آخر تقريباً سوى الطريق الذى به يستطيعون التخلص من هذا الخوف أو ذلك القيد . فانتقلنا إلى اقتصاد الوفرة هو وحده الذى يجعل التغلب على عدم الأمن والفقر يتيح للناس فرصة التفكير فى الغايات الإيجابية التى يمكن تكريس الحرية لها . كما أن المجتمع لا يستطيع أن يمهّد السبيل ، وهو آمن على نفسه ، للتعبير عن شخصية الفرد بأكملها إلا عندما تكون الحرية الإيجابية بهذا المعنى ، فى حيز الإمكان . وسيظل هذا التعبير دائماً شيئاً يحصل عليه البعض على حساب البعض الآخر إلى أن يصير بلوغ هذه النقطة هدفاً اجتماعياً شعورياً يكرس الناس له أنفسهم عامدين . فالديموقراطية الأثينية تتطلب عبدها ، وتكونت ثروات ارسطقراطية روما من سلب الأقاليم للغزوة ، والترف الذى يعيش فيه المليونير الأمريكى لا يخفى ، حتى عندما

يتطلب منه العرف التبرع للأعمال الخيرية ، الحياة المهذمة لعامل مناجم الصلب في « بتسبرج » أو عامل للنسوجات في « لويل » . فالخوف هو الثمن الذي تدفعه الحرية كلما كانت علاقاتها معتمدة على الأمن الذي لا يستطيع منحه سوى الملكية الخاصة .

وكما ستعنى الديمقراطية المخططة تغييرات كبرى في مضمون الحرية الاقتصادية ، فإنها لابد أيضا أن تعنى تغييرات كبرى في مضمون الحرية السياسية فيما يتعلق بكل من الأفراد والأنظمة ، وبطبيعة الحال لا أستطيع هنا محاولة أى تحليل تفصيلي لطابع هذه التغييرات أو التنبؤ به . وكل ما أستطيعه هو أن أذكر ملاحظة عامة واحدة وأن أقدم مثلين يصوران ما أقصده . والملاحظة العامة هي أن الأنظمة السياسية للديموقراطية الرأسمالية سواء في صورتها البرلمانية كما هو الحال فيما يتعلق ببريطانيا وممتلكاتها ، أو في صورتها في النظام الرئاسي - كما في الولايات المتحدة ، يغلب أن تتعرض لتغييرات حاسمة في أسسها التي تقوم عليها إذا نجحنا في إرساء قواعد الديمقراطية المخططة بوصفها النمط الرئيسى للمجتمع في المرحلة القادمة من مدنيتنا . لأن أية دراسة لهذه وهي تعمل تكشف عن حقيقة أنها ، بصورة متأصلة فيها ، أنظمة الحرية السلبية . فوظيفتها كانت ، أولا ، أن تحمي حقوق طبقة خاصة من أصحاب الملكيات ، ومن يعتمدون عليهم ، من الغزو بواسطة الجماهير التي لم تكن حقوقها قائمة على الملكية ، وكانت تقوم بهذه الوظيفة عن طريق جعل العمود الفقري للأفكار القانونية فكرة أن الحقوق وظيفة من وظائف الملكية . وليس هناك من يستطيع دراسة القانون العام الإنجليزى الأمريكى ، خاصة بوصفه سلاح « الفردية » الذى يستعين به القاضى في الحد من أى تطرف اجتماعى لا داعى له من جانب المشرع^(١) ،

(١) « بولوك » « مقالات في فقه القانون » (١٨٨٢) ص ٨٥ .

أو مجموعة نابليون القانونية وما تضيفه من تقدير مختلف على مطالب أصحاب الأعمال والعامل^(١)، دون أن يرى أن ذلك حقيقة واقعة . وكانت الوظيفة الثانية لهذه الأنظمة هي وضع الحدود التي لا يجب تجاوزها في رفض الاستجابة لمطالب الجماهير وإلا أدى هذا الرفض إلى تعريض النظام كله الذي يجعل للملكية الخاصة للمصدر الأساسي للقوة الاجتماعية للخطر .

وليس هناك ما أظهر بوضوح الطابع السلبي للحرية في الديمقراطيات الرأسمالية أكثر من البطء الذي سارت به أنظمتها السياسية في مجال التربية ؛ ويرجع السبب الأكبر في أن الأمر كان كذلك إلى أن الطبقة للمالكة لم تستطع أبدا أن تستقر على رأى بين خوفها من تعلم الشعب ، من ناحية ، وأملها في أن الأثر اللطيف للتعليم قد يخفف من حدة حكم الدهاء من ناحية أخرى . وكانت النتيجة حلا وسطا في كل مكان ، وإن كانت الأمية قد قضى عليها إلى حد كبير في الدول المتقدمة في المدينة الغربية ، وهو حل وسط قدر للغالبية الساحقة بمقتضاه أن يظل مصيرها ، بسبب للرحلة التي ينتهي عندها تعليمها ، أن تكون ضحايا لنوع من قانون جريشام في تلك المنطقة من الفهم التي تستطيع فيها المعرفة وحدها أن تجعل للمواطنة الفعالة في حيز الإمكان . والحقيقة الحيوية ، بطبيعة الحال ، هي أن هدف أى نظام تربوي يتحدد بالضرورة بالدور الذي يراد للمواطن أن يقوم به في المجتمع في حياته بعد التعليم ، ولم تستطع الديمقراطية الرأسمالية أبدا أن تتغلب ، في برامجها التربوية ، على مفارقة أن القوة الدافعة للأهداف الرأسمالية متناقضة ، بصورة متأصلة ، مع القوة الدافعة للأهداف الديمقراطية . وتمكننا أنظمتنا السياسية من تأخير مواجهة المفارقة والتناقض بأن تجعل هذا الواقع مرة ، وذلك مرة ، العامل المسيطر في النشاط التربوي .

ويبدو بجلاء نفس التأکید على الجانب السلبي للحرية في النظام الديمقراطي

(١) انظر مثلاً كتابي « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٣٦) ص ٢٦ — ٢٣٠ .

للأحزاب السياسية . فهي تبدأ بوصفها جماعات من الناس كلهم تقريبا من الطبقة للمالكة مباشرة أو من المهن ، مثل المحامين ، التي تعتمد عليها ، ولا تتسع دائرة الناخبين - التي يجب عليها ، بمقتضى الدستور ، أن ترضيها - لكي تضم عامة الجماهير إلا ببطء ، باستثناء الولايات المتحدة . وأعتقد أن هناك نتيجتين يمكن استخلاصهما من تاريخ الأحزاب السياسية في كل مكان : إنها لا تستطيع إدارة الديمقراطية الرأسمالية بنجاح إلا طالما لا تزعزع ثقة أصحاب الملكية . وبمجرد أن تزعزعت هذه الثقة ، كما حدث فيما يتعلق بالرق في الولايات المتحدة أو فيما يتعلق بالخوف من الاشتراكية في فرنسا في الشهور من فبراير إلى يونيو سنة ١٨٤٨ وكذلك مرة أخرى بعد قيام وزارة « بلوم » في سنة ١٩٣٦ ، شلت فعالية النظام لأن أولئك الذين كانت بيدهم القوة وأولئك الذين حرموا منها لا يتكلمون نفس اللغة . وعندما كان النظام فعالا كان الاختلاف بين الأحزاب ، في ميدان العمل ، دائما خلافا حول التفاصيل وليس حول مسائل تتعلق بالمبدأ الرئيسى . وكان هذا يعنى فى الواقع أنه ما من مبدأ ترجم ، فى ظل النظام الحزبى ، إلى دستور حتى اقتنع أصحاب الملكية من أن قبوله لا يصيبهم بضرر . وهكذا أخذ الحصول على بدايات نظام معقول للتفتيش على المصانع أربعين عاما من الجهود ، وأخذ تحقيق نظام قومى للتربية فى بريطانيا ستين عاما . ويعنى فى الواقع انتصار ما نسميه « الرأى العام » فى هاتين المسألتين والمسائل المشابهة لهما أن الطبقة المالكة قررت ، أخيرا وبعد لأمى ، أنه من الحكمة الاستجابة إلى هذا المطلب ، أو أن ما يطلب إليها التنازل عنه ليس من الأهمية بمكان كبير .

وكون هذا الاتفاق حول الأساسيات ، كما سماه لورد « بالفور » ، من صميم النظام الحزبى أمر أكدته تجربة الأحزاب الاشتراكية فى الديمقراطيات الرأسمالية ؛ فهذه الأحزاب لا تكون مصدر أى مشاكل

طالما كانت برامجها في العمل مجرد صورة طبق الأصل ، تتسم ببعض التأكيد ، من البرامج التي تتقدم بها الأحزاب التي تمثل مصالح الطبقة للمالكة ، ولكن بمجرد أن تشرع في العمل على أساس المبادئ الاشتراكية تلقى الذعر في قلوب الطبقة المالكة ويحوم شبح الصراع الاجتماعي نذيرا حالكا . ويصور لنا موقف حزب العمال البريطاني في سنة ١٩٤٣ هذا الوضع تصويرا يدعو إلى الاهتمام ، فهذا الحزب من الناحية المذهبية مرتبط بتحقيق تغييرات كبرى في ملكية وسائل الإنتاج قبل نهاية الحرب ، لأنه أصر على أن هزيمة الثورة المضادة ، التي يعمل « هتلر » على نجاحها ، تكون ، بدون هذه التغييرات ، تضحية بلامعنى ولا فائدة منها . ويبذل زعماءه وعودا ضخمة حول بناء عالم جديد سيتمتع فيه العمال بذلك الأمن الاقتصادي ومستوى الحياة اللذان سيتحققان ، كما يقولون ، بعد هذه التغييرات الكبرى . بيد أن ممثلي حزب العمال في وزارة مستر « تشرشل » لا يطالبون بأى من هذه التغييرات التي ارتبطوا بها هم وأتباعهم . وهم لا يفعلون ذلك لأنهم يعتقدون أن مستر « تشرشل » وزملاؤه المحافظين سيرفضون طلبهم .

وهكذا أدى الأمر بزعماء حزب العمال إلى الإذعان لسياسة ترفض اعتبار مبادئهم من « الأساسيات » ، ويقبلون نتيجة لذلك أساليب في التنظيم الاجتماعي لا تتفق ونوع المجتمع الذي ارتبطوا بتحقيقه . وهم يدافعون عن موقفهم بعدة طرق مختلفة . « فالوحدة القومية » يجب ألا تنزع لمصلحة النصر . « والأمة » - التي لم تستشر أبدا - لن تغفر لهم تخليهم عن « مسؤولياتهم » ، وتفسر « مسؤولياتهم » هذه على أنها تعنى خوض غمار الحرب على أسس يقبلها حزب المحافظين . ويقولون أن الأمة تستطيع عند نهاية الحرب أن تختار بين سياسة المحافظين والسياسة الاشتراكية ، وإن كانت هذه النظرة تغفل عن حقيقة حيوية هي أنه عند نهاية الحرب سيكون الدافع الذي يضمنى على الاتفاق والرضا طابع الضرورة الملحة قد فقد فعاليته إلى حد كبير .

أوقد يقولون إن الشرط الذى ينطوى عليه الحكم الائتلافى هو موقف « الأخذ والعطاء » ، ثم يشيرون إلى قائمة طويلة من الإصلاحات الاجتماعية ، مثل « الأسبوع المضمون » وزيادة معاشات الشيخوخة والقضاء فعلا على « إختبار الموارد » وما إليها ، وهى إصلاحات كان تحقيقها يقتضى ، فى رأيهم ، سنينا طوالا لولا الوزارة الائتلافية .

بيد أننا إذا فحصنا جديا طابع الإصلاحات الاجتماعية التى حصل عليها زعماء حزب العمال ، يظهر لنا بوضوح أن ليس من بينها ما يفترض أى تغيير فى علاقات الإنتاج طالما ظل الحكم الائتلافى قائما ، والنظرية البورية لمذهب حزب العمال أنه فى حالة عدم تحقيق مثل هذه التغييرات قبل نهاية الحرب تضيع ثمرات النصر هباء . ومن ثم فهناك تناقض حاسم بين تصرفات زعماء حزب العمال ومبادئ حزبهم ، فزعماء الحزب يساعدون فى تطبيق سياسة تقضى على الأمل فى تحقيق الأهداف التى ارتبطوا بها رسمياً .

وفى رأى أن السبب فى هذا التناقض واضح . إن المصدر الأساسى للقوة الاجتماعية هو طابع العلاقات الإنتاجية ، وهذه العلاقات هى ما توجد الدولة لحمايته قبل أى شىء آخر . ولا بد للأُنظمة السياسية أن تكيف نفسها لذلك الطابع ، ويعتمد أى حزب سياسى يحاول تغييرها على موافقة الطبقة الحاكمة « التى تملك القوة الاقتصادية الحيوية » على التغيير الذى يقترحه . ولم يستطع زعماء حزب العمال الحصول على هذه الموافقة ، ومن ثم صار لزاما عليهم إما أن يقبلوا الوضع القائم ، بصورة عامة ، وأن يحصلوا منه على أقصى ما يستطيعون الحصول عليه ، أو أن يقاتلوا لتغييره . والأمر الأخير يتطلب ، بطبيعة الحال ، أن يخرجوا من الوزارة الائتلافية . ولما كان فى ذلك مخاطرة لا يجرؤ زعماء الحزب على التعرض لها ، فإنهم مضطرون إلى خوض غمار الحرب على الشروط ، فيما يتعلق بجميع الأهداف الفعالة ، التى توافق عليها الطبقة الحاكمة .

وهذا يعنى فى الواقع أنه أيا كانت التقسيمات الحزبية داخل المجتمع فإن طابع الدولة يضع حدوداً للعمل السلمى داخل إطار تفرضه علاقات الإنتاج فيها . وسيكون هناك ، بلاريب ، شىء من المرونة فى الحركة ، وخلافات حول مستوى الضرائب وحول الوضع المحدد لكل من الصناعة والزراعة ومعدل الخدمات الاجتماعية ومقدار التعليم الحر ، وكل هذه مسموح بها طالما لم تتعرض حدود الإطار للانتهاك إلا برضاء أولئك الذين وضعوها . والمهم فى الموضوع هو أن العمل الحزبى مقيد بذلك الرضا بطبيعة النظام الحزبى فى الديموقراطية الرأسمالية . والخلافات بين الأحزاب مسألة درجة دائماً وليست مسألة نوع فى ميدان العمل بوصفه غير ميدان الأفكار . وهذا هو السبب فى أن سير « جون سيمون »^(١) يستطيع أن يتلاءم دون صعوبة مع حكومات يرأسها رجال ذوو فلسفات سياسية مختلفة فى طابعها الرسمى تماماً ، مثل مستر « آسكويث » ، ومستر « مكدونالد » ، ومستر « بولدين » ، ومستر « تشمبرلين » . ولكن بمجرد الدخول فى ميدان العمل تنتفى من هذه الفلسفات تلك العناصر التى تدخل فى نطاق الإطار الذى أشرت إليه لتنقلها الهيئة التشريعية إلى سجل القوانين البرلمانية .

وإنه لمن الواضح ، فيما أرى ، أن هذا سينطبق أيضاً على الديموقراطية المخططة . فبمجرد أن يتحدد طابع قوة الدولة بواسطة الملكية العامة لوسائل الإنتاج الحيوية ، وليست الملكية الخاصة ، لا بد أن يرتبط ميدان العمل الحزبى ، بوصفه شيئاً آخر غير فلسفات الأحزاب ، بالنتائج للتأصلة فى هذا المبدأ . فمن الممكن أن تصور وجود حزب محافظين ، رسمياً ، فى ديموقراطية اشتراكية يدعوا إلى نبذ الاشتراكية والعودة إلى ما يعتقد أنه مزايا أفضل فى المشروع الخاص ، بيد أن ما يتخذه من إجراءات فعلاً لا بد أن يكون دائماً

(١) وهو يحمل فى وزارة تشرشل ، بطبيعة الحال ، لقب فيكونت سيمون « ومستشار الوزارة » .

مرتبطاً في جوهره بإطار العمل الذي ينطوي عليه الطابع الاشتراكي لقوة الدولة . وبالاختصار تأخذ أفكاره في المجتمع الدور الذي تقوم به أفكار حزب شيوعي يعمل في ديمقراطية رأسمالية فيسمح بها طالما أعتبرت غير خطيرة ، ولكنها ستقابل بالاضطهاد بمجرد أن يبدو أنها تهدد أسسه .

وذلك لأن الأحزاب السياسية في ديمقراطية مخططة تدور حول مبدأ أساسي للحرية يختلف في أساسه عن مبدأ ديمقراطية رأسمالية . ففكرة الحرية في الديمقراطية الرأسمالية سلبية ، إذ لما كانت محددة بمضمون للملكية الخاصة في وسائل الإنتاج ، لا بد لها أن تعمل في جميع النقاط الحيوية على حماية حقوق المالكين من الغزو ، حيث أنها إذا لم تفعل ذلك فإنها تفقد صفتها كديمقراطية رأسمالية . ومن ثم فإن منطقها الداخلي هو الحرية من تدخل قوة الدولة فيما تريد الطبقة المالكة استعمال ملكيتها فيه ، والظرف الذي يبرر التدخل هو أن التنازلات البسيطة تتم في سبيل تحقيق الهدف النهائي الذي له الأولوية على كل شيء آخر . ولكن فكرة الحرية في الديمقراطية المخططة إيجابية ، إذ لما كانت محددة بمضمون للملكية العامة لوسائل الإنتاج فإنها تعمل على تحقيق أكل تنمية لجمهرة الشعب . أي أنه في الديمقراطية المخططة كلما زاد مقدار ما يستطيع المواطن الفرد أن يعطيه ، زاد ما يستطيع أن يأخذه ، حيث أنه كلما زاد الإنتاج ارتفع مستوى للعيشة ؛ وهكذا يتحدد عمل الحكومة في الديمقراطية المخططة بمضمون إدراك أنه كلما كفلت للمواطن ظروفاً أفضل ليعطى غاية ما في وسعه ، أتاحت للمواطنين الآخرين فرصاً أوسع للرخاء . ومن ثم فإن الأحزاب السياسية في الديمقراطية المخططة يغلب أن يكون اختلافها فيما بينها في وجهة نظر كل منها فيما يتعلق بأفضل طريقة لتنمية الوضع العام وخير الشعب من زاوية القيم التي تقبلها .

فمن اليسير مثلاً أن نتصور أن جماعة بذاتها من المواطنين قد يكون من وجهة نظرها تحقيق مستوى أعلى من الراحة للمادية على حساب التضحية

ببعض وقت الفراغ . ومن المحتمل ، خاصة إذا كان حظنا حسناً وانتقلنا من اقتصاديات ندرة إلى اقتصاديات وفرة دون أن ندفع ثمن ثورة مدمرة ، أن تفضل جماعة أخرى من المواطنين سنّاً أكثر تبكيراً في التقاعد من رقابة العمل في الصناعة أو الزراعة . وبما يمكن تصوره ، أيضاً ، أن الخلاف قد يتركز حول السن التي يبدأ فيها شباب الأمة العمل لكسب عيشهم وبالاختصار ، إذا سلمنا بالطابع الإيجابي للحرية فإن وظيفة الحزب السيامي يبدو لي أنها ستكون خاصة أكثر منها عامة . فلن يكون ، كما كان الحال ، وسيلة لشن الحرب دون الالتجاء إلى العنف ، كما هو حال الصراع الحزبي ، في الديمقراطيات الرأسمالية ، ومن ثم يحتاج إلى تنظيمات ذات طابع دائم تستعد باستمرار للمعركة وهي تعرف أن المنتصر سيفوز بالأسلاب .

وأهمية هذه الدلالة من دلالات الحرية الإيجابية لا تحتاج تأكيداً كثيراً . فأى شخص يفحص النتيجة البديلة في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي غير المخطط سيرى فوراً أن الحرية السلبية التي يدور حولها صراع الأحزاب في هذا المجتمع تعني صراعاً ذا شعبتين . فهو من ناحية صراع لحماية أصحاب الملكية ضد مطالب الجماهير المجردة من الملكية ، ومن ناحية صراع داخل الطبقة المالكة لتوجيه قوة الدولة لحساب مصلحة دون الأخرى . ويرى هذا في تطور موقف الدولة تجاه الفقراء والطريقة التي يجرى بها ، في بطاء ولكن بلا هوادة ، ترويضهم مع نمو الإنتاج الرأسمالي بالنسبة للسوق على نظام مشدد يتفق ومقتضيات نظام المصنع ، وفي بطاء إدراك القانون لفكرة أن ترابط الفقراء للدفاع عن أنفسهم ليس من الضروري اعتباره مؤامرة لتقييد التجارة ، أو في قياس الأهمية النسبية التي يضيفها القانون على الاعتداء ضد حقوق الملكية بمقابلتها بالاعتداء على حقوق الأشخاص .

والنوع الثاني يصوره تاريخ نزاعات مثل تلك التي تتعلق بالتعريفية الجمركية وتأثيرها على كل من المصالح الصناعية والمصالح الزراعية ، فالتعريفية

مثلا هي التي جعلت في مكنة « اليونكر » في بروسيا الشرقية أن يحتفظ بنفوذه على السيادة الألمانية ضد القوة الناهضة للطبقة الوسطى الألمانية . ويرى أيضاً في تاريخ الترخيص للمندمجات (Corporations) بامتيازات معينة مثل تلك التي اعتمدت عليها شركات النقل في الولايات المتحدة .

وبالاختصار ، أن سياسة الحرية السلبية ، في الداخل والخارج على السواء ، سياسة قوة . فهي حماية بالقوة ، سواء سافرة أو مستترة ، لامتيازات يحصل عليها البعض على حساب البعض الآخر . والواقع أن جوهر الحرية السلبية هو الإبقاء الإجباري على أكبر قدر ممكن من عدم المساواة بحيث لا يمنع المجتمع من العمل بوصفه مشروعاً قائماً . وهذا ، بطبيعة الحال ، هو السبب في أن الرأسمالية ، عندما لاتعود قادرة على تحقيق ذاتها على أسس ديموقراطية ، تنتقل بطريقة منطقية تماماً إلى الثورة المضادة .

ولكن الهدف البؤري للحرية الإيجابية يتجه إلى غايات مختلفة تماماً . فهي تعمل على تنظيم الفرص التي توفق بين هدف الفرد وهدف المجتمع . وبهذه الطريقة تحاول خلق البيئة التي يمكن فيها تكامل الشخصية بالنسبة لجمهرة المواطنين . ولا يمكن تحقيق هذا التكامل في اقتصاديات ندرة ، فالمجتمع الذي تسيطر عليه هذه الاقتصاديات لابد أن يقصر فرصة التكامل على أولئك الذين يتمتعون بحقوق لأن لديهم ملكية ، فهي أساس لكل حق ، ولا يستثنى من ذلك سوى الأشخاص الممتازين بصورة غير عادية . ففي مجتمع يقوم على اقتصاديات ندرة لابد أن يكون نصيب الكثرة الغالبة من السكان هو عدم الإحساس بالأمن ، والفقر ، والخضوع ، وتعني هذه الحالة أن باب الحرية مغلق في وجههم إلا إذا استطاعوا دخول طبقة الملاك . وينطوي هذا ، إذا تحدثنا بصراحة ، على أن خيبة (Frustration) الشخصية هي الأمر العادي بالنسبة لمعظم الناس ؛ لأن القانون ، في قرارته ، يمنحهم الخيار بين الخضوع

والتحدى . وأيا كان ما يختارونه من بينهما لا سبيل لديهم لتحقيق إمكاناتهم بطريقة يحتمل معها خلق شخصية منسجمة .

ومن ثم يتبع ذلك أن الأساس الذى تستطيع الرأسمالية بواسطته خدمة الجماهير هو انتقالها من صعيد السلبية إلى صعيد الحرية الإيجابية . ولكي تفعل ذلك لابد أن تكون قادرة على ربط الحقوق التى تحميها بالشخصية ، بوصفها ذلك ، وليس بالملكية ، وهذا الوضع لا يتفق مع الرأسمالية . لأن الرأسمالية ، فى قراراتها ، تجعل الجماهير معتمدة على قوانين السوق اللاشخصية فى الميدان الاقتصادى ، وعلى القيم التى يتطلبها ، خارج الميدان الاقتصادى ، طابع الرأسمالية . وهذه القيم لن تعبر عن تجربة الجماهير نفسها ، بل ستعبر عن تجربة الطبقة المالكة التى تسيطر على المجتمع الرأسمالى . ومن ثم فإن الجماهير لابد أن تحس ، كأفراد ، بعجزها ، فهم لا يستطيعون تأكيد ذاتهم دون تحد للأظمة التى يعدون هم أنفسهم مجرد أدوات فى يدها . وهذا هو السبب فى أن «جراهم والاس»^(١) ، بين أن نسبة ضئيلة من العمال هى التى تجد فى عملها سعادة . وهذا هو السبب أيضاً فى أن العامل الذى يعلن عن عدم رضائه عن عمله يتعرض لخطر أن يفقده . فظروف السوق تستبعد حقه هذا فى تأكيد ذاته من شروط عمله ، فإن ما يشتري ليس شخصيته ، ولكن قوته العاملة ، وعليه أن يكيف عادات شخصيته مع الشروط التى تعد معها قدرته على العمل جديرة بأن يشتريها صاحب عمله . وحتى محاولة النقابات فى التخفيف من وقع هذه الشروط ما زالت تعنى أن الأغلبية الساحقة من العمال يجب عليهم أن يبحثوا عن الوسيلة الأساسية للتعبير عن ذواتهم خارج الوظيفة الاقتصادية التى يؤدونها . ويجب أن نضيف إلى ذلك حقيقة أن نسبة ضئيلة من العمال ، فى المجتمع الاقتنائى ، هى التى تحظى بالوسائل أو التدريب اللذان يجعلان لوقت فراغهم معنى .

(١) « المجتمع الكبير » (١٩١٤) ص ٣٤١ مثلاً .

ومن الأهمية بمكان ، بالنسبة للرأى الذى أسوقه ، إدراك أن النتيجة السيكولوجية للملكية الاجتماعية فى روسيا كانت ، رغم العقبات الهائلة التى واجهتها وألوان الكبت الضخمة التى أحس حكامها بأنهم مضطرون إلى فرضها ، كانت بزوغ الحرية الإيجابية بصورة متزايدة . وقد أشار سير « جون ما ينارد » إلى أن المراقبين كثيراً ما لاحظوا إحساس العمال بأن المصانع لهم ، والحماسة التى تشيع فى الجو وأهمية حقيقة أن الوظيفة وليست القدرة على الإنفاق هى مصدر التفوق الاجتماعى ، بالنسبة للشخصية . فليس هناك ، كما لدينا ، طابع طبقى فى التربية أو الثقافة أو التسلية . فكون المرء « شخصاً مهماً » يعنى أنه « يفعل شيئاً » لا أنه « يملك شيئاً » . والمبادأة عند العامل لها قيمتها للمجتمع وليست ، كما هو الحال فى الديمقراطية الرأسمالية ، مصدر تهديد محتمل لأمنه . وهناك ألوان من عدم المساواة الواسعة والمهمة - فى الأجور وفى الإسكان باعتبارها المثلين الرئيسيين . بيد أن ألوان عدم المساواة هذه ، إذا كان لى أن أستعمل مفارقة ، لا تقضى على تشرب المجتمع السوفيتى كله بفكرة المساواة على نطاق واسع . فمواطنوه ، بصفة عامة ، أكثر قدرة على العثور على مغزى عام (Public) للشخصية الفردية من أى مجتمع آخر فى الحاضر . فهو يعمل بإخلاص ، رغم كل قيوده وفى مرحلة الدكتاتورية ، على رفع قيمة الفرد ، وهو ينجح فى ذلك فعلاً . فتحقيق مواطنيه لدواتهم يساعد فى تحقيق هدفه البورى ، ولا يهدده . وعندما يوجد هذا الموقف فى مجتمع ، تكون الحرية فيه قد بدأت العمل على صعيد إيجابى .

وهذه النتيجة ، بطبيعة الحال ، منفرة بالنسبة لأولئك الذين يفضلون المجتمع الرأسمالى . وهم يشيرون إلى القيود المفروضة على حرية القول وإلى حملات التطهير وإلى تقييد حرية التنقل وإلى مستوى المعيشة المنخفض بالنسبة للبلاد الرأسمالية المتقدمة وإلى الخوف من الأجنبى . كما يشيرون إلى حماقات

مثل نقد الموسيقى بوصفها « بورجوازية » ، أو مثل تلك الفترة التي كان يطلب فيها إلى الأديب بواسطة « منظمة الكتاب » أن يتقيد بمستويات تجعل من كل قصة نشرة شيوعية وكل قصيدة مديحاً فيما حققه « ستالين » من أعمال ويقارنونها بباريس للمنطقة في عهد الإمبراطورية الثالثة، أو بلندن التي استطاع فيها « ماركس » و « لينين » أن يجدا المادة ليعدا عريضة إتهامهما ضد المدنية الرأسمالية . أما رؤية الحرية الإيجابية تبزغ في روسيا المعاصرة فتبدو لمثل هؤلاء النقاد مفارقة ، كما أنه من الواضح أن نظرتهم هذه يشاركون فيها النقاد الاشتراكيون اليمينيون الذين يجدون في حياة المواطن السوفيتي اليوم تناقضا بشعا مع المثل الأعلى الاشتراكي^(١) .

وهذه النظرة ، في رأيي ، خطأ تماماً لأنني أعتقد أنها غير تاريخية . إن ما كان يحدث في الاتحاد السوفيتي ، بين الآلام والصراع وال غضب ، هو فترة انتقال في تقييم القيم كلها ، هو ميلاد مدنية جديدة . فقد تم التغيير إثر ثورة عنيفة وليس بواسطة الرضا السلبي ، ومن ثم فليس من الغريب أن يصحب هذا التغيير حماقات وأخطاء وجرائم . بيد أن النقاد ليس لديهم ما يبرر اعتبارهم أن هذه الحماقات والأخطاء هي كل حياة الاتحاد السوفيتي أكثر مما يبرر اعتبار أن حياة الثورة الفرنسية كلها هي « الإرهاب » . فهي نظرة غير تاريخية لأنها أخفقت في إدراك أنه عندما يحدث تقييم من جديد لكل القيم على مثل هذا النطاق يجب مواءمة معايير الماضي مع المبادئ الجديدة إذا أريد لها أن تكون ذات موضوع . وواضح أن الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي في عهد الإصلاح الديني حدث فيه تغيير مماثل لذلك الذي حدث في الثورة الروسية ، كما أنه من الواضح أن وقع التغيير بدا مزعجاً جداً لأولئك الناقدين الذين كان

(١) منهم مثلاً صديقي وزميلي مستر « أ . ف . ديربان » في كتابه « سياسة الديمقراطية الاشتراكية » « ١٩٤٠ » .

معيارهم هو القيم الأخلاقية لكنيسة العصور الوسطى . « والحروب الدينية » ، و « التمرد التطهري » دليلاً كافياً على أن الخلافات بين القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت صراعات حول المعايير النهائية للتكوين والنظام الاجتماعي . فرجال ذلك العهد كانوا يقاتلون بعضهم البعض بمرارة حول أمور ليس لدينا الآن مجرد الصبر لفحصها . وقد يبدو لنا أمراً لا تفسير له أن برلمانيا عظيماً مثل سير « جون اليوت » استطاع أن يقنع مجلس العموم بإصدار قرار في سنة ١٦٢٨ بأن كل من يعمل على « نشر أو إدخال » للمذهب الأرميني (Arminianism) « يعتبر عدواً رئيسياً لهذه المملكة والكومنولث »^(١) . والسبب بطبيعة الحال هو ذلك السبب المفهوم من أن الدين كان عندئذ أساس الدفاع الذي تحدد بواسطته مجموعة بذاتها من المصالح والمبادئ ، لا مجموعة أخرى ، هدف قوة الدولة . وقد كتب « ووتورث » عن « برين » و « باستويك » و « بيرتون » يقول : « إن هؤلاء الرجال إنما يبدأون بالكنيسة حتى يجدوا منفذاً ميسراً للدولة »^(٢) . وكان هذا هو السبب في أنه حيز العقوبات التي فرضت عليهم لدعوتهم إلى تعاليم دينية على عدااء مع المذهب المعترف به لكنيسة إنجلترا كما أقنع « لود » اللجنة العليا بتفسيرها . والصراعات التي مزقت أوروبا إلى شذرات بين سنة ١٥٠٠ و سنة ١٨٤٨ كانت صراعات حول القيم النهائية التي يجب أن تفرضها الدولة . وهذا هو ما يعنيه بروفيسور « توني » بقوله إن « كالفن » فعل من أجل الطبقة الوسطى في القرن السادس عشر ما فعله ماركس للطبقة العاملة في القرن التاسع عشر^(٣) . ولم يكن المجتمع الجديد الذي جعله مذهب « كالفن »

(١) ولكن أنظر مثلاً للملاحظات الجديرة بالإعجاب التي ذكرها مستر « تريفور » في مقدمة كتابه « حياة الأسقف لود » (١٩٤٠) وانظر « جاردنر » « تاريخ إنجلترا » الفصل السابع ص ٧٠ .

(٢) « سترافور » « خطابات » ٩٩١١ .

(٣) « الدين ونشأة الرأسمالية » (١٩٢٦) ص ١١١ ، ولكن أنظر مثلاً كتابي « نشأة التحررية الأوروبية » (١٩٦٦) ص ٢٩ .

في حيز الإمكان يبدو أقل بشاعة في نظر روما وفينا ومدريد مما يبدو المجتمع الجديد ، الذي ساعدت مذاهب « ماركس » و « لينين » على بناءه ، في نظر « لومبارد ستريت » أو « وول ستريت » . وذلك لأن الأسس التي يقوم عليها الحكم بأنه بشع لا تأخذ في اعتبارها فترة انتقال التقييم التي يمر بها . وما يفعله ناقدو الاتحاد السوفيتي في الواقع عندما ينكرون ظهور هذه القيم هناك ، إنما هو مقارنة المرحلة الأولى لمدينة جديدة بالأعمال للمكتمة النضج التي حققها مدينة أقدم ، أو ، بدلا من ذلك ، يقارنون رأسمالية تصورية المنافسة فيها كاملة والعمل سهل التحرك إلى حد لا نهاية له بواقع مجتمع كان قد بدأ يبيل من جراحه البشعة الناجمة عن الطغيان الداخلي والهجوم الخارجي والثورة العنيفة . ومن ثم كان طبيعياً أن يعطوا أصواتهم ضد فكرة أن الديمقراطية المخططة تتفق مع الحرية . بيد أنهم يصلون إلى هذه النتيجة أولاً بإخفاء حقيقة أن الحرية التي يجعلونها مثلهم الأعلى لا يتمتع بها في الواقع ، سوى نسبة ضئيلة من المواطنين في الديمقراطية الرأسمالية ، وثانياً برفض الاعتراف بأن صورة الرأسمالية لديهم صورة مجردة لا تتصل جدياً بوضع اقتصادي لا يقتصر أثر نمو الاحتكارات الضخمة فيه على أنه يجعل الفرد عاجزاً في عالم تسيطر عليه هذه الاحتكارات فحسب بل أيضاً ، بوضع اقتصادي قد تثير في « سادته » أية معارضة جدية له تلك الثورة المضادة التي تستخدم الخارجين على القانون من أمثال « هتلر » ليضيفوا إلى فقدان الفرد لأمنه تخطيطاً لأمله .

وسواء أخذنا العامل اليدوي أو العامل الكاتب في المجتمع الرأسمالي حتى في صورته الديمقراطية ، فإن ما يراه أي مراقب شريف هو أنه فقد حيويته ومرونته ، فهو لا يوفر أي مغزى في العمل الشاق المزهق إلا لنسبة ضئيلة من جيش العمال الأحرار ، وحتى في أرض الليعاد ، كما هو الحال في أمريكا ، تقيد فرصة الحصول على هذا المغزى بما تنطوي عليه عاداته الاقتصادية

من تقسيم الناس إلى طبقات بصورة متزايدة . وفي ساعات الفراغ ، لابد له من العمل على فرض تقاليد ومعايير تحميه ضد مخاطر الأفكار الخطرة بين المعتمدين عليه . بحيث صارت نظمه التربوية ووسائل التسلية فيه وصحافته أجهزة للدعاية تعمل على توجيه العمال وأبنائهم إلى قبول البديهة الحيوية من أنه لا صحة لتأكيدات الديمقراطية إذا زعزعوا ثقة أصحاب الأعمال في أن قوتهم آمنة من الاعتداء . إن الإنسان الذي سيطر على قوى الطبيعة يتحول إلى شيء عاجز لا معنى له بواسطة خطة من القيم تجعل الحرية بالنسبة له مخاطرة عليه أن يتحمل عواقبها . وفي أحسن الأحوال ، يجد مهرباً في ذلك التحدي الأبى الذي يجعل منه متمرداً على السجن الذي يضمه ، وفي أسوأ الظروف ليس لديه ، مثل المخلوق الذي تصوره « دستوفسكي » ، « حاجة إلى العثور على شخص ما يسلم له ، بأسرع ما يستطيع ، هبة تلك الحرية التي ولد بها لسوء حظه » .

إن هذا هو واقع جمهرة الجنس البشري الذي يطلب نظامنا الاجتماعي الحاضر إلى الناس العاديين أن يقبلوه بوصفه حرية ، وحتى هذا الواقع يجب الدفاع عنه بواسطة الحرب ضد مصير أشنع . ولا ريب في أن قدرة الحكام في حضارتنا على خداع رعاياهم عظيمة ، بيد أنها ليست قدرة غير محدودة . وأعتقد أن هناك أسباباً تدعو إلى القول بأن سلطتها الآن قد شارفت على مرحلتها النهائية .

- ٥ -

إن الفلسفة الاقتصادية التي كانت الدليل الرئيسى للعمل الاجتماعي في السنوات المائة الأخيرة نتاج تعميمات إلى حد كبير ، تعميمات سيكلوجية واجتماعية بنيت على عادات الطبقات الوسطى في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وكذلك بدرجة كبيرة ، على ملاحظات الشعوب البروتستانتية

التي سيطرت ، بعد إصلاح الدينى ، بصورة متزايدة على التبادل التجارى بين الأمم . ومن ثم فإن مبادئها تأثرت ، بصورة حيوية ، بعوامل ثلاثة . فكان هناك ، أولا ، الافتراض بأن النشاط التجارى ، بوصفه هذا ، دليل على المدنية للتقدمة ، وأدى هذا إلى الاعتقاد ، لا إلى أن رجل الأعمال هو الشخصية الرئيسية فيها فحسب ، بل أيضا إلى الاعتقاد الذى لم نبدأ فى التخلص منه إلا قريبا بأن التشريعات التى تعرقل نجاح رجل الأعمال تعد عقبة فى سبيل التقدم . وإن هذا الاعتقاد هو الذى يوضح لنا السبب الذى جعل رجلا من ذوى البصيرة الأخلاقية مثل « جون برايت » يعارض قوانين المصانع ، وجعل كذلك رجلا ، حتى مثل « لنكولن » الذى دافع بحماسة عن الحكم الديموقراطى ، يؤمن بأن المجتمع الحر هو المجتمع الذى يستطيع فيه الرجل النشاط أن يأمل فى الصعود حتى يصير هو نفسه صاحب عمل حر^(١) .

وكان العامل الثانى هو افتراض هذه الفلسفة أنه أيا كان ما نبذله من جهود فإن الطبيعة التى يتأصل فيها الشح تفرض على جبهة الجنس البشرى مستوى منخفضا من الرضاء ، وهو افتراض طبيعى جداً بالنظر للظروف التكنولوجية التى نشأ فيها . فالفيلسوف الاقتصادى نادراً ما كان يدرس الآفاق التكنولوجية المتغيرة ، وجعله طابع النظام القانونى ذاته يعد معظم محاولات الخروج على خطة الفردية ، التى يعتقد لا شعوريا أن لها ما يبررها ، هجوما خطرا فى ذاته حتى على للمستوى المنخفض الذى حققه الناس . وهذا هو السبب فى أن فكرة الثورة شبح يحوم فوق القرن التاسع عشر ، فقلة من بين مفكريه هى التى هربت حقا من الومضة — كما ظنوها — ليجدوا أنفسهم فى هاوية ١٧٨٩ . وهذا هو السبب أيضا فى أنهم جنحوا إلى اعتبار الفقراء فئة أخلاقية وليس فئة اجتماعية ، ويتناولونهم

(١) كتابات « ابراهام لنكولن » « مودرن ليبرارى » ص ٥٦٠ مثلا .

على أساس فكره الصدقة التي لم تنفصل أبداً عن الجهود الدينية في المجال الديوى . وضرورة فقر الجماهير هي أحد أعمدة عقيدة الطبقة الوسطى ، فنجد أن القدرية للتشائمة لا يجادل فيها للفكر الجادون مثل « ريكاردو » ولا ذلك النوع من الرجال الذين خلدتم « ديكنز » و « بلزاك » ، وإثارة أى جدل حول العقيدة الثابتة يعد كفراً يؤدي إما إلى اعتبار الشخص مراقباً علمياً لا قيمة عملية لرأيه وإما إلى اعتباره متمرداً يهدد ذلك الأمن الذى بذلت جهود شاقة فى تحقيقه . ولعل المخاوف الغاضبة التى أثارها « الدولية الأولى » فى جميع أنحاء أوروبا أقل مغزى فى هذه الناحية من الذعر الذى أثارته اضطرابات « هايماركت » فى الطبقة المالكة فى أمريكا ، لأن أوروبا كانت فى العقدين السابع والثامن من القرن للماضى مناطق لا تزال البورجوازية تعيش فيها فى ظل محاولات الإقطاع استعادة السلطة ، بينما البورجوازية فى أمريكا لم يكن لديها منافسون ينازعونها التفوق .

ولم يكن التفكير المنطقى ، فى الفلسفة الاقتصادية التى شكلت آفاق قوة الدولة ، أبعد عن الظروف التاريخية التى تولدت عنها هذه الفلسفة منها فى أى فترة سابقة . وقد قامت بمهمتها من إضفاء الاحترام على حق أولئك الذين يملكون القوة فعلاً ، فى السلطة ، وتنظيم جيش الأوهام الجرار ، الذى كشف « بنتام » منذ أكثر من قرن عن حقيقته بلا هوادة ، كما لو كان هذا الجيش ، بعد أن أسبغت عليه الأجيال المتعاقبة أثواباً جديدة ، جنود الحقيقة الأبدية . وهكذا عندما قلب الاشتراكيون نظرية القيمة فى العمل ضد أولئك الذين وضعت أصلاً هذه النظرية من أجلهم ، ظهرت نظرية القيمة الحديثة بوصفها درماً واقياً للنظام القائم ، وعندما ظهر جيل جديد لم يستطع أن يرى سبباً وجيهاً فى البساطة التى جعل بها « جون بيتسى كلارك » ، مثلاً ، من نظام الملكية القائم والنمط الفطرى للكون شيئاً واحداً ، نبذ صرح الاقتصاد السياسى كله ، فى صورته التاريخية ، وحل محله

علم الاقتصاديات « البحت » الذى يعترض على أى تدخل فى صرح منطقته الكامل من جانب الكون الواقعى للكون من الرجال والنساء الأحياء الذين تجعلهم عواطفهم وأفكارهم غير صالحين ليكونوا قطع شطرنج فى اللعبة التى يلعبها الاقتصاديون مع بعضهم البعض . ولعل السبب الذى جعل لورد « كينز » يبدو شخصية ثورية للمدرسين من أبناء جيله ، وهو فى الحقيقة لم يكن كذلك أبداً ، كان تأكيداً بشدة لحاجة الاقتصاديين إلى مواجهة وقائع الحياة ، بقدر ما كان إصراره على أن الاقتصاديين لا يستطيعون الوصول إلى الإجابات الصحيحة لأنهم لا يسألون الأسئلة الصحيحة .

وكان العامل الثالث الذى ترك أثراً شديداً فى فلسفتنا الاجتماعية هو ذلك الكابوس المزعج الذى أطلقه « مالتس » ليحوم فوق أحلام أولئك الذين أثارت فيهم الثورة الفرنسية تفاقولا فى وجهة النظر . ولا ريب فى أن هناك مجتمعات مثل الصين والهند ، تعيش جمهرة السكان فيها ، مع مستوى الإنتاج الحالى ، على حافة الكفاف . ولكنه أيضاً صحيح أنه ، أولاً ، لم تكن هناك صلة بين الشقاء وكثافة السكان قبل الثورة الصناعية ، وأنه منذ نهاية القرن الثامن عشر كانت الزيادة فى السكان ، فى كل من أوروبا وأمريكا ، مصحوبة فى الغالب بزيادة فى الرخاء . وإلى أن قامت حرب ١٩١٤ فإن المدينة الغربية ، منذ فترة مثل عهد « شارل الأكبر » ، لم تشعر جدياً بالظروف التى تجعل تحذير مالتس ذا موضوع .

وقد استطاعت المدينة البورجوازية أن تحتفظ بالسيادة لقيمها على كل القيم للمنافسة طالما توفرت ثلاثة شروط . فقد تطلبت القدرة على توسيع الأسواق وكان لزاماً عليها أن تحسن المستوى التكنولوجى فيها ، واحتاجت إلى قارات تستطيع مثل أمريكا ، أن تستعمرها بالسكان وتستغلها ، وبدأت تنهار عندما أدت العلاقات القانونية التى تقوم عليها إلى نقصان مستمر

فى الشرطين الأول والثانى . فع وجود هذه العلاقات ، وسياسة القوة التى هى نتاج هذه العلاقات ، كان لابد أن تؤدى ، كما أدت للمدنيات للماضية فى مواقف مشابهة ، إلى الحرب والثورة ، وقد زاد من حتمية هذه النتيجة أن الجزاء الدينى الذى استطاعت استخدامه فى نشأتها قد فقد سيطرته على الناس إلى حد بعيد . فالهدف من أية خطة من القيم فى مجتمع ما هو العمل على نشر العادات التى تسمح بالرفاهة المتوسعة بين مواطنيه .

ويمكن فرض هذه القيم بطريقة من اثنتين - بالقوة أو بالإقناع . بيد أنه فى أى مجتمع معقد التنظيم ودقيقه ، مثل المجتمع الحديث ، لا يمكن مطلقاً أن تكون محاولة فرض خطة من القيم ، لمدة طويلة ، بالقوة ناجحة حيث أنها تناقض دلالات الوضع التكنولوجى من ناحية - إذ يتطلب هذا الوضع السلام إذ أريد له التقدم - ومن ناحية تفرض على الجماهير مشاقاً تحطم ولائهم نحو حكامهم وتؤدى إلى انتفاضات اجتماعية . ومن ثم يصبح من الضرورى وعند النقطة التى يحدث فيها الانهيار إيجاد قيم جديدة يمكن عن طريق فرضها استعادة ظروف الرفاهة للتوسعة .

وهذه هى الضرورة التى تواجهنا اليوم، والرأى الذى دافعت عنه فى هذا الكتاب هو أنها ضرورة ثورية . أو ، على الأصح ، أنها ضرورة ثورية إذا افترضنا أن الغرض من النظام الاجتماعى هو توسيع المنطقة التى يمكن فيها لقيم المدنية من حقيقة وسلام وجمال وحب وتجريب المرء بنفسه ، أن تتحقق فى أفراد الرجال والنساء . لأن هذا التحقيق يتطلب أمناً ، ولا تحس أية مدنية ، والمجتمعات التى داخلها ، باقتناع بالأمن إلا إذا شعرت بأن وسائل النمو السلمى متيسرة لها . وهذا الاقتناع بالذات هو ما فقدته المدنية المعاصرة .

وهذا هو السبب فى أن رجالاً مثل « هتلر » و « موسولبنى » ظهروا فى أمم كإيطاليا وألمانيا . فواضح أنه إذا أريد للقيم ، التى وصفها بأنها متمدينة ، أن تستعيد قدرتها الإقناعية فليس هناك بديل آخر لهزيمة الأنظمة

التي يرمز إليها هؤلاء الرجال هزيمة كاملة ، لأن تدمير هذه القيم بالنسبة لها سياسة مرسومة تملئها الضرورة . بيد أنه أقل من ذلك سهولة أن يرى المرء أن مجرد هزيمتها لا يعيد إلى القيم المتمدينة سابق سلطتها . ويمكن خطأ هذا الرأي في طريقة الجأمة في تناول مشاكلنا . فكل حياة « عملية » (Process) ، وكل عملية بطبيعتها ، ديناميكية . ولا نستطيع أن نعمل على استعادة لحظة من لحظات الماضي ، ونصيب في ذلك أى نجاح . فعلينا أن نكيف أنفسنا ، أولاً ، لفهم أن المجهود ذاته الذى نبذله فى استعادة اللحظة التى استولى فيها « هتلر » و « موسوليني » على الحكم لن يودى إلا إلى خلق رجال من نفس النوع ، وعلينا أن نكيف أنفسنا ، ثانياً ، لفهم أننا قد خرجنا ، إذ ننظم هزيمتها ، عن نطاق القوالب فيما يتعلق بالأنظمة والأفكار ، التى وضعناها فيها المدنية البورجوازية .

ومركزنا بسيط بقدر ما هو حاسم . فهناك اليوم من الظروف التكنولوجية ما يسمح بإشباع أوسع للمطالب البشرية من أى فترة مضت فى تاريخ الإنسان ، بيد أن قدرتنا على استغلال هذه الظروف يمنعها ويقضى على فعاليتها هدف الدولة الذى ينكر دلالات تلك الظروف . فإما أن نستخدم الفترة التى تجعل فيها حاجتنا إلى هزيمة أعدائنا فى وسعنا ، كما هو حالنا الآن ، أن نعيد تحديد هدف الدولة بالرضا العام ، وإما لا نزال نجد أنفسنا بعد النصر نواجه حاجة ، يتطلب حلها الاتحاد ، ونحن منقسمون على أنفسنا بدرجة تحول بيننا وبين حلها بالإقناع بدلاً من القوة . وهناك أدلة قوية فى جميع الاتجاهات ، وفى جميع البلاد ، على وجود إرادة العمل على التجديد ، وعلى وجود الحالة للمزاجية التى تدرك فى طابع الخطر الذى نواجهه ضرورة الجرأة الكبيرة . إن الحرب الشمولية تجبر الناس على الوقوف فوق القمم ، وهم عندما يقفون فوقها يرون آفاقاً لا تلبث أن تختفى عندما يهبطون ثانية ، بعد القضاء على التحدى ، إلى الوديان . ويبذل الرجال والنساء كل ما فى وسعهم عقلاً

وقلبا وروحا ، للقضاء على هذا التحدى ، ويبدلون كل طاقاتهم الروحية والجسدية لهزيمة قوى الظلام التى تحدى بهم .

والزعامة الرشيدة هى التى تستفيد من هذه الحالة المزاجية ، والزعماء العظام هم الذين يدركون أن فشلهم فى انتهاز هذه الفرصة سيبدو للأجيال القادمة جبنًا لا يغتفر . ويرجع ذلك إلى سببين . فالحالة النفسية العظيمة لشعب من الشعوب عندما يتحدى جيل من أجياله أزمة فتجعله يسمو على أغراضه للماضية المعترف بها ، تعقبها دائماً فترة من الإرهاق ، وفى هذه الفترة لا يجد الزعماء الذين يدعون إلى بذل المزيد من الجهود سوى أن القدرة على الاستجابة ، فى الأغلب الأعم ، قد ولت. ومثل هذه الفترات هى التى يؤدى فيها عدم التناسب بين ما يتطلبه الوقت وما يسمح به النظام المرهق من استجابة ، إلى إثارة الغضب وخيبة الأمل اللذين يحطمان الاستقرار فى النظام الاجتماعى . ومن ثم فإن السياسى الحكيم هو الرجل الذى يطالب مواطنيه بأقصى ما لديهم من مجهود فى الوقت الذى يكونون فيه تواقين أكثر من أى وقت آخر لأن يبذلوا أقصى ما لديهم . وهذا هو السبيل الوحيد الأكيد لتحقيق الأمل ، وهو السبيل الوحيد الأكيد أيضاً لتجنب الكارثة . لأنه ما من عصر معرض للعنف أكثر من عصر تكون التجربة اليومية للمواطنين فيه هى حياة من خيبة الأمل بسبب حرمانهم من الأحلام التى لديهم ما يبرر أن يحلموها .

والسبب الآخر بسيط تماماً . لقد أرسل شباب العالم مرتين متتاليتين فى جيل واحد ليلقى حتفه فى المعركة فى غمرة الثقة بما وُعد به من أنه إذ يبذل هذه التضحيات ، إنما يهيء حياة أفضل لمن ينجو من الحرب ؛ فألقى بنفسه فى هذا الآتون مرتين وهو على ثقة بأن للمستقبل سيكون أفضل . وليس هناك من يذكر للملايين التى كانت الحرب بالنسبة لها مغامرة عظيمة انتهت بخيبة أمل جعلت سنوات من بين الحريين تافهة وباردة وخاوية ،

ويستطيع حتى أن يتصور أنه يمكن خداع الشباب مرة أخرى في إيمانه .
ولا يجرؤ سياسى على المطالبة بتلك التضحيات مرة أخرى إلا إذا حقق
من ورائها أعمالاً تجعل الموتى يرون أن حياتهم لم تذهب هباء . إن « فولر »
كتب منذ ثلاثمائة عام يقول « يجب أن أعترف بأننى كنت دائماً أبداً أعز
بالسلام بوصفه جوهرة غالية ، ولكننا لم نستطع أبداً أن نقدره حق قدره
حتى تعرضنا لهذه الفترة التى انقطع فيها جبل السلام . والآن نحن نعلم ، وقد علمتنا
التجربة التى كلفتنا غالياً ، أن السلام نعمة جميلة »^(١) . والآن نحن نعلم ذلك
حقيقة ولكن لن يُغفر لنا أبداً إلا إذا جعلنا معرفتنا هذه جزءاً حياً
من العالم الذى تستطيع المعرفة أن تصوغه .



(١) « توماس فولر » موعظة ألقاها في كنيسة شابل في ٢٨ ديسمبر سنة ١٦٤٢ .

ثبت بأسماء الأعلام

	من أفريقي	من عربي	
E. H. Carr	٢	٢	ا . ه . كار
Marx Lenner	٢	٢	ماركس لنر
Leonard Woolf	٢	٢	ليونارد وولف
Kingsley Martin	٢	٢	كنجسلي مارتين
Louis Levy	٢	٢	لويس لفي
Andre Labarthe	٢	٢	آندريه لابات
Felix Gouin	٢	٢	فليكس جوان
William Beveridge	١٠	٢	وليم بفريدج
E. R. Murrow	١١	٢	ا . ر . مارو
John Stuart Mill	١٢	١٤	جون ستوارت ميل
Adam Smith	١٢	١٤	آدم سميث
C. H. Mc Ilwain	١٥	١٦	س . ه . ماك إيلوان
Lloyd George	١٧	١٩	للويد جورج
Austin Chamberlain	١٧	١٩	أوستن تشمبرلين
Leon Blum	١٩	٢٢	ليون بلوم
Sir Robert Vansittart	٢٢	٢٦	سير روبرت فانسيتارت
Duc de Rochefoucauld	٢٤	٣٠	دوق روشفوكوند
Lord Baldwin	٢٥	٣١	لورد بلدوين
President Coolidge	٢٦	٣٢	الرئيس كوليدج
Mannerheim	٣٠	٣٧	مانر هم
Cartwright	٣٢	٤١	كارتر ايت
Lilburne	٣٢	٤١	ليلبورن

	م ص	م ص	
	افرنجی	عربی	
Winstanely	۳۲	۴۱	وینستانلی
John Goodwin	۳۲	۴۱	جون جدوین
Lord Balfour	۳۴	۴۴	لورد بلفور
Carlyle	۳۵	۴۶	کارلایل
Cromwell	۴۲	۵۵	کرومویل
Thiers	۴۶	۶۰	تیه
Gallifet	۴۶	۶۰	جالیفه
Ireton	۴۷	۶۲	آیرتون
Bukharin	۵۷	۷۶	بوخارین
Sidney Webb	۶۲	۸۳	سیدنی ویب
Daladier	۶۴	۸۶	دالادیه
Steinbeck	۷۱	۹۶	شتاینبک
Calvin	۷۱	۹۶	کالفن
Luther	۷۱	۹۶	لوثر
John Bunyan	۷۲	۹۸	جون بونیان
Voroshilov	۷۴	۱۰۰	فوروشیلوف
Litvinov	۸۲	۱۱۱	لتفینوف
Roehm	۸۸	۱۱۹	روهم
Rosenberg	۸۸	۱۱۹	روزنبرج
Weimar	۹۰	۱۲۲	ویمار
Brüning	۹۱	۱۲۴	بروینج
Machiavelli	۹۵	۱۲۹	ماکیاویلی
Matteotti	۱۰۷	۱۴۳	ماتیوتی
Fichte	۱۰۷	۱۴۵	فیخته
Treitschke	۱۰۷	۱۴۵	تریتشکه

	ص عربی	ص الفرنجی	
Von Sybel	۱۴۵	۱۰۷	فون سیبل
Mommsen	۱۴۵	۱۰۷	مومسن
Droysen	۱۴۵	۱۰۷	درویسن
Hugenberg	۱۴۸	۱۰۹	هو جنبرج
Thyssen	۱۴۸	۱۰۹	تیسن
Rausching	۱۴۸	۱۰۹	راوشنج
Robspierre	۱۵۵	۱۱۴	روبسپیر
Balbo	۱۵۶	۱۱۵	بالو
Goering	۱۵۶	۱۱۵	جورج
Himmler	۱۶۱	۱۱۹	هیملر
Goebbels	۱۶۱	۱۱۹	جوبلز
Streicher	۱۶۱	۱۱۹	شترایخر
Leo Huberman	۱۷۱	۱۲۵	لیو هو برمان
Elie Halvey	۱۷۵	۱۲۸	الی هالقی
Eustace Percy	۱۷۵	۱۲۹	ایو ستاش برسی
Pareto	۱۷۵	۱۲۹	باریتو
Spengler	۱۷۵	۱۲۹	سپنجلر
Tocqueville	۱۷۶	۱۲۹	توکویل
Faguet	۱۸۰	۱۳۲	فاجیه
Michelet	۱۸۰	۱۳۲	میشلیه
Mignet	۱۸۰	۱۳۲	مینیه
Brunetiere	۱۸۰	۱۳۲	برونیتیه
Huey Long	۱۸۳	۱۳۴	هوی لونج
Coughlin	۱۸۳	۱۳۴	کافلین
Townsend	۱۸۳	۱۳۴	تاو نسند
John Taylor	۱۸۵	۱۳۶	جون تیلور

	ص عربی	ص انگریزی	
Cobden	۱۳۷	۱۸۷	کوبدن
Olivetti	۱۴۲	۱۹۴	اولیفتی
Ernest Revin	۱۴۶	۲۰۰	ارنست ریفن
William Morris	۱۴۷	۲۰۲	ولیم موریس
Lewis Corey	۱۷۳	۲۳۷	لوئیس کوری
J. M. Blair	۱۷۳	۲۳۷	ج. م. بلیئر
George Fox	۱۷۹	۲۴۶	جورج فوکس
Woodrow Wilson	۱۸۵	۲۵۳	وودرو ویلسون
Winant	۱۹۱	۲۶۳	وینانت
Harry Hopkins	۱۹۱	۲۶۳	ہاری ہوپکنز
John Orr	۱۹۱	۲۶۳	جون اوری
Marlborough	۱۹۶	۲۷۰	مارلبورو
Thucydides	۱۹۶	۲۷۰	تیوسیدس
Disraeli	۱۹۷	۲۷۲	دزرائیلی
Kingsley Wood	۱۹۸	۲۷۲	کننگلس وود
Gilbert Murray	۲۰۶	۲۸۴	گلبرٹ مورای
Lionel Robbins	۲۰۶	۲۸۴	لیونل روبنز
Kerensky	۲۱۶	۲۹۸	کیرنسکی
Keynes	۲۱۹	۳۰۲	کینز
Henry Wallace	۲۲۴	۳۰۹	ہنری والاس
Milo Perkins	۲۲۴	۳۰۹	میلو پرکنز
Thomas Moore	۲۲۵	۳۱۰	توماس مور
Dyer	۲۲۶	۳۱۱	دایر
Carl Schurz	۲۳۱	۳۱۹	کارل شورتز
Louis Brandeis	۲۳۱	۳۱۹	لوئیس برانڈیز
G. J. Goschen	۲۳۲	۳۱۹	ج. ج. گوشن

	من عربی	من الفرنسی	
Schuster	۳۱۹	۲۳۲	شوستر
Herbert - Fisher	۳۲۲	۲۳۳	هربرت فیشر
Morel	۳۳۱	۲۴۰	مورل
Nevinson	۳۳۱	۲۴۰	نیفانسون
Casement	۳۳۱	۲۴۰	کیسمنت
Richelieu	۳۵۰	۲۵۳	ریشلیه
Colbert	۳۵۰	۲۵۳	کولبر
Gregory XVI	۳۵۲	۲۵۴	جریمجوری السادس عشر
Pius IX	۳۵۲	۲۵۴	پیوس التاسع
Goethe	۳۵۳	۲۵۵	جوته
Galileo	۳۵۳	۲۵۵	جالیلو
Vico	۳۵۳	۲۵۵	فیکو
Montagu Norman	۳۶۸	۲۶۶	مونتاجو نورمان
Thurman Arnold	۳۸۱	۲۷۵	تیرمان آرنولد
H. H. Collins	۳۸۱	۲۷۵	ه. ه. کولنز
Bentham	۳۸۱	۲۷۵	بنتام
President Hadley	۳۷۲	۲۷۶	الرئیس هادلی
Coolidge	۳۸۷	۲۷۹	کولج
Stafford Cripps	۳۹۳	۲۸۰	ستافورد کریپس
Dr. Azad	۳۹۵	۲۸۰	دکتور آزاد
W. Spens	۴۰۱	۲۹۰	و. سبنس
Kriech	۴۰۷	۲۹۴	کریتش
Rocco	۴۰۸	۲۹۴	روکو
Hans Frank	۴۱۰	۲۹۵	هانز فرانک
Wilber Forse	۴۱۳	۲۹۸	ویلبر فورس

	ص عربی	ص عربی	
W. H. Urekwar	۲۹۹	۴۱۴	و . ه . ریکوور
Grotius	۳۰۵	۱۲۳	جروتیوس
Tom Girdler	۳۱۱	۴۳۱	توم جیردler
Ruskin	۳۱۲	۴۳۲	رسکن
Walter Lippmann	۳۱۲	۴۳۲	ولتر لیپمان
Henry main	۳۱۳	۴۳۴	هنری مین
Pericles	۳۱۴	۴۳۵	پرکلیس
Macauly	۳۱۴	۴۳۵	ما کولی
Haldane	۳۱۷	۴۳۹	هالدين
Dreyfus	۳۱۷	۴۳۹	دریفوس
Mooney	۳۱۷	۴۳۹	مونی
Billings	۳۱۷	۴۳۹	بیلنجز
Sacco	۳۱۷	۴۳۹	سا کو
Vanzetti	۳۱۷	۴۳۹	فانزتی
Louis Blanc	۳۱۸	۴۴۱	لويس بلان
Guizot	۳۱۸	۴۴۱	جیزو
Belloc	۳۱۸	۴۴۱	بیلوک
Bray	۳۱۸	۴۴۱	برای
Oastler	۳۲۰	۴۴۴	اوستلر
Malthus	۳۲۲	۴۴۶	مالٹس
Ferdinad Pecora	۳۲۲	۴۴۶	فردینان پیکورا
Matthew Arnold	۳۲۶	۴۵۳	ماتیو آرنولد
Hermann Levy	۳۲۶	۴۵۲	هرمان لفی
W. R. Greg	۳۲۷	۴۵۳	و . ر . جریج
Velben	۳۲۷	۴۵۴	فلبن

	من الفرنجة	من عربي	
L. Von. Mises	٢٣٢	٤٦١	ل . فون ميزس
F. Von Hayek	٢٣٢	٤٦١	ف . فون هايك
W. H. Hutt	٢٣٢	٤٦١	و . ه . هات
Pigou	٢٣٢	٤٦١	بيجو
Kreuger	٢٣٣	٤٦٣	كرويجر
John Maynard	٢٤٥	٤٧٩	جون ماينارد
Graham Wallas	٢٥٩	٤٩٨	جراهام والاس
Prof. Tawney	٢٦١	٥٠١	الاستاذ توني
Archbishop Laud	٢٦١	٥٠١	الأسقف لود
Gardiner	٢٦١	٥٠١	جاردنر
Dostoievski	٢٦٢	٥٠٣	دوستويفسكي
John Bates Clark	٢٦٤	٥٠٥	جون بيتس كلارك
Thomas Fuller	٢٦٧	٥١٠	توماس فولر
Wentworth	٢٦١	٥٠١	ونتورث
Prynne	٢٦١	٥٠١	برين
Bastwick	٢٦١	٥٠١	باستويك
Burton	٢٦١	٥٠١	بيرتون
Trevor	٢٦١	٥٠١	تريفور

مطابع دار القلم بالقاهرة

هذا الكتاب

- إن مؤلفات لاسكى التى أخرجها فى الفكر السياسى ، ونشاطه فى ميدان السياسة العملية سواء فى الجمعية الفاية أو فى حزب العمال البريطانى ، وعمله فى الميدان الأكاديمى كأستاذ للسياسة فى كلية الاقتصاد والسياسة فى لندن منذ سنة ١٩٢٦ ، كل ذلك منحه مكانة ممتازة فى عالم الفكر السياسى تضعه فى مصاف الرواد الأول فى هذا الميدان وتضفى على آرائه أهمية خاصة وتجعلها جديرة بكل عناية .
- و « تأملات فى ثورات العصر » ، وهو آخر مؤلفاته تقريباً - إذ لم يكتب بعده سوى « الإيمان والعقل والمدينة » - يضم معظم ما انتهى إليه لاسكى من آراء . ويكاد يكون ملخصاً شاملاً لمعتقداته بعد أن بلغ المرحلة الماركسية ، والحلول التى يقترحها لمواجهة مشكلة الانتقال الحتمى من الرأسمالية إلى الاشتراكية .
- وقد حاول فيه أن يرسى دعائم مفهومى « الثورة المضادة » و « الثورة بالرضا » ، وأن يضع « الثورة الروسية » فى إطار علاقاتها التاريخية .
- وللكتاب إلى جانب ذلك أهمية قصوى ، فهو حكم يصدره ماركسى على النظام الشيوعى الروسى وتحليل دقيق لمغزى ما حققه من نتائج وما وقع فيه من أخطاء .
- ثم هو بعد هذا وذاك تقيم موضوعى « لديموقراط الداخلية والخارجية وموضع « ديكتاتورية البروليت » المركزية اللينينية » منها .
- ولهذا كله جاء « تأملات فى ثورات العصر » سجلاً رائعاً ومن يريد أن يعرف .

Bibliotheca Alexandrina



0387449



دار